



KÖPRÜLÜ KÜT.
564
M. 'ASIM BY.



قد وقف هذا الكتاب المستطاب
رجاء لشفاعة رسول الوهاب
الحاج محمد عارف ابن يوسف
العريف بشيخ اياصوفية
كبير سنة ١٢٥٧



حاشية على عبد الغفور للالكوتي

(بسم الله الرحمن الرحيم)

يامن هو مصدر الكلمات وافعالها * ومبتدأ العوامل واعمالها * كل مالا يليق بكبريائه عنه منصرف * وجميع الممكنات عن تصرفه غير منصرف * امتلأت ظروف الكائنات بمعربات آياته * وتلألأت على حروف المكونات مبنيات اماراته * عرفها لمن القى السمع وهو شهيد * ونكرها على من فى آذانه وقر وهو عنيد * تواهت الاوهام فى بيدآء جلاله * واولعت الافهام بعتيد نواله * اضمر اسراره الخفية فى ضمائر اولى البصائر * واظهر علاماته الجلية على ابصار اولى الضمائر * ووضع آثاره دالة على ذاته * وافعاله ناطقة باسمائه وصفاته * نحمدك حمدا تفيض به شآبيب كرمك * ونشكرك شكرا تزمله بجلابيب نعمك * ونصلى على من اسلمته من سلالة معد بن عدنان * وايدته باوضح التبيان ومعجز البيان * امارات حقه مرفوعات * وعلامات صدقه منصوبات * شرآئعه مجرورات الى يوم الدين مؤيده * واحكامه المؤيدة الى الحين مؤبده * وعلى آله الخيره * واصحابه البرره * من اقتفهم صلح ونجا * ومن نكب عن ردفهم طلح وغوى (وبعد) فهذه فوآئد عالية يهتز بادراكها اعطاف الاذهان * وفرآئد غالية تنبت العقول لاحتوآئها الاوزان * نادبها محيط خاطر ابى واستادى * وسمح بها بسيط من اليه فى العلوم استنادى * مرجع الفحول والاجله * منبع العقول والادلة * امام الافاق بالاتفاق * استاذ الكل فى الكل على الاطلاق * رديف المتقدمين * وغطريف المتأخرين

ناقد

ناقد السابقين * وقائد اللاحقين * عبد الحكيم بن شمس الدين * ادامه الله مادام بشير * ولاح كوكب منير

وهذا دعاء لا يرد لانه * لاصلاح اصناف البرية شامل

معلقة على الحواشى المعلقة للفاضل الكامل * والعالم العامل * اللارى على شرح الكافية لزبدة العارفين * وقدوة العالمين * وحيد اوانه * وفريد زمانه * عبد الرحمن الجامى * افاض الله تعالى عليه وابل الغفران * واسكنه بحبوحة خيار الجنان * وعلى ذلك الشرح من حيث انتهت حواشى الفاضل المذكور وهو مباحث الاصوات الى آخره تكملة لهما لايضاح معضلهما * وتسهيل مجملهما * وتذليل صعابهما * وترميل شعابهما * اسعافا لمقترحى اطلاع رموزه * وانجاحا لسائلى افتتاح كنوزه * فبلغ من المقاصد قاصيتها * وملك من المحاسن ناصيتها * فيا ايها الناظرون لا تتخذوا ما أخذها سهلا مسهلا * وفى طريقكم بئرا معطلا * وامعنوا فيها بعين الانصاف * واستشرفوا اليها بلحاظ الاعتراف * فخذوها وكونوا من الشاكرين * وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين * وانا المسكين الغريب * عبد الله الملقب باللبيب (قوله مصدر المعلوم) وهو الاظهر لكونه معدولا من حمدت حمد الله للدلالة على العموم والدوام ولكثرة استعماله (قوله اى كل حمد اه) تفسير على كلا الوجهين واشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق فى افادة اختصاص جميع المحامد به تعالى انما الفرق بان الجنس لا يحتاج الى معونة المقام الخطابى بخلاف الاستغراق وعموم كل حمد اى قول يشعر بالتعظيم او فعل كذلك مستفاد من اللام وعموم الاوقات من اسمية الجملة وعموم كل حامد من ترك الفاعل قصد للعموم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاعراض باعتبار محالها لا يعتبر بالعرف والا لكان هذا العموم داخلا فى عموم كل حمد (قوله او القدر المشترك) فى الرضى ان المصدر موضوع للحدث الساذج من غير اعتبار نسبته الى الفاعل او الى متعلق آخر والفعل مأخوذ فى مفهومه النسبة وضعا فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل فهو مبنى للفاعل وان اعتبر نسبته الى متعلق آخر فهو مبنى للمفعول واذا لم يعتبر شئ منهما فهو القدر المشترك وقيل القدر المشترك ما يطلق عليه لفظ الحمد (قوله الحاصل بالمصدر)

المعنى المصدري من مقولة الفعل او الانفعال فهو امر غير قار الذات والحاصل بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه فالحمد بالمعنى المصدري ستودن والحاصل بالمصدر سپاس وليس المراد منه الاثر الذي يترتب على المعنى المصدري كالالم على الضرب (قوله اى للحرى بجنس الحمد) اى الضمير راجع الى الجنس سواء كان اللام للجنس او الاستغراق وعموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما صرح به القاضى فى تفسير قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن وذلك ليفيد ان غيره تعالى ليس جديرا بالحمد اصلا ثم ان الولى بمعنى الحرى ليس من اسمائه تعالى وانما هو بمعنى النصير او المتولى للامر القائم به بل لم يوجد بهذا المعنى فى الكتب المتداولة نعم ذكر فى الصحاح هو اولى به واحرى وفى شمس العلوم ولى البيع وغيره اذا صار اولى به فتفسيره بالحرى مبنى على قصده المعنى الوصفى دون ذاته تعالى بخصوصه على ان استعمال مبدأ الاشتقاق كاف فى الاشتقاق فان تم والا فلا وتفسيره بالمحب او النصير او المتولى لا يساعده الذوق السليم كما ترى (قوله وان الوهم) عطف تفسيرى للتعيين (قوله صريحا) بخلاف الحمد لله فانه تعليق بما يشعر بالعلية ضمنا لكونه علما للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق به كالتعليق بالمشتق (قوله من النبوة) على وزن المروة فى شمس العلوم النبوة الارتفاع وفى الصحاح والقاموس النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض فان جعلت النبى مأخوذا منه اى شرف على سائر الناس فاصله غير الهمزة فعيل بمعنى مفعول وتصغيره نبى والجمع انبياء كاتقياء وان جعلته مأخوذا من النبأ بمعنى الخبر لانه انبأ عنه سبحانه وتعالى فاصله الهمزة وتصغيره نبيء وجمعه نبأء كاسراء على ما قال سيبويه ليس احد من العرب الا ويقول تنبأ مسيلمة بالهمزة غير انهم تركوا الهمزة فى النبى كما تركوها فى الذرية والبرية والخابية الا اهل مكة فانهم يهمزون هذه الاحرف ولا يهمزون غيرها وانما جمع على انبياء لان الهمز لما بدل والزم الابدال جمع بجمع ما اصل لامه حرف العلة كعيد واعياد ولعدم احتياج الوجه الاول الى ارتكاب تكلف اختاره وقيل انه منقول عن النبى بمعنى الطريق لانه طريق الى الله تعالى (قوله انسان بعثه اه) انما قال انسان ليشمل مريم ام عيسى عليه السلام فانه قال بعضهم بنبوتها (قوله اهل بيته) اولاده وازواجه وخدمه كما جاء فى الحديث سلمان منا اهل البيت (قوله

كطاهر واطهار) تنظير لا استشهاد لانه يحتمل التأويل المذكور ايضا قال فى شرح الكشاف انه جمع طهر بمعنى طاهر كعدل وعادل وفى المطول اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب (قوله او جمع صحب) بمعنى صاحب او جمع صاحب على ما فى الصحاح فيكون الاصحاب جمع الجمع (قوله مخفف صاحب) بحذف الالف ويجوز ان يتعلق بكليهما (قوله بناء على ما قيل) متعلق بكلا الوجهين من ان فاعلا اسما كان او صفة (قوله اى الذى ثبت اه) لما كان ظاهر الفقرة يقتضى ان يكون كل صحابى متأدبا بجميع آدابه صلى الله عليه وسلم بناء على ان الجمع المعرف والمضاف للاستغراق اذا لم يكن للعهد الخارجى وذلك باطل فى نفسه ومستدعى لاستواء جميع الصحابة فى الفضل اولها بحمل الاسناد فى الجمع الاول على التجوز مع ابقائه على العموم كما فى قولهم بنو فلان قتلوا فلانا واليه اشار بقوله اى الذين ثبت فيما بينهم التأدب بآدابه وبجعل الجمع الثانى مجازا عن الجنس واعتبار الاختصاص المستفاد من الاضافة فيه اى جنس الادب من حيث انه مختص بذاته صلى الله عليه وسلم وقائم به واليه اشار بقوله والانصباغ بصبغته حيث اوردها بصيغة المفرد ولما كان الاتصاف بصفة الغير محالا علله بقوله للفناء فى ذاته ومعنى الفناء فى اصطلاح الصوفية تبديل الصفات البشرية بالصفات الالهية دون الذات فكانها كلما ارتفع صفة منها قامت الصفة الالهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما نطق به الحديث كذلك حال الفناء فى النبى والشيخ وهذا مبنى على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح رحمه الله ولعل المحشى سمعه منه والا فالظاهر المناسب للمقام ان المعنى الساعين غاية السعى فى التأدب بآدابه بحمل صيغة التفعل على المبالغة والاضافة لمجرد الارتباط (قوله اى ما سيتلى عليك) وهو المعانى المدونة الموجودة بالوجود اللفظى ان كانت الخطبة الحاقية والاستقبال بالنظر الى المخاطب او الحاضرة فى الذهن ان كانت ابتدائية او الالفاظ الدالة عليها على تقدير جعلها مشارا اليها بتنزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد وفى هذا التعبير اشارة الى ان المشار اليه المعانى من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المقصود مدح الكتاب والى ان خصوصية المحل غير معتبرة فى التسمية فالمسمى المعانى المدونة باى محل قامت

كيلا يلزم الاشتراك او القول بالوضع العام (قوله من الفيد) فى التاج الفيد زياده شدن ومنه الفائدة فى القاموس فأدت له فائدة اى حصلت وفى الصراح الفائدة انچه داده وكرفته شود ازدانش ومال فلعله معنى نقل اليه من الوصفية (قوله من الاشكال بمعنى الاشتباه) اشكل الامر دخل فى اشكاله وامثاله ثم استعمل بمعنى الاشتباه (قوله للمبالغة) يعنى فى الاصل صفة جعل علما فان اعتبرت زيادة التاء حين النقل فهى اما للمبالغة فى كفايته للمبتدى فى علم النحو او للنقل من الوصفية الى الاسمية وان اعتبرت سابقة عليه فهى لتأنيث الموصوف ولما كان هذا الوجه محتاجا الى زيادة اعتبار اخره وان كان فيه ابقاء التاء على اصله (قوله لتوهم) اى لمانع وهو توهم التأنيث (قوله كناية) اى المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض والاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار فيه (قوله من اول السرطان الى اول الجدى) وهو من غاية القرب من القطب الشمالى الى غايته من القطب الجنوبى (قوله يعنى ستر الله) حاصله اذا كان التغمد بمعنى الستر المطلق فنسبته الى الضمير اما على سبيل التوسع للمبالغة او على حذف المضاف اى تقصيراته واضافة الغفران الى ذاته تعالى للاختصاص كيلا يلزم كون الشئ آلة لنفسه اذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه (قوله من غير سابقة عمل) يقال له سبقة وسابقة فى هذا الامر اذا سبق الناس اليه فالمعنى من غير سبق فى العمل (قوله ويجوز اه) اى يجوز ان يكون الستر كناية عن الاحاطة فحينئذ لا حاجة الى التوسع او الحذف ولا الى جعل الاضافة للاختصاص (قوله قال فى التاج التغمد كناه بوشيدن الخ) يعنى ان التغمد اذا كان بمعنى ستر المعصية فان قصد بالاضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى الاول من غير احتياج الى معونة التوسع او الحذف وان لم يقصد لا يمكن حمل التغمد على المعنى الحقيقى لاستلزامه آلية الشئ لنفسه فلابد من تجريده عن بعض المعانى وهو الذنب وجعله بمعنى الستر مطلقا ليصح جعله كناية عن الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزم ان يكون محاطا به لاستر ذنوبه بخلاف ما اذا جعل بمعنى الستر مطلقا فانه حينئذ لا يحتاج فى جعله كناية الى معونة التجريد فالحاصل ان جعل التغمد بمعنى الستر مطلقا احتاج استخراج المعنى الاول

الى معونة التوسع او الحذف وان جعل بمعنى ستر الذنوب احتاج استخراج المعنى الثانى الى التجريد (قوله التلهف اه) فالتلهف الحسرة والحزن على فوات المطلوب والتأسف الحسرة والحزن على نزول المكروه (قوله جعل الاسباب اه) ويشترط ان يكون المطلوب خيرا فانه اذا كان شرا يقال له الخذلان (قوله الحسب اه) يعنى انه فى الاصل مصدر استعمل بمعنى اسم الفاعل (قوله عطف على جملة وهو حسبى) وكلاهما انشائيان وكذا قوله وما توفيقى الا بالله والواو فيه اعتراضية وهو تذييل لدفع توهم العجب الناشئ عن الكلام السابق (قوله لتضمنه معنى الفعل) فانه بمعنى يحسبنى (قوله والمخصوص اه) يجوز تقديم المخصوص نص عليه فى المفتاح (قوله اى ترك التصدير) فسر النفى بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا فانه شرط نصبه عند الجمهور اذ لا يصح جعله علة للتصدير ولو جعل علة للنفى بتأويل انتفى التصدير ففاعله التصدير وفاعل الهضم المصنف (قوله بتخييل) التخييل درخيال انداختن اى تخييله لنفسه دفعا للعجب بهذا التصنيف الانيق فان النفس اطوع للمخيلات من المعقولات (قوله من حيث انه صنعه) اشار بذلك الى ان الحيثية فى عبارته للتقييد وان كان الشائع فى تقييد الشئ بنفسه افادة الاطلاق وذلك بحمل الاضافة فى الحيثية على الاختصاص لكونه مصنوعا له (قوله فانهم انما يستحسنون اه) بدليل تركهم فيما لا يعتنون به كالمكاتبات والامور الخسيسة ولان المأمور به فى الحديث افتتاح امر ذى بال وشرف (قوله لكن بقى توهم اه) انما قال توهم اما لانه قد اندفع بقوله بان جعله جزأ واما لانه مبنى على جعل الباء فى الحديث صلة الابتداء فيفيد كون الحمد جزأ للمبتدأ به وهو توهم اذ لا يصح ذلك الا فيما هو من قبيل الالفاظ مع ان المأمور به الابتداء فى كل امر ذى بال فهو باء الملابسة اى لم يبدأ ذلك الامر متلبسا بالحمد لله فيكون المأمور به التلفظ به فى اول الامر لا الجزئية وهو حاصل جواب الشارح (قوله اى عن احوال منسوبة اليهما من حيث اه) قيد الحيثية مستفاد من جعل محط الفائدة الاختصاص المستفاد من الاضافة او مما تقرر من ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار قيد الحيثية فيها وفائدة الحيثية الاحتراز عن الاحوال المنسوبة اليهما باعتبار

امر اعم ككونهما عرضا ومسموعا غير قار الذات اوباعتبار امر اخص
ككونهما فصيحا اوغير فصيح وانما لم يقل عن احوال عارضة لهما من حيث
انهما كذلك كما يشعر به تعريف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية
اشارة الى ان هذه الاحوال امور اعتبارية اعتبرها النحاة لمعرفة كيفية
التراكيب العربية صحة وسقاما (قوله سوآء ثبتت الخ) البحث اثبات المحمول
للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية لموضوع العلم باثباتها لنفسه
اولنوعه اولعرضه الذاتى اولنوع عرضه ولما كان القسمان الاخيران راجعين
الى القسم الثانى لان الموضوع المقيد بالذاتى قسم من الموضوع اكتفى المحشى
على القسمين وفائدة قيد الحيثية ان الشيء الواحد قد يكون قسما لموضوعين فمن
حيثية يبحث عنه فى علم ومن اخرى فى آخر (قوله وفيه اشارة) وليس بيانا
للموضوع قصدا حتى يرد ان التصريف والمعانى والبيان والبديع والنحو
بل جميع العلوم الادبية يشترك فى ان موضوعه الكلمة والكلام فلابد من
اعتبار الحيثية حتى يتميز موضوعه عما عداه بان يقال موضوعه الكلمة
والكلام من حيث يعرف بهما كيفية التركيب العربى صحة وسقاما (قوله ردا
على من قال ان موضوعه الكلمة اوالكلام الخ) هربا من لزوم تعدد الموضوع
لكن تعدد الموضوع جائز اذا تحققت جهة الوحدة (قوله تكلف) لان
كلا منهما مبحوث عنه فى العلم وبكل منهما يعرف كيفية التركيب العربى
فجعل البحث عن احدهما تبعا للاخر تكلف وبقى انه يبحث فيه عن احوال
المركب الغير الاسنادى ايضا فيجب ان يجعل موضوعه الامور الثلاثة اللهم
الا ان يقال انه لقلة مباحثه لم يعتد به وجعل راجعا الى احدهما والصواب
ان موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الاقسام الثلاثة
(قوله اى لم يتصورا) اشارة الى ان لم يعرفا من المعرفة لا من التعريف اذ البحث
عن احوالهما موقوف على معرفتهما لا على التعريف (قوله ولما ثبت وجوب
تصورهما اه) دفع لما يرد من ان توقف البحث على المعرفة لا يستلزم توقفه
على التعريف خصوصا على هذا التعريف فلا يتم التقريب وحاصل الدفع
انه لما ثبت وجوب تصورهما عرفا بهذين التعريفين لتحصيل ما هو الواجب
لا لوجوبهما بخصوصهما والفاعل المختار اذا ظهر له طريقان فى تحصيل

المقصود يختار ايهما شاء بارادته والمرجح ارادته كما هو طريقة اهل الحق
(قوله ان قيل اه) لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث
انهما كذلك موقوف على تصورهما بوجه مساواتهما ليتمكن من اثبات
الاحوال المخصوصة لهما والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقا فلا
ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية فى قوله لم يصح البحث عن احوالهما
اه فالاولى اسقاط الحيثية اواسقاط هذا البحث الذى تكلف فى دفعه
اعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو الحق (قوله وجد بجهة التقدم اه)
وهى الجزئية اما جزئية الفرد للفرد فظاهر واما جزئية المفهوم للمفهوم فلانه
اخذ فى تعريف الكلام الكلمة باعتبار ما صدق عليه بحيث جعل عنوانا
لملاحظته ومن لم يفهم وقع فى حيص بيص (قوله توافقت اه) لان التصور
يتبع التلفظ والتلفظ يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم فى
الوجودين اللفظى والذهنى والتقدم فى الوجود الخارجى متحقق فتوافقت الكل
فى التقدم (قوله الاشتقاق اه) تعريف للاشتقاق باعتبار العلم وحذف
قولهم فترد احدهما الى الاخر اشارة الى انه ليس داخلا فى الحد بل هو بيان
لتعيين المشتق والمشتق منه فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه (قوله
تناسبا) اشار به الى انه لابد من التغاير بين المعنيين بوجه فلا يجعل المقتل
مصدرا مشتقا من القتل وكلمة او للتقسيم ولبيان انواع المحدود من الاشتقاق
الصغير والكبير والاكبر لا للابهام والتشكيك (قوله وقد اشار اه)
حاصل ما ذكره الشارح رحمه الله فى بيان التناسب المعنوى هو ان المدلول
الالتزامى للكلمة والكلام وهو تأثير معانيهما فى النفوس تشبيه بالمعنى
المطابقى للكلم فى كون كل منهما فردا للتأثير وحاصل وجه البعد ان تشبيه
تأثير المعنى مطلقا بالجرح غير مناسب لانتفاء مرجح اعتبار الجرح مشبها به
وان اريد تشبيه تأثير يصحبه الالم به كان التشبيه مناسبا لكن هذه مناسبة
بعيدة من الفهم لخفائها فانها مناسبة باعتبار ما يترتب على معانى بعض
افرادهما غير لازمة لشيء من معانيهما فان تأثير المعانى بالالم يختلف بحسب
الاشخاص والاوقات والاحوال وحاصل ما ذكره المحشى ان التناسب
المعنوى اشتراكهما من حيث انفسهما اى مع قطع النظر عن المعنى فى المدلول

لالتزامى وهو التأثير التابع للقوة التى هى المدلول الالتزامى لجوهر الحروف (قوله مع ان المناسب اه) لا يخفى اى لا يخفى بعد هذه المناسبة مع وجود المناسبة (قوله تأثير انفسهما) اى انفس الكلمة والكلام والكلم من غير نظر الى معانيها (قوله ونقش الصور فى الاذهان) اى صور ذواتها (قوله ما يترتب عليها) اى على القرع ونقش الصور من الافعال والانفعال فانه يترتب عليهما جذب الملائمات ودفع المنافرات والاقدام والاحجام والتألم والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك (قوله من مستتبعات) خبران (قوله مدلول الكاف واللام والميم) اى المدلول الالتزامى لها لكون الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من المجهوره (قوله فان تقاليبها اه) يقال ملكت العجين اذا شددت عجنه ويقال كل الشئ اذا تم ففى التمام قوة ذلك الشئ ويقال مكلت البئر اذا قل ماؤها فانها لقوتها وعدم رخاوتها يقل ماؤها واللمك جلاء يكتحل به العين فان الاكتحال يوجب القوة (قوله فالكلمة) فذلكة لما تقدم اى تحصل من ذلك التفصيل ان الالفاظ الثلاثة متساوية للاقدام فى المدلول الالتزامى لها وهو تأثيرها فى الاسماع والاذهان لاجل القوة المفهومة التزاما من جوهر تلك الحروف فيكون بينها تناسب معنوى من حيث اتحاد مدلولها الالتزامى واما كون الكلمة والكلام فرعين للكلم فلكونهما مشتملين على الزيادة من حيث الحروف والحركات (قوله لوجب التأنيث) لكونه مسندا الى ضمير جمع غير العقلاء (قوله واليه ذهب صاحب الصحاح) فانه قال الكلم لا يكون اقل من ثلاث كلمات لانه جمع كلمة (قوله فان الصاعد اه) يعنى ان تأنيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة الى لفظ الكلم الا ان الصاعد فى الواقع ليس الا بعضها فيجوز تذكيره باعتبار تأويله بالبعض هذا كتذكير الضمير الراجع الى المؤنث بتأويله بالشخص على ما تقرر من ان المرجع اذا كان مذكرا باعتبار ومؤنثا باعتبار آخر يجوز تذكير ضميره وتأنيثه وليس مراد الشارح رحمه الله ان لفظ البعض ههنا مقدر على ما وهم (قوله يقتضى تعريف المصطلح) لانه المبحوث عنه فى العلم (قوله لا تعريف الفرد النوعى) اى لا يقتضى المقام تعريفه بهذا العنوان وان كان متحدا بالمصطلح عليه (قوله ولا بيان الطرد) اى لا يقتضى المقام بيان المراد تعريف

الكلمة وكونه شاملا لجميع افراده كما قيل اذ المقصود معرفة ما يبحث عن احواله فالزائد عليها زائد على مقتضى المقام (قوله والتعريف اه) عطف على ان المقام يقتضى تعريف المصطلح اى التعريف ليس الا تصور حقيقة المعرف اما بالكنه او بالوجه من حيث هى مع قطع النظر عن تحققه فى ضمن فرد او افراد (قوله فاللام للجنس والطبيعة) اى الماهية من حيث هى وفى عطف الطبيعة عليه اشارة الى ان ليس الجنس ههنا بالمعنى الاعم الشامل للطبيعة والاستغراق والعهد الذهنى (قوله ولقائل ان يمنع اه) يعنى انه كان فى اللغة فيه معنى الوحدة الفردية ثم لما نقل الى المعنى الجنسى المصطلح عليه لم يعتبر فيه معنى الوحدة فالتاء حينئذ لمجرد التأنيث اللفظى (قوله على تقدير اه) احتراز عن القول بوضعها للمفهوم من حيث هى والوحدة مدلول تنوين التنكير (قوله وليس التاء اه) رد على الفاضل الهندى حيث منع التجريد مستندا بان التاء نص فيه (قوله بدليل كلمتين اه) فيه ان الوحدة المعتبرة فى كل منهما فى نفسه لا ينافى التعدد الذى هو مدلول التثنية من حيث اجتماعهما نعم لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع آخر لوجب التجريد كيف وقد عرف التثنية بما لحق باخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه آخر من جنسه ولك ان تقول لو كان التاء نصا فى الوحدة لما جاز كلمة للجنس وكلمة للواحد (قوله وتسليم ما منعناه) بقوله ولقائل ان يمنع (قوله طبيعية كانت) اى خلقية كانت كالانسان او اعتبارية كما فيما نحن فيه فالمراد بالصناعة ما يتعلق بالاعتبار والاصطلاح سواء حصلت بالصناعة اولا (قوله ويمكن ان يجاب اه) يعنى نقلت الكلمة من المعنى اللغوى اعنى اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية الى المعنى الجنسى الموصوف بالوحدة الجنسية (قوله فيجوز اه) فيقال فيما نحن فيه جنس الكلمة الذى هو واحد بان يعتبر اللام مقدما فى المعنى على التاء كما فى التلفظ رعاية لجزالة المعنى او يقال الكلمة الواحدة التى هو جنس كما هو الظاهر من دخول اللام بعد التاء وفيه اشارة الى دفع ما يتوهم من استدراك قوله والواحد بالجنسية لانه يكفى لدفع المنافاة اتصاف الجنس بالوحدة (قوله ورمى شئ من الفم) يعنى ان اللفظ فى اللغة

يقال لمطلق الرمي سواء كان من الفم اوغيره ولرمي شيء من الفم حرفا اوغيره وللتكلم والشارح رحمه الله اختار انه لمطلق الرمي اذ لو كان موضوعا للواحد من المعنيين الاخيرين يكون استعماله في المطلق على سبيل الاشتراك والمجاز والاصل ينفيهما بخلاف ما اذا كان موضوعا للمطلق فان استعماله فيهما على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في المقيد (قوله خروج المنوى اه) لعدم كونه ملفوظا بالمعنى اللغوي (قوله المراد باللفظ اه) لايخفى ان هذا التعميم امابطريق التجوز اوبطريق النقل والاول ينفيه مقام التعريف فتعين الثاني (قوله لم يريدوا باللفظ الا المعنى اه) فصار المعنى اللغوي اعني الملفوظ حقيقة متروكا في استعمالاتهم وهذا معنى النقل (قوله من قبيل تسمية المسبب باسم السبب اومن قبيل تسمية اه) فان التلفظ سبب لحصول اللفظ ومتعلق به فيجوز اعتبار كل واحدة من العلاقتين (قوله وليس فيه مؤنة تعدد النقل) بخلاف الوجه الثاني فان فيه نقلا من المعنى المصدري الى الملفوظ ثم الى ما يتلفظ به الانسان ولايخفى ان استعماله بمعنى الملفوظ بطريق المجاز لا بالنقل الا ان يراد بالنقل المعنى اللغوي (قوله وهذا اقرب) لقرب وجه المناسبة الى الفهم (قوله ابتداء اوبواسطة) كما ذكره على تقدير كونه من الرمي مطلقا (قوله والباء للتعدية) لا للسببية اوالالة حتى ينتقض باللسان ونحوه (قوله وليس فيه دور اه) تصريح لما علم ضمنا من تفسير التلفظ بكفتين (قوله اختلفوا) فانها دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة فذهب الشارح الرضي الى انها موضوعة لهذه المعاني فتكون كلمة وبعضهم الى ان الموضوع هو اللفظ الموضوع الموصوف بها بالوضع النوعي فلاتكون كلمة (قوله من تحقيق معنى التلفظ) حيث اعتبر ان يكون متعلقه الكلام اوالحرف والحركة ليست شيأ منهما (قوله وفيه بحث اه) يعني انه وان خرج عما يتلفظ به على التحقيق المذكور لكن تعميم التلفظ بقوله حقيقة اوحكما يدخلها لكونها مشاركة للملفوظ اعني الواو والالف والياء في الدلالة على المعاني الثلاثة (قوله انما قيد به تقريبا اه) يعني الظاهر ما يتلفظ به مطلقا لكن لما لم يكن تلفظ غير الانسان من الملك والجن معلوما قيد بذلك تقريبا للتصوير من الفهم فالقيد المذكور للتصوير لا للتقييد (قوله اى تلفظا اه) اشارة

الى ان قوله حقيقة اوحكما صفة لمصدر محذوف اى تلفظا ثابتا له في حد ذاته بان يكون من قبيل الحرف والصوت اوتلفظا ثابتا بالنظر الى الاحوال بان يشارك الملفوظ في الاحوال (قوله فالمستعمل اه) بيان لكيفية ارادة الموضوع من المستعمل بانه مجاز مرسل اما باعتبار المشارفة فان ما يصح استعماله مشارف للاستعمال اوباعتبار ذكر الخاص وارادة العام (قوله لانه في الاصل مصدر) والمصدر يستوى فيه الواحد والكثير لانه موضوع للحدث المطلق ولذا لايثنى ولايجمع (قوله اى الملفوظ به الحقيقى) فسره بذلك ليصح مقابلته بالحكمى والافكلاهما لفظ حقيقى لكونهما فردين له (قوله الذى هو اعم من الحرف) اى صدقا ان فسر الحرف بصوت يعتمد على المخارج ووجودا ان فسر بالكيفية العارضة للصوت فذكر نفى الصوت مبالغة في نفى كونه ملفوظا فلا يتوهم الاستدراك في شرح التسهيل المستكن ما لاصوت له في اللفظ والبارز ما له صوت في اللفظ (قوله ولا ادرى انه من اى مقولة هو) تحقيق المقام يقتضى بسطا في الكلام وهو انه لاشك ان ضرب في زيد ضرب يدل على الفاعل ولذا يفيد التقوى بسبب تكرر الاسناد بخلاف ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كما ذهب اليه البعض ومنعوا وجوب تأخير الفاعل فاما ان يقال ان الدال على الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار امر آخر معه وهو ظاهر البطلان والا لكان الفعل فقط مفيد المعنى الجملة فلا يرتبط مع الفاعل في نحو ضرب زيد فلابد ان يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل حين عدم ذكر الظاهر امرا آخر عبارة عما تقدم كالجزء والتتمة له واكتفى بذكر الفعل عن ذكره كما في الترخيم بجعل ما ابقى دليلا على ما القى نص عليه الرضى فيكون كالملفوظ ولذا قال بعض النحاة ان المقدر في نحو زيد ضرب ينبغى ان يكون اقل من الف ضرب بنصفه اوثلثه ليكون ضمير المفرد اخف من ضمير التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضع في افادة ما قصد منه باعتباره بعينه لم يعتبره بخصوصية كونه حرفا اوحركة اوهيئة من هيئات الكلمة بل اعتبره من حيث انه عبارة عما تقدم وكالجزء له فلم يكن داخلا في شيء من المقولات ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه لانه معتبر بخصوصه وبما ذكرنا ذلك ظهر دخوله في تعريف الضمير المتصل لكونه لفظا حكميا موضوعا لغائب

تقدم ذكره وكالجزء مما قبله بحيث لا يصح التلفظ الحكمى الا بما قبله فظهر فساد ماقيل من انه الفاعل المعقول واعتبر جزأ من الكلام الملفوظ بجعله جزأ من الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة من مقولة الصوت بان رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغى اه لانه حينئذ كيف يصح جعله قسما من الضمير لان الوضع معتبر فيه وقد تنبه ذلك القائل لهذه الدقيقة فى شرح الرسالة الوضعية فالتجأ الى اعتبار الوضع الحكمى وهذا اعجب من الاول لانه لابد من المغايرة بين الموضوع والموضوع له وان كان حكميا وانه اى حاجة الى اعتبار هذا الوضع وما الدليل عليه وكذا ظهر فساد ماقيل انه معدوم فلا يكون داخلا فى شئ من المقولات لانه ان اراد انه معدوم مطلقا فباطل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله وان اراد انه معدوم من اللفظ وان كان موجودا فى نفسه فلا يفيد (قوله قال المصنف رحمه الله فى الايضاح) لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته حكمه الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلفظ به محذوف فى كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلفظ به حكم بانه موجود والا فالضمير فى قولك زيد ضرب فى الاحتياج اليه كالضمير فى قوله تعالى ولكم فيها ما تشتهى انفسكم وان كان احدهما فاعلا والاخر مفعولا انتهى ففهم منه المحشى ان الفرق بين المنوى والمحذوف مجرد اصطلاح والا فهما متساويان فى كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين فى المعنى وليس كذلك بل مراده ان عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم بوجوده ويجعل فى حكم الملفوظ لدلالة الفعل عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر فى الكلام دال على الفاعل فيكون منويا بخلاف المحذوف فانه حذف من الكلام استغناء بالقرينة من غير جعله فى حكم الملفوظ واعتبار اتصاله بما قبله فيكون محذوفا غير منوى وان كانا مشتركين فى احتياج صحة الكلام الى اعتبارهما فعلى هذا يكون كلامه موافقا لما قاله القوم (قوله كناية عنه) لكونهما مرفوعين مثل ذلك المقدر (قوله فهو عارية) لان المقدر هو هذا المصرح به كيف ذا و يجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو

فان

فان قلت بل المفصول المصرح به غير المتصل فهو تحكم كذا فى الرضى (قوله عطف على قوله ليس اه) والجامع ان المعطوف عليه لاثبات انه ليس لفظا حقيقيا والمعطوف لاثبات انه لفظ حكمى (قوله لانه على تقدير وجوده اه) انما قال ذلك ليشمل المحذوف الواجب الحذف (قوله يتلفظ به الانسان) لكونه من مقولة الحرف (قوله وكلمات الله تعالى داخلة فيه اه) اعلم ان هذا الكلام اشارة الى سؤال وجواب اوردهما السيد قدس سره فى حواشيه على شرح الرضى ومنشأه ماوقع فيه من ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله حيث قال قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه فى حدها واجيب بان المراد ماهو لفظ حقيقة او حكما ليتناول الضمائر المنوية ولاشك ان تلك الكلمات من شأنها ان يتلفظ بها قطعا بل هى ملفوظة بالفعل وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى انتهى فلا اعتراض بهذه الكلمات الالهية التى وصلت الينا ونقرؤها وانه لاشبهة فى دخول كلمات الملائكة والجن كيف وقد قال المحشى رحمه الله آنفا ان قيد الانسان لتقريب تصوير اللفظ من الفهم والا فالمراد مطلق التلفظ وحاصل الجواب الذى اختاره الشارح وهو الاخير فى كلام السيد قدس سره ان كلماته تعالى انما لايقال لها لفظ بالقياس الى ذاته تعالى فلا تكون كلماته الفاظا من هذه الحيثية وهى الفاظ فى انفسها لانه يتلفظ بها الانسان فى بعض الاحيان اى حين القرآءة وحاصل الجوابين الباقيين ان كلماته تعالى ليست الفاظا باعتبار المعنى اللغوى وهو ما يخرج من الفم بل بالمعنى الاصطلاحى اعنى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما او ما من شأنه ان يتلفظ به فعلى هذين الجوابين تكون كلماته تعالى الفاظا بالقياس الى ذاته تعالى ايضا وانما تركهما الشارح رحمه الله لان جعلها الفاظا حكمية او التأويل بما من شأنه انما يناسب ان يصار اليه اذا لم تكن الفاظا حقيقة فاذا عرفت ما ذكرنا لك ظهر لك ان ماذكره المحشى بقوله لا يقال لاموقع له اصلا لان الكلام فى الكلمات الالهية التى وصلت الينا لا فيما هو قائم بذاته تعالى وكذا قوله ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار اه كيف وخروج الكلمات القائمة بذاته تعالى او المعلومة له او بما يظهره فى امر آخر سوى الانسان لا يضرنا حتى يتمحل

لادخالها اذ تدوين النحو انما هو لمعرفة الالفاظ التى نتلفظ بها (قوله اذ اثبت
ان لكلمات الله تعالى) كما ذهب اليه الحنابلة من ان كلامه تعالى هو هذه
الالفاظ المتلوة بهذا الترتيب والقرآءة حادثة والمقروء قديم والكرامية من جواز
قيام الحوادث بذاته تعالى (قوله جمع نصيبة) على وزن فعلية كصحف وصحيفة
فى شمس العلوم النصب بضمتين وبالتخفيف العلم ويقال هو جمع نصيبة (قوله
الذى هو اول اجزآء التعريف) قيد بذلك لانه لو كان غير داخل فى الجزء الثانى
مثلا مع دخوله فى الجزء الاول احتيج فى تصحيح التعريف الى اعتبار قيد
هو الجزء الثانى كالمهملات فانه غير داخل فى الوضع وداخل فى اللفظ ولابد
فى تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع (قوله لم يحتج اه) معنى هذا النفى
وكذا ما فى قول الشارح رحمه الله انه لاقيد ههنا ولا احتياج من قبيل
لا يهتدى لمناره اى لا اهتدآء ولا منار وفيه اشارة الى ان قول من قال انه احتراز
عن الدوال الاربع غلط من وجهين لاشتمال كلامه على انه لابد من اخراجها
من التعريف وان هذا القيد مخرج لها فاندفع ما قيل من ان الظاهر ان تقول
فلا معنى لاخراجها به ردا على من قال انه احترز عنها ولا وجه لنفى الاحتياج
الى اعتبار قيد (قوله حتى يلزم علينا اه) وهذا الاحتراز وقع من المصنف
رحمه الله فى شرحه فلذا تعسفوا فى تصحيحه ولعل مراده انه زيد لفظ ولم يكتف
بالموضوع لمعنى مفرد مع كونه اخصر احترازا من دخول الدوال الاربع
لما بينهما من العموم والخصوص من وجه (قوله واما الماسيأتى) فى قوله
فانه لا يقال لفظة واحدة وهو الذى ذكره المصنف رحمه الله فى الايضاح
(قوله وقد انتفت ههنا اه) لانه مصدر لا يحتمل الضمير ويستوى فيه المذكر
والمؤنث (قوله يجعل المعنى حيزا للفظ) اذ بذلك التعيين يستقر فى ذلك المعنى
ولا يتجاوز عنه الا بقرينة كاستقرار الشئ فى الحيز (قوله ملحوظ بخصوصه)
بان يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته او بعمومه بان يلاحظ بامر اعم
يشمله وغيره وكذا الحال فى جانب الموضوع له فههنا احتمالات اربعة
ان يلاحظهما بخصوصهما كما فى الاعلام واسماء الاشارة او يلاحظ
الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه كما فى المضمرات والمبهمات او عكس
ذلك كما فى المشتقات والمركبات واما الاحتمال الرابع وهو ان يلاحظهما بعمومهما

فغير متحقق اقول ولعل المنوى من هذا القبيل على ما عرفت من تحقيقه توهم
انه مجعول له مشابهة المحرّف الموضوع بذلك المعنى فلا حاجة الى التصريح
بقيد التواطئ لاخراج المحرّفات كما فى الرضى (قوله ان كانت الباء اه)
ذكر السيد قدس سره فى شرح المفتاح وحواشى الكشاف الاصل فى الفاظ
التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور
عليه فيقال اختص الجود بزيد اى صار مقصورا على زيد الا ان الاكثر
فى الاستعمال ادخال الباء على المقصور كقولك خص زيد بالمال بناء على
تضمين معنى التميز والافراد انتهى فلذا قدم المحشى هذا الاحتمال (قوله لا يوجد
فى كل وضع) لخروج وضع المرادف على تقدير والمشترك على تقدير آخر (قوله
بتجريد معنى اه) فيؤول الى التعريف المختار وهو تعيين شئ بازآء شئ (قوله
بحسب الجعل) بان يكون احدهما مقصورا على الآخر غير مشارك معه آخر
وقت الجعل لا بحسب الحكم اى الاثر المترتب على الجعل من كونه موضوعا
وموضوعا او دالا ومدلولا (قوله ولما كانت الاوضاع اه) بناء على ان الواضع
واحد وهو سبحانه وتعالى على ما هو مختار الشيخ الاشعرى والحكمة
فى احداث الموضوعات اللغوية تعليم طريق افادة ما فى الضمير فالاصل
ان يكون لمعنى واحد لفظ واحد فان وضع اللفظين لمعنى سوآء كان من لغة
واحدة او من لغتين زائد على المقصود ووضع لفظ واحد لمعنيين مخل بالتفاهم
فالترادف والاشتراك خلاف الاصل وقع من الواضع بعد ذلك لعارض
كتقليل الالفاظ تسهيلا للحفظ وافادة طريق الاختفاء فى الاشتراك والتوسعة
فى التلفظ وتحصيل وجوه المحسنات فى الترادف (قوله وبان التخصيص
اضافى) اى بالنسبة الى بعض الالفاظ وبالنسبة الى بعض المعانى (قوله وبان
معنى كل من المترادفين اه) يعنى ان معنى تخصيص شئ بشئ جعل شئ خاصا
بشئ آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحيثية مرادا لا انه ترك فى اللفظ كما ترك
فى تعريفات الكليات بناء على ما تقرر من ان قيد الحيثية فى تعريفات الامور
الاضافية مأخوذ ثم لا يخفى ان الاجوبة المذكورة انما تفيد صحة استعمال
لفظ التخصيص لا اختياره على التعيين والاوجه ان يقال ان التخصيص
لكونه بمعنى جعل الشئ حال كونه خاصا يتضمن معنى الجعل والخصوص

فالباء متعلق له باعتبار الجعل لا الخصوص كما في قولهم تعيين شئ بازآء شئ
فالمعنى جعل الشئ حال كونه خاصا بمقابلة شئ سوآء اعتبر خصوصية
من حيث المادة والصورة كما في وضع الجوامد او من حيث الصورة فقط
كما في وضع المشتقات وبهذا القيد يخرج وضع المجاز عن التعريف اذ لا يعتبر
في خصوصية الموضوع اصلا بل مداره على وجود العلاقة وهذا على طبق
ما قاله المحقق التفتازاني في التلويح من ان قيد الحيثية في قولهم موضوع العلم
كذا من حيث كذا يجوز ان يتعلق بالبحث وان يتعلق بالعروض لتضمن لفظ
الموضوع كليهما (قوله وبما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة اه) اما اذا كان الباء
داخلا على المقصور عليه فورود الشبهة ظاهر لعدم قصر اللفظ على معنى واحد
واما اذا كان داخلا على المقصور فلوجود لفظ آخر في بعض منها كالمبهمات
والمضمرات فانما يعتبر بواحد منها وضع له لفظ بخصوصه ايضا (قوله اى حال
كون اه) اشارة الى ان الباء للملابسة والجار والمجرور ظرف مستقر وقع
حالا من الشئ الاول (قوله متى اطلق وسمع اه) يعنى ان المعطوف محذوف
بقرينة الجزء لان الفهم من اللفظ انما يترتب على السماع لا على مجرد الاطلاق
ومقابله او احس به باعتبار تقييده بغير السمع لما تقرر من ان العام اذا قوبل
بالخاص يراد به ما سوى الخاص وفائدة هذا التنويع التنبيه على قسمى
الموضوع (قوله لا يبعد كل البعد) وان كان بعيدا في الجملة في مقام التعريف
(قوله ظاهر في ان التخصيص اه) لما انه جعل التخصيص ملابسا للدلالة
دائرة معه (قوله فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل اه) بان يقال ان متى لعموم
الاوقات مع انه اذا اطلق الشئ الاول او احس مرة ثانية لا يمكن
فهم الشئ الثانى لامتناع تحصيل الحاصل (قوله وكذا وضع الفعل اه)
لعدم فهم النسبة الجزئية الا بعد ذكر الفاعل (قوله كاسماء الاشارة)
لعدم انفهام المشار اليه منها الا بعد ضم الاشارة (قوله فهم المعنى بوجه
لوحظ حال وضعه) يعنى الوجه الكلى ولا شك في كونه مفهوما قبل انضمام
الضميمة (قوله وهذا الفهم ليس غاية) لان المقصود فهم المعانى الجزئية
(قوله لا حاجة الى تقييد اه) كما يشعر به عبارة المجيب (قوله كما اذا سعلت)
من السعال بمعنى سرفه كردن من حد نصر (قوله ما يصح ان يقصد بشئ)

سوآء تعلق به القصد من شئ اولا من شئ او لم يتعلق به القصد اصلا (قوله مع بعده
لفظا) للزوم التخفيف الغير القياسى (قوله الميل الى جانب المعنى) لصحته من غير
اعتبار النقل والتجوز (قوله حتى يكون المراد اه) فالمراد بقوله لما كان المعنى
مدلول الشئ الثانى مع الشرطية لا للشئ الثانى فقط (قوله لانها قيد اه)
لان قوله متى اطلق ظرف لفهم فالقيد في الحقيقة هو الجزآء وهو قيد للشئ
الثانى فاذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزما لترك الشرطية ايضا فعلى هذا
يكون المعنى في قول الشارح رحمه الله ولما كان المعنى مأخوذا عبارة عن الشئ
الثانى سماه معنى باعتبار ما يؤول اليه والاظهر ان يقال معناه لما كان مدلول
المعنى وهو الشئ الثانى مأخوذا مع الشرطية فذكر لفظ المعنى بعده مبنى
على التجريد ولذا وضع المظهر موضع المضمر واليه يشير قول المحشى وبذكر
المعنى يعود معنى الوضع فانه يدل على ان مؤدى لفظ المعنى وبشئ مع
الشرطية واحد (قوله اى بما يقصد بذلك الشئ) اى بسبب ذلك التخصيص
(قوله لاشتماله عليه) من غير ان يفيد امرا زائدا عليه بخلاف ذكر الضمير
الراجع الى اللفظ بعد الوضع فانه مفيد لتعين الشئ الاول المفهوم من الوضع
ضمنا كانه قيل تخصيص شئ هو اللفظ كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل
فكما ان ذكرهما بعده تعيين لما يفهم منه مبهما وليس من التجريد كذلك
ذكر اللفظ ههنا فما قيل ان ذكر اللفظ بعده ايضا مبنى على التجريد تركه
الشارح رحمه الله اعتمادا على المقايسة كلام ظاهرى (قوله لا لانه
لا حاجة اليه) لان عدم الاحتياج انما نشأ من ذكر الثانى فلا يصح ان يقال
ان ذكر الثانى بعده مبنى على التجريد لعدم الاحتياج الى اعتباره (قوله
من جعل الوضع بمعنى الصوغ) على ما في الرضى في التاج الصوغ زر كرى
كردن وآفريدن (قوله لقربه من الحقيقة) لكون المدلول المجازى جزأ المعنى
الحقيقى ولذا سماه الشيخ فخر الاسلام حقيقة قاصرة (قوله وفيه كشف
الاحتراز اه) حيث خرج بالاول المهملات والدال بالطبع والعقل وبالثانى
حروف الهجاء ولاجل التنصيص على القيود الاحتراز به في تعريف الكلمة
ارتكب المصنف رحمه الله التجريد (قوله كما يدل اه) يعنى ترك ذكره بقرينة
عموم الدليل روما للاختصار (قوله ان يجعل اه) بذكر الخاص وارادة العام

لان الدلالة الطبيعية عقلية لكون العلاقة امرا عقليا الا انه لاعتبار
خصوصية زائدة فيها جعل قسما على حدة ولذا قال بعض الفضلاء لم يظهر لى
فرق بينهما (قوله اى حروف اه) هكذا ذكر الفاضل اليمنى والطيبى
وفى الاساس تعداد الحروف مطلقا وفى القاموس الهجاء ككساء تقطيع
اللفظ بحروفها فى تاج الهجو والهجا هجا كردن (قوله فيه اغماض اه)
مقصوده دفع ماقيل ان الجواب ليس الا اعادة العموم المستفاد من التعريف
فان سلم المعترض العموم فلا اعتراض والا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع
ان الاعتراض مبنى على الاغماض عن العموم بحمل ما على ما عدا اللفظ
بناء على شيوع استعمال المعنى فى مقابلته فانه ما من عام الا وقد خص منه
البعض والجواب احتضار لذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص (قوله اى
مشخصة من حيث انها مشخصة) دفع لما يقال كان الظاهر ان يقول الى الفاظ
مفردة او مركبة اذ لا تقابل بين الالفاظ المخصوصة والمركبة وحاصل الدفع
ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة النقض الالفاظ من
حيث انها الفاظ مشخصة من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال الى الفاظ
مخصوصة بخلاف النقض الثانى فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعتبر فى مادة
النقض كونها الفاظا مركبة فلذا جعل المركبة فى مقابلة المخصوصة فما وقع
فى بعض نسخ الشرح الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة من تصحيف
الناسخ (قوله وذلك لانك اذا عبرت اه) ذهب بعض الناظرين فى الشرح
الى ان القاعدة ان التعليق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل
تعلق الفعل ومفاد كلام المحشى رحمه الله انه يفهم منه ان الاتصاف به حاصل
حال التعلق وانه ليس بسبب هذا التعلق بل يستفاد منه كون الاتصاف
سببا للتعلق كما اذا كان الوصف صالحا للعلية وهو الظاهر المنساق الى الفهم
واما القبلية فباطل لان قولنا جاءنى الرجل الراكب يفهم منه انه متصف
بالركوب حال المجىء واما ان الركوب مقدم عليه زمانا او ذاتا فكلا فحاصل كلام
الشارح رحمه الله ان لو جعل مفردا صفة للمعنى لفهم منه ان اللفظ موضوع
للمعنى المتصف بالافراد والتركيب زمان تعلق الوضع لا بسبب وليس الامر
كذلك فان اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد بقوله بعد الوضع البعدية الذاتية

فما وقع فى بعض نسخ الشرح من لفظة قبل الوضع بعد قوله اتصاف المعنى
بالافراد سهو من الناسخ (قوله لظهور المراد هنا) يعنى ان وجود الصارف
عما اقتضته القاعده فيما نحن فيه ظاهر بحيث جعل مفادها امرا وهميا
لا ينساق اليه الذهن كالمجاز المشهور بالقياس الى الحقيقة المتروكة فى لا يأكل
من هذه النخلة وكما فى قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه
(قوله بطريق المشارفة) المشارفة در بودن (قوله الرضى اه) بل كلامه ان
المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد
والمركب ولا ينبغى ان يخترع فى الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور
المتعارف لان الحد للتبيين انتهى وحاصله الاعتراض على المصنف رحمه الله
بان جعل الافراد صفة المعنى وهو خلاف المتعارف مخل بالغرض من الحد
ولا دلالة له على ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة (قوله وكان النكتة)
ايضا فى تقديم الوضع على الافراد فى الذكر مع ان كون الاصل فى الصفة الافراد
يقتضى تقديم مفرد (قوله فاستعير اه) لابد من ضم مقدمة وهى ان صيغة
الماضى ههنا ليس للمضى عن زمان التكلم كما هو الشائع بل للمضى عما يقارنه
وهو قيد الافراد ومعلوم انه لا سبقية للوضع على الافراد زمانا فعلم انه مستعار
لسبقه عنه رتبة (قوله لمكان بجنبه) وان تأخر عن المفعول تعين كونه حالا من
المفعول كما فى ضربت زيدا قائما (قوله فان بعضهم يراعون اه) ويقولون
ان فى صورة التأخير عن المفعول يجوز ان يكون حالا من الفاعل ومن
المفعول والتعيين مفوض الى القرينة (قوله ولئن سلم) اى لزوم ذلك عند الكل
بان جعل خلاف البعض غير معتد به فذلك اى لزوم كون حال الفاعل بجنبه
فيما اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال واما اذا قامت قرينة كما فيما نحن
فيه فيجوز تأخير حال الفاعل عن المفعول لعدم الالتباس كما فى قوله تعالى
شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط فان قائما حال من
الله اخر عن المفعول والمعطوف على الفاعل (قوله واذا تغير المعنى) عطف
على اذا لم يكن وهذا مما لم يوجد فى الكتب المشهورة ولعله تخصيص بالنظر
الى العلة فانه لدفع الالتباس ولا التباس عند عدم تغير المعنى (قوله تبع
الشارحين اه) بناء على قول من جوز ذلك (قوله من غير اشتراط) قال

ابو حيان فى النهر فى تفسير قوله تعالى قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سوآء
بيننا وبينكم قرئ سوآء بالنصب على انه حال من كلمة ووقوع الحال من
النكرة جائز نص سيبويه على ذلك (قوله سيذكره) وهو كونها مخصصة بالصفة
او الاضافة او بوقوعها بعد النفى او النهى او الاستفهام او كون المعرفة
مشاركة لها فى الحال (قوله لان صاحب الحال نكرة) والقاعدة ان صاحبها
اذا كان نكرة وجب تقديمها (قوله مطلقا) اى سوآء كان مجرورا بالاضافة نحو
قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او مجرورا بحرف الجر كما فيما نحن فيه (قوله
عند اكثر البصريين) خلافا لابن كيسان وابى على وابن برهان فانهم جوزوا
التقديم فى المجرور بحرف الجر استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس (قوله واللام واسطة اه) فان حروف الجر لافضاء معنى الفعل الى
مدخولها (قوله فاتحدا ه) فلا يرد ان عامل الحال الفعل فلا يتحد عاملهما
والجمهور على اشتراط الاتحاد (قوله موضوعه بالوضع النوعى) بيانه ان الواضع
اما ان يضع الفاظا معينة سماعية فهو الوضع الشخصى ويحتاج فى معرفتها
الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف منه وضع الالفاظ مفردة ومركبة
فهو الوضع النوعى وتلك الالفاظ قياسية يحتاج فى معرفتها الى علم التصريف
والنحو (قوله كما اشرنا اليه) فى تعريف الوضع (قوله ومثل رجل) فانه يعد كلمة
واحدة لكونه نكرة والنكرة من اقسام الاسم الذى هو قسم الكلمة
(قوله تاء التأنيث المتحركة) احترز عن تاء التأنيث الساكنة التى تلحق الفعل
الماضى فانهم عدوها من حروف المعانى وذكروا احوالهما فى الحرف
(قوله وجماعة الى انهما اه) وجه الفرق ان هذه الحروف مغيرة للبناء فتكون
من حروف المبانى بخلاف اللام والتنوين (قوله كان المراد بالاعراب اه)
دفع لما يرد من انه يفهم من سياق كلام الشارح رحمه الله انه كان اللائق بمثل
الرجل وقائمة ان يعرب باعرابين الا انه بواسطة شدة الامتزاج اعرب باعراب
واحد وليس كذلك لان احد الجزءين لم يستحق الاعراب بل البناء لانتفاء
التركيب الموجب للاعراب (قوله ولا يخفى ان هذا ظاهر اه) وذلك لانه اجرى
الاعراب فيها على الجزء الثانى وزال عنه البناء الذى يستحقه فصار آخر الجزء
الاول وسط الكلمة سالما عن الاعراب الذى كان يستحقه فصح انه اعرب

المجموع باعراب كلمة واحدة (قوله فان المعرب فى الاول ليس الا الجزء الثانى)
والجزء الاول باق على حاله السابق من السكون فمن اين يعلم انه اعرب المجموع
باعراب كلمة واحدة وكذا الحال الثانى (قوله فان علامة التثنية والجمع فيهما اه)
فلا يصح انه اعرب المجموع باعراب واحد بل جعل اعراب احدى الكلمتين
اعراب الاخرى (قوله وفيه تأمل) وهو انه اذا كان الاعراب بالحركات
والحركات لابد لها من حروف تتبعها يكون الاعراب مغايرا للكلمتين
واما اذا كان بالحروف فلا يحتاج الى حرف آخر لا يكون الاعراب مغايرا
للكلمتين بل احدى الكلمتين تقبل الاعراب فتدبر (قوله ولا تعدد للمقتضى
اه) لامتناع توارد العاملين كتوارد العلتين المستقلتين (قوله الوضع السابق)
على الوضع العلمى (قوله وهو) اى عبد الله باعتبار الوضع السابق على الوضع
العلمى كلمتان مضاف ومضاف اليه فالمضاف اليه معرب بالاضافة المقتضية
له والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل (قوله والاول فارغا اه)
بخلاف تأبط شرا فان الجزء الاول منه مشغول بالحركة البنائية فلا يكون شئ
من جزئيه قابلا للاعراب فجعل اعرابه تقديريا على مذهب صاحب اللباب
وجعل مبنيا على مذهب الجمهور (قوله فليس لعبد الله الا اعراب واحد) فعلى
هذا المراد بقوله معرب باعرابين مكيف بحركتين على طبق قوله اعرب باعراب
واحد (قوله اعرب باعراب الكلمة الواحدة) بخلاف ما بعد لشدة الامتزاج
كلمة واحدة وبقى احد الجزءين على حاله السابق مثل الرجل ورجل فانه ليس
فيه اهمال جانب اللفظ اصلا حينئذ فينبغى تحقق رعاية جانب المعنى باخراجه
عن حد الكلمة وفيه اشارة الى انه يمكن ان يجعل قوله واحد مضافا اليه
لاعراب لا صفة وان كان حسن التقابل بقوله مع انه معرب باعرابين آبيا عنه
وما قيل انه يندفع بهذا التقدير ما سبق من انه يستفاد من العبارة ان حق
قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه لشدة الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس
كذلك لان تاء التانيث مبنى الاصل من غير حاجة الى تاويل الاعراب
بما يشمل الحركة الاعرابية والبنائية فليس بشئ لانه يرد عليهم انه يفهم من
العبارة حينئذ ان حق قائمة ان يعرب باعراب لفظين الا انه لشدة الامتزاج
اعرب باعراب لفظ وليس كذلك لان تاء التانيث لم تستحق الاعراب (قوله

ادنى مايطلق عليه اللفظ) ان اريد الوحدة الحقيقية (قوله ندر بالنون المفتوحة) وفتح الدال المهملة اى قل والنذر بالنون المفتوحة وسكون الذال المعجمة القليل (قوله لم يخرج عنه مثل عبدالله) لوجود الوحدة العلمية فيه (قوله وان اريد خصوص وحدة) بان يكون وحدة من حيث الاعراب (قوله اللهم آه) اشارة الى ضعفه اذ صيغة المرة لاتدل على ذلك فليس اخذه فى التعريف الا تقييدا ماخوذا من خارج لاخراج مادة النقض (قوله مسامحة ومجازا) لان البقاء يقتضى سبق الدخول ولادخول سابقا على اللفظ فالمعنى ودخل على التجوز ولوجعل تقدير الكلام وبقى من الامرين اللذين انتقض بهما تعريف المصنف رحمه الله مثل قائمة وبصرى حال كونه داخلا فيه لم يحتج الى التسامح لعدم اقتضائه حينئذ بقاء الدخول (قوله ان كانت) بهذا يمتاز عن العقلية فان المدلول فى العقلية هو المؤثر وفى الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر والمراد بالطبيعة ههنا مبدأ الآثار واندفع ماقيل ان العلاقة فى الطبيعية ايضا عقلية فلاوجه لاخراجها منها وابقاء الباقى على حاله (قوله لم يظهر دلالته) لاجتماعه مع سبب آخر للعلم وهو المشاهدة (قوله لامن اللفظ) لان العلم اذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهيا والبديهى لايمكن استفادته بطريق النظر اعنى الاستدلال من الاثر على المؤثر (قوله السر فى تثليث القسمة اه) دفع لمايرد على التقسيم من انه ان اريد الاقسام الاولية فهى اثنان كما يرشدك الدليل وان اريد اعم من الاولية والثانوية فلاوجه للحصر فى الثلاثية وحاصل الدفع ان المقصود من التقسيم ضبط اقسام الكلمة ليبحث عن احوالها المختلفة اعرابا وبناء من حيث وقوعها فى لغة العرب بالتتبع فالملحوظ فى القسمة تباين الاحوال واختلافها دون الاولية والثانوية (قوله تباين احوال الاقسام) اى تباين خواصها منصرفة وغيرمنصرفة وتثنية وجمعا مكسرا وسالما وكونها متعدية ولازمة وامرا ونهيا ومضارعا وجارة وعاطفة ومشبهة الى غيرذلك من الاحوال المختلفة التى يبحث عنها فى مبحث كل منها (قوله واختلافها) اى تخالفها باعتبار كون تلك الاقسام مادة وصورة للكلام فان الاسم مادة تامة للكلام باعتبار جزئيه والفعل مادة له باعتبار احد جزئيه والحرف مادة له باعتبار جزئيه

كقولنا الانسان لاحجر واللاحجر انسان وكذا باعتبار الصورة فان اسمية الجزء الاول توجب كون الجملة اسمية وفعليته توجب فعليتها وفى جعلها عين صورة الكلام اشارة الى ان اسمية الجملة وفعليتها ليس امرا زائدا على فعلية الجزء الاول واسميته (قوله يفهم آه) فقوله وهى اسم وفعل وحرف بسبب ملاحظة العطف مقدما على الاخبار يفهم منه منقسمة لان حمل مجموع الاقسام على الكلمة ليس باعتبار الكلمة فى نفسها بل باعتبار صدقها على افرادها وهو معنى الانقسام وبسبب السكوت عن ذكر قسم آخر فى محل بيان الاقسام يفهم منه الانحصار فقول الشارح رحمه الله اى منقسمة ومنحصرة ليس تقديرا للخبر فى العبارة بل بيان للمعنى اللازم والكنائى اللذين وقع قوله اسم وفعل وحرف خبرا باعتباره وانما اختار المصنف رحمه الله الواو العاطفة مع ان الشائع فى التقسيمات كلمة او الدالة على الانفصال الحقيقى اومنع الخلو تنبيها على تحقق الاقسام وعدم كون التقسيم بمجرد الاحتمال العقلى (قوله ويتعلق به آه) يعنى ان الدليل المذكور دليل الانحصار لادليل القسمة فانها عبارة عن ضم قيود متباينة اومتخالفة الى امر مشترك فهى تصور محض لايحتاج الى الدليل ولذا جعل من تتمة تعريف المقسم (قوله الحصر عقلى) ان كان الجزم بالانحصار حاصلا بمجرد ملاحظة مفهوم الاقسام من غير استعانة بامر آخر بان يكون دائرا بين النفى والاثبات فعقلى وان كان مستفادا من دليل يدل على امتناع قسم آخر فقطعى اى يقينى وان كان مستفادا من تتبع فاستقرائى وان حصل من ملاحظة تمايز وتخالف اعتبرها القاسم فجعلى (قوله انه فى قوة تقسيمين) لما كان الحصر العقلى دائرا بين النفى والاثبات لايمكن ان تكون الاقسام الحاصلة به الا قسمين والاقسام المذكورة ثلاثة فلذا وجهه بانه فى المعنى تقسيمان كانه قيل وهى اسم اوليس باسم وماليس باسم اما فعل اوليس بفعل (قوله وان ابيت اه) لان القسم الثالث الحاصل من التقسيم الثانى فى الدائر بين النفى والاثبات مفهوم سلبى يجوز ان يكون اعم من الحرف (قوله اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات) معينة عند النحاة وضع هذه الفاظ بازائها سوى المفهومات التى حصلها التقسيمان المذكوران فى وجه الحصر والحصر فى التقسيمين المذكورين عقلى لكونه

دائرا بين النفى والاثبات فيكون الحصر فى الاقسام الثلاثة بعد ملاحظة وجه الحصر قطعيا لتوقفه على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ما اذا كان للاقسام المذكورة مفهومات سوى ما اخرجه التقسيمان وان كانت مساوية له فى الصدق فانه لا يكون الحصر المذكور قطعيا لتجويز العقل قسما آخر بالنظر الى تلك المفهومات (قوله قبل التقدير) يعنى ان الكلام على حذف المضاف اما من اسم ان او من خبرها (قوله ان تقدير اه) وهو تقدير الجار والمجرور خبرا لان تدل او عاملا فيه والمجموع خبر الان وانما لم يقدر صفتها بدون الجار بان يكون مبتدأ وان تدل خبرا رعاية لجانب المعنى فان الدلالة من بعض صفاتها وليكون نصا فى عدم تقدير المضاف (قوله فلا يناسب اه) لانه حينئذ يكون التقسيم للحال او الدلالة قصدا وللكلمة تبعا (قوله ولا القول بان الثانى حرف اه) لان الظاهر ان المراد بالثانى القسم الثانى وهو ليس بحرف بل حال الحرف وارادة الكلمة المذكورة فى القسم الثانى ركيك غير مناسب (قوله لان حال الكلمة اه) دليل لقوله ويستدعى عدم صحة الحصر على الاول (قوله ودلالتها اه) دليل لقوله وعدم صحة الحمل على الثانى (قوله مع ان اه) متعلق بقوله فلا يناسب اه علاوة لعدم كون تقدير الحال والدلالة مما يقبله الطبع السليم (قوله الضرورة) وهى عدم صحة حمل الحدث على الذات (قوله من الثانى) اى من قوله اما ان تدل لا من الاول اى من قوله لانها (قوله فالاولى اه) لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء (قوله واما تقدير الذات) عطف على قوله اما تقدير الحال (قوله فيخالف ما اقتضاه زيادة ان) لان زيادة ان مع الفعل تجعله نصا فى معنى الحدث المتجدد والكلمة موصوفة بالدلالة بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت فى ذاتها (قوله وكذا) اى يخالف مقتضى زيادة ان تأويل ان تدل باسم الفاعل لاجل صحة الحمل لانه نص فى الامر المتجدد واسم الفاعل يدل على الثبوت (قوله قال السيد رحمه الله لا فى حواشيه على شرح الرضى (قوله التقدير) اى تقدير المضاف من الخبر (قوله اذ ليس فى معنى المصدر حقيقة) لان معنى المصدر الحدث والنسبة خارجة عن مفهومه قد تعتبر معه على التقييد والفعل مع ان مشتمل على النسبة التامة الى الفاعل فبهذا الاعتبار يصح اسناده الى الذات

نعم انه مأول به وليس كل ما اول حكمه حكم ما اول به (قوله ولا يخلو من خدشة) لعل ذلك ان الفعل بعد دخول ان يصح مسندا اليه فلا تكون النسبة المعتبرة حينئذ تامة بل تقييدية فاشكال الحمل باق (قوله او مركب اليها) زاده ليخرج عن الاسم الحروف التى تحتاج الى المركب كحروف الشرط والحروف المشبهة بالفعل فانها تدل على معنى من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى بل الى انضمام مركب (قوله معطوفا على الجملة الاستئنافية) فيكون اعتبارها استئنافا مقدما على العطف وحينئذ يكون الجامع مجرد كونهما جوابين لسؤالين من غير ارتباط بينهما فى انفسهما كما ان الجامع حينئذ فى السؤالين كونهما ناشئين عما سبق (قوله ولك ان تعطف اولا) فتعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل ملاحظة الاستئنافية وهو اشتمالهما على بيان حال المتقابلين كما ان الجامع بين السؤالين كون كل منهما سؤالا عن حال المتقابلين ثم تجعل المجموع جوابا لمجموع السؤالين وهذا ابلغ لاشتماله على المناسبة بين المعطوفين من حيث الذات والاول اظهر لتقدم الاستئناف على العطف ذكرا (قوله لم يقل) اى فى جانب من الكلام مع انه انسب لنقله من حرف الشئ بمعنى طرفه (قوله لما اعتبر اه) فبالمقارنة المظروفة للفهم خرج الثانى وبالفهم الذى هو ظرف المقارنة خرج الاول وبتقييد الفهم بكونه عنها خرج الثالث ولو اخر الاول عن الثانى لكان اظهر ليكون النشر على ترتيب اللف (قوله من السمو) بضمتين وتشديد الواو مصدر سما يسمو كعلا يعلو علوا (قوله اى سمى اسما اه) اراد ان قوله مأخوذا حال من فاعل سمى المستفاد من حمل الاسم على الثانى (قوله بحركات السين) ولا يجوز ان يكون اصل اسم سمو بفتح السين لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح العين مجموع على افعل وفعول كفلس وافلس وفلوس وفعل بكسر الفاء وضمها يجمع على افعال كاحمال واقفال فى جمع حمل وقفل (قوله حذفت الواو) لمجرد التخفيف من غير علة قياسية ولذا دار الاعراب على آخر ما بقى (قوله ليصح الوقف) فان الوقف بالاسكان او الاشمام او الروم وشئ منها لا يصح بدون الحركة (قوله ولانه يرفع المسمى) اذ به يتميز فى الذهن والخارج (قوله ويدفعه اشتقاق سمى) الماضى فان امثلة اشتقاقه من التصغير والتكبير والفعل المجرد والمزيد كلها منقوص

كسمى واسماء واسامى وسما وسميت وتسميت ولو كان مشتقا من الوسم لكان امثلة اشتقاقه واوية كوسم واوسام واواسم ووسمت وتوسمت (قوله وارتكاب القلب بعيد) رد لما يقال على الاستشهاد من انه لم لا يجوز ان يكون اصله وسم جعل الفاء فى موضع اللام لما قصد تخفيفه بالحذف اذ موضع الحذف اللام ثم حذف نسيا اورد فى تصرفاته فى موضع اللام اذ حذف من ذلك المكان يعنى ان القول بالقلب بعيد لانه مع كونه خلاف الاصل لا يكون مطردا كما عرفت (قوله باسم المدلول) اى التضمنى (قوله الواو للاعتراض) لعدم ذكر المعطوف عليه صريحا وهذا مختار صاحب الكشاف من انه لا يشترط فى الاعتراض ان يكون فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بل يجوز ان يكون فى آخر الكلام نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر (قوله لتنبيه من لا تجديه الاشارة) لا يخفى ان هذه النكتة لذكر هذه الجملة وهى وقد علم الخ غير مختصة بمحال الاعتراض المذكورة فى الشرح فالاولى تركه وايراد نكتة مختصة به الا ان يقال انه تعرض به للاشارة الى ان الاشتمال على النكتة معتبر فى مفهوم الاعتراض (قوله او للعطف على انحصرت) وهى جملة مستأنفة جواب سؤال نشأ من القسمة كانه قيل لم كانت الكلمة منحصرة فيها فاجاب انحصرت لانها اه (قوله اى علم انحصار الكلمة فهذه الجملة نتيجة لما قبله فصل عنه لكونه بمنزلة بدل الاشتمال (قوله وعلى هذا التقدير اه) لكون المقارنة بين العلمين متحققة بخلاف الوجه الاول اذ لا مقارنة بين الانحصار والعلم بحد كل واحد منها (قوله الباء للاستعانة) لان المبادى آلات لحصول العلم بالمطالب على ما تقرر فى محله (قوله اشارة الى استحقاقه التعظيم) باستعارة الصيغة الموضوعة للبعد المكانى للبعد الرتبى وكل ما بعد رتبة يستحق التعظيم (قوله بوجوده) فانه حصر قطعى مشتمل على بيان المعانى التى وضعت كل منها لها مع الاشتمال على لمية صلاحية الاسم والفعل لكونهما عمدتين فى الكلام وعدم صلاحية الحرف لكونه عمدة فى الكلام (قوله بل يكفى افادة الاختصاص اه) وهو كون المجرور مرتبطا بما قبله سوى الظرفية والجنسية (قوله للتبعيض) لان كل واحد جزء من مجموع الاقسام الثلاثة (قوله فان الحد عند الادبا اه) اذ ليس غرضهم من الحد الا التميز التام واما التميز بين الذاتيات

والعرضيات فوظيفة الفلاسفة الباحثين عن احوال الموجودات على ما هى عليه (قوله لا يستلزم اه) لجواز كون المشترك عرضا عاما والمميز خاصة فلا يكون حدا لوجوب اشتماله على الذاتيات (قوله فى اللغة اللبن اه) هكذا فى الصحاح وفى الرضى الدر ما يدر من الضرع من اللبن او من السحاب من المطر (قوله وفى خير اه) اذ به معاشهم فاريد به الخير اما مجازا لغويا او منقولا لغويا فيكون لغة طارية (قوله اى لا كثر خيره) فدر مشتق من الدر بمعنى الخير الكثير جرد عن الخير واستعمل بمعنى الكثرة (قوله وذلك) اى كونه مفيدا للمدح ثابت (قوله وقد يقال اللام للتعجب) وهو لام الاختصاص افاد التعجب لان الله تعالى منشئ العجائب فى القاموس اللام يجيء للقسم والتعجب معا ويختص باسم الله تعالى وللتعجب المجرد عن القسم ويستعمل فى لله دره وفى النداء نحو ياللماء ولا يخفى ان كونه للتعجب لا اختصاص له بكون الدر بمعنى اللبن فالمعنى ان اللام حينئذ للتعجب فحسب بخلاف التقدير الاول فانه يجوز ان يكون لمجرد الاختصاص وان يكون مع التعجب فالاظهر ان يقول وقد يقال الدر اللبن واللام للتعجب اه (قوله الى غير ذلك اه) مما جعل تمييزا من نسبة الدر الى الضمير نحو لله دره فارسا (قوله فصل آخر اه) لكونه كلاما متعلقا ببيان امر هو موضوع للعلم برأسه ولو عطف لتوهم التبعية والتطفل (قوله فى اللغة ما يتكلم به) اما المعنى اللغوى للكلمة فقد علم من بيان الاشتقاق من الكلم وكون التاء فيها للوحدة (قوله ثم استعمل) بمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم (قوله تضمن الكل لجزئه) لا الكلى للجزئى لعدم صدق الكلام على كل واحد من الكلمتين فكانه قال كلمة وكلمة فكما ان فى العطف بالواو حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك فى صيغة التثنية لا انه حكم عليهما بشرط الاجتماع كما سبق الى الفهم من استفادتهما بلفظ واحد وفيه اشارة الى ان منشأ توهم اتحاد المتضمن والمتضمن صيغة التثنية مع كون الكلام لفظا لا الكلية والجزئية والا لتوهم فى قولنا ما تضمن كلمة وكلمة (قوله قيل لو جعلت الباء اه) قائله السيد قدس سره فى حواشيه على شرح الرضى والمقصود من النقل تحقيق المقام او الاعتراض على الشارح بانه بعد ما حمل الباء على الاستعانة حيث حمل على السببية التى هى فرع الاستعانة ولذا قال

الرضى الباء للاستعانة اى تركب من كلمتين بسبب هذا الربط ارتكب التأويل مع انه لا احتياج اليه ولوف التأويل على جعل الباء بمعنى مع اى على جعله للمصاحبة كان الواجب ان يقول المتضمن كل واحد من الاجزآء الثلاثة لا كل واحد من الكلمتين (قوله على جعل الهيئة اه) اشار بلفظ الهيئة الى ان الاسناد عند القائل بجزئيته من الكلام عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه صفة قائمة بالطرفين لا ينافى جزئيته للكلام على ما وهم كالهيئة للسرير (قوله لفظا حقيقة) اذ الهيئة ليست بملفوظة والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظا الا على التسامح وجعل الكل ملفوظا باعتبار اجزآئه المادية وعدم الاعتداد بالهيئة (قوله ولو لم يجعل جزأ) كمن جعله شرطا لحصول الكلام خارجا عنه لكن الحق ما ذكره السيد قدس سره لاعتبار هيئة المركبات فى الوضع واختلاف المعانى بسببها كاختلافها باختلاف الكلمات انفسها فجعل احدهما داخلا والاخر خارجا تحكم كيف وقد حكموا بجزئية الهيئة فى المفردات واعتبروا فى تعريف المفرد والمركب الاجزآء المرتبة فى السمع كيلا ينتقض تعريفهما بالمشتقات (قوله فقط) بخلاف المركب من اكثر من كلمتين نحو ضربت زيدا قائما فالمتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين (قوله اى تضمنا اه) يعنى ان الباء للسببية والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لمصدر محذوف او ظرف لغو فيكون زيادة حاصلا لبيان المعنى لا لتقدير المتعلق وسببية الاسناد للتضمن ان كان عبارة عن الهيئة الاجتماعية فباعتبار انه شرط اخير لحصول المجموع الذى هو المتضمن او جزء له وان كان عن مدلولها فباعتبار انه باعث على اعتبار الهيئة الاجتماعية (قوله ويجوز ان يكون اه) ينتقض تعريف الكلام حينئذ بغلام زيد فى غلام زيد قائم لانه يصدق عليه انه ما تضمن كلمتين حال كونه ملاصقا باسناد قائم اليه مع انه مركب اضافى فلذا ترك الشارح هذا الوجه بخلاف ما اذا حمل على السببية فان تضمنه لغلام زيد ليس بسبب الاسناد بل بسبب الاضافة (قوله اى ضم احدى الكلمتين اه) لما كان الشائع فى عرفهم ان النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء وهى صفة المدلول فلا يصح اضافتها الى الكلمة اوله بحمل النسبة على المعنى اللغوى او بحذف المضاف وعلى

الاول يكون اطلاق المسند اليه والمسند على الالفاظ حقيقة وعلى الثانى مجازا تسمية للدال بوصف المدلول واعلم ان المصادر الثلاثة اعنى الاسناد والضم والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول وهى الحالة التى بين الكلمتين او مدلوليهما ولذا عبر عنه الشارح بالرابطة بين الكلمتين (قوله يخرج اه) لكونه اسنادا بين الجملتين دالا على تعليق حصول مضمون احدى الجملتين بالاخرى (قوله لان الشرط اه) دليل للنفى يعنى لا نسلم ان الاسناد فيما بين الجملتين بل الاسناد انما هو فى الجزآء والشرط قيد للحكم الذى فى الجزآء بمنزلة الظرف فمعنى قولك ان جئتنى اكرمتك اكرمتك فى وقت مجيئك فالاسناد فيما بين الكلمتين اللتين هما المسند اليه والمسند فى الجزآء (قوله ولذا قالوا اه) اى ولاجل ان الشرط قيد للجزآء بمنزلة الظرف قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال المصنف ان الكلام لا يحصل الا من اسمين او من الاسم والفعل ولو كان فى الجملة الشرطية من الشرط والجزآء لم يصح القولان لتحقق الاسناد بين الجملتين وحصول الكلام فيهما (قوله ولو جعل الرابط اه) بان يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزآء بحصول الشرط لا الاخبار لوقوع الجزآء وقت وقوع الشرط (قوله كما حققه السيد قدس سره) فى حواشيه على شرح التلخيص (قوله لخرج عنه قطعا) اى لخرج الاسناد الذى فى الجملة الشرطية من تعريف الاسناد قطعا اذ ليس المسند اليه والمسند فيها كلمة حقيقة وهو ظاهر ولا حكما اذ لا يصح التعبير عن طرفيها اى الشرط والجزآء بمفرد اذ المقصود حينئذ تعليق الحكم بالحكم فتكون النسبة فى كل واحد منهما تفصيلا ملحوظا لا بد فيها من ملاحظة المسند اليه والمسند قصدا لا اجمالا فلا يصح التعبير بالمفرد ومن هذا ظهر ان التعبير عن الشرطية بهذا ملزوم لذلك ليس تعبيرا عن معناه بل عما يلزم معناه (قوله والدليل اه) هذا خلاصة ما ذكره السيد قدس سره فى بيان الحكم فى الشرطية بين الشرط والجزآء ردا على المحقق التفتازانى حيث قال ان الحكم فى الجزآء والشرط قيد له حاصله ان الجملة الشرطية صادقة اذا كان قصد المتكلم تعليق مضمون الجزآء بالشرط سوآء تحقق الجزآء والشرط اولا ولو كان الشرط قيدا للجزآء كالظرف كان صدقها موقوفا على تحقق الجزآء فى وقت تحقق الشرط كقولك اكرمتك

وقت مجيئك وذلك لان الاخبار عن نسبة واقعة فى وقت انما يصدق اذا وقعت تلك النسبة فى ذلك الوقت وليس الامر كذلك فان قولك ان ضربتنى ضربتك صادق اذا كان المقصود التعليق وان لم يوجد منك ضرب للمخاطب اصلا الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا شرطية صادقة مع امتناع تحقق الجزآء فى وقت تحقق الشرط لامتناعه (قوله اى من شأنه الخ) اى ليس المراد تلبس النسبة بحيثية الافادة بالفعل اذ لا يجب فى الاسناد وجود المخاطب فضلا عن افادته بل المراد كونه بحالة يمكن ان يقصد به افادة المخاطب (قوله اى لو سكت المتكلم اه) فالمراد بالسكوت سكوت المتكلم وبالصحة عدم نسبة القصور اليه فى المحاورات وان كان محتاجا الى ذكر شئ آخر وقد يقال المراد سكوت المخاطب بان لا يبقى منتظرا انتظاره للمسند والمسند اليه ولا يخفى ان تفسير السكوت بعدم الانتظار ركيك وان السكوت يقتضى سبق الكلام وان تخصيص الانتظار بما ذكره مع استلزامه الدور تخصيص بلا مخصص (قوله فدخل فيه اه) فان هذه الجمل وان كانت غير مفيدة لفائدة تامة لكونها واقعة موقع المفردات او معلومة للمخاطب لكن من شأنها ان يقصد بها الافادة كما اذا لم تكن واقعة موقعها او غير معلومة له (قوله فلم يخرج) ولا ضير لانه كلام الا انه مشتمل على حشو (قوله اى محكية بها عن الواقع) لله در المحشى حيث فسر الخبرية والانشائية بعبارة محررة فارقة بينهما قريبة من ذهن المبتدى فارغة عن الشكوك التى وردت فى هذا المقام كما لا يخفى على الواقف عليها (قوله لان النسبة فى هذه المركبات مجملة) لا يخفى ان النسبة ليست مشتملة على امور متعددة حتى يتصور فيها الاجمال والتفصيل فى ذاتها فمعنى كون النسبة فى المركبات الواقعة خبرا مجملة انها ملحوظة فى ضمن المجموع المركب من حيث انه مجموع وليست مفصلة اى ملحوظة قصدا اذ لو كانت كذلك لما امكن حمل المركب المشتمل عليها على شئ كما يشهد به الوجدان (قوله فيجوز التعبير عنها اه) بخلاف ما اذا كانت ملحوظة قصدا فانه لا بد لملاحظتها كذلك من ملاحظة المنسوب والمنسوب اليه مفصلا ممتازا كل منهما عن الاخر فلا يمكن التعبير عنها بالمفرد (قوله ولا يصح القول اه) توهم البعض وضع الالفاظ مطلقا لانفسها لانفهامها منها عند اطلاقها فهى دالة على انفسها وليست

دلالتها عقلية لانحصارها فى دلالة الاثر على المؤثر او بالعكس ولا تأثير ههنا ولا طبيعية لعدم مدخلية الطبع ههنا فهى وضعية (قوله حتى لا يحتاج الى هذا التأويل) اى تأويل المهمل الواقع طرفا للكلام بهذا اللفظ وجعله كلمة حكمية لاندراجه حينئذ فى الكلمة الحقيقية (قوله غير دالة على انفسها) اذ لا تغاير بين الشئ ونفسه حتى يتصور بينهما دلالة (قوله بل هى تحضر اه) بيان لمنشأ غلط من توهم الوضع يعنى ان انفهامها انفسها منها عند الاطلاق انما هو بواسطة حضورها بذواتها عند التلفظ فى ذهن السامع لا بسبب حضور الدال عليها وانفهام الشئ بحضوره بنفسه ليس بدلالة (قوله فيحكم عليها) عطف على تحضر اى تحضر بانفسها فى ذهن السامع فيحكم على تلك الالفاظ باحوال عارضة لها بالنظر الى ذواتها مثل زيد ثلاثى وباحوال عارضة لها من حيث دلالتها على المعانى نحو ضرب فعل ماض (قوله ولئن سلمت دلالتها) بناء على التغاير الاعتبارى بينهما فليست تلك الدلالة بالوضع بل هى بالعقل فانها فى الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذى بسببه التغاير وهو حال من احواله واثر من آثاره (قوله ودعوى اه) دفع لما قال ذلك المتوهم من ان وضع المهملات لانفسها لا ينافى كونها مهملة لان اهمالها بمعنى انها ليست موضوعة لمعانى سوى انفسها (قوله مما لا يقدم عليه اه) فانهم فى جميع مباحث الالفاظ اعتبروا حال الالفاظ بالقياس الى معانيها كبحث الدلالة والمفرد والمركب والمشترك وغير المشترك والكلى والجزئى ولو كانت المهملات موضوعة لانفسها لما اخرجوها عن تلك التقسيمات ولان الحكمة فى احداث الموضوعات اللغوية اعلام ما فى الضمائر واستعلامها لتتم المعاش فان الانسان مدنى بالطبع وذلك مفقود فى وضع الالفاظ لانفسها والمسكة بالضم العقل الوافر (قوله اذا لم تكن الالفاظ) اى الالفاظ المهملة (قوله لم تكن) اى المهملات (قوله فكيف يصح الاخبار عنها اه) فى قولنا جسق مهمل وديز مقلوب زيد (قوله فى تأويل الاسم المفرد) لوقوعها فى موقعه (قوله من الخواص الاضافية) الخاصة ما يكون خاصة للشئ بالنسبة الى بعض ما عداه (قوله اذا كان ذلك الغير موضوعا اه) فهما خاصتان بالقياس الى الفعل والحرف اذا كانا مستعملين فى المحاورات واعتبر قيد الاستعمال لانهما لا يوجدان فى

الاسم ايضا بدون الاستعمال (قوله والالفاظ كلها) مهملة كانت اوموضوعة فعلا اوحرفا اواسما (قوله فى ذلك) اى جواز الاخبار ولحوق التنوين (قوله لايخفى عليك اه) يعنى يلزم على الظاهر اوعلى المصنف رحمه الله بناء على ماهو ظاهر من كلامه ارتكاب تحقق ثلاثة افراد من الكلام وهى ضربت وضربت زيدا اوضربت زيدا قائما فى هذا التركيب مع وحدة الاسناد فيه والتزامه تكلف بخلاف تعريف صاحب المفصل فانه يلزم عليه تحقق افراد من الكلام نحو ضربت اقوم رجلا اضرب وهو قائم مع تعدد الاسناد (قوله اوجملة قسمية اه) اشار الى ان ماتطلق عليه الجملة لاينحصر فى الجمل التى لها محل من الاعراب كما يتراءى من اقتصار الشارح رحمه الله فى الامثلة عليها (قوله فليس شئ من الشرط والجزاء) لانهما مدخول اداة الشرط انسلختا عن الاسناد الذى بين طرفيهما وصار الاسناد التعليقى بينهما فيكون الكلام هو المجموع وحينئذ لابد ان يزاد فى تعريف الكلام اوجملتين (قوله لان الكلام مسوق للكلام) اى فالاشارة الى المقصود بالسوق اولى (قوله ولبعده) اى لبعد الكلام فى الذكر من الامور الثلاثة فالاشارة بذلك الموضوع للبعيد اليه اولى (قوله ولان قوله ولايتأتى اه) يعنى رعاية الاسلوب السابق فى الكلمة يقتضى ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا تقسيما بعد التعريف كالسابق (قوله لان التركيب العقلى يرتقى الى ستة) والمحقق منها بالاستقراء قسمان فلدفع تلك الاحتمالات الاربعة كانت العناية بشأن الحصر اكثر فلذا صرح به بخلاف انحصار الكلمة فى الاقسام الثلاثة فانه حصر قطعى لامجال لقسم آخر فيه فترك التصريح به تعويلا على حكم العقل بذلك (قوله المنقول الى الانشاء اه) زاد هذا الوصف لدفع مايتوهم من انه كيف يكون بتقدير ادعو والحال ان يازيد انشاء وادعو اخبار (قوله والاتيان للعلة الباعثة) اى وان لم يفسرها بالكلمة بل ابقى على عمومه وقوله والقرينة بيان للنكتة المصححة للتفسير يعنى انه جعله من اقسام الكلمة والمقسم معتبر فى الاقسام الا انه عبر بما اختصارا (قوله مادل بنفسه اوفى حد ذاته) المعنى الاول بناء على ان فى بمعنى الباء على ماهو المشهور والثانى على ان يكون للظرفية المجازية بان يشبه تمكن الشئ فى مرتبة ذاته من غير ملاحظة امر آخر

معه بتمكن المظروف فى الظرف فى عدم مخالطة امر اخر معه على ماهو المختار من ان كلمة فى للظرفية اما حقيقة اومجازا وان ما قالوا من انه يكون بمعنى الباء اوعلى اواللام كلها راجعة الى الظرفية المجازية على ماحققه الشيخ الرضى (قوله لان فى جعل اه) تعليل للنفى اى جعل كلمة فى بمعنى الباء كما فى الوجه الاول خلاف المختار ان اريد ان فى بمعنى الباء حقيقة ومجاز غير مشهور فى التعريف ان اريد انه مجاز فى معنى الباء وهو مخل بالفهم لايجوز الحمل عليه (قوله وان الدلالة اه) تعليل للوجه الثانى والثالث يعنى انه لايصح جعله ظرفا لغوا اوحالا من ضمير دل لانه حينئذ يكون قيدا للدلالة والدلالة غير ثابتة للفظ فى مرتبة ذاته انما هى بالقياس الى كونه موضوعا للمعنى لايقال ان الوضع معتبر فى مفهوم الكلمة فتكون الكلمة دالة على معنى فى حد ذاتها لانا نقول الوضع معتبر فى مفهوم الكلمة لافيما صدقت عليه والتعريف انما هو للماهية بالقياس الى تحققها فى افرادها لاللماهية من حيث طبيعتها (قوله مع ان صحة اه) متعلق بقوله لان فى جعل اه دليل ثان على عدم جعله ظرفا لغوا اوحالا يعنى ان قوله فى نفسه على التقديرين يكون قيدا للدلالة وتقييد الدلالة فى تعريف الاسم يدل على قصور فى دلالة الحرف على معناه وانه لايدل عليه بنفسه والحال انه ليس الامر كذلك اذ لاقصور فى دلالة الحرف فانها تابعة للوضع والاسم والحرف والفعل متساوية الاقدام فى ذلك انما القصور فى معناه لاحتياجه فى التعقل الى الغير لكونه مرءاة لملاحظة الغير ملحوظا تبعية وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصورا فى دلالة الحرف (قوله وبالوضع لم يثبت اه) يعنى بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم يتحقق حاجة اخرى للحرف بالذات حتى يكون ذلك سببا لقصور الدلالة وانما قيد بالذات لان ذلك الاحتياج الذى ثبت للمعنى الثابت للحرف بالتبع ولايلزم من ذلك اى من الاحتياج الذى ثبت للمعنى الحرفى قبل الوضع قصور فى دلالة الحرف (قوله وبالجملة اه) خلاصة ماذكر من عدم القصور فى دلالة الحرف ان توقف فهم المعنى فى نفسه على شرط لفظا كان ذلك كالمرجع المتقدم فى ضمير الغائب والضميمة فى الحرف اوغيره كالخطاب فى ضمير المخاطب.

والتكلم فى ضمير المتكلم او الاشارة فى الاسماء اشارة لا يستلزم قصورا فى دلالة
اللفظ على ذلك المسمى كما ان توقف فهم المسمى على تحقق القابل والفاعل
لا يستلزم القصور فى دلالته عليه (قوله اى ملحوظة فى حد ذاتها) يعنى ان كينونة
المعنى فى نفسه معناه كينونته فى نفسه فى اعتبار العقل لا فى الخارج والمراد
منه ان يكون ملحوظا بذاته لا بتبعية الغير كما فى الحرف فان معناه آلة لملاحظة
متعلقه ملحوظة بتبعيته (قوله اى الدار الملحوظة اه) يعنى ان فى نفسها اما
صفة للدار فيكون المقدر معرفا بلام التعريف بناء على ان صيغة اسم المفعول
للثبوت لا للحدوث لا بالموصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته
او يكون حالا من المبتدأ عند من جوز الحال منه او يكون حالا من مفعول
الفعل المستفاد من نسبة الخبر الى المبتدأ عند من لم يجوزه (قوله لا باعتبار
امر خارج عنها) متعلق بالوجوه الثلاثة (قوله واعترض عليه الشيخ الرضى اه)
حاصل الاعتراض انه لا يصح ان يكون فى نفسه فى التعريف من قبيل قولهم
الدار فى نفسها لانه فى مقابلة فى غيره ولا يقال الدار فى غيرها حكمها كذا بل
يقال الدار لا فى نفسها او مع غيرها حكمها كذا (قوله بان ليس مقصوده اه)
اى ليس مقصود المصنف رحمه الله من التشبيه اذا المعنى الذى هو مؤدى كلمة فى
فى الموضعين اى فى معنى فى نفسه وفى الدار فى نفسها واحد بل لا يتصور اتحاد
مؤداهما فضلا عن ان يقصد ذلك لان كون المعنى ملحوظا فى ذاته بان يكون
مقصودا حصوله بنفسه وكونه ملحوظا فى غيره بان يكون ملحوظا فى ضمن
غيره آلة لتعرف حاله امر معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب
الى الغير بفى لا فى الخارج ولا فى الذهن مع كون ذلك الغير منشأ لحكمها
كاختلاف القيمة وكذا حكم الدار غير قابل لان ينسب الى الغير بفى (قوله
بل المقصود اه) اضراب عن قوله ليس مقصوده وكلمة بل الاولى للترقى اى
المقصود التشبيه بين المعنى والدار باعتبار الامر الخارج معهما تارة وعدم
اعتبار الخارج معهما تارة اخرى وان امتاز المعنى والدار فى اعتبار الخارج
فاعتبار الخارج فى المعنى بكون المعنى تابعا وآلة لتعرف حاله واعتبار الخارج
فى الدار بكون ذلك الخارج تابعا ووصفا لها (قوله اى كما ان الموجود
الخارجى اه) افاد بهذا التفسير تحقيق معنى القيام بالغير وهو كونه وصفا لامر

تابعا له فى التحقق ومعنى القيام بالذات وهو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ
لا تغاير بين الشئ وذاته حتى يتصور قيامه به والشارح رحمه الله قدمه فى الذكر
لشرافته واصالته فى الوجود (قوله فى الملاحظة) اى بان تكون ملاحظة
العقل اياه والتفاته اليه بتبعية امر آخر وهو ملتفت اليه بذاته كالابتداء الذى
هو آلة لملاحظة السير وليس المراد التبعية فى الوجود الذهنى على ما وهم
اذ ليست الصورة العقلية للابتداء الجزئى حاصلة فى الصورة العقلية للسير فان
كل واحد منهما فى العقل صورة على حدة الا ان حصول احدى الصورتين
فى العقل يتبع الاخرى (قوله وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس) فالمراد
بالموجود القائم بذاته الجسم مثلا وبالموجود القائم بغيره الاعراض المخصوصة
ليكون التشبيه تنويرا للمقصود (قوله ويظهر منه وجه آخر) سوى ما اشار
اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الخ كما سيجئ بيانه
وبعض الناظرين توهم ان مراده بوجه آخر سوى ما مر فى قوله الدار فى نفسها
فاعترض بان فى قولهم السواد فى زيد بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود
السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود فى نفسه انه موجود من
غير اعتبار غيره فقولنا السواد فى زيد وقولنا الدار لا فى نفسها من واد واحد
فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة فى لم يتدبر والعجب
ان ما مر بيان لمعنى قولنا فى نفسه لا بيان وجه استعمال كلمة فى على ان معنى
قولنا السواد فى زيد انه حاصل فى زيد كما ان الماء حاصل فى الكوز الا ان الاول
بطريق الوصفية والثانى بطريق الظرفية (قوله وهو انه لما شابه المعنى الحرفى اه)
يعنى ان مشابهة المعنى الحرفى للعرض والمعنى الاسمى للجوهر مصححة
لاستعمال كلمة فى فى الموضعين بمعنى التبعية فى الملاحظة وعدم التبعية فيها
كما يستعمل فى العرض والجوهر بمعنى التبعية فى الحصول وعدم التبعية فيه
كما يقال شابه لا بليس فعمل عمله وليست المشابهة المذكورة مقصودة
بالذات كما يكون فى التشبيهات الاصطلاحية والاستعارات (قوله بهذا المعنى)
اى بالمعنى الذى ذكر سابقا وهو ان يكون تابعا لامر آخر فى الملاحظة ويكون
التفات النفس اليه لاجله كالعرض التابع للجوهر فى الحصول فيكون كل
منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والاخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرءاة

المشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعانى الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها وبهذا ظهران ماقيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذى هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصح لكونه محكوما عليه وبه وانه لابد من ذكر الغير لاجل فهم معناه كلا الامرين باطلان منشأه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفى آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنوانى آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنوانى مرءآة لملاحظتها عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم بالشئ من ذلك الوجه ولا نسلم ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه على الافراد عند من يقول باتحادهما وتفصيله لا يليق بهذا المقام (قوله والمراد بالغير هو المتعلق) اى ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به ويكون حالا من احواله فلا يرد ان الشئ كيف يكون آلة لملاحظة امر يغايره (قوله اذ الصالح لهما اه) فان النفس مجبولة على انها مالم يلتفت الى شئ قصدا لم يتمكن من الحكم عليه الا ترى انه حين رؤية الوجه فى المرءآة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم على المرءآة لكونها مرئية تبعا فكذا حال البصرة (قوله مفهوم من لفظ الابتداء) بطريق الالتزام (قوله فانه لابد حينئذ من ذكر متعلقه) لا لفهم معنى الابتداء بل لفهم ذلك المتعلق (قوله من دله على كذا) اى من دل المتعدى وقوله اندل من دل اللازم فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه (قوله حتى يخلو الكلام اه) لم يقل حتى يلزم استدراك على قوله فى نفسه اشارة الى انه حينئذ يخلو تمام التعريف عن الفائدة اذ كون المعنى مدلولا للاسم يفهم من كون كلمة ما (قوله بل معناه اه) فيكون معنى التعريف الاسم كلمة تدل على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالها اليه وحدها وهذا المعنى وان كان مجازيا الا انه لما شاع قولهم الالفاظ قوالب المعانى باعتبار انفهامها منها صار كلمة فى مجازا متعارفا فيجوز استعماله فى التعريف (قوله فلذا قيل ان المعنى اه) اى لاجل مشابهة الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة المعنى الى الكلمة

بكلمة

بكلمة فى وقيل ان المعنى ثابت فى نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى (قوله ومايقال اه) اى وليس معناه ان المعنى الحرفى مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة فى وصح نسبته الى الغير بكلمة فى لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة فى بمعنى الباء صح التعريفات من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة عن الفهم الغير اللائق بمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدى وانه ليس فى عبارة الشارح قدس سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر (قوله من حيث انه حالة بين السير والبصرة) اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة تبعا لهما موجب انكشاف احدهما بالقياس الى الاخر (قوله وهو معنى قائم اه) عطف تفسيرى لقوله هو هو اى لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ فى ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا اى باعتبار انه رابط بينهما ملحوظ تبعا لهما على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها فى الذهن بدونهما مدلولة للرابط بخلاف ما اذا لوحظت فى حد ذاتها وجعل قيامها بالطرفين آلة لملاحظتهما فانه حينئذ يكون مدلولا اسميا يدل عليه بقولنا النسبة التى بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها (قوله اى لتعرف نفسه اه) لما كان ظاهر العبارة يشعر بمغايرة حال الابتداء للحال الذى جعل آلة للمعرفة وليس الامر كذلك اذ ليس الابتداء آلة لمعرفة حال آخر للسير بالقياس الى البصرة مثلا اوله بان المغايرة بينهما اعتبارى فالابتداء من حيث ملاحظة العقل اياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه ومن حيث كونه حالا لهما ونسبة بينهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الاخر (قوله اى معنى ملتفتا اليه بالتبع) اى ليس المراد كونه غير مستقل بالمفهومية انه حاصل فى الذهن فى ضمن معنى آخر كالمدلول التضمنى بالقياس الى المطابقى بل انه ملتفت اليه بتبعية معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله (قوله اى لا يمكن

ان يتعقله السامع اه) لما لم يكن توقف تعقل الابتداء المخصوص على ذكر متعلقه ظاهرا اذ لا يتوقف تعقله على ذكره فضلا عن ذكر متعلقه بينه بان المراد تعقل السامع وهو موقوف على تعقل الطرفين الموقوفين على ذكر المتعلق صريحا ولا يكون قول الشارح رحمه الله ولان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه تكرارا لان قوله لا يمكن ان يتعقل يفيد امتناع انفهامه بدون ذكر متعلقه وقوله ولان يدل عليه اه يفيد امتناع انفهامه بدون ضمه والاوجه ان يقال المراد الذكر القلبى فيفيد ان تعقله لا يمكن بدون تعقل متعلقه (قوله لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا) يعنى ان الكلام فى تعقل الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة وذا لا يمكن الا بتعقل الطرفين قصدا وذا لا يمكن الا بذكر الطرفين صريحا (قوله ولعموم وضع من) عطف على كونه ملتفتا اليه يعنى ان الحرف وضعه عام والموضوع له خاص فلا يفهم الموضوع له من حيث خصوصه بدون ضم ما يدل عليه بخصوصه وهذا الوجه يدل على ان توقفه على ذكر المتعلق لاجل اللفظ الدال عليه والاول يفيد توقفه عليه لاجل ذاته (قوله والقول اه) دفع سؤال مقدر وهو انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله فى جزئياته فلا يثبت وضعها له اوحاصل الجواب انه حينئذ يلزم ان تكون كلمة من مستعملة فى المعانى المجازية مع عدم استعمالها فى المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول بذلك مما لا ضرورة تدعو اليه ولو كان الامر كذلك لما ترددوا فى لزوم الحقيقة للمجاز (قوله ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اه) دفع لما يتراءى من مخالفة الحاصل للمحصول فان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد اذا لاحظه قصدا كان مدلولا اسميا واذا لاحظه من حيث انه حالة بين السير والبصرة كان مدلولا حرفيا والحاصل يفيد ان الابتداء الكلى مدلول اسمى والابتداء الجزئى حرفى ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلى وحاصل الدفع ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافيات لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وبتلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتمال الوقوع على انحاء شتى والحصة هى الكلى باعتبار تقييده بخصوصية فصح

ان الابتداء المطلق مدلول اسمى وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفى مع كونه جزئيا اضافيا له ايضا (قوله واثبات الافراد اه) اى اثبات الافراد الحقيقية لمفهوم الابتداء وهى ما يمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث يكون مدلولا لكلمة من مما لا شاهد عليه اذ لا يفهم منه الا ابتداء شئ من شئ وهذه الخصوصية لا تعطى الجزئية الحقيقية (قوله والظاهر ايضا انها اه) لان كل مفهوم يلاحظه العقل تبعا يمكن ان يلاحظه قصدا لكن حينئذ لا يكون معنى حرفيا لان الحروف موضوعة للمعانى النسبية من حيث انها هى روابط وآلات للمعانى الملحوظة بالذات (قوله قيل ان معنى من اه) يعنى ان الحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعانى المستقلة آبية عن الالتفات اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتأكيد والتقرير والاستفهام فهى من لوازم تلك المعانى فمن والى موضوعة للتعلق الخاص بين السير والبصرة بطريق ابتدائه منه وانتهائه اليه وفى للتعلق بين الشيئين بطريق الظرفية وان موضوعة للربط الخاص بين المسند والمسند اليه بطريق يفيد تأكيد الحكم وعلى هذا القياس (قوله من المعانى) بيان للغير على تقدير ارجاع ضمير فى غيره الى المعنى (قوله او فى كلمة اخرى) بيان له على تقدير ارجاع الضمير الى ما ولا يظهر وجه لايراد كلمة فى ههنا وتنكيرها وايراد من فى الاول وتعريفه (قوله ورد العبارة الى ما هو المشهور) فانهم اذا حكموا على شئ باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجة قالوا الشئ فى نفسه كذا كما مر من قولهم الدار فى نفسها كذا (قوله وحملها على ما هو اه) فان مدار امتياز الحرف عن اخويه انما هو على كون المعنى الحرفى ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمى والفعلى ملحوظا بالذات والامتياز باحتياجه الى الضميمة وعدم احتياج اخويه متفرع على ذلك (قوله اى لم يصرف اه) اشارة الى ان قوله لعدم مسبوقيتها بيان لعدم المانع للظهور المقتضى ما مر آنفا تركه الشارح رحمه الله لظهوره فلا يرد ان عدم مسبوقيتها بما يدل على خلافه لا يدل على ظهوره ولا يخفى ان المناسب ان يكون مناط هذه الحاشية قوله لعدم

مسبوقيتها لكن الموجود فى النسخ التى رأيتها على قوله وهو ارجاع الضمير الى المعنى فتدبر (قوله لا يقال لو كان كذلك) اى مستقلة بالمفهومية كما يدل عليه الجواب اذ لا دخل للكلية فى صحة الاخبار عنه وبه وانما ذكره استطرادا (قوله مع انها الازمنة الظرفية) اى لا تستعمل الا ظرفا (قوله المفهوم المستقل اه) اى لكونه ملتفتا اليه قصدا يصح الحكم عليه وبه نظرا الى ذاته ولا يقدح فى ذلك امتناعه لاجل امر خارج عن ذاته سوآء كان الخارج معتبرا فى اصل الوضع او طاريا فى الاستعمال (قوله داخل فى الاول) فان متى موضوع للزمان الذى هو ظرف بخلاف قدام فانه موضوع لما تقدم الشئ الا انه لا يستعمل الا فى المكان المقدم وكذا احوال اخواته (قوله وفيه تأمل) اذ يجوز ان يكون عدم صحة الاخبار عنه لعارض كما فى تلك الظروف فلا يكون ذلك دليلا على عدم استعماله فى المطلق ولو قال بدل قوله والاصح الخ والا لفهم منه المطلق عند الاستعمال والخصوصية من الضميمة كما فى تلك الظروف لتم من غير مناقشة وتصير خلاصة الفرق ان لمعانى تلك الظروف معانى كلية ملحوظة بالذات لانفهامها منها عند الاطلاق والخصوصية المستفادة من الاضافة خارجة عنها كما فى سائر الاسماء المضافة ولزوم اضافتها فى الاستعمال لاجل تخصيص الغرض من وضعها لا لتوقف فهمها عليها بخلاف الحرف فانه لا يفهم منه معناه بدون الضميمة فهى لفهم اصل معناه (قوله انه اراد بالمعنى) اى المذكور فى حد الاسم ما يشمل المعنى التضمنى على سبيل البدل كما هو شأن النكرة اى ما دل على معنى من المعانى فى نفسه فيدخل فى حد الاسم الفعل ويحتاج الحد الى خروج الفعل بقوله غير مقترن بارجاع الضمير الى المعنى الموصوف بقوله فى نفسه اى غير مقترن ذلك المعنى المدلول عليه فى نفسه بزمان من الازمنة وفائدة تعميم المعنى وزيادة قيد عدم الاقتران ما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله فبالصفة الاولى من حصول الامتياز بين الاقسام الثلاثة فان قيل لو كان الفعل دالا فى نفسه على معناه التضمنى اعنى الحدث او الزمان مع عدم دلالته على معناه المطابقى بدون ذكر الفاعل اعنى الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين يلزم تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة وذلك خلاف ما تقرر عندهم من استلزام التضمن

للمطابقة

للمطابقة قلنا دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار هيئته فهى دلالة مطابقية وان كان المدلول مدلولا تضمنيا للفعل لكونه موضوعا بازآء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلا مع ان المقرر ان المفرد لا يدل على اجزآء مدلوله تفصيلا او نقول المأخوذ فى مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعين اجمالا وهى مفهومة منه مع الحدث والزمان وانما المحتاج الى ذكر الفاعل تفصيلها وهى غير داخلة فى مدلوله وقد قيل فى الجواب الدلالة ليس مجرد انفهام المعنى من اللفظ بل انفهامه منه من حيث انه مراد المتكلم بدليل ان فهم المعنى من اللفظ عند سماعه متأخر عن تذكر الوضع المتأخر عن فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة اللفظ لانها متأخرة عنه بمرتبتين فهى التفات النفس اليه من حيث انه مراد المتكلم فحضور الحدث والزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ فانه فى ضمن تذكر الوضع على الوجه العام انما الدلالة حضور معناه من حيث انه مراد وهو لا يحضر ما لم يعلم خصوص معناه المطابقى بالضميمة ومشاهدة الحدث والزمان فى ضمن هذا المعنى هو الدلالة التضمنية وفيه بحث اما اولا فلان القول بان يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات الى جانب المعنى مرتين احداهما فى ضمن تذكر الوضع والثانية من حيث انه مراد خلاف الوجدان واما ثانيا فلان القول بان فهم المعنى متأخر عن تذكر الوضع مسبب له فاسد بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفية حضوره نعم انه متأخر عن العلم بالوضع المتأخر عن فهم المعنى مطلقا لا من اللفظ واما ثالثا فلانه اذا كان حضور المعنى من حيث انه مراد متأخرا عن حضوره فى ضمن تذكر الوضع فلا يمكن حضور المعنى المطابقى للفعل من حيث هو مراد الا بعد تذكر الحدث والزمان والنسبة فى ضمن تذكر الوضع وذلك التذكر بعد ذكر الضميمة فحضور الحدث والزمان مجردا عن النسبة لا يكون تذكرا فى ضمن تذكر وضع الفعل (قوله باعتبار اشتماله على النسبة) اى النسبة التامة الى فاعل معين غير مستقل بالمفهومية اذ ما لم يذكر الفاعل المعين لا يفهم النسبة التامة والدليل على ذلك الاشتمال انه لم يستعمل فى اطلاقاتهم الا مسندا الى الفاعل المعين

فلولا اعتبار النسبة فى وضعه لاستعمل غير مسند ايضا كالمصدر وما قيل ان النسبة المذكورة مدلول الهيئة التركيبية كما فى الجملة الاسمية فان الفعل يدل على مفهومه تفصيلا مع ان المقرر ان المفرد لا يدل على مفهومه تفصيلا ففيه انه ان اراد ان للهيئة التركيبية مدخلا فى الدلالة على النسبة فمسلم ولا مقتضى لاستقلالها بالمفهومية وان اراد ان الهيئة مستقلة فى الدلالة عليها فيخدشه ان لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له والقول بان الحدث فى مفهومه معتبر من حيث انه مستعد للاسناد الى شئ تكلف صريح اذ لا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد اصلا واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فلتعدد اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة يدل على الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل يدل على النسبة ولعمرى ان الخروج من طريقة القوم والجسارة على الاعتراض عليهم بمجرد الشكوك التى تعترى لعدم التعمق فى كلامهم مما لا ينبغى ان يقدم عليه (قوله وشهرة امرها اه) يعنى كان على الشارح تفسير الازمنة الثلاثة لكن لشهرة امرها تركه (قوله وهو بعيد) لانه حينئذ يكون قيدا للدلالة وتقييد الدلالة بعدم الاقتران ركيك (قوله اى المراد بعدم الاقتران المعنى المستقل اه) يشير الى ان ضمير غير مقترن راجع الى المعنى الموصوف بالصفة الاولى فيفيد ان المعتبر فى الاسم عدم الاقتران بالنسبة الى المعنى المستقل بالزمان لا الى المعنى مطلقا والا لم يخرج الفعل عن حده لانه يصدق عليه انه يدل على معنى فى نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان وهو المعنى المطابقى اذ لا معنى لاقتران الشئ بجزئه (قوله اى الوضع الغير المسبوق) يعنى ان الاول مستعمل فى جزء معناه فان مدلوله المطابقى السابق غير المسبوق وانما فسره بذلك اذ لا يلزم فى كل اسم تعدد الوضع وسبق احد الوضعين على الآخر (قوله لان معناهما العلمى اه) لان الاقتران فرع وجود ذلك المعنى ولم يكن فى وضع الفعل هذا المعنى موجودا وكذا الحال فى اسماء الافعال (قوله وخرج عنه الافعال المنسلخة) اى ما يدل على انشاء معنى من غير دلالة على الزمان اما لازما كما فى عسى او لا كما فى اشتريت وبعت لاقتران معانيها اى المعانى الحدثية مع الزمان فى الوضع الاول وهو الوضع الخبرى واعلم ان تفسير

هذا القيد اعنى عدم الاقتران فى حد الاسم مبنى على تفسير قيد الاقتران فى حد الفعل لان السلب انما يتعقل بعد الايجاب وفى حد الفعل هذا القيد محمول على المتبادر منه وهو ان يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول لفظه بالوضع الاصلى الغير المسبوق فيخرج عنه المصدر لعدم الدلالة على الزمان واسماء الفاعل والمفعول عند العمل لكون دلالتهما بحسب الاستعمال دون الوضع واسماء الافعال لدلالتها بالوضع الثانى العارض ويدخل الافعال المنسلخة لاقترانها بالوضع الاصلى فيكون مفاده فى حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الاصلى الغير المسبوق فيشمل ما لا اقتران لمعناه اصلا وما له اقتران بحسب الاستعمال دون الوضع وما له اقتران بحسب الوضع العارضى دون الاصلى ويخرج ما له اقتران بحسب الوضع الاصلى دون العارضى فاندفع ما قيل ان تقييد عدم الاقتران بكونه بحسب الوضع الاول ما لا دليل عليه سوى تصحيح الحد ولو جاز ذلك لجاز كل تعريف بالاعم باعتبار تقييده بما يجعله مساويا وان نحو يزيد ويشكر علمين واسماء الافعال اسميتها انما هى باعتبار الوضع الثانى فالاولى ان يعتبر عدم الاقتران ايضا بحسب هذا الوضع دون الوضع الاول فان فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه آخر (قوله لان معانيها اه) يعنى ان الافعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثانى لانشاء المعانى الحدثية وهى غير مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول بل المعانى الحدثية الخبرية وحاصل الجواب ان المعتبر اقتران المعنى المستقل وهى المعانى الحدثية نفسها مع قطع النظر عن وصف كونها انشائية او خبرية وهى معتبرة فى الوضعين فصح كونها مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول (قوله ولك ان تقول) فى بيان قوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بحيث يطرد الحد وينعكس (قوله بحسب اصل الوضع) اى الاصل الذى هو الوضع زاده احتياطا فان الاستعمال الشائع يقال له الوضع ايضا لكنه وضع طار (قوله اذ لا وضع لها بازاء المعانى الفعلية) بل استعمل فيها استعمالا شائعا بحيث صارت المعانى الوضعية متروكة (قوله على التغليب) فان اكثرها اسماء وان كان بعضها ظروفا وبعضها جارا ومجرورا (قوله على ان لا وضع لها بازاء المعانى الانشائية) بل استعملت فيها استعمالا شائعا (قوله بعيدا) فى نفسه لان المتبادر الى

الفهم والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع (قوله كما يقتضيه ظاهر عبارته) اى
ظاهر عبارة المصنف رحمه الله فى تعريفاتها حيث قال افعال المدح والذم
ما وضع لانشاء مدح اوذم وافعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء اوحصولا
اواخذا فيه واسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضى وانما قال ظاهر
لامكان ان يصرف عن الظاهر بان اللام ليست صلة للوضع بل لام الغرض
وان المراد ما كان فى الاستعمال (قوله لم يسلك) اى الشارح رحمه الله هذا
الطريق اى اعتبار الوضع بل قيد الوضع بالاول (قوله ولهذا) اى لاجل البعد
وعدم رضى المصنف رحمه الله لم يجب الشارح رحمه الله ايضا (قوله بانها بمعنى
المصادر التى لوحظت معها الافعال) بمعنى انها موضوعة للمعانى المصدرية
ومستعملة فيها الا انه لما لوحظت معها الافعال العاملة فيها اطلق عليها اسماء
الافعال بادنى الملابسة وليست بمعنى الافعال حتى ينتقض التعريفات بها
طردا وعكسا (قوله ولا بانها اه) اى لم يجب الشارح رحمه الله ايضا
بانها موضوعة للصيغ المخصوصة فرويد موضوع للفظ امهل وهيهات لصيغة
بعد لا لمعانيها (قوله قال الشيخ الرضى اه) تأييد لضعف الجواب الاخير
(قوله لم يخطر باله لفظ اسكت) فعلم انه ليس موضوعا للفظه (قوله الذى جاءهم
مع تأديتها معانى الافعال (قوله فانه قد يستعمل مصدرا) فى الصحاح وله اربعة
اوجه اسم فعل وصفة وحال ومصدر فالاول نحو رويد عمرا اى ارود عمرا
بمعنى امهله والصفة نحو قولك سارسيرا رويدا والحال نحو سار القوم رويدا لما
اتصل بالمعرفة صار حالا لها والمصدر نحو قولك رويد عمرو بالاضافة كقوله
تعالى فضرب الرقاب (قوله تصغير ترخيم) اى بحذف الزوائد (قوله لانه قام
دليل) وهو مخالفتها لها صيغة وتصرفا (قوله قدم للاهتمام) ليكون افادة
الاختصاص المستفاد من لفظ الخواص نصب العين فلا يرد ان الاهمية لا تصير
سببا ما لم يبين وجهها (قوله اوللقصر) تأكيد للاختصاص المستفاد من لفظ
الخواص ازالة للتردد الحاصل من توهم وجود هذه الخواص سوى الاضافة
فى الفعل والحرف على ما بين فى محله (قوله اومبتدأ) بتأويل من بلفظ البعض
ولما كان وقوع الحرف بالتأويل غير شائع ايده بقول صاحب الكشاف لكن
عبارة الكشاف ليس نصا فى ذلك فانه قال ومن فى من يقول موصوفة كانه قيل

ومن

ومن الناس ناس يقولون كذا كقوله تعالى ومن المؤمنين رجال (قوله ولا يبعد
ان يقال يفهم حينئذ) اى حين جعله مبتدأ ان الخواص المذكورة اقل من
المتروكة وذلك لان كلمة من يكون مأولا بلفظ البعض المضاف الى الخواص
والشائع فى لفظ البعض المضاف الى الكل استعماله فى القليل من المتروك
بخلاف ما اذا جعل خبرا فانه حينئذ يكون مفاده كون المذكور كائنا
من الخواص على وجه البعضية فتدبر (قوله تبلغ قريبا من ثلاثين) من جملتها
تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا وذا حال
وتمييزا ومثنى ومجموعا ومنادى ومصغرا ومكبرا ومنسوبا ومستثنى ومستثنى
منه ومرجعا للضمير بلا تأويل ومنصرفا وغير منصرف وابدال اسم صريح
منه والاخبار به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت والقيام اذا خرجت
والتنكير والتعريف والتذكير والتأنيث (قوله لكانت ابتدائية اتصالية)
وهى ما يكون المجرور بها مبدأ الشئ باعتبار اتصاله به سميت اتصالية لانبائها
عن الاتصال نحو قوله صلى الله عليه وسلم انت منى بمنزلة هرون من موسى
اى انت متصل بى ونازل منى منزلة هرون متصلا ونازلا من موسى (قوله هذا
من الناس اومن الانسان) فان الاولى تبعيضية لكونه بعضا من الجماعة
والثانية ابتدائية اذ ليس الشخص بعضا من الطبيعة بل جزئيا لها والجزئى
متصل به الكلى خارج منه (قوله لان مرتبة اقل اه) على ما هو المشهور من
ان جمع القلة للثلاثة الى عشرة وجمع الكثرة للعشرة الى ما لا يتناهى (قوله لا نسلم
لزوم ذلك) لان التنبيه على فائدة لا ينافى ان يكون له مدخل فى افادة اصل
المعنى (قوله اذ لا فرق اه) على ما هو رأى المحققين من ان الاختلاف بينهما
انما هو فى جانب الكثرة دون القلة فان الاقل منهما ثلاثة (قوله تفسير لما
يتضمنه يختص به اه) وفائدته دفع احتمال ان يكون الباء داخلا على المقصود
كما هو الشائع فى الاستعمال (قوله وانما لم يقل اه) حتى لا يتوهم الاستدراك
ولا يحتاج الى التفسير (قوله باخذه فيه) اى باخذ المعنى اللغوى فى المعنى العرفى
فانها فى اللغة ما يوجد فى الشئ ولا يوجد فى غيره والعرف اعتبر فيه قيدا زائدا
وهو كونه خارجا محمولا (قوله ولم يتحاش اه) دفع لما يرد من انه اذا كان المعرف
خاصة بالمعنى العرفى يلزم التعريف بالاعم لشموله للفصل ولما يكون خارجا غير

محمول وحاصل الدفع ان التعريف بالاعم جائز عند المحققين اذا كان المقصود
امتياز المعرف عن بعض ما عداه وههنا كذلك اذ المقصود تميز الخاصة عن
الجنس والعرض العام فشموله للفصل والعرض الغير المحمول المختص لا يضر
اذ المقصود معرفة ما به تميز الاسم عن الفعل والحرف وكونه خارجا محمولا
لا مدخل له فى ذلك (قوله كما هو ظاهر الامر) لان الاصل فى الاطلاق الحقيقة
والمعانى اللغوية معانى مجازية عند اهل العرف لكن هذا انما يتم لو كان ما ذكر
من معنى الخاصة عرف النحاة ايضا كما يشير اليه فرق المصنف رحمه الله
فى الايضاح بين الحد والخاصة بان الحد مطرد ومنعكس دون الخاصة
فانه لا يلزم انعكاسه لجواز عدم شموله (قوله ويؤيده لفظ الحد) فان ذكرها مع
الحد قرينة كونه بالمعنى العرفى كلفظ الحد (قوله لكان عد المذكورات اه)
لعدم كونها محمولات على الاسم (قوله وهى ذكر المبدأ) اى المشتق منه وارادة
المشتق والمراد مدخول اللام والجر والتنوين والمضاف والمسند اليه (قوله
اى اللام باعتبار دخولها) فسر بذلك لان المتبادر من عبارة المصنف رحمه الله
ان يكون الدخول المضاف الى اللام خاصة دون اللام لما ان المضاف اليه
خارج عن المضاف مع ان اللام والتنوين والجر من خواصه (قوله وانما قال
ذلك) اى دخول اللام ولم يكتف على قوله واللام مع انه اخصر واظهر لان
المتبادر من الحكم باختصاص شئ بشئ ان يكون المختص وصفا للمختص به
ناعتا له وليس اللام والتنوين والجر مما يتصف به الاسم وان كانت حاصلة فيه
(قوله فكان اللام فيها) اى لام التعريف فى قوله اللام بدل من المضاف اليه
كما هو رأى الكوفيين اوللعهد الخارجى اشارة اى اللام التى شاع فى العرف
استعمال اللام مطلقا فيه وهو لام التعريف بخلاف ما عداه فانه يستعمل فيه
باضافة فيقال لام الابتدآء ولام الامر ولام جواب القسم اوللعهد الذهنى
اى فرد مبهم من جنس اللام وحينئذ تفسير الشارح رحمه الله بلام التعريف
بيان اللام الذى هو مختص بالاسم فى الواقع لا بيان لما استعمل لفظ اللام
فيه فانه مستعمل فى الفرد المبهم (قوله لكنه لم يتعرض له) اى لم يتعرض
الشارح رحمه الله لشمول حرف التعريف لحرف الندآء لظهور اختصاص
حرف الندآء بالاسم عقلا فلا حاجة الى بيان اختصاصه بالاسم فشموله لا يصير

داعيا الى اختياره على اللام (قوله اى فى ضمن اختياره اه) فيكون نكتة
اخرى لاختيار اللام على حرف التعريف مرجحة له وعلى الثانى كلاما مبتدأ
لبيان نكتة اختيار اللام على الالف واللام (قوله ان اللام الداخلة) بكسر
الهمزة لكونه مفعول ناقلا والنقل بمعنى القول على سبيل الحكاية ولذا دخل
الفاء فى خبره ومفعول سمعت محذوف لدلالته عليه (قوله ومنحصرة فى الجنس
والعهد) لانه ان اريد به معناه من حيث هو او من حيث التحقق فى ضمن كل
الافراد او فرد منه فهى للجنس وان اريد به حصة معينة من معناه فهى
للعهد (قوله كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظى) فان المراد منه
اللفظ وقد خص بالتلفظ من غير احتمال الاشتراك فيه فلا تعيين وما قيل ان
اللفظ اذا اطلق يحتمل ان يراد به نفسه وان يراد به معناه فاللام الداخلة على
المعرف بالتعريف اللفظى لتعيين ان يراد به اللفظ دون معناه ففيه ان ذلك
مستفاد من خارج لا دلالة للام عليه ولو كان للتعيين لكان للجنس اوللعهد
وقد انتفى الامران ههنا (قوله معناه الحقيقى) وهو دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له لزم ان لا يدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملا
فى معناه المجازى لكونه خلاف وضعه فان المعنى المجازى غير ما وضع له واللام
موضوع لتعيين ما وضع له (قوله ولو اريد اه) اى لو اريد بالمطابقة ما تكون
قصدية لا فى ضمن دلالة اخرى سوآء كانت على ما وضع له او غير ما وضع له قالوا
دلالة اللفظ على المعنى المجازى مطابقة لكون اللفظ مستعملا فيه مقصودا
منه والتضمن والالتزام فهم الجزء واللازم فى ضمن الكل والملزوم (قوله لزم
جواز دخول اه) اى لزم جواز دخول لام التعريف على الفعل اذا استعمل
فى مجرد الحدث لكونه معنى مستقلا مدلوله مطابقة بهذا المعنى (قوله لكن ابى
عن دخولها اه) يعنى ان الاستعمال المجازى فرع للاستعمال الحقيقى
والاستعمال الحقيقى للفعل يأبى عن دخول اللام عليه لكون معناه
الحقيقى غير مستقل فكذا الاستعمال المجازى بخلاف الاسم فان كانتا حالتيه
على السوآء لكون معناه الحقيقى والمجازى مستقلا (قوله او يقال اه) يعنى
ان فرض تجريد الفعل عن النسبة مجرد فرض عقلى غير صحيح فى الاستعمال
ومادة النقض يجب ان تكون موجودة (قوله ليست اكثرها اه) انما قال

ذلك لان الاضافة بمعنى كونه مضافا بتقدير حرف الجر خاصة حقيقة (قوله اذا لم يرد به معناه) سوآء اريد به مجرد اللفظ فقط نحو الام على كرواشد الهل او اللفظ من حيث دلالته على معناه نحو قوله تعالى اذا قيل لهم آمنوا اى هذا القول من حيث دلالته على معناه (قوله ولذلك) اى لعدم كونها حقيقة طوى بيان اطرادها بان يقول كلما وجدت تلك الخواص وجد الاسم ولعدم كونها شاملة طوى بيان انعكاسها بان يقال كلما انتفت تلك الخواص انتفى الاسم ففى كلامه نشر على غير ترتيب اللف (قوله لاختصاص كونه موصوفا اه) فان الموصوف وذا الحال فى الحقيقة يكون مسندا اليه للصفة والحال والمفعول له مسند اليه للفعل المبنى للمفعول والتمييز عن النسبة بزال عن الفاعل او المفعول فلا يصح لشىء منهما الا ما يصح ان يكون مسندا اليه (قوله وايضا لتلك الخواص اه) اى لاكثرها وهى ماعدا الجرفان للتعريف باللام والاضافة والتنكير الذى هو مدلول التنوين دواعى تقتضى ايرادها وكذا للاسناد اليه من كونه فاعلا ومبتدأ ومذكورا ومتروكا مقدما ومؤخرا الى غير ذلك والمزايا جمع مزية كبقبة الفضيلة (قوله اراد بالجر اه) اى الجر اما اسم بمعنى الحركة والحرف الدال على كون الشىء مضافا اليه فيكون معطوفا على اللام اما مجرورا حملا على لفظه او مرفوعا حملا على محله لكونه فاعلا للدخول واما مصدر مبنى للمفعول اى كون الشىء مجرورا فيكون مرفوعا معطوفا على الدخول (قوله وقس عليه التنوين) يعنى هو اما اسم بمعنى النون الساكنة التى تتبع حركة الاخر فيكون معطوفا على اللام واما مصدر بمعنى كون الشىء منونا فهى عطف على الدخول (قوله اى حرف اثره الجر اه) يعنى ان الجر اما بالمعنى الاسمى او بالمعنى المصدرى (قوله حرف الجزم) فانه حرف اثره الجزم واما الجزم بالمعنى المصدرى فهى بمعنى القطع (قوله اى اما الجر الذى اه) قدر ذلك لان قوله واما الاضافة اللفظية جواب سؤال يرد على قوله لانه اثر حرف الجر اه من انه انما يدل على اختصاص الجر الذى هو اثر حرف الجر لا اختصاص الجر مطلقا ولا شك انه لا يتم بدون ذلك التقدير وحاصله ان الجر الذى ليس اثر حرف الجر لا يكون الا فى الاضافة اللفظية وهى فرع المعنوية واختصاص الاصل يوجب اختصاص الفرع كيلا يخالف الفرع الاصل (قوله بيان

للمخالفة) لا لنفى المخالفة (قوله ان يختص اه) فالمراد بما يخالف ما يقابل وبما يختص به الاصل الاسم لانه الذى تختص به الاضافة المعنوية وذلك المقابل منحصر فى الفعل لان الحرف لعدم كون معناه ملحوظا بذاته غير صالح لان يكون مضافا اليه فضلا عن ان يختص به نوع من الاضافة فلذا فسره بالفعل (قوله كما يقتضيه سياق الكلام) فى حد الاسم وضمير خواصه راجع الى الاسم بخصوصه (قوله والا لخلا الحكم) اى وان لا يكون المراد كون الشىء مسندا اليه بل يكون الاسم مسندا اليه لخلا الحكم عليه بكونه من الخواص عن الفائدة ضرورة ان كون الاسم موصوفا بصفة مختصة به (قوله وتوجيه ذلك) اى كون المراد به كون الشىء مسندا اليه مع ان الضمير راجع الى الاسم وجهان حاصل الاول ان الحكم على الشىء الواحد يختلف بحسب اختلاف العنوان فان حكم على زيد باعتبار انه انسان بالحيوانية كان لغوا وان حكم عليه باعتبار انه جسم كان مفيدا فكذا الحكم بالاختصاص على الاسناد اليه ليس باعتبار ملاحظة الاسم بخصوصه بل باعتبار ملاحظته بما هو اعم منه كالكلمة والشىء مثلا وحاصل الثانى ملاحظة الحكم بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد الى ضمير الاسم وحينئذ يكون اعتبار هذه النسبة لتأكيد الحكم بالاختصاص كما فى القول المشهور علامة الرجل لحيته (قوله وبالجملة) اى بمجمل الوجهين وخلاصته انه يجب ان ينظر حالة الحكم بالاختصاص الى مطلق الاسم ونوعه لا الى خصوصه حتى يكون مفيدا سوآء كان ذلك النظر والملاحظة قبل ملاحظة الاضافة فيكون الحكم مقدما على الاضافة فى الملاحظة كما فى الوجه الثانى او بعد ملاحظة الاضافة اليه كما فى الوجه الاول (قوله بعيد) لانه خروج عن السوق (قوله يعنى ان العرب لاحظت اه) بدليل انهم لم يستعملوه الا كذلك (قوله والمراد بالتخصيص اه) لا التقييد حتى يرد ان الفعل ايضا قابل للتخصيص بالمفعول والظرف والحال وغيرها (قوله الا الطبيعة اه) اى المفهوم من حيث هو والمفهوم من حيث هو بمنزلة الجزئى الحقيقى لا يلاحظ معه الافراد لانها فرع اعتبار التحقق ولذا قال الفقهاء ان لا آكل لا يقبل التخصيص بطعام دون طعام بخلاف لا آكل اكلا وقال المنطقيون ان القضية الطبيعية

بمنزلة الشخصية (قوله فلا يقبل التخصيص) اى بالمعنى المذكور (قوله وفيه تامل) اى فى كون المراد من التخصيص ههنا ما ذكرنا تأمل لانه يجوز اضافة المصدر الدال على مجرد الحدث الى النكرة فلو كان المراد بالتخصيص ما ذكر لزم ان لا تكون هذه الاضافة مفيدة للتخصيص لعدم افادته تقليل الاشتراك اذ لا اشتراك فى الطبيعة مع انه لا شبهة فى ان هذه الاضافة للتخصيص لكونه اضافة معنوية الى النكرة وقد صرحوا بانها تفيد التخصيص فعلم ان المراد من التخصيص الذى هو فائدة الاضافة اعم من تقليل الاشتراك والتقييد ولا خفاء فى وجود هذا النوع من التخصيص فى الفعل فلم يصح ان فائدة الاضافة مختصة بالاسم مطلقا (قوله ان قلت جريانه فيه اه) اثبات لاختصاص مطلق التخصيص بالاسم بان جريان التخصيص بمعنى التقييد فى الفعل انما هو باعتبار معناه المصدرى لانه القابل للتقييد بالظرف والحال دون معناه المطابقى وهو معنى اسمى لكونه مدلولا مطابقيا للمصدر تضمنيا للفعل فلم يوجد هذا النوع الا فى الاسم فصح اختصاص التخصيص مطلقا بالاسم وحاصل الجواب انا لا نسلم انه لم يوجد الا فى الاسم وانما يتم ذلك لو لم يقبل ذلك المعنى المصدرى التقييد بالظرف والحال الا فى قالب المصدر وليس كذلك فانه قابل له فى قالب الفعل ايضا كيف لا يكون كذلك والحال انه حال كونه مدلولا للفعل مقيد بالزمان الذى هو مدلوله (قوله ليس الا بين المرور وزيد) والمرور معنى اسمى فلم توجد الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا الا فى الاسم فلا حاجة الى التقييد بتقدير حرف الجر (قوله واما الحسن الوجه اه) فان الاضافة فيه متحققة مع عدم افادته التخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لان سقوط التنوين فيه بواسطة اللام (قوله لا بمعنى ناعت اه) اى بمعنى يصح ان يؤخذ منه النعت لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوبا او منسوبا اليه (قوله وانما لم نجعله اه) على صيغة المتكلم اى انما جعلنا كون الشئ مضافا فى عبارة الشارح رحمه الله فى مقابلة العام ولم نجعله فى مقابلة كونه مضافا اليه اذ عبارة المصنف رحمه الله لا تساعد هذا المعنى حتى يحتاج الى الاعتذار عنه لانه محتاج الى تقدير اليه ولا دليل على تقديره (قوله والعطف اه) جواب ما يتوهم من انه يجوز ان يكون قوله والاضافة معطوفا على قوله والاسناد

فيكون

فيكون لفظ اليه متعلقا بهما وانما قال بعيد لان الظاهر حينئذ تأخير اليه عنهما (قوله ولقوله قدس سره اه) عطف على قوله اذ لا دليل عليه لاحتياجه الى تقدير اليه ولقوله قدس سره اه حيث جعل الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا اعم من كونه مضافا ومضافا اليه من خواص الاسم (قوله ولان المصنف رحمه الله) دليل ثالث على جعله فى مقابلة المعنى العام يعنى انه مرضى للمصنف رحمه الله حيث فصل عبارة المفصل على وجه الترديد بهذين الاحتمالين فقال وانما اراد المضاف او اراد الجميع ولم يقل او اراد كونه مضافا اليه (قوله ان قلت كيف تصح ارادة الجميع) اى كونه مضافا ومضافا اليه من لفظ الاضافة فانه لا يجوز استعمال لفظ واحد فى معنيين سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين وحاصل الجواب ان ارادة الجميع منه مبنى على استعماله فى معنى يشملهما اما على سبيل الحقيقة بان يكون لفظ الاضافة موضوعا لمطلق النسبة مجردة عن خصوصية الطرفين واما على سبيل عموم المجاز بان يراد منه ما يطلق عليه الاضافة (قوله لا شبهة فى انا نجد اه) اذ لا شك ان بين غلام وزيد حالة مخصوصة اى ارتباط بواسطة حرف الجر منتسبة تارة الى غلام ويعبر عنه بكونه مضافا ومنتسبة تارة الى زيد ويعبر عنه بكونه مضافا اليه (قوله فلعله) اى فلعل المصنف رحمه الله يدعى ان تلك الحالة يمكن تصورها مجردة عن خصوصية الطرفين بان يلاحظ من حيث انه ارتباط بين الطرفين بواسطة حرف الجر من غير نظر الى خصوصية كونه منسوبا ومنسوبا اليه وانما قال يدعى لان تصورها مجرد فرع ان تكون الحالة المقيسة الى طرف متحدة بالماهية بالحالة المقيسة الى طرف آخر وهو اسم لجواز اختلافهما بالماهية بحيث لا يكون بينهما اشتراك الا فى مجرد لفظ الاضافة (قوله وان لفظه اه) عطف على انها اى يدعى ان لفظة الاضافة موضوعة لتلك الحالة المجردة عن الخصوصية وهذا ايضا مجرد دعوى اذ المتبادر من لفظ الاضافة من غير لفظة اليه الحالة المقيسة الى احد الطرفين اعنى المضاف لا ما يشملهما والمتبادر علامة الحقيقة (قوله او يدعى اه) هذا ايضا مجرد دعوى لانه استعمال اللفظ فى المعنى المجازى من غير قرينة (قوله وحمل الجميع) اى حمل لفظ الجميع فى عبارة المصنف رحمه الله على ارادة كلا المعنيين للاضافة على سبيل البدل فكانه

قال وانما اراد المضاف فقط او اراد كلا من المضاف والمضاف اليه على سبيل البدل فبعيد اذ لفظ الجميع لا يساعده وايضا المقابلة بين ارادة المضاف وبين ارادتهما على سبيل البدل ركيكة (قوله كما نقلناه) اى من الايضاح فيما سبق من قوله فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل (قوله كما ان الاسمية اه) فان المضاف اليه مجموع المبتدأ والخبر لا المبتدأ وهذا مبنى على ان المعرب لا يكون له اعراب محلى وفى قولنا ان زيدا قائم الواقع فى محل المبتدأ مجموع ان مع اسمها (قوله ينبغى ان يكون اه) ولمن ينصر القول الاول انه يقول ان المختص بالاسم الجر لفظا او تقديرا لا محلا والمراد من المضاف اليه فيما سيأتى المضاف اليه الذى هو من اقسام المعرب بدليل انه فى بيان المجرورات التى من اقسام المعرب وان معنى الفعل اعنى الحدث فقط يأبى عن كونه مضافا اليه لاعتباره فى الفعل من حيث كونه منسوبا واما الحدث بعد اعتبار نسبته الى الفاعل فلا نسلم اباءه عنه كيف وهو يقع مسندا اليه ايضا فى قولك تسمع بالمعيدى (قوله نحو اتيك يوم قدم زيد) الحار او البارد فان الحار والبارد وقع صفة ليوم فلو لم يتعرف بالاضافة لما جاز توصيفه بهما (قوله من الاعراب بمعنى الاظهار) يقال اعرب الرجل اذا بين وافصح فالهمزة للتعدية (قوله او ازالة الفساد) من عربت معدته اذا فسدت وعرب الجرح اذا عفن وفسد فالهمزة للازالة كما فى اشكيته (قوله وهو محل اظهار المعانى اه) فانه لصلاحيته للاعراب صار محلا لاظهار المعانى المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة وازالة التباس بعضها مع بعض بخلاف المبنى فعلى هذا صيغة المعرب اسم المكان (قوله او من اعربت الكلمة اه) ومنه اعراب الحروف وهو تبيين حركاتها وسكونها (قوله لا من الاعراب العرفى) اى ما اختلف آخره به على رأى المصنف رحمه الله واختلاف الاخر كما اختاره الزمخشرى (قوله باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه) يعنى ان الاعراب بالمعنى العرفى سواء فسر بما به الاختلاف او باختلاف الاخر اسم جامد اما على الاول فظاهر لانه عبارة عن الحركة او الحرف واما على الثانى فلان الاختلاف وان كان معنى مصدريا الا ان اختلاف الاخر ليس معنى حدثيا حتى يكون الاعراب مصدرا فلا يجوز الاشتقاق منه اصلا الا باعتبار النسبة اليه باعتبار تحققه فيه كما فى قولهم ليل مقمر اى ذو قمر باعتبار تحققه

فيه وحينئذ يكون القياس كسر الراء لا فتحه لا يقال جاء الظرف من الجامد ايضا نحو مسبعة ومضبعة ومفعاة لانه مختص بالثلاثى كما نص عليه فى المفصل وبما حررنا لك ظهر لك اندفاع بحث المحشى كما لا يخفى (قوله وفيه انه لو جاز اه) يعنى لا نسلم ان القياس فى الاشتقاق باعتبار تحققه فيه معرب بالكسر بل القياس الفتح على ان يكون اسم مكان لان صيغة الصفة موضوعة لمن قام به الفعل لا لما تحقق فيه قيل فى جوابه ان كلام المصنف رحمه الله مبنى على ما اختاره الزمخشرى من ان الاعراب عبارة عن اختلاف الاخر وحينئذ يكون القياس معرب بكسر الراء لان الاسم المعرب مختلف الاخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى اسم المكان وفيه بحث اما اولا فلان قوله باعتبار تحقق الاعراب فيه يأبى عن هذا التوجيه فان المعرب اذ كان متصفا باختلاف الاخر كما اعترف به لا حاجة الى اعتبار الظرفية واما ثانيا فلان الاختلاف صفة الآخر لا الاسم المعرب وبعد التقييد بالآخر لا يصير صفة للاسم كما حققه السيد الشريف فى تعريف الدلالة نعم انه يستلزم وصفا اعتباريا للاسم وهو كونه بحيث يختلف آخره الا انه ليس معنى الاعراب العرفى واما ثالثا فلما عرفت من انه لا يلزم من كون الاختلاف معنى مصدريا انه يكون اختلاف الآخر معنى مصدريا حتى يكون الاعراب مصدرا ويصح الاشتقاق منه (قوله من البناء) اى المبنى مأخوذ من البناء بالمعنى المصدرى المقصود منه قرار المبنى وعدم تغيره بعد نقله من معناه الحقيقى الى صوغ الكلمة فى قالب هيئة لا يتغير لمناسبة اشتماله على ما هو الغرض من المعنى الحقيقى اعنى القرار وعدم التغيير فلا ينافى قوله لانه شبه اه حيث يدل على انه مأخوذ من البناء بمعنى الصوغ المذكور (قوله والمصحح اه) يعنى ان الفاء موضوعة لكون مضمون ما بعدها عقيب ما قبلها فى الزمان لكنه يستعمل مجازا فى كون المذكور بعدها مرتبا فى الذكر على ما قبلها ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل والمفسر على المبهم لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام ثم انه وقع فى النسخ التى رأيناها كون ذكر ذلك المفسر ولا يظهر فائدة زيادة اسم الاشارة (قوله الداخلة على قيد القسم اه) يعنى ان المعرب وكذا المبنى ليس قسما من الاسم لان القسم

يكون اخص من المقسم مطلقا ولا شئ من المعرب والمبنى كذلك لشمول المعرب
للفعل المضارع والمبنى لمبنى الاصل بل هما قيدان لقسمى الاسم وهما الاسم
المعرب والاسم المبنى ولذا حمل اللام على العهد اذ لو جعل اللام للجنس يلزم
التعريف بالاخص اذ المعرب مطلقا شامل للمضارع مع ان التعريف
لا يصدق عليه لكونه معربا حال الرفع بدون التركيب (قوله وذلك اه) اى
كونه للعهد والاشارة الى الاسم المعرب ثابت لانه ذاكر احوال الاسم فالمعرب
الاسم المعرب وذاكر اقسامه فالقسم الاسم المعرب (قوله بقرينة المقام)
وهو كون المقام مقام بيان احوال الاسم واقسامه (قوله فذكر الاسم حينئذ)
اى حين اندفاع النقض بقوله تركيبا يتحقق معه عامله لتحقيق التعريف
وتبيينه بتصريح الجنس فيه (قوله يشبه بعضها بعضا) فى كون كل منهما
مبنى الاصل فلم يصدق عليه انه لم يشبه مبنى الاصل (قوله وفيه بحث اه) يعنى
ان المنفى فى تعريف المعرب ليس مطلق المشابهة اذ ما من كلمة الا ولها مناسبة
بوجه ما بمبنى الاصل ولا اقل من كونه كلمة ولفظا بل المشابهة المؤثرة فى البناء
وهذه المشابهة منفية عن مبنى الاصل فصدق عليه انه لم يشبه مبنى الاصل
(قوله والا لزم الدور اه) لانه حينئذ يكون بناء كل من اقسامه لاجل بناء
الاخر فيلزم توقف كل منها فى البناء على الآخر (قوله ومجموع المضمومين) هذا
مركب فى نفسه والاول مركب مع غيره (قوله كما يقال لاحد الخفين زوج
للاخر) والمجموع زوج (قوله فالظاهر) يعنى ان الظاهر بناء على المعنى المتبادر
صدق التعريف على ما يكون مركبا من كلمتين فصاعدا كبعلبك فقط وعدم
صدقه على مثل زيد فى قام زيد مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس بمعرب
عند المصنف رحمه الله والثانى معرب (قوله لم يقل تركيبا مع عامله) فقط مع
انه اقل تقديرا لئلا يخرج عن تعريف المعرب الاسم المركب الذى عامله
معنوى نحو زيد فى زيد قام فانه معرب مع انه غير مركب مع عامله اذ لا تركيب
بين اللفظ والمعنى (قوله ويبعد ان يراد اه) اذا اطلق التركيب مع الشئ على
مجرد مقارنته به فى التحقق بعيد (قوله لا لخصوصية الاول) فان المناسبة
المؤثرة فى البناء اما بتضمن معنى مبنى الاصل نحو اين زيد او مشابهته اياه
كالمبهمات او وقوعه موقعه كنزال او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه

موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو من عذاب يومئذ ولا شك
ان المشابهة من احد وجوهه (قوله فلا يلزم فى التعريف اه) نعم يلزم توقف
معرفة حد المعرب على معرفة المناسبة المعتبرة فى البناء ولا محذور فى ذلك
لان الاعدام تتصور بملكاتها ولاجل هذا قدم بعضهم المبنى على المعرب
والمصنف رحمه الله اخره لكثرة مباحث المعرب (قوله كما يلزم فيه) اى
الجهالة فى التعريف ولم يبين اى تلك القوة (قوله لم يفسره بما اصله البناء)
اى جعل الاضافة بيانية ولم يجعلها بمعنى مبنى اصله بان يكون اضافة اسم
المفعول الى مفعوله او مبنى فى اصله او مبنى لاصله (قوله لان اصل جميع
الافعال البناء) عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم قالوا المضارع اصل
فى الاعراب كالاسم لتوارد المعانى عليه (قوله لان المتبادر من مبنى الاصل اه)
بناء على ما تقرر من اطلاق المشتق على ما اتصف بمبدأ الاشتقاق حقيقة
وبما من شأنه ان يتصف به مجازا فالمتبادر من مبنى الاصل ان يكون البناء
حاصلا له بالفعل وبحسب الاصالة ان يكون من شأنه البناء سواء حصل له اولا
(قوله من حيث هى جملة) لا من حيث وقوعها موقع المفرد فانها بهذا
الاعتبار معربة محلا فضلا عن ان يكون مبنى الاصل (قوله اكتفى فى تحقق
المعرب اه) افاد المحشى بهذه العناية فوائد الاولى انه ليس المراد من قوله
اعتبر العلامة انه اعتبر الصلاحية المذكورة فى مفهوم المعرب فانه عرف
المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل بل اعتبر فى تحقق للمعرب فى الاسم
اى فى كونه معربا الثانية انه ليس المراد من اعتباره مجرد الصلاحية المذكورة
انه اعتبرها بشرط كونها مجردة كما يتراءى من ظاهر العبارة فانه باطل للزوم
ان لا تكون الاسماء حال اتصافها بالاعراب معربة بل المراد انه اعتبرها مجردة
عن اعتبار امر اخر فيرجع الى انه يكتفى بالصلاحية الثالثة ان الصلاحية
بمعنى القابلية فيجوز ان يجتمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذى لا يجامع
حصول الشئ بالفعل الرابعة ان الاستحقاق فى اللغة بمعنى سزاوار بودن وهو
بمعنى الصلاحية فيرجع الى انه اعتبر استحقاق استحقاق الاعراب ومعناه غير
ظاهر ازال خفاءه باقامة وجود اسباب الاعراب مقام الاستحقاق فيرجع
المعنى الى انه اعتبر الصلاحية لوجود الاسباب التى بها يستحق الاعراب

فاتضح المقصود غاية الاتضاح والمراد بكونه قابلا لوجود الاسباب قابليته
لوجود جميع الاسباب على ان الاضافة للاستغراق كما هو الاصل فى الجمع
المضاف وهذه القابلية بان لا يكون مبنى الاصل ولا مناسباله لان مبنى الاصل
لعدم كونه محلا للمعانى المعتورة لا يقبل التركيب الذى يتحقق معه عامله
والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة (قوله سواء وجدت)
اى جميع الاسباب بالفعل كزيد فى زيد قام حيث تحقق التركيب والعامل
وعدم المناسبة اولم يوجد الجميع بالفعل بل بعضه كزيد عند التعداد حيث انتفى
فيه التركيب وتحقق العامل وان وجد فيه عدم المناسبة (قوله بل زاد مع
القابلية وجود الاسباب اه) فان قلت بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب
فى تحقق المعرب ما الحاجة الى اعتبار القابلية اذ لا يمكن وجودها بدون
القابلية قلت فائدته التصريح بان مقابله منقسم بقسمين ما انتفى فيه القابلية
كهؤلاء وما انتفى فيه الاسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعدودة واخراج
كل منهما عن المعرب قصدا (قوله كانهم وقعوا فى ذلك) اى فى ذلك التعريف
لامرين احدهما لفظ المعرب فانه يستلزم الاعراب والاعراب ما يختلف
الاخر به والثانى ان افراد المعرب يوجد فى اكثرها الاعراب فان الاسماء المعدودة
وما اعرابه مقدر قليلة وتوهموا ان حقيقة الاصطلاحية ذلك واقاموا
العارض مقام الحقيقة ولم يعرفوا ان الاعراب بالفعل من عوارضه المفارقة
بدليل صحة قولهم ما اعربت الكلمة وهى معربة فيمن قال ضرب خالد جعفر
باسكانهما وبالعكس فى هؤلاء (قوله على اختلاف فيه) فان من قال ان العلم
عبارة عن العلم بالمسائل المدللة جعل العلم بالمسائل الخالية حكاية لمسائل العلم
ومن قال انه عبارة عن العلم بالمسائل جعله علما (قوله اشار به الى انه ليس اه)
لانه تعريف بالخارج المحمول ولا يتوقف معرفة مفهوم اختلاف الاخر على
معرفة المعرب حتى يلزم الدور وتوقف معرفة تحقق الاختلاف فى افراده
على معرفة انها معربة بالنظر الى غير المتتبع لا يقدح فى التعريف وبهذا يظهر
فساد ما قيل فى تقرير وجه العدول انه لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان معرفة
اختلاف الآخر يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم الدور
وما اجيب به عنه من انا لا نسلم ان معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة

المعرب اذ يجوز ان يعلم ذلك من استعمالات العرب قبل ان يعلم المعرب وفساد
ما قيل ان معرفة الاختلاف وان لم تتوقف على معرفة المعرب بالنظر الى
المتتبع لكنها موقوفة عليها بالنظر الى غير المتتبع وهو الذى دون النحو له فالدور
لازم بالنظر اليه وكذا فساد ما قيل ان المتعلم للمعرب لا يمكن ان يعرف
اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف
لانه يكون عبثا فتعين ان تكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم فى هذا
الفن وتعلمه فى هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم
توقف معرفة المعرب فيلزم تقدم الشئ على نفسه اما اولا فلانا لا نسلم لزوم
العبث لجواز ان يكون مقصود المتعلم من معرفة المعرب بهذا التعريف ان
يجعلها واسطة لاحكام اخر سوى الاختلاف واما ثانيا فلانه ان اراد بقوله
وتعلمه فى هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب ان معرفة ان هذا مختلف
الآخر موقوفة على معرفة ان هذا معرب فظاهر الفساد وان اراد انها موقوفة
عليها باعتبار كونها مقصودة من تعريف المعرب فى هذا الفن فهذا بعينه
ما ذكره المحشى رحمه الله (قوله بل الفساد فى المقصود من التعريف) اى
فى حصول المقصود من التعريف وخلاصة بيانه ان المقصود من تعريفات
موضوعات مسائل العلوم ان تعلم تلك الموضوعات بوجه تتعدى به احكامها
الى جزئياتها بمعرفة صدق تلك المفهومات على تلك الجزئيات مثلا المقصود
من تعريف الفاعل ان يعلم الفاعل بمفهوم يصلح ان يصير وسطا تتعدى به
احكامه الى جزئياته بان يصدق تعريفه عليه بان يقال هذا فاعل وكل فاعل
مرفوع فهذا مرفوع واختلاف الآخر من جملة احكام المعرب المطلوبة
فى النحو فلابد من معرفة المعرب بوجه آخر ليصير وسطا لتعديه ذلك الحكم
الى جزئياته فلا يصح تعريف المعرب به للزوم تقدم الشئ على نفسه وبما ذكرنا
ظهر لك ان الفساد لازم من التعريف فى ترتب المقصود منه عليه وليس
مقصودا بالنسبة الى غير المتتبع على ما وهم من قوله ان الغرض من تدوين
علم النحو اه (قوله لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة) لا يقال ويلزم ايضا انه
لا يكون الحكم فى الكبرى مفيدا لكون مفهوم الوسط نفس مفهوم الاكبر
لانا نقول يكفى لافادة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما فى حمل

الحد على المحدود بخلاف التوقف كما سيجيء (قوله والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة) ولا شك ان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فان قلنا انه توقف آخر مسبب عن توقف الواسطة كان تأخر نتيجة عن الصغرى ابتداء وان قلنا انه هو التوقف الاول الا انه ثبت للواسطة ابتداء يتوقف عليه بتوسطها كان المتأخر المذكور بواسطة الدليل (قوله فيلزم تقدم الشيء على نفسه) لا فى ضمن الدور على تقدير تأخر النتيجة عن الصغرى ابتداء وفى ضمن الدور على تقدير تأخرها بواسطة الدليل (قوله وقد اشار اه) تطبيق لعبارة الشرح على ما ذكره من البيان (قوله اى من معرفة ان هذا او ذاك معرب اه) اشارة الى دفع ما يرد على عبارة الشارح من انه ان اراد بالمعرب مفهومه لا يصح ارجاع ضمير انه اليه اذ مفهوم المعرب ليس مما يختلف آخره وان اراد ما صدق عليه المعرب لا يتم التعريف لان الكلام فى مفهوم المعرب وحاصل الدفع اختيار الشق الثانى لكن قيد الحيثية ملحوظ فالمعنى المقصود من معرفة ما صدق عليه المعرب من حيث انه معرب اى من معرفة ان هذا او ذاك معرب (قوله فان التصديق اه) بيان لكون المعرفة المتقدمة اعنى التصديق بانه معرب سببية عن معرفة مفهوم الاختلاف (قوله فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه) لان المتقدم معرفة مفهوم الاختلاف بطريق الاجمال فى ضمن لفظ المعرب والمتأخر معرفته بطريق التفصيل فى ضمن ما اختلف آخره به (قوله لانا نقول لا مدخل اه) حاصله ان الفرق الاعتبارى بين الموقوف عليه والموقوف انما ينفع فى دفع لزوم تقدم الشيء على نفسه اذا كان للاعتبارين دخل فى التوقف فانه حينئذ يكون الموقوف والموقوف عليه فى الحقيقة ذينك الاعتبارين اما اذا لم يكن لهما مدخل فى التوقف فالموقوف والموقوف عليه شيء واحد لا تغاير فيه بوجه يؤثر فى التوقف والامر ههنا كذلك اذ الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا او ذاك الذى هو النتيجة متوقف على تصور مفهوم المعرب الذى هو محمول فى الصغرى وهو اى نفس مفهوم الاختلاف واحد فى صورة الاجمال والتفصيل اى فى الصغرى والنتيجة وليس ملاحظته تفصيلا متوقفة على ملاحظته اجمالا حتى ينفع فى عدم لزوم تقدم الشيء على نفسه ولقد بالغ المحشى

رحمه الله فى تحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه والعجب ممن نظر فى كلامه ولم يتعمق فيه وشنع عليه عجبا لفضله (قوله تبدل ذات الدال) اى الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة وبالضرورة اذا تبدل ذات الدال تبدل دلالته ايضا (قوله تبدل دلالته المقصودة اه) اى دلالته على الفاعلية والمفعولية والاضافة مع بقاء ذات الدال مثلا الفتحة فى رأيت احمد ومررت باحمد باق على حاله وفى الاول دالة على المفعولية وفى الثانى على الاضافة (قوله لان الحركة لا تقوم بالحرف) لكونها متأخرة عنه فى التلفظ ولذا يتلفظ بالحرف فى حالة الوقف من غير الحركة (قوله بما يقوم به الحرف) وهو التكلم فى متفاهم العرف والهواء المتموج فى المخارج فى التحقيق (قوله لكنها تابعة له) اى لا يمكن التلفظ بالحركة الا بعد تلفظ الحرف كما ان الصفة تابعة للموصوف فى التحقيق (قوله ان قيل ان فاعلا اه) فاعل اذا كان اسما مذكرا كان او مؤنثا يجمع على فواعل نحو كواهل وكواعب واذا كان صفة فلا يجمع على فواعل وقد شذ نحو فوارس وهوالك ولمؤنثه سواء كان بالتاء او بدونه مثالا ان فواعل وفعل نحو ضوارب وجواسر ونوم وحيض ومن ههنا قيل فى الجواب انه يجوز ان يكون عوامل جمع عاملة كما فى قوله صلى الله عليه وسلم ليس فى العوامل والحوامل صدقة لان العامل قلما يكون غير كلمة لكن عدم مجيء عاملة فى كلام النحاة يرفع هذا الاحتمال (قوله صار اسما) اى صار فى عرف النحاة اسما لما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (قوله به خرج اه) قيل انه خرج بقوله آخره اى آخر المعرب لان من الاستفهامية مبنية والجواب ان المراد من الضمير المعرب لا بخصوصه بل باعتبار نوعه كما فى قوله الاسناد اليه على ما مر لا يقال تقييد العوامل بالدخول يخرج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول اما اللحوق بالآخر او الاول وذا لا يتصور فى الامور المعنوية لانا نقول ذلك التقييد بالنظر الى المعنوى بطريق التغليب لان الاختلاف لا يتحقق بالعامل المعنوى وحده (قوله اختلاف منو ومناه) فى الرضى اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه فى لفظة من فعلى هذا كان الاولى ان يقول رجل بدل زيد الا انه لما كان غرضه مجرد مثال اختلاف العوامل الداخلة

على المستفهم منه ولم يكن في صدد بيان ضابطة اختلاف من باختلاف المستفهم عنه اكتفى على المثال الفرضي (قوله كما ينبئ عنه العنوان) اى التعبير بلفظ العوامل فانه وان صار اسما لكن فيه لمح الوصفية الاصلية وهو اعتبارها منبئ عن الحيثية كانه قيل باختلاف العوامل من حيث انها عوامل (قوله اى صورة آخره اه) في الرضي اذا قصدنا ان نرد التمييز والمنتصب عنه الى مركزهما الاصلي جعلنا المنتصب عنه ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول في كفى بزيد رجلا كفى رجل زيد وفي طاب زيد ابا طاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا بما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى المنتصب عنه فنقول في طاب زيد علما ودارا طاب علم زيد ودار زيد فعلى هذا ما عبر الشارح رحمه الله عن التمييز المزال بالاضافة وجب ان يكون اللفظ المختلف متعلقا لآخر المعرب اما وصفا له او غير وصف وليس الامر كذلك فسر المحشى اللفظ بالصورة بالتجريد عن بعض المعنى فان اللفظ عبارة عن مجموع المادة والصورة فيكون متعلقا لآخر المعرب وصفا له وانما لم يجعل اللفظ مصدرا بمعنى التلفظ مع مناسبته لقوله تقديرا وعدم الاحتياج حينئذ الى التجريد لان التلفظ ليس من صفات المعرب حتى يجعل اختلافه حكما من احكامه ولانه لا يتصف بالاختلاف في نفسه بل باعتبار الملفوظ (قوله اى يختلف آخره بحسب التقدير) اشارة الى ان التقدير مصدر وليس بمعنى المقدر على ما وهم اذ لا مقدر في حبلى مع كون اعرابه تقديريا (قوله كما في مسلمى) حالة الرفع فانه قدر ان الياء بدل من الواو (قوله كما في عصا وقاضى) فانه قدر ان اصلهما عصو وقاضى مع الحرف والحركة (قوله كما في حبلى وغلامى) فانه قدر تلبسهما بالحركة من غير تقدير الحرف اما في غلامى فظاهر واما في حبلى فلكون الالف المقصورة زائدة غير منقلبة عن الواو والياء (قوله فان آخرهما اه) يريد ان فرض اعراب آخرهما غير ممتنع لعدم المانع منه انما الممتنع المفروض وهو وجود الاعراب فيهما في التلفظ لاشتغال محل الاعراب بالحركة في غلامى وبالسكون اى اللازم في حبلى بخلاف هؤلاء في جاءني هؤلاء فان فرض اعراب آخره ممتنع كالمفروض لوجود المانع وهو مشابهته لمبنى الاصل وان كان واقعا في محل الاعراب وبهذا تبين الفرق بين الاعراب التقديرى

في نحو حبلى والاعراب المحلى في نحو هؤلاء فتدبر (قوله لان الاختلاف اه) يعنى يحتاج في جعل قوله لفظا او تقديرا منصوبا على المصدرية بحذف الموصوف الى ارتكاب التجوز في كون الاختلاف ملفوظا لان الاختلاف امر معنوى ليس من مقولة الحرف والصوت حتى يكون ملفوظا حقيقة بخلاف القول بكونه منصوبا على حذف المضاف واما التجوز في قوله لفظا فمشترك بينهما بجعله مجازا عن الصورة في الوجه الاول وبمعنى الملفوظ على الوجه الثانى (قوله لو جعلت اه) متعلق بقوله مجازا اختلفوا في ان الحركة لفظ اولا فمن فسر اللفظ بما يتلفظ به جعله لفظا بل كلمة ومن فسره بصوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا قال انها ليست ملفوظة لانها ابعاض حروف المد وكونها مسموعة لا يستلزم كونها ملفوظة كالوقف والامالة والغنة (قوله لان العامل اه) فيكون التفصيل قاصرا مع عدم احتياج بيان الحكم اليه هذا على تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو شائع في استعماله في مقابلة الملفوظ اما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا اولا فيشمل المعنوى ايضا لكنه خلاف الظاهر (قوله ولانه) اى الجعل المذكور (قوله وذلك) اى عدم الملاءمة ثابت (قوله لان الظاهر) بناء على الاصل في اللام ان يكون للعهد (قوله انه اى قوله الآتى اه) وانما لم يقل اشارة الى قوله لفظا او تقديرا لان قوله الآتى بيان لاقسام الاعراب فهو عبارة عن تقدير الاعراب والاعراب اللفظى وقوله لفظا او تقديرا ههنا بمعنى الصورة والفرض لكنه مشير الى تنوع الاعراب فيكون قوله الآتى اشارة الى ما فهم من قوله لفظا او تقديرا ولا يكون اشارة الى نفسه (قوله ورأيت حبلى ومررت بحبلى) اشارة الى ان بيان الشارح رحمه الله قاصر حيث لم يورد المثال للاختلاف التقديرى حكما مع انه لخفائه احق بالبيان (قوله اى مدلول هاتين الصورتين) اشارة الى دفع ما يتراءى من انه لا يصح جعل قوله مثنى ومجموعا حالا من قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين لانه ان قرأ بصيغة التثنية لا يكون جمعا وان قرأ بصيغة الجمع لا يكون مثنى وحاصله ان المراد مدلول هاتين الصورتين المكتوبتين فيرى هذان النقشان وينتقل الى مدلولهما ولا يقرءان وهذا الطريق شائع في كتب اللغة في بيان وجوه الحركات يقال مثلا الزعم مثلثة

الفاء اى مدلول هذه الصورة مثلثة الفاء واما ما قيل من ان قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو فى تقديره لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى ومجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول فمع كونه تكلفا محتاجا الى اعتبار الحال عن المحذوف لا يدفع المحذور لان مسلمين وبمسلمين ان قرئ مثنى كان المراد من المثل على ما هو المشهور الشائع سائر الفاظ المثنى وان قرئ مجموعا كان المراد سائر الفاظ الجمع فلا يكون شاملا وحمل المثل على ما هو مماثل لهما فى الاعراب بالحرفين سواء قرئ بصيغة التثنية او الجمع خلاف الظاهر المتبادر حقيق بان يقضى منه العجب (قوله اى علامة هى النصب) اى الاضافة بيانية لا لامية فان فتحة غير المنصرف نصب وجر لا علامة لهما (قوله ان قلت التركيب مع العامل اه) لما كان السائل بقوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف ناقضا لشمول الحكم المذكور لجميع افراد المعرب مستدلا عليه بصورة التركيب مع العامل ابتداء كفى للمجيب ان يمنع عدم شمول الحكم المذكور مستندا بالجواز فلذا قال فيجوز ان يكون التركيب (قوله الا اذا كان العامل لفظيا) اذ لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوى (قوله بالتركيب الذى يتحقق معه عاملان) اى بجنس التركيب فلا يرد انه كيف يمكن تحقق عاملين معنويين بتركيب واحد (قوله عاملان معنويان) مخالفان فى العمل للعامل اللفظى (قوله فيتحقق الاختلاف فى آخر المعرب) اى المعرب الذى جعل مادة النقض (قوله اجيب اه) اثبات للنقض بالصورة المذكورة بانه وان تحقق ههنا اختلاف آخر المعرب واختلاف العوامل حيث توارد عليه عاملان معنويان وعامل لفظى لكن لم يتحقق اختلاف العوامل فى العمل وهو المراد ههنا (قوله لان عمل العامل المعنوى) منحصر فى عامل المبتدأ وفى عامل المضارع حال تجرده عن الناصب والجازم وعمل كل منهما الرفع فان قلت قد ذكر فى اللباب من العامل المعنوى معنى الفعل المأخوذ من غيره وهو قد يعمل النصب ايضا كما فى هذا بعلى شيخا فكيف يصح حصر عمل العامل المعنوى فى الرفع قلت هذا اصطلاح مختص بصاحب اللباب والقول المشهور وما عليه الجمهور ان العامل المعنوى عامل المبتدأ والفعل المضارع فحسب ولو سلم فالمراد عمل العامل المعنوى الذى لا يمكن التركيب فيما فرض مع العامل

ابتداء

ابتداء ومعنى الفعل المستنبط من الجامد مما يمكن التركيب معه بالتركيب بما يستنبط منه (قوله لا يلزم ان يكون لازما) اى لا يمتنع مفارقته عنه فليكن الاختلاف المذكور كذلك يفارق المعرب حين التركيب مع العامل ابتداء ويعرض بعد التركيب ثانيا وثالثا (قوله ان قلت يجوز ان يقيد اه) اى يمكن ان يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازما للمعرب بان يقيد الاختلاف المدلول عليه بقوله يختلف باحد الازمنة ولا شك انه لازم للمعرب حال ابتداء التراكيب اذ يصدق عليه انه يختلف آخره فى وقت ما اعنى وقت التركيب ثانيا وثالثا (قوله وان لم يكن اه) والسر فيه ان لزوم الاختلاف المطلق يقتضى عدم انفكاكه عنه فى شئ من الازمنة وهو مفارق عنه فى زمان التركيب ابتداء بخلاف الاختلاف المقيد باحد الازمنة وهذا كالمتنفس المطلق فانه غير لازم للانسان بخلاف المتنفس فى وقت ما (قوله فيه صرف الكلام عن الظاهر اه) اى فى هذا التوجيه صرف الكلام اعنى قوله ان يختلف عن الظاهر وهو الاطلاق بلا ضرورة اذ لا داعى الى جعل الحكم لازما لا يقال المتبادر من القضية الخالية عن الجهات اطلاق النسبة وكونها ثابتة فى وقت ما على ما قالوا فى بيان وجه تسمية المطلقة العامة وسيجئ فى كلام المحشى ايضا لانا نقول ذلك الاطلاق بمعنى فعلية النسبة بالمقابل للامكان الشامل للدوام والوقوع فى احد الازمنة والمقصود ههنا التقييد باحد الازمنة المقابل للدوام ولذا اختار المحشى رحمه الله لفظة احد الازمنة دون وقت ما فمن بدله بذلك روما للاختصار ذهل عن هذه الفائدة (قوله مع انه بعد التقييد اه) اى مع ان الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف ايضا غير لازم لان اللزوم معناه امتناع الانفكاك والاختلاف فى احد الازمنة مما يجوز انفكاكه عن المعرب لجواز تحقق معرب لم يتحقق معه الا عامل واحد او اثنان ولم يتحقق عوامل فى شئ من الازمنة فلا يكون مختلفا آخره باختلاف العوامل فى شئ من الازمنة فما قيل ان الاحتمال الصرفى لا يكفى لنقض الاحكام الادبية بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت من ان الاحتمال ينافى اللزوم (قوله نعم قابلية الاختلاف اه) تقرير لما تقدم وبيان لمنشأ اشتباه السائل وهو انه لم يفرق بين قابلية الاختلاف اللازم للمعرب والاختلاف

في احد الازمنة الذي هو عرض مفارق (قوله ولما كان اه) يعني لما كان المتبادر من قوله ان يختلف ان يكون الاختلاف واقعا في وقت ما وحمله على الامكان صرف عن الظاهر المتبادر لم يتعرض الشارح رحمه الله وقدس سره لهذا التوجيه وما قيل ان المقصود بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم وحين الحمل على فعلية الحكم لا يبقى الحكم كليا ففيه ان الحمل على فعلية الحكم انما يخل بلزوم الحكم المذكور للمعرب دون كليته ثم لو تحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الازمنة لا خل بذلك ودونه خرط القتاد (قوله قيل اه) اي قيل في توجيه الحكم المذكور بحيث يصير لازما ان المراد بالاختلاف المدلول عليه بقوله ان يختلف معنى يشمل الاختلاف الذي حصل بعد الحال البنائي كما في الاسماء المعدودة المركبة مع العامل ابتداء والاختلاف الذي حصل بعد الحال الاعرابي كما في المعربات المركبة مع العامل ثانيا وثالثا والمراد بالاختلاف المذكور ثانيا بقوله باختلاف العوامل الوجود بالتجريد عن بعض المعنى لان الاختلاف هو الوجود مع التغير عن الحال السابق وعبر عن الوجود بالاختلاف لمشاكلة قوله ان يختلف والمراد بالعوامل الجنس فيكون المعنى ان يتبدل آخره بان يزول حالة البناء وهو الوقف او يزول حالة الاعراب لوجود جنس العامل وحينئذ يكون الحكم لازما للمعرب بلا شبهة (قوله فان اللام الداخلة اه) قالوا ان اللام الداخلة على الجمع للعهد فان لم يكن معهودا فللاستغراق فان تعذر الاستغراق نحو لا تزوج النساء فهو مجاز عن الجنس (قوله ولا يخفى بعد ذلك كله) اما الاول فلان المتبادر من قوله ان يختلف آخره اي آخر المعرب اتصافه به بعد صيرورته معربا واما الثاني فظاهر واما الثالث فلان نسبة الاختلاف الى العوامل ينادي على ارادة الجمعية فكيف يحكم ببطلانه (قوله ولا يخفى اه) يعني ان الظاهر ان تكون الخاصة الشاملة ههنا محمولة على المعنى العرفي اي ما يكون لجميع الافراد وحينئذ يرد ان الحكم بعدم كونه من خواصه الشاملة انما يصح لو لم يتحقق في الصورة المفروضة وهي ما اذا تركبت الاسماء المعدودة مع عاملة ابتداء عواملها في شيء من الازمنة فانه لو تحقق فيها عوامل في الازمنة المتعددة كانت تلك الاسماء متصفة بالاختلاف وان لم تكن متصفة به في وقت ابتداء

التركيب (قوله لكنها ليست شاملة اه) استدراك لدفع توهم ناشئ من قوله شاملة لكل معرب واشارة الى توجيه عبارة الشارح رحمه الله بان يراد الشاملة لكل وقت (قوله كان القرينة اه) لما كان ذكر العام وارادة الخاص مجازا لابد له من قرينة بينها بانها اما حالية او مقالية (قوله بالنون فيهما اه) حيث يدل كل منهما على تمامية الكلمة ويسقط عند الاضافة (قوله ولعلهم اه) اي ليس مرادهم تشبيهه بالتنوين في جميع الاحكام فانه باطل لانه كلمة برأسها بخلاف النون فانها جزؤها بل مرادهم ان حيثية المشابهة بالتنوين لما وجدت في النون حين خلوهما عن اللام جاز ان يجعل الحرف السابق على النون وهو الواو والياء في حكم الآخر بالنظر الى ان مشابهة النون بالتنوين الذي هو كلمة برأسها جعل النون في حكم كلمة برأسها من هذه الحيثية وان كان جزألهما بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع (قوله لامتناع اجتماع اللام اه) يعني لو كان النون حين كونهما معرفين باللام بمنزلة التنوين لزم اجتماع اللام والتنوين وهو ممتنع (قوله اي تحوله اه) فسر الاختلاف بالتحول لان الاختلاف لا يكون ناشئا الا من متعدد فيلزم ان لا يكون حركة زيد في ابتداء التركيب اعرابا ولو اعتبر بالنسبة الى السكون السابق كان زيد في حال عدم التركيب ايضا معربا لان نسبة الاختلاف الى الطرفين على السواء فاذا كان الاسم في احد طرفيه معربا لزم ان يكون في الطرف الآخر ايضا معربا دفعا للتحكم بخلاف التحول فانه ناشئ من الحركة الثانية او الحرف الثاني وان كان تقدم حركة او حرف شرطا له لان التحول ان يتصف بشيء لم يكن له قبل فتدبر (قوله وكذا وصف كونه معربا) فان عدم المشابهة والتركيب ايضا سبب للاختلاف (قوله لكنه يشكل اه) الوجه الاول اعني تخصيص كلمة ما بما اختاره الفاضل الهندي والوجه الثاني اعني الحمل على السببية القريبة نقله بقيل اشارة الى ضعفه فما في الشرح نقل الكلام الغير وما في الحاشية مختاره فلا يرد ان الحاشية تخالف الشرح وما قيل في جواب هذا الاشكال ان المراد حرف علة ساكنة او حرف الاخر او حرف المباني بقرينة ذكره مع الحركة فلا يخفى ركاكته لان تخصيص الحرف بما ذكر تخصيص بعد تخصيص ومجاز في مجاز يحترز عنه في المحاورات فكيف يرتكب في التعريفات

ولو جاز مثل هذه التخصيصات لانسد باب نقض التعريفات جمعا ومنعا على
انه يخرج من التعريف حروف الاعراب لانه من حروف المعانى ولذا جعلها
بعضهم كلمة (قوله والاولى اه) انما قال والاولى ولم يقل والصواب اما تأدبا
كما هو طريق الشارح رحمه الله من هضم النفس وعدم الاعجاب
واما للمناقشات التى ذكرها المحشى فى الحاشية الآتية اولان ما لا يخرج
بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة
لكن الاولى ان يخرج الجميع من السببية المفهومة ولا يرتكب مزيد تكلف
(قوله ولك ان تجعل الباء للآلة اه) اى للاستعانة التى دخولها فى الآلة
اكثر منه فى الموجود كذا فى الرضى (قوله فلان آلة الشئ) يعنى ان المقتضى
سبب بعيد لتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف والآلة لا تكون الا سببا
قريبا فلا يكون المقتضى آلة (قوله حتى يخرجا) اى العامل والمقتضى (قوله
لكن المصنف) اعتذار من عدم جعله من تمام الحد بانه مخالف لمرضى المصنف
رحمه الله (قوله فانها سبب قريب له) اذ السبب القريب ما لا يتوسط بينه وبين
المسبب سبب آخر والسبب التام كذلك (قوله قلنا ليس اه) اى لا نسلم
الانتقاض المذكور لان العلة التامة ليس لها سبب الا سببية اجزائها المتركبة
من سببية سبب قريب وبعيد والسببية المتركبة من القريبة والبعيدة ليست
سببية قريبة اذ لو كانت كذلك كانت سببية اجزائها باسرها سببية بعيدة
فلم تكن متركبة من القريبة والبعيدة وليست بعيدة ايضا لعدم تخلل سبب
آخر بين العلة التامة والمعلول فهى كالمركب من الداخل والخارج ليس
بداخل ولا خارج وهذا الجواب مبنى على تسليم ان لها سببية سوى سببية
الاجزاء والا فيمكن ان يقال ان العلة التامة والمعلول كالمركب من الداخل
والخارج ليست لها سببية اصلا بناء على ما قالوا من ان العلة التامة بمعنى
مجموع ما يتوقف عليه ليس لها تقدم على المعلول والا لزم تقدم الشئ على نفسه
فيما اذا كانت العلة التامة مشتملة على المادة والصورة لتقدم مجموع المادة
والصورة الذى هو نفس المعلول على العلة التامة المتقدمة على المعلول حينئذ
ولذا قالوا فى تعريفها مجموع ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذى يتوقف
عليه المعلول ووصفها بالعلية والسببية وصف لها بحال متعلقها كما فى زيد

العالم ابوه (قوله مركبة من قريب وبعيد) وفى بعض النسخ المتركبة من
القريبة والبعيدة فعلى الاول حال من سببية وعلى الثانى صفة لها وهو
الظاهر (قوله نعم لو ثبت) تقرير لما سبق واورد كلمة لو اشارة الى انتفائه
واما التكلم فالظاهر انه يتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه آلة
فى وصول اثر المتكلم الى المعرب (قوله لا يقال لو كان اه) ابطال لان يراد بالباء
السببية القريبة باستلزامه عدم جامعية تعريف الاعراب بناء على ان السبب
القريب يستلزم المسبب فلو كان الاعراب سببا قريبا للاختلاف لزم عدم
تحقق الاعراب فى المركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف فيه (قوله لانا نقول
اه) حاصل الجواب منع استلزام السبب القريب للمسبب لان السبب
القريب عبارة عما يكون علاقة العلية بينه وبين ذلك الشئ لا بينه وبين سببيته
اى لا تتخلل بينهما واسطة وهذا المعنى لا يقتضى استلزامه للمسبب لجواز كونه
مع عدم تخلل الواسطة غير موجب لحصول المسبب (قوله لا يقال فالعبارة
الصحيحة اه) اورد الفاء ايذانا بان منشأ هذا السؤال ما تقدم من جواز عدم
استلزام السبب القريب للمسبب فيجوز ان لا يتحقق الاختلاف مع وجود
الاعراب كما فى المركب ابتداء يعنى فعلى هذا العبارة الصحيحة ان يقال ما يختلف
ليشعر بتأخر الاختلاف عن الاعراب وجواز تخلفه عنه لا ما اختلف الدلالة
على تحقق الاختلاف بسببه (قوله ان قيل يمكن ان يجاب ايضا اه) اى
السؤال المذكور بقوله لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق
اه بمنع الملازمة لان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف
حتى يقتضى سابقية احدهما فلا يتحقق فى المركب ابتداء بل اعم منه ومن
التحول من السكون الى الحركة ولا شك فى تحقق هذا القسم فى المركب
ابتداء (قوله ومن التحول اه) بيان لجميع اقسام الاختلاف استطرادا
اذ لا دخل له فى الجواب (قوله كلام الاسماء الستة) فانه قبل التركيب مع العامل
كان جزأ منها غير دال على معنى وبعد التركيب صار دالا على الفاعلية
والمفعولية والاضافة (قوله ومن علامة الى علامة) كما فى التثنية والجمع
فان الياء فيهما حال النصب علامة للمفعولية وحال الجر علامة للاضافة
فيهما كضمتين فى فلك مفردا وجمعا ولا يقدر ذلك فى الالف والواو بان يقال

ان الالف فى التثنية قبل الاعراب مغايرة لها بعده وكذا الواو والياء الى تقرير حذف علامة التثنية والجمع والعلامة لا تحذف كذا فى الرضى (قوله غير مرضى عند المصنف رحمه الله) لما سيأتى فيما نقله المحشى رحمه الله عن المصنف رحمه الله فى وجه اختيار هذا التعريف من ان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره (قوله فان المتبادر آه) يعنى ان المتبادر من نسبة الفعل الى المشتق وما فى حكمه ان يكون اتصافه بمبدأ الاشتقاق سابقا على حصول هذا الفعل فيقتضى رجع ضمير قوله آخره الى المعرب ان يكون حصول الاختلاف فيه بعد صيرورته معربا فلابد فى هذا الجواب من ارتكاب تجوز كما فى قولهم ارضعت هذه المرأة هذا الشاب (قوله وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة) اعلم ان نحو غلامى اى الاسم المضاف الى ياء المتكلم قبل التركيب فيه تحول من السكون الى الكسرة وبهذا الاعتبار لا كلام فيه لانه تحول آخر المبنى وبعد التركيب مع العامل فيه تحول من السكون الى الاعراب التقديرى وهو بهذا الاعتبار داخل فى المعرب وحركاته التقديرية فى الاعراب لانه ما يختلف آخره به من حيث انه معرب تقديرا وتحول من الاعراب اللفظى الى الكسرة لانه لما لم يشابه مبنى الاصل كان حقه ان يعرب لفظا الا انه لاشتغال محله بالكسرة تحول اعرابه الذى يستحقه بسبب التركيب الى الكسرة بعد التركيب بان ابقى الكسرة كما كان قبل التركيب ولم يعرب لفظه واعتبر الاعراب تقديرا وهذا هو المقصود فان كسرة غلامى بعد التركيب بالعامل مابه تحول آخر المعرب من الاعراب اللفظى الذى استحقه بالتركيب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه ماقبل الياء واذا كانت هذه الكسرة قبل التركيب موجودة وفى تفسيرنا التحول بقولنا بان ابقى اه اشارة الى دفع ماقيل من ان الكسرة كانت موجودة قبل التركيب فلا معنى لتحول الاعراب اليها وقد تحير الناظرون فى هذا المقام ولم يحوموا حول المرام قيل لو قال الشارح رحمه الله خرج نحو حركة غلامى لكان ارجح لشموله ياء ماقبل ياء المتكلم فى نحو مسلمى فى جاءنى مسلمى (قوله وكذا جر الجوار) اى جر حصل بسبب الجوار كجر ارجلكم بسبب رؤسكم فانه تحول من النصب الذى استحقه بسبب اغسلوا لكونه معطوفا على وجوهكم الى الجر

فاختلاف به آخر المعرب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جار رؤسكم وليس هذا الجر من الاعراب على ماوهم والالزم تحقق الاعراب بدون العامل والمقتضى ولذا اورده الشيخ السيوطى فى المقتية فى الخاتمة وقال اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة فى النعت نحو جحر ضب خرب وفى التوكيد كقوله ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم بجر كلهم على المجاورة وزاد قوم وقوعه فى عطف النسق وخرجوا عليه قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم وزاد ابن هشام وقوعه فى عطف البيان اما البدل فقال ابو حيان لا يحفظ من كلامهم ولم يخرج عليه احد شيأ (قوله واما حركات ماقبل هذه الادوات اه) هذا خلاصة ماذكره الشارح الرضى بقوله ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التأنيث بان يقال الاعراب الذى كان على الآخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء لتركبهما مع الاسم وهذا تغير فى الآخر كذا فى الف المثنى ويائه وواو الجمع ويائه وذلك وانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرناه هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل فى المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذكور بها الا انك اخبرت مثلا فى قولك جاءنى مسلمان عن المثنى ولم يخبر عن مفرد ثم تثنية وكذا البواقى فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف (قوله وان ابيت عن ذلك) اى عن خروجها برجع الضمير الى المعرب بناء على انها وان لم تكن معربة قبل لحوق هذه الادوات معربة بعد لحوقها فصدق على تلك الحركات انها اختلف بها آخر المعرب فى الجملة فخرجت بقيد الحيثية لان الاختلاف الحاصل بتلك الحركات ليس من حيث انها معربة بل من حيث انها قبل هذه الادوات (قوله لوجوده قبل عامل الجر) تعرض اولا لعامل الجر اهتماما بشأنه رد الماذهب اليه البعض من ان اعراب نحو غلامى حال الجر لفظى فتكون كسرته مما اختلف به آخر المعرب من حيث انه معرب يعنى ان تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر فلا يكون مما اختلف به

آخر المعرب من حيث انه معرب فلا يكون اعرابا ثم اضرب عنه بقوله بل قبل مطلق العامل لانه المقصود يعنى ان كسرة غلامى ليست من الاعراب فى شئ من الاحوال الثلاث لوجوده قبل مطلق العامل لانه بسبب الاضافة المتقدمة على التركيب كما عرفت (قوله وكذا الحال فى الصور اه) اذا اخرجت بقيد الحيثية (قوله جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشئ) هذا المعنى ايضا مستعمل فيما بينهم حيث قالوا الصفة مادل على ذات باعتبار معنى قائم وانما حمله على هذا المعنى وان كان استعماله بمعنى ما يقصد عن شئ اكثر ليكون قوله ليدل على المعانى المعتورة مشيرا الى الدليل الآتى بقوله وانما جعل الاعرب فى آخر المعرب كانه متضمن لوجه كونه مختلفا باعتبار توصيف المعانى بالمعتورة (قوله معطوف على اسم ان اه) يعنى انه داخل تحت النفى مفعول لاراد المقدر بعد لا وليس جملة برأسها معطوفة على النفى ثم العطف على اسم ان اعنى الضمير اما على محله القريب فيكون منصوبا عطف مفرد على مفرد واما على محله البعيد فيكون مرفوعا وعلى هذا يحتمل ان يكون عطف مفرد وان يكون عطف جملة على جملة (قوله فى الاسماء) قيد بذلك لان وضع الاعراب فى المضارع ليس للدلالة على المعانى (قوله من غير استعانة الى العامل) عدى الاستعانة بالى بتضمين معنى الاحتياج (قوله فذلك للاعتناء بشأنها) اى بشأن المعانى لانه يتعلق بافادتها واستفادتها انتظام المعاش والمعاد او بشأن الاسماء لكونها عمدة فى المحاورات التى يتعلق بها النظام لحصول الكلام بها بخلاف الافعال والحروف (قوله اذ لا نظر اه) فان المقصود ههنا بيان المعنى العرفى للاعراب ولا تعلق له بالوضع اصلا وفى تصريح التعميم بقوله لا قصدا ولا تبعا اشارة الى كونه فى غاية البعد (قوله لما كان الاعراب هو الاختلاف) لاتفاقهم على ان الدال على المعانى هو الاعراب (قوله ووجه ذلك اه) يعنى ان محط الفائدة والمقصود من الافادة فى الكلام مثبتا كان او منفيا هو القيد الاخير كيلا يكون ذكره لغوا فالمقصود بالافادة ههنا الاختلاف المدلول عليه بقوله المعتورة عليه ولما كان اختلاف المعانى مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه لا من حيث ذاته نسبت الدلالة على المعنى المختلفة الى اختلاف الاعراب اشارة الى مدخلية اختلاف الاعراب

فى اختلاف المعانى وبما ذكره المحشى ظهر وجه تقديم ارجاع الضمير الى الاختلاف على ارجاعه الى ما مع كون مرجع الضمير حينئذ متقدم الذكر معنى لدلالة اختلف على الاختلاف بخلاف الوجه الثانى فانه حينئذ يكون المرجع متقدم الذكر صريحا وهو انه حينئذ تكون الفائدة القيد الاخير كما هو استعمال الفصحاء وعلى الوجه الثانى يكون القيد الاخير لمجرد بيان الواقع لا مقصودا بالافادة (قوله اولى بان يجعل علامة) لكونه ظاهر الوجود والدلالة (قوله هو التحول من حرف او حركة) لان الاختلاف من خواص المعرب وما يختص به هو التحول من حرف او حركة دون التحول مطلقا فانه تحقق فى المبنى ايضا حيث تحول نحو غلامى قبل التركيب من السكون الى الكسرة (قوله يلزم ان لا يتحقق الاعراب اه) اذ لا تحول فيه من الحرف والحركة بل من السكون الى الحركة او الحرف (قوله ما يوضح المعانى) ان كان منقولا من الاعراب بمعنى الاظهار (قوله وما يزيل فساد الالتباس) ان كان منقولا من الاعراب بمعنى ازالة الفساد (قوله لا يناسب) اى على الوجه الاول (قوله بل لا يصح) اى على الوجه الثانى (قوله اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه اه) لان عدم الشئ يكفيه عدم سبب وجوده ولا يحتاج الى سبب آخر لما تقرر من ان عدم المعلول علة لعدم العلة (قوله وليس الحركة والسكون اه) جواب عن قوله ولا يطلق البناء على الحركات (قوله والتقابل اه) جواب عن قوله ان البناء ضده الخ يعنى ان التقابل بين الاعراب والبناء لا يقتضى ان يكون احدهما سبب الآخر بل يكفى فى ذلك ان لا يجتمعا فى شئ واحد وهو حاصل ههنا لان سبب الاختلاف لاستلزامه الاختلاف مناف لعدم الاختلاف باعتبار لازمه لا يجتمع معه اصلا (قوله وهو كون الاسم عمدة اه) وحينئذ لا حاجة الى تعميم علم الفاعلية والمفعولية بما يكون علما له حقيقة او حكما كما سيجئ (قوله حتى يكون المعنى) يعنى الاعتوار ليس ههنا بالمعنى الحقيقى بل مستعار لتعلق المعانى بالاسماء على سبيل البدلية فاما ان يعتبر ان المعانى آخذة للاسماء لعروضها وورودها عليها وهو الظاهر كما سيجئ فيقرأ على صيغة الفاعل واما ان يعتبر ان الاسماء لاتصافها بتلك المعانى آخذة لها فيقرأ على صيغة المفعول لكن الاول راجح والثانى بالنسبة اليه مرجوح متوهم

امامعنى فلماذكره المحشى رحمه الله واما لفظا فلان فاعل الاعتوار يكون متعددا ومفعوله واحدا فى الصحاح اعتوروا الشىء اى تداولوه فيما بينهم وكذلك تعوروه وتعاوروه وانما ظهرت الواو فى اعتوروا لانه فى معنى تعاوروا فبنى عليه انتهى فاذا قرئ على صيغة الفاعل كانت العبارة على ظاهرها واذا قرئ على صيغة المفعول يجب صرفها عن الظاهر بان يقال المعتورة كل واحد منها على المعرب اى على الاسماء المعربة وبماذكرنا ظهر ان ما قاله الفاضل الهندى من ان المعتورة على صيغة اسم الفاعل لان المعانى متداولة فان ثبتت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلى نحو عيشة راضية فيكون المعنى على المعانى المعتورة مظهرها اياها وهو العامل تحكم لان الاعتوار بالمعنى الحقيقى لا يصح اسناده حقيقة لا الى المعانى ولا الى مظهرها وبالمعنى المجازى اعنى التناوب يصح اسناده حقيقة الى كل منهما فالقول بان الاسناد على صيغة المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز عقلى تحكم (قوله لان توصيف المعانى) جعل العلة الغائية آخر المعرب الدلالة على المعانى المعتورة فيفيد ان المعانى لاجل وصف الاعتوار تقتضى الاعراب الدال عليها والا لم يكن لذكره فائدة ولا شك ان ذلك الوصف انما هو طريان احد المعانى عليه ابدا لا يكون احد المعانى مطردا عليه ابدا فتعين ان يكون لفظ المعتورة بكسر الواو الدال على طريان المعانى لا بالفتح الدال على كونها مطردا عليه (قوله يرشدك الى ماذكرناه) من كون الوصف المقتضى للاعراب كون احد المعانى طارئا عليه ابدا التفصيل الذى ذكره الشيخ الرضى رحمه الله فان ذلك التفصيل يتضمن بيان ان تلك المعانى لكون احدها طارئا عليه ابدا تقتضى الاعراب ولو انتفى احد هذه القيود بان لم تكن المعانى المتعددة طارئة غير لازمة او كانت واحد منها على التعين طارئا لازما لم يقتض الاعراب (قوله وهو ان المعانى قد يطرأ بعضها على بعض) انما قال قد لانه قد يكون فى كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر كمعانى الكلم المشتركة ولا يلزمها العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعانى من الآخر لان جاعله واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخالف اللبس فيضع العلامة لاحدهما (قوله ولا بد للطارئ من علامة اه) دون المطرد عليه لكونه اصلا

بخلاف

بخلاف الطارئ فانه بدونها لا يسبق الذهن اليه فلا بد له من علامة مميزة ولذا احتاج المجاز الى قرينة دون الحقيقة (قوله لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات) لكونه غير لازم للكلمة ليستعمل به فى بعض الاحيان فلا يطلب له كثير خفة (قوله والتكسير) والفعل المسند الى المفعول (قوله وقد يجتاب له حرف) اى قد يجتاب لذلك المعنى الطارئ الغير اللازم حرف دال عليه صار كاحد حروف تلك الكلمة كما فى المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف (قوله كالمضاف اليه) وكالوصف الدال على معنى فى موضوعه (قوله للملابس بغيره) ولا التباس فيما اذا كان الطارئ واحدا (قوله بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة) على صيغة التأنيث صفة بعد صفة لعلامة اى اتقان العلم او الاطلاع على الاشياء على ما هو عليه يقتضى ان يطلب له اخف علامة لان طرو احدهما غير معين يقتضى نصب العلامة دفعا للالتباس ولزومه له يقتضى ان تكون تلك العلامة فى الكلمة الدالة عليه ولذا لم يكتف بدلالة العامل والقرينة وان يكون فى غاية الخفة كيلا يثقل الكلمة (قوله ومثل هذا المعنى اه) لان الاسم عند التركيب لا يخلو من احد المعانى الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله وجعلت فى بعض الاسماء) كما فى الاسماء الستة والمثنى والمجموع فان اعرابها وان كان بالحروف التى هى اثقل من الحركات لكن جبر ذلك الثقل بجعل تلك الحروف هى الحروف التى كانت قبل التركيب جزأ منها (قوله ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال اه) وهو ان الاسم يلزمه طريان احد المعانى وهو يقتضى اخف علامة ولا اخف علامة تمكن من الاعراب التى هى الحركات او الحروف التى هى اجزاء الكلمات بخلاف الفعل فانه وان طرأ عليه كونه مسندا ابدا الا ان الطارئ واحد لازم فلا يطلب له علامة له فيه بل علامته ذكر الفاعل بعده بخلاف الحرف فلانه لا طريان فيه لبعض المعانى على بعض لعدم التصرف فى الحرف فيكون الاصل فيهما البناء وعدم العلامة الدالة على المعانى الطارئة ابدا (قوله مستعارا لتعلق المعانى بالاسماء على سبيل المناوبة) استعارة تبعية بان شبه ذلك التعلق بالاخذ المذكور ثم اشتق من الاعتوار المستعمل فى ذلك التعلق المعتورة (قوله او مجازا مرسلا) باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على المناوبة

فى المناوبة فيكون بالعلاقة الكلية والجزئية ان كانت المناوبة داخلة فى مفهوم الاعتوار والمجاورة ان كانت خارجة عنه (قوله اى جعل الاعراب) لما لم يكن الاعراب مطلقا فى الاخر بل قد يكون نفس الآخر صرف العبارة عن ظاهرها باحد وجوه ثلاثة الاول تخصيص الاعراب بالاعراب بالحركات وابقاء الظرفية على ظاهرها وهو الحلول والاتصاف والثانى ابقاء الاعراب على عمومه وتعميم الظرفية بحيث يشمل ظرفية المحل للحال وظرفية الجزئى لكليه فان الجزئى لاشتماله على الكلى كانه ظرف له والثالث حذف المضاف اى جعل الاعراب فى جانب الآخر سوآء كان نفس الاخر او وصفا له (قوله حالا فى الآخر) اى شبيه للحال فى الآخر لما مر من ان الاعراب شبيه بالصفة فى كونه تبع الاخر لا صفة له لتأخره عنه (قوله وهو جانب السفل) وهو بعد نصف الكلمة (قوله وذلك) اى كون الاعراب دالا على صفة المدلول مبنى على ان الفاعلية والمفعولية والاضافة فى الاصل صفات للمدلول ثم اطلق على اللفظ الدال عليه تسمية للدال باسم المدلول (قوله وقد جعلها) اى الفاعلية ومقابليها صفات للدال فى نفسه لانه جعلها عبارة عن كون اللفظ عمدة او فضلة بدون توسط حرف الجر وبتوسطه وما ذكره الشيخ الرضى انسب بالنظر الى الاصطلاح وماذكره الشارح رحمه الله انسب بالنظر الى التحقيق لان المعانى المعتورة مدلول الاعراب ومفاده ولاشك ان المفاد فى المحاورات هو الفاعلية والمفعولية القائمة بالمدلول لا القائمة باللفظ (قوله لان الدال على الوصف بعد الموصوف) لان ذات الوصف بعد الموصوف فكذا الدال عليها (قوله مع الاواخر) حيث يتلفظان معا (قوله لانا نقول تأخرها الذاتى اه) يعنى لو اريد بالتأخر الذاتى لا يتم التقريب لان التأخر الذاتى للاعراب انما هو عن الحرف الذى تبعه ولا يقتضى ان يوضع الاعراب فى آخر الاسم فانه اينما وضع فى الاوسط والاول يكون متأخرا بالذات عن الحرف الذى يتبعه (قوله وهى متأخرة بحسب الزمان عن الحرف) فلا يصح قول السائل ان الحركات مع الاواخر (قوله لكن من فرط اتصالها اه) بيان غلط السائل (قوله واذا اشبعتها صارت حروفا) وظهر تأخرها عن الحرف بحسب الزمان بلا شبهة مع ان الاشباع ليس الا تلفظ الحركة بمقدار تلفظها

مرتين

مرتين (قوله ويمكن ان يجاب) مبنى الجواب الاول تخصيص التأخر بقدر الامكان وابقاء الدال على ظاهر معناه ومبنى الجواب الثانى ابقاء التأخر على اطلاقه وتخصيص الدال بما سوى الحرف الاخير (قوله فانه فى حكم المستثنى) بدلالة العقل لما ان الاعراب يكون مع الحرف الاخير (قوله فان التأخر) يعنى عبر عن التأخر عما سوى الاخير بالتأخر عن الدال لانه تأخر عن اكثر الحروف بناء على ان الاصل فى بناء الاسم ان يكون على ثلاثة احرف والتأخر عن الاكثر فى حكم التأخر عن الكل لما تقرر فيما بينهم من ان للاكثر حكم الكل (قوله خبر واحد) اى من حيث المعنى وان كان من حيث اللفظ احدها خبر والاخران معطوفان عليه بناء على تعدد الالفاظ (قوله يكون للعطف اه) اى من حيث المعنى مقدما على الجمل واما من حيث اللفظ فهو متأخر عن الجمل والا لم يصح العطف لانه يقتضى كون الثانى تابعا للاول فى الاعراب (قوله اعرابية كانت او غير اعرابية) تعميم للحركات بعد تعميم لا لغير البنائية لان غير الاعرابية يشمل البنائية ايضا (قوله يراد بها الغير الاعرابية) سوآء كانت بنائية كحيث واين وجير او غير بنائية كحركات الاوائل والاواسط (قوله ولا تختص بها) اى لا تختص هذه الاسماء بالحركات الاعرابية (قوله بل معناها) وهو ما يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة زاد لفظ المعنى اشارة الى كونها مشتركا معنويا بين الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا مشتركا لفظيا (قوله فالنسبة لاجتماعهما) فى حركات اواخر الاسماء العربية وافتراق الضمة والفتحة والكسرة فى حركات الاوائل والاواسط وافتراق الرفع والنصب والجر فى الحروف الاعرابية ويتبعه رفعهما الا انك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس تلك الحركة (قوله اى افتحه بفتحك اياه) فكان النصب تابعا للفتح فلذا سمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا (قوله بجر الفك الاسفل) الى الاسفل (قوله وهو ككسر الشئ) فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر فى المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث (قوله ولذلك سمى الجازم جازما) لانه كالشئ القاطع

للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى سكونا ووقفا (قوله فالكل في الكل) اى كل واحد من الالقاب المذكورة يستعمل فى كل واحد من الحركات البنائية وغير البنائية والاعرابية وغير الاعرابية (قوله بل فى الحركات الغير الاعرابية بنائية كانت اوغير بنائية كضمة قفل (قوله وذلك اذا كان الاسم عمدة) وانما كانت سائر المرفوعات فى حكم الفاعل مع اشتراك الكل فى كونها عمدة لكون الفاعل عمدة فى كل وجه حتى لا يجوز حذفه اصلا بخلاف سائر المرفوعات (قوله لكنه قد يتخلف اه) لان وجود المقتضى لا يكفى فى وجود الشئ بل لابد من ارتفاع المانع ايضا (قوله بعلة المشابهة بالفضلة) كما فى اسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس واسم لا التى لنفى الجنس (قوله ولا يخفى ان هذا التعميم) اى تعميم الفاعل المدلول عليه بالفاعلية للفاعل الحقيقى والحكمى هو الحق لانه حينئذ يكون الرفع علامة لهما على الاصالة كما هو الظاهر بخلاف ما اذا لم يعمم وبقال الرفع علامة كون الشئ فاعلا حقيقة والنصب علامة كون الشئ مفعولا حقيقة فانه يحتاج الى القول بان الرفع والنصب للفاعل والمفعول بطريق الاصالة وفيما سواهما من الملحقات بطريق الاستعارة (قوله نعم الرفع والنصب اه) بيان لمنشأ غلط القائل يعنى ان الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق لكونهما عمدة وفضلة من كل وجه لكن هذا لا يقتضى ان يكون الرفع والنصب فيما سواهما لاجل المشابهة وهذه العبارة موجودة فى اصل النسخة وقد رأيت فى نسخة مصححة بنسخة المصنف رحمه الله انه خط عليها (قوله ومن جعل الياء فيهما) اى فى الفاعلية والمفعولية للنسبة والتاء لتأنيث الموصوف المقدر اى الخصلة (قوله فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما فى الشرح) لان افرادهما لتعميم الفاعلية فان مؤدى قولنا علم كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما ومؤدى قولنا الخصلة المنسوبة الى الفاعل انه علم كون الشئ عمدة وكذا الحال فى المفعولية (قوله وتوجيه الشرح اقرب) لان المعنى المصدرى ينساق الى الفهم من غير تكلف لكون مجموع الياء والتاء مفيدا له بخلاف المعنى النسبى فانه يحتاج الى تقدير الموصوف المؤنث (قوله لا كون الشئ مضافا) فان المضاف يكون فاعلا ومفعولا (قوله واما نحو بحسبك اه) اى اما الجر الذى

يوجد

يوجد فى المبتدأ نحو بحسبك زيد وفى الفاعل نحو كفى بالله مع انه ليس بمضاف اليه فلما كان الجار زائدا فى هذا التركيب لم يعتد بهذا الجر فكانه ليس بموجود او يقال ان الجر وان كان موجودا فيه الا انه لما كان الاثر للحرف الزائد كان زائدا فلا يكون علامة الشئ فلا ينافى قولنا الجر علم للاضافة اذ معناه انه علم مختص بالاضافة ليس علما لشئ آخر (قوله مبنى على اصالة الرفع اه) هذا التعليل مبنى على ان الرفع للفاعل الحقيقى بالاصالة ولما يشبهه اى المبتدأ والخبر بالفرعية والمشابهة به لان الواحد فى كل كلام انما هو الفاعل الحقيقى فلا يناسب ما اختاره سابقا من تعميم الفاعل للفاعل الحقيقى والحكمى وكون كليهما بالاصالة (قوله بحسب الاقسام) لانحصارها فى الفاعل والمبتدأ والخبر قبل دخول النواسخ او بعده بخلاف المفعول فان اقسامه كثيرة المفعول المطلق والمفعول به وله وفيه ومعه والحال والتمييز والمستثنى واسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمنصوب بلا التى لنفى الجنس (قوله ولم يكن مبنيا عليها) اى اصالة الرفع فى الفاعل لكن يخدشه ان قلة اقسام الفاعل لا تقتضى قلة افراده المستعملة فى المحاورات حتى يجبر الثقل بالقلة ويحصل التعادل (قوله وكذا الكلام فى قوله والنصب خفيف اه) فانه ايضا مبنى على اصالة النصب فى المفاعيل وما يشبهها منصوب بالفرعية ولو ترك قوله لانها خمسة وقيل والمفاعيل حقيقة او حكما كثيرة بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها (قوله فيناسب العمدة) لكونه الاقوى (قوله اى مجعولا للقليل) يعنى جعل الاعطاء المتعدى بلا واسطة الى المفعول الثانى متعديا باللام بتضمين معنى الجعل للدلالة على ان اعطاء الثقيل للقليل اعنى الفاعل الذى هو واحد بطريق الجعل والوضع فلا ينافى حصوله فى غيره لاجل المشابهة (قوله انما احتيج اه) مع كونه منصوب المحل لكونه فضلة (قوله اما كونه فضلة اه) يعنى ان الفضلة ما يتعلق به الفعل ولا يكون مسندا اليه ومسندا والمضاف اليه كذلك لاقتضائه الفعل مع عدم كونه مسندا اليه ومسندا (قوله اما عمل الحرف ففى ظاهره) اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه معنى الفعل ولكون ظاهره مشغولا بالجر جاز العطف بالنصب على محله نحو مررت بزيد وعمرا (قوله ويظهر نصبه) اى يظهر اعرابه

المحلى اذا حذف حرف الجر نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه
ونحو والله لافعلن (قوله فان الفعل محذوف نسيا منسيا) اى كان الاصل
غلام حصل لزيد فحذف الفعل مع الفاعل ومع الحرف الدال عليه اذ الغرض
التعريف او التخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظا فلا يفصل بينهما
كما لا يفصل بين الجار والمجرور ومعنى لافادته الاختصاص الذى هو معنى اللام
(قوله كمر بزيد) على صيغة البناء للمجهول فان الفضلة صارت عمدة بقيامها
مقام الفاعل (قوله لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف) مطلقا لا اختصاص له
بالفضلات (قوله لم يروا اعمالها) لان الاعمال يقتضى اختصاص العامل
بالمعمول فبقى ما بعدهما منصوبا اى بقى ما بعد الواو التى بمعنى مع والا منصوبا
بالفعل (قوله مرادفى تعريفه) فان المراد من المركب الذى ركب تركيبا
يتحقق معه عامله (قوله وانما اخره اه) يعنى كان اللائق حينئذ ان يذكر عقيب
تعريف المعرب وحكمه مقدما على تعريف الاعراب الا انه لاحظ ان
الاعراب سبب قريب للاختلاف والعامل سبب بعيد فاللائق تأخير السبب
البعيد عن السبب القريب فى الذكر فيكون الوضع موافقا للطبع (قوله واما
لاستيفاء ذكر العلل الاربع) لهيئات لازمة للكلم بعد التركيب مع العامل
مقصود معرفتها من تدوين النحو (قوله كما قالوه) فى اللباب اعتناء النحوى برعاية
هيئات لازمة للكلم بعد التركيب بالعامل على تفاوتها بحسب المواضع
حاصلها يرجع الى انها اختلاف اواخر كلم دون كلم لاختلاف اشياء معهودة
من العوامل والمعانى المقتضية فعليه البحث عن علل الاختلاف الاربع عن
صورة الاختلاف وهو الاعراب وعن ما فيه الاختلاف وهو المعرب وعن
ما به الاختلاف وهو العامل وعن ما لاجله الاختلاف وهو المقتضى
وانا اسوق اليك الاربعة بعون الله تعالى مبينة فى اربعة اقسام (قوله وتأخيره
عن المادة والصورة ظاهر) اى تأخير ذكر العامل عن ذكر المادة والصورة ظاهر
لانهما علل الماهية والفاعل من علل الوجود والماهية متقدمة على
الوجود طبعا لكونه من عوارضها (قوله واما تأخيره عن الغاية) مع
انها معلولة لمعلول الفاعل فلان الغاية مذكورة فى المتن بطريق التبعية لبيان
الاعراب حيث قال الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعانى المعتورة

فتقديمها لزم تبعا من تقديم بيان الصورة (قوله اولانها مقصودة بالذات)
يعنى ان الغاية وان كانت متأخرة عن العامل معلولة لمعلوله فلها
جهة التقدم باعتبار كونها مقصودة بالذات وان المعلول انما قصد لاجل
ترتبها عليه فلكونها مقصودة بالذات كان الاعتناء بشأنها اكثر والاهتمام
بذكرها اوفر ولذا قدمت على الفاعل (قوله كما ذهب اليه البصرية) الفعل
المضارع معرب للمشابهة بالاسم عند البصرية لا لاجل توارد المعانى المختلفة
عليه كما فى الاسم وقال الكوفية اعرب المضارع لانه تتوارد عليه ايضا المعانى
المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك
الحرف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك نحو
قولك لا يضرب برفعه مخلص لكون لا للنفى دون النهى وجزمه دليل على كونها
للنهى ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون
الواو للظرف ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب بجزمه دليل على كون
اللام للامر ونصبه على كونها لام كى او لام الجحود لتغير المعنى بكل واحد من
الاعرابات المذكورة ثم اطرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد
ولن يضرب زيد ولم يضرب زيد كاطراد الاعراب فى الاسم فيما لا يلتبس فيه
الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كانت المواضع الملتبسة فى الاسم او فى
الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد فى الاكثر الحكم
الذى ثبت فى الاقل كحذفهم الواو فى تعد واعد ونعد لحذفهم لها فى يعد (قوله مما
اقتضاه اه) اى من الوجوه المخصوصة التى اقتضاها المقتضى كما فى الاسم
او اقتضاها الشبه التام بالاسم كما فى الفعل المضارع (قوله للاهتمام اه) معنى
الاهتمام ههنا كونه نصب عين المتكلم لكونه مقصودا بالبيان لان مطلق
الاهتمام اعنى الاعتناء بالشان لا يصير سببا للتقديم ما لم يبين وجهه ولانه شامل
للعصر ايضا (قوله اذ لا مدخل له فى التعريف) يعنى ان الحصر وان كان صحيحا
فى نفسه لان تقوم المعنى المقتضى للاعراب منحصر فى العامل لكن لا مدخل له
فى التعريف لان المقصود من التعريف تصوير المفهوم وتعيينه فى ذهن
السامع فلا حكم فيه والحصر منوط بافادة الحكم حقيقيا كان او اضافيا وبهذا
ظهر ركاكة ما قيل اى به يحصل دون غيره تنبيه على ان سببية التقديم ليست

كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل
(قوله اصدقه على كل من الاسناد اه) اذ لكل من هذه الامور مدخل
فى حصول المعانى المذكورة فى الاسم فيكون انها سببية فى الجملة (قوله
الباء للآلة) اى بناء النقض المذكور على جعل الباء للسببية عدم جعل الباء
للآلة وليس كذلك بل هو للآلة اى للاستعانة لان استعمال الباء
فى الاستعانة اكثر ولذا جعله صاحباه معنى حقيقيا مقابلا للالصاق بخلاف
المعانى الاخر على ما فى كتب الاصول وليس المراد به الآلة الحقيقية لظهور
انتفائها هنا بل الاصطلاحية اى ما اعتبروه واسطة لاحداث المتكلم المعانى
المذكورة فى الاسماء واعتبارها فيه وليس ذلك الا العامل لما ان المتكلم انما
اعتبر المعانى المذكورة لاقتضاء العامل اياها فلا يرد النقوض بالامور
المذكورة (قوله وان لم يسموه آلة اه) دفع لما يقال كيف انهم عدوه آلة وقد
سموها عاملا ومؤثرا وحاصل الدفع ان عدم التسمية بالآلة لاينا فى اعتقادهم
الآلية فانهم للتنبيه على كونه آلة نسبوا التأثير اليه وسموه مؤثرا تمييزا له
عما عداه مما له مدخل فى اعتبار تلك المعانى وذلك ان الآلة ينسب اليها الفعل
بالعرف لمباشرتها بالفعل كالفاعل بخلاف الشروط يقال قطع السكين
ولذا سموا القوى التى هى آلات الادراك والتحريك مدركة ومحركة (قوله
ويبطل ما قيل) اى يبطل ما قيل فى وجه العدول من ان الغرض من التعريف
معرفة المعرب بوجه صالح لان يكون حدا وسطا للاحكام الجارية عليه
لمن لم يتتبع لغة العرب وما عرف به المصنف رحمه الله صالح له بخلاف تعريف
الجمهور وذلك لان تعريف المصنف رحمه الله متوقف على معرفة العامل
لكونه مأخوذا فى المركب المأخوذ فى تعريفه ومعرفة العامل تتوقف
حينئذ على تتبع ما يعدونه آلة فلا يكون الوجه المذكور صالحا لان يصير وسطا
لمن يتتبع لغة العرب وليس المراد انه يلزم تقدم الشئ على نفسه حينئذ كما يلزم
من تعريف الجمهور كما لا يخفى (قوله لانه نص فى الآلة) لما عرفت ان الفعل
ينسب فى العرف الى الفاعل والآلة لمباشرتهما الفعل ولا شك ان العامل
ليس بفاعل فيكون آلة (قوله واعلم اه) افاد بهذا البيان احكاما ثلاثة
احدها ان حقه التقدم وثانيها ان حقه ان يكون لفظيا وثالثها ان لا يجوز

انعقاد العاملية والمعمولية بين الشيئين من جهة واحدة (قوله لا يتصور
بدون تقدمه على المعرب) لان الاعراب بمنزلة الصفة القائمة بالمعرب لا يمكن
الانفصال بينهما (قوله كما فى كلمة الشرط والشرط) الظاهر كما فى اسم الشرط
وفعل الشرط (قوله وافادته التعليق) اى تعليق حصول مضمون الجزاء
بحصول مضمون الشرط (قوله فى الفعل) اى فعل الشرط (قوله كان عاملا
اه) ولذا سقط عنه النون الاعرابية (قوله ومن حيث وقوع الفعل) اى
الدعوة واقعة على اى واحد من الاسماء كان مفعولا لتدعو فكان لاى تقدم
وتأخر من جهتين جهة تضمنه معنى الحرف وجهة كونه اسما (قوله فسر
التقوم بالحصول) بان جعل الباء فى به للآلة والتقوم مشتقا من قام بمعنى
ثبت كما فى شمس العلوم ومجمع البحار ولم يفسره بالقيام بالغير اى الحصول فيه
بان يكون الباء صلة للتقوم لان المعنى المقتضى ليس حاصلا فى العامل
مختصا به اختصاص النعت بالمنعوت (قوله كما يقتضيه اصل اللغة)
لا ظاهر ان يقول كما هو الظاهر على ما فى الرضى لان القيام الموصول بالباء
شاع استعماله فى العرف فى الحصول فى الغير بان يكون ناعتا له واما كونه
اصل اللغة فمحل بحث لانه معنى عرفى منقول من القيام بمعنى الانتصاب
فان العرض لما كان وجوده وتحيزه تابعا لتحيز غيره كان شبيها بالامر
المنتصب بالغير (قوله انما قيد المعنى به اه) الظاهر ان يقول انما فسر المعنى به
بان جعل اللام فى قوله المعنى للعهد واراد به معنى من المعانى المعتورة الا انه
لما كان التفسير المذكور مستلزما لتقييد المعنى وصرفه عن المعنى الجنسى
الظاهر قال انما قيد به (قوله كما ذكرنا) فى التفصيل الذى نقله عن الشارح رحمه
الله الرضى فى تحقق كون صيغة المعتورة على بناء اسم الفاعل (قوله استدعاء
الاسناد اليه) لان النسبة مأخوذة فى مفهوم الفعل (قوله لان له استدعاء
التعلق) قالوا ان الفعل المتعدى يستدعى التعلق بالمفعول كاستدعاء الاسناد
الى الفاعل (قوله لانه صار فضلة لمجموعهما اه) يعنى ان العامل ما به يتقوم
المعنى المقتضى والمعنى المقتضى للنصب كونه فضلة وهو انما يتقوم بمجموع
الفعل والفاعل فيكون المجموع عاملا (قوله اى فى لفظه) انما جعل الباء
عاملا فى لفظه لانه يوصل الفعل اليه فهو اقدم فى استحقاق العمل (قوله

فالعامل هو الفعل) اذ الفعل بتوسط الحرف تعلق به ووصل اليه (قوله
لوقوع المضاف موقعه) اى ليس حرفا محذوفا منسيا لقيام المضاف
مقامه ودلالته عليه فيجوز ان يلاحظ ان نصب ان المقدرة فى نحو احضر
الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع جاز نصبها مطردا (قوله
وكذا يكتب اه) ولو كان الحرف مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام
لزيد لان المقدر كالمذكور (قوله لماذكر الاعراب) اى تعريف الاعراب وانواعه
من الرفع والنصب والجر وكان لتلك الانواع اقسام للرفع ثلاثة اقسام الضمة
والواو والالف وللنصب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء وللجر ثلاثة
الكسرة والفتحة والياء (قوله فاتى بالفاء لبيانها) يعنى ان الفاء فصيحة والجزاء
محذوف اقيم تفصيله مقامه اى اذا عرفت الاعراب وانواعه فاعلم اقسامه
ومحالها المفرد المنصرف اه وترك العاطف ليشعر بكون كل منها قسما ومحلا
بالاستقلال ولم يردان الفاء لتفصيل ما اجمل سابقا اذ المجمل غير مذكور فيما
سبق ولا مدلول عليه بالكلام السابق (قوله المفرد فى المشهور اه) وقد
استعمله المصنف رحمه الله فى المعانى الاربعة فبالمعنى الاول فى تعريف الكلمة
وبالمعنى الثانى فى قوله فالاول عن مفرد مقدر غالبا وبالمعنى الثالث فى قوله
ويبنى على ما يرفع به اذا كان مفردا معرفة وبالمعنى الرابع ههنا (قوله داخلة
فى المفرد) لان المراد به مالم يكن مثنى ولا مجموعا خارجة عن الحكم لان اعرابها
بالحروف والحكم ههنا يجب ان يكون مساويا للمحكوم عليه ليحصل التميز بين
اقسام الاعراب ومحالها عند من لم يتتبع لغة العرب (قوله فلا يجاب اه)
اى لا يجاب بمنع دخولها فى المفرد بناء على ان قولنا فالمفرد المنصرف بالضمة
رفعا اه قضية مهملة بان يكون اللام للعهد الذهنى والمهملة فى قوة الجزئية
فكانه قيل بعض المفرد المنصرف حكمه كذا وكذا لا يجاب بمنع
خروجها عن الحكم لان القضية الكلية ما حكم فيها على جميع افراد الموضوع
فتقتضى القضية الكلية المذكورة على تقدير كونها لام الاستغراق شمول
الحكم لجميع افراد المنصرف وذلك ثابت لان الاسماء الستة يكون اعرابها
بالحركات الثلاث فى الجملة وهو عند عدم الاضافة وكذا بعض ما الحق بالمثنى
اعنى كلا عند اضافته الى المظهر يكون اعرابه بالحركات الثلاث تقديرا

ولا يقتضى شمول الحكم لجميع الافراد فى جميع الاحوال حتى يرد النقض بها
(قوله لان مقام الضبط اه) تعليل للنفى اى لا يجاب لان مقام ضبط اقسام
انواع الاعراب ومحالها يابى عن كون القضية مهملة او كون الحكم غير شامل
لجميع الافراد فى جميع الاحوال (قوله مع ان ذكر المنصرف حينئذ اه) اى حين
اذا جعل اللام غير شامل لجميع الافراد فى جميع الاحوال يكون قيد
المنصرف لاخراج قيد غير المنصرف المخصوص اعنى مالم يضف ولم يعرف
باللام لانه الذى لا يكون بالحركات الثلاث لا لاخراج غير المنصرف مطلقا لان
غير المنصرف المضاف او المعرف باللام يكون معربا بالحركات الثلاث فى الجملة
فلا معنى لاخراجه عن الحكم مع ان الظاهر ان القيد المذكور لاخراج غير
المنصرف مطلقا (قوله بل يجاب اه) اى هذا الحكم وان كان شاملا للاسماء
الستة وما الحق بالمثنى والمجموع الا انه مخصص بما عداها بقرينة ذكر حكمها
فيما بعد فهو عام مخصوص البعض بكلام مستقل كقولك اكرم العلماء
ولا تكرم زيدا (قوله فكان ينبغى اه) فان التصريح ببعض القيود
والاكتفاء فى بعضها بما ذكر فيما بعد تحكم (قوله اجيب اه) اى لا تحكم
فى التصريح بالبعض والاكتفاء بذكرها فيما بعد فى البعض بناء على الفرق
بينهما بالحصر وعدمه والاعتبار لغير المحصور اكثر كيلا يقع الغفلة عن
خروجها فيقع الغلط فى امور كثيرة فيجب التصريح باخراجه بخلاف المحصور
(قوله مع ان الاختصار اه) فلولا ذلك لكان اللائق التصريح باخراجها
(قوله لانه قصد نوع تلقيب) اى قصد ان يجعل كل واحد من المحلين للاعراب
بالحركات الثلاث ملقبا ومعبرا باسم مختص (قوله ولانه يلزم الفصل اه) اى
يلزم على هذا التعبير الفصل بين الصفة اعنى المنصرفان وبين موصوفها اعنى
مجموع المفرد والجمع بما ليس صفة لذلك المجموع وهو المكسر الذى هو صفة الجمع
(قوله او توهم التغليب) بان عبر عن المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين
لاشتراكه معه فى الحكم (قوله لان مقام) اى مقام الفرق بينهما فى حكم
الاعراب يأبى عن توهم التغليب على ان توهم التغليب باق فى المذكور ايضا
بان يقال عبر عن المفرد المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تغليبا
وكذا فى قوله والجمع المكسر المنصرف (قوله عن توهم المشاكلة فى المذكور)

اى لولم يأب مقام الفرق عن توهم التغليب فى التعبير المتروك لم يأب عن توهم
المشاكلة فى التعبير المذكور اذ بعد ملاحظة ذكر غير المنصرف فيما بعد كلا
التوهمين مضمحلان وعند عدم الملاحظة يجوز توهم كليهما والمشاكلة ان
يعبر عن شئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته (قوله فيكون من قبيل قوله تعالى
وساءت مرتفقا اه) فان معناه موضع الارتفاق فى النار لانه عبارة عن نصب
المرفق تحت الخد للاستراحة ولا استراحة فى النار الا انه عبر عن مقام الكفار
بالمرتفق لوقوعه فى مقابلة قوله تعالى فى حق اهل الجنة وحسنت مرتفقا اه
(قوله ليظهر خروجه اه) فيه اشارة الى ان مثل سنون وضربات خارج عن
تعريف الشارح رحمه الله وان نحو فلك داخل فيه لكنه ليس بظاهر
اما خروج مثل سنون فلان المراد ان لا يكون فيه اذا جمع كما سيصرح به المحشى
رحمه الله قال الشارح الرضى بعدما عرف جمع التكسير بما تغير فيه بناء مفرده
واما التغير فى نحو تمرات بفتح العين وفى خطوات وسدرات بفتحها فيقدر
ان حصول هذه التغيرات بعد سكون عيناتها تعرض وان لم تثبت نحو تمرات
ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء فى المجموع
بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التاءين فجمعهما من باب السلامة انتهى
فعلى هذا يقدر ان تغير السين فى نحو سنون جمع سنة من الفتحة الى الكسرة
او الضمة بعد جمعهما للتنبيه على سلامته فى الحقيقة لكونه على خلاف القياس
بفقدان شرط جمع السلامة وكذا الحال فى ثبون وقلون جمع ثبة وقلة على
ما صرح به الرضى واما دخول مثل فلك فبأن يقال المراد ان لا يكون الواحد
فيه سالما اما حقيقة او حكما تقديرا وعدم السلامة التقديرى متحقق فى مثل فلك
لما تقرر ان ضمة المفرد ضمة قفل وضمة الجمع ضمة اسد (قوله وفيه انها ليست
ابعاضا لها الا توهما) يعنى ان بعضيتها انما تقتضى الاصالة اذا كانت حقيقة
لكون البعض مقوما للكل والمقوم اصل المتقوم لكن بعضية الحركات
للحروف ليست الا توهما بناء على حصولها فى اشباع الحركات واما فى الحقيقة
فالحركات كيفيات مباينة للحروف تحصل من تموج الهواء على نحو
مخصوص فى المخارج (قوله ولو سلم اه) اى لو سلم كون الحركات ابعاضها
فى الحقيقة فالبعضية تقتضى الاصالة بحسب الذات لان ذات الجزء مقوم

لذات الكل ولا يقتضى اصالتها لها باعتبار كونها علامة اذ لا بعضية لها
بهذا الاعتبار (قوله ولك ان لا تقدر الاعراب بنظم الكلام) هذا على تقدير
جعل قوله رفعا ظرفا او حالا دون كونه مصدرا لان عاملهما يجوز ان يكون
معنويا بخلاف المصدر (قوله قد اشار بقوله على معنى اه) لانه يشعر
بان الحالية والمصدرية مبنيان على افادة عبارة المتن هذا المعنى وملاحظته
اذ لم يقدر هذا اذا لم يجعل مصدرا لما مر (قوله لا المصدرية) فانه على هذا
التقدير يفيد ان الاعراب بالضمة نفس الاعراب بالرفع بناء على ان المصدر
يكون بمعنى الفعل (قوله فان الاعراب اه) يعنى ان مفاد العبارة على تقدير
الظرفية والحالية ان الاعراب متلبس بالضمة والفتحة والكسرة حالة الرفع
والنصب والجر اى تلبس كان وكون تلك الحركات الثلاث مما يصدق عليه
الرفع والنصب والجر موقوف على كون تلك الملابسة ملابسة العام الخاص
فصح ان مجرد العبارة لا يفيد (قوله وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها)
فلانحطاطه كان مستحقا للتأخير عن جميع الاقسام الا انه قدم على ما هو
معرب بالحروف لكون اعرابه بالحركات الذى هو اشرف (قوله للاصل) اى
لما هو اصل فى الاعراب من جميع الوجوه وهو المفرد المنصرف (قوله بخلاف
جمع المؤنث) فانه لم يترك فيه التنوين وان لم يكن تنوين التمكن الذى هو
خاصته (قوله ارتباطا اه) بخلاف غير المنصرف فانه اقل ارتباطا اذ لا ارتباط له
بالقسمين الاولين الا باعتبار المقابلة (قوله باعتبار الجزء الاول) متعلق بقوله
مقابل ومناسب على سبيل التنازع اى مقابل للمفرد المنصرف باعتبار
الجزء الاول اعنى الجمع ومناسب للجمع المكسر باعتباره ايضا (قوله باعتبار
الجزء الثانى) اى باعتبار السالم سماه ثانيا تسامحا باعتبار كون المضاف اليه من
تتمة المضاف وكان مجموع الجمع المؤنث جزأ اول (قوله وليكون ذكرهما) عطف
على قوله لانحطاطه اى ليكون ذكر الجمع المؤنث السالم وذكر غير المنصرف
على ترتيب ذكر مقابليهما فان مقابل الجمع اعنى المفرد مقدم فى الذكر على
المنصرف المقابل لغير المنصرف (قوله لا مجرور) على انه صفة للمؤنث مع
ظهوره لان السلامة صفة له حقيقة ووصف الجمع به وصف بحال متعلقه
اى سالم مفرده رعاية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع الى السالم والمكسر

وجعلوه مانعتاله (قوله اذا جمع) اعتبر هذا القيد ليدخل فيه مثل سنون
وقاضون وارضون فان التغيرات الواقعة فيها بعد الجمع (قوله جمع سجل) على
وزن قمطر وهو الشئ الضخم (قوله فدخل عرفات فيه) فانه فى الاصل جمع
عرفة ثم صار علما للجبل (قوله سواء كان بحسب العرف) بان يقال جمع المؤنث
السالم موضوع فى عرف النحاة لما يكون بالالف والتاء (قوله او بعموم
المجاز) بان يراد باللفظ معنى مجازى يكون المعنى الحقيقى من افراده فالمعنى
الحقيقى للجمع المؤنث السالم ما يكون جمعا للمؤنث سالم عن التغير والمعنى المجازى
ما يكون على هيئته ولم يكن جمعا للمؤنث واريد ههنا المعنى الاعم الشامل لهما
اعنى ما يكون بالالف والتاء (قوله خرج نحو سنين) لعدم كونه بالالف والتاء
وان كان داخلا باعتبار المعنى لانه جمع المؤنث السالم عن التغير اذا جمع (قوله
فكما لا حاجة اه) على ما قيل من ان فى الكلام حذف مضاف اى صيغة جمع
المؤنث السالم او حذف معطوف اى جمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا
يخرج ما جمع بالالف والتاء الا من جموع المذكرين لان صيغته صيغة جمع المؤنث
السالم فى عرف النحاة وان كان بالحقيقة جمع المذكر (قوله لم يحتج فى اخراج
الثانى الى تقدير المضاف) خص تقدير المضاف بالذكر لا اخراج الثانى لان
حذف المعطوف لا يخرج لانه داخل فى جمع المؤنث السالم بالمعنى اللغوى
(قوله اذا خلى وطبعه) اى اذا خلى من جميع العوارض متروكا بطبعه كان
بالضمة والفتحة قيد بذلك لانه ان ادخله باللام او الاضافة ينجر بالكسر (قوله
اى لا بخصوصها اه) يعنى وصف اسم الاشارة بوصف عام ولم يكتف على
قوله فاعراب هذه للاشارة الى ان المراد هذه الاسماء المذكورة لا بخصوصها
بل بعمومها اى باعتبار كونها اسماء ستة لان المقصود الحكم على الاسماء الستة
المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة الى الاسم الظاهر او الى المضمر
الغائب او المخاطب واما ما قيل من انه يلزم على تقدير ارادتها بخصوصها
ان يكون الحكم بالواو لغوا وبالالف والياء ممتنعا فمحل بحث تدبر (قوله
اذ كثيرا اه) تعليل لصحة الارادة بعمومها (قوله ويراد الحكم على نوعه) بناء
على ان ذكر الشخص يتضمن ذكر النوع ايضا وانما لم يقل الاسماء الستة المكبرة
الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء لتكون الاسماء الستة

مذكورة صريحا والحكم متضمنا للمثال ومبنيا بطرق كون اعراب فم بالحروف
وان ذو لا يستعمل الا مضافا الى مظهر (قوله يكون علما) اصدق تعريف
العلم عليه وهو ما وضع لشئ بعينه ومن هذا يظهر كون هذا التوجيه مبنيا
على كون اللفظ موضوعا لنفسه (قوله وفيه ما مر اه) قد مر ذلك فى تحقيق
الوضع بما لا مزيد عليه (قوله لا بالحركة التقديرية) فى الرضى عن سيبويه ان
هذه الاسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور
لكن اتبعت فى هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها
كما فى امرئ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت
الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو
المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالف
الاربعة منها اعنى محذوفة اللام اخواتها من يد ودم فى رد اللام فى الاضافة
واشد الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة
ما قبل الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات
فى الظاهر فهل لا تجعلها مثلا فى كونها اعلاما للمعانى (قوله او اللفظية)
فى الرضى قال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف (قوله
للزوم الاعراب فى الوسط على تقدير كون اعرابها بالحركات اللفظية (قوله
والعدول اه) على تقدير كون اعرابها بالحركات التقديرية (قوله لما مر) انه
يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات التقديرية (قوله لتشابه الحركة)
فى كونها متولدة من اشباع الحركات (قوله وحينئذ تكون العبارة محمولة على
التقديم اه) الذات قدم فى الذكر ليكون شرط الاضافة مقرونا بالشرطين
المذكورين ضمنا (قوله لا يتقدم على العامل المعنوى) مبنى على كون
الظرف من العامل المعنوى على ما ذهب اليه الجمهور واختاره المصنف رحمه
الله فى شرحه (قوله فلذا قدم ما اخره) اى لاجل التنبيه على ان العبارة محمولة
على التقديم والتاخير قدم الشارح رحمه الله ما اخره المصنف رحمه الله (قوله
اولان للمازج تغيير النظم) يعنى ان الشارح رحمه الله مزج عبارة المتن
بعبارته واعتبره من كلام نفسه حيث زاد الواو العاطفة قبل قوله مضافة
وعطفه على عبارة نفسه اعنى موحدة وللمازج تغيير الممزوج لانه اعتبر

كلام نفسه (قوله كالعناية) كما فيما نحن فيه فانه لما كان المقام بيان اقسام انواع الاعراب ومحالها كانت العناية بذكر المحال والاقسام اكثر من العناية ببيان شروطها (قوله او حسن الموقع) فان حسن الموقع ههنا يقتضى ان يكون بيان شروط الاعراب مذكورة معا (قوله او موافقة الاسلوب السابق) فان موافقة الاسلوب السابق ههنا تقتضى ان يكون الخبر مذكورا بعد المبتدأ بلا فصل (قوله يجوز ان يكون حالا اه) وحينئذ لا يكون الحال مقدما على العامل (قوله تفصيله) اى تفصيل الفرق بين هذا الشرط والشرطين السابقين حيث اكتفى فيهما بالمثال ولم يكتف فى هذا ان خصوصية المضاف اليه اعنى كونه ضمير المخاطب المذكر الواحد غير معتبرة والقصد من ذكر ذلك المضاف الى نفى الاضافة الى ياء المتكلم فقط اى دون ما عداه من المظهر والمضمر الغائب فى غاية الخفاء اذ الانتقال من الاضافة المخصوصة الى نفى اضافة اخرى مخصوصة بعيد غاية البعد (قوله وليس الاحتراز اه) اذ الانتقال من ذكر الضد الى نفى الضد الاخر ظاهر غاية الظهور (قوله بحركتين او اكثر) لما كانت المدات حاصلة من اشباع الحركات الثلاث والاشباع يحتمل ان يكون مقدار حركتين او اكثر (قوله فكرهوا) لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل (قوله فى كون معانيها اه) لا الفاظها والا لكانت ملحقة بالمثنى وانما كانت معانيها منبئة عن التعدد فان كل واحد منها يدل على معنى واحد وذلك المعنى ينبئ عن امر آخر كالاخ ينبئ عن الاخ والاب عن الابن والحم عن المرأة والفم والهن عن صاحبه وذو اعنى الصاحب عما يصاحبه وانما لم يقل مستلزم للتعدد لان المتبادر منه امتناع الانفكاك فى التعقل وذلك غير متحقق فى الفم والهن لعدم كونهما من مقولة المضاف وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى ما قيل فى انباء الفم عن التعدد بان الفم عبارة عن الشفتين على الهيئة المخصوصة اذا كانت على الوجه واما اذا ابين عنه فيقال له الفم فالاضافة الى الوجه مأخوذ فى مفهومه والى ما قيل فى الهن ان المستكره انما يكون بالنسبة الى المستكره (قوله دون غد) فانه وان كان فى آخره حرف صالح للاعراب سماعا اذ جاء غدو بالواو لكن معناه لا ينبئ عن التعدد وفى الصحاح الغد اصله غدو حذفوا الواو بلا عوض قال لبيد وما الدهر الا كالديار واهلها * بها يوم حلوها وغدوا بلاقع

فجاء على اصله (قوله فاستحسنوا اه) وجعل المشابهة بينهما وبين المثنى والمجموع لفظا فى وجود حرف صالح للاعراب فى كل واحد منها (قوله لانها كانت مبدلة منها الميم اه) فى الصحاح واذا افردوا لم يحتمل الواو التنوين فحذفوها وعوضوا عن الهاء ميما فقالوا فم وفمان وفموان ولو كان الميم عوضا عن الواو لما اجتمعتا انتهى فالاولى ان يقال لانها محذوفة فى الافراد فلم ترد الا للاعراب (قوله قال الشيخ الرضى اه) خلاصته ان هذه الحروف مع كونها اجزاء الكلمة جعلت اعرابا (قوله مع كونهما) اى الالف والياء بدلا من لام الكلمة فى الاربعة الاول وعين الكلمة فى الباقين (قوله وجعل اه) يعنى كان ما قبل اللام والعين فى الاصل مفتوحا ثم جعل مضموما ومكسورا لمناسبة الواو والياء للتخفيف وليكون حرف مد مشابه للحركات الاعرابية (قوله لان دليل الاعراب اه) اى دليل كون الكلمة معربة لا يكون من اصل الكلمة لان دليل وصف كون الشئ يكون متأخرا عن ذات الشئ وسنخ الكلمة لا يكون متأخرا عنه والسنخ بكسر السين المهملة والنون والخاء المعجمة الاصل واسناخ الاسنان اصولها كذا فى الصحاح (قوله فهى بدل) اى هذه الحروف بدل من الواو الذى هو سنخ الكلمة (قوله تفيد ما لم تفده اه) اى تفيد هذه الحروف شيئا لم تفده لام الكلمة وعينها وهى الاعراب اعنى كون هذه الاسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة (قوله كالتاء فى بنت) فانها مبدلة من الواو بفيد ما لم يفده الواو وهى التأنيث ولذا تكتب طويلة (قوله ولا يبقى اه) دفع لما يحتاج من ان دليل الاعراب اذا لم يكن من سنخ الكلمة يلزم ان يكون فوه وذو على حرف واحد مع انه لا اسم فى كلام العرب على حرف واحد (قوله واعترض عليه اه) بصيغة المعلوم اى الشيخ الرضى (قوله لغرض التخفيف) فيه ان التخفيف حاصل على تقدير الابدال ايضا (قوله بل من حروف المعانى) ملحقة بالمفرد لتحصيل معنى التثنية والجمع فيجوزان يجعل دليل الاعراب بخلاف اللام والعين فيها فانهما لا يحصل بناء الكلمة بدونهما فهما متقدمان على الاعراب فكيف يكونان دليله (قوله وهو ليس بمثنى) على ما قال الكوفيون الالف فى كلا وكلتا للتثنية ولزوم حذف نونهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة نخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان

المقصود الاحاطة فى المثنى دون الجمع (قوله وللزوم الالف اه) ولو كان علامة
للتثنية لانقلب بالياء حالتى النصب والجر فان المثنى لا يمال لان العلامة لا تغير
(قوله ولم يبدل التاء من الياء اه) بخلاف ابدال التاء من الواو اذا كان لاما فانه
كثير نحو اخت و بنت وسنة فالحمل على الاكثر الشائع اولى (قوله ولم تبدل التاء
من الياء الا فى اثنين) فان قلت ذكر فى المفصل ابدال التاء من الياء فاء نحو
اتسر ولاما فى اسنت وثنتان وكيت وذيت قلت مراد المحشى رحمه الله ابدال
التاء من الياء اذا كان لاما لان الكلام فيه فلا يرد نحو اتسر واما نحو اسنت
وكيت وذيت فقد اختلف فيها ومراد المحشى رحمه الله الابدال المتفق عليه
فى الصحاح يقال اسنت القوم يسنتون اسناتا اذا لبثوا فى موضع سنة
واسنتوا اذا اصابهم الجدب تقلب الواو تاء للفرق بينهما ويقال كان
من الامر كيت وكيت اصل التاء فيها هاء وانما صارت تاء للوصل وحكى
ابو عبيدة كان من الامر كيه بالهاء وقولهم كان ذيت اصله ذيو على وزن فعل
ساكنة العين فحذفت الواو فبقى على حرفين فشدد كما شدد كى اذا جعلته اسما
ثم عوض عن التشديد التاء انتهى فالابدال المتفق عليه ليس الا فى اثنين فانه
من قولك ثنيت ولامه ياء والتاء بدل منها وليست التاء متمحضة للتأنيث
فى وسط الكلمة (قوله ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ) قيد بكونه
اسما لانهم يميلون الالف الاخيرة فى فعل مطلقا وبكونه ثلاثيا لانهم يميلون
الالف الاخيرة من الاسم الرباعى كيف كانت وبكونه على غير الشذوذ لانه
اميلت العلى مع كونه اسما ثلاثيا والفه واوا لكنه شاذ (قوله الا من ذوات
الياء) اى من الالفاظ التى الفها منقلبة عن الياء (قوله لكونها بدلا من
اللام) لوقوعها موقع اللام ولو كانت متمحضة للتأنيث لجاءت بعدها دليل
لقوله لم تتمحض للتأنيث لا لقوله بل فيها رائحة منه كما لا يخفى (قوله ولهذا
لم ينفتح ماقبلها) اى لكونها بدلا من اللام اولعدم كونها متمحضة للتأنيث
لم ينفتح ماقبلها مع ان تاء التأنيث يجب انفتاح ماقبلها (قوله ولم تنقلب اه)
اى لاجل البدلية اوعدم التمحض لم تنقلب تاء اخت وبنت هاء لكونها بدلا
من الواو مع ان تاء التأنيث تنقلب هاء عند الوقف (قوله ولانها ليست لمحض
التأنيث) علة لكونه جاء الجمع بينهما قدم للاهتمام فكان التأنيث حصل

بمجموعهما (قوله وفى قوله فلذا جاز توسطها رد للمصنف رحمه الله) اى فى قول
الرضى فان ماذكره منقول عن شرح الرضى لكن فى كونه ردا للمصنف رحمه الله
نظر لانه انما رد بعدم التوسط على القائل بانه لمحض التأنيث حيث قال
فى الايضاح واما كلتا فمنهم من يقول هى من الواو ومنهم من يقول هى من الياء
ومنهم من يقول ليست بدلا البتة فمن قال انها من الواو فلان ابدال التاء من
الواو اكثر فحملها على الاكثر اولى ومن قال انها من الياء فلان الاعلال بالياء
اكثر وهذا معتل فيحمل على الاكثر واما من قال انها ليست بدلا فقد زعم
انها لمجرد التأنيث والالف بعدها هى اللام فيكون وزنه معتلا وليس بمستقيم
لان تاء التأنيث لا تكون وسطا ولا يكون ماقبلها ساكنا وفعتل ايضا ليس
من ابنيتهم (قوله ولا يجوز تفريق المثنى) بان يعبر عنه بمفردين (قوله معرفة)
لان وضعهما للتأكيد ولا يؤكد بالتأكيد المعنوى الا المعارف (قوله قيل انه
اه) اى قيل فى الفرق بين حال اضافة كلا وكلتا الى المظهر وبين حال اضافتهما
الى المضمر (قوله فالاغلب كونه جاريا على المثنى) تأكيدا نحو جاءنى الرجلان
كلاهما اوجئتما كلاكما وجئنا كلانا وان جاز ان يقول كلاهما جاءنى بعد ذكر
شخصين فلا يكون تأكيدا (قوله معنى ولفظا) اما معنى فلكونه مثنى معنى
واما لفظا فلكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يميز عنه بالتجرد عن
النون (قوله واصل المثنى ان يكون معربا) لان الاصل فى الاسماء الاعراب
كما عرفت (قوله فالاولى جعله اه) فلذا جعل اعرابه بالحروف الثلاثة التى
اعراب المثنى بها (قوله فانه لا يجرى على المثنى) لانه لا يكون تأكيدا فهو
مفرد منصرف فيكون اعرابه بالحركات الثلاث الا انه لما كان منقوصا جعل
اعرابه تقديريا (قوله اذ لم يستعمل مفرده) فلا يكون مثنى مع ان اعرابه اعراب
المثنى فى شمس العلوم المذكور مذروان بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة
طرفا الاليتين وليس لهما واحد لانه لو كان واحدهما مذرى على مازعم
ابو عبيدة لقالوا فى التثنية مذريان لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى
بالياء على كل حال (قوله فان زعم اه) اى ان زعم المصنف رحمه الله التداخل
فى المثنى لان مفرده وان لم يكن مستعملا لكنه ثابت فى التقدير اذ كانه كان
مذرى معناه طرف الالية ثم ثنى لطرف الاليتين (قوله لم يمكنه) يعنى ان ثنايان

بكسر الثاء المثلثة والنون والياء التحتية معناهما طرفا الحبل المثنى اى المعطوف احد طرفيه بالآخر ولم يستعمل له مفرد مع انه معرب باعراب التثنية فكان على المصنف رحمه الله ان يذكره فيما الحق بالمثنى ولا يمكن المصنف رحمه الله ان يقدر مفرده ثناء كما قدر فى مذروان لانه لو فرض استعماله ثناء كان معناه احد طرفى الحبل وليس فى الطرف الواحد معنى الثنى لانه فى اللغة العطف يقال ثنيته اى عطفته ولا عطف فى احدهما فلا يمكن اشتقاق ثناء منه وتقديره مفرد الثنايين وفيه بحث لان معنى الشئ عارض للطرف الواحد من الحبل وان لم يكن داخلا فيه وذلك كاف لاعتبار اشتقاقه منه فى الصحاح الثناء بالمد عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنييه فهو ثناء لو افرد تقول عقلت البعير ثنايين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او طرفى حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثناء فترك الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده قيل ثناآن بالهمز كما تقول كساآن ورداآن انتهى فان قوله لا يفرد واحده فيقال ثناء الى آخره يشعر بان له واحدا مقدرا لكنه لم يفرد فى الاستعمال (قوله اذ ليس فى المفرد معنى الثنى) اى صيرورة الشئ ثانيا يقال ثناه اى صار له ثانيا وهذا كلام حق لا شبهة فيه فالثنايان اى اذا لم يكن له مفرد معناه طرفا الحبل المثنى فيكون المثنى مجموع الحبل حيث جعل المثنى صفة له لا فى كل واحد من طرفيه وفيه ما مر من انه كما يجوز ان يقال للحبل انه مثنى باعتبار اشتماله على المثنى يقال لكل واحد من طرفيه انه مثنى على الاخر اى معطوف به والمثنى على وزن مرمى من ثنيته اذا عطفته (قوله لوجوب ان يكون مفرده من لفظه) قال المصنف رحمه الله جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دالة على ما فوق الاثنين (قوله واما ذووا) اورده باسقاط النون اشارة الى انه لازم الاضافة كمفرده (قوله لانه جمع اه) بخلاف عشرين لانتفاء الامرين فيه (قوله كما هو مقتضى الجمع) تشبيه بالنفى لا بالمنفى (قوله قال الشارح الرضى جعلت الالف اه) فى هذا النقل بيان وجود ما يصلح للاعراب (قوله فيهما تعيين ذلك) اى جلبت الالف قبل الاعراب لتحصيل بناء التثنية والواو لتحصيل بيان الجمع لان الالف لكونه خفيفا يناسب قلة عدد المثنى فان القلة

توجب

توجب الخفة وكذا الواو لكونه ثقيلا يناسب كثرة الجمع وهى موجبة للثقل (قوله وهذا الحكم) اى جعل الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع مطرد فى جميع المثنى والمجموع سواء كانا مظهرين او مضمرين مميزين او بارزين مرفوعين او منصوبين او مجرورين (قوله لان كلا من المثنى والمجموع متقدم اه) لتقدم الموصوف على الصفة فيكون الالف والواو لكونهما علامتى التثنية والجمع متقدمين على الاعراب (قوله والجر اولى بها) اى الجر احق بالياء لكونها حاصلة من اشباع الكسرة التى هى الاصل فى الجر (قوله فاتبع الجر) على صيغة بناء المجهول ونصب الجر اى جعل النصب تابعا للجر (قوله قال الشيخ الرضى اه) اشارة الى وجه آخر للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسره (قوله ابقاء على الحركة الثابتة اه) فان الالف لما جلب علامة للتثنية والالف يقتضى فتحة ما قبله كانت الفتحة ثابتة قبل اعراب المثنى فابقى المثنى على ما كان عليه لعدم المغير (قوله واما الضم اه) اى الضم الذى اقتضته الواو التى جلبت علامة للجمع فقلب كسرا حين قلب الواو ياء لاستثقال الضم قبل الياء الساكنة لو بقيت الياء على حالها ولزوم التباس حال الرفع بحال النصب والجر اذا قطع النظر عن العامل وبطلان السعى فى قلب واو الجمع بالياء اولا لو قبلت الياء بالواو لضمة ما قبلها (قوله مع ان تغيير الحركة) وهى ضم الى الكسرة اولى من تغيير الحرف اى الياء الى الواو ولا بقاء الضم (قوله ان حذف نوناهما للاضافة) قيد بذلك اشارة الى دفع التباس حاصل بكسر النون فى المثنى وفتحها فى الجمع فلا حاجة الى الفرق بفتح ما قبل الاخر وكسره (قوله وكسر النون اه) عطف على قوله ترك فتحه اه) (قوله لكونه تنوينا كما فى الاصل) يعنى انه لما الحق فى آخر المفرد المنصرف الذى هو الاصل فى الاسماء الالف التى هى علامة التثنية او الواو التى هى علامة الجمع اجتمع ساكنان المدة والتنوين فحرك التنوين بالكسر فى التثنية لانه الاصل فى تحريك الساكن على ما بين فى التصريف وكون المثنى اسبق من الجمع وبالفتح فى الجمع للفرق وهذا على مذهب الكوفيين حيث قالوا ان نون المثنى والمجموع تنوين حركت للساكنين والمختار انه كالتنوين فى كونه علامة التمام (قوله واما الياء اه) دفع لما يتوهم من ان الياء مشتركة بين المثنى والمجموع فلم يحصل الاعتدال بالفتح فى المثنى وبالكسر

فى الجمع حالتى النصب والجر وحاصل الدفع ان الياء طارئة والطارئ لا يعتبر بخلاف الالف والواو فانهما لتحصيل البناء (قوله من تقسيم الاختلاف اه) فان انقسام الاختلاف اليهما انما هو باعتبار انقسام ما به الاختلاف اليهما (قوله وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديرى واللفظى معرفين بلام العهد) لانه الاصل ولعدم صحة الاستغراق اذ ليس كل تقدير فيما يقدر والحمل على الجنس والعهد الذهنى يوجب جهالة الحكم مع ان الظاهر تركه قوله ليصح يعنى ان الشارح رحمه الله اراد ان يعتبر قوله التقديرى واللفظى المعرف بلام العهد الخارجى المستدعى لتقدم الذكر بتقدير الاعراب الملفوظ فزاد قوله اللذين اشير الى تقسيمه اليهما بيانا لتقدم ذكرهما ليصح ذلك التعبير (قوله كما بين) فى بعض النسخ وفى بعضها بصيغة المضارع فالماضى بالنظر الى تقدم الشارح رحمه الله على زمان تحرير المحشى رحمه الله والمستقبل بالنظر الى ارادة الشارح رحمه الله وكلمة ما مصدرية اى ارادة مماثلة للتبيين او موصولة حال كون ما اراده مماثلا لما بينه وانما لم يقل ليصح تفسيره بما بينه لان الباعث على زيادة قوله اللذين ارادة ذلك التفسير لا نفسه (قوله وليتصل لاحق الكلام بسابقه) فان سابق الكلام اعنى قوله فالمفرد المنصرف الى هنا كان لبيان محال الاعراب بالحركة والحرف وهذا الكلام لبيان محال الاعراب التقديرى واللفظى فيتصل الكلامان حق الاتصال ويكون مجموعهما تفصيلا للعمل المفهوم من قوله وانواعه رفع ونصب وجر (قوله كما قيل) وقع فى بعض الشروح لما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع فى تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره (قوله سهل الضبط) اشار الى ان القلة سبب للتقديم باعتبار قوله لان من حق العلامة الظهور فاللفظى اصل فى الاعراب حقيق بالتقديم نظرا الى ذاته (قوله ان لم يقدر الوقت اه) وان قدر الوقت او جعل المصدر حينا تكون فى بمعناها على التقادير ضمير الفاعل راجع الى الاعراب لا الى المعرب حتى يحتاج الى تقدير المضافين اى حين تقدر تلفظ اعرابه على ما فى الحواشى الهندية (قوله فى الامثلة) اى فى قوله كعصا وغلامى وفى قوله كقاض ونحو مسلمى (قوله لما سبق فى بيان محال الاعراب) من قوله فالمفرد المنصرف الى قوله التقدير (قوله لا يخفى فساده) اذ الاعراب اللفظى ليس

لاجل كل ما يغاير التعذر والاستثقال (قوله ولك ان تقول) واليه ذهب الشارح الرضى وتركه الشارح رحمه الله لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة (قوله اى فى موضع آخره اه) هذان الوجهان مصححان لذكر كلمة فى والظاهر تركها (قوله ولانها ممنوعة من الحركات مطلقا) بخلاف ياء القاضى فانها من الحركتين ولذا سمى الكلمة المشتملة عليها منقوصا لانه نقص حركتين (قوله لتحققه فى ميم غلامى) فانه ممنوع من الحركات الاعرابية ايضا مع انه لا يسمى مقصورا وانما قال اولى اذ اطراد الالقاب مستحسن وليس بواجب (قوله ولخفاء امر هذا القسم) اى لخفاء تعذر الاعراب فيما حذف منه الالف لسقوط الالف الذى هو سبب التعذر وظهوره فيما وجد فيه الالف المقصورة مثل المصنف رحمه الله بالاول تعرضا للخفى وترك الثانى روما للاختصار لكونه معلوما بطريق الاولى (قوله وان جعلت الكاف اسمية) بخلاف ما اذا جعلت حرفية فانه لا يجوز ابدال الحرف من اسم ولا بيانه به (قوله والمعنى كتعذره فى زمان مطلق) اى غير مقيد بكونه زمان الرفع او النصب او الجر وهذا على تقدير كونه ظرفا (قوله او تقديرا مطلقا) غير مقيد بحال كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهذا على تقدير كونه مصدرا للتعذر المحذوف (قوله حال من قوله كعصا وغلامى) اى من الكاف الاسمية وهو مفعول من حيث المعنى لعامل الظرف المستقر لكونه بدلا مما فى قوله فيما تعذر او بيانا له (قوله والعامل فيه ما هو عامل فى الظرف المستقر) ليتحد عامل الحال وصاحبه (قوله او ظرف لذلك العامل) عطف على قوله حال (قوله ما دامت الفا) قيد بذلك لان الالف اذا انقلب همزة يقبل الحركة كما فى قائل وبائع (قوله ليدخل فيه الجمع المكسر اه) نحو مسلمانى وعبادى فان الاعراب فيها ايضا متعذر لاشتغال ما قبل الياء بالكسرة (قوله ولو قيل) يعنى ان مثل عصاى داخل فيما ذكره الشارح رحمه الله لانه اسم معرب بالحركة مضاف الى ياء المتكلم مع ان تعذر اعرابه ليس لاجل الاضافة بل لكونه مقصورا فلو قيد الحركة باللفظية ليخرج منها لكان اولى (قوله فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة) لا بعدها حتى يكون من قبيل غلامى وانما كان التعذر فيه قبل الاضافة لان الاعلال مقدم على الاضافة لما قالوا ان الواضع اعتبر فى الكلمات الحالات التى تقتضى الاعلال

فيها بحسب كل تركيب واعلها قبل الوقوع فى التركيب ليسهل على المتكلم
تركيبها ولا يتوقف له مثلا علم ان عصو اذا وقع فى التركيب يتحرك واوه فينقلب
الفا لتحركها وقلبها الفا وكذا علم ان القاضى اذا وقع فى التركيب يتحرك بالضم
فى حال الرفع وبالكسر فى حال الجر ويلزم الثقل لتحركها بالضم والكسر
ثم حذفها كذا فى بعض الشروح وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان اصل عصاى
عصوى فالقلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر
الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة ويشهد على ذلك
قول المصنف رحمه الله فى بحث الاضافة الا ياء المتكلم فان كان آخره الفا ثبتت
وكذا فسادها قيل ان التقييد باللفظية يخرج نحو قاضى مضافا الى ياء المتكلم
مع انه داخل فيه لان الاعراب فى الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان
المحذوف من آخره حركة الكسرة التى اقتضتها الياء لا حركة الاعراب حتى يكون
تقديريا للاستثقال لانا لا نسلم ان الاعراب فى الناقص المضاف الى ياء المتكلم
متعذر لانه عند الاضافة تعود الياء الساكنة التى حذفت لالتقاء الساكنين
ثم تدغم الياء فى الياء فيكون الاعراب فيه مستثقلا لبقاء الساكنة نعم لو كان
العائد بعد الاضافة الياء المتحركة لكان الاعراب فيه متعذرا لاشتغال ما قبل
الياء بالحركة التى لاجل الياء يدل على ذلك ما سيأتى فى بحث الاضافة الى ياء
المتكلم من قوله وان كان فى آخره ياء ادغمت وفتحت الياء للساكنين اى للزوم
التقاء الساكنين على تقدير السكون (قوله واعلم ان اكثر النحاة اه)
اى الاشهر بين النحاة ان المضاف الى ياء المتكلم مبنى على الكسرة لاضافته
الى ياء المتكلم المبنى كذا فى العباب (قوله لان غلامى معرب) لثبوت
الالف فى حالة الرفع وقلبها ياء فى حالة النصب والجر فالاضافة الى ياء المتكلم
لو كانت سببا للبناء مطلقا لما تخلف الحكم عنها كذا فى العباب لكن الخصم يقول
ان علة البناء هو المجموع المركب من ثلاثة اجزاء الاضافة الى المبنى واتصال
الضمير وسكون حرف العلة فلا يرد غلام هذا ولا غلامه ولا غلامك ولا غلاماى
كذا فى غاية التحقيق (قوله الا بشرط سيذكر) خلاصته ان ظهور الاضافة يرجح
جانب الاسمية لاختصاصها بالاسماء وانما يوجب البناء اذا كانت الاضافة
ولم يبدل من المضاف اليه شئ كالاضافة الى الجمل اذ الاضافة فى الحقيقة الى

مصادرها فكان المضاف اليه محذوفا فاشبه الحروف فى الاحتياج الى اعتبار
ضميمة ولما ابدل فى كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه
كانه ثابت بثبوت بدله وهو ههنا مضاف الى الياء اذ المقصود بالنسبة الغلام
المضاف الى المتكلم لا مطلق الغلام ثم نسبه الى المتكلم (قوله تفريع على المقدمة
الاستثنائية) فان كلمة لما كانت لوقوع امر لوقوع امر آخر كانت دالة على
المقدمتين الشرطية وهو تعليق وقوع امر بوقوع امر آخر والاستثنائية اعنى
استثناء المقدم فكانه قيل ان اشتغل ما قبل الياء بالكسر قبل دخول
العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه اشتغل فى غلامى بالكسر قبل
دخول العامل فامتنع ان يدخل عليه حركة اخرى فيكون اعرابه تقديريا
مطلقا واذا كان ما قبله مشغولا بالكسرة قبل العامل فما ذهب اليه البعض غير
مرضى لامتناع ان يكون المتقدم عين المتأخر فالتفريع المذكور لكونه مبنيا
على امتناع ان يكون المتقدم عين المتأخر متفرع على تحقق الاشتغال بالحركة
لا على الملازمة بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة اخرى كما لا يخفى
(قوله توضيحه) اى توضيح التفريع على المقدمة الاستثنائية (قوله ان قلت
لم لا يجوز اه) يعنى ان ما ذكرتم انما يدل على امتناع ان يكون كسرة الملايمة
كسرة الاعراب وهذا لا يدل على امتناع كون الاعراب لفظيا حالة الجر لجواز
زوال كسرة الملايمة بعروض الثانية بعد دخول العامل (قوله لا وجه
لزوالها) يعنى ان سببه وهو الياء باق فالقول بالزوال قول بلا دليل فلا يعتبر
(قوله مع ان الاصل اه) يعنى مع انه لا دليل عليه خلاف الاصل (قوله وان
العناية اه) اى مع ان العناية بكسر الملايمة اكثر من كسرة الاعراب
لكونها متعلقة بنفس الكلمة لان الياء المشددة باتصالها صارت كالجزء مما
قبلها بخلاف كسرة الاعراب فانها عارضة لاجل العامل (قوله خصوصا
اذا لم يفت اه) بخلاف ما اذا قيل بزوال كسرة الملايمة فانه يفوت جانب رعاية
الياء بالكلية (قوله قلت لم لا يجوز) يعنى ما ذكرتم لا يدل على انها حركة الاعراب
لم لا يجوز ان يجعل كسرة ما قبل الياء قبل دخول العامل لمجرد الملايمة للياء
وبعد دخول العامل للملايمة وحركة الاعراب ايضا كما جعل الالف والواو والياء
فى المثنى والجمع لمجرد الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل حروف

الاعراب ايضا (قوله وكما يستحيل توارد اه) لاشتراك العلة بينهما وهو لزوم
الاحتياج والاستغناء بالنسبة الى شئ فى زمان واحد من جهة واحدة لكفاية
كل واحد منهما فى وجود الاثر الحقيقى او الاصطلاحى (قوله ولا يخفى تحققهما
فيما نحن فيه) فان الياء والعامل كل واحد مؤثر مستقل فى الكسرة اصطلاحا
وان كان المؤثر حقيقة تلفظ المتكلم دون صورتى التثنية والجمع لان المؤثر
فى كون علامتهما اعرابا العامل وهو مؤثر اصطلاحى والمؤثر فى كون علامتهما
للتثنية والجمع قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقى واجتماع المؤثرين المختلفين
جائز لانه فى الحقيقة يفيد احدهما للاثر وجودا اعتباريا اصطلاحيا والآخر
وجودا حقيقيا مثلا قصد المتكلم افاد وجود نفس العلامات الدالة على معنى
التثنية والجمع والحاقها بالمفرد والعامل افاد كونها دالة على الفاعلية والمفعولية
والاضافة اذ به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب مستندا الى قصد المتكلم
قصد ايرادها دالة على المعنى المذكور (قوله وقت مرفوعيته ومجروريته)
على ان يكون رفعا وجرا مصدر المجهول (قوله او وقت رفع العامل اه) على
تقدير كون رفعا وجرا مصدر المعلوم (قوله ولك ان تجعله مصدرا) اى مفعولا
مطلقا للاستثقال المقدر اى كاستثقال قاضى استثقال رفع او جر (قوله او حالا
مما اضيف اه) اعنى قاضى لكونه فاعلا للاستثقال المصدر (قوله الى غير ذلك
من الاحتمالات) احدها ان يكون حالا من مدخول الكاف والعامل فيه
معنى التمثيل او التقدير او الاستثقال المفهوم مما تقدم وذلك على كون الكاف
خبر مبتدأ محذوف وثانيها ان يكون حالا من قوله كقاض وذلك على تقدير
ان يكون الكاف اسمية بدلا او بيانا لما فى قوله فيما استثقل والعامل فيه عامل
الظرف المستقر وثالثها ان يكون ظرفا لذلك العامل وقوله مرفوعا ومنصوبا
يحتمل ان يكون المعنى حال كون كقاض مرفوعا بان يكون خبر المبتدأ محذوف
وان يكون منصوبا بان يكون صفة لمصدر محذوف وان يكون المعنى حال
كون نحو مرفوعا ومنصوبا على وفق المعطوف عليه فان قلت فما فائدة زيادة
لفظ نحو وترك العطف على قاض بدونه كما فى قوله كعصا وغلامى مطلقا مع انه
اخصر قلت فائدته ما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله بمعنى تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون بالحركة اه وهو انه نبه بعدم ادخالهما تحت حرف واحد

على كونهما نوعين متباينين واشتركا فى مجرد الاستثقال بخلاف عصا وغلامى
فانهما مندرجان تحت نوع واحد فلذا جعلهما مدخول حرف واحد (قوله
لم يحتج ايضا الى ذكره) كما لم يحتج الى ذكره على التقدير الاول الا انه غير مستدرك
حينئذ لكونه تصريحا بما علم من ذكر التمثيلات بخلاف الاول (قوله ونحوها)
اى نحو الكاف وهو ما يفيد معناها من لفظ مثل ونحو وشبه ونظير (قوله قال
الفاضل الهندى اه) حاصله بيان الفرق بين عصا ومسلمى فى جعل اعراب
احدهما متعذرا واعراب الاخر مستثقلا (قوله متعذر) لامتناع التلفظ بالواو
بعد انقلابه ياء (قوله وقبله) اى الاعلال مستثقل لان الواو موجود الا انه
بسبب اجتماعه مع الياء صار التلفظ به ثقيلا (قوله كما فى عصا) فانه بعد الاعلال
متعذر لامتناع الالف عن قبول الحركة وقبل الاعلال مستثقل لان الواو
موجود الا ان التلفظ بالحركة ثقيل (قوله لكن المؤثر فى التقدير اه) فالمعتبر فى
عصا حاله بعد الاعلال وفى مسلمى حاله قبل الاعلال (قوله لان اعرابه بالواو) اى
لان اعراب مسلمى بالواو وثقل ذلك الاعراب لاجتماعه مع ياء المتكلم يوجب
قلب الواو ياء وهو تقدير للواو فالاستثقال جلب موجبا التقدير الواو بخلاف
عصا فان اعرابه بالحركة وثقل الحركة على الواو لتحرك ما قبلها يوجب ابدال
الواو بالالف وذا ليس تقدير اللحركة بل قدر الحركة بعد الابدال لامتناع الالف
عن الحركة حتى لو فرضنا قبول الالف الحركة جعلنا الاعراب لفظيا فيكون
التقدير موجبا للتقدير فى عصا (قوله لا الاسكان اه) اى ليس ثقل اعراب
عصا موجبا لاسكان الواو وتقدير الحركة حتى يكون اعرابه تقديريا للاستثقال
كما فى قاضى فان استثقال الضمة والكسرة على الياء يوجب اسكانها وهو تقدير
للحركتين فالاعراب فيه تقديرى للاستثقال وبهذا تبين انه لا اشتباه بين عصا
وقاض لانه بعد الاعلال محل الاعراب فى عصا وهو الواو غير باق فاعرابه
متعذر وفى قاض بعد الاعلال محل الاعراب وهو الياء باق الا انه نصفه بثقل
تلفظه بالحركة انما الاشتباه بين عصا ومسلمى لبقاء الواو فيهما قبل الاعلال
وعدم بقائه بعد الاعلال فمن تعرض لبيان الفرق بين عصا وقاض لم يأت بشئ
(قوله فيما كان اعرابه بالحرف اه) متعلق يكون بعد تقييده بقوله فى الاحوال
الثلاث او بعضها اى يكون الاعراب بالحرف تقديريا فى اسم كان اه سواء كان

تلك الاسم مفردا اومثنى اومجموعا فانه اذا لاقت مدة آخره ساكنا بعدها تسقط
تلك المدة لالتقاء الساكنين ودلالة حركة ماقبلها عليها فيصير الاعراب
تقديريا امافى الاحوال الثلاث فكما فى الاسماء الستة والجمع المذكر السالم
اوفى بعض الاحوال كما فى المثنى فى حال الرفع بخلاف ما اذا لم يكن آخره
مدة كالمثنى حالتى النصب والجر فانه تحرك بحركة موافقة بها ولا يحذف لعدم
الدلالة عليها فيكون الاعراب لفظيا (قوله لئلا ينتقض اه) فانه معرب بالحركة
ولاقى آخره ساكنا بعده مع ان اعرابه لفظى فاذا زيد لفظ المدة خرج عن القاعدة
لعدم كون آخره مدة (قوله ولعله انما لم يعده المصنف رحمه الله) اى لم يعد
المصنف رحمه الله هذا الموضع فى مواضع الاعراب التقديرى واللفظى
ليتعرف به من لم يتتبع كلام العرب اعراب الكلمات الواقعة فى كلامهم ويتلفظ
بها على وفق محاوراتهم ولذا اورد الامثلة المتعذرة والمستثقلة اشارة الى كل
نوع من انواع الكلمات التى يكون الاعراب فيها تقديريا فمن قال ان ليس
المقصود ههنا الحصر بل مجرد التمثيل فلا ينافى وجود وضع آخر للاعراب
التقديرى وان الضمير فى قوله واللفظى فيما عداه راجع الى ما الموصولة ويجوز
افراد الضمير الراجع الى الاسمين المعطوفين بكلمة او اى اللفظى فيما عدا المتعذر
والمستثقل لم يأت بشئ لانه حينئذ لا تضبط مواضع الاعراب التقديرى مالم
تضبط مواضع المتعذر والمستثقل فلو لم يكن المقصود من الامثلة حصر
المواضع يفوت غرض المصنف رحمه الله من هذا الكلام ولذا ارجع الشارح
رحمه الله ضمير فيما عداه الى الامثلة بتأويل المذكور فتدبر والله الموفق (قوله
لا باعتبار عارض) وفيما نحن فيه تقدير الاعراب انما هو باعتبار عارض التقاء
الساكنين (قوله وكأن الياء فى مثل غلامى اه) اشارة الى دفع ما سيرد من
غلامى ومسلمى من ان تقدير الاعراب بواسطة عارض وهو ملاقاة ياء المتكلم فلا
يصح انه بصدد بيان الاعراب التقديرى للاسم فى ذاته ووجه الدفع ظاهر (قوله
لشدة الامتزاج) لكونه ضميرا متصلا لا يتلفظ به استقلالا بخلاف ما نحن فيه
فان كلا منهما كلمة مستقلة (قوله ان قلت فلم لم يعد اه) اى اذا كان الياء لشدة
الامتزاج كالجزء من الكلمة فلم لم يعد المصنف رحمه الله فى حالة الرفع فى مواضع
التقدير المستثقل فان اصله فوى قلب الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصار

الاعراب حال الرفع بعد انقلب تقديريا كما فى مسلمى بخلاف النصب والجر
(قوله بطل قوله اه) لان الضمير راجع الى الامثلة المذكورة بتأويل المذكور
لما عرفت وفى داخل فيما عدا الامثلة المذكورة لانه ليس مقصورا ولا اسما
معربا بالحركة مضافا الى ياء المتكلم ولا منقوصا ولا جمعا بالواو والياء بالبيان
مضافا الى ياء المتكلم (قوله اجيب عنه بانه جعله داخلا فى باب غلامى اه) يعنى
ان فو حال الاضافة الى ياء المتكلم معرب بالحركة التقديرية كما ان اخى وابى وحمى
وهنى وذى كذلك فهو داخل فى باب غلامى فكان اصله فوى نقل كسرة الواو الى
ماقبلها ثم ادغمت ولما استثقل ماقبل الياء بالكسرة وجعل اعرابه فى الاحوال
الثلاث تقديريا وليس اعرابه بالحرف حتى يكون حال الرفع تقديريا وحالتى
النصب والجر لفظيا (قوله نعم بقى الاشكال اه) فان مذهبهم فى العلم ان يحكيه
المستفهم كما نطق فيقولون فى استعلام من يقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد من زيد ومن زيدا ومن زيد فهو معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله
بالحركات المحكية (قوله اذا جوز الحكاية فيه) ومنه قول من قال دعينى من
تمرتان فان الاعراب فيه مقدر لان الالف المحكية مانعة من ظهور الياء لفظا
فحكمنا بانها فى التقدير (قوله وذلك) اى العدول للانحصار ولمثل ما سبق ثابت
(قوله لاستلزامه) اى تعريف النحاة (قوله فيما هو المقصود من التعريف) اى
تعريف غير المنصرف مثلا ان يعرفه من لم يتتبع لغة العرب فيجرى عليه
حكمه من عدم دخول الجر والتنوين ليطابق كلامه كلامهم فلو عرف غير
المنصرف به لزم ان يعرف اولا عدم دخول الجر والتنوين ليعرف انه لا يدخله
الجر والتنوين فيلزم تقدم الشئ على نفسه (قوله وعدم انحصار المعرب اه)
عطف على قوله توقف الشئ على نفسه اى لاستلزام تعريف النحاة عدم
انحصار المعرب فى المنصرف وغير المنصرف لخروج ما اعرب بالحروف وهى
الاسماء الستة والمثنى وما الحق به والجمع المذكر السالم وما الحق به عن القسمين
اما عن المنصرف فلعدم كونه معربا بالحركات الثلاث واما عن غير المنصرف
فلعدم تحركه بالفتح وانما قال مثلا لانه يخرج عن القسمين ما اعرب بالضمة
والكسرة ايضا (قوله من الصرف وهو الفضل والزيادة) كتب المحشى رحمه الله
فى الحاشية يقال ما بين الدرهمين صرف اى فضل وفى الحديث من طلب

صرف الحديث وهو تزيينه بالزيادة انتهى فى النهاية فى حديث الى ادريس الخولانى من طلب صرف الحديث يبتغى به اقبال وجوه الناس اليه اراد بصرف الحديث ما يتكلفه الانسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة وانما كره ذلك لما يدخل فيه من الزيادة والتصنع ولما يخالطه من الكذب وقيل من الصرف وهو الصوت لان فى آخره التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف فى جهات الحركات وقيل من الصرف والصرف هو اللبن الخالص لانه خلص عن شبه الفعل وقيل من الانصراف وهو الرجوع لانه انصرف عن شبه الفعل كذا فى شرح التسهيل (قوله اعنى علامته) اى علامة المنصرف وهى تنوين التمكن (قوله ولذا يقال له الامكن) لزيادة تمكنه وقوته فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل ولم يمنع منه خواصه من الجر والتنوين (قوله لان غيرا لا تكتسب اه) قد يقال اذا كان للمضاف اليه ضد واحد كما فى عليك بالحركة غير السكون يتعرف بالاضافة وههنا كذلك وفيه انه ليس للمنصرف ضد واحد مشتهر بمغايرته للمنصرف حتى يتعرف غير بالاضافة اليه (قوله وهو مفهوم محصل) اى معين لا ابهام فيه لم يلاحظ فيه معنى الغيرية حتى يكون مبهما بابهام الغير (قوله لانه اسم جنس) واسم الجنس لصدقه على كثيرين فى حكم النكرة وفيه انه انما يكون فى حكم النكرة اذا اريد فرد ما من افراده واما اذا اريد به المفهوم فى ضمن اى فرد كان فلا (قوله لا علم جنس) لذلك بان يقدر انه موضوع لذلك المفهوم من حيث معلوميته للسامع (قوله لانه) اى علم الجنس حيث وجدوا بعض الالفاظ الدالة على المعنى الكلى مما يجرى عليه احكام المعارف ولا تعريف فيها قدروه انه علم لذلك المفهوم الكلى (قوله والقول بانه خبر) اى القول بان غير المنصرف خبر لما الموصولة مقدم عليه (قوله عارض غير طبيعى) احترز بغير الطبيعى عن العارض الطبيعى كالصحة للانسان وبقوله يستدعى حالة عما لا يستدعى حالة اصلا كصفرة الوجل وعما يستدعى حالة طبيعية كالكيفية الحادثة من دواء حفظ الصحة (قوله ليست بمعنى الموجب) لان الموجب لتغير آخر الكلمة ليس الا تلفظ المتكلم (قوله بل بمعنى ما ينبغى اه) لم يقل ما يختار المتكلم لان المتكلم قد يترك الحكم عند حصول العلة لعارض كالصرف للضرورة والتناسب

(قوله

(قوله فعلى هذا يكون اه) لان كل واحد منهما ليس مما ينبغى ان يختار المتكلم عند حصوله الحكم اعنى عدم دخول الكسرة والتنوين بل عند حصولهما فلذا قال الشارح رحمه الله تؤثران باجتماعهما (قوله لكن صريح كلام المصنف رحمه الله) فالمراد بالسبب والعلة حينئذ ما له مدخل فى اختيار الحكم (قوله وبنى ذلك) اى كون ذلك الاطلاق على كل واحد حقيقة ثنى السبب فيكون كل واحد منهما سببا والاصل فى الاطلاق الحقيقة (قوله ولا يخفى ان هذا الوجه) الذى ذكره فى السبب جار فى العلة وهو انه ثنى العلة (قوله لزيادة الاختصاص لهما) اى اللام والاضافة بالاسم فبدخول احدهما قوى جانب الاسمية وضعف جانب الفعل بالفرعيتين (قوله ان قلت يبقى النقض اه) بقاء النقض بما ذكر مبنى على ان المراد بالشرائط فى قوله باستجماع شرائطهما الشرائط المذكورة فى بيان العلل والا فيمكن ان يقال لا نسلم تحقق العلتين المستجمعتين للشرائط فيما صرف للضرورة والتناسب لان من جملتهما انتفاء الضرورة والتناسب (قوله لصدق التعريف عليه) لوجود العلتين فيه العلمية والتأنيث مع شرائطهما (قوله بما سيجىء فى تحقيق قوله اه) من ان المراد بصرفه جعله فى المنصرف او المعنى اللغوى او الضمير راجع الى الحكم او يطلق الصرف عليه بناء على تعريف القدماء لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين (قوله وعن الثانى بان يمنع) اى المصنف رحمه الله وجود السببين باشتراطهما فى مسلمات لان التأنيث المؤثر فى منع الصرف اما التأنيث اللفظى او التقديرى لا يوجد شئ منهما فى مسلمات اما اللفظى فلان التاء لدلالتها على الجمعية ليست خالصة للتأنيث واما التقديرى فلان وجود التاء فيه يمنع من تقدير تاء اخرى فهو كبنت واخت حال كونهما علمين فانهما منصرفان لان التاء لكونها عوضا عن الواو ليست للتأنيث ولوجودها فى اللفظ يمنع تقدير اخرى وحاصل الجواب منع صدق التعريف عليه وتسليم انه منصرف وهو اختيار الزمخشرى (قوله او نقول عطف على ان يمنع اه) اى بان يقول المصنف رحمه الله سلمنا صدق التعريف عليه لكن لا نسلم انه منصرف وقولكم لدخول الكسر والتنوين عليه قلنا التنوين الذى فى مسلمات تنوين المقابلة بنون جمع المذكر السالم والكسرة التى فيه غير مختصة بحال الجر بل تكون فى حال النصب

ايضا وهما غير ممنوعين من غير المنصرف انما الممنوع منه تنوين التمكن والكسرة المختصة بحال الجر وانما قلنا ان الكسرة الغير المختصة غير ممنوعة منه لانه لو وضعت الكسرة الغير المختصة لكان اعرابه بالفتحة حال النصب والجر فيكون الجر فيه تابعا للنصب وقد كان فى الاصل اعنى الجمع المذكر السالم النصب تابعا للجر فيلزم مخالفة الفرع الاصل (قوله اوان يحذف اه) عطف على ان يمنع اى اجيب بان يحذف المصنف رحمه الله الكسر والتنوين من مسلمات ونقول لا نسلم دخول الكسرة والتنوين عليه حال العلمية كما ذهب اليه البعض واستشهد بما وقع فى بعض الاشعار بدون الكسر والتنوين (قوله حتى يلزم اه) غاية للنفى لا للمنفى (قوله والحصر استقرائى) يعنى تتبعنا الاسماء الغير المنصرفة فلم نجد فيها غير العلل التسع المذكورة (قوله اومن تسع علل) على حذف الصفة على ما قال الرضى اعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد فى اى درجة كان صفة لان القصد من التمييز التنصيص وهو معدوم فى اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلاثة علماء ومائة فاضل وقال فى بحث النعت وربما نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها انتهى لا على حذف المضاف اليه على ما وهم حتى يرد عليه ان حذف المضاف اليه وتعويض التنوين عنه مختص بلفظ كل وبعض واذ وان على ما صرح به الرضى (قوله والاول اوفق) لتعين حذف الموصوف فيه (قوله وبما فى اول البيت اه) لان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيكون تسع صفة العلل (قوله فما للصرف تصويب) كلمة ما نافية فى التاج التصويب بنست فرود آوردن وكسى رادر كارى نسبت بصواب كردن وكلا المعنيين يناسب المقام وما قيل التصويب النزول توهم (قوله لان ثبوت العلية اه) وما قيل ان كلمة ثم تستعار للتراخى فى الرتبة فيكون ما بعدها اعلى رتبة مما قبلها اوادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم فى العلتين لهذه النكتة الجليلة توهم لانه انما يصح ذلك لو كان الجمع اعلى رتبة باعتبار الحكم المنسوب اليه اعنى كونه واحدا من التسع وليس كذلك (قوله فيه مساهلة) بجعل جزء العلة شرطا لها (قوله اوصفة موصوف هو محذوف اه) والتقدير والنون اعنى نونا زائدة (قوله لان اللام للعهد الذهنى) وهو فى حكم النكرة

لاشتراكهما

لاشتراكهما فى الدلالة على فرد غير معين فيجوز اجراؤه مجرى النكرة وتوصيفه بها (قوله زيدت اه) لام العهد الذهنى زائدة عند النحاة لعدم افادتها سوى تحسين الكلام واما عند علماء المعنى فهى لام الجنس ومع قرينة البعضية فى حكم النكرة (قوله والجملة معترضة بين الجزاء) اعنى والنون وبين متعلقها اعنى من قبلها لبيان حالها اعتناء بشأن صفة الزيادة فانها مدار منع الصرف (قوله فالعامل هو المنع اه) فيكون عامل الحال معنويا ولذا قال الشارح رحمه الله اذ المعنى ولم يقل اذ التقدير (قوله قيل يجوز ان يكون عاملها اه) اى اعرفك النون من موانع الصرف حال كونها زائدة وفيه ان تقييد التعريف بحال الزيادة غير مقصود انما المقصود تقييد النون بها وكذلك فى قوله تعالى والارض جميعا قبضته ولذا قال المحشى قيل (قوله الفرق بين اه) المقصود من هذا الفرق بيان فائدة التقييد بقوله والظرف متعلقا بالزيادة يعنى انه بعد جعل قوله الف فاعل زائدة الفرق بين ما اذا جعل قوله من قبلها ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة وبين جعله ظرفا مستقرا متعلقا بالزائد اعنى الفاظه لا ستترة عليه فانه على الاول يصير المعنى والنون حال كون الالف موصوفا بالزيادة قبلها فيفيد اشتراكهما فى الزيادة مع تقدم الالف عليها فى الذكر وعلى الثانى يصير المعنى والنون حال كون الالف موصوفا بالزيادة كائنا قبلها فيفيد كون الالف الزائد متحققا قبل النون ولا يفيد زيادة النون والمطلوب زيادتهما معا فلذا جعل الشارح رحمه الله الظرف لغوا (قوله اولنفس الزائد) ظرفا مستقرا حالا من الزائد اعنى الالف (قوله من فسر التقريب اه) لما كان التفسير للتقريب اى جعل الشئ قريبا بالاقرب اعنى الموصوف بزيادة القرب غير صحيح بحسب الظاهر وجهه المحشى رحمه الله بان معنى الاقربية اما مفهوم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على ذات اتصف به نحو رجل عدل فانه يدل على كماله فيه حتى انه صار عين الذات فيفيد ان هذا القول كامل فى القرب وهو الاقرب وحينئذ صيغة التفعيل بمعنى اصل الفعل واما مفهوم من التكثير المستفاد من صيغة التفعيل فان كثرة القرب هى الاقربية (قوله وفيه انه اذا كان متعديا اه) نحو غلقت الابواب قيد بذلك لانه اذا كان لازما يجئ لتكثير نفس

الفعل نحو جوّات و طوّفت والتكثير الفاعل نحو موّتت الابل واما جرحته وقطعت الثوب فهو بمعنى اكثرت جراحاته وقطعاته فهو ايضا التكثير المفاعيل (قوله لعله اراد اه) فيه انه لواراد ضم النشر لادرج وزن الفعل ايضا في التركيب وليس اعتبار التركيب فيه اكثر تكلفا من اعتباره في البواقي (قوله كاعلم اه) فان امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية الى الاسمية لم يدخل عليها بعد النقل ايضا كذا في بعض الشروح (قوله ولا يخفى انه لا يتناول افكل اه) في الصحاح الافكل على وزن افعل الرعدة ولا يبنى منه فعل يقال اخذه افكل اذا ارتعد من برد او خوف وهو منصرف وان سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة انتهى فانه لا يمكن القول بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل منه (قوله بل نحو اعلم ايضا) اى ماهو على صيغة اسم التفضيل فانه وان وجد الفعل على وزنه فانه غير منقول منه لكونه صيغة برأسه ولو اريد بالحكاية في وزن الفعل ان هذا الوزن لما كان في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد في الاسم حكى ذلك الوزن على ما كان عليه في حال كونه في الفعل لم يرد الاشكال بنحو اعلم لكنه يرد عليه انه يلزم ان يكون افكل قبل العلمية غير منصرف كذا قيل وفيه انه انما يلزم ذلك لو لم يشترط في تأثير اجتماعه مع الوصف او العلمية (قوله وقد تكلف اه) في بعض الشروح واما تركيب التأنيث بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب التأنيث مع العلمية او تركيب حرف التأنيث مع الاسم وتركيب العدل في عمر فانه منزلة علمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس الى عمر ونحو ثلاث فانه بمنزلة ثلاثة ثلاثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين في بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية نحو عمران او مع الوصفية كسكران وتركيب العجمة وهو اما تكريرها في العجمى والعربى او تركيبها مع العلمية انتهى وآثار التكلف ظاهرة فلا تحتاج الى البيان (قوله سواء كانت للالحاق) في الايضاح معنى الالحاق ان توجد حروف ناقصة عن حروف بنية اخرى وليس في الاصول مماثلها فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله في الزنة عند ارادتهم مثل تلك البنية المخصوصة (قوله كارطى) شجر من اشجار الرمل يدبغ به

اذ الفه للالحاق بجعفر في الاكثر لان الواحدة ارطاة ولقولهم اديم مأروط فلما حذف الالف من مفعوله دل على زيادتها واصالة الهمزة في الايضاح ويجوز ان يكون الفه اصلية ويكون وزنه افعل ويدل عليه قولهم اديم مرطى فحذف الهمزة من المفعول يدل على زيادتها واثبات الياء يدل على اصالتها (قوله اولا كقبعثرى) اذ ليس في الاصول سداسى حتى تلحق به قال في الصحاح قال المبرد القبعثرى العظيم الشديد والالف ليس للتأنيث وانما زيدت ليلحق بنات الخمسة ببنات الستة لانك تقول منه قبعثراة فلو كانت الالف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر انتهى وقد اخطأ الجوهرى في هذا الحكم اى الحكم بالالحاق كذا قال السيد في حواشيه على الرضى (قوله لانها بالعلمية تمتنع من التاء اه) فيه ان امتناعها من التاء لاجل العلمية لا للالف وجميع الاعلام مشاركة له في هذا الوصف فكيف يصير سببا لمشابهتها بالف التأنيث (قوله واما الف الالحاق الممدودة) كعلباء فانه يلحق بسرداح العلباء عصب العنق وهما علباوان والسرداح بكسر السين والحاء المهملة الناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة (قوله فلم تلحق مع العلمية بالف التأنيث الممدودة) في الرضى لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اعنى الهمزة في نحو حمراء في باب التأنيث دون الف التأنيث في نحو كبرى لكون الهمزة في الاصل الفا والثانى كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهته الف التأنيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلى والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة الحرف الاصلى لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اى الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التأنيث اى الف التأنيث الممدودة (قوله اشبه اه) لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء (قوله يعنى ان التأنيث اه) اى ليس مراد الشارح رحمه الله الاشارة الى انقسام التأنيث الى قسمين بل مراده الاشارة الى اعتبار القسمين في منع الصرف (قوله وان كان مع التذكير اه) اشارة بان الوصلية الى انه اذا كان معه التأنيث الحقيقى كفى ولا يكون معه شئ من التذكير والتأنيث الحقيقيين فاعتباره اولى (قوله وكذا المعنوى الذى خفى فيه العلامة) اى علامة التأنيث اشار بالوصف الى ان ليس المراد بالمعنوى ما يكون تأنيثه

من حيث المعنى بان يكون مؤنثا حقيقيا بل ما يكون فيه علامة التأنيث مقدرا غير ملفوظ (قوله انما قال ذلك اه) قيد الحيثية يجيء للاطلاق وانه لا قيد هنالك وللتقييد وللتعليل وههنا ليس من قبيل الاول لان ذلك انما يستفاد اذا كان القيد فى الحيثية نفس المقيد كما فى قولك الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود ولا من قبيل الثانى اذ الاشتمال على العلتين معتبر فى مفهوم غير المنصرف عند المصنف رحمه الله فلا فائدة فى تقييده به فتعين كونه من قبيل الثالث فيكون المعنى حكم غير المنصرف لاجل اشتماله على العلتين كذا ففائدة التقييد حينئذ الاشارة الى ان نسبة هذا الحكم الى غير المنصرف على سبيل المسامحة باعتبار اشتماله على علته لان الحكم انما ينسب الى علته لان معناه الاثر المترتب على الشيء وعلة عدم دخول الجر والتنوين انما هو الاشتمال على السببين لا ذات غير المنصرف وما قيل ان فائدة التقييد الاشارة الى ان لغير المنصرف احكاما اخر لا من هذه الحيثية ففيه انه انما يتم لو كانت الحيثية للتقييد وليس كذلك لان وجود هذا الحكم لغير المنصرف لا ينافى وجود احكام اخر له حتى تقيد بالحيثية نعم ان دخول الجر والتنوين عند الضرورة والتناسب يحوج الى ذلك التقييد لكن ذلك فى حكم المستثنى من هذا الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب كانه قيل حكمه ان لا كسرة ولا تنوين الا عند الضرورة والتناسب واما قيد الحيثية فى قوله وحكمه ان يختلف اه حيث قال اى حكم المعرب من حيث انه معرب فهو لبيان الاطلاق انه لا مدخل لقيد من القيود فى هذا الحكم فانه باعتبار قيد آخر معه من كونه منصرفا او غير منصرف او فاعلا او مفعولا الى غير ذلك من الاحكام الاخر (قوله ورجع الضمير) هل ارجاع ضمير حكمه الى وجود احد الامرين المذكورين لتكون نسبة الحكم الى علته صرف للعبارة عن الظاهر المتبادر فان المنساق الى الفهم بعد تعريف غير المنصرف بيان حكمه كما فى تعريف المعرب وحكمه (قوله ولا يخفى اه) فى الرضى انما لم يظهر اثر منع الصرف فى المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين لمؤنث لان النون فيهما للتمكن حتى يحذف فيتبعه الكسر ايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب (قوله الا اذا اعرب باعراب

المفرد) اى جعل النون متعاقب الاعراب فحينئذ وجب منع صرفهما للعلتين لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر كذا فى الرضى (قوله بل يحتاج فى اثباتهما الى تكلف) وهو ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما افادة فلا يحتاج الفعل فى كونه جزء كلام الى الاسم واما اشتقاقا فلكونه مشتقا من المصدر (قوله حتى) كما يشهد به بيان الفرعية (قوله ولم يكف واحدة) اعاده لمضمون قوله ولم يقنع بفرعية واحدة لان ما سبق مذكور بطريق المدعى وههنا مذكور بطريق النتيجة وليتصل به الاستثناء (قوله اعلم ان اصل الاسم الاعراب) لاعتوار المعانى عليه فيحتاج الى علامات تميز بعض تلك المعانى عن بعض واما الفعل فلا يطرأ عليه الا معنى واحد طارئ وهو كونه عمدة فيما تركب منه ومن غيره (قوله بنى) اى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء فيعطى عمله لاشتماله على معناه الذى يقتضى الفاعل والفضلات (قوله ولهذا يعرب اه) ولو كان امره قويا فى البناء لما خرج منه بسبب مشابهته بالاسم (قوله بل ينزع عنه علامة الاعراب) ليكون اسما معربا بلا علامة الاعراب (قوله او منع التنوين اولا) لانه علامة التمكن اى علامة اعرابه هى التنوين (قوله وعدم ضرورة عودها) كما فى قوله اعد ذكر نعمان اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ منع الصرف لا يرتكب الا قدر الحاجة (قوله صورة الكسر الذى لا يدخل الفعل) ولذا يؤتى بنون العماد فى نحو ضربنى ويضربنى وانما قال صورة الكسر لان معنى الكسر وهو الجرة فى صورة الفتحة يدخله (قوله لان الاصل اه) اشارة الى ان فرعية العدل للمعدول عنه ليس بمعنى التوقف عليه بل بمعنى كونه خلاف الاصل اى الراجح المطابق للقياس (قوله ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له فى المعنى) بمعنى كونه راجحا بالنسبة اليه كما قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء (قوله لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء) والا لزم اجتماع التجرد عن التاء وعدم التجرد عنها (قوله والمذكر هو هذا اه) اى المذكر هو المجرد عن التاء لا قائم مطلقا لا يخفى ان هذا الفرق تدقيق فلسفى واما اهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد ويقولون ان التعريف فرع التنكير

والتأنيث فرع التذكير والجمع والتثنية فرعا الواحد مع ان هذا البحث مطرد فى جميع ذلك (قوله لمضارعتهما الفى التأنيث) الهمزة المنقلبة عن الف التأنيث فى نحو صحراء والالف المزيد قبلها والهمزة هى التى للتأنيث دون الالف قبلها لانها فى الاصل صحرى فزيد من قبل هذه الالف الف للمدة والبناء وقلبت الف التأنيث همزة (قوله معا) ولم تفارق احداهما صاحبتها سميا معا الفى التأنيث على طريق التغليب كذا فى العباب فالوصف بالممدودة بتأويل العلامة (قوله والثانية حرفا اه) فان الهمزة والنون لكونهما من حروف الزوائد يقبلان الحذف والاعلال حرف العلة (قوله ولا يخفى انه لابد حينئذ من اثبات الفرعية اه) بان يقال المشبه به اصل المشبه فيما قصد من التشبيه (قوله لا القسم الآخر اه) لعدم اختصاصه بالفعل وقد قيل فى بيان الفرعية فى القسم الآخر ان الحرف الزائد فى الفعل لما كان لمعنى كان وزنه اصلا للاسم الذى فيه الزيادة لا لمعنى لان الاصل فى الالفاظ ان تكون لافادة المعنى (قوله ولذا جاز قصر الممدود) لان المقصور اصل الممدود كما عرفت (قوله بشرط العلمية) دون غيرها من الاسباب لقوتها بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهد وابقوله فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع (قوله وهو سلب الضرورة عن الطرفين) اى الوجود والعدم اوطرفى الحكم اى الايجاب والسلب (قوله وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل) اى للحكم فان كان الحكم ايجابيا فسلب ضرورة العدم وان كان سلبيا فسلب ضرورة الوجود (قوله ويقيد بجانب الوجود) اى يقيد الجواز بجانب الوجود اى يجوز وجود صرفه فيكون معناه ان عدم صرفه ليس بضرورى وضرورة السلب امتناع فيكون سلبها عبارة عن سلب الامتناع فلذا فسره بلا يمتنع (قوله فان ما لا يترتب عليه اه) دليل الحكم مطوى اى عبر عن جعله فى حكم المنصرف بالمنصرف لان ما لا يترتب اه (قوله والتوجيه الآتى اه) اى فى الشرح وهو رجوع الضمير الى الحكم وحمل الصرف على المعنى اللغوى (قوله من عدم مانعية التعريف) اى تعريف غير المنصرف لان ما يصرف للضرورة ليس من افراد غير المنصرف بدليل قوله ويجوز صرفه مع صدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه وانما اندفع لانه غير منصرف عنده الا انه سلب عنه حكمه للضرورة فهو من افراد المحدود (قوله والقول اه) اى

القول فى دفع عدم المانعية بان المصنف رحمه الله وافق القدماء فى حكمه بانصراف ما دخله الجر والتنوين للضرورة وخالفهم فى التعريف حيث عرفه القوم بما لا يدخله الجر والتنوين ويكون جره بالفتحة وعرفه المصنف رحمه الله بما فيه علتان (قوله بعيد جدا) اذ لا وجه لاختيار ما هو معيف عنده (قوله والمعنى ما الذى اواى شئ اه) يعنى ان كلمة ما استفهامية وذا اما موصولة اوزائدة والفعل الذى يتعلق به الجار محذوف وان لا يشم منصوب بنزع الخافض اومجرور بحذفه وخلاصة المعنى لاحرج على من شم تربة احمد صلى الله عليه وسلم فى تركه شم الغوالى لعدم الاحتياج اليه (قوله والجملة استئنافية) جواب لسؤال نشأ من الجملة السابقة اى لم اعد ذكر نعمان (قوله هنأنى الشئ ومرأنى) بالحركات الثلاث فى العين (قوله عند من لم يثبت مرأنى) قال الاخفش يقال مرأنى الطعام وقال بعضهم تقول امرأنى الطعام قال الفراء مع هنأنى قالوا بغير الالف واذا افردوها قالوا امرأنى كذا فى الصحاح (قوله ثم قال يسر) الاصل يسرى اسقط الياء واكتفى بالكسر لتناسب الفواصل فانها على الراء المكسورة (قوله لموافقة قلى) فان امالته قياسى لكون الفه منقلبة عن الياء واميل الف سجامع كونها منقلبة عن الواو لموافقته (قوله افصح لما سيجئ) من ان بقاء المنادى المرخم على ما كان قبل الترخيم افصح من جعله منادى برأسه (قوله لانه بيان لما ابهمه اه) يعنى انه ابهم فى حد غير المنصرف قيدين من تسع وما يقوم مقامهما وقد بين الاول بقوله وهى عدل اه فكان المناسب ان يبين الثانى ايضا فى جنبه ويقدمه على الحكم واما قوله فالعدل اه بيان الاسباب فهو بيان لما ابهم فى تفسير ما ابهم فى الحد فاندفع ما قيل ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة لا مشاحة فى وقوعها اينما وقعت واشدة الاهتمام ببيان انها لا تصلح للتعريف قدمت الى هنا (قوله لكونه نهاية جمع التكسير) فان الشئ اذا بلغ نهايته وكماله قوى غاية القوة (قوله لتكرر الجمعية) وتكرر الشئ يوجب قوته (قوله لكونه لا نظير اه) فانه اذا لم يكن له نظير فى الآحاد كان غير مشبه بالآحاد فيكون قويا فى جمعيته (قوله واما نحو ثمان اه) لما كان بعض الآحاد واردا على صيغة منتهى الجموع فلا يصح انه لا نظير له فى الآحاد اعتذر عن ذلك والمراد بنحو ثمان وامثاله من نحو رباع لمن الق

رباعيته وشناخ بمعنى طويل وضراب اى غليظ قصير ومعنى قوله شاذ انه قليل
فى حكم العدم (قوله واما نحو الترامى) اى المصادر المنقوصة من باب التفاعل
(قوله واما نحو هوازن) اى سراجل وبراقس اسم كلب ومعافر اسم حى من
اليمن (قوله فالالف فيهما اه) والاصل يمنى وشامى (قوله وكذا تهام اه) اصله
تهمى عوض الالف من احدى يائى النسبة فصار تهامى ثم سقط الياء للتنوين
(قوله وانما لم يعد اه) حيث جعل غير منصرف واراد بنحو عوارى وقمارى
وكراسى وبخاتى ودباسى فى جمع قمرى وبختى وكرسى ودبسى (قوله جمع
عاريه) بالتشديد منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب (قوله لانها تثبت اه)
اى لان تلك الياء تثبت فى واحده فصارت اصلية بالقياس الى الجمع وان كانت
عارضة فى الواحد (قوله وقيل ان ثمانيا اه) اى قيل فى الاعتذار عن مجىء ثمان
انه مثل يمان والاصل ثمنى عوض الالف عن احدى اليائين فصار ثمان (قوله
الذى هو الثمن) وابدال الضم الذى كان فى المنسوب اليه بالفتحة من تغيرات
النسبة كما قيل تهامى فى النسبة الى تهامة (قوله ولا يخفى بعده) اذ لا معنى
للنسبة فى ثمان فانه بالاضافة الى الثمن كالاربع بالنسبة الى الربع والخمس بالنسبة
الى الخمس ولا معنى لنسبة هذين الجزئين الى جزئهما كذا فى الرضى (قوله
فى الاصل عدد) اى لا معدود (قوله والثمانى هو المعدود) اى الثمانى لا يستعمل
الا فى المعدود لا العدد (قوله فاذن اه) اى ان كان ثمانى منسوبا الى ثمانية
فالالف التى فى ثمان غير الالف التى فى ثمانية تقديرا وكذا الياء التى فى ثمان غير
الياء التى فى ثمانية ليصح كونه منسوبا اليه وان الفه عوض عن احدى اليائين
وهذا كما قيل فى هجان وفلك (قوله واما نحو اكاب اه) جواب على ما يقال
انه لو كان قوة هذا الجمع لانه لا نظير له فى الاحاد فكذلك اكاب واحمال لا نظير له
فى الاحاد فلم يعد هذا الوزن المصنف رحمه الله (قوله بدليل تصغيره على
لفظه) فيقال اكيلب واحيمال (قوله ولا يصح الاعتذار) اى لا يصح الاعتذار
عن نحو اكاب بان له نظيرا فى الاحاد لمجىء اذرح وآجر وآنك واشد لان
الاول منقول والاخران اعجميان الآجر قد يشدد راؤه قال فى الصحاح الآنك
الاسرب وهو افعل من صيغ الجمع ولم يجئ عليه الواحد الا آنك واشد (قوله
بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه) قال بلغتها واجمعت اشدى (قوله السوار

يارة دست) بالياء المثناة التحتانية والراء لفظ فارسى معناه دست برنجن (قوله
التكثير) فقط دون الضروب المختلفة (قوله وقد اشار اه) بقوله كالجموع
الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات وانما لم يقل فى الوزن كيلا
يسبق الى الفهم ان المراد الموافقة فى الوزن الصرفى (قوله الهمزة الممدودة)
عند سيبويه فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف
للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الالف للمد قبلها كما فى حمار وكتاب فاجتمع
الفان فلو حذفت احداهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت
ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة
لا واوا ولا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها البعض اكثر اذ لو قلبت الى
احداهما لاحتيج الى قلبها الفا كما فى كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما
(قوله نسبا اى الالفان الى التانيث) حيث قيل للممدودة للتانيث فان
الممدودة مجموعهما (قوله تغليبا) لالف التانيث على الالف الزائدة (قوله اى
ابنائها) المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التى يمكن ان يشاركها فيها
غيرها وهى عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف
الاصلية والزائدة كل فى موضعه وانما لم تكن التاء لازمة لبناء الكلمة لانها
وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث (قوله وان اتفق اه) بان صارت داخلة فى
عادتها (قوله او شرط تاثيره) كلمة او لمنع الخلو (قوله وهو فى اللغة الصرف) وقع
فى الرضى ولو قال اخراجه لكان اوفق بمعنى العدل وهو الصرف يقال
اسم معدول اه الظاهر ان مقصوده بيان المعنى العرفى للعدل كما وقع فى بعض
شروح التسهيل العدل صرفك اللفظ يعنى ان العدل فى عرفهم بمعنى الصرف
يقال اسم معدول اه فالاوفق ان يفسر بالاخراج ليكون التعريف باللازم
المجهول وانما قال اوفق لان الخروج ايضا لازم للصرف الا انه غير مجهول عليه
والتعريف باللازم المجهول اولى لان الادباء جوزوا التعريف باللازم الغير
المجهول وليس مقصوده بيان المعنى اللغوى والا لم يتوجه الاعتراض اذ اللازم
وجود العلاقة بين المعنى اللغوى والعرفى لا توقفهما فى التعدية واللزوم ولا شك
فى تحققهما ههنا فان الصرف يستلزم الخروج فالصواب اسقاط لفظة فى اللغة
او ان يقال وهو فى اللغة الصرف يقال عدل عنه اى صرفه وفى الاصطلاح

صرف الاسم عن بغيته يقال اسم معدول اه فاقيل لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض وارد لكن العدل جاء فى اللغة بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل اى نحاه كذا فى القاموس ولا داعى الى كون العدل النحوى بمعنى التبعيد دون الميل لاشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوى لانه بمعنى المعدول اليه بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت ان مبنى الاعتراض المعنى العرفى لا المعنى اللغوى لكونه فى اللغة بمعنى الميل لا يدفع الاعتراض على ان المذكور فى القاموس ان العدل الموصول بعن معناه الميل على ان المذكور فى القاموس عدله وعدل عنه يعدل عدلا وعدولا حاد واليه عدولا رجع وهو يدل على ان الموصول بعن معناه الميل والموصول بالى معناه الرجوع فلا يصح ان يكون اطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول اليه (قوله فيصح تفسيره بالخروج اه) يعنى ان مفهوم الخروج اعم من ان يكون بالاخراج او بنفسه وان كان المتبادر منه عند الاطلاق بنفسه فان العام يراد اطلاقه فى فرد منه شائعا فلشيوعه يتبادر الى الذهن كالوجود فانه اعم من الخارجى والذهنى وان كان المتبادر منه الخارجى واذا كان كذلك فالمراد من الخروج ههنا الخروج المستند الى الاخراج وهو المخرجية فيصح تفسير العدل المبنى للمفعول اعنى المعدولية بمعنى المصروفية به لكونه لازما مجهولا عليه فاندفع اعتراض المحقق الرضى وبما ذكرنا ظهر وجه صحة تفسير الشارح رحمه الله الخروج بكونه مخرجا ثم انه ذكر الشارح الرضى فى بحث المصدر ان المصدر موضوع للحدث الساذج والفعل المبنى للفاعل موضوع للحدث المنسوب الى ما قام به والفعل المبنى للمفعول موضوع للحدث المنسوب الى غير ما قام به من الزمان والمكان وما وقع عليه والآلة والسبب فالنسبة الى ما قام به او الى ما عداه مما يتعلق به مأخوذ فى مفهوم الفعل خارج عن المصدر لازم فى الوجود فان اضيف الى الفاعل كان مبنيا للفاعل وان اضيف الى المفعول كان مبنيا للمفعول وان لم يذكر معه شئ منهما كان محتملا للمعنيين كما فيما نحن فيه فقد ظهر لك مما ذكرنا ان ما قيل ان صيغ المصدر لم توضع الا لما قام به وكونها موضوعة لمعنيين ما هو صفة للفاعل وما هو صفة للمفعول لا بد له من دليل

كلام لا طائل تحته (قوله الا ضمنا) اى تبعا فان الاخراج يستلزم المخرجية (قوله اى مادته) اما بحذف المضاف او ذلك التجوز بذكر الكل وارادة الجزء (قوله اذ لا يتصور اه) تعليل لمقدر اى انما فسرناه بالمادة اذ لا يتصور خروج الكل اى الاسم الذى هو عبارة عن المادة والصيغة عن جزئه الذى هو الصيغة (قوله فان خروج سحر اه) يعنى لو لم يرد بالصورة ما يشمل الصورة الحكمية يلزم ان لا يكون سحر اذا اريد سحر معين معدولا عن السحر المعرف باللام لعدم خروجه عن صورته الحقيقية لان اللام لكونها كلمة برأسها لا دخل لها فى الصورة مع انهم صرحوا بانه معدول عنه فلا بد من تعميم الصورة (قوله لانها غير متناولة اه) لان من والمضاف اليه ليس داخلا فى الصورة الحقيقية لاسم التفضيل وهو ظاهر ولا فى صورته الحكمية لعدم صيرورته بمنزلة الجزء لشدة الاتصال لجواز الفصل بين اسم التفضيل وبين من نحو هو احسن لو انصفت من الشمس وكذا بين المضاف والمضاف اليه بالظرف ونحوه فى الشعر (قوله ولهذا) اى لعدم تناول قوله صيغته للصورة الحاصلة لاسم التفضيل بمن او الاضافة يغير تفسير العدل ليدخل فيه نحو آخر على جميع التقادير (قوله وفيه) اى فى هذا التغيير انه يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوبا بتقدير فى معدولا عن المجرور بلفظ فى لانه يصدق انه خرج عما هو حقه من استلزام فى ويمكن ان يجاب بانه لا نسلم خروجه عما هو حقه فان حق المفعول كلا الامرين ان يستعمل منصوبا او مجرورا (قوله بجواز الفصل ههنا اه) لم اجد له مثالا فى الكتب المتداولة (قوله ان ذلك الخروج) اى خروج يوم الجمعة منصوبا عن فى يوم الجمعة خروج ناقص لان فى مقدر حالة النصب والمقدر كالملفوظ فكانه لم يخرج (قوله قيل لم يدخل اه) قائله السيد الشريف فى حواشى الرضى واما نحو مقال ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته الاصلية والمتبادر من الخروج المطلق ما لا يستند الى اخراج كما فى قولك خرج زيد الى بلد كذا وحاصله ان خروج الاسم عن صيغته لا يكون الا باخراج المتكلم وتلفظه وهذا امر بديهى فالمراد من خروجه ان لا يكون مستندا الى اخراج العلة فخرجت المغيرات القياسية لان لها علة تخرجها عن هيئتها بخلاف المعدولات فان خروجها غير مستند الى علة واخراج المتكلم وحينئذ اندفع

اعتراض المحشى كما لا يخفى (قوله فانه امر اعتبارى) فلو كان له دخل
فى الصورة لزم ان يكون الامر الاعتبارى داخلا فى الكلمة فلا يكون
موجودا فضلا عن ان يكون ملفوظا او مسموعا (قوله واللفظ اه) فالمراد
بالخروج الخروج التام (قوله على تقدير كون تغيره غير قياسى) فهما خارجان
بما خرجت به المغيرات القياسية (قوله كان وجهه) اى وجه الترتيب المستفاد
من بيان الشارح رحمه الله بين الامور الثلاثة اعنى وجدان هذه الامثلة غير
مصروفة واعتبار العدل فيها والتفتيش عن حال اصولها (قوله المشهور) نقل
بعض الشارحين عن المصنف رحمه الله انه قال فى شرح المنظومة اعنى بالتحقيق
ما ثبتت معرفته صرف اولم يصرف ونعنى بالتقديرى ما توقف معرفته على
منع الصرف (قوله ولعل وجهه اه) خلاصته ان الدليل المثبت للاصل
سوى منع الصرف مثبت للعدل ايضا لكن بالواسطة لان مثبت الاصل من
حيث انه اصل مثبت للفرع من حيث انه فرع وليست فرعيته الا باعتبار العدل
فيكون مثبتا للعدل وانما لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله لان اعتبار
العدل فى نظر النحوى مقدم على اعتبار الاصل وتفتيش حاله فلا يكون الدليل
المثبت للاصل مثبتا للعدل فى نظره وقصده وان كان يستلزمه ضمنا (قوله
فكيف يصح اه) اى اذا كان الدليل المثبت للاصل مثبتا للعدل فكيف يصح
الحصر المستفاد من عبارة الشارح رحمه الله وحاصل الجواب تخصيص الدليل
بالدليل المثبت للعدل اولا وبالذات فى نظر النحاة فلا ينافى وجود دليل آخر
يكون مثبتا له ثانيا وبالعرض (قوله او ضرورة مثله) كالبناء فى نحو امس
وحضار وطمار (قوله واما ثبوت العدل اه) جواب سؤال وهو ان يقال
ان العدل قد ثبت من غير منع الصرف او ضرورة مثله كما فى نحو قطام وحاصل
الجواب ان ثبوته فى قطام انما هو بالعرض طرد اللباب والكلام فى ثبوت
العدل قصدا وذا لا يكون الا لمنع الصرف او لضرورة مثله (قوله هذا اخصر
اه) كلام الشارح رحمه الله وكلام الرضى متحدان فى ان معنى ثلاث ومثلث
مكرر والفرق ان الشارح رحمه الله اثبت كون القياس فى ثلاث التكرار لفظا
بان الاصل ان المعنى اذا كان مكررا ان يكون اللفظ مكررا والشيخ
الرضى بان فائدة ذكره فى الكلام تقسيم ذى اجزاء على هذا العدد والمطرد

فى غير العدد اذا اريد هذا المعنى تكرار اللفظ فكان القياس فى ثلاث ايضا
التكرار ولا شك ان طريقة الشارح رحمه الله اخصر من طريقته لكن
طريقة الرضى تشتمل على فوائد ذكره فى الكلام بيان اشتماله على الوصفية
وبيان وجه اعرابه وهو انه منصوب على الحالية كانه قيل منقسمة على هذا
العدد كما فى قولك قرأت الكتاب جزأ جزأ الا انه اجرى الاعراب فيه على
الجزئين لتعدد اللفظ وبيان فائدة كون الاصل فيهما التكرار بوجه لا يجرى
فى غير اسماء العدد المعدولة بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله فانه يقتضى
ان كل لفظ يدل على معنى مكرر ان يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم ان
تكون اسماء العدد كلها معدولة مثلا اثنين لكونه دالا على معنى واحد وواحد
يكون معدولا عن واحد واحد وكذا ثلاثة واربعة فان حقيقة كل عدد
وحدات مبلغها ذلك العدد والتحقيق ان المعنى المكرر اذا قصد به افادة
المعنيين معا كما فيما نحن فيه لا يجب فيه تكرار اللفظ واذا قصد به تقرير المعنى
الاول وتأكيده فالاصل فيه تكرار اللفظ (قوله مكرر) اى على الاطراد على
ما نص عليه فى الرضى ليتم التقريب فالاولى التنصيص عليه (قوله كذلك)
اى يكون اللفظ مكررا على الاطراد ويجوز ان يفاد ذلك المعنى فى باب العدد
بمكرر كما فى جاء القوم ثلاثة ثلاثة وبغير مكرر كما فى جاء القوم ثلاث (قوله الحاقا
للفرد المتنازع فيه) اعنى لفظ ثلاث حيث نوزع فيه بانه مكرر الاصل اولا (قوله
بالاعم الاغلب) اعنى المكرر لتشاركهما فى المعنى المفاد بهما (قوله اراد بالى اه)
فكلمة الى لمجرد الانتهاء لا لانتهاء الغاية (قوله فالاظهر الواو) لعدم الواسطة بين
ثلاث ورباع (قوله قال الرضى رحمه الله) اشارة الى ان ما ذكره الشارح رحمه الله
مخالف لما ذكره الرضى رحمه الله وفى شرح التسهيل لابن قاسم المصرى
والصحيح ان البناءين مسموعان من واحد الى عشرة حكى البناءين الشيبانى
وحكى ابو حاتم وابن السكيت احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
(قوله من عشرة) اى من لفظ عشرة (قوله من قول الكميت)
ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا (قوله وعن مكرر) اى
عن لفظ مكرر الى لفظ وفى الصحاح ما حاصله انه عدل فيه عن معنى غير مكرر الى
معنى مكرر حيث قال وثلاث ومثلث غير منصرف للعدل والصفة لانه عدل

من ثلاثة الى ثلاث ومثلث وهو صفة لانك تقول مررت بقوم مثنى وثلاث وهو قول سيبويه وقال غيره انما لم ينصرف لتكرر العدل فيه فى اللفظ والمعنى لانه عدل عن لفظ اثنين الى لفظ مثنى وثناء وعن معنى اثنين الى معنى اثنين اثنين اذا قلت جاءت الخيل مثنى فالمعنى اثنين اثنين اى جاؤا مزدوجين وكذلك جميع معدول العدد (قوله وهى موضوعة للوحدات اه) يعنى اسماء العدد الوحدات المتكررة التى مبلغها مرتبة مخصوصة لا الوحدات المكررة (قوله حتى يكون اوصافا) فان الوصف مادل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها (قوله صارت الوصفية اصلية) وان كانت عارضة بالقياس الى وضع ثلاثة (قوله ولقائل اه) يعنى لم لا يجوز ان يكون ثلاثة باعتبار الوضع التركيبى موضوعة للمعنى الوصفى وان كانت باعتبار الوضع الافرادى موضوعة للمعنى الاسمى اعنى الوحدات الثلاث (قوله الا فيما هو جنس اه) المراد الجنس العرفى وهو باعتبار الاشتراك فى المنافع وعدمه فالرجل والمرأة فى الانسان جنسان مختلفان (قوله ان قلت ان اريد اه) يعنى ان حاصل الكلام راجع الى قياس على هيئة الشكل الاول بان يقال آخر اسم تفضيل وكل اسم تفضيل قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلاثة ويرد عليه انه ان اريد باسم التفضيل ما وضع للزيادة فالصغرى مسلمة لان آخر موضوع للزيادة لكن لا نسلم الكبرى لان اسم التفضيل اذا لم يكن مستعملا فى معنى الزيادة لا حاجة فيه الى ذكر الامور الثلاثة لعدم احتياجه الى المفضل عليه وان اريد ما استعمل فى معنى الزيادة فالكبرى مسلمة لكن الصغرى ممنوعة لان آخر مستعمل بمعنى الاغيار (قوله قلنا اه) وحاصل الجواب اختيار الشق الاول واثبات الكبرى بان المراد بقولنا قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلاثة ان القياس بحسب الاصل اى بالنظر الى الوضع لا القياس بحسب الاستعمال فاندفع المذكور لكن يجب ان لا يتعرض لكون آخر معدولا عن واحد بعينه اذ الوضع لا يقتضى الا احد الامور الثلاثة مطلقا لا واحدا بعينه ويجب ان يغير تفسير العدل عما ذكره المصنف رحمه الله بما ذكرنا سابقا من انه خروج الاسم عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى يظهر صدق العدل على آخر فى جميع التقادير اما على تقدير كونه معدولا عن المعرف باللام فلخروجه عن صورته الحكمية

لما مر

لما مر ان اللام بمنزلة الجزء واما على التقديرين الآخرين فلكونه معدولا عن استلزام الاضافة او من (قوله يؤيده لزوم المطابقة اه) يقال جاءنى زيد ورجل آخر وامرأة اخرى ورجلان آخران ورجال آخرون وانما قال يؤيده اذ يمكن ان يقال على تقدير كونه معدولا عن آخر من لانه لما غيرت صيغته وخرج عن معنى التفضيل وجب مطابقته لموصوفه كسائر الصفات الجارية على موصوفاتها (قوله لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه اه) فان المعدول عنه معرفة والمعدول نكرة لوقوعه صفة للنكرة قال الله تعالى فعدة من ايام اخر (قوله بجواز عدول اه) بان يغير عن صيغته الاصلية وعن معناه الاصلى ايضا كما مر نقلا عن الجوهرى فى ثلاث ومثلث (قوله اذا اردت به سحرا بعينه اه) اى قصدت الظرفية مع التعيين كما فى قولك جئتك يوم الجمعة سحر فلو قصدت الظرفية دون التعيين انصرف نحو قوله تعالى نجيناهم بسحر او التعيين دون الظرفية عرف باللام او الاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا (قوله لفظا ومعنى) خلاصة بيان العدل فيه بالاعتبارين اذ طريق تعريف النكرات انما هو اللام او ما يجرى مجراه اعنى الاضافة فعدل عن ذلك الطريق الى طريق آخر وهو التعريف بالعلمية ففيه العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك اللام ومن حيث المعنى باعتبار تجريده عن التعريف اللامى واعتبار التعريف العلمى (قوله فلا بد من اللام) او الاضافة على ما صرح به فى الرضى فى بحث العلم من ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين باداتى التعريف وهما اللام والاضافة (قوله سواء صار بالغلبة) فان اللام فى الاصل فى الاعلام الغالبة لتعريف العهد (قوله فى المشهور) فان الجمهور على ان فتحته اعرابية ولازمة للزوم ظرفيته وليس تعريف سحر عندهم لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما وزعم صدر الافاضل انه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف كامس ورد بثلاثة اوجه الاول ان منع الصرف خروج عن الاصل من وجه دون وجه والبناء خروج عن الاصل بكل وجه الثانى انه لو كان مبنيا لكان عين الفتحة به اولى لئلا يوهم الاعراب الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز اعراب حين فى قوله (على حين عاتبت المشيب على الصبى) لتساويهما فى ضعف سبب البناء بكونه عارضا وفى الثالث نظر لان تضمن معنى

الحرف سبب موجب للبناء فلا يضر كونه عارضا كذا فى شرح التسهيل للفاضل المصرى وحاصل الكلام انه لا يجب توافق المعدول والمعدول عنه فى التعريف والتنكير فالمعدول عن المعرف باللام اذا لم يقصد به تلك المعرفة بتقديره علما بعد العدل كان غير منصرف للعدل والعلمية المقدرة كسحر (قوله والعلمية المقدرة) اى علمية الجنس كما صرح به فى المنهل (قوله وكامس اه) عطف على قوله كما فى سحر (قوله حالة الرفع عند بنى تميم اه) اى فى لغتهم فانهم يقولون مضى امس بالضم وقت امس وخرجت اول من امس بالكسر على مانقل سيبويه واللغة بناؤها على الكسر فى الاحوال كلها وهو مذهب الحجازيين ونقل الزمخشرى وجماعة من النحاة امس معرب عند بنى تميم فى جميع الاحوال ووجه الفرق انه جاز ان يعتبر فى امس علة البناء كما ذهب اليه اهل الحجاز وان يعتبر علة منع الصرف فابتدئ باعتبار الاعراب اذ هو اشرف واولى بالاسمائية واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار فى حال الرفع غير منصرف والحالتان الباقيتان ان سوى بينهما فى الفتح لم يتبين بناؤها لكونها اعراب غير منصرف وان سوى بينهما فى الضم بحيث لم يتبين اعرابها فلم يبق الا الكسر فسوى بينهما (قوله وكضحى اه) عطف على كما فى سحر (قوله عند الجوهرى) فانه حكم بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنونه كسحر ويفهم منه انه معرب غير منصرف (قوله والقياس اه) اى ان القياس الذى سبق من ان كل اسم جنس اطلق واريد به فرد معين اه يقتضى ان يكون صباح ومساء اذا اردت بهما صباح يومك ومساء يومك كامس وسحر مبنيين او غير منصرفين مع انهما منصرفان والجواب عنه انهما وان كانا معدولين عن المعرف باللام الا انهما لم يوجدا مبنيين فلا حاجة فيهما الى اعتبار تضمن معنى اللام او تقدير العلمية واليه يشير كلام الرضى فى بحث الظروف حيث قال ولم يبن صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره فى امس (قوله وعدول ظواهر المثنى) عطف على المطابقة اى ينبو عن القول بكونه معدولا عن آخر من لزوم عدول ظواهر المثنى وانما ادرج لفظ الظاهر فى الموضعين لانه لا عدول فى معنى المثنى والجمع

والمؤنث عن معنى الواحد المذكر لاتحادهما فى المعنى لان ذلك الواحد يستوى فيه الجميع (قوله ولا يخلو عن بعد) اى لا يخلو القول بكون المثنى والجمع والمؤنث معدولا عن الواحد عن بعد لانها تغيرات قياسية وان كان فيها باعتبار استلزامه كلمة من (قوله وعلى هذا يتحقق اه) اى على تقدير كون آخر معدولا عن آخر من يتحقق العدل فى جميع تصاريفه الا صيغة الواحد المذكر اذ لا فرق حينئذ بين المعدول والمعدول عنه الا باعتبار تقدير من فى الاول وذلك لا يوجب العدول بتفسير المصنف رحمه الله لما ذكرنا من عدم دخول من فى الصورة الحقيقية لا فى الصورة الحكمية (قوله وعلى كلا التقديرين) اى على تقدير العدل من المعرف باللام او من المستعمل لا يظهر اثر العدل وهو منع الصرف الا فى آخر لعدم احتياج اخرى واواخر الى اعتبار العدل لوجود سبب منع الصرف فيهما اعنى الف التأنيث والجمع المنتهى وعدم اعراب منع الصرف وهو الفتحة فى البواقى اعنى اخران واخرون واخريان واخريات اما فى المثنى والجمع السالم فلكون اعرابهما بالحروف واما فى الجمع المؤنث السالم فلان اعرابه فى الحالتين بالجر لما ان النصب فيه تابع للجر كما فى الجمع المذكر السالم كيلا يلزم مخالفة الفرع للاصل سواء كان منصرفا او غير منصرف كما عرفت فى مسلمات حال كونه علما لمؤنث (قوله بما ذهب اليه الخليل) من كونها معرفات بتعريف الاضافة مع عريها عن تلك الوجوه فالاصل فى جانى القوم اجمعون اجمعهم وقرأت الكتاب اجمع اجمعه (قوله سواء كان المضاف الثانى تكرارا للاول) كما فى تيم تيم عدى اولا كما فى بين ذراعى وجبهة الاسد والبيت الآتى (قوله نعم يشترط اه) اى يشترط فى ان يكون المضاف الثانى تابعا للمضاف الاول (قوله ولذا) اى لاجل الاشتراط المذكور (قوله او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه) تابع مفعول مالم يسم فاعله لاضيف وعليه متعلق بدلالة اى دلالة اللفظ الذى اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه المحذوف (قوله نحو الاعلالة او بداهة سابح) من اقوال الاعشى تمامه نهد الجزاره * ولا تقاتل بالعصى ولا ترامى بالحجاره * الاحرف استثناء من السابق والعلالة بالضم بقية جرى الفرس والبداهة بضم الباء اول جرى الفرس والسابح الفرس السريع السير والنهد بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة

سابح مضاف الى الجزارة اضافة الصفة الى فاعلها وهى بضم الجيم والزاى المعجمة
والراء المهملة المفتوحة القوائم الاربع والتقدير الاعلالة او بداهة سابح يعنى
كما فى حرب قد انقطع فيها جميع الافراس عن السير ولم يبق لها جرى الاعلالة
او بداهة الفرس السريع السير العظيم القوائم اى غليظها (قوله اذا كان
مجموعا) نحو احمر وحمراء وحمر واصفر وصفراء وصفر (قوله لا على جمع) فلا
يكون قياس جمعاء ان يجمع على جمع (قوله انه علم جنس) فانه وضع تأكيدا
للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل فى شخص معين فيكون علم
جنس فعلى هذا منع صرف اجمع لوزن الفعل والعلمية وقال الخليل ان تعريفه
تعريف الاضافة كما مر ومنع الصرف فيه لوزن الفعل والتعريف الاضافى
وهو ضعيف لان التعريف الاضافى غير معتبر فى منع الصرف وله ان يقول
انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه
كما سيجيء واما مع حذفه فما المانع من اعتباره كذا فى الرضى (قوله اليه ذهب
المصنف رحمه الله) فهو عنده كاسود وارقم (قوله فان كان الاول اه) يعنى
لا جمع حالا ان الوصفية الاصلية والاسمية الغالبة ولا يصح جمعه على اجمعون
على كلا الحالين (قوله انه اتم جمعا اه) اى الكتاب اتم من حيث جمعه للالفاظ
والحركات والسكنات والتجريد فى قرأتى من كل شئ فحذف المفضل عليه ذهابا
الى التعميم كما فى الله اكبر (قوله ثم جرد من معنى الزيادة) واستعمل بمعنى جميعه
(قوله عن لوازم اسم التفضيل) من الاضافة واللام وكلمة من لانتفاء معنى
الزيادة (قوله فهو اخر) فى حق التجريد عن معنى الزيادة والعدول عن اللوازم
الا انه معرفة واخر نكرة (قوله كما يصح حسناء وخشناء اه) يعنى اذا صح
ان يكون مؤنث حسن وخشن على وزن فعلاء لمجرد مشابهتهما لاحمر
فى الاستعمال على المعنى الوصفى كان صحته فى اجمع بعد تجريده عن معنى
الزيادة اولى لمشابهته لاحمر لفظا ومعنى (قوله وفيه بحث اه) حاصله انه اذا كان
اسما بمعنى جميع لم يبق معنى الوصفية فكيف يكون فى حكم احمر يعنى والجواب
عنه ما ذكره المحققون من علماء الحنيفة رحمهم الله فى تفسير قوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون ان سجودهم كان على سبيل الاجتماع ولفظة اجمعون
وان صار بالغلبة بمعنى كلهم الا ان فيه لمح الوصفية باعتبار اصل الوضع ولم يتجرد

عنها

عنها بالكلية كما صرح به فى التلويح (قوله من تفسير معنى الخروج اه) جعل
بيان الموصول بمجموع الامرين من تفسير الخروج عن الصيغة الاصلية بان يعتبر
خروجه عنها والتنبيه بالامثلة اشارة الى دفع التكرار يعنى ان ما ذكر سابقا
بقوله واما المغيرات الشاذة اه كان جوابا بمنع كون المغيرات الشاذة خارجة عن
الصيغة الاصلية وهنا استدل على عدم دخولها فى تفسير العدل بناء على تفسير
الخروج والتنبيه بالامثلة فانه قد اتضح بالامرين المذكورين غاية الاتضاح انه
ان اعتبر الخروج عن الصورة الاصلية يتحقق العدل كما اعتبر فى الامثلة
والا فلا وفى المغيرات الشاذة لم يعتبر الخروج والا لم تكن شاذة فلم تكن معدولة
وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل انه كان على الشارح رحمه الله ان يذكر قوله كيف
ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب اه عقيب قوله واما المغيرات الشاذة حتى
لا يحتاج الى تكرار مندفع لانه لم يتضح قبل ذكر الامثلة ان المراد من الخروج عن
الصيغة الاصلية اعتبار الخروج عنها فالشارح رحمه الله سلك مسلك التدرج
فى الجواب واجاب اولا بالمنع بناء على انه لم لا يجوز ان يكون المراد من الخروج
اعتبار الخروج وثانيا بالاستدلال بعد ان وضح ان المراد منه ذلك (قوله
اذ الجمع ليس الا مغير الواحد انتهى آه) وعلى تقدير كونهما مغيرى اقواس وانياب
لا يكون فيهما الجمعية لعدم كونهما مغيرى الواحد انتهى آه فضلا عن ان يكون
جمعيتهما على خلاف قاعدة الجمع ولا يخفى ان بيان المحشى رحمه الله مخالف
لبيان الشارح رحمه الله فان الظاهر ان المشار اليه بقوله فلا شذوذ فى هذه
الجمعية جمعية اقواس وانياب وحينئذ يكون مؤدى كلامه انه لو اعتبر جمعهما
اولا على اقواس وانياب فلا شذوذ فى هذه الجمعية حتى يقال بشذوذهما باعتبار
شذوذ اصلهما وعدم جمعيتهما حينئذ لما كان ظاهرا لم يتعرض لشذوذهما
باعتبار جمعهما فى نفسهما ولك ان تجعل المشار اليه جمعية اقوس وانيب
ويكون معنى قوله ولو اعتبر جمعيتهما المحصلين (قوله وان اختل احد الشرطين)
اما بانتفاء الاول فقط بان لا يجيء له فاعل ولا فعل قبل العلمية ولم يوجد له مثال
او بانتفاء الثانى فقط بان وجد له فعل وفاعل قبلها كخنع وخطم علمين او بانتفاء
كليهما بان لم يوجد له فاعل ووجد له فعل قبلها ولم يعهد له مثال ايضا (قوله
انصرف) لعدم تحقق العدل اما فى الاول فلانتفاء المعدول عنه واما فى الثانى

والثالث فلجواز كونه منقولا عن فعل جنسا (قوله فينبغى على هذا) اى على ماذكر من ضابط عدم صرف فعل العلمى (قوله قلنا لما سمعا اه) حاصل الجواب ايضا بطلان المذكور وان كان يقتضى كونهما منقولين لا معدولين فيكونان منصرفين الا انهما لما سمعا غير منصرفين اضطررنا الى اعتبارهما معدولين لا منقولين فهما فى حكم المستثنى (قوله قلنا قوله هذا اه) اى قول السائل الشرط الاول ينافى ما قال الشارح رحمه الله انما يصح اذا كان المعدول عنه فى العدل التقديرى فاعلا اسم جنس وهو اى كون المعدول عنه فاعلا اسم جنس يخالف ما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هذا اى القول المشهور ليكون المعدول والمعدول عنه متحدين معنى كما هو الشائع فحينئذ لا يكون المعدول عنه ثابتا فى العدل التقديرى بل ما يماثله فى الصورة خلاصة الجواب ان ماذكره الرضى يدل على ثبوت نفس فاعل اسم جنس ولا يقتضى ثبوت اصالته حتى ينافى ماذكره الشارح رحمه الله هذا لكن عبارة الرضى ناطقة على ان الشرط الاول ثبوت فاعل اسم جنس فيكون معدولا عنه حيث قال واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لثبوت قاثم وجاحى وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل اسم جنس وقطعنا بعدم كونه منقولا عن فعل الجنسى فالتنافى بين ما قاله الرضى وما قاله الشارح رحمه الله ثابت (قوله على زعم بعض النحاة) دفع لما قيل انه كيف يصح ان بنى تميم وهم من العرب القح اعتبروا العدل الذى من مصطلحات النحاة وحاصل الدفع ان بعض النحاة زعموا انهم اعتبروا فى لغتهم ومحاوراتهم (قوله اى لينضم اه) اى قال صاحب العباب لينضم سبب ثالث الى السببين فيحصل موجب البناء لان السببين يوجبان منع الصرف فاذا انضم اليهما ثالث يوجب البناء اذ لا واسطة بين منع الصرف والبناء وماذكره المحشى رحمه الله الاولى لانه يوجب البناء على الكسر بخلاف ماذكره صاحب العباب فانه يوجب البناء مطلقا (قوله اذ كسر اه) دليل لمقدمة مطوية اى انما عنوا حصول الكسر اللازم للبناء لان كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة لبنى تميم لكونها لغتهم المستحسنة فيما فيه الراء لثقله وتكرره (قوله ولان الراء اه)

عطف على قوله ليحصل الكسر (قوله والبناء اخف من الاعراب) لكون الكلمة فى البناء على حالة فيعتاد بها المتكلم بخلاف الاعراب (قوله لخفائه) لان الوصف يقال بمعنى النعت وبمعنى الامر القائم بالغير وبما يقابل الاسم وهو المراد ههنا (قوله لم يتعين الا ببعض الصفات اه) اعتبر هذا القيد ليخرج اسماء الزمان والمكان والآلة من الوصف لدلالتها على تعيين الذات باعتبار كونها مكانا وزمانا وآلة وهو زائد على التعيين الحاصل بسبب الصفات المأخوذة فى مفهوماتها ثم لا يخفى ان الوصف بمعنى الدال على ذات مبهمة من المشتقات ووضع المشتقات نوعى كما تقرر فى محله ففى التعريف كون الاسم دالا باعتبار هيئته على ذات مبهمة لم تتعين تلك الذات باعتبار تلك الدلالة الا بالصفة التى اخذت معها فلا ينافى ذلك استفادة تعيين تلك الذات باعتبار خصوص مادته بوجه آخر فاندفع النقض الذى ذكره المحشى رحمه الله لان الفياض لا يدل باعتبار هيئته على ذات مبهمة غير معينة الا باعتبار اتصافه بالفيض كسائر ما يوازنه لكن الفيض لما كان عبارة عن كثرة الماء استفيد منه كونها ماء وكذا المصغر باعتبار هيئته لا يدل الا على ذات مبهمة موصوفة بالتعليل واستفادة كونها رجلا او حمارا او دارا باعتبار خصوص المادة (قوله لان الاوصاف) المراد بالاوصاف ههنا الدوال وبالصفات المعانى القائمة بالغير وبكونها مقيسة الى ذوات معينة ان النسبة الى تلك الذوات مأخوذة فيها والذوات خارجة عنها او المراد بكون الاوصاف مأخوذة من تلك الصفات انها اخذت مما يدل على تلك الصفات وبالجملة العبارة لا تخلو عن اغلاق والاظهر ان يقال الاوصاف المشتقة من المصادر التى اخذت فى مفهومها النسبة الى الذوات المعينة (قوله فانه بعيد) لعدم سبق الذهن اليه (قوله لا يخل بالوزن فيما اوله اه) فى الرضى يختل بالتصغير وزن الفعل ان لم يكن فى اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم فى خضم واما ان كان فى اوله زيادة كزيادة الفعل فان التصغير لا يزيله كاحيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل (قوله فكيف يصح اه) فان الوصفية تنافى العلمية (قوله كما هى طارية على يعمل) لان يعمل للمذكر ويعملة للمؤنث فالتاء طارية فصدق على يعمل انه قابل للتاء (قوله والمذكر اه) فيكون اربعة مقدما على اربع فصدق على اربع

انه غير قابل للتاء لانه حصل من اسقاط التاء (قوله لانه اذا جازاه) يعنى ان وزن الفعل فى يعمل كان فى الاصل بسبب لحوق التاء ثم خرج عنه ولم يكن ذلك الوزن حاصلا فى اربع فى الاصل لكونه بالتاء ابتدآء ثم بعد اسقاط التاء حصل الوزن فيه فالوزن حاصل فيهما فى الحال والمخرج وهو عروض التاء سابقا فى اربع وفى يعمل لاحق فاذا لم يعتد بالوزن الاصلى فى يعمل بسبب عروض المخرج اللاحق فكيف يعتد بالوزن العارضى الحاصل فى اربع بسبب سقوط التاء ويمكن ان يقال ان قبوله للتاء التى هى من خواص الاسم يضعف مشابهته بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فانه يقوى المشابهة فلذا لم يعتد بالوزن فى يعمل واعتد فى اربع (قوله لان قولك اه) تعليل للنفى يعنى أن التاء فى اربعة ايضا للتأنيث وتوصيف الجمع المذكر سوآء كان مكسرا او سالما بتأويل الجماعة (قوله والتذكير اه) جواب دخل مقدر وهو انه لو كان اجرآء اربعة على الجمع المذكر بتأويل الجماعة لما فهم منها جماعة الذكور (قوله وعدم انصراف قولهم اربعة اه) فى شرح الرضى قال ابن جنى فى سر الصناعة وكذا فى بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا تنصرف الا اذا انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين انتهى والظاهر كونها علم شخص لان كل مرتبة من مراتب الاعداد شخص معين انما التعدد فى المعدودات ولذا صح وقوعها مبتدأ وما قيل ان المراد به كل ستة فيكون علم جنس وهم (قوله لتفرع الدلالات الثلاث) اى المطابقة والتضمن والالتزام وفى توصيفها بالمعتبرة احتراز عن الدلالة العقلية والطبعية فانهما لعدم انضباطهما غير معتبرين فى باب الافادة والاستفادة (قوله يتوهم ان اشتمال اه) بجامع عدم الخروج (قوله ولك ان تقدر اه) فتكون كلمة فى حينئذ مستعملة فى الظرفية الحقيقية (قوله اى غلبة الاسمية) فعلى الاول اللام فى الغلبة للعهد وعلى الثانى للجنس (قوله عن كونه وصفا لفظا) اى لا يتبع الموصوف لفظا (قوله وهو ظاهر) لان خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلة فى مفهومه فلا يصح اجرآؤه على غيره (قوله ولا غلبة) اى لعدم صحة اجرآئه على ما غلب فيه لكونه معتبرا فى مفهومه فلا يقال قيدادهم (قوله يقتضى

عدم اشتراط) اى عدم اشتراط بقاء معنى الوصفية فى الغلبة (قوله لعدم تقييده الحية بالسوداء) وبما فيه دهمة وبياض والقيد بما فيه دهمة (قوله وفيه ان الحمل على الاطلاق) اى حمل كلام المصنف رحمه الله على الاطلاق وارقم اسم للحية مطلقا مخالف للغة (قوله فالاولى ان يقال انه بصدد اه) اى الاولى ان يقال ان المصنف رحمه الله بصدد تعيين الذات التى غلبت فيها هذه الاسماء ولا مدخل فى ذلك التعيين للتقييد بالصفة فلذا ترك المصنف رحمه الله تقييد الحية وفيه بحث لان المصنف رحمه الله استدل بمنع هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه فى شرح قوله وخالف سيبويه الاخفش حيث قال ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحققها معنى انتهى فان عبارته هذه تنادى بان هذه الاسماء زال عنها معنى الوصفية بالكلية (قوله الفاء للنتيجة اه) دفع لما يتوهم من استدراك الفاء او اللام (قوله فيدل على ترتيب العلم) اى كون العلم بالاول سببا للعلم بالثانى سوآء كان المرتب عليه علة او معلولا او غيرهما (قوله فيفيد ترتب المعلوم) اى كون الاول علة للثانى فى نفسه استفيد العلم بالثانى منه اولا (قوله ليصح اه) يعنى ان عطف امتنع على صرف يقتضى تفرعه على ما تفرع عليه صرف فلو جعل ذلك اشارة الى الاصل الاول لم يصح ذلك العطف فلا بد ان يجعل اشارة الى مجموع الاصلين ليصح العطف المذكور بان يجعل مجموع المعطوفين متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد الاول الى الاول ورد الثانى الى الثانى على ذهن المتعلم لكونه ظاهرا غاية الظهور (قوله فهو عطف على صرف) فهو فرع الاصل الاول وليس داخلا فى المجموع المتفرع على المجموع (قوله الى الكل) اى كل المثال لانه صفة لجزئه الذى هو اربع (قوله اى صرف اه) احتياج الى احد التقديرين اذ لا معنى لامتناع نفس اسود (قوله الشقراق) بكسر الشين المعجمة وفتحها او كسر القاف وتشديد الرآء المهملة وقاف (قوله وهى تاء زائدة) احتراز عن تاء اخت وبنت وهنت وقوله ينقلب فى الوقف هاء نصب علامة اخرى ليتميز كمال التميز وفيه رد على الكوفية حيث قالوا الهاء اصله التاء ولو قال زائدة فى آخر الكلمة لكان اولى لانها قد تدخل الحرف نحو ربة وثمة ولعلة ولات (قوله فلو سمى به مذكر صرف) لعدم وجود سبب فيه سوى العلمية (قوله كانت كهند)

في جواز الصرف وعدمه لكون تأنيثها معنويا وانتفاء شرط تحتم تأثيره (قوله ليست متمحضة للتأنيث) فلا يكون تأنيثها لفظيا (قوله ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها) حتى يكون تأنيثها مقدرا وهو الذي سماه المصنف رحمه الله معنويا (قوله للزوم الالف) لكونها جزء الكلمة (قوله وحينئذ تكون لازمة للكلمة) وقد فصل الشارح الرضى معانى التاء وبين ما تكون لازمة وما لا تكون لازمة (قوله كجعرة) فان دخول التاء فيها لا لمعنى من المعانى بل هو ثابت لفظى وهى لازمة كذا فى الرضى (قوله ولم يعتبروا هذا اللزوم) لكونه عارضا بخلاف اللزوم بواسطة العلمية فان العلمية وضع ثان (قوله تصرف) على صيغة المضارع المعلوم بحذف احدى التائين (قوله فالمراد بالاعلام) اى فى قول الشارح رحمه الله لان الاعلام محفوظة عن التصرف اه وحينئذ يكون قيد بقدر الامكان احترازا عن التصرف الواقع فى الاعلام العربية بالترخيم وغيره فقط (قوله اى ما يكون تاؤه مقدرة) اى ليس المراد بالتأنيث المعنوى ما يكون اسما لمؤنث حقيقى بل ما يكون التاء فيه مقدرة سواء كان اسما لمؤنث حقيقى كهند وزينب اولمذكر حقيقى كقدم اذا سمى به مذكر اولا لذلك ولا لذاك ككتاب ومصر (قوله ولا مجال لتقديره اه) بيان لوجه كون التاء فقط مقدرة فى التأنيث المعنوى (قوله وشرط الظاهر العلمية) فما يكون تاء تأنيثه مقدرة اولى بهذا الشرط (قوله مستلزم له) اندفع بهذا التقييد ما يقال من انه لا يحصل الفرق بما ذكره الشارح رحمه الله لان العلمية كما انها شرط لوجوب تأثير التأنيث اللفظى شرط لوجوب تأثير المعنوى ايضا لان كل ما هو شرط للجواز شرط للوجوب ايضا وحاصل الدفع ان المراد بكونها شرطا للوجوب الشرط المستلزم له بمعنى انه كلما تحقق تحقق الوجوب لا شك انها ليست كذلك فى التأنيث المعنوى وان كانت شرطا لها بمعنى انها تتوقف عليه (قوله فدار كهند) فى جواز الصرف وعدمه (قوله بحسب الاصل) لان اصلها دور (قوله هذا الثقل يوجب اه) لان هذا الثقل يوجب زوال الخفة التى تعارض احد السببين لا على التعيين فيكون شرطا لتأثيرهما عند اجتماعهما وليس المراد انه يلزم كونه شرطا للعلمية مطلقا حتى يرد ان العلمية مؤثرة من غير هذا الشرط اذا كان مجامعا لسبب آخر (قوله قلنا الان الكلام

اه) يعنى ان الامر كما قلت الا ان المصنف رحمه الله انما خص التأنيث المعنوى بالاشتراط المذكور لان الكلام مسوق لبيان شرط ولا يلزم من التخصيص الذكرى التخصيص الثبوتى حتى يرد ما ذكر (قوله اولان اه) اى لا نسلم انه شرط لتحتم تأثير كل منهما بل للمعنوى فقط لانه المحتاج الى التقوية وكان الظاهر تقديم هذا الجواب على الاول اذ لا وجه للمنع بعد التسليم الا انه قدمه لكونه موافقا لبيان الشارح رحمه الله (قوله دون العلمية) فانها قوية ولذا كانت سببا برأسها وشرطا لتأثير سبب آخر موجبا لقوته (قوله لا يلائم البيان اه) حيث جعل الخفة معارضا لاحد السببين مطلقا من غير تعيين وانما قال لا يلائم اذ يمكن ان يقال المراد باحد السببين التأنيث (قوله ممتنع صرفها اه) يعنى ان اسناد ممتنع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كان الظاهر حينئذ ممتنعة بتأويل الجماعة لان الضمير الراجع الى المعطوفات بالواو لا يجوز افراده واليه اشار الشارح رحمه الله بتأنيث صرفها الا ان المصنف رحمه الله قال ممتنع باعتبار كل واحد منها وما قيل انه اشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره وهو انه عومل معها معاملة اللفظ والحرف ففيه ان المراد من هذه الاسماء نفسها والاسم اذا اريد به مجرد اللفظ يستوى فيه الامران التذكير والتأنيث لا رجحان لاحدهما على الآخر ولذا قال الرضى ان اسماء الكلم مبنية نحو ان تنصب وضرب ماض وان اعربتها فلك الصرف بتأويل اللفظ والكلمة (قوله او ممتنع كل منها) يعنى ان الاسناد على حقيقته والمتعلق محذوف (قوله والاول اوفق اه) فان الجواز فيه مسند الى الصرف فيكون الامتناع ايضا مسندا اليه (قوله وههنا شروط تركها) يعنى ان بيان المصنف رحمه الله فى شروط تحتم تأثير التأنيث المعنوى قاصر لان ههنا شروطا اخر تركها وما قيل ان المراد ان شرطه حين تسمية المذكر به من بين الثلاثة الزيادة ولا ينفع الشرطان الاخيران لا يدفع القصور فى البيان نعم لو قدر الاعتراض بان شرط التحتم غير منحصر فيما ذكر بل ههنا شروط اخر لكان هذا الجواب نافعا (قوله ان لا يكون ذلك المؤنث اه) كرباب اسم امرأة فانه قبل التسمية كان مذكرا بمعنى السحاب (قوله وكذا حائض) اى ما كان نعتا بغير التاء

المؤنث (قوله لان الاصل اه) فكل نعت بغير التاء لمؤنث فهو صيغة موضوعة
للمذكر استعملت للمؤنث (قوله كرجال) اى كل جمع مكسر بغير التاء كرجال
ونساء دون نسوة (قوله لجواز تأويله بالجمع) فيكون مذكرا (قوله ان لا يغلب)
اى لا يغلب استعماله مذكرا قبل تسمية المذكر به (قوله ثم ان تساوى استعماله)
اى قبل التسمية لمذكر تساوى الصرف وعدمه بعد التسمية وكذا الحال
فى الشرطين الباقيين (قوله فى الاول) اى فيما كان ذلك المؤنث مذكرا فى الاصل
(قوله بقسميه) اى الاسم والصفة (قوله طارئة) اى على الوضع الاصلى (قوله
وفى الثانى) اى فيما تأنيثه بالتاء غير لازم (قوله وقد زال بالعلمية) اى العلمية
المذكورة ما طرأ فى الاول وما عرض فى الثانى (قوله ان الحكم للغالب) يعنى
ان المعتبر فى القسم الثالث الحال السابق على التسمية اذ لا تأنيث حال التسمية
والحكم للغالب فأى الحالتين كان الغالب يعتبر حكمه وان تساويا تعارضا
فيعتبر حكمهما (قوله يظهر وجه ترك الشروط) وهو ان قوله فان سمى به مذكر
بيان لحكم التأنيث بعد تسمية المذكر به وهو يقتضى بقاء التأنيث
وفى الاقسام الثلاثة لم يبق التأنيث وثبة وكذا شاة وعدة فان اصلهما شيهة
ووعدة (قوله يجوز ايضا) يعنى ان الشارح رحمه الله جعل المعرفة بمعنى
التعريف اما بالاشتراك او المجاز كما فى الوصف والعجمة ويجوز ان تكون المعرفة
بمعنى الاسم المشتمل على التعريف على ما هو الشائع ويقدر المضاف او الحيثية
ولا يخفى اولوية ما ذكره الشارح رحمه الله لموافقته لسائر الاسباب لان المراد
بالمعرفة التعريف لانه السبب لمنع الصرف فيصير المعنى التعريف شرطه
كونه علما والتعريف ليس بعلم بل يوجد فى العلم (قوله يجوز ان يراد اه) يعنى ان
ما ذكر لو كان المراد شرطها علمية لم لا يجوز ان يكون المراد علمية ما فيه التعريف
(قوله هنا اللام ابدل اه) يعنى ان ال فى قوله التأنيث لام التعريف وهى
تؤدى مؤدى المضاف اليه اى علمية المؤنث لانه يدل على ان المراد منها علمية
معينة وهى علمية ما فيه التأنيث وليس المراد انه حذف المضاف اليه وعوض
عنه اللام لان حذف المضاف اليه مشروط بالبناء على الضم او باضافة مثله
او بالتنوين والقول ان المراد هنا اللام ابدل من الضمير او المضاف اليه فان
البصريين والكوفيين اتفقوا على جواز حذف الضمير اذا لم يكن عائدا او تعويض

اللام عنه يحتاج فى ارجاعه الى الضمير المؤنث الى تكلف (قوله وليس
هنا لام) اى ليس فى قوله ان تكون علمية لام حتى تعتبر عوضا عن
المضاف اليه ومؤديا معناه فلو قيل شرطها علمية كان معناه شرطها ان يكون
علما والمتبادر منه التعريف وهو غير صحيح (قوله للزوم التكرار لفظا)
اى يفوت التفنن فى الكلام الذى هو طريق البلغاء وانما قال لفظا لعدم التكرار
معنى (قوله ويلزم التكرار) اى يلزم حينئذ التكرار لفظا فى اشتراط كون العجمة
شرطها ان تكون علمية (قوله قلنا لا يلزم لزيادة قوله فى العجمة) اى لا يلزم التكرار
لفظا لوجود زيادة اشتراط العجمة وهو قوله فى العجمة يعنى ان التفنن انما راعى فى
الجملة التامة دون المفردات وما فى حكمها اذ لا يمكن التحرز عن تكرار المفردات
وما فى حكمها وليس فى اشتراط العجمة تكرار الجملة السابقة فى المعرفة لزيادة
القيد ههنا (قوله الاظهر اه) ليتضح الفرق بين التوجيهين وضوحا تاما
اذ تقدير المصدرية حصول الكلى فى الجزئى وعلى تقدير النسبة حصول الصفة
فى الموصوف فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فحصول العلمية
فيه حصول الجزء فى الكل لا حصول الصفة فى الموصوف قلت العلمية جزء
من مفهوم العلم والكلام فيما صدق العلم عليه ولا شك فى كونه صفة له (قوله
ولا يخفى اه) بين الفرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الاسباب
حتى لا يتوهم انهما على نسق واحد (قوله لا تحقق له الا بتحقق العلمية) لان
الجنس لا تحقق له سوى تحقق النوع (قوله فان تحققهما مغاير لتحقق العلمية)
للتباين بينهما وبين العلمية (قوله او فى حكم المنصرف) اى على تعريف المصنف
رحمه الله (قوله الصفة الاصلية) كما ذهب اليه المصنف رحمه الله (قوله
او العلمية) اى العلمية الجنسية كما ذهب اليه البعض قائلا انه يجىء لتأكيد
المعرفة ولا يكون تأكيد المعرفة الا معرفة الا نادرا فيكون فردا منه
ولا يمكن اعتبار نوعى العلمية فيه فيكون علما (قوله لا التعريف بالاضافة)
فانه حينئذ لا يكون التعريف الذى هو سبب منع الصرف منحصرا فى العلمية
بل التعريف بالاضافة او اللام يمنع الصرف اذا كان المضاف اليه او اللام
مقدرا (قوله كما ذهب اليه جمع اه) قالوا ان اصل قولنا جاءنى القوم كلهم اجمع
اجمعهم او الاجمع (قوله يجرى فى قوله اه) حيث وصف العلمية بالمؤثرة مع ان

المؤثر عنده التعريف (قوله اى بارادة العام) اعنى التعريف من الخاص اعنى العلمية كانه قيل وما فيه تعريف مؤثر (قوله متحققة فى ضمن العلم) على تقدير المصدرية (قوله اوبثبوته فى العلم) على تقدير النسبة (قوله راجع الى المؤثر اه) اذ لا تحقق له الا فى ضمن العلمية فؤثريته مؤثريتها (قوله لا العلمية) ففرعيتها باعتبار كونها فى التعريف الذى هو فرع التنكير (قوله لا غير) اى غير غير العرب احترزبه عن الالفاظ المشتركة بين العرب وغيرهم فانها يصدق عليها من حيث انها عربية انها مما وضعها غير العرب من حيث انها كذلك (قوله سمى به نافع راويه عيسى) سمى على البناء للفاعل فاعله نافع ومفعوله راويه وعيسى بدل منه او عطف بيان له (قوله ان العجمة فى الاعجمى) اى وصف العجمة فى اللفظ الاعجمى فى الصحاح الاعجم الذى فى لسانه عجمة ثم ينسب اليه فيقال اعجمى وكتاب اعجمى الحاصل ان اللفظ الاعجمى المستعمل فى كلام العرب وصفين العجمة ووقوعه فى كلام العرب وبينهما تنا فى الاقتضاء فاذا وجدنا فيه ما يرجح جانب العجمة وهو العلمية رجحناها فمنعناه الجر والتنوين واذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع فى كلام العرب (قوله ان يتصرف فيها) هذا الضمير وسائر الضمائر الموافقة له فى المرجع وقعت فى نسخة الرضى التى عندنا بالتذكير وهو الظاهر لكونها راجعة الى الاعجمى وفى النسخ التى رأيناها من الحاشية وقعت بالتأنيث ولعل وجهه تأويل الاعجمى بالكلمة وارجاعها الى العجمة بان يراد منها لفظ العجمة ومن الاعجمى الانسان تعسف لاشتماله على التجوز باطلاق العجمة على اللفظ واستلزام استدراك قوله فى الاعجمى والاسناد المجازى فى يقتضى وعدم موافقته لقوله واما اذا لم يقع الاعجمى (قوله فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية) اى فى اول الاستعمال مقارنة مع العلمية سواء كانت علما فى العجمة او جعلت علما فى العربية فى اول الاستعمال (قوله وهى) اى العلمية منافية للام والاضافة لان التعريف اذا حصل بجوهر الكلمة لا يمكن تعريفه باللام او الاضافة (قوله فامتنعتا معها) اى امتنعت اللام والاضافة مع العلمية ودخول اللام فى الاضافة اعلام للمح معنى الوصف باعتبار الاصل (قوله جاز ان يمتنع اه) جواب فاذا وقعت اى جاز ان يمتنع مع العلمية ما يعاقب اللام والاضافة (قوله رعاية) مفعول له لجاز

وضميرا مكنت راجع اليها (قوله ولا اعتبار لتحرك الاوسط) فى تأثير العجمة (قوله لان الثلاثى) سواء كان متحرك الاوسط او ساكنه (قوله ووضع كلام اه) اى اكثر كلامهم على الطول (قوله الى ان نوحا كهند) اى يجوز صرفه وعدم صرفه (قوله وكانه قاس اه) فكما ان التأنيث المعنوى يؤثر وان لم توجد معه الزيادة او تحرك الاوسط فكذا العجمة (قوله اوغره) اى غر الزمخشرى وجوب منع صرف ماه وجور فاذا كانت العجمة فيهما موجبة لوجوب منع الصرف مع سكون الاوسط فلتكن مؤثرة فى جواز الصرف فى نحو نوح ولا يخفى اندفاعه فى نحو نوح (قوله ولا يخفى اندفاعه) اى اندفاع كل واحد من القياس وما غره بما ذكره الشارح رحمه الله من الفرق بين التأنيث والعجمة وبين كون العجمة شرطا وسببا (قوله فى شئ من كلامهم) اى فى كلام فصيح ولا فى غير فصيح (قوله لتأويلها بالبقعة) فيكون عدم صرفها للتأنيث والعلمية فلا يدل على ان العجمة مؤثرة مع تحرك الاوسط (قوله وللمناقشة فيه مجال) اذ شهادة النفى لا تعتبر فيما لا يمكن ضبطه (قوله بلمك) بتقديم اللام على الميم متحركة (قوله لكان اسلم) لو ثبت امتناع صرفه ونوقش فيه (قوله مما وقع النزاع فيه) من نوح وشتر حيث جوز الزمخشرى عدم صرف نوح واكثر النحاة قالوا بعدم اعتبار تحرك الاوسط فى العجمة وشتر امتناع صرفه لاصل التأنيث (قوله وتقديم اه) تفرعه على انتفاء الشرط (قوله مما لا ينبغى اه) يعلم مما مر من انه لم يسمع فى شئ من كلامهم عدم انصراف نحو نوح (قوله فانه ليس بهذه المثابة) بفتح الميم والثاء المثلثة والباء الموحدة مجتمع الناس بعد تفريقهم اى ليس امتناع صرف نحو شتر بهذه المجتمع من الناس فان اكثر الناس ذهبوا الى عدم اعتبار تحرك الاوسط فى العجمة وامتناع شتر للتأنيث المعنوى (قوله للعهد) لتقدم ذكره بهذا الوصف فى قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التأنيث (قوله جموع التكسير) المراد من الجموع ما فوق الواحد (قوله من حيث انها) اى من حيث انها صيغة مخصوصة من غير اعتبار خصوصية المادة (قوله بناء على انه اه) تعليل للمنفى (قوله فان وزن فعال) تعليل للنفى (قوله على حمير) فى بعض النسخ على وزن شريف وفى بعضها على فعل وكلاهما جمع حمار (قوله وكمالات) والقول بان المراد بالجمع جمع التكسير

فكمالات خارجة بدون هذا القيد تكلف لعدم سبق مايدل على ان المعتبر فى منع الصرف جمع التكسير دون السالم (قوله اى لانها صيغة جمع جمع باضافة جمع الى جمع لا بالوصف على ماوهم اى المراد بقوله لانها جمعت فى بعض الصور مرتين انها صيغة جمع الجمع لا مايفهم من ظاهر العبارة من كون تلك الصيغة مجموعة فى بعض الصور مرتين فانه باطل وذلك بان يقال التقدير لانها جمعت مفردها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما فى قوله تعالى واسأل القرية او يقال معنى جمعت حينئذ حصلت بالجمع مرتين على التجوز (قوله وهو تعليل للعلمية اه) دفع لما يترا آى من ان قوله لهذا يدل على ان علة التسمية بصيغة منتهى الجموع ماهو المشار اليه بهذا وهى انها لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى فلا معنى للتعليل بقوله لانها جمعت اه وحاصل الدفع انه تعليل لكون المشار اليه بقوله لهذا علة التسمية المذكورة يعنى انما كان عدم جمعيتهما جمع التكسير مرة اخرى علة لهذه التسمية لان صور صيغة جمع الجمع انتهى تكسيرها فصدق انه صيغة انتهى لها الجموع اعنى مافوق الواحد (قوله والغير بمعنى النفى) اذ ليس المعنى متلبس بامر مغاير للهاء (قوله والمعنى بلا هاء بل لا بهاء) اذ ليس المعنى على العدول بل على السلب اى لا يكون معه هاء (قوله او صفة لقوله صيغة اه) ومتعلقه يقدر معرفة بمعونة المقام كما قدر فى قول صاحب التلخيص فالفصاحة فى المفرد الكائنة فى المفرد (قوله وعلى الاول يكون اه) يعنى على تقدير ان يكون الهاء بمعناه الحقيقى يكون قوله بغير هاء مقيدا بحالة الوقف وعلى تقدير ان يكون المراد منها التاء يكون الحكم مقيدا بحال الوصل وذلك لان مفاد قوله بغير هاء سواء كان خبرا او صفة حكم ايجابى متعلق محموله سلب فيكون المعنى شرطه ان يكون بلا هاء فى وقت ما لانه المتبادر من القضية المطلقة فلو لم يقيد على الاول بحالة الوقف انتقض بفرازنة حال الوصل ولو لم يقيد على الثانى بحال الوصل انتقض بفرازنة وليس مفاده الحكم السلبى حتى يقال ان المراد ان لا يكون بهاء اصلا فلا حاجة الى التقييد فتدبر (قوله ويقال للبغل) اورد الواو اشارة الى انه معنى آخر للفاره فى تاج البيهقى الفراهة والفروهة فى الفراهة سخت زيرك شدن ونيك شدن والنعت منها ولا يقال للفرس فاره ولكن رائع وجواد (قوله فينبغى ان

لايتغير اه) لان العارض فى معرض الزوال (قوله كما فى وزن الفعل) فان عروض التاء يخرجه عن وزن الفعل الى وزن الاسم (قوله على ان التاء اه) فلا تكون التاء فى هذا الوزن غير لازمة (قوله لان التاء انما تكون اه) جمع اقصى واحده معرب كجورب او منسوب كاشعثى فانهم يلحقون آخره التاء اما فى الاول فعلى الاغلب لان الاعجمى فرع العربى فزيد فيه امارة الفرعية كجواربة وقد جاء جوارب تشبيها بالجمع العربى كمساجد واما فى الثانى فوجهه باعتبار ان ياء النسب كالتاء من حيث انهما تجيئان للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجى وزنج فناسب ان تقوم التاء مقام الياء فى الجمع (قوله فى جمع اشعثى) اى منسوب الى اشعث اسم رجل واما فى جمع اشعث فيقال اشاعث (قوله وايضا عدم الاستعمال اه) يعنى ان التقريب غير تام ويؤيده انهم قالوا يلحقون آخره التاء (قوله بزيادة ولا بياء النسبة) هذا القيد معطوف على قوله بغير هاء فان قلت مداينى ليس صيغة منتهى الجمع على مامر تفسيره لكونه بعد الف التكسير فيه اربعة احرف قلت المقصود اخراج مدائن فى مداينى لما تقرر من انه اذا ثبت لما دخل عليها ياء النسبة او تاء التأنيث حكم يجرى الاعراب على ياء النسبة وتاء التأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة فلو اعتبر جمعية مدائن لكان مداينى غير منصرف (قوله يخرج نحو كراسى) فيه بحث اما اولا فلان الياء فيه ليس للنسبة فى شرح الرضى للشافية ان الياء التى لحقت لا لمعنى كردى وكرسى لا يقال لهذه الاسماء انها منسوبة ولا لياءاتها انها ياء النسبة واما ثانيا فلان قوله ولا بياء النسبة ان لا تكون صيغة الجمع بياء النسبة والياء فى كراسى لم تلحق الجمع بل مفرده (قوله لا يصح الا معاملة المفرد معه) تفسير لقوله مفردا خالصا يعنى ان مدائن فى مداينى مفرد محض كلمة برأسها اذ لو كان جمعا لعومل مع مداينى معاملة الجمع لما علمت سابقا من ان ياء النسبة وتاء التأنيث كالجزء لما دخلتا عليه فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازين فى فرازنة فانه جمع محض فلابد من اخراجه فما قيل ان المقصود اخراج مدائن فى مداينى من الحكم ومدائن جمع فى الحال وفى الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مداينى غير منصرف لان الاعراب الذى يظهر فى ياء النسبة اعراب مدائن توهم محض منشأه توهم اتحاد مدائن جمع

مذبنة ومداين فى مداين (قوله الا ان يقال الاستئناف اه) نقل الفاضل
عن بعض الشراح انه يكفى لاما الاستئنافية عدم سبق الاجمال ولا يلزم عدم
سبق الكلام مطلقا (قوله وانما لم يقل فمنصرفة) مع ان الخبر المشتق تجب
مطابقته للمبتدأ (قوله لان المنصرف اه) اى المنصرف فى اصطلاح النحاة
صار اسما لما ليس فيه علتان فلم يبق فيه معنى الوصفية وصار اسما محضا فلا يلزم
مطابقته (قوله او ان المراد) يعنى ان الكلام على حذف المضاف واليه اشار
الشارح رحمه الله بقوله وامثاله (قوله هذا اللفظ اه) يعنى ان المراد من
فرازنة هذا اللفظ فيكون المبتدأ مذكرا معنى ومؤنثا لفظا كطلحة فيجوز
تذكير الضمير العائد اليه (قوله وهذا هو الظاهر) لان الكلام فى بيان
انصراف هذا اللفظ وعدم انصرافه (قوله بالعلمية) لما تقرر من ان الالفاظ
موضوعة لانفسها وضعا شخصيا تعيا وان خالف فيه السيد قدس سره
كما مر (قوله تنوينه للمناسبة اه) كتنوين سلاسلا لمناسبة اغلالا ومن هذا
تبين ان تنوين التناسب قد يدخل غير المنصرف مع عدم ذكر المناسب معه
(قوله مع انه يجوز اه) جواب ثان يعنى يجوز ان لا يكون فرازنة فى عبارة المتن
منونا وقيل انه يكون اخلالا فى احضاره مستعملا فى معناه مع ان المقصود
ذلك ففيه ان اختلاف الكلمة بالتنوين وعدمه لا يوجب الاخلال فى ذاتها
حتى يكون اخلالا فى احضاره مستعملا فى معناه (قوله جاز ان يتقدم
معمول ما اضيف اليه غير) وان كان لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه على
المضاف (قوله اذا كان بمعنى النفى) وههنا كذلك اذ ليس المعنى انه مغاير
للمنصرف بل انه ليس منصرفا (قوله من تقديم معمول اه) بيان لما فان
المراد من المدخول فى الموضعين مدخول لا (قوله وزيادة لا اه) كما فى لا زيد
فى الدار ولا عمرو (قوله من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية)
قيد للعاملة وانما قال ايهام لانه اذا ثبت امتناع صرفه حال العلمية المنافية
للجمعية كان ثبوت امتناع صرفه فى حال التنكير بطريق الاولى لتحقق الجمعية
حينئذ فلا معارض فالتقييد لافادة ورود الاشكال على ذلك التقدير (قوله
على انه خبر مبتدأ محذوف) اى هو علم ولم يجعله خبرا لحضاجر لعدم كون هذا
الحكم مقصودا للنحوى (قوله اعتراضية) فائدتها بيان منشأ الاشكال

(قوله

(قوله ذلك الايهام) اى ايهام تقييد الحكم بامتناع صرفه حال العلمية (قوله
وان كانت منافية للعلمية) لان الجمعية تقتضى الاطلاق على جماعة غير معينة
والعلمية تقتضى الاطلاق على معين (قوله كالوصفية) فان الوصف يقتضى
ابهام الذات والعلم يقتضى خصوصية الذات (قوله لكن اعتبارها ليس
مع اعتبار العلمية) اى اعتبار الجمعية فى منع صرف حضاجر ليس مع اعتبار
العلمية وان كان مع وجودها لان المعتبر فيه الجمعية فقط فلا يلزم من اعتبار
الجمعية فيه حال العلمية اعتبار المتضادين فى حكم واحد كما يلزم فى منع صرف
حاتم على ما سيجىء (قوله ومن قال اه) القائل الشارح الرضى حيث قال يصح
اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرم مثلا
وان لم يثبت مثله فى الواقع فيكون معنى هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فتكون
الجمعية باقية مع العلمية كما سمى بابانين جبلان فروعى مع العلمية معنى التثنية
فيهما وان جعلا كشىء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى
التثنية اومعناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافى بين العلمية والجمعية والتثنية
(قوله لانه نوع ابهام) يعنى ان عدم تعيين الجماعة التى هى مدلول الجمع لازم لمعنى
الجمعية كما ان عدم تعيين الذات لازم لمعنى الوصفية فكلاهما ينافيان العلمية
(قوله نعم يجوز اه) بيان لمنشأ غلط القائل يعنى يجوز ان تبقى شائبة معنى الجمع
فى العلم بان يعتبر معنى التعدد فيه كما يجوز ان تبقى شائبة معنى الوصف فيه
باعتبار معنى الاتصاف فيه فتوهم بقاء شائبة الجمعية والوصفية (قوله فعلى
هذا اندفع السؤال) اى على ما نقل عن الصراح من كون حضاجر بمعنى
الجنس الشامل للذكر والانثى اندفع السؤال المذكور فى الشرح بقوله
فان قلت لا حاجة اه لان مبناه على كون حضاجر بمعنى الانثى (قوله الملازمة
ممنوعة) اى لا نسلم انه لو كانت العلمية فى حضاجر لكان بعد التنكير منصرفا
لجواز عود الجمعية بعد التنكير لزوال ما ينافيها اعنى العلمية كما فى احمر علما
اذا نكر حيث قيل تعود الوصفية فيه بعد زوال العلمية (قوله فعلى هذا) اى
على تقدير كونه علما لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا (قوله وقد عرفت
ما فيه) من ان الضبع شامل للذكر والانثى (قوله ولا مكان الجمعية المطلقة) اى
الاصلية والحالية فلو قال شرطه ان يكون فى الاصل لافاد عدم اعتبار الجمعية

الحالية (قوله ومذهب الاكثر) يعنى ان قول المصنف رحمه الله فى الاكثر اما على حذف الجار والمجرور كما ذكره الشارح رحمه الله او على حذف المضاف (قوله خبر محذوف) اى هو اعجمى (قوله والدخيل يميل الى المجانس) بخلاف ما اذا كان عربيا فانه لا يمكن ان يقال منع صرفه للحمل على موازنه لان الاصل لا يتبع الاصل (قوله آجر المعرب مخففا) آجر فارسى معرب قد يشدد راؤه وقد يخفف كذا فى الصحاح (قوله حملا على موازنه) كاذرح اسم بلدة (قوله لان جميع ما يوازنه اه) بخلاف ما يوازن سراويل فان جمعه ممنوع من الصرف فحمل عليه سراويل طردا للباب وان لم يكن فيه شئ من اسباب منع الصرف (قوله بانه سبب على سبيل الاحتمال) لانه على تقدير كون سراويل اعجميا سبب وعلى تقدير كونه عربيا ليس بسبب (قوله قال المصنف رحمه الله) تأييد لكونه سببا لمنع الصرف على تقدير الحمل حيث صرح المصنف رحمه الله بلزوم ذكره فى قران الجمع وان قرنه بعضهم (قوله قدر تقديرا) والجملة صفة لسروالة (قوله وانما لم يجعل جمعا لها) اى لم يجعل جمع سروالة بمعنى قطعة الخرقة كما نقل الرضى حيث قال قال المبرد وهو عربى جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال الشاعر عليه من اللوم سروالة (قوله فلا يصح ان يكون اه) اذ لا يصح اطلاق السراويل بمعنى قطاع الخرقة على الازار (قوله ولقائل ان يقول اه) يعنى انما لا يصح اطلاق سراويل بمعنى قطاع الخرقة على الازار ابتداء لكن السراويل منقول من المعنى الجمعى الدال على العدد الى هذا الجنس اعنى الازار ولم يلاحظ فيه معنى الجمع اصلا حيث لا يعامل معه الا معاملة المفرد فحينئذ جاز ان يكون منقولا الى ذلك الجنس من معنى قطاع الخرقة لوجود المناسبة المصححة للنقل فيكون مفرده محققا لا من قطاع الازار (قوله ان قيل اه) اى ان قيل فى الجواب لقائل ان يقول ان القول بكونه منقولا عن المعنى الجمعى الى الجنس باطل لان نقل الجمع الى الواحد فى الاجناس لم يجئ فى كلامهم فلا يقال لرجل رجال نعم جاء ذلك فى الاشخاص كمدائن لمدينة معينة اعلم ان الصواب ان يقال فى الاعلام ليشمل الاعلام الجنسية كحضاجر والقول بان المراد بالاجناس اسماء الاجناس او بان المراد بالاشخاص الاعلام سواء كان شخصيا او جنسيا او بان المعانى الجنسية اذا اخذت من حيث

هى مع قطع النظر عن الصدق فهى اشخاص تكلف (قوله اجيب بان ذلك اه) اى عدم نقل الجمع الى الواحد انما هو فى الجمع الذى ثبتت جمعيته بان استعمل فى اطلاقاتهم بمعنى الجمع لا فى مطلق الجمع الشامل للمحقق والمقدر وجمعية سراويل مقدرة فانه منقول كعدل عمر وذلك لان لنا قاعدة ممهدة ان ما على وزن الوزن لم يمنع الا الجمعية ولم يتحقق فيه لكونه اسما لالة مفردة وقدرناها لئلا يلزم نقض القاعدة الممهدة (قوله بان المفرد اه) جواب ثان بالتغيير يعنى لا نقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعى الى الجنس حتى يلزم نقل الجمع الى الواحد فى الاجناس بل نقول ان السراويل بمعنى الاقطاع تطلق على الازار بناء على ان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق بناء اسم تلك الاقطاع عليه وفيه بحث اذ هذا انما يصح اذا كان معنى السروالة مطلق القطعة لا قطعة الخرقة (قوله ان ذلك) اى ذلك القول من قبيل الاجزاء بجعله صفة للواحد وجزأ له من قبيل الاطلاق بان يذكر الجمع ويراد به الواحد والكلام فيه (قوله اذا صح الاجزاء) لانه اذا صح التوصيف به صح التفسير به (قوله كان لفظ اذا فى الاول واقعا موقعه اه) فان اذا يستعمل فيما هو قطعى الوقوع والغالب قطعى الوقوع (قوله والثانى اه) اى اذا الثانى وقع موقع ان لان كلمة ان تستعمل فى المشكوك والمغلوب لندرته مشكوك الوقوع (قوله للمشاكلة) وهو التعبير عن الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته وراعى المشاكلة مع انه خلاف اسلوب قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الاية لانه صرح بمغلوبيته بقوله وهو الاكثر اهتماما بشأنه فاراد كلمة ان يكون تكرارا (قوله بهذا المعنى) اى بالنقض بالسراويل على قاعدة الجمع (قوله مفردا) وهو سراويل (قوله ولا اعتبار اه) انما الاعتبار لموازنه العربى فانه يحصل به فتور فى الجمعية (قوله او بالندور اه) اى يمكن ان يدفع بان سراويل على تقدير عربيته نادر لم يجئ غيره اصلا والنادر كالمعدوم فكانه لا نظير لمفرد المصابيح فى العربية (قوله فمن نظر اه) دفع لما يتوهم من انه على تقدير الجمعية فيه كيف يتصور الاختلاف فى صرفه وعدم صرفه (قوله وكذا كل مفرد اه) اى مثل كل جمع منقوص حالتى الرفع والجر كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة فانه غير منصرف للعلمية والتأنيث واصله قاضى بالرفع

والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف حذفت الضمة للاستثقال
ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار قاض فلما اسقط منه تنوين
الصرف لكونه غير منصرف وعوض عن الياء المحذوفة اوحركتها التنوين
لاستثقال الياء المكسور ماقبلها لفظا مع كونه مستثقلا معنى للفرعيتين
صار قاض (قوله وكذا الحال فى حالة الجر) وكذا اعيل فانه غير منصرف
لوزن الفعل والوصفية عمل به ماعمل بقاض وجوار (قوله لامقصور)
بالجر عطف على منقوص فانه لايحذف منه الالف ولايدخله التنوين كاعلى
فان اصله اعلى ابدل الياء بالالف لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم اسقط عنه
تنوين الصرف وابقيت على حالها لخفتها بخلاف قاضى واعيل فانه بعد حذف
تنوين الصرف عنه عوض عن الياء والحركة التنوين سد الباب عود
الياء بعد حذف تنوين الصرف كيلا يثقل اللفظ بعودها (قوله منصوبتان
اه) فكان الاصل حالة الرفع والجر حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
(قوله والعامل اه) والمعنى يشبه جوار فى حالة الرفع والجر بقاض بخصوص
هذا الملفوظ فلاحاجة له الى التقييد بحالة الرفع والجر (قوله لان الاعلال
متعلق اه) معنى تعلقه بجوهر الكلمة ان الاعلال سوآء كان بالحذف
اوالقلب والتسكين يحصل به التغير فى جوهر الكلمة وليس معناه ان الاعلال
يتعلق بالكلمة فى ذاتها حتى يرد ان اعلال جوار ليس كذلك لكونه بسبب
ثقل الحركة الحاصلة بالعامل (قوله سببه قوى) فالاعتناء بشأنه اهم (قوله
يفهم منه اه) حيث صرح بانه بعد الاعلال غير منصرف وبان المحذوف
بمنزلة المقدر (قوله سوآء كان التنوين عوضا عن الياء) كما هو المشهور من ان
سيبويه والخليل قالا ان التنوين عوض عن الياء (قوله اوعن الحركة) كما هو
الاولى والانسب بالقياس لانه اذا كان حذف الياء لاجل التنوين بناء على
ان الاعلال مقدم على منع الصرف يكون التنوين كالمنافى للياء والعوض عن
الشئ يجب ان يكون مناسباله كذا فى بعض الشروح (قوله ان يكون كذلك)
اى يكون الاعلال مقدما على منع الصرف على التقديرين (قوله لوجب الفتح
فى حالة الجر) لان منع الصرف يقتضى سقوط التنوين والكسرة كما فى حالة
النصب (قوله والقول) اى القول فى دفع هذا الاعتراض بان الفتحة فى جوارى

فى

فى حالة الجر فى حكم الكسرة لانه فى غير المنصرف بمعناه فيكون ثقيلا
على الياء كالكسرة فحذف للتخفيف فصار جوارى ثم عوض عن الكسرة
المحذوفة التنوين ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين فان الياء المكسور
ماقبلها فى اثقل الجموع ثقيل جدا بعيد جدا لان الثقل انما هو بالكسرة
الحقيقية لافى الفتحة التى فى حكمها (قوله لكن اه) استدراك على التعميم
المذكور بقوله سوآء كان عوضا عن الياء اوعن الحركة اى هذا التعميم غير
صحيح لان القائل بتعويض الحركة هو المبرد وهو يقول بتقدم منع الصرف
على الاعلال كما ذكره الشارح الرضى رحمه الله والجواب ان حصر القول
بالتعويض عن الحركة على المبرد لاينفى كونه احتمالا عقليا على القول
بتقدم الاعلال على منع الصرف (قوله ثم جوارى) باثبات الياء الساكنة مع
التنوين (قوله ليخف اه) اى عوض التنوين عن الحركة ليجتمع الساكنان
والتنوين ويخف الثقل بحذف الياء لالتقاء الساكنين (قوله موالى بتشديد
الياء) كان الاصل موال فلما اضيف الى ياء المتكلم سقط التنوين وعادت الياء
المحذوفة واجتمع اليا آن فادغمت احداهما فى الاخرى فصار موالى بالتشديد
(قوله حذفت الياء الاولى) فى الرضى وربما ورد فى الندرة الحذف اى حذف
الياء والقلب اى قلبها الفا فى غير الندآء لكن الحذف فى الفواصل
والقوافى ليس بنادر طلبا للازدواج فههنا يجوزان يقال حذفت الياء الاولى
اكتفاء بالكسرة ويجوزان يقال قلبت الياء الثانية الفا لكن لما كان الحذف
اكثر اختاره المحشى رحمه الله مع مافيه من المبالغة فى الهجو حيث جعله مولى
موالى نفسه (قوله لامطلق التركيب) اى ليس المعرف مطلق التركيب حتى
يرد انه غير جامع لخروج التراكيب من الاسنادية والاضافية والتوصيفية
مالم يصر فيها الكلمتان واحدة بل المعرف التركيب الذى يوجد فى الاسماء
فلا يضر خروجها عن التعريف لعدم كونها من افراد المعرف (قوله فاذن
اه) اى اذا كان المعرف التركيب الذى يوجد فى الاسماء (قوله ولوسلم) اى لوسلم
الحصر فنقول العلمية شرط لتحقق التركيب وثبوته فلا يقتضى وجود فرد
آخر سوى العلم (قوله لااشتراطه) اى ليس العلمية تقييدا له بالشرط حتى
يقتضى وجوده بدونها (قوله ان قلت اعتبار اه) يعنى ان هذه القيود الثلاثة

العدمية متساوية الاقدام فى ان التركيب لا يؤثر فى منع الصرف بدونها فاعتبار احدها اعنى عدم حرفية جزء فى مفهوم التركيب وعدم اعتبار الاخرين فى مفهومه وجعله شرطا لتأثيره فى منع الصرف تحكم اى حكم من غير دليل فارق بينهما (قوله قلنا اه) حاصله ابداء الفرق وهو انه لما لم يظهر للتركيب الذى احد جزئيه حرف اثر فى اللفظ حتى اعرب المجموع باعراب جزء واحد لم يعد ذلك التركيب من جنس التركيب الذى كالامنافيه واخرج من مفهومه لعدم مناسبته اياه لكون مانحن فيه سببا ولا سببية فى هذا التركيب لشئ بخلاف التركيب الاسنادى والاضافى فان له تأثيرا فى اللفظ من البناء واخراج المضاف الى الصرف فعد من جنس التركيب الذى كلامنافيه لمناسبته اياه فى التأثير واخرج بالاشتراط (قوله ولما لم يوجد اه) دفع توهم ان يقال كان على الشارح رحمه الله ان يقول من غير فعلية الجزئين لان هذا التركيب ايضا غير مؤثر فى منع الصرف (قوله او لم يتحقق اه) اذ لا يجتمع التركيب مع سبب اخر غير مشروط بالعلمية ثم الظاهر الواو لعدم المنافاة بين التعليلين الا انه اورده تنبيها على استقلال كل منهما فى العلية (قوله اى لزوم) اى ليس المراد بالقوة معناها المتبادر اعنى مقابلة الضعف اذ التركيب لا يقبلها (قوله الباء للملابسة) لم يجعل الباء للسببية اذ الاضافة والاسناد ليسا سببا لصيرورة الكلمتين كلمة واحدة بل الوضع الثانى نعم انه ملابس لهما حيث وضع المركب على هذه الهيئة (قوله وذلك لان) اى الاشتراط المذكور ثابت لان اه وفيه اشارة الى ان دليل الشارح رحمه الله قاصر لانه انما يدل على ان المركب الاضافى والاسنادى لا يمكن منع صرفه نظرا الى حال الاضافة والاسناد ولم لا يجوز اعتبار عدم صرفه نظرا الى الوضع العلمى الطارى (قوله نقلت عن مركب اه) بخلاف مانحن فيه فانه غير منقول فاثبت له حكم العلمية كالمفردات لان مدلوله مفرد (قوله اعرابها) المعين كما فى المضاف اليه فى عبد الله او اعرابها المطلق كما فى المضاف منه وفى الجزئين كما فى حسن وجهه وسيضرب زيد وفى احدهما كما فى ضرب زيد (قوله باعتبار المنقول عنه) ليشعر بكونه منقولا (قوله ومعناها اه) اعتبارا للوضع الطارى بالنقل (قوله لما عرفت) فى الشرح من ان الاضافة تجعل المضاف متصرفا

اوفى حكمه فلو اثرت فى منع صرفه يلزم اجتماع المتضادين (قوله لانه مشغول بالاعراب الحكايى) بخلاف بعلبك لعدم سبق حال التركيب على العلمية (قوله اى اذا كان اه) اندفع بذلك ما يختلج فى الوهم من انه يجوز ان يكون مؤثرا فى المضاف للصرف وفى المضاف اليه لعدمه (قوله فى حكم كلمة واحدة) ولذا يكتسب المضاف التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما فى السعة (قوله عند جماعة منهم المصنف رحمه الله) ان كانت هذه الحاشية منوطة على قوله من قبيل المبنيات المتقدم على السؤال المتعلق ببيان المركب الاسنادى فيرد عليه انه مخالف لما نقله الشارح الرضى رحمه الله عن المصنف رحمه الله فى بحث المركبات من ان المركب الاسنادى ليس بمعرب ولا مبنى اما قبل العلمية فلان الاعراب والبناء من عوارض الكلم لا الكلام واما بعد العلمية فلانه محكى اللفظ فلا يطلق عليه انه معرب فى الظاهر او مبنى لاشتغال حرفه الآخر بالحركة التى كانت عليه اعرابية او بنائية او بالسكون الذى كان كذلك فان قلت فلا يصح قول الشارح رحمه الله فانها من قبيل المبنيات على رأى المصنف رحمه الله فلا يتم التعليل قلت يمكن ان يكون مراده انه من عداد المبنيات وفى حكمها من حيث عدم التغير فيه كما يرشد اليه الدليل الذى ذكره ولا يمكن بناء كلام المحشى رحمه الله عليه لانه جعله مقابلا لقوله ومن المعربات المحكية عند جمع لانه عندهم ايضا فى عداد المبنيات من جهة عدم التغير لكونه محكيا وان كانت منوطة على قوله من قبيل المبنيات المذكور فى الجواب المتعلق بخمسة عشر وسيبويه ويكون تقديمه على قوله فكانه اه من سهو الكاتب فالحكم بكونه من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رحمه الله يكون صحيحا اما الجزؤ الاول فلصيرورته وسط الكلمة بالتركيب واما الجزؤ الثانى فلتضمنه الحرف او لمراعاة الاصل لكونه مبنيا قبل التركيب وحينئذ يكون قول المصنف رحمه الله فيما بعد فان تضمن الثانى حرفا اعم من ان يكون بالفعل او بحسب الاصل وقوله على الاصح فى قوله واعرب الجزء الثانى وبنى الاول على الاصح متعلقا بكلتا الجملتين كما هو الظاهر فيكون الشرط اعنى والا مقيدا بما اذا لم يكن الجزء الثانى مبنيا قبل التركيب احترازا عن نحو سيبويه فانه مبنى على الاصح مع عدم

تضمنه الحرف كما قيد الشارح رحمه الله وبهذا ظهر ان بناء نحو سيبويه مذكور فيما سيأتي بطريق الاشارة فلا حاجة في دفع ما قيل ان بناء نحو سيبويه غير مذكور فيما سيأتي الى ان بناءه لكون الجزء الثاني منه من قبيل الاصوات فذكر الاصوات ذكره واما قوله ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فلا يصح على شئ من التقديرين لان المركب الاسنادي يجب ان يحكى على ما كان حاله قبل العلمية نص عليه في التسهيل والرضى والاقليد كيف وانه لا يكون معربا لفظا ولا تقديرا وهو ظاهر ولا محلا اذ معناه انه لو وقع معرب في محله لظهر الاعراب فيه وقد قال انه معرب في نفسه والمركب الذي الجزء الثاني منه صوت او متضمن للحرف معرب اعراب غير منصرف او باضافة الصدر الى العجز ففي شرح التسهيل وذو المزج قسمان احدهما مختوم بغير ويه نحو معدى كرب فهذا فيه ثلاث لغات اعرابه اعراب ما لا ينصرف وهذه الفصحى والثانية اضافة صدره الى عجزه والثالثة ان يبنى تشبيها له بخمسة عشر القسم الثاني ما ختم بويه ففيه لغتان الفصحى بناؤه على الكسر ولم يذكر سيبويه غيرها والثانية ان يعرب غير منصرف فيقول قام سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه قيل هذا وجه اجازه الجرمي فان كان سماعا قبل وان كان قياسا فالقياس منعه لانه اسم صوت والقياس بناؤه وفي الرضى ما يكون تركيبه للعلمية ضربان اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولا فان كان فالاشهر والاولى ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز فيه ايضا لكن على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدى كرب فيجيء في المضاف اليه الصرف والمنع فيه ايضا وان حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما اولى بعدها ويجوز اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز فيه ايضا اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما يتضمن الثاني حرفا يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وفي المنهل المركب المتضمن للحرف نحو خمسة عشر بعضهم يقول انه يحكى وبعضهم يقول يعرب غير منصرف وكذا في الايضاح والاقليد (قوله ولا يبعد) كما حكم بعدم انصراف مسلمات حال العلمية مع عدم ظهور اثره (قوله وان لم يظهر

اثره

اثره لفظا) لكن آخره مشغول بالحركة الحكائية (قوله مع بعده) اى في الذكر فالقرينة على الاكتفاء خفية (قوله حكم لما يتضمنه) اى يجوز ان يكون المذكور فيما بعد بقوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا حكما لما يتضمنه الحرف بالفعل كما هو المتبادر ولا يكون شاملا لما يتضمنه الحرف بحسب الاصل كخمسة عشر علما فلا يكون حكمه مذكورا فيما بعد حتى يكون قرينة على الاكتفاء وكذا يجوز ان يجرى قوله والاعراب الثاني على اطلاقه اى سواء كان قبل التركيب معربا او مبنيا ولا يكون مقيدا بما قيد به الشارح رحمه الله فيما سيأتي اعنى قوله ان لم يكن فيه سبب البناء قبل التركيب ويكون قول المصنف رحمه الله على الاصح قيدا لقوله وبنى الاول فقط فيكون شاملا لمثل سيبويه كما ذهب اليه البعض من انه معرب غير منصرف (قوله ومن الجائز التخالف في الحكم) بين المتضمن في الحال والمتضمن في الاصل وكذا بين حال الافراد وحال التركيب قال الرضى وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية (قوله ولهذا ذهب اه) اى لاجل جواز التخالف ذهب بعضهم الى ان خمسة عشر علما وكذا نحو سيبويه غير منصرف للعلمية والتركيب وبما حررنا لك ظهر ان بيان المحشى قاصر فلا تكن من القاصرين (قوله جواب آخر) لاعتراض الشارح رحمه الله بقوله فان قلت كان على المصنف رحمه الله (قوله وهو ان المصنف رحمه الله وافق البعض في عدم صرف نحو خمسة عشر وسيبويه) فلذا لم يخرجهما والى هذا يشير كلامه في شرح المفصل حيث قال التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس باضافي ولا اسنادي كقولك بعلبك ولا يكون الا مع العلمية لان المركب من هذا الباب لا يجامع الا العلمية وانما جاء في خمسة عشر وياسين اذا سمى بهما البناء ايضا على حكاية حالهما (قوله بل من غير نقل اه) لما كانت عبارة الشرح موهمة بحصول التركيب قبل العلمية بناء على توجه النفي الى القيد اضرب المحشى رحمه الله عنها بقوله بل من غير نقل عن مركب موهما بحصول التركيب مستعمل في المعنى لان التركيب فيه لاجل العلمية فلا يكون له حالة قبل العلمية فاثبت له حكم عند العلمية كالمفردات لانه مفرد (قوله على الارتجال) اى من غير نقل من ارتجل الخطبة والشعر ابتدأ من غير تهيئة قبل ذلك واصله القيام

على الرجل (قوله قيل الواو بمعنى مع) لما كان الواو لمطلق الجمع فلذا يفيد قوله الالف والنون ان كانا فى اسم اجتماعهما فيه او العطف مقدم على الحكم على المجموع وقيل التوجيهان المذكوران لاجل تصحيح ارجاع ضمير التثنية وفيه ان الاصل فى المعطوف بالواو تثنية الضمير وجمعه لا الافراد تقول زيد وعمرو جاآ (قوله بالفعل) اى لا دائما فانها قد تكون اصلية ايضا (قوله فلو احتمل لفظ نونه الاصالة اه) اكتفى بدلالة الاحتمال عن ذكر الزيادة صريحا وكذا عن ذكر منع الصرف بدلالة الجواز (قوله من الحس) بفتح الحاء المهملة وتشديد السين المهملة مصدر من حسه البرد قتله كذا فى الصحاح (قوله دائرا عليه) اى على منع دخول التاء وجودا وعدما اى كلما وجد منع الدخول وجد منعهما للصرف وكلما انتفى انتفى (قوله جعله وجه الشبه) لان الدوران مادة العلية (قوله ويدور عليهما اه) فى بعض النسخ بلا واو فهو خبر تساوى الوزنين صدر امع ما عطف عليه بيان لوجوه اخر وبدل منه وفى بعضها بالواو فيكون عطفا على قوله تساوى الوزنين خبرا بعد خبر (قوله مع تحقق تلك الوجوه) سوى الوجه الثالث (قوله مع عدمها) اى تلك الوجوه لاختلاف الصدر باختلاف حركة الفاء وعدم المؤنث لهما (قوله ان المجرد عن التاء اه) فان كان ما فيه الالف والنون قابلا للتاء يتحقق جهة الاصالة بالقياس الى التاء فتضعف فيهما جهة الفرعية التى يؤثران بسببها او ما قيل انه لو ضعفت الفرعية بزيادة شئ عليه لضعفت بزيادة فى التثنية فان اراد انه لضعف الفرعية فيما فيه الالف والنون بزيادة فى تثنيته كعثمانان وعمرانان ففيه انه لا معنى لتحقق الفرعية فى التثنية لعدم منع صرفهما وان اراد انه لضعف الفرعية التى فى التثنية بالقياس الى المفرد بسبب زيادة علامة التثنية ففيه ان الضعف والقوة انما يعتبر بعد تحقق الفرعية ولا فرعية قبل زيادة علامة التثنية حتى يتصف بالشدة والضعف بعدها وان اراد معنى آخر فليتبين حتى يتصور ثم يتكلم عليه وفى بعض الشروح لا شك ان الالف والنون فرعية لفظية وليس العلة مجرد انهما زائدتان آخر الاسم اذ يلزم حينئذ منع صرف حمدون وجبرون اذا سمى بهما بل هى مع انهما علامتا التذكير علة وذلك انما يتحقق اذا لم تجامعهما تاء التأنيث واليه ذهب الكوفيون حيث قالوا الالف

والنون

والنون والتذكير علة اذا كانا مع العلم او الصفة (قوله وهو ظاهر) لان السبب فرع للطرفين وجودا وتعقلا لتوقفه على المشابهة لا لنفى التأنيث فالمشابهة شرط والسبب الالف والنون اللتان هما فرع المزيد عليه (قوله فلا حاجة فيه الى اثبات اه) بل فرعية المشبه به اعنى الى التأنيث للتذكير فرعية المشبه اعنى الالف والنون (قوله لا الاسم الشامل اه) قيل لا حاجة الى نفيهما اذ لا يذهب السامع فى هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف اقول ان اراد انه لا يذهب نفس السامع بالنظر الى لفظ الاسم فباطل ضرورة شيوع استعماله فى جميع تلك المعانى وان اراد بالنظر الى المقام ووقوعه فى مقابلة الصفة فكما لا يذهب الى تلك المعانى لا يذهب الى مقابل الفعل والحرف ايضا بل عدم الذهاب اليه اقوى ضرورة ان الالف والنون المعدودتين من اسباب منع الصرف من خواص الاسم المقابل للفعل والحرف فتقييدهما بالحصول فيه يصير لغوا بخلاف ما اذا اريد واحد من تلك المعانى فانها اخص منه فيفيد تقييدهما بالحصول فيه بقى ههنا كلام وهو ان كون مراد المصنف رحمه الله بالاسم ما يقابل الصفة ظاهر لوقوعه فى مقابلتها فلا حاجة الى اثباته بقوله فان الاسم المقابل للفعل والحرف الخ ولو سلم ذلك فقوله والمراد ههنا هو هذا المعنى تكرار والجواب ان وقوعه فى مقابلتها قرينة على تلك الارادة ومقصود الشارح البيان اللمى لتلك الارادة ومعنى قوله والمراد ههنا الخ ان المراد فى مقام بيان شرائط الالف والنون فى كلام النحاة هو هذا المعنى اى المقابل للصفة فلذا اورد المصنف رحمه الله ذلك (قوله ولا الاسم المقابل للقب والكنية) يقال العلم اما اسم او لقب او كنية (قوله والمقابل للمهمل) كما فى قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها اى الالفاظ الموضوعة (قوله والمقابل للظرف اللازم الظرفية) اى الذى لا يستعمل الا ظرفا فى الرضى قال ابو على حيث يضاف ظرفا لا اسما كما فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فان ما بعده صفة له والمعنى حيث يجعل اى مكانا يجعل فيه (قوله باعتبار تعددهما فى انفسهما) وان كان الاولى افراد الضمير ليشعر بكون المراد حصولهما بطريق الاجتماع (قوله يخالف الشروط السابقة) لانها شروط الاسباب (قوله عن لزوم تنافر بين اعتبارى الوحدة والتعدد) فى شئ واحد

في جملة واحدة موجب لتحير المبتدئ وان يتضمن نكتة ايهام الجمع بين المتنافيين (قوله يقومان مقام علتين) والاول اولى لضعفهما اذ ليس المشبه في مرتبة المشبه به (قوله لكن المؤنث حينئذ) اى حين الضم مع التاء نحو عريان وعريانة بخلاف المفتوح فان مؤنثه يجيء مع التاء كندمان وبدونها كسكران (قوله فيه انه عطف باواه) فانه عطف في صفة على معمولي كان وعطف فانتفاء فعلانة على معمول ان الشرطية بتقدير المبتدأ وليس على شرطه وهو تقدم المجرور لان مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما ولا يجوز ان يكون العطف باعادة الجار فيكون متحققا اذ ليس وجود الجار الثاني كالعدم من حيث المعنى حتى يقال انه مجرور بالجار الاول وان الجار الثاني لامر لفظي كما في المال بيني وبينك ثم ان الشارح رحمه الله دفع هذا المحذور حيث قدر كانا اشارة الى انه يقدر فعل الشرط والمبتدأ عطف على ما قبله عطف شرطية فالواجب على المحشي رحمه الله ان يقول فلذا قدر الشارح فعل الشرط (قوله نفس الطبيعة) اى الالف والنون التي هي مفهوم كلي (قوله بل باعتبار فردها) اى الالف والنون المخصوصين وذلك لان الحصول والتحقق صفة الافراد حقيقة والطبيعة انما تتصف به في ضمنها (قوله للتنويع) اى للاشارة الى ان الالف والنون نوعان احدهما ما يكون في الاسم والثاني ما يكون في الصفة ولاختلافهما بالنوع اختلاف شرطهما في التأثير وكان شرط احدهما منافيا للثاني فان العلمية لا تجامع الصفة (قوله عند الاكثرين من اهل اللغة (قوله وجوز بعضهم) وهو بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو سكرانة وغضبانة فيصرفون اذن فعلان فعلى ومن هذا تبين ان وجود فعلى ليس له تأثير في منع الصرف وانما المدار انتفاء فعلانة (قوله لغير وجود فعلى) كما في رحمان (قوله قلنا العل اه) لا يخفى ضعف هذا الجواب لان المشابهة بالفي التأنيث تتحقق بمجرد انتفاء دخول التاء فما الحاجة الى الانتفاء المؤكد ولو سلم فما الحاجة الى تأكيده بدليل لفظي فان الدليل العقلي قد يكون اقوى من اللفظي كما في رحمان ولو سلم فحصر الدليل اللفظي في وجود فعلى ممنوع (قوله الا ان يقال اه) اى وجود التأنيث بالتاء قياسا لا يضر في منع الصرف ووجود التأنيث بالالف قياسا لا يكفي في منع

الصرف انما الضار والكافي التأنيث الاستعمالي اذ به تتحقق المشابهة بينه وبين الفي التأنيث وتنتفي (قوله كان علما غير منصرف) لوجود الالف والنون في الاسم مع العلمية (قوله الا لمشاكلة المسمى) وهو ندمان صفة (قوله يعد من اوزان الفعل) لا يخفى ان اضافة الاوزان الى الفعل لمجرد النسبة بمعنى الحصول له لا لزيادة النسبة والاولى ان يقول كون الاسم على وزن الفعل فالمعنى كون الاسم على وزن يعد من الاوزان الحاصلة للفعل فاندفع ما قيل ان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بكونه لا اختصاص له بالفعل فالاولى كون الاسم على وزن ثبت للفعل وانما فسر وزن الفعل بهذا المعنى لان وزن الفعل بالمعنى الاضافي فلا بد من القول بانه منقول في الاصطلاح عن ذلك المعنى الى كون الاسم على وزن الفعل ليصير صفة للاسم (قوله محمولة على النسبة) مجازا شائعا كما في قولهم زيد اخو عمرو (قوله لا على زيادة النسبة) اما في الاختصاص او بالاستحقاق او غيرهما كما هو مدلول الاضافة وضعا (قوله والا لم يحتج اه) اى يكون لفظ شرطه مستدركا اذ يكفي ان يقال وزن الفعل ما يختص به او يكون في اوله زيادة اه فان زيادة النسبة لما كانت مأخوذة في مفهوم وزن الفعل كان مؤثرا بنفسه محتاجا الى البيان دون الاشتراط (قوله ولك ان تحمل عليها) اى تحمل الاضافة على زيادة النسبة (قوله على شرط التحقق) اى انه لا يتحقق الوزن الذي له زيادة نسبة الى الفعل الا في هذين القسمين (قوله لا على الاشتراط) اى جعله مشروطا في تأثيره باحد الامرين حتى يستدعي عدم كونه مؤثرا بنفسه وهذا الكلام مبني على تسليم ان لا يكون لوزن الفعل بهذا المعنى فرد سوى القسمين المذكورين واما على تقدير تحقق قسم آخر بان يكون زيادة النسبة بطريق الغلبة كما يجيء في كلامه فيجوز الحمل على الاشتراط ايضا كما في قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية (قوله لان النسبة اه) اى لك ان تحمل عليها بدليل ان سببية اسباب منع الصرف ليست الا للفرعية كما عرفت ولا فرعية الا في الوزن الذي له زيادة اختصاص اى ارتباط ونسبة بالفعل فلا سببية الا له (قوله والضمير راجع) اى ضميره تطبيقا بين النسختين وحينئذ يكون الباء داخلا على المقصور عليه كما هو الاستعمال القليل (قوله او بالعكس) اى الضمير المجرور راجع الى الوزن

وضمير يختص الى الفعل فيكون الباء داخلا على المقصور كما هو الشائع الكثير المشهور (قوله وذا اعرب) بالراء المهملة افصح اى ابين واوضح فى النهاية الجزرية من الاعراب يعنى الابانة والايضاح حديث السقيفة اعربهم احسابا اى ابينهم واوضحهم (قوله من بذر المال) اى منقول منه (قوله من خضم الشئ) بالخاء والضاد المعجمتين (قوله اكله بجميع مافيه) نقل فى الصحاح عن الاصمعى هذا المعنى للثلاثى المجرد ثم قال خضم على وزن بقم اسم عنبر بن عمرو ابن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ لانه من ابنية الافعال دون الاسماء وخضم ايضا اسم لماء وفى شمس العلوم الخضم الاكل بجميع الاسنان (قوله نهى اه) فى النهاية وفى الحديث انه نهى عن قيل وقال اى نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال فلان كذا وبناؤهما على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير والاعراب على اجرائهما مجرى الاسماء خلوين عن الضمير وادخال حرف التعريف عليهما فى قولهم القيل والقال (قوله منقولا منه) اى من دئل المجهول بمعنى اسرع (قوله والتغيير) بضم الفاء وكسر العين (قوله للدلالة على العلمية) وانه انفسخ عنه معنى الفعل (قوله فى الوعل) بفتح الواو وسكون العين بزكوهى (قوله والرئم) بضم الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم (قوله الاست) بكسر الهمزة وسكون السين للمقعدة (قوله ذهب يونس اه) فمنع صرف نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما (قوله اذا كان منقولا) اى الوزن المشترك بين الاسم والفعل انما يؤثر فى منع الصرف اذا ثبت كونه منقولا فى الاسم من الفعل ولم يستعمل على انه وزن الاسم (قوله ولولا ذلك) اى لولا كان وزن جلا منقولا عن الفعل لنون جلا (قوله ورد اه) اى لا نسلم الملازمة المذكورة بقوله ولولا ذلك اذ يجوز ان يكون عدم تنوينه لكونه جملة محكية لا لعدم الصرف بسبب وزن الفعل والعلمية حتى يرتكب كونه منقولا (قوله فيحكى مع الضمير) بناء على ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعلت الجملة علما فهو محكى والا فحكمه حكم المفرد فى الانصراف وعدمه (قوله اى انكشف امره اه) اشارة الى ان جلا يستعمل لازما ومتعديا والثنايا جمع ثنية وهى العقبة وطلاع الثنايا اى ركاب صعاب الامور عطف

على

على ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى (قوله اويغلب) هذا الوزن فى الفعل بمعنى ان يكون فى الفعل اكثر منه فى الاسم (قوله مع انه غالب فى الافعال) لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى (قوله ولم يجئ فى الاسماء اه) الصواب ولم تجئ فى الاسماء الا كلمات معدودة كما فى العباب نحو طابع وقالب وغيرهما قال الراغب الفاعل كثيرا ما يجئ فى اسم الآلة التى يفعل بها الشئ كالطابع والخاتم والقالب (قوله وسائم) بالسينين المهملتين زيادة مؤونة بالنسبة الى ما قاله المصنف رحمه الله فان مؤونته تتبع لفظ واحد هل هو قابل للتاء ام لا بخلاف ما قالوا فانه مؤونة تتبع جميع الاسماء والافعال ولو بوجه كلى ليعلم هل هو غالب فى الافعال او فى الاسماء (قوله لا يقال اه) يعنى زيادة المؤونة وان لم تلزم فى هذا القسم من وزن الفعل لكنها تلزم فى القسم الاول فان العلم بالاختصاص موقوف على تتبع اوزان الافعال والاسماء كلها (قوله لعله لم يجد اه) يعنى لعل المصنف رحمه الله لم يجد فى الاختصاص امرا آخر يحترز بذكره عن لزوم ذلك المحذور اعنى زيادة المؤونة فبالضرورة التزمها ولا ضرورة فى القسم الثانى لوجدان ما يؤدى مؤداه من غير لزوم المحذور (قوله ان قلت هذا الوزن اه) استدلال على ترجيح قول النحاة بان اعتبار الغلبة لازم لتحقق الفرعية (قوله زيادة اختصاص) اى ارتباط بقرينة اضافة الزيادة وجعله منقسما الى الاختصاص والغلبة (قوله حتى يظهر فرعيته) اى فرعية ذلك الوزن فى الاسم فان الوزن المشترك لا فرعية له ولذا يمنع الصرف (قوله زيادة اه) اى سلمنا انه لا بد من زيادة الارتباط لكنه غير منحصر فى الاختصاص والغلبة لجواز ان يكون بوجه آخر ككون زيادة تلك الحروف مطردة فى الافعال دون الاسماء وككون زيادتها فى الافعال لمعنى كما فى احمر وقد تكون لا لمعنى كارنب وافكل (قوله الافعال المتصرفة) احترازا من افعال المدح والذم (قوله واجتماعهما فى نحو يزيد ويشكر) فمن حيث اختصاصهما لا يحتاجان الى اشتراط عدم قبول التاء ومن حيث ان فى اولهما زيادة كزيادة الفعل يحتاجان الى ذلك الاشتراط فما قيل ان المختص مما فى اوله زيادة كزيادة الفعل لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فلذا لم يجعل الشارح رحمه الله وقدس سره او لمنع الخلو يرد عليه انه ان اراد ان المختص من حيث ذاته

لا يحتاج الى الاشتراط المذكور فممنوع وان اراد انه من حيث الاختصاص
لا يحتاج فغير مضر (قوله واستبرق اعجمى) جملة معترضة بين المعطوف
والمعطوف عليه وجواب لسؤال مقدر وهو ان وزن استخرج غير مختص
بالفعل لمجيء استبرق (قوله لما كان المراد اه) اى ليس المراد من وزن الفعل معناه
الاضافى حتى يردان فى قوله زيادة كزيادة تشبيه الشئ بنفسه فان ما فى اول
وزن الفعل زيادة الفعل لا زيادة شبيهة بزيادته (قوله الى الوزن) اجراء للضمير على
الظاهر وحمل الظرفية على التوسع فان الزيادة وصف حاصل فى اول الموزون
جعل حاصلا فى اول الوزن تجوزا (قوله والى الموزون) اجراء للظرفية على
الحقيقة وصرف للضمير عن الظاهر (قوله لان الصفة اه) اى الزيادة صفة
للحرف الاول والصفة تنسب الى موصوفها بفى يقال السواد فى الجسم (قوله
وتصح نسبة العام الى الخاص بفى) تشبيها الاشتمال مفهوم الخاص على مفهوم
العام باشتمال الظرف على المظروف (قوله وبالعكس) اى تصح نسبة الخاص
الى العام بفى تشبيها لشمول العام للخاص صدقا بشمول الظرف للمظروف
(قوله اولان المراد اه) يعنى ان الكلام على حذف المضاف (قوله لم يضر)
فى كونه سببا لمنع الصرف لعدم لزوم ذلك الابدال فان الاكثر فى الاستعمال
اراق وارق (قوله وكذا لو تصرف فى الوزن) اى كذا لا يضر لو تصرف
مع بقاء الحرف الزائد لانه يحفظ وزن الفعل ويدل عليه (قوله جاء يقول
واخشى) غير منصرفين للوزن والعلمية بخلاف المسمى بقل وبع وخف فانك
تقول جاء قول وبيع وخاف منصرفات لعدم بقاء الزيادة المعتبرة (قوله حال
من ضمير اوله) والحال من المضاف اليه جائز اذا امكن اقامة المضاف اليه
مقامه كما فى قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا (قوله كانه اراد اه) بناء على
ان المطلق ينصرف الى الكامل (قوله فلا يرد النقض باسود) واما النقض
باربع فباق لانه قابل للتاء بحسب الوضع اذ وضع الاعداد على ان يفرق
بين المذكر والمؤنث بالتاء ثم اعلم ان قوله بالاعتبار الذى منع من الصرف
كاف فى عدم ورود النقض باربع لان قبوله للتاء باعتبار الوضع الجنسى وعدم
انصرافه باعتبار الوضع العلمى وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء الا ان
الشارح رحمه الله زاد قوله قياسا واسند دفع النقض باربع اليه لما قالوا ان

وزن

وزن افعل فى اربع فى قولنا مررت بنسوة اربع متحقق لان المعتبر عدم
القبول قياسا وانصرافه لانتفاء الوصف الاصلى فاندفع ما قيل ان اربع
اذا سمى به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم قبول التاء بقولنا
قياسا لانه ان اراد انه لا يقبل التاء اصلا فممنوع وان اراد انه لا يقبل التاء
بالاعتبار الذى منع صرفه فمسلم لكن اللازم منه ان يكون القيد الثانى
مغنيا عن الاول وعدم الاحتياج اليه مع اعتبار الثانى لعدم الاحتياج
اليه مطلقا (قوله فى جعل وجود الشرط اه) يعنى قوله ومن ثم امتنع احمر
معناه لاجل تحقق شرط تأثير وزن الفعل فى منع الصرف امتنع احمر وفى ذلك
جعل وجود الشرط علة لوجود المشروط لان ما هو شرط لتأثير السبب فى منع
الصرف فى الحقيقة شرط لامتناع صرفه بذلك السبب لا بالشرط لان الشرط
ما يتوقف عليه المشروط من غير ان يكون مؤثرا فيه كاليبس للاحراق وما قيل
ان الشرط النحوى يستلزم الحكم لانه امارة لثبوت الحكم يذكر ليعرف بمعرفته
ثبوت الحكم ففيه ان المعنى المتعارف للشرط النحوى ما يذكر بعد حروف
الشرط وهو ههنا مفقود وان اراد معنى آخر فلا بد من بيانه لينظر فى صحته
وفساده (قوله جعل اشتراط هذا الشرط) اى جعل المصنف رحمه الله اشتراط
هذا الشرط لا وجود الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل اى
للحكم باختلافهما فى الامتناع وعدمه مع اتحادهما فى السببين ولا خفاء
فى ان حكمنا بالاختلاف المذكور مع الاتحاد فى السببين ناشئ من الاشتراط
المذكور دائرا معه وجودا وعدما (قوله عند الجمهور اه) اى انحصار تأثير
العلمية فى السببية المحضة والسببية مع الشرطية مذهب الجمهور خلافا
لجماعة فانهم ذهبوا الى تأثيرها بالشرطية المحضة حيث قالوا ان تأثير علمية
الاسم الذى فيه الالف والنون المزيدتان ليس الا لتحقق المشابهة بالالف
الممدودة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال (قوله اى بمفهوم صالح اه)
هذا التأويل لرعاية الموافقة بقوله فانه اريد به المسمى بزيد والا فالتنكير يحصل
بالتأويل بواحد من الجماعة المسماة ايضا (قوله اى الدليل ظهر بالالتزام) فانه
ظهر من قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفى التأنيث ان العلمية غير مؤثرة
معهما ومن قوله فلا يضره الغلبة انها لا تجامع الوصف ومن اشتراط التأنيث

والمعرفة والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا فى اسم انها تجامع ماهى شرط فيه ومن امثلة العدل ووزن الفعل انها تجامعهما من غير اشتراط ومن مخالفة اوزان امثلة العدل لاوزان الفعل انهما متضادان فقد ظهر مما تقدم انها لا تجامع مؤثرة الا ماهى شرط فيه وان العدل ووزن الفعل متضادان (قوله اى استثناء بعد تقييد اه) اى استثناء من المستثنى المقدر بعد تقييده بالاستثناء الاول فالمستثنى منه المقدر لفظة سببا مطلقا استثنى منه لفظة ماهى شرط فيه ثم استثنى من لفظة سببا المقيد بقوله الا ماهى شرط فيه المؤول بقولنا سببا غير ماهى شرط فيه العدل ووزن الفعل فكلا المستثنين من ذلك المقدر الا ان الاول من المطلق والثانى من المقيد (قوله ما يقال فى توجيه ظرفين اه) قالوا لا يجوز تعلق ظرفين اى جارين مع مجروريهما من جنس واحد بفعل واحد بدون العطف فلا يقال مررت بزيد بعمرو الا ان يعتبر تعلق الثانى بالفعل بعد تقييد الفعل بالاول نحو رأيت زيدا فى المسجد فى الطاق (قوله ولو جعل اه) بان قال لا تجامع مؤثرة الا ماهى شرط فيه والعدل ووزن الفعل فيدخل كلا المستثنيين تحت حرف استثناء واحد (قوله فى الفصل) اى فصل العدل ووزن الفعل عن المستثنى الاول بحرف مستقل (قوله اختلاف تأثير العلمية) فان تأثيرها فى المعطوف عليه اعنى ما فيه باء السببية مع الشرطية وفى المعطوف اعنى العدل ووزن الفعل بالسببية المحضة (قوله وغرابة الاسلوب) سوق الكلام على وجه لا يكون مبتذلا يتنفر عنه السماع وليس فيه تعقيد لفظيا ولا معنويا حتى يخل بالفصاحة (قوله اتفق النحاة اه) المقصود منه تحقيق المقام مع الاشارة الى وجه اختيار خصوص نحو عمر مما يجامع فيه العدل العلمية المؤثرة بانه مما اتفق على منع صرفه بخلاف ما اذا كان المعدول علما منقولا فانه مختلف فيه والى وجه اختيار نحو احمد بانه كان غير منصرف قبل العلمية ففى تأثير العلمية فيه نوع خفاء بخلاف ما اذا كان منصرفا قبلها فان التأثير للعلمية فيه ظاهر (قوله فذهب اكثر النحاة اه) فان قلت هذا الاختلاف فى تأثير العدل بانه هل يؤثر بعد زواله بالعلمية ام فى تأثير العلمية قلت لا بل الاختلاف فى العلمية بناء على ايجابها زوال متبوعه الذى هو الوصف فلا تكون مؤثرة معه اولا توجب زواله بناء على ان المعتبر العدل

الاصلى اى الثابت بحسب الوضع ابتداء وهو لا يزول وان المعنى الوصفى لا يعارض العلمية فتجامعه فتكون مؤثرة معه كما تشير اليه عبارة الرضى حيث قال وهو باق نعم لو كان الاختلاف فى انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد الاتفاق على زوال العدل بالعلمية لكان الامر كما ذكرت (قوله واما اخر وجمع واخواته) فصله عما تقدم مع اندراجه فيما تقدم لكونها غير منصرفة قبل العلمية بالعدل والوصف الاصلى لخفاء فى وصفيتها لكونها مستعملة استعمال الاسماء ولذا اختلف فى جمع واخواته فقال بعضهم ان عدم انصرافها للعدل وشبه العلمية (قوله دفع لما يتوهم اه) يعنى ان قوله وهما متضادان فلا يكون الا احدهما جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع التوهم الناشئ من المعطوف عليه (قوله لعدم صحة الحكم) اذ ليس مطلق السبب منحصرا فى احدهما (قوله للزوم استثناء الشئ من نفسه) لاتحاد المستثنى منه والمستثنى من حيث المفهوم حينئذ (قوله بل مفهوم ما مر دد ا) يستفاد ذلك المفهوم من الحكم بالتضاد بينهما فانه يقتضى ان لا يوجد مجموعهما فى اسم وعلى تقدير الوجود يقتضى ان يوجد احدهما فقط الا انه عبر بالمفهوم المردد والامر الدائر ليكون المستثنى منه صادقا على المستثنى شاملا له شمول العام لافراده (قوله او مفهوم ما اه) عطف على قوله مفهوم ما مردد او التغاير بالنظر الى الصفة وفيه اشارة الى ان مقصود الشارح رحمه الله من الامر الدائر التمثيل لا التخصيص (قوله وان كان منحصرا فى احدهما) بحسب الاستقراء (قوله بحسب التصور) اذ العقل يجوز وجود ما يجامع العلمية المؤثرة ولم يكن مشروطا بها سوى احدهما وهو مجموعهما الا انه ثبت بالاستقراء انهما متضادان (قوله وهذا القدر) اى العموم من حيث التصور كاف كما صرحوا به فى الاصول فى مباحث الاستثناء (قوله كما قالوا فى كلمة التوحيد) فى دفع ما قيل ان اريد بلفظ اله المعبود مطلقا لم يصح الحكم بالنفى وان اريد المعبود بالحق لزم استثناء الشئ من نفسه انا نختار الشق الثانى ولا نسلم لزوم استثناء الشئ من نفسه لان المعبود بالحق اعم مفهوما من الله تعالى وان كان مساويا له فى الصدق (قوله كما فى اذربيجان) فان فيه التأنيث بتأويل البلدة والعلمية والعجمة والالف والنون الزائدتين بناء على ان المعرب

يلحق بالعربي في زيادة الحروف وعدمها (قوله به يندفع) اى بهذا الجواب
لا بالجواب الاول يندفع النقض باحمر فانه اجتمع فيه العدل ووزن الفعل
والعلمية اذا سمي به (قوله بعد ان يجعل اه) رد على من قرأ الاخفش مرفوعا
فاعل خالف كيلا يلزم مخالفة الظاهر من جعل قول التلميذ اصلا وقول
الاستاذ فرعا (قوله اذ يلزم حينئذ اه) اذ المخالفة انما تتحقق بعد تقرر الاصل
للقاعدة الحقة عنده اى عند المصنف رحمه الله وهى ان كل ما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر صرف (قوله وامتناع اه) عطف على قوله جعل اى يلزم حينئذ امتناع
نصب اعتبارا لان شرط نصب المفعول له عند الجمهور ان يكون فاعله وفاعل
الفعل المعلل به واحدا (قوله والقول) اى القول في دفع لزوم امتناع نصب
اعتبارا بانه يجوز ان يكون منصوبا على الظرفية اى وقت اعتباره الصفة
الاصلية او على الحالية اى حال كونه معتبرا للصفة الاصلية وعلى كونه بدل
اشتمال من سيبويه اى خالف الاخفش اعتبار سيبويه الصفة الاصلية بعيد
اذ المعنى على تعليل حكم المخالفة وشئ من الوجوه المذكورة ليس نصا في افادته
(قوله لا مفعول للمماثلة) كانه قيل فيما يماثل احمر علما (قوله وكذلك
ثلاث) هذا يشعر بانه ينصرف بالاتفاق لكن في الرضى خلافه حيث قال
ان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الذى الغيناه لاجل العلمية قلنا
في ثلاث ومثلث وبابهما انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل
كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب واحمر بان قال ان الوصف ههنا لا يثبت
من دون العدل وقد زال العدل بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى
رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا مانع ان يكون المعنى
رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة (قوله بخلاف افعل فعلاء) فان الوصفية فيه
ظاهرة (قوله دون افعل فعلاء) فانه يعمل في الظاهر وثبوت عمله في الظاهر
قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان
كونه موضوعا صفة (قوله اى صار ملحقا به) يعني انه لتجرده عن من التفضيلية
صار ملحقا بالافعل الاسمي ولا يظهر فيه معنى الوصف (قوله بمعنى ان المعدوم
يجعله كالثابت) اى ليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية
اذ ليس معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل رب شخص مسمى بهذا

اللفظ

اللفظ سواء كان احمر او اسود او ابيض بل معنى اعتباره انه يجعله مع زواله
كالثابت لكونه اصليا وزوال ما يضاده حتى لو اريد منه المعنى الوصفي جاز
نظرا الى زوال المانع (قوله وكذلك تراها اه) اى ترى الاعلام في الاغلب
مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو فان زيدا وعمرا مصدران من زاد يزيد
زيدا وزيادة وعمر بالكسر عمرا وعمارة اى عاش زمانا طويلا لم يعتبر معناهما
الاصلي في حال العلمية وانما قلنا في الاغلب لانه في بعض الاعلام اعتبر بلمح
ذلك (قوله واما السماع فهو على منع الصرف) فلا خلاف بينهما في الحكم
وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلي لكنه على خلاف القياس عند الاخفش
وعلى القياس عند سيبويه (قوله لا يؤثر) بمجرد كونه موجودا في وقت من
الاوقات (قوله علة للنفي) اى لنفي اللزوم فان علة اللزوم اعتبار الوصف
الاصلي في احمر (قوله يعني ان المراد اه) اى في تعليل الشارح رحمه الله التضاد
بقوله فان العلم اه اشارة الى امرين احدهما انه اراد المصنف رحمه الله بالتضاد
مطلق التقابل لان الخصوص والعموم ههنا بمعنى التعيين وعدمه وهما ليسا
موجودين حتى يتصور التضاد بينهما وثانيهما انه لم يرد التقابل الذاتي لانه
اثبت التضاد بين العلمية والوصف باعتبار كون موصوفيهما اعني العلم
والوصف مستلزمين لتعيين المدلول وعدم تعيينه للذين هما من صفات
معانيهما (قوله اى في شان اه) يعني الكلام على حذف المضاف اذ ليس الحكم
حاصلا في حاتم (قوله منعا شخصيا) فالمراد بقوله في حكم واحد بالشخص كما هو
المتبادر (قوله فلا يرد اعتبار المتضادين في منع اه) اى اذا قيد الشارح رحمه الله
منع الصرف بقوله لفظ واحد ولم يقل وهو منع الصرف مطلقا لا يرد اعتبار
المتضادين في منع صرف الالفاظ (قوله وهو واحد اى بالنوع) جملة معترضة
لدفع توهم ان منع صرف الالفاظ ليس حكما واحدا فلا حاجة الى التقييد بلفظ
واحد (قوله ولا في منع صرف احمر اه) اى اذا قلنا منعا شخصيا لا يرد اعتبار
المتضادين في منع احمر حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع لان المنع لاجل وزن
الفعل والوصف غير المنع الذى بسبب وزن الفعل والعلمية لامتناع توارد
العلتين على معلول واحد بالشخص ولو على سبيل التعاقب وما قيل انه ليس
في شئ مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر فليس

بشئ لانه ان لم يقيد منع الصرف بشئ من القيدين وفسر الحكم الواحد بمنع الصرف المطلق ففى كلتا الصورتين اعتبار المتضادين معا فى حكم واحد متحقق بلا مرية (قوله بل نقول اه) اضراب عما يستفاد من تسليم ما قاله المعترض من تحقق التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية ليس اضرابا عن جواب الشارح رحمه الله الى جواب آخر اذ حاصله اثبات توهم اجتماع المتقابلين فى الوصفية المحققة والعلمية ولا يخفى انه لا يدفع السؤال بل يحققه (قوله فى هذا المقام) اى مقام اجتماع الوصفية والعلمية (قوله هو ظاهر) لاجتماع الدلالات المتعددة فى كلمة واحدة بالنظر الى المدلول المطابقى والتضمنى والالتزامى ولو تدافعت فى نفسها لما اجتمعت (قوله ولا بين العموم والخصوص اه) يعنى ان العموم والخصوص وان كانا متنافيين لكن لا تدافع بينهما فيما اذا اريد باحمر المعنى الوصفى والعلمى لعدم ورودهما على محل العموم الوصفى اى ذات الحمرة ومعنى الخصوص العلمى وهو الذات المعينة (قوله ولا بين ارادة اه) اى لا تدافع بين ارادة المعنى الوصفى العام وبين ارادة المعنى العلمى الخاص (قوله ان جوزه اه) اى ان من جوز استعمال المشترك فى المعنيين لا يفرق بين ان يكون ذلك المشترك من الاضداد كالجون والبيع وبين ان لا يكون كذلك (قوله وان لم يجوزه اه) اى ان لم يجوز استعمال المشترك فى المعنيين فذلك اى عدم التجويز ليس لاجل تقابل المعنيين فانه لو كان المعنيان متلازمين لا يجوز استعمال المشترك فيهما ايضا كالشمس المشترك بين الجرم المخصوص وضوئه بل لاجل عدم وروده فى الاستعمال (قوله وذلك ان تقرر الكلام) اى كلام المتن (قوله للشبهة) اى الشبهة المذكورة بقوله فان قلت (قوله ان الوجود اللفظى بازاء الوجود العينى) بناء على ان الالفاظ موضوعة للامور الخارجية دون الصور الذهنية على ما هو المشهور (قوله فى بادئ النظر) اى ظاهر النظر او اول النظر (قوله سواء كان اه) اشار بهذا التعميم الى انه لا مجال لورود تلك الشبهة حينئذ لان مدارها على لزوم اجتماع المتضادين (قوله كالكيفيات اه) اى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الحاصلة فى العناصر الاربعة التى تتركب منها المواليد الثلاثة اى المعادن والنبات والحيوان (قوله المؤثرة فى المزاج) فيه بحث لانهم قالوا ان العناصر الاربعة اذا تفاعلت وكسر بعضها سورة بعض

استعدت لان يفيض عليها من المبدأ كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربع متشابهة فى جميع الاجزاء فالمؤثر فى المزاج هو المبدأ والكيفيات الاربع شروط وآلات والمزاج مصدر مازج اى خالط اطلق على تلك الكيفية المخصوصة لكونها حاصلة بسبب المخالطة (قوله وذلك تدقيق فلسفى) فى التاج التدقيق باريك كردن ونيك بكوفتن اى هذا تدقيق منسوب الى الفلاسفة اى الحكماء والعلماء المليون ينكرون ذلك ويقولون الاجسام كلها مركبة من الاجزاء التى لا تتجزى المماثلة واختلاف الانواع باختلاف الكيفيات الفائضة من الفاعل المختار الخلاق لما يشاء (قوله يعنى ان اللام للعهد) مراد الشارح رحمه الله من هذا التفسير بيان ان اللام فى الباب للعهد (قوله بطريق الاستعارة) اى استعمال لفظ المشبه به فى المشبه ووجه الشبه اتحادهما فى الصورة والهيئة (قوله فالظاهر اه) كيلا يحتاج الى مؤونة ارتكاب المجاز لكن التسامح فى العبارات من دأب الفصحاء (قوله دون سائر الخواص) فانهما لا توجب ضعف المشابهة بالفعل (قوله مغيرتان لمدلول الاسم) من الجهالة والنكارة الى التعيين والمعرفة (قوله كالثابت) فاذا كان المتبوع ثابتا يكون التابع ايضا ثابتا (قوله لوجود خلفه) اى ما هو كالخلف له من حيث ان بينهما وبين التنوين تعاقبا (قوله اوانه محذوف اه) اى التنوين حين دخول اللام او الاضافة محذوف لا بمنع الصرف والكسر انما يتبع فى السقوط اذا كان ساقطا لمنع الصرف (قوله بل للاضافة) لانها لا تجامعه اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم تمامه واللام لكونه حرف التعريف يستكره ان يجتمع مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة التنكير (قوله وفيه انهم اه) اى فى الوجه الاخير بحث فان جعلهم الاضافة معاقبة للتنوين المقدر يدل على ان سقوط التنوين فى حواج لاجل منع الصرف والا كانت الاضافة معاقبة للتنوين المحقق (قوله فيه ان اللام تجامع اه) وذلك للمح الى المعنى الاصلى وما قيل ان المراد انها تزول بحقيقة اللام لا بمجرد صورتها كما فى الحسن والفضل مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف ففيه انه يقتضى ان تقول وان لم يكن هناك علمية او كان علمية ولكن لا تزول باللام بقيت العلتان على حالهما (قوله دلالة الجمع على الجنس) مع التعدد فكان المرجع مذكور

معنى (قوله لا على فرده) كيلا يلزم الوقوع فيما هرب منه وهو التعرض للفرد
فى التعريف (قوله فعلى هذا التفسير) اى تفسيره هو بالمرفوع واما على تفسيره
بالمرفوعات والتذكير باعتباركل واحد اولرعاية الخبر يكون جملة هو ما اشتمل
خبرا عن المرفوعات (قوله مذكور للفصل) بين المباحث السابقة والاتية
كالباب والفصل (قوله واللام اه) على جميع التقادير للاستغراق اذ لا عهد واما
الحمل على استغراق الانواع فبمعونة المقام اذ المبين فيما بعد انواع المرفوع
لا اشخاصه (قوله ويحتمل على التقدير) اى يحتمل اللام على تقدير ان يكون
السابق موقوفا للعهد والاشارة الى مايفهم من قوله وانواعه رفع ونصب وجر
فانه يفهم من كونها انواعا للاعراب الذى هو صفة الاسم انه مرفوع
ومنصوب ومجرور فالمرفوعات اشارة اليه وفيه ان المفهوم مما سبق المرفوع
لا الحصص المعينة منها حتى تكون المرفوعات اشارة اليها اولئن قيل يبطلان
الجمعية يكون اللام للجنس فانه المبطل للجمعية الان يقال على مذهب
السكاكى ان كونه للجنس لا ينافى كونه للعهد فانه للجنس نظرا الى كونه مفهوما
كليا وللعهد باعتبار تقدم ذكره والى ماذكرنا اشار المحشى بقوله وفيه تأمل
وبما ذكرنا ظهر انه لا يجوز ان يكون اللام للعهد على التقدير الثانى لان المراد
من المرفوعات حينئذ الحصص المتعددة ولم يسبق العلم بها (قوله فمن جعل اه)
اى فى ايراد كلمة انما المفيدة للحصر اشارة الى الرد على هذا الجاعل (قوله فيجوز
مطابقته له) بل رعاية مطابقته اولى لانه المقصود بالاثبات (قوله لم يأت بشئ)
لانه يستلزم ان يكون التعريف للافراد (قوله الا ان يقال ان اللام) اى يقال
على تقدير كون الضمير راجعا الى المرفوعات ان اللام ابطلت معنى الجمعية
بناء على عدم صحة العهد والاستغراق لان مقام التعريف يأبى عنهما فيكون
التعريف لجنس المرفوع الا انه اختير صيغة الجمع للاشارة الى تعدد انواع ذلك
الجنس (قوله او يقال اه) اى يقال على تقدير كون الضمير راجعا الى كل واحد
ان ادخال اللام على المعرف للاشارة الى كون التعريف جامعا لجميع افراده
والتعريف للجنس دون الافراد (قوله لان الخفاء اه) بناء على ان كل نوع من
المشتقات باعتبار صيغته موضوع بالوضع النوعى لمعنى متحد فى جميع
افراده لا خفاء باعتبار ذلك المعنى فى شئ من افراده بعد العلم بوضعه فالخفاء

فى المرفوع انما هو باعتبار المادة دون الهيئة فلو اخذ الرفع فى تعريفه صار كانه
اخذ الرفع فى تعريف الرفع فيلزم تعريف الشئ بنفسه (قوله ولئن تنزل اه)
وجه التنزل ان المرفوع كما انه معلوم باعتبار الهيئة معلوم باعتبار المادة ايضا
مما سبق حيث قال فالرفع علم الفاعلية فالخفاء ليس فيه باعتبار شئ من
اجزائه بل باعتبار المجموع من حيث المجموع (قوله فى ايهام الدور) اى
تعريف الشئ بنفسه لا بمعنى توقف الشئ على المرفوع والايهام المذكور بناء
على ما هو الشائع من ان خفاء المشتق لا يكون الا باعتبار المأخذ (قوله
الى اصالة الرفع فى الفاعل) المشيرة الى كون الفاعل اصل المرفوعات لكن
الشارح الرضى ينكر ذلك حيث قال الرفع فى المبتدأ والخبر وغيرهما من
العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل بل هو اصل فى جميع العمد (قوله وعن
زيادة الايضاح اه) فان علم الفاعلية لكونه مفصلا اوضح من لفظ الرفع لاجماله
وفيه انه بعد ما علم الرفع بانه علم الفاعلية لا حاجة الى هذا الايضاح (قوله
وان لم تكن اوصافا) لعدم قيامها بالاسماء لكونها متلفظة برأسها كسائر
الحروف والاسماء (قوله لعدم استقلالها بالتلفظ) اما الحروف فلكونها متولدة
من اشباع حركة ما قبلها واما الحركات فلكونها ابعاض تلك الحروف
(قوله ملابسة الكل بجزئه) ان كانت تلك العلامة حرفا (قوله او ملابسة
المطروء عليه للطارئ) ان كانت تلك العلامة حركة (قوله الظاهر من العبارة)
اى من عبارة الشرح حيث حمل الحيثية المذكورة على معنى الرفع وانما قال
الظاهر لانه يمكن ان يقال ان هذه الحيثية لما كانت سببا للرفع المحلى حمله
عليه اتساعا (قوله ليست علما للفاعلية) الضمة والالف والواو على ما مر سابقا
(قوله لتوهم رفع له) بالحركة او الحرف بسبب وقوعه موقع المرفوع (قوله
ولا اعتبار اه) لان هذه الحيثية انما تتعلق بعد اعتبار رفع ما هو فى محله (قوله وان
الاشتمال اعم) الوجهان ناظران الى الوجهين السابقين على اللف والنشر
المرتب (قوله اسكان الامر ظاهرا) اى امر كون الرفع المحلى علم الفاعلية (قوله
او جعل اللام) اى جعل اللام فى المرفوعات للعهد والمذكور فيما سبق ليس
الا الرفع اللفظى والتقديرى حيث قسم الاعراب اليهما وبين محالهما (قوله
فان الكلام مسوق) فان المقصود تعريف المرفوع واقسامه واحوال

اقسامه (قوله ومن ابتدائية اتصالية) اى قصد بها مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه لا كونه مبدأ لشئ ممتد وههنا كذلك فان الفاعل لكونه خاصا انفصل عن المرفوع بسبب خصوصية اعتبرت فيه وليست تبعيضية لان الفاعل ليس جزء المرفوع بل جزئى له (قوله ويأبى عنه قوله ومنها المبتدأ) لان الضمير فيه راجع الى المرفوعات ومن تبعيضية (قوله لقربه) اذ مع تقسيمه تقسيم المرفوع لاتحادهما (قوله بضرب من التأويل) كالمذكور والقسم الاول والجمع والقبيل (قوله بدون المسند) فى بعض النسخ بصيغة المفعول من الاسناد وفى بعضها بلفظ المصدر الميمى من السد اى بدون سد شئ مسده (قوله غير مطرد) اشارة الى ان المراد بكون النسخ نادرا فى الفاعل انه غير مطرد اى ليس قياسا جاريا فى كل فاعل بل سماعى بخلاف نسخ المبتدأ فانه قياسى فلا يرد عليه منع عدم الاطراد لوجود كثير مطرد نحو ما جاءنى من احد (قوله والحرف زائد) بالنصب عطف على اسم ان اى يدفع بان الحرف فى الفاعل زائد لم يتغير به الفاعل عن فاعليته وان زال اعرابه بخلاف المبتدأ فانه بعد النسخ تزول عنه الابتدائية (قوله على ما هو موضوع للاسناد) وهو الفعل فانه وضع مسندا لاعتبار النسبة الى الفاعل فى مفهومه (قوله محسوس) اى مسموع (قوله فانه عدمى) لان عامله التجرد عن العوامل اللفظية (قوله لان ما عداه يصلح ان يرد اليه) اى ما عدا المبتدأ من المرفوعات بل الفضلات ايضا يصلح ان يرد اليه قال السيد الشريف فى شرح المفتاح فى بحث تعريف المسند السببى ليس كل جزء من اجزاء الجملة عمدة كانت او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند قد حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل وقس على ذلك (قوله فهو ام المرفوعات) اى اصل المرفوعات بناء على ان كل شئ يرجع الى اصله (قوله لقيامها مقام كمائه) فيكون الكل راجعا اليها بخلاف ما عدا المضمرات فان بعضها لا يقوم مقام بعض آخر (قوله ولانه يحكم عليه بمتعدد) اى يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد بخلاف الفعل فانه لا يجوز تعدده لفاعل واحد (قوله فله استيعاب) اى للمبتدأ استيعاب الاخبار وشمولها (قوله حقيقة او حكما) هذا التعميم انما يحتاج اليه بناء على ان المراد بالحكم الاسناد بالمعنى المأخوذ فى تعريف الفاعل

عبر عنه بالحكم لمشاكلة قوله فانه يحكم عليه اذ فاعل المصدر يحكم عليه بهذا المعنى بالمصدر وهو غير مشتق فلا يصح الحصر الا بالتعميم المذكور ولو اريد بالحكم الاسناد التام اى الذى يصح السكوت عليه كما اريد فى قوله يحكم عليه بكل حكم فلا حاجة اليه الى هذا التعميم لعدم كون اسناد المصدر حكما بهذا المعنى لكن الظاهر ما ذكره المحشى اذ الفاعل لا يحكم عليه بهذا المعنى بكل مشتق بل بالبعض وهو الفعل او الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام والنفى والمتبادر من قوله لا يحكم عليه الا بالمشتق العموم (قوله ناقصة كانت او تامة) ليدخل فى التعريف فاعل المصدر او الصفة اذا لم تكن واقعة بعد حرف النفى او الاستفهام رافعة لظاهر (قوله او مفروضة) ليدخل فاعل فعل الشرط والجزاء (قوله او للتنويع) يعنى ان المحدود نوعان احدهما ما اسند اليه الفعل والثانى ما اسند اليه شبهه (قوله لا للشك) اى لشك المتكلم او التشكيك للسامع يعنى ليس معناه ان الفاعل احدهما من غير تعيين حتى ينافى مقام التعريف (قوله لانه فاعل لعامله حقيقة) اعنى حصل او حاصل وهو دال على الحدث (قوله الجملة حالية) بناء على ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسند فلو جعل قدم عطفا عليه يلزم الفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولا له واما جعل الجار والمجرور متعلقا بقدم بان يكون المعنى وقدم الفعل مشتملا على طريقة قيامه به ففيه ما يجئ من ان الفعل لا يكون على طريقة القيام وانه يستلزم انقسام التقديم الى ما يكون على طريقة القيام والى ما يكون على طريقة الوقوع عليه وما قيل ان جعلها حالا خال من الاستقامة فلعل وجهه ما ذكره السيد قدس سره فى شرح المفتاح من ان الجمل الفعلية الواقعة قيودا يتبادر منها مضيها او استقبالها او حالها بالنسبة الى ما جعلت قيدا له بالنظر الى زمان التكلم ولذا وجب فى الماضى المثبت الواقع حالا ايراد قد ليقرب الماضى لزمان الحال الذى وقع فيه عامله ليدل على اتصاله به فتحصل المقارنة بينهما فلو جعل قدم حالا افاد ان التقديم حاصل فى الزمان السابق على الاسناد المتصل به وليس كذلك والجواب عنه ان الافعال الواقعة فى التعريفات لا يعتبر فى مفهوماتها الزمان فالمعنى ما هو مسند اليه الفعل او شبهه مقدما عليه وتقدير قد لمجرد رعاية الضابط (قوله لانه مقرر الاسناد)

ولولا ان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة وتكرار له لما كان مقررا له ولذا افاد زيد قائم تقوى الحكم دون قام زيد (قوله ولوارد بالاسناد اه) قال المصنف رحمه الله فى شرحه هذا القيد لدفع توهم دخول زيد قائم فى حد انه فاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مسند الى ضمير مستتر والمجموع مسند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد لتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة عقلية وحدنا باعتبار الدلالة اللغوية انتهى اى الفعل دلنا على ان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه لكونه عبارة عنه وليست هذه دلالة مستفادة فى اللغة بل المستفاد منها ان الفعل مسند الى ضميره والمجموع مسند الى زيد والا لزم ان يكون زيد معمولا للفعل وان لا يكون معمولا له (قوله لانه الفرد الكامل) والمطلق ينصرف الى الكامل على ما تقرر فى الاصول (قوله من لوازم المعرف له) اى من توابعه وروادفه فلا يتحقق بدونه ولواجرى وجوب التقديم على اطلاقه كان اعم من المعرف ولا يكون من روادفه وبما ذكرنا من حمل اللزوم على المعنى اللغوى اندفع محذوران احدهما منع وجوب كون المعرف من لوازم المعرف لانه يجوز التعريف بالخاصة المفارقة انما الواجب المساواة والثانى انه اذا كان وجوب تقديم نوعه لازما للفاعل كان وجوب مطلق التقديم ايضا لازما لان لزوم الاخص يستلزم لزوم الاعم فلو اريد مطلق وجوب التقديم كان المعرف واجزاؤه ايضا من لوازم المعرف فلا يتم التعريف (قوله لم يحتج الى الاضمار) بخلاف ما اذا جعل خبرا عنه فانه لابد من اعتبار الضمير فى قام ليكون فاعلا له (قوله وتغيير محل الموجود) بان اعتبر زيد المقدم مؤخرا اهون من اثبات الضمير المعدوم لفظا (قوله الا النصب) لا يحتاج الرفع الى اثبات الضمير المعدوم بخلاف النصب فان فيه تغيير محل الموجود (قوله ولا يلزم عليهم اه) جواب سؤال مقدر وهو ان يقال حينئذ يجب نصب كله فى قول ابى النجم * قد اصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع * مع ان الرواية عنه بالرفع وحاصل الجواب ان الفعل اعنى لم اصنع لم يقع على كله حتى ينصب به على المفعولية بل وقع على ما اضيف اليه كل فلذا تعين رفعه وذلك لان المعنى لم اصنع ذلك الذنب لا لم اصنع كل الذنب فانه يفيد انه صنع بعضه بناء على ان الظاهر توجه النفى الى القيد (قوله وكذا حكم اخواته) فيما فيه الرفع

وتقدير الضمير فان الفعل لا يقع عليه بل على ما اضيف اليه (قوله اشارة اه) يعنى ان قوله اسنادا او اقعا اه بيان لحاصل المعنى واما من حيث اللفظ فيحتمل ان يكون الجار والمجرور ظرفا لغوا متعلقا باسند ويحتمل ان يكون مستقرا صفة لمصدر محذوف وليس نصا فى الاحتمال الثانى وان كان ظاهرا فيه (قوله لان الفعل لا يكون اه) لان القيام وطريقته امر نسبى بين الفعل والفاعل ليس حالا من احوال الفعل اللهم الا على التجوز (قوله اى قيام مدلوله) اما على حذف المضاف او ارادته من ضمير الفعل على الاستخدام او جعل نسبة الاسناد الى الفعل باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار مدلوله وبهذا اندفع ما فى بعض الشروح من انه لو اريد بالفعل المعنى الحدثى لزم استدراك قوله او شبهه وان اريد به الفعل الاصطلاحى لا يمكن ارجاع ضمير قيامه اليه لان القائم المعنى الحدثى لا الفعل الاصطلاحى (قوله اى على طرزه اه) الطرز الهيئة والطريقة الحالة يقال فلان على طريقة واحدة اى حالة واحدة والشكل المثل يقال هذا شكل فلان اى اشبه به فعطف بعضها على بعض قريب من التفسير (قوله اى ذلك علامتها او من لوازمها) لما كان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على صيغة المعلوم وصفا للفعل لم يصح الحكم باتحادها اوله بان الحمل على سبيل المبالغة والمراد ان ذلك من علامتها او من لوازمها او كلمة او للتخيير فى التعبير (قوله وذلك) اى كونه علامة للقيام ثابت (قوله لان القيام ثبوت موجود) اى يعتبر فى مفهوم القيام كون القائم امرا موجودا فى الخارج وبالضرورة يكون ما يقوم به ايضا موجودا لامتناع قيام الموجود بالمعدوم (قوله واتصاف اه) اشارة الى ان القيام نسبة بين الطرفين قد يعتبر صفة للقائم فيعبر بثبوت موجود لامر وقد يعتبر صفة لما يقوم به فيعبر باتصاف الامر بالموجود (قوله والتعبير عنه) اى عن ثبوت الموجود لامر ليس الا بصيغة المعلوم فلا يكون علامة طريقة القيام الا كونه على صيغة المعلوم (قوله لان مصدر المجهول اه) اى مصدر المجهول لا يوجد مدلوله فى الخارج اصلا بل هو امر اعتبارى مطلقا لانه لم يصدر من الفاعل الا الحدث القائم به لكن لتعلقه بالمفعول بوقوعه عليه حصل له وصف اعتبارى وهو كونه متعلقا لذلك الحدث الذى يعبر عنه

بالمصدر المجهول فلا يمكن التعبير به عن القيام بخلاف مصدر المعلوم
فان مدلوله قد يكون امرا اعتباريا كالقرب والبعد والموت فيمكن التعبير به
عن القيام ولما لم يكن كل مصدر معلوم موجودا كان التعبير عنه علامة
طريقة القيام لا علامة القيام (قوله لكنه فيه تأمل) وهو ان القيام قد يكون
حقيقيا كاتصاف الجسم بالبياض وحينئذ يكون القائم موجودا وقد يكون
انتزاعيا بان يكون الموصوف فى الخارج بحالة ينتزع العقل منها هذا
الوصف نحو زيد اعمى وحينئذ لا يكون الوصف موجودا والجواب ان هذا
مصطلح ارباب المعقول واما ارباب العربية واهل العرف فلا يفهمون من
القيام الا الاتصاف الحقيقى ونحو زيد اعمى عندهم معناه سلب الاتصاف
بالبصر ففيه سلب القيام لا قيام السلب (قوله فى المعنى) بان يكون ثبوت
موجود لامر (قوله اوفى التعبير) بان يكون ثبوت امر اعتبارى لآخر بصيغة
المعلوم (قوله فتعبيره تعبير القيام) الفاء لتفسير معنى المشاكلة فى التعبير
فمعناه ان يكون تعبيره تعبير القيام لا ان يكون شبيها به بوجه ما (قوله فعلى
هذا) اى على ان يكون المراد ان يكون الثبوت مماثلا للقيام يخرج الاسناد
الذى هو نفس القيام عن المراد لامتناع مماثلة الشئ لنفسه فيكون
الفاعل الذى اسناده نفس القيام كضرب زيد خارجا عن التعريف (قوله قلنا
للقيام اه) اى لا نسلم خروجه لان للقيام افرادا متعددة فكل فرد تحقق فى تعبير
من التعبيرات يماثل فردا آخر تحقق فى تعبير آخر فيكون كل اسناد بصيغة
المعلوم اسنادا على طريقة القيام وشبيها به (قوله لانه فى قوة ان مع الفعل
المجهول) فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما فى حكمها (قوله لكان نصا
فيما قصده) وهو ايراد مثال لفاعل شبه الفعل لان ابواه لا يمكن ان يكون مبتدأ
وقائم خبره لكونه مفردا بخلاف ابوه فانه يحتمل ان يكون مبتدأ قدم عليه
خبره (قوله وفيه انه لو كان اه) كيلا يلتبس بالفاعل لاعتماد اسم الفاعل على
موصوفه كما اذا كان الخبر فعلا مسندا الى المبتدأ يجب تقديم المبتدأ لئلا
يلتبس بالفاعل نحو زيد قام اقول وقع فى مواضع عديدة من مغنى اللبيب
ان زيد قائم ابوه يحتمل ان يقدر مبتدأ وان يقدر فاعلا لقائم وما ذكره المحشى
من لزوم الالتباس مندفع لما ذكره المحشى رحمه الله فى شرحه التحفة فى خاتمة

باب المسائل المتفرقة ان المانع من تقديم الخبر الفعلى فى زيد قائم هو حصول
الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الفعلية والاسمية ولا شك ان مفاد
الجملتين مختلف ففيه ارتكاب الالتباس المخل بالمقصود انتهى بخلاف زيد قائم
ابوه اذ مفاده على التقديرين واحد لعدم افادته التقوى فتدبر (قوله كما فى زيد
قائم) الصواب زيد قام لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فلا التباس
فى زيد قائم عند التأخير بالفاعل اللهم الا ان يحمل على مذهب من لم
يشترط الاعتماد فى عمله (قوله ما يبتنى عليه شئ) سواء كان حسيا كابتناء
الجدار على اساسه او عقليا كابتناء الحكم على دليله (قوله وفى العرف)
اى عرف اهل العلم (قوله القاعدة) اى الحكم الكلى يستخرج منه احكام
جزئية (قوله مع انه اوضح) بخلاف الاصل فان فيه خفاء لكونه مستعملا
لمعان كثيرة اعنى المبتنى عليه والقاعدة والمقيس عليه وما يثبت للشئ نظرا الى
ذاته (قوله لمراعاة الاشتقاق) بين اولى ويلى لكونهما مشتقين من الولى (قوله
كالمفعول الاول) فان المفعول الاول آخذ والثانى مأخوذ (قوله وكذا الحال
فى المفعول اه) فان رتبته مقدمة على رتبة المفعول بواسطة لشدة اقتضاء
الفعل اياه (قوله الحاصل) يعنى ان اقتضاء الفاعل القرب ليس اقتضاء
تاما واصلا حد الوجوب حتى لا يزول بعارض يوجب تأخيره او ترجحه
ولا يحتاج الى امر آخر لوجوب التقديم بل اقتضاء رجحان يصير واجبا
لعروض امر وممتنعا لعروض آخر فالمراد بالانبغاء فى عبارة الشارح الاولوية
الغير الواصلة الى حد الوجوب ليكون بيان رفع الوجوب والامتناع
كلاهما على طريقة واحدة وهى بيان امر عارض على الاصل (قوله
لشموله لشبه الفعل اه) لكون الضمير راجعا الى احدهما المدلول عليه
باو كما مر فى قدم عليه (قوله فوضع اه) عطف على لم يقل فالمراد بالفعل هو
الفعل المذكور سابقا بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثانى عين
الاول وفى تقييد الشارح الفعل بالمسند اليه اشارة الى ذلك مع افادة ان ليس
معنى قول المصنف رحمه الله والاصل فيه ان يلى الفعل ان وليه بغير الفعل
خلاف الاصل كما فى قولهم الاصل فى الحال ان يكون نكرة بل معناه ان
الاصل ان يلى الفعل المسند اليه فمحط الفائدة نفس الولى دون الجزء الاخير

اعنى الفعل (قوله لزيادة التمكن) لان اعادة الاسم الظاهر الدال عليه بخصوصه
يدل على كمال اعتناء المتكلم لشأنه (قوله الى ان الفعل اصل اه) كما يدل عليه
الاستدلال بكونه كالجزء باسكان اللام (قوله لان النسبة الى الفاعل
مقوم اه) فان النسبة الى الفاعل المعين داخلة فى مفهوم الفعل بخلاف
نسبة الفعل المتعدى الى المفعول به فانه لازم له خارج عن مدلوله وتوقف
فهمه المتعلق باعتبار توقف فهم لازمه اعنى النسبة يدل على ذلك جواز
تنزيله منزلة اللازم وعدم جواز ذلك بالنسبة الى الفاعل (قوله داخل فى قوام
النسبة) القوام بكسر القاف نظام الشئ على ما فى الصحاح والتقويم فى اللغة
راست كردن يعنى ان طرف النسبة مقوم للنسبة فى الوجود والتعقل اذ لا يمكن
وجودها وتعقلها بدون الطرفين وان كان خارجا عن حقيقتها (قوله ومقوم
المقوم اه) فيكون الفاعل مقوما لمدلول الفعل فى التعقل والوجود فيكون
حينئذ احتياج الفعل اليه اشد من المفعول به وسائر المفاعيل (قوله كان فى
عداد جزئه) وان لم يكن جزأ له لكونه كلمة برأسها (قوله يدل على ذلك دلالة إنّ)
اى دلالة برهان إنّ وهو ما يدل على التصديق بالحكم فقط من غير دلالة على علة
وجوده فى نفس الامر وههنا كذلك فان اسكان اللام يفيد التصديق بكون
الفاعل كالجزء من غير دلالة على علته فى الخارج فما قيل ان معنى قوله يدل على
كونه كالجزء لشدة الاحتياج اسكان اللام فهو عليه تعليل المعلل ليس
بشئ (قوله كما ان السابق دل عليه دلالة لمّ) اى دلالة برهان لمّ وهى ما يدل على
علة وجود الحكم فى نفس الامر والتصديق به معا وههنا كذلك كما لا يخفى
(قوله تلك الدلالة) اى دلالة الان فان وضع الاعراب الذى محله اخر الكلمة
بعد ضمير الفاعل فى صيغة التثنية والجمع والمخاطبة يفيد التصديق لكونه
كالجزء من الفعل (قوله اللام للتعليل) اى لبيان كون مدخول اللام علة
لما يتعلق به (قوله فتفيد ترتب العلم اه) لان التفريع استخراج الفرع من الاصل
اعنى تحصيل العلم به من العلم بالاصل فكانه قيل فعلم لاجل العلم بالعلة التى
هى الاصل المذكور الجواز والامتناع المذكوران (قوله او للتعليل اه) كون
مدخول الفاء اعنى الجواز والامتناع علة لما قبله والاول باعتبار الاستدلال
بالجواز والامتناع على الاصل المذكور والثانى باعتبار الوجود فى نفس الامر

(قوله

(قوله وان كان ترتب اه) لانه اذا كان الاصل تقدم الفاعل على سائر المعمولات
امتنع لحوق ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الاضمار قبل الذكر (قوله
لكنه لا يتوقف) اى ليس الحال انه لو كان الاصل المذكور انتفى الامتناع
المذكور (قوله لثبوته على تقدير تساويهما) فيه بحث لانه على تقدير
التساوى يكون المفعول فى مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف
اليه فيكون المفعول ايضا مقدما عليه رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيصح
المثال المذكور على تقدير التساوى وما قيل ان المضاف اليه كالجزء من
المضاف فيكون فى مرتبته فعلى تقدير التساوى يكون الضمير والفاعل
والمفعول فى مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير ففيه ان معنى
كونه كالجزء منه انه لا يجوز الفصل بينهما بامر آخر لا انه فى مرتبة التأخير
منه لفظا ورتبة لكونه قيدا له (قوله كون الشئ اه) اى ليس المراد بالتقدم الرتبى
ههنا ما هو المذكور فى كتب المعقولات وهو كون الشئ فى الترتب الحسى
او العقلى سابقا على آخر اذ لا ترتب بين الفاعل والمفعول حسا ولا عقلا بل المراد
المتقدم بالشرف اعنى وجود حاله يقتضى التقدم فى الذكر سواء قدم او لم يقدم
ففى العرف يقال له التقدم بالرتبة يقال العالم مقدم على الجاهل بالرتبة (قوله
لشدة اقتضاء الفعل اه) يعنى ان الفاعل والمفعول به فى رتبة واحدة فى شدة
اقتضاء الفعل المتعدى اياهما فكما انه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول
المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم وفى هذا
الاستدلال اشارة الى ان خلافهما انما هو اذا كان الضمير متصلا بفاعل مقدم
ومرجعه مفعولا مؤخرا واما اذا كان الضمير متصلا بغير الفاعل نحو صاحبها
فى الدار وكان الضمير المتصل بالفاعل راجعا الى غير المفعول نحو ضرب غلامها
عند هند فيمتنع بالاجماع نص عليه فى المغنى (قوله وفيه انه لا يقتضى اه)
اى على تقدير تسليم تساويهما فى شدة اقتضاء الفعل والا فالفعل لكون النسبة
الى الفاعل مأخوذة فى مفهومه اشد اقتضاء له من المفعول به (قوله انه
لا يقتضى تقدمه اه) فيه بحث لان ما هو الواجب تقدمه على الضمير وهو
حاصل على تقدير تساويهما فى الرتبة لا تقدمه على الفاعل (قوله تجويز ذلك)
اى الاضمار قبل الذكر مطلقا فى الصورة المذكورة (قوله مع قولهم فى باب اه)

فانهم يضمرون الفاعل فى نحو ضربنى واكرمنى زيد ويلتزمون الاضمار قبل
الذكر (قوله تجويز الاضمار اه) فان العمدة لشدة الاحتياج اليه وكون
الفعل مشعرا به ينساق الذهن اليه فيحتمل فيه الاضمار قبل الذكر بخلاف
الفضلة (قوله وقد يقال اه) اى فى الفرق ههنا وباب التنازع اوفى بيان
الضرورة فى باب التنازع (قوله لم يظهر كونه ملغى) فلابد من الاضمار بخلاف
الاظهار فى المثال المذكور بان يقال ضرب غلام زيد زيدا فانه لامانع منه
فلا يحتمل الاضمار فيه غير ضرورة (قوله عوى الكلب اه) فى التاج العواء
بضم العين بانك كردن سك وكرك وشغال ومن حد ضرب (قوله اى اذا انتفى لفظ
الاعراب) اى تلفظه دون تقديره (قوله مع ان التعميم اه) فيجوز ان يكون
ذكر القرينة بعد الاعراب من هذا القبيل فانه للاهتمام بشأن الاعراب لكونه
قرينة شائعة ذكر اولا ثم عمم (قوله اتصال علامة الفاعل اه) يعنى ان اتصال
التاء التى هى علامة تأنيث الفاعل بالوضع قرينة على ان حبلى فاعل فى المثال
المذكور فلا يرد ان الحاق التاء بالفعل كيف يكون قرينة وهى دالة على
تأنيث الفاعل بالوضع (قوله واتصال ضمير الثانى اه) فانه قرينة على ان الثانى
فاعل والا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة (قوله اى بعد الا الواقعة) اشار
بتوصيف الا بالواقعة الى ان الجار والمجرور اعنى بشرط قيد للفظة الا بان
يكون حالا منها او صفة لها وليس قيدا لقوله مفعوله لان توسط الا بينهما من
احوال الا لا من احوال المفعول (قوله يعنى ان التقديم اه) لما كان دليل اشتراط
التوسط فى صورة التقديم غير مذكور فى الشرح لظهوره تعرض المحشى
رحمه الله الى ان التقديم الثابت فى الاستعمال مشروط ثبوته بشرط توسط
الا اذ لو قدم الا مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين الا والمستثنى اعنى
المفعول بالفاعل وذلك غير جائز فيمتنع التقديم فضلا عن ثبوته (قوله لما سيذكره
الشارح رحمه الله) من جواز تأخير الفاعل اذا قدم المفعول مع الا لعدم
انقلاب الحصر المطلوب بحسب الظاهر (قوله المخل بالمقصود) قيد الالتباس
بذلك اذ لو لم يخل بالمقصود لا يجب التحرز عنه بل يجوز الوجهان فى اقائم زيد
(قوله مع رعاية النظم الطبيعى) اى مع رعاية الترتيب بين الفاعل والمفعول
على وجه تقتضيه طبيعة الفاعل وهو تقدمه عليه (قوله ولقائل ان يقول اه)

لك

لك ان تلتزم امتناع التقديم فى نحو هذه الصورة وما الدليل على جوازه وان
تدخله فى ضابط المصنف رحمه الله فان معنى قوله وجب تقديمه انه لا يجوز
تقديم المفعول عليه ولا عامله ولذا لم يقيد الشارح رحمه الله ههنا بشرط كون
المفعول متأخرا عن الفعل كما قيده به فى قوله او كان مضمرا متصلا قال الرضى
ويجب تأخير منصوب الفعل عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما فى
ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى يظن ان المقدم مبتدأ
انتهى (قوله لا التباسه بالاسمية التى تخل بالمقصود) فانه يجوز ان يكون ضرب
مسندا الى ضمير موسى وعيسى مفعولا له فيختل المقصود فى تقييد الاسمية
بالصفة احترازا عن التباسه بالاسمية التى لا تخل بالمقصود بان يكون ضرب
مسندا الى عيسى وضمير المفعول العائد الى موسى محذوفا فانه لا يقتضى
امتناع التقديم بل حينئذ تكون الجملة ذات وجهين الفعلية والاسمية (قوله اى
للزوم خلاف المفروض) يعنى ان الدليل لوجوب التقديم فى الصورة الثانية
هو لزوم خلاف المفروض على تقدير التأخير لا المنافاة الا ان الشارح رحمه الله
اقام دليل الدليل مقامه اختصارا (قوله هذا ظاهر اه) ذكره الشارح
الرضى رحمه الله حيث قال وانما قلت فى اول بيان المسئلة اذا ذكرت قبل
الاستثناء معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا
فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان
يضرب زيدا كما كان فى ما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد وقد
اورد على دعوى ظهور ما كان الفاعل خاصا انه لا يصح فى نحو ما خلق الله على
احسن صورة الا يوسف فانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته
تعالى فى يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره وعلى عدم صحته فيما
اذا كان عاما بانه لا يكاد يوجد مثال صادق فيما اذا كان الفاعل عاما لبداهة
كذب حصر ضاربية كل احد فى زيد فلا ينتهض نقضا على القواعد الادبية
فان مدارها على ما يقع فى المحاورات وكلا الايرادين خبط اما الاول فلان
المثال المفروض ليس معناه حصر خالقيته تعالى مطلقا على يوسف حتى
يجوز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره بل خالقيته على احسن صورة فاللازم
حينئذ جواز ان يكون يوسف على غير مخلوقيته تعالى على احسن الصور

وهو حق فانه له صفات غير احسنية الصورة الا ترى ان معنى قولنا ما ضرب زيد بالسوط الا عمرا قصر ضاربيته بالسوط عليه مع جواز مضروبيته له بشئ آخر فبالجملة الاصل ان محط الفائدة فى الاثبات والنفى هو القيد كما تقرر فى محله واما الثانى فلان معنى قولنا ما ضرب احد الا زيدا نفى الضاربية لزيد على سبيل العموم بناء على عموم النكرة فى سياق النفى واثبات ضاربية واحد منهم فان نقض النفى بالا يقتضى ثبوت الحكم لواحد منهم على سبيل البدل اذ لا عموم للنكرة فى الاثبات واذا انحصرت ضاربية واحد منهم فى زيد تكون المضروبية ايضا مقصورة عليه اذ لم يبق شئ بعد واحد من الآحاد يمكن ان يكون زيد مضروبا له وليس معناه حصر ضاربية كل احد فى زيد حتى يكون كاذبا (قوله الا ان يكون تابعا له) لكونه فى حكم المتبوع (قوله او معمولا لغير عامله) نحو رأيتك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمول رأيتك كما ان اذا لم يبق معمول له فليس ضاحكا فى الحيز الاجنبى عن عامله (قوله او مستثنى منه) نحو ما جاءنى الا زيدا احدا (قوله فكانه حمل كلامه على ما هو المتفق عليه) اى اذا لم يكن تقديم المفعول مع الا جائزا عند الاكثرين فتقييد الشارح رحمه الله وجوب التقديم بقوله بشرط توسط الا بينهما اما لحمل كلام المصنف رحمه الله على وجوب التقديم المتفق بين النحاة او لميلانه الى ما ذهب اليه جماعة من جواز تقديم المفعول مع الا (قوله اما عند اكثرهم) بعضهم جوزه مطلقا وبعضهم منعه مطلقا وبعضهم فصل فقال ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين جاز والا فلا (قوله وما نزل الخ اه) فالذين وبادئ الرأى مستثنيان مفرغان من الفاعل والظرف المحذوفين باداة واحدة (قوله او بان الظرف اه) يعنى ان بادئ الرأى ليس مستثنى من الظرف العام المقدر بل هو معمول لاتبعك ويجوز عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى به اذا كان ظرفا لانه يكفيه رائحة من الفعل (قوله عند من لم يجوزه اه) ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضرب غلامها لجاز تقديم الفاعل على المفعول لان الفصل بين الوصف والموصوف غير ممتنع بخلاف الصلة اذ الاتصال بين الاولين اقل مما بين الآخرين (قوله مقام الفعل فى الدلالة على ما هو المرام) قيد بذلك لان القرينة فى المثال الذى يأتى مذكورة فى السؤال والفعل مقدر فى الجواب

فلا تكون القرينة قائمة مقام الفعل فى اللفظ ولا يخفى ان المراد من الفعل معناه والقرينة انما تدل عليه بواسطة دلالتها على لفظ الفعل المحذوف ولعل الباعث على ذلك حمل القيام على معناه الحقيقى اعنى ايستادن والصواب جعله مجازا عن الحصول كيلا يحتاج الى هذا التقدير والتكلف (قوله لا باعث) فان الباعث على الحذف النكات التى ذكرها علماء المعانى من ضيق المقام والاختصار وعدم التصريح بالذكر والتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن العبث فى الظاهر الى غير ذلك (قوله فالجواب المنطبق اه) لا يخفى ان كون المقصود تعيين الفاعل بمعنى من صدر عنه الفعل يقتضى تقدير المبتدأ بان يقال هو زيد لا تقدير الفعل فانه يدل على صدور الفعل ايضا وهو زائد على المقصود (قوله لانه هو المقصود فى الجملة الاسمية) اى المقصود فى الجملة الاسمية مقصور على حمل شئ على المبتدأ لا يتجاوز الى ان يكون تعيين المبتدأ فلا يفيد الجملة الاسمية تعيين الفاعل وفيه ان اسناد الحدث الى شئ هو المقصود من الجملة الفعلية وضعا وتعيين الفاعل مستفاد من ذكره فكلتا الجملتين مستويتا الاقدام فى عدم كون تعيين الفاعل مقصودا منهما وضعا وانفهامه من ذكره فيهما (قوله ولان الفعل موضوع فى الكلام ومذكور فيه) ان اراد ان صيغة الفعل مذكورة فيه فمسلم لكن لا يفيد لانه على تقدير الخبر ايضا مذكور وان اراد انه موضوع بطريق الاسناد الى شئ فممنوع لانه مذكور بطريق الحمل (قوله ولان السائل غير متردد فى الحكم) غير خال الذهن عنه عالم به وتقدير الفعل يفيد نفس الحكم بواسطة الاسناد فلا يطابق السؤال معنى لانه سؤال عن تعيين الفاعل (قوله فانه جملة اسمية) قال السيد قدس سره الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلبت الجملة اسمية ففى الجواب روعى التنبيه على اصل السؤال وقد بين هذا المعنى كما ينبغى فى حاشية شرح التلخيص فارجع اليها انتهى وفيه بحث لان الاستفهام انما يكون بالفعل اولى اذا كان السؤال عنه يلى الهمزة فاصل من قام ازيد قام ام عمرو ام خالد لكونه سؤالا عن تعيين الفاعل لا اقام زيد ام عمرو ام خالد (قوله يحذف لكثرة الاستعمال) اى

ليس بقياسى (قوله والجملة الندائية معترضة) بين الفعل ومفعول مالم يسم
فاعله فائدتها بيان طريق البكاء (قوله فانه منشأ للالتباس) اى منشأ التباس
الفاعل والتردد فيه (قوله فنزل السبب) اى نزل سبب السؤال وهو لفظ المبنى
للمفعول منزلة المسبب وهو السؤال فى جعله قرينة على الفعل المقدر (قوله
وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره) لان خصومة الغير موجبة للضراعة
لا خصومته (قوله لان هذا البكاء بكاء فوته اه) اى هذا البكاء المأمور به بكاء
فوت يزيد لا بكاء الخصومة فلا يصح تعليله بها (قوله مع انها اه) اى الخصومة
ليست سببا قريبا للبكاء بل انما كانت سببا للضراعة بخلاف الضراعة
فانها سبب قريب له (قوله حكاية حال ماضية) لان الاطاحة متقدمة على
الاختباط فى الحصول فكان مقتضى الظاهر مما اطاحت الطوائح اورد
بصيغة المضارع الدال على الحال على سبيل الحكاية لتلك الحال الماضية
اما بفرضها فى زمان التكلم او بفرض المتكلم نفسه فى ذلك الزمان الماضى (قوله
قد يورد) مستأنفة لبيان نكتة الحكاية (قوله اذا كان الامر هائلا) مثلا
فانه اذا كان غريبا قد يورد ايضا لصورة الحال نحو الله الذى ارسل الرياح فتثير
سحابا (قوله لاستقراره اه) فكانه حاضر واقع فى الحال (قوله بغير علقة) بضم
العين وسكون اللام والقاف شجر يبقى فى الشتاء تعلق به الابل فتستغنى
به حتى يدركها الربيع ويقال له سابقه فى هذا الامر اى سبق كذا فى شمس
العلوم (قوله يقال اختبطنى فلان) اذا جاءك يطلب معروفك من غير اصرة اى
رحم او قرابة او صهر او معروف كذا فى الصحاح (قوله على حذف الزوائد) اى
حذف زوائد المزيد من اسم الفاعل وبنائه على صيغة المجرد ثم جمع جمعه (قوله
كما يقال اعشب فهو عاشب) فى الصحاح العشب الكلأ الرطب يقال منه
بلد عاشب ولا يقال فى ماضيه الا اعشبت الارض اذا انبتت العشب وبعير
عاشب يرعى العشب واعشب القوم اصابوا عشبا وارض معشبة انتهى
فالتمثيل فى مجرد بناء صيغة اسم الفاعل المجرد عن المزيد لا فى عدم مجيء اسم
الفاعل على المزيد منه (قوله مثل ماء دافق) اى ذى دفق فان الدافق هو
الرجل دون الماء (قوله يقال رياح لواقح اه) فيه اشارة الى وجه تأنيث مفرده
وهو انه صفة الريح والريح مؤنث واما الملقح الذى هو صفة الفعل من قولهم

القح الفحل الناقة فيقال فى جمعه ملاقح فى الصحاح الملاقح الفحول الواحد
ملقح (قوله ولا يقال ملقحات) فى الصحاح رياح لواقح ولا يقال ملاقح وهو من
النوادر وقد قيل الاصل فيه ملقحة ولكنها لا ملقحة الا وهى فى نفسها لاقحة كان
الرياح لقحت بخير فاذا انشأت السحاب وفيها خير وصل ذلك اليه (قوله لانها
امكن اه) فى التاج المكانة والمكن كالبرد جايكير كيرشدن من حدكرم اى امكن
فى الذهن لان سبب الاختباط الاهلاك والاموال انما هى بواسطة اهلاكها
الحوادث (قوله وتعلقه بيبكيه المقدر اه) بان يكون مفعول تطيح الضمير
المحذوف الراجع الى يزيد واما على تقدير كون مفعوله الاموال فقد علم وجه
عدم صحته مما تقدم فى الخصومة وهو ان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء اهلاكه
(قوله سليقة الشعر) فى الصحاح السليقة اثر النسع فى جنب البعير والسليقة
الطبيعة يقال فلان يتكلم بالسليقة اى بطبعه لا عن تعلمه (قوله فائدة ذلك اه)
لما كان الحذف ثم الاظهار عبثا بحسب بادئ الرأى تعرض لبيان فائدته
دفعا لذلك الايهام (قوله اوقع) من الوقوع بمعنى فرونشستن على ما فى التاج
(قوله فانها مع خبرها اه) لانها مشعرة بمعنى الثبوت وخبرها بهيئة الماضى
فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر (قوله وذلك) اى كون ان مع خبرها
الماضى مفسر الثبت المحذوف مختص فى الاستعمال بما بعد كلمة لو فكلمة لو قرينة
على حذف الفعل مطلقا وان مع خبرها قرينة على تعيين المحذوف (قوله ولو
ان ذات السوار لطمتنى) فى المهذب السوار دست ابرنجن الجمع اسورة وذات
السوار كناية عن الحرة لانه قلما يلبسن الاماء السوار فى التاج اللطم الضرب
على الوجه بباطن الراحة (قوله ويحتمل ان يكون للتمنى) فلا حاجة لها الى
الجواب (قوله واصله ان رجلا اه) يحكى ان حاتما اسر فى بلاد عسرة فامرته ام
المنزل ان يفصد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية اكل الفصدة فى المخمصة
فنحرها فقيل له فى ذلك فقال هكذا فزدى فلطمته جارية بما فعل فقال لو ذات
سوار لطمتنى يعنى ولو لطمتنى من كانت كفؤا لها ان ذلك على (قوله لانا نفهم
اه) اى نفهم حين الجواب بنعم نسبة يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة
لافادة تلك النسبة لانها حرف ايجاب غير مستقل بالمفهومية كسائر الحروف
على ما مر فمعنى نعم ايجاب حكم مخصوص لا يفهم ذلك الا عند ذكر ما يدل عليه

وهو الجملة المقدرة بعده فيما نحن فيه (قوله من قبيل تجاذبنا الثوب) فى ان بناء فاعل من كل احد منهما كان متعديا الى مفعولين تقول نازعته الثوب وجاذبته الثوب فاذا بنى منه تفاعل صار متعديا الى مفعول واحد على ما تقرر فى الصرف ان فاعل اذا كان متعديا الى مفعول واحد يكون تفاعل منه لازما نحو تضارب زيد وعمرو واذا كان متعديا الى مفعولين يكون تفاعل منه متعديا الى مفعول واحد (قوله يكون الاخير كالثانى) اى الاخير من الاكثر يكون كالثانى من الاثنين فى ان يعمل والبواقى من الاكثر كالاول من الاثنين فى اضمار الفاعل وحذف المفعول واظهاره (قوله والاول هو الاولى) اى الاول من الاكثر كالاول من الاثنين فى الاعمال (قوله والبواقى كالثانى) فى الاضمار كالحذف والاظهار (قوله فلا يجرى فيه التنازع) باختيار اعمال الاول والثانى (قوله سواء اعتبر التنازع) شرط بعضهم فى التنازع ان يكون الفعلان متقاومين احترازا من ضرب ضرب زيد اذا التأكيد لا يقاوم المؤكد لكونه تابعا فليس هذا من باب التنازع وكذا اذا كان الاسم الظاهر متقدما او متوسطا لان الفعل المتأخر لا يقاوم المتقدم فى العمل وبعضهم بمجرد صحة كونه فى موقعه معمولا فكل منهما على البدل فاعتبر التنازع فى صورة التقدم والتوسط واما التأكيد فلكونه عين المؤكد خرج بقوله الفعلان (قوله اذ هو طالب اه) بخلاف صورة تأخر الاسم عنهما فانه حين تحقق الاول المطلوب مفقود وحين تحقق المطلوب المزاحم موجود وكذا الحال فى التعليل الثانى (قوله وهو مؤثر اه) هذا على تقدير تنزيل التأثير الاصطلاحى منزلة التأثير الحقيقى (قوله لوقوعه) اى لوقوع مدلوله متلبسا بخصوصه من الافراد والتثنية اولعمومه مع قطع النظر عنها كما فى حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان منطلقين او منطلقا يتوجه اليه معنى كلا الفعلين من غير ملاحظة خصوصية الافراد والتثنية وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه اليه الا احدهما (قوله اما بحسب الاصل والطبع) الاصل ما يبتنى عليه والطبع السجية التى جبل عليها الانسان والمراد الحالة التى وقع عليها الفعلان كما فى قولهم ليوافق الوضع الطبع فالمعنى ان توجه الفعلين الى مدلول الاسم اما بحسب ما يبتنى عليه تحققهما اى تلفظهما وهو الحالة التى وقعا عليها

فانهما

فانهما لما وقعا على شئ واحد صار ذلك الشئ طرفا لنسبتهما وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للاعيان الخارجية على ما هو المشهور (قوله او بحسب التصور السابق) اى توجه الفعلين بحسب المعنى الى مدلول الاسم اما بحسب تصور معنى الفعلين السابق على تحققهما بمرتبتين وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية وتحقيقه انه لا شك فى ان تركيب الكلمات وتحققها على وفق ترتيب المعانى فى الذهن فلا بد من تصورها او حضورها فى الذهن ثم ان تصور تلك المعانى على نحوين تصور متعلق بتلك المعانى على ما هى عليه فى حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذى لا يختلف باختلاف العبارات وتصور متعلق بها من حيث التعبير عنها بالالفاظ وتدل عليها دلالة اولية وهو يختلف باختلاف العبارات والتصور الاول مقدم على التصور الثانى مبدأ له كما ان التصور الثانى مبدأ للتكلم والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى انما هو فى التصور الاول لعدم تعدد متعلقها فيه لا فى التصور الثانى ولا فى التعبير لتعدد متعلقها فى الحالين (قوله ليتصور النزاع) لان نزاع الفعلين بحسب العمل فرع كون الاسم بخصوصه قابلا لمعمولية كل منهما فى ذلك الموقع فما قيل انه لا حاجة الى اعتبار قيد الحيثية لادخال المثال المذكور فى حد التنازع لان منطلقا او منطلقين يصح وقوعه معمولا لكل منهما على البدل لان افراده او تثنيته لا يلزمانه حتى يلزم شئ منهما صحة وقوعه معمولا لما ينافيه فخروج عن مظان التحقيق لان المعمولية صفة الكلمة المخصوصة من حيث تركيبها مع عاملها فلا يصح كونه معمولا لكل منهما مع قطع النظر عن الافراد والتثنية (قوله ان منطلقا اه) هذا على تقدير ان يكون النزاع فى منطلقا واعمل فيه حسبنى على رأى الكوفية واظهر منطلقين مفعول حسبتهما وعلى تقدير ان يكون النزاع فى منطلقين فنقول ان منطلقين لا يأبى عن وقوعه معمولا للفعل الاول بل يأبى عنه افراد مفعوله الاول والتخالف بين مفعوليه (قوله يأبى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل) لان المتصل لا يكون معمولا الا لما يتصل به (قوله فظهر الفرق بينهما) اى بين منطلقا وبين الضمير المتصل حيث يتصور النزاع فى الاول دون الثانى (قوله اى استتاره اه) لما كان الاضمار يطلق فى الاصطلاح على ايراد

الضمير بارزا كان او مستترا ولا يصح ارادته ههنا لان ايراده بارزا مع الا ممكن
ولا يتوقف ذلك على ان يصح اضمار الا ايضا حملوه على المعنى اللغوى اعنى
الاستتار (قوله وفيه ان الفاعل اه) فلا يصح قوله كاستتار الضمير وفيه ايضا
ان المدعى نفى الاضمار بالمعنى الاصطلاحى لانه طريق القطع عندهم وهو اعم
من الاستتار والدليل انما ينفى صحة الاستتار فلا يتم التقريب (قوله لو كان
بدل انا هو) بان يقال ماضرب واكرم الا هو (قوله او كان الواجب اه) اى كان
الواجب عند اضمار الفاعل فى احد الفعلين الاتيان بالضمير الغائب (قوله
لكان الامر كذلك) اى يصح قوله استتار الضمير الغائب فان الغائب يستتر
فى الماضى (قوله فالانسب) اى فى بيان امتناع اضماره مع الا انما قال فالانسب
لانه مناقشة فى المثال لا تجدى كثير نفع فانه لو ابدل بالضمير الغائب او بالاسم
الظاهر اندفعت المناقشة ولانه لو حمل عبارة الشارح رحمه الله على ان المراد
بالاضمار التعبير عنه بالضمير النائب عن الا انا كما هو طريق القطع عند النزاع
فى الفاعلية حيث يورد الضمير نائبا عن الاسم الظاهر نحو ضربانى واكرمنى
الزيدان ولا يورد ذلك الاسم بعينه والمعنى لا يمكن التعبير عن الفاعل
الذى هو انا بالضمير مع الا لانه حرف لا يصح التعبير عنه بالضمير فانه مختص
بالاسماء ولابد ون الا بان يعبر عن المنفصل بالمتصل لفساد المعنى لتم البيان
بلا كلفة (قوله الا بعامله) كضربت او بما هو كجزء له نحو ضربتك (قوله والا ليس
عاملا ولا جزأ له) فلا يمكن اتصال الضمير مع وجوده (قوله فلانه فى صورة
المتنازع) اى فلان الضمير المنفصل الذى يؤتى فى احد الفعلين للفاعل المتكلم
مع الكائن فى صورة الفاعل المتنازع فيه متحد معه اذ صيغة الضمير المرفوع
المنفصل للمتكلم منحصر فى انا نحو ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا وكل من
الفريقين التزموا فى قطع التنازع الغاء احد العاملين عن المتنازع فيه الا عند
الضرورة ولا يظهر الالغاء الا بالقول بحذف معمول احدهما نحو ضربت
واكرم زيد او بايراده ضميرا مخالفا فى صورة المتنازع فيه نائبا عنه كما فى ضربانى
واكرمنى الزيدان اذ لو ذكر المعمول المظهر لكل منهما نحو ضربت زيدا واكرم
زيدا او اورد الضمير فى صورة المتنازع فيه كان لكل منهما معمول مثل معمول
الآخر على السواء فلا يظهر كون احدهما ملغى والآخر معملا ولا شك ان

كلا طريقى الالغاء منتف فيما نحن فيه فلا يمكن القطع بطريق الانفصال ايضا
(قوله الا فى المفعول اه) كما فى حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا (قوله وهذا اذا كان الفعلان اه) اى عدم امكان ظهور قطع التنازع
فى الضمير المنفصل الواقع بعدهما اذا كانا متوافقين فى اقتضاء الرفع لامتناع
الحذف والاضمار المخالف للمتنازع فيه اما اذا كانا مختلفين فتعين القطع
بالاضمار المخالف للمتنازع فيه وكذا اذا كانا متوافقين فى اقتضاء النصب فانه
يتعين الحذف واظهوره لم يتعرض له المحشى (قوله ولا يخفى ان عدم اه) دفع
لما يتوهم ظاهرا من انه فى بعض التنازع فى الضمير المنفصل يمكن قطع التنازع
بالحذف او بالاضمار كما عرفت فلا يصح اخراج التنازع فى الضمير مطلقا عن
قاعدة التنازع بالتقييد بقوله ظاهرا (قوله فى بعض صور الضمير) وهو الضمير
المتصل والمنفصل المرفوع (قوله فى عدم صحة التعميم) اى تعميم الاسم وعدم
تخصيصه بالظاهر بان يقال اذا تنازع الفعلان اسما بعدهما (قوله لانه المناسب)
الاظهر ان يقال المصنف رحمه الله بصدد بيان احكام الفاعل والتنازع الذى
يكون فى الفاعلية ويكون طريق قطعه اضمار الفاعل من احكامه
بخلاف مطلق التنازع فانه من احكام الفعلين واما ماذكره المحشى فبعيد لان
مبحث التنازع ليس من تتمة الاصل السابق والا لذكره عقيبه (قوله لانه يخالف
اه) اى ما يكون فى قطعه بطريق اضمار الفاعل يخالف ما يقتضيه الاصل
السابق المذكور بقوله والاصل ان يلى الفعل من امتناع نحو ضرب غلامه
زيدا على رأى البصرية حيث جوزوا الاضمار قبل الذكر فى الفاعل (قوله
ويوافقه على رأى الكوفية) فان اضمار الفاعل الثانى مع تأخر مرجعه لفظا
لكونه مقدما رتبة بناء على الاصل المذكور (قوله حكم الاسم الظاهر الواقع
بعد الا) نحو ماضرب واكرم الا زيد (قوله حكم الضمير المنفصل) الواقع بعد الا
فى امتناع قطع التنازع بحيث يظهر الغاء احد العاملين اذ الحذف والاضمار
كلاهما غير جائز كما مر فى الضمير المنفصل وفى الاظهار لا يظهر الالغاء فلابد من
تخصيص الاسم الظاهر بان لا يكون واقعا بعد الا لاخراجه (قوله لعل المراد
اه) اى مراد الشارح رحمه الله بقوله ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل
ان يكون طريق قطعه ذلك قياسا وذلك ممكن فى الاسم الظاهر الواقع بعد

الا بايراد الضمير المنفصل الراجع الى المتنازع فيه مع الا فى احد العاملين نحو ماضرب الا هو واكرم الا زيدا فلا حاجة الى التخصيص المذكور لاخراجه (قوله ولا يجاب اه) عن الاعتراض المذكور بانا ندعى القضية المهملة اى ندعى ان الاسم الظاهر اذا وقع فيه التنازع يكون طريق قطعه اضمار الفاعل ويكفى فى صدقها تحقق ذلك الطريق فى بعض صور التنازع فى الاسم الظاهر فلا حاجة الى التخصيص لان كل اسم ظاهر يقع فيه التنازع فى الفاعلية يكون طريق قطعه الاضمار حتى يرد النقض بالاسم الظاهر الواقع بعد الا فيحتاج الى التخصيص (قوله لصحة المهملة اه) تعليل للنفى اى لا يجاب لان المهملة يصح على تقدير اطلاق الاسم عن قيد الظاهر بان يقال اذا تنازع الفعلان اسما ويكون المراد تنازعا يكون طريق قطعه الاضمار اذ يكفى فى صدقها وجود ذلك الطريق فى بعض الاسماء الظواهر فلا حاجة الى التقييد بالظاهر لاخراج التنازع الواقع فى الضمير (قوله قال الشيخ الرضى) تاييد لما ذكره الشارح رحمه الله من امتناع القطع على طريقة غيرهما (قوله اى فى مقام اه) اى فى مقام التنازع فى الوقوع الواقع بعد الا (قوله فى مذهبه) وهو اعمال الثانى وحذف الفاعل فى الاول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر (قوله من باب الحذف) اى حذف الفاعل من الاول (قوله اذ لا يستعمل الا كذلك) اى بالحذف (قوله الظاهر اه) لقربه من الشرط والترتب اما باعتبار العلم او بتأويل فلا يخلو عن هذه الاقسام اذ لا ترتب لتحقق اقسام الشئ على تحققه اذ تحققهما واحد حينئذ (قوله ويختار) عطف على الجزاء وقوله فان اعملت عطف على قوله واذا تنازع عطف الشرطية على الشرطية (قوله وحينئذ يكون اه) اى اذا جعلته بيانا لاقسام التنازع ويكون قوله فقد يكون مع ما عطف عليه معترضة بالفاء كما فى قوله فاعلم فعلم المرء ينفعه (قوله جاز اعمال كل منهما) المدلول عليه بقوله ويختار البصريون اعمال الاول والكوفيون الثانى فيقدر قبله ويكون يختار معطوفا عليه (قوله فى بعض النسخ) اى بالفاء لا يخفى ركاكة اجتماع الفاآت الثلاث (قوله لانه تنازع) اى التنازع المذكور فى المتن تنازع فى ظاهر واحد وهذا تنازع فى ظاهرين فهو خارج عن المقسم ولم يقل فهو خارج عن اقسام التنازع لان وحدة المقسم معتبرة فى كل قسمة كما تقرر فى محله

وهذه

وهذه الصورة من اجتماع القسمين لان القيد المخرج اذا كان مذكورا فى الكلام لا حاجة الى اعتبار قيد مستفاد من خارج على ان اعتبار قيد الوحدة فى كل قسمة مما يناقش فيه فى محله (قوله كما يدل عليه) الظاهر اسقاط لفظة كما (قوله والعامل فيه معنى فعل يستفاد اه) وقال الشارح الرضى رحمه الله ان قوله فقد يكون فى الفاعلية فى قوة فقد يتنازعان فى الفاعلية وماذكره المحشى رحمه الله اظهر لعدم الاحتياج الى التأويل (قوله لان العامل نفس الضمير) لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر (قوله فيكون اه) متفرع على قوله والعامل فيه معنى فعل وليس داخلا تحت النفى (قوله فعل توهمى) لا فعل محقق بل متوهم من اسم جامد (قوله لان القسم اقوى اه) ليس معناه ان القسم فى نفسه اقوى فى اقتضاء التصدر لما صرح به الرضى ان القسم ضعيف فى نفسه لان تأثيره فى معنى الجواب اقل من تأثير الشرط فى جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذى يتم الكلام بدونه والشرط مورد فى جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيت بل معناه ان القسم فى المثال المذكور لتقدمه على الشرط وصيرورة الشرط متوسطا اقوى فى اقتضاء التصدر والتصدر لا يتحقق بدون ما يتصدر عليه فيكون القسم اقوى من اقتضاء الجواب فلا يكون القسم فى المثال المذكور فى رتبة الشرط فى اقتضاء الجواب فلذلك يؤتى بجواب القسم دون الشرط مع قربه منه الا ان الشرط لما كان اقوى فى نفسه يجوز ان يأتى بجوابه ايضا كما نص عليه فى الرضى بخلاف الفعلين فانهما فى مرتبة فى اقتضاء المعمول لتأخر المعمول عنهما وترجح الثانى لقربه (قوله اعلم اه) اشار ببيان الضابط الى فائدة قيد فى العمدة والى ان المراد بالتفسير ما يكون مفسرا فى الجملة (قوله فى جواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة) والفضلة نحو قوله تعالى فقضاهن سبع سموات (قوله لان المفسر نص) قامع للالتباس والحيرة فى المرجع (قوله لانه قد جاء اه) يعنى فى صورة الحذف الفاعل منتف فى اللفظ وفى صورة الاضمار الفاعل موجود لكنه مبهم ازيل ابهامه بما يفسره فى الجملة ولا شك ان انتفاء الفاعل فى نفسه اشنع من انتفاء تفسيره بحيث لا يحتمل غيره (قوله ظرف) اى باعتبار الاصل فان معنى دون المكان القريب من الشئ نحو جلست دونك

وان كان ههنا مستعملا بمعنى التجاوز حالا من فاعل اضمرت اى متجاوزا عن الحذف (قوله قد ينزل منزلة الجوامد) لان المصدر موضوع للحدث الساذج عن النسبة الى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة الى الفاعل فى مفهومه وان كان لا زماله فى الخارج فيمكن ذكره بدونه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل معتبرة فى مفهومه (قوله فليس له اه) قال المصنف رحمه الله فى بحث المصدر ولا يلزم ذكر فاعله (قوله فبانهما من باب تقدير الفاعل) فنحو ماضرب وما اكرم الا انا ليس من باب التنازع (قوله لا من باب حذفه نسيا) وهو المراد بقولنا الفاعل لا يحذف نسيا (قوله والمحذوف فى باب التنازع اه) ولو كان مقدرا والمقدر كالمذكور لم يتحقق التنازع لوجد ان ان لكل منهما معمولا مثل معمول الآخر (قوله لو كان كذلك) اى محذوفا نسيا (قوله لزم ان يكون اه) لما فى المفصل ان المحذوف على نوعين احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا والثانى ان يجعل نسيا منسيا كان فعله من جنس الافعال الغير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به واعلم انه لو اريد بالمحذوف ما جعل منسيا فى اللفظ ولا يصرح به اصلا لاندفع هذا البحث فان المحذوف فى التنازع لا يظهر اصلا بخلاف الامثلة المذكورة فانه يجوز الاظهار اما فى المثالين الاولين فظاهر واما فى المثالين الاخيرين فاذا كان ما قبل الواو والياء مفتوحا (قوله فى مثل ماضرب واكرم الازيد) اى فى صورة يكون ما بعد الا اسما ظاهرا فانه من باب التنازع الذى يمكن قطعه على طريقة البصريين والكوفيين قياسا على ما مر الا ان الاستعمال على الحذف فلو كان المحذوف فيه نسيا لزم وجود الفعل الاول والثانى بلا فاعل واعلم ان هذا البحث انما يتجه لو سلم المجيب كونه من باب التنازع اما لو جعله من قبيل ماضرب واكرم الا انا فى ان كلا منهما من باب تقدير الفاعل على ما فى الرضى من ان المنفصل والظاهر المرفوعين الواقعين بعد الا لا يجوز ان يكونا من باب التنازع على الوجه الذى التزم احد الفريقين قطعه كما لا يخفى ولعل فى قوله والاقرب اشارة الى ما ذكرنا من وجه اندفاع البحثين المذكورين (قوله فبانه من عداد المستثنى) خلاصة الاعتذار من الاولين ان المراد بقولنا والفاعل لا يجوز حذفه ان الفاعل اذا كان باقيا على صرافته ولا يكون فيه شائبة الفضلة

لا يجوز حذفه وفى المثالين مشابه للفضلة اما فى الاول فلكونه فى زى المستثنى وابا سه واما فى الثانى فلكونه مدخول الجار لزوما وكون فعله كأن الفاعل مستتر فيه وخلاصة الاعتذار عن المثالين الاخيرين انهما داخلان فى سد شئ مسده (قوله اصله يخالف قول الاضمار) برفع الاول ونصب الثانى اذ لا وجه لتقديم المفعول على الفاعل فعلى هذا اللام الجارة الداخلة لتقوية العمل فى الكسائى داخلة على المفعول وهو الظاهر لتكون هذه الجملة من احوال الاضمار الذى فيه الكلام صريحا واللام داخلة على الفضلة كما هو الاصل فحذف الفعل مع الفاعل للايجاز واقيم المصدر مقامه وزيدت اللام فى المفعول لتقوية العمل فصار خلافا لقول الكسائى ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية ويجوز ان يقال اصله تخالف الكسائى على صيغة الخطاب خلافا على ان تكون الجملة حالا من فاعل اضمرت ولم يرضه المحشى رحمه الله وان كان اقل تقديرا لان المخالفة صفة القولين بالذات والقائل موصوف بها تبعا (قوله بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم) فى دوران وجود الاعراب معها كدوران وجود الاثر مع المؤثر الحقيقى وانما امتنع توارد المؤثرين الحقيقيين للزوم احتياج الاثر الى كل واحد منهما واستغنائه عنه فى حالة واحدة (قوله اتصاله به) بقرينة قوله فى الاول فانه ظاهر فى ان الاضمار بمعنى الاستتار وليس كذلك لانه قد يكون بطريق الابراز نحو اكرمنى وضربنى الزيدان فيراد منه الاتصال الذى هو قريب منه (قوله بل يقول بما نقل عنه) من التشريك او بانفصال الضمير عن الاول بايراده بعد الظاهر (قوله او بان يقول جاز اعمال الثانى فقط) قيد فقط مستفاد من ترتيب الجزاء اعنى اضمرت الفاعل على الشرط كما لا يخفى وعموم الحكم بجميع المواد مستفاد من اطلاقه (قوله شرط استغنى اه) على رأى البصريين واما عند الكوفيين فالمقدم هو الجزاء (قوله بالياء) اى على ان يكون الفاعل الذين يبخلون اذ على تقدير ان يكون فيه ضمير راجع الى الرسول صلى الله عليه وسلم يكون المفعول الاول الذين يبخلون على حذف المضاف اى بخل الذين كما فى تقدير القراءة بالخطاب وقد يجاب عن الاستدلال بالآية بانه يجوز ان يكون المفعول الاول ضمير هو راجع الى البخل باقامة صيغة المرفوع مقام المنصوب

ولا خفاء انه تكلف ينافى الاستدلال بظاهر الآية (قوله هى امتناع حذفه) ليس العلة المجوزة مجرد امتناع الحذف بل مع كونه عمدة فانه حينئذ ينساق الذهن الى كونه مفسرا بما ذكر بعده لا لمحض التفسير كما ينساق الى ضمير الشأن وضمير ربه بسبب كون ما بعدها لمحض التفسير لجواز الاضمار بعد الذكر نحو حسبنى وحسبت زيدا منطلقا اياه (قوله وهو قبيح) ولاسيما اذا صار فى تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا فى الحقيقة لباب علمت (قوله على المذهب المختار) ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمال الثانى اذا كان مختارا كثير الاستعمال كيف يصح ان يقال فان اعملت الاول اضمرت المفعول فى الثانى على الاستعمال المختار (قوله على اتفاق الطائفتين) اى البصريون والكوفيون متفقون على كون اضمار المفعول على تقدير اعمال الاول مختارا لان الثانى اقرب الطالبين فاذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان كان الاولى ان يشتغل بما يقوم مقامه حتى لا يظن انه ليس بمطلوبه وانه موجه الى غيره (قوله والا لزم اه) اى ان لم يحمل على اعمال الثانى بان يكون كتابيه مفعول هاؤم لزم حذف المفعول فى الثانى اعنى اقرأوا فيلزم الحمل على الوجه المرجوح اتفاقا فهذه الآية دليل البصرية على اختيار اعمال الثانى وكذلك قوله تعالى آتونى افرغ عليه قطرا (قوله اى اضمرت اه) يعنى ان قوله الا ان يمنع مستثنى بحذف المضاف او بجعل المصدر حينيا كما فى اتيتك خفوق النجم (قوله اذا لم تلبس) من التلبيس (قوله والضمير للاولاد) اى فى كن وكانت للاولاد ففى كانت ارجاع ضمير المفرد الى الجمع (قوله للفرق البين بين الاصل والفرع) فان فى الاصل اعنى الآية ارجاع الضمير المفرد الى الجمع ولا شك فى جوازه لتضمن الجمع للمفرد وفى الاصل اعنى ما نحن فيه ارجاع ضمير التثنية الى المفرد والمفرد لا يتضمن التثنية (قوله لا يقال لقائل ان يقول) فى نقض دليل الكوفيين يعنى ان استدلالكم بالبيت على اختيار اعمال الاول انما يصح اذا جاز اعمال الاول فيه لكنه غير جائز لاستلزامه حمل البيت على حذف المفعول الثانى وهو وجه مرجوح باتفاق الفريقين كما مر ولذا استدل البصريون بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على اختيار اعمال الثانى حيث لم يقل اقرأوه فما قيل ان اعمال الاول مختار عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثانى او اضمر ليس بشئ

اومعارضة

اومعارضة فى المقدمة اعنى قوله وامرؤ القيس اعمل الاول يعنى دليلك وان دل على اعمال الاول اعنى رفع قليل لكن عندنا ما ينفيه وهو لزوم الحمل على الوجه المرجوح بالاتفاق (قوله لانا نقول اه) حاصله منع الملازمة المستفادة من قوله والا لزم حمل كلامه اه يعنى على تقدير اعمال الاول لا نسلم لزوم الحمل على الوجه المرجوح لان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم تكن الضرورة داعية اليه وههنا ضرورة انكسار الوزن عند الاضمار داعية الى الحذف فما قيل انه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا تكون الضرورة داعية الى حذف المفعول ليس بشئ لان منعه على تقدير توجه الفعلين واعمال الاول كما يدل عليه قضية الملازمة (قوله هذا) اى لزوم الفساد (قوله حالية) من فاعل كفانى (قوله اومعترضة) بين كفانى وفاعله لبيان حال الشاعر (قوله اومعطوفة على الشرطية) اى مجموع الشرط والجزاء كما فى قوله تعالى اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (قوله فلا يلزم هذا الفساد) لعدم دخوله تحت لو حتى يصير مثبتا فيلزم ثبوت الطلب المنافى لعدم السعى وفيه انه على التقديرين الاخيرين لا يكون بين الفعلين المتنازعين ارتباط وقد قال فى المغنى انه لا بد من ارتباطهما اما بعاطف او عمل اولهما فى ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا او كون ثانيهما جوابا للاول ونحو ذلك ولا يجوز قام قعد زيد (قوله للزوم تقييده اه) هو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على ان الشرط ايضا قيد كالحال (قوله ينبو عن ذلك) اما واو العطف فلانه يقتضى مغايرة المعطوف للمعطوف عليه واما الاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء كلامين متصلين بجملة سوى دفع الايهام ففى نبوه بحث لانه صرح فى المطول بان قوله تعالى اتخذ الله ابراهيم خليلا اعتراض لا محل له من الاعراب فائدته تأكيد وجوب اتباع ملته المدلول بقوله قبله واتبع ملة ابراهيم حنيفا الا ان يقال ان الاكثر فى الاعتراض ان يجئ لغير التأكيد (قوله وذلك) اى لزوم حمل الكلام على التأكيد (قوله لان نفى السعى مستلزم لنفى الطلب) لم يقل لانه عينه كما يدل عليه آخر كلامه لان الاستلزام كاف فى اثبات المقصود فالزيادة عليه زيادة (قوله لان الكفاية) اى كفاية قليل من المال موقوف على ان يكون الطلب لادنى وجه المعيشة ولا يتوقف على الطلب البليغ له كما لا يخفى (قوله

وجعل نقيض اه) اى لاستلزامه جعل نقيض الشرط جزآء بناء على ان المعطوف على الجزآء جزآء فيكون التقدير لو انما اسعى لادنى معيشة لم اطلب قليل من المال (قوله فلما يدل عليه صريح الشرطية) فان مفادها لزوم الكفاية للسعى الذى هو عبارة عن الطلب (قوله يلزم حينئذ) اى اذا قدر مفعول لم اطلب المجد يلزم عدم صحة الاستدراك لانه عبارة عن حفظ حكم البيان نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه ما بعد لكن وهو يقتضى مغايرة الكلامين اثباتا او نفيا وعلى هذا التقدير يكون مضمون لم اطلب بعينه مضمون لكنما اسعى اعنى ثبوت طلب المجد (قوله قلنا لا نسلم اه) يعنى عدم صحة الاستدراك انما يلزم اذا كان لم اطلب معطوفا على الجزاء داخلا تحت لو فيكون معناه ثبوت طلب المجد وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون جملة حالية من فاعل كفانى مفيدة لتقييد الكفاية بحال عدم طلب المجد او معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه او معطوفة على مجموع الشرطية وعلى التقادير تكون باقية على معنى السلب مفيدة لعدم طلب المجد فى الزمان الماضى ويكون قوله لكنما استدراكا وحفظا لدخول زمان الحال والاستقبال فى ذلك الحكم المنفى (قوله ولو سلم اه) اى لو سلم كونه معطوفا على الجزآء مفيدا لثبوت طلب المجد فنقول ان الاستدراك ليس باعتبار اصل الفعل اعنى طلب المجد بل بالنظر الى الوصف بالمؤثل او الاستمرار المستفاد من صيغة المضارع اعنى ولكنما اسعى هذا ولا يخفى ما فى الوجهين من التكلف وكذا فيما قيل انه لما ذكر فى البيت السابق انه لو كان يسعى فى تحصيل المال لادنى معيشة لكفى قليل من المال ولم يطلب المجد فربما توهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله لمجرد المجد والاظهر ان يقال ان لكن ههنا لمجرد التأكيد كما فى لو جاءنى زيد اكرمته لكنه لم يجئ فاكدت ما افادته لو من الامتناع كذا فى مغنى اللبيب والاتقان (قوله المنظور) لانه بيان ماهية الشئ وكشفه عن غير ملاحظة الافراد (قوله الخم للاشعار بالطرد) اى يكون الحد شاملا لجميع افراد المحدود فهو تصريح بما علم ضمنا واحتياطا بناء على انه قد يكون التعريف بالاعم والاخص اذا كان المقصود التميز فى الجملة الاقحام در آوردن چيزى در چيزى بعنف (قوله اراد بالعلم اشهر اوصافه) يعنى ان المراد بفعل لفظه فان قلنا بوضع

الالفاظ

الالفاظ لانفسها وضعا ضمنيا يكون علما لنفسه والمراد منه اشهر اوصافه اى ما هو موصوف بزيادة الشهرة فى الجملة من بين اوصافه فافعل التفضيل ههنا للزيادة مطلقا كما فى قولك الناقص والاشج اعدلا بنى مروان فلا يرد ان الوصف المشتهر به فعل الماضى المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول مطلقا (قوله او اراد اه) اى على تقدير عدم القول بالوضع الضمنى (قوله وقالوا اه) وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين (قوله مع اختصاره) لعدم الاحتياج حينئذ الى قوله كذلك (قوله للتنبيه على صحة اه) بناء على ان المشبه به فى الاغلب يكون اقوى من المشبه فى وجه الشبه (قوله وان اتفق الكل) اى كل النحاة فى امتناع وقوع المفعول معه مقام الفاعل او كل المفاعيل الاربعة المذكورة فى الامتناع (قوله ليس من ضروريات الفعل) اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا كذا فى الرضى وفيه بحث حكمى (قوله وكذا المفعول معه) اى ليس من ضروريات الفعل اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب (قوله ولا يصح السؤال اه) يعنى لو اقيم المفعول له مقام الفاعل يكون الحكم تاما به وكونه جوابا لم يقتضى تقدير السؤال قبله فيلزم السؤال قبل تمام الحكم وذا لا يصح (قوله انه ليس جوابا اه) حتى يقدر السؤال قبله فيلزم المحذور (قوله بالنصب) اى بنصب القرآن واقامة عليه مقام الفاعل (قوله وقرآءة ابى جعفر) بنصب قوما واقامة بما كانوا يكسبون مقام الفاعل (قوله على اضمار المصدر) اى نجى المؤمنين نجية (قوله لبناء الفعل المجهول له) فيه بحث كما ذكر الشارح الرضى رحمه الله فى بحث المصدر ان صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة المجهول مشتركة بين باقى اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين وما وقع عليه والالة وغير ذلك وكون اسناده اليه مجازا انما هو على تقدير قصد النسبة الايقاعية الى غيره كما صرح به فى المطول من ان ايقاع الفعل على غير ما حقه ان يوقع عليه مجاز وفى اقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم قصد ايقاع الفعل عليه بل قد تكون النسبة باقية بعد الاقامة كما كانت قبلها كما فى اقامة المفعول به مقام الفاعل فيكون الاسناد حقيقيا وقد لا تكون باقية على حالها فيكون الاسناد مجازيا وبما ذكرنا تبين عدم ظهور الاظهر ايضا وان ما سماه تحقيقا له ليس له

حقيقة (قوله اذا دار بين الحقيقة والمجاز) اى يمكن حمله على المعنى الحقيقى والمجازى (قوله فالحمل اه) لان المجاز خلف عن الحقيقة والرجوع الى الخلف انما هو عند تعذر الاصل (قوله لان التكلم اه) حتى يفيد فى اثبات تعين اقامة المفعول به مقام الفاعل عند وجود غيره (قوله والاظهر اه) انما قال ذلك لانه يجوز حمل قوله والابصار اه على هذا بان يقال مراده انه لا يمكن الصيرورة الى المجاز العقلى عند امكان الحقيقة العقلية لوجود ماهوله (قوله ولا يمكن المجاز العقلى لوجود ماهوله) ينتقض بقوله تعالى فهو فى عيشة راضية فانه مجاز عقلى مع وجود ماهوله والجواب ان المراد وجود ماهوله من حيث هو كذلك كما فيما نحن فيه فان المفروض انه لا يجوز اقامة غير المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه مفعولا به (قوله قلنا النسبة اه) لا يخفى ان المعتبر فى المجاز العقلى مشابهة الغير لماهوله فى ملابسة الفعل حيث فسروه باسناد الفعل الى غير ماهوله للملابسة اى لاجل ان ذلك الغير يشابه ماهوله فى ملابسة الفعل واما مشابهته اياه فى نوع الملابسة كما يشعر به بيان المحشى رحمه الله فغير معتبر فيه ولذا لم يتعرضوا لبيان العلاقة فى بحث المجاز العقلى (قوله واما النسبة الى الاولين اه) اى نسبة الفعل الى الزمان والمكان كائن لاجل هذه العلاقة وهى كونهما شبيهين بالمفعول به فى المحلية والتأثير الفعل وان اختلفت جهة المحلية والتأثير فان محلية المفعول به باعتبار القبول ومحليتهما باعتبار الظرفية وتأثير الفعل فى المفعول به باعتبار الوقوع عليه وتأثيره فيهما باعتبار الوقوع فيهما وهو ايضا نوع تأثير حيث يعرفان بتلك الافعال فيقال زمان الضرب ومكان الضرب (قوله لانه اثر الفعل) اى يتعلق به الفعل المطلق فيكون مفعولا به لمطلق الفعل (قوله هذا التحقيق) اى تحقيق العلاقة بين المفعول به وبين الزمان والمكان والمصدر (قوله يقتضى نقل النسبة الايقاعية اه) فيه بحث لان اللازم من التحقيق المذكور ان نسبة الفعل المجهول الى سائر المفاعيل بعلاقة كونها شبيهة بالمفعول به لا كون النسبة اليها ايقاعية وان ذلك انما هو على تقدير قصد التجوز فى الاسناد (قوله هذا النقل اه) اى نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل فيما اذا كان مفعولا بلا واسطة حرف الجر واما فى المفعول بالواسطه فلا نقل لان حرف

الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه تجوزا فالربط ههنا حقيقى كما كان قبل الاقامة لا مجازى لا يخفى ان المحشى رحمه الله اعترف ههنا بان اسناد الفعل الى غير المفعول به قد يكون حقيقيا فقد انهدم ما سبق من ان اسناده الى غيره مطلقا مجاز عقلى وبان نسبة الفعل اليه لا تقتضى تشبيهه بالمفعول به بجعل الفعل واقعا عليه تجوزا بل كونه من ملابسات الفعل كاف فى النسبة فقد انهدم التحقيق المذكور والقول بان نسبة الفعل الى غير المفعول به اذا كان مفعولا بلا واسطة تقتضى نقل النسبة الايقاعية وجعله مفعولا به تجوزا بخلاف ما اذا كان مفعولا بواسطة تحكم (قوله ماذكرته) من نقل النسبة الايقاعية فى المفعول بلا واسطة وعدم النقل فى المفعول بالواسطة فينبغى ان يتعين اه لكون النسبة الى ماهوله والى غيره مجازية ولا يمكن التكلم بالمجاز مع وجود ماهوله وفيه بحث لان مدار الاقامة فى مقام الفاعل على اعتناء المتكلم بتعلق الفعل به وكون تعلقه به مقصودا كتعلقه بالفاعل ولا دخل فى ذلك لكون النسبة حقيقية او مجازية قال الشارح الرضى رحمه الله كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك مفوض الى اختياره (قوله والتصريح بخلافه) فالاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوى البواقى فى النيابة كما فى المتن وبعضهم رجح الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بالواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لكون دلالة الفعل عليه اكثر وبالجملة لم يقل احد بتعيين المفعول بالواسطة (قوله وجب فى قيامها اه) كيلا يحتاج الى اعتبار شبهه بالمفعول به ونقل النسبة الايقاعية وفيه انه اذا كان المقصود تعلقه بها كتعلق المفعول به للمبالغة فى التعلق لا يمكن دخول الواسطة عليها (قوله فى ذلك) اى فى دخول الواسطة عليها عند الاقامة (قوله ولذا لا يقع اه) فى شرح الرضى تشترط الفائدة المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ ولا جلس مكانا او زمانا او فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة فى ذكرها (قوله بما سيذكره) من قوله وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة والمقصود تقييده به اوبما يؤدى مؤداه كان يقال فالجميع سواء اذا كان

الاسناد اليه مفيدا لفائدة متجددة اواذا صح نيابته (قوله بلا واسطة) هذا على تقدير ان يكون القائم مقام الفاعل المجرور على ما حققه السيد الشريف في حاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وايده بان القائم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم فمعنى قوله شبيه بالمفاعيل مجروره شبيه بها وكذا قوله اقيم واما على القول بان القائم مقامه هو المجموع على ما هو ظاهر كلام الكشاف حيث قال عليهم في محل الرفع وعبارة الشارح رحمه الله وكلام ابن مالك في التسهيل ويؤيده ما قال ابو علي في الحجة ان الاعراب المحلي مشروط بان لا يكون لذلك المعرب اعراب لفظي فلا يجوز ان يقال في نحو مررت بزيد وعمرا ان عمرا معطوف على محل زيد بل على محل بزيد فلا حاجة الى هذا القيد لان مقصود الشارح رحمه الله ان مجموع الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل لفظا في كون كل واحد منهما من متعلقات الفعل ومعنى في ادائه معناها لان المجرور اما مفعول به اوفيه اوله ثم المحشي لم يتعرض لبيان غرض الشارح رحمه الله من هذا الكلام مع انه اهم بالذكر ولعل غرضه دفع ما اورد الفاضل الهندي من ان قوله في الدار مفعول به بالواسطة عند القوم ومفعول فيه عند المصنف رحمه الله فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه وترك مثال المفعول به بالواسطة وخلاصة الدفع ان التمثيل به باعتبار انه جار ومجرور شبيه بالمفاعيل باعتبار انه مفعول فيه ومعنى قوله اقيم مقام الفاعل مثلها انه اقيم في استعمال الفصحاء مقامه مثل المفاعيل والتنصيص لكون اقامته مختلفا فيها ويحتمل ان يكون معنى قوله مثلها انه اذا وجد المفعول به بواسطة مع سائر المفاعيل بالواسطة تعين للاقامة وان لم يكن فالجميع سواء لكونه مفعولا به في الحقيقة واقتضاء الفعل اياه اشد اقتضاء تقول مررت بزيد في يوم الجمعه في امام الامير كرور البريد هذا على طريق القياس ولم اجد فيه نقلا (قوله فلا يظهر اه) لانه يلزم تشبيه الشئ بنفسه ولا فائدة فيه وانما قال لا يظهر لامكان ان يقال ان التشبيه المذكور مبني على مذهب الجمهور (قوله لكان اخصر) لعدم ذكر الشرائط واظهر للاحتياج الى تفسير الجميع بما سوى المفعول به مما يصح بناؤه (قوله وفيه ان اه) هذا الاستدراك انما يلزم اذا قيد البواقي مما يصح بناؤه وفسر قوله

سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل بجواز وقوعها موقعه اذا لم يوجد المفعول به وبامتناع وقوعها موقعه اذا وجد المفعول به اما اذا اجرى البواقي والجواز والامتناع على اطلاقه كما هو الظاهر ويكون المعنى وما سوى المفعول به سواء في جواز النيابة وامتناعها فما يجوز نيابته لا رجحان لشئ منها في النيابة وما يمتنع نيابته لا رجحان لشئ منها في الامتناع فلا استدراك كما لا يخفى (قوله مع انه اراد التصريح اه) فلذلك صرح بالشرط كما صرح في قوله واذا وجد المفعول به اه والا فالاخصر والمفعول به متعين والبواقي سواء (قوله صورة الجر اه) فالمفعول بالواسطة اكثر مشابهة بالفاعل من حيث المعنى لكونه مفعولا به والمفعول بلا واسطة اتم مشابهة من حيث اللفظ لقبوله الرفع فاستويا في النيابة عنه (قوله حتى يلزم الا يكون اه) لان استواء ما تصح نيابته في الصحة وما لا تصح نيابته في الامتناع ثابت في جميع الاوقات سواء وجد المفعول به في الكلام او لم يوجد (قوله يجوز بان يقال اعطى زيدا عمرو فلا يتعين اقامة الاول مقام الفاعل (قوله امكن وقوع الحيرة اه) بسبب معارضة الصلاحية مع الاولوية للتأخير (قوله عطف على قوله اه) للتناسب بين الجملتين في المسند اليه والمسند لا على قوله مفعول ما لم يسم فاعله اه فهو اعتراض بين المعطوفين لشدة اتصاله بالمعطوف عليه (قوله بيان لحاصل المعنى) اى من الجملة التي يصدق عليها المرفوع هذا فمن ابتدائية لمجرد كون المجرور بها موضعا انفصل منه الشئ وخرج عنه (قوله لان من للتبعيض) لانه يستلزم ان يكون المبتدأ والخبر جزئين من المرفوع وكذلك قوله اى في باب المبتدأ والخبر دفع لما يرد من ان كونه مسندا اليه اصل في المبتدأ ولا دخل للخبر في ذلك فالواجب افراد الضمير وحاصل الدفع ان الكلام على حذف المضاف اى الاصل في هذا النوع من الكلام ان يكون المبتدأ مسندا اليه وكونه مسندا يصار اليه للضرورة وانما لم يحمل على ان الاصل فيهما ان يكونا مذكورين مع ظهوره لان التلازم متحقق على تقدير حذف احدهما ايضا لكونه مقدرا في الكلام (قوله لاحتمال) بمعنى المحتمل او الجواز المقابل للامتناع الجامع للوجوب (قوله ههنا) انما قال ههنا لان العامل المعنوي في المضارع تجرده عن الناصب والجازم او وقوعه موقع

الاسم (قوله مع ان الحصر) اى حصر الحد فى المحدود والمحدود فى الحد (قوله للزوم اطراده وانعكاسه) الاطراد التلازم فى الوجود اى كلما وجد الحد وجد المحدود والانعكاس التلازم فى الامتناع اى كلما انتفى الحد انتفى المحدود وبمجموعهما تتحقق المساواة المستلزمة لحصر كل منهما فى الآخر (قوله لانه اكتفى اه) واما تخصيص هذه الصورة بالتصريح فبمجرد الارادة على ما هو مذهب اهل السنة من تخصيص الارادة بنفسها من غير حاجة الى داع (قوله بدلالة صورة التصريح) اى التصريح بالحصر ففيه اشارة الى الجواب عن قوله آنفا مع ان الحصر مستفاد اه وهو ان الحصر وان كان مستفادا من مقام التعريف بناء على اشتراط المساواة لكنه ليس صريحا فيه لجواز التعريف بالاعم والاخص اذا اريد التميز عن بعض ما عدا المعرف فاورد ضمير الفصل للتصريح (قوله لان صيغة الفصل اه) كما نص عليه فى المطول ففيما نحن فيه تفيد حصر القسمين فى الابتداء لا حصر المبتدأ فى القسمين حتى يكون ردا على من جوز قسما آخر اعنى اسم الفعل (قوله ولو سلم) اى كونها لحصر المسند اليه بناء على ما زعم العلامة من انها كما تكون لحصر المسند تكون لحصر المسند اليه (قوله فهى لتأكيد) اى ههنا التأكيد الحصر بناء على ما قالوا من ان الحصر اذا كان مستفادا من شئ آخر يكون الفصل لمجرد التأكيد وههنا كذلك لان المسند اليه اعنى المبتدأ معرف باللام فيفيد حصره فى القسمين نحو الحسب هو المال اى لا حسب الا المال (قوله ولو سلم انها لاصل الحصر) اى فيما نحن فيه (قوله فنقول اه) زاد نقول لان هذا البحث من نتايج افكاره بخلاف الوجهين السابقين فانهما من الفاضل الهندى (قوله مبتدأ عند المصنف) قال المصنف رحمه الله فى الايضاح وهذه الاسماء كلها اعنى اسماء الافعال اختلف فيها هل لها محل من الاعراب اولا فقال قوم لا موضع لها من الاعراب لان معناها معنى ما لا موضع له من الاعراب ولذلك تبنى فوجب ان لا يكون لها موضع من الاعراب وقال غيره بل لها موضع من الاعراب لانها اسماء مركبة وكل اسم مركب فلا بد له من الاعراب اذ علة الاعراب التركيب وقد وجد وما ذكر من علة البناء لا يوجب ان لا يكون له موضع من الاعراب لجميع الاسماء المبنية فانا نحكم بان لها موضعا

من

من الاعراب وان كانت مبنية على اختلاف وجوه الاعراب وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء لانه وما بعده اسمان مجردان من العوامل اللفظية اسند اولهما الى الآخر كقولك أقائم الزيدان وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ترى الى أقائم فانه وان كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء نعم بنى لوقوعه موقع المبنى وهذا هو الوجه انتهى (قوله فكيف يصح الحصر) اى حصر المبتدأ فى القسمين (قوله ليصح التعريف) اى لا يكون التعريف بالاخص (قوله ولا يخفى) اذا كان المراد حصر المبتدأ المتفق عليه لا يكون الحصر المستفاد من ضمير الفصل او التعريف للرد على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ لان المحصور المبتدأ المتفق عليه واسم الفعل ليس كذلك (قوله لم يرد اه) بل اراد به ما يقابل الفعل والحرف ومقابلته بالصفة باعتبار تقييده بكونه مسندا اليه والصفة بكونها رافعة لظاهر (قوله مثل ضارب اه) فانه لم يرد به لفظ ضارب كما فى ضرب فعل ماض حتى يقال انه اسم لكونه علما لنفسه اذ المحمول على زيد ضارب من حيث دلالته على معناه الوضعى فهو صفة مجردة عن العوامل اللفظية مسند اليه وانما وقع المبتدأ نكرة لتخصصه بالصفة (قوله وتأويلا) اى ليس التقدير بمعنى التقدير فى الكلام بان يكون محذوفا (قوله وسواء عليهم) فانه بتأويل انذارك وعدمه سيان (قوله يعنى ان العبارة اه) اى قوله المجرد عن العوامل اللفظية وان كانت ظاهرة فى سلب العموم اى السلب داخل على الايجاب الكلى بناء على ان التجريد عدم الوجود والجمع المعرف اذا لم يكن هناك عهد للاستغراق بمعنى كل فرد فرد فالمعنى الذى لم يوجد فيه كل عامل لفظى (قوله لكن المراد عموم السلب) اى لا يوجد فيه شئ من العوامل اللفظية (قوله ان اللام ابطلت معنى الجمعية اه) بناء على ان الجمع المعرف اذا لم يمكن حمله على الاستغراق يجعل مجازا عن الجنس كما فى قوله تعالى لا يحل لك النساء وههنا كذلك اذ لا فائدة فى نفى دخول كل عامل لفظى لعدم امكانه (قوله وان كان اعم) لانه قد يتحقق فى ضمن السلب الكلى وفى ضمن الايجاب لبعض والسلب عن بعض (قوله بقرينة المقام) فان المبتدأ ما لا يوجد فيه عامل لفظى اصلا (قوله واما القول اه) اى القول فى بيان ارادة عموم السلب من قوله المجرد عن العوامل بان عبارة

المتن ان حملت على العدول بان جعل النفى المستفاد من قوله المجرد جزأ من المحمول ويكون الحكم بطريق الايجاب افاد عموم السلب لعدم دخول العموم تحت النفى وكون كل فرد فرد من العوامل اللفظية محكوما عليه بالمحمول العدمى كما فى قولنا كل انسان لم يقم بخلاف ما اذا حملت على السلب فانه حينئذ يكون العموم داخلا تحت النفى فيفيد سلب العموم كما فى قولنا لم يقم كل انسان (قوله فغير ظاهر) لان الحمل على العدول فى صورة تقديم النفى على السور ركيك وما يؤدى معناه بعيد ولذا فرق ابن مالك فى كل انسان لم يقم ولم يقم كل انسان بان الاول لعموم السلب والثانى لسلب العموم (قوله لان الذهن اه) فالحمل عليه تخصيص بلا مخصص لا يجوز الحمل عليه سيما فى مقام التعريف (قوله لان الظاهر اه) لان المطلق ينصرف الى الكامل (قوله كالمعدوم) لعدم افادته معنى زائدا (قوله اعم من ان يكون اه) فهو بحسبك مجرد حكما وان لم يكن مجردا حقيقة (قوله ان قلت ينبغى اه) اى ينبغى على هذا التعريف ان لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم ان نحو ان زيدا منطلق وعمرو مع ان المصنف رحمه الله جوّزه وذلك لان الجواز المذكور مبنى على كون اسم ان مرفوعا بالابتداء وهو وحده ليس بمبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجرده عن العوامل اللفظية نعم يصح ذلك على رأى من قال انه معطوف على محل ان مع اسمها (قوله لعل ذلك الجواز) يعنى انه مبنى على توهم رفع اسم ان باعتبار انه كان مبتدأ قبل دخول ان ولا يخفى انه تكلف ولو كان مجرد توهم انه كان مبتدأ كافيا لجاز العطف على محل اسم ان المفتوحة ايضا (قوله ولا يجاب اه) هذا الجواب من الشارح الرضى وحاصله ان ان لعدم تغييره معنى الجملة كان كالحرف الزائد فدخول ان كلا دخول فبقى مرفوعا كما كان لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب (قوله فلا دخول اسمها اه) فيه بحث لانه ان اراد دخولها فيه باعتبار المحل فسلم وان اراد دخولها فيه باعتبار اللفظ فممنوع لعدم تجرده عن العوامل اللفظية لفظا مع انها مغيرة لمعنى الجملة بالنفى فلا يكون اسمها مجردا عن العوامل اللفظية لا حقيقة ولا حكما فلا يكون اسمها مرفوعا بالابتداء محلا (قوله لان القضية سالبة) اى القضية المركبة من اسم لا وخبرها نحو لا غلام رجل فى دار قضية سالبة معناها سلب نسبة الخبر عن اسمها وليس

كلمة لا جزأ من مدخولها مخبرا عنه حتى يكون المجموع فى محل الابتداء وايضا يخرج هذا المركب عن التعريف بقيد الاسم لعدم كون المجموع اسما (قوله اشار به اه) اى بالتعبير بالقسم فان القسم يقتضى وجود المقسم المشترك بين القسمين (قوله مشترك معنوى) يدلك على هذا جعلهم الابتداء عاملا فى كلا النوعين وتفسيره بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية لاسناد شئ اليه اولاسناده الى شئ ان قلت فلم لم يفسر المصنف المبتدأ بالمعنى المشترك بينهما قلت تبيينا للقسمين بخصوصهما لاختصاص كل منهما باحكام مختلفة (قوله كما ذهب اليه اه) حيث قال المبتدأ اسم مشترك بين هيئتين فلا يمكن جمعهما فى حد واحد والا لزم استعمال اللفظ المشترك وهو لفظة المبتدأ فى قوله فالمبتدأ هو الاسم المجرد (قوله ومن قال انها لمنع الخلو اه) قال القاضى فى حواشيه كلمة او لتقسيم المحدود دون الحد حيث يتناول صدر الحد وهو قوله الاسم كلا القسمين مانعة الخلو دون الجمع فليست للشك او التشكيك فلا ينافى التعريف انتهى مقصوده دفع سؤال مقدر وهو انه اذا كان الاسم متناولا للقسمين كيف يصح عطف الصفة عليه بكلمة او وبانه لمنع الخلو دون الجمع يعنى ان كلمة او بالنظر الى نفس مفهوم العطف والمعطوف عليه من غير اعتبار القيود الباقية معها لمنع الخلو فيجوز اجتماع الصفة بالاسم واندراجها تحته وهذا لا ينافى كونها للانفصال الحقيقى بعد اعتبار القيود معها فاندفع اعتراض المحشى رحمه الله (قوله لان استحالة اه) لان القسم الاول يكون ابدا مسندا اليه والثانى مسندا والشئ الواحد بالنسبة الى الشئ الواحد يمتنع ان يكون مسندا ومسندا اليه (قوله فلو ثبت) اشار بكلمة لو الى عدم ثبوته قطعا لما ذهب اليه المصنف من كون اسم الفعل مبتدأ (قوله كان بالاستقرآء) اى تتبعنا فاوجدنا فى كلام العرب مسندا سوى هذين القسمين (قوله لصدق التعريف عليه) فانه صفة واقعة بعد الف الاستفهام رافعة لظاهر (قوله كما ذكرناه) من ان هذا القسم من المبتدأ ثبت ضرورة ولا ضرورة فى هذا المثال (قوله على ذلك) اى التقييد المذكور (قوله فيدخل انما وغير) نحو انما قائم الزيدان بالنظر الى حذف الحرف وهل وغيرها بالنظر الى حذف الالف (قوله من كلمات الاستفهام) نحو اين جالس اخوك

ومتى ذاهب زيد وكيف مصبح انت وكم جالس زيد وايان ذاهب عمرو (قوله للاصالة) اى لكونه اصلا فى الاستفهام (قوله لا يناسب مقام التعريف) لان المقصود منه كشف الماهية وايضاحها حيث لا يوهم خلاف المقصود نعم ذلك الاكتفاء صحيح فى الخطابات والمحاورات (قوله على ان من مفعول لضارب) وحينئذ يصح كونه مبتدا وزيد فاعله سادا مسد الخبر ومن مفعوله قدم لتضمنه معنى الاستفهام (قوله او من باب عموم المجاز) وهو ان يراد باللفظ معنى مجازى يكون المعنى الحقيقى داخلا فيه فالمراد بالظاهر ههنا الملفوظ سوآء كان مظهرا او مضمرا (قوله ولك ان تريد اه) لا يخفى ان المعنى اللغوى معنى مجازى بالنسبة الى اهل الاصطلاح فهو ايضا ارادة للمعنى المجازى الشامل للمعنى الحقيقى الا ان طريقة الارادة مختلفة فان عموم المجاز مبنى على اعتبار العلاقة بين المعنى الاصطلاحى والمجازى الشامل له سوآء كان معنى لغويا اولا والثانى موقوف على تحقيق الوضع اللغوى سوآء وجد المعنى الاصطلاحى اولا (قوله لم يجتنبوا اه) فجوّزوا كون زيد مبتدأ مع تأخيره ولم يعينوا كونه فاعلا وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل انه لا ضرورة فى تقديم الخبر فى زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفى أقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به اذ المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لان كون تقديم قائم ضروريا يقتضى تجويز كون زيد مبتدأ ولم يعين كونه فاعلا (قوله ليس الا فيما اذا كان الخ) فانه حينئذ لا يلتبس احد الوجهين بالاخر ولا يختفى به (قوله ليس الا فيما اذا كان اه) فان احد الوجهين لتبادره الى الذهن يوجب التباس الوجه الاخر واختفاءه المخل افهمه اقول ما ذكره المجيب من ضابط الالتباس وجواز الامرين منقوض بنحو امرؤ ونفسه فانه جوّز فيه الامران مع ان الاصل فى الواو العطف وبالوجوه المذكورة فى التفاسير فانهم يجوزون الوجوه المتعددة فى نظم القرءآن بعضها راجحة وبعضها مرجوحة على ما لا يخفى على الناظر فيها فالوجه ان جواز الامرين فيما اذا كان مؤدى الوجهين واحدا والالتباس فيما اذا كان مؤدى الوجهين مختلفا (قوله لانه ليس مرفوعا اه) فان المضارع مرفوع لكن لا بمعنى ما اشتمل على علم الفاعلية بل بمعنى اشتماله على حركة الرفع لكن رد وفيه ان المرفوع صفة مبهمة

يحتاج

يحتاج الى اعتبار الموصوف ليكون الجنس مذكورا ولذا فسر الشارح رحمه الله اوجه فى قوله ما اشتمل بالاسم وما قيل ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فيرفع ففى تعريفه دور فمدفوع بان هذا الحكم معلوم من قوله فنها المبتدأ والخبر قبل التعريف فليس هذا الحكم مما يعرف من التعريف (قوله وهذا الوجه اسلم) اى تقدير المرفوع اسلم من تقدير الاسم لعدم ورود البحث المذكور عليه لكن تقدير الاسم اظهر لاطراده قال الرضى فى قوله فالمعرب المركب الذى اه هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه فى قسمة الاسماء فلا تذكر الا اقسامها فكأنه قال الاسم المعرب من الاسم المركب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التى يذكرها فى صنف الاسم (قوله وهو ما اذا كان مركبا) امتزاجيا اما من حرف واسم نحو زيد لا عادل ولا جائر او من فعل وحرف نحو زيد ما اكل وما شرب او من اسمين نحو هذا خمسة عشر لان المركب الاضافى نحو هذا غلام زيد او التوصيفى نحو زيد رجل فاضل الخبر فيه هو الجزء الاول وهو اسم والمركب الاسنادى خارج عن هذا التعريف عند الشارح رحمه الله كما سيصرح به (قوله او لفظا اه) فانه حينئذ ليس اسما لعدم اعتبار الوضع فيه لمعنى ولذا اورد المثال بالمهمل (قوله او حكما) بان يصلح وضع الاسم موضعه (قوله المثال المذكور) اى يضرب فى يضرب زيد مع ان الشارح رحمه الله اخرجه بقيد الاسم (قوله والجملة ايضا) فان قولنا زيد يضرب فى قوة زيد ضارب (قوله مع انه مصرح بخلافه) اى الشارح رحمه الله مصرح بعدم دخول الجملة فى التعريف كما سيجيء فى شرح قوله والخبر قد يكون جملة (قوله ليس بمعنى هو هو) بل بمعنى القيام والاتصاف (قوله وربط الاسم الذى اقيم مقامه) نحو ضارب زيد على ان يكون ضارب خبر زيد (قوله الى زيد بمعنى هو هو) فان الضارب هو زيد فى الوجود (قوله نعم بقى امر الجملة) فان اسناد الجملة الى المبتدأ فى نحو زيد يضرب ليس كاسناد الفعل الى الفاعل لعدم قيام مضمون الجملة بالمبتدأ فهو بمعنى هو هو تأويل ضارب اذ الاسناد منحصر فى القسمين (قوله لفظا يعد واحدا) والجملة لا تعد لفظا واحدا وان صح التعبير عنه بالاسم (قوله متعلقة بالايقاع المضمن اه) التضمين فى الاصطلاح ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقى ويلاحظ معه

معنى فعل آخر يدل عليه بذكر شيء من تعلقات الآخر او بحذف متعلقات
الاول ولا يخفى عدم صحته ههنا اذ لم يعتبر مع الاسناد معنى الايقاع بل جعل
الايقاع مسندا الى الاسناد ولانه لم يدل على الايقاع بذكر شيء من متعلقاته
فان الايقاع المتعدى الى المفعول الثانى بالباء معناه الحمل وفى شمس العلوم
يقال اوقع فلان بفلان ما يكره اى حمله عليه وفى التاج الايقاع افكندن
وشبى خون كردن وهذا يعدى بالباء فالمراد بالتضمين معناه اللغوى يعنى
ان الضمير المستتر فى قوله المسند راجع الى مصدره بتأويله بما اوقع كما فى قولهم
قد حيل بين العير والنزوان والباء متعلقة بالايقاع المفهوم ضمنا على انها
للسببية وكون الخبر سببا لايقاع الاسناد بناء على انه المقصود بالذات من الجملة
وهو محط الفائدة (قوله لانه بنفسه يتعلق بالمسند) اى الاسناد لكونه متعديا
يتعلق بلا واسطة حرف الجر بالمفعول به اعنى المسند فلا حاجة فى تعلقه به الى
الباء بل الواجب المسند باستتار الضمير الراجع الى الموصول (قوله ان لا يشبه
اه) اى بحسب اللفظ وان كان المعنى مختلفا فان المذكور فى تعريف المبتدأ
ليس فيه ضمير بل الجار والمجرور قائم مقام الفاعل اى الذى اسند اليه
والمذكور فى تعريف الخبر فيه ضمير راجع الى الالف واللام الموصول اى
الذى اسند الى المبتدأ (قوله وحينئذ يظهر) اى حين جعل الباء بمعنى الى يظهر
لايراد قوله به فائدة وهو اخراج يضرب فى يضرب زيد وفى زيد يضرب (قوله
قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه) وهو ان المراد المرفوع المجرد ويضرب ليس
مرفوعا بالمعنى المذكور (قوله لكن فيه اه) يعنى باعتبار الاسناد الى
المبتدأ وان صار التعريف مانعا لكنه صار غير جامع (قوله لا الى المبتدأ)
اذ الشيء الواحد لا يسند الى شيئين (قوله مع انه خبر) ولذا اعرب بالرفع على
الخبرية (قوله اللهم الا ان يقال اه) اى لا نسلم ان ضارب خبر حتى يخل بل الخبر
المجموع كما فى زيد قام (قوله لكن لما لم يكن اه) دفع للتوهم الثانى من
السابق اى اذا كان الخبر هو المجموع فلم اعرب ضارب بالرفع وانما لم يكن
المجموع قابلا للاعراب لكون الجزء الثانى الذى هو آخر المجموع مشغولا
باعراب الفاعلية (قوله اجرى الاعراب على الجزء القابل) للاعراب بخلاف
ما اذا كان الخبر جملة فانه لا يمكن اجراء الاعراب على شيء من جزئيه لاشتغالهما

بالحركة الاعرابية او البنائية فبالضرورة جعل المجموع فى محل الرفع مع ان
فاعل الصفة فى حكم العدم تشبيها بالخالى لعدم تغيرها فى حال التكلم والخطاب
والغيبة نحو انا ضارب وانت ضارب وزيد ضارب (قوله او يقال المراد اه)
منع لقوله لا الى المبتدأ يعنى لا نسلم ان ضاربا ليس مسندا الى المبتدأ لان
المراد بالاسناد فى قولنا المسند الى المبتدأ المعنى الاعم الشامل للاقسام
الثلاثة فيكون الاسناد الى الفاعل الذى هو ضمير المبتدأ او متعلقه اسنادا
الى المبتدأ (قوله وفيه نظر اه) ليس المقصود من النظر ايراد النقض على
التعريف بضارب بعد تعميم الاسناد بان يقال ضارب خبر مع انه ليس مسندا
الى شيء اصلا اما الى المبتدأ فظاهر لانتفاء النسبة اليه واما الى فاعله فلعدم
كون النسبة تامة لانه حينئذ لا اختصاص للنقض بارادة الاسناد الى المبتدأ
بل هو وارد على قيد المسند فى التعريف بل مقصوده تزييف الجواب الثانى
فان فيه اعترافا بان ضاربا مسند الى المبتدأ باعتبار الاسناد الى فاعله وذلك
فاسد اذ ضارب لم يسند الى شيء اصلا فالجواب منع كونه خبرا ولا نسلم اسناده
الى الفاعل وجعل اسناده الى المبتدأ (قوله لان الاسناد هو النسبة التامة)
قيل جعل الاسناد فى تعريف الفاعل بمعنى النسبة مطلقا وفى تعريف
الخبر بمعنى النسبة التامة تكلف والجواب ان الاسناد حقيقة فى النسبة التامة
فالحمل عليه واجب ما لم يصرف صارف وفى تعريف الفاعل عطف اوشبهه
صارف عنه فلذا حمل على المعنى المجازى (قوله عدمى) اى معدوم لدخول
السلب فى مفهومه (قوله فلا يؤثر) لان التأثير صفة ثبوتية فلا يتصف به
العدمى اولا يؤثر فى الوجودى الذى هو الاعراب اذ الوجودى لا يكون اثر
العدمى (قوله او تقدير) كما فى صورة المبتدأ لفظا (قوله علامات لتأثير المتكلم)
فالمؤثر فى الاعراب هو المتكلم والعوامل علامات يفهم منها تأثيره فى الاعراب
المخصوص (قوله يجوز ان يكون علامة) لشيء بخصوصه (قوله امر اعتبارى)
اى غير موجود فى الخارج (قوله كما فى القسم الثانى من المبتدأ) الظاهر ترك
كما فى الموضعين لانحصاره فيهما فان قيل تعريف الابتداء يوجد فى الخبر ايضا
قلت لا لان قولنا تجريد الاسم ليسند الى شيء او يسند اليه شيء يشعر بتقدم ذلك
الاسم على الشيء المسند والمسند اليه حيث جعل اسناده الى شيء او اسناد شيء

اليه غاية للتجريد ولذلك قال ابو على الفارسى فى دفع لزوم كون العدمى مؤثرا
ان المراد من التجريد كونه اولا لثان وذلك الثانى حديث عنه كما فى العباب
والاظهر تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى فاعله او ليسند الخبر
اليه كما فى العباب (قوله ليخرج) عنه التجريد للعد فان الاسماء المعدودة
مجردة عن العوامل اللفظية لكن لا للاسناد (قوله لطلبه لهما على
السوآء) فان التجريد للاسناد يقتضى المسند اليه والمسند وفيه انه لو كان
اقتضاؤه لهما على السوآء لزم ان يكون الجزء الثانى فى القسم الثانى مرفوعا
بالعامل المعنوى على الخبرية مع انه مرفوع بالعامل اللفظى على الفاعلية ولذا
قالوا انه مبتدأ لا خبر له لقيام الفاعل مقامه (قوله هذا الوجه قوى اه) وذلك
لاقتضاء كل واحد منهما صاحبه اذ لا يكون احدهما كلاما بدون انضمام
الاخر اليه وقالوا ولا يمنع ان يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا لكثرة
نظائره نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى بنصب ايا بتدعوا وجزم
تدعوا بايا (قوله وهنالك قولان آخران) فى الرضى قال بعضهم المبتدأ الاول
يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف فى ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين
المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير فى الخبر
الجامد ايضا (قوله غالبا) متعلق بقوله والخبر حال من احوالها وقيد الحيثية
معتبر فى الحكمين اى المبتدأ من حيث انه مبتدأ ذات والخبر من حيث انه خبر
حال من احوالها لان المبتدأ فى كلام يصير خبرا فى كلام آخر واعلم انه ذكر
السيد قدس سره فى حاشية شرح التلخيص فى بحث هل ان الذات قد يراد به
الحقيقة وقد يراد به ما قام بذاته وقد يراد به المستقل بالمفهومية ولا شك فى عدم
صحة ارادة المعنيين الاخيرين ههنا فالمراد به المعنى الاول فان اريد بالحقيقة
الماهية فلا خفاء فى كون كل مبتدأ ذاتا وان اريد به الماهية الموجودة
فى الخارج فباعتبار ان الغالب الحكم على الحقائق الخارجية (قوله فلا يرد
النقض اه) فان الخبر ههنا ذات شخصية كما ان المبتدأ كذلك اذ المقصود الحكم
باتحاد المنطلق المعهود بالذات المشخصة المسماة بزيد فما قيل ان الخبر ههنا مأول
المسمى بزيد فيكون حالا غفول عن المقصود من الكلام (قوله اجيب اه)
خلاصته ان الدليل المذكور وان كان مقتضيا اصالة التقديم فى الفاعل لكن

عارضه

عارضه دليل آخر اقوى منه وهو كونه عاملا او احتياج الفعل الى الاسم (قوله
وانما اعتبر الامر اللفظى) وهو كونه عاملا دون الامر المعنوى اعنى كونه ذاتا
(قوله والاعتبار بالطارئ اه) لان المطروء عليه كالشريعة المنسوخة بالقياس
الى الطارئ والطارئ كالناسخ له (قوله اشار بطريق الاستعارة) اى اشار بكلمة
ثم الموضوعة للمكان المشار اليه الى الحكم السابق وهو ان الاصل فى المبتدأ
التقديم باعتبار تشبيهه بالمكان باعتبار استخراج شئ منه كما يستخرج الشئ
من المكان (قوله لوجوب تأخيره) لكون تقديم الخبر مصححا للابتدائية (قوله
(قوله اختلفوا اه) فى المغنى لم يجوزه الكوفيون واجازه البصريون وما ذكره
المحشى من تخصيص الاخفش موافق لما فى التسهيل وظاهره ان بقية
البصريين يمنعون ذلك (قوله فى جواز فى داره قيام زيد) اى فى مثال يكون
الضمير فى الخبر المتقدم راجعا الى ما يضاف اليه المبتدأ (قوله وفيه جاء اه)
يعنى ان السماع شاهد لما جوزه الاخفش ودرج الميت طيه وتلفيفه
بدال مهملة مفتوحة وراء ساكنة فجيم (قوله مع انه المناسب اه) يعنى ان
المناسب للنظم ان يذكر مواضع لزوم التقديم (قوله لئلا يلزم الانتشار اه) اى
لرعاية المناسبة بين الاصول الثلاثة قيل عدم لزوم الانتشار يحصل من تأخير
هذا الاصل عن الاصلين الاخيرين وذكر مواضع لزوم التقديم بعده والجواب
ان اصالة التقديم لكونها متعلقة بالمبتدأ والخبر معا احق ان يذكر بعد
تعريفهما بخلاف تعريف المبتدأ وافراد الخبر وايضا لا يلزم تقديم المبنى على
المبنى عليه لان من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر ان يكون مصححا له نحو فى
الدار رجل فانه مبنى على ان المبتدأ لا يكون نكرة غير مخصصة (قوله ابتناء ما)
وهو ابتناء الحكم على الدليل فانه لاستفادته منه كأنه مبنى عليه (قوله
القول اه) يعنى الحصر المستفاد من قوله انما هو الحكم على الامور المعينة
يقتضى القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس
مطلوب دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة مع ان الفرق غير
ظاهر لان الفرق بينهما ليس الا اعتبار الحضور فى ذهن السامع فى الاول دون
الثانى وذا لا يؤثر فى الفرق المذكور (قوله اذا كانت مستفادة من المنكر)
ولو مجازا فلا يرد ان المنكر موضوع للفرد المنتشر فكيف تستفاد الطبيعة منه

على انه نص فى المفتاح على ان المصادر لاتدل الا على الحقيقة المتحدة والفرق بين معرفتها ونكرتها باعتبار الدلالة على الحضور وعدمها (قوله لفظة ما زآئدة اه) اختلف فى ما التى تلى النكرة لافادة الابهام وتأكيد التنكير قال بعضهم اسم فعنى قوله مثلا ما مثل اى مثل وقال بعضهم زآئدة فتكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء وايضا زيادتها ثبتت فى نحو فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت فى موضع الالتباس اولى كذا فى الرضى وفائدتها ههنا التنويع نحو اضرب ضربا ما (قوله لما كان التخصيص منحصرا اه) كما يشعر به كلام المتن حيث اورد من كل نوع من التخصيص مثالا ولو كان غرضه مجرد التمثيل لاكتفى بمثال واحد اللهم الا ان يقال ذكر امثلة الانواع الغالبة الوقوع (قوله واحتمالاتها) فسر اشتراك النكرة بالاحتمال اذ لا اشتراك فيها لفظيا ولا معنويا بل لكونها موضوعة لفرد ما تحتمل على سبيل البدل لكل واحد من الافراد (قوله اويرتفع) فقوله يقل ذكر لما هو الواجب (قوله التخصيص الفردى) اى ما يصير به النوع فردا مصحح للابتدآئية لصيرورة النكرة بسببه كالمعرفة فى كون الحكم على معين (قوله واما التخصيص) اى ما يصير به الجنس نوعا كالعبد صار بسبب صفة الايمان نوعا (قوله الا ان يفرق اه) بان الاول مصحح لكون المخصص به حاضرا فى ذهن السامع على وجه يقل اشتراكه فيكون الحكم مقيدا بخلاف الثانى فانه لا يحضر به التخصيص على وجه يقل الاشتراك به عند السامع وان كان ثابتا للمفهوم فى نفسه (قوله اذا لم يكن) اى المثال المذكور من باب التخصيص بالصفة بناء على ان التخصيص النوعى غير مصحح فمن اى باب هذا المثال حيث وقع المبتدأ فيه نكرة (قوله اذ لا يشذ فرد اه) على ان النكرة الموصوفة تعم على ما بين فى الاصول (قوله المدقود عنه) على صيغة اسم المفعول من التدويد كرم افتادن در طعام (قوله ان قلت) اثبات لكون التخصيص المصحح فى المثال المذكور بالصفة لا بالعموم فانه لو لم تعتبر الصفة واعتبر العموم لا يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على مطلق العبد بالحرية عن المشترك (قوله قلنا فرق اه) يعنى لا يلزم من عدم صحة الحكم بدون الصفة عدم صحة الابتداء بدونها لتحقق الافتراق بينهما فى قولنا الاربعة نصف الاثنين حيث يصح الابتداء لكونها معرفة دون الحكم

لان

لان الاربعة ضعف الاثنين والسر ان صحة الابتداء مبنى على الافادة صادقا كان الكلام اوكاذبا وصحة الحكم مبنى على الصدق (قوله فيكون نظيراه) فى ان مصحح الابتداء فى كل من المثالين العموم ومصحح الحكم الصفة (قوله ان قلت فرق بينهما) اى لانسلم كون لعبد مؤمن نظير كل رجل كافر (قوله انما جاء من قبل الصفة) فهى المصححة للحكم والابتداء فصح ان التخصيص بالصفة مصحح فيه (قوله الصفة اه) يعنى ان العموم لما جاء من قبل الصفة كانت الصفة محققة ومثبتة للمصحح الذى هو العموم ولا تكون الصفة للتصحيح فانه اذا كان التعليل فى الاشتراك الحاصل من الصفة مصححا كانت الصفة للتصحيح (قوله فيه ان هذا التخصيص اه) هذا الاعتراض اورده الشارح الرضى وهو انما يرد على عبارته حيث قال ان التخصيص حاصل عند المتكلم بالعلم بكون احدهما فى الدار والشارح رحمه الله وقدس سره تصرف فى الاستدلال فزاد ان النكرة تخصص ههنا عند المخاطب بالصفة بحسب المعنى كأنه قيل اى من هذين الامرين المعلوم للمتكلم كون احدهما فى الدار كائن فيها فلا وجه لايراده على عبارة الشارح رحمه الله (قوله وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف بمثل ارجل فى الدار) اى فيما وقع نكرة بعد الاستفهام بدون ام الدالة على حصول الخبر لاحدهما عند المتكلم (قوله فينبغى ان يمتنع الابتدآء) لعدم شئ آخر من المخصصات المذكورة فلا يرد ان انتفاء هذا التخصيص لا يستلزم الامتناع بجواز تخصص اخر فان كوكب عظيم انقض الساعة جائز جواز كوكب انقض الساعة والاوجه ان يقال تخصيص النكرة ههنا بوقوعها بعد الاستفهام لانه يكون المقصود منه اعلام الحالة الذهنية لا الحكم على النكرة كأنه قيل استفهم منك هذا الحكم المجهول لى فليس المقصود افادة الحكم بل استفادته (قوله لان التخصيص ان يجعل) وههنا ليس كذلك لشمول الحكم على فرد ما فلا تخصص (قوله فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة) ولو مجازا (قوله لان الطبيعة اه) حاصل الاول ان النكرة تدل على الطبيعة مع الوحدة ولا شك فى انه لا مدخل للوحدة فى التفضيل فيكون الحكم على الطبيعة فتعم كل فرد وحاصل الثانى ان الحكم على فرد ما لكن لا بخصوصه بل باعتبار الاندراج تحت الجنس فيعم وحاصل الثالث ان الحكم على فرد غير

معين فى المقام الخطابى يستلزم عموم الحكم لان ارادة البعض ترجيح بلا مرجح (قوله كما قالوا فى لام الاستغراق) فانهم قالوا انه لام الجنس الا انه لما كان الحكم على الجنس من حيث التحقيق افاد العموم لان ارادة فرد دون فرد ترجيح بلا مرجح (قوله يعنى ان الكلام محمول على التقديم اه) يعنى يريد الشارح رحمه الله بقوله اذ تستعمل اه ان هذا القول يستعمل فى مقام الحصر وشئ من اداة الحصر غير موجود فيه فهو محمول على التقديم والتأخير اى كان فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى ثم قدم للحصر وهذا على طريقة السكاكى حيث شرط فى افادة تقديم المسند اليه للحصر تقدير كونه مؤخرا على انه فاعل معنى اى بدل اوتأكيد كما قالوا فى اسروا النجوى الذين ظلموا واما على طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند اليه على المسند الفعلى يفيد الحصر من غير اعتبار التقديم والتأخير فالاظهر ان تحمل عبارة الشارح على ما يشمل الطرفين ويقال ان هذا الكلام مستعمل فى مقام الحصر فيكون فاعلا فى المعنى كانه قيل ما اهر ذاناب الا شر الا انه لما كان شبهه بالفاعل اظهر على طريقة السكاكى خص المحشى البيان بها (قوله كما قالوا فى انا عرفت) ان اصله عرفت انا على انه تأكيد ثم قدم لافادة الحصر (قوله فلا تخل النكرة بالافهام) انما يتم ذلك لو كان اخلال النكرة بالافهام لاجل عدم اصغاء السامع الى الحكم عليه اما لو كان لاجل عدم الافادة فالنكرة مخلة قدمت او اخرت (قوله لا بالنسبة الى الكلب) اذ المراد بالحبيب والعدو فى عبارة الشارح رحمه الله حبيب غير الكلب وعدوه واليه اشير بقوله يتشاءم به فان المتشائم غير الكلب (قوله اما بالنسبة اليه فشر) لانه لا ينبح الا عند التاذى كما هو المعتاد واما ما قيل انه ينبح عند مجئ حبيب له لمارآه غير اجنبى بخلاف الواقع انما الواقع تملقه له واظهار المحبة اليه (قوله يجوز حينئذ ان يكون) اى اذا قدر الصفة يجوز ان يقال ان النكرة تخصصت بالصفة المقدرة من غير اعتبار كونه فاعلا فى المعنى محمولا على التقديم والتأخير سوآء قلنا بالحصر اولا فيكون موافقا لما قاله القوم من ان معناه ما اهر ذاناب الا شر بناء على ما قيل ان التخصيص بالصفة يفيد نفى الحكم عما عداها (قوله فلا حاجة الى التقدير) لوحمل التقدير فى عبارة الشارح على الفرض والاعتبار شمل كلا التقديرين

حذف الصفة وكون التنوين للتعظيم (قوله قائم اه) قد سبق فى كلام المحشى رحمه الله ان القسم الاول من المبتدأ يجوز ان يكون صفة فقبل ذكر زيد يجوز ان يكون قائم مبتدأ قال المصنف رحمه الله فى شرح المنظومة ان المقدم اذا كان ظرفا تعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين للخبرية عند قولك قائم لجواز ان يقول القائل قائم فى الدار فيكون مبتدأ (قوله التخصيص اه) اى تخصيص كون تقديم الخبر مصححا بالظرف لسعته فما هو كثير الاستعمال احق بان يتسع فيه (قوله فيه انه لا يجرى اه) يعنى ان وقوع النكرة مبتدأ فى الدعاء شائع نحو ويل لك وذبح لك وخسة لك وهذا الوجه لا يجرى فيها (قوله لان الويل هو الهلاك) ولا يمكن ان يكون هلاك شخص لآخر (قوله لعدم الفائدة) اى لعدم الفائدة فى هذا الدعاء لان هلاكه يكون له البتة (قوله الهلاك لك) فلا يكون فيه نسبة الى المتكلم (قوله والقول بان المراد بالويل اه) اى القول فى تصحيح النسبة الى المتكلم فى ويل لك (قوله اطلاقا اه) دعاء الشر غاية مترتبة على ويل لك متأخر عنه فى الخارج متقدم عليه فى الذهن فيصح ان يقال انه اطلاق لاسم السبب على المسبب وبالعكس فلذلك اختلفت النسخ ههنا ففى بعضها بتقديم المسبب بالميم على السبب وفى بعضها بالعكس (قوله تنكير سلام لرعاية اصله اه) فهو فى الرفع على ذلك المعنى وقد كان حين كونه مصدرا منصوبا متخصصا بانه صادر عن فاعل الفعل المقدر فهو فى الرفع ايضا يتخصص بنسبته اليه ولا يخفى جريانه فى باب سلام عليك اعنى كل مصدر نكرة وقع مبتدأ فى مقام الدعاء وانما قال فالاولى اذ يمكن ان يقال ان ذكر المتكلم فى عبارة الشارح رحمه الله بطريق التمثيل والمراد نسبته الى فاعل الفعل المقدر (قوله وانما اخر الجار والمجرور) يعنى كان الظاهر تقديم الخبر لكونه ظرفا والمبتدأ نكرة كقولك فى الدار رجل (قوله لتقديم الاهم) فانه لدلالته على معنى السلام اهم من عليك وقد يكون احد جزئى الجملة اهم من الآخر وان كان كل منهما ركنا (قوله اذ لو قدم) عليك فقبل ذكر سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولذا انخزل ابو تمام وترك الانشاء على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة وقال * على مثلها من اربع وملاعب * فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين (قوله

لايجوزان اه) اى لايجوزان يكون سلام بمعنى التسليم الذى هومصدر سلمت
(قوله لان سلمت اه) فى شرح الرضى للشافية ويجيء فعل للدعاء على المفعول
باصل الفعل نحو جدعته وعقرته اى قلت له جدعا وعقرا لك اوالدعاء له نحو
سقيته اى قلت له سقيا لك (قوله فاذن يكون اه) اى اذا كان معنى سلام قول
سلام عليك فبعد اعتبار نسبته الى الفاعل واعتبار الخبر معه يكون معناه
قولى سلام عليك عليك وانه هذراتكرار عليك من غير فائدة (قوله
بل بمعنى اه) عطف على قوله بمعنى مصدر سلمت اى سلام بمعنى التسليم الذى
هومصدر سلمك الله بمعنى جعلك الله سالما (قوله بل بالغائب) اى ذاته تعالى
المعبر عنه بلفظ الجلالة (قوله يرد على اختياره) وهوكونه مصدر سلمك الله
ان يكون عليك مستدركا لاستيفاء سلم مفعوله الذى هو كاف الخطاب (قوله
زيد لفظة عليك) ليصير جملة معدولة عن الفعلية فيفيد الدوام والثبوت (قوله
وسلام عليك بدل اه) ان كان القول بمعنى المقول فهو بدل او بيان وان كان
بمعنى المصدر فهو مقول له وهذا المعنى مستقيم من غير لزوم تكرار عليك لكون
الاول جزأ من القول والثانى خبرا عنه (قوله فيه تكرار الخطاب) يعنى واندفع
بما ذكر تكرار عليك لكن فيه تكرار الخطاب (قوله الخطاب الثانى اه)
خلاصته ان الخطاب الاول عام والثانى مخصص له بالمخاطب المعين فلا تكرار
فى الخطاب ايضا (قوله غير مراد) لان المقصود الدعاء بالسلامة على المخاطب
لا الاخبار بان قولى سلام عليك كائن عليك (قوله لكن يمكن اه) اى فلا
يترتب للزوم التكرار لكن يمكن اه (قوله لزوم اخذ اه) حيث فسر سلام عليك
بقولى سلام عليك عليك فيدور لتوقف كل واحد من المفسر والمفسر على
الاخر (قوله وهو فى المفسر محتاج اه) بناء على كون المبتدأ فيه نكرة مخصصة
بنسبته الى المتكلم وهكذا يحتاج كل مفسر الى التفسير (قوله فيتسلسل) اى يلزم
ترتب تفسيرات ومفسرات غير متناهية (قوله بان معنى سلمت اه) يعنى يعتبر
فى المبتدأ فى التفسير ان يكون معرفة فلا دور ولا تسلسل (قوله وبان سلمت اه)
اجيب اى لا نسلم ان معنى سلمت المقدر قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمك
الله اى بمعنى جعلك سالما فلا دور ولا تسلسل ولا يخفى ان الاولى تأخير الجواب
السابق عنه لكونه مبنيا على تسليم ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك (قوله ان

السلام المأخوذ اه) يعنى ان سلام عليك بمعنى مصدر سلمت بمعنى قلت سلام
عليك لكن السلام المأخوذ فى التفسير مصدر سلمت بمعنى سلمك الله فلا دور
ولا تسلسل ولا يخفى ما فى الجواب من تطويل المسافة (قوله مصدر سبح اه)
فى الصحاح سبحان الله معناها تنزيه الله نصب على المصدر كأنه قيل برأ الله من
السوء براءة (قوله والفعل على الحدوث) لدلالته على الزمان المقتضى لحدوث
مايقارنه (قوله فى التفسير تأمل) لانه اذا كان سلام مصدر سلمت بمعنى
قلت سلام عليك يكون التقدير قولى سلام عليك عليك فلا معنى لتقدير من
قبلى والجواب انه بيان لحاصل المعنى لا تقدير النظم فان معنى قولى سلام
عليك عليك ان هذا الدعاء من قبلى عليك (قوله بالنسبة) اى بنسبة الخبر الى
المبتدأ (قوله وهل من مزيد) فان من زائدة ومزيد مصدر والتقدير هل من
زيادة لى (قوله فيوم علينا ويوم لنا) آخره ويوم نساء ويوم نسر (قوله تكلف)
بان يقال فى الاول التنوين للتعظيم او تقدر الصفة بدلالة سياق الاية اى
وجوه من الوجوه الحاضرة فى الموقف وفى الثانى بان مزيد ليس بمصدر بل
اسم مفعول والمفعول محذوف اى هل من شئ مزيد او الخبر المقدر مقدم
اى هل لى من زيادة وفى الثالث ان التقدير فيوم من الايام الماضية علينا ويوم
منها لنا (قوله ان الخبر المعرف يجوز اه) بان يقدر المرفوع دون الاسم (قوله
للاشارة اه) فان كلمة قد المفيدة للتقليل تشعر بوجود غير الجملة كثيرا والكثرة
دليل الاصالة (قوله ولو كانت قسمية) انما تعرض للقسمية بخصوصها لما قال
ثعلب انه لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه (قوله متمسكين بما
لا طائل تحته) قال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون انشائية
لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا به من ايهام لفظة
الخبر وليس خبر المبتدأ بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب (قوله والانشاء
ليس حالا من احواله) لان الانشاء اعلام من حالة عرضت للمتكلم من
الاستفهام والتمنى والترجى والطلب والنداء والتعجب وغير ذلك (قوله بان الخبر
يجب اه) اى مدلول الخبر يجب ان يكون حالا من حال المبتدأ فيه انه ان اراد
انه يجب ان يكون مدلوله الصريح كذلك فيجب تأويل الجملة الخبرية الواقعة
خبرا فى نحو زيد قائم ابوه لان قيام الاب ليس حالا من احوال زيد وقد اعترف

السيد رحمه الله فى بحث تعريف الدلالة به وان اراد اعم من مدلوله الصريح
والضمنى فلا يخفى ان قولنا زيدا اضربه يدل على كون زيد بحيث يتعلق به طلب
الضرب كما ان زيد قام ابوه يدل على كون زيد بحيث قام ابوه فتدبر (قوله
واستحقاقه اه) عطف تفسيرى لكونه مقولا فى حقه لدفع ما يتوهم من ان
التأويل بمقول فى حقه يستدعى تقدم هذا القول فى حقه فلا يصح زيدا اضربه
الا بعد تقدم اضربه (قوله ولو بالاخرة) اى بالتقدير كما فى قوله تعالى فمن لم يجد
فصيام ثلاثة ايام اى فعليه صيام ثلاثة ايام او فيجب فى الصحاح جاء فلان باخرة
بفتح الخاء اى اخيرا (قوله لاشتمالها على الفائدة) اى المسند لانه المقصود
بالفائدة ومحلها اى ما يقوم به وهو المسند اليه (قوله اصلا) لا باعتبار الفائدة
التى اشتملت عليها الجملة لعدم كونها حالا من احواله ولا باعتبار ما تتضمنها
الرابطة لعدم التضمن (قوله فانه وان لم يكن اه) اى وان لم يكن المبتدأ محلا للفائدة
التى اشتملت عليها الجملة لكنه محل للفائدة التى تتضمنها الجملة باعتبار الرابطة فان
قولنا زيد ابوه منطلق يتضمن كون زيد بحيث ينطلق ابوه وهذا اولى مما ذكره المحشى
من تضمن المدح والذم وغير ذلك لظهور دلالة الجملة باعتبار الرابطة واطراده
فى كل مسند سببى (قوله وكذا لابد اه) اما فى المشتق المسند الى متعلق المبتدأ
فلاجل ان يصير المبتدأ محلا للفائدة واما فى المسند الى المبتدأ فلئلا يبقى بلا
فاعل (قوله والعرفج) بفتح العين المهملة وسكون الرآء المهملة وفتح الفاء والجيم
واحده عرفجة السهل زمين نرم والغليظ ستبر (قوله وكله تأكيد للخبر) لا للمبتدأ
والا لزم الفصل بين المؤكد والمؤكد (قوله فصار بمعنى الفعل) لدلالة كان
على معنى مقترن بالزمان الماضى فتقدير قولنا كان زيدا خالك هو
(قوله والا النصب اه) اى لو كان من عائد متعلقا بالاسم والخبر محذوفا اى
لابد من عائد لها لكان منصوبا منونا لكونه حينئذ مشابها بالمضاف فى عدم
تماميته بدون المتعلق واسم لا اذا كان مضافا او مشابها ينصب وفى الاكتفاء
على المانع اللفظى اشارة الى انه لا تفاوت بين الوجهين بحسب المعنى فان
البد فى اللغة الفراق فى الصحاح قولهم لابد منه لا فراق منه ولا تفاوت بين ان
يقال لا فراق من العائد للجملة وبين لا فارق للجملة من العائد فى افادة كل
منهما اشتراط العائد ولزومه اياها (قوله لانه للعهد) اختلف فى الرجل هل

هو بمعنى كل رجل بجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى
الجنس بجعله بمنزلة الجنس مبالغة او بمعنى رجل مبهم بحسب الوجود والمختار
هذا لان الابهام يناسب الكمال والتعظيم ويؤيده تثنيته وجمعه نحو نعم
الرجلان ونعم الرجال وكون اللام فيه عائد اتفاقا قيل على الاولين لشموله
للمخصوص وغيره وعلى الثالث لمطابقته له وزيفه الرضى بانه لا يجوز
زيد ضرب رجل مع ان رجل مطابق لكل فرد وليس نعم الرجل من قبيل
وضع الظاهر موضع المضمر على ما توهم كيف وقد صرح فى شرح التلخيص
بان من وضع المضمر قولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر
فى هذا المقام الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم المسند اليه وعدم قرينة تدل
عليه (قوله جاز قياسا) فى الخبر وغيره كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اى ما هى
(قوله وعند الاخفش يجوز مطلقا) اى فى الشعر وغيره وبلفظ الاول وغيره
والآية مثال لهما (قوله لا حاجة الى العائد اه) يعنى انه يحتاج الى العائد لتصير
الجملة بسببه متضمنة للفائدة التى يكون محلها المبتدأ واذا كان الخبر
تفسيرا للمبتدأ فالمبتدأ محل للفائدة التى يشملها من غير حاجة الى الرابط (قوله
عين المبتدأ) اى معنى (قوله وهو صفة) اى مجموع الجار والمجرور صفة فيقدر
مقدما على الخبر كيلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة بالاجنبى (قوله معرفا
باللام) اى بلام العهد الذهنى لانه فى المعنى كالنكرة (قوله ولقد امر على اللئيم
يسبنى آخره فمضيت ثمة قلت لا يعنينى فان يسبنى صفة اللئيم وليس حالا لعدم
افادته المقصود وهو التمدح بالحكم والمعنى استمر منى المرور على لئيم حاله وصفته
السب لى فمضيت عنه وما تعرضت له ثم قلت انه لا يقصدنى بل غيرى وكلمة ثمة
هى العاطفة قد يلحقها التاء فى عطف الجمل (قوله والعامل فيه الخبر) اى
البر الكر كائن بستين كائنا منه (قوله اذا كان ظرفا) اى اذا كان الحال ظرفا
او العامل ظرفا (قوله وسماعى ان كان غير ذلك) اما فى المجرور نحو قوله تعالى
ولمن صبر وغفر فان ذلك من عزم الامور اى منه واما فى المنصوب فيشترط
كونه منصوبا بفعل لفظا او بصفة محلا نحو زيدا انا ضارب ولا يختص مع كونه
سماعا بالشعر خلافا للكوفيين كذا فى الرضى (قوله لا فى الضمير المرفوع)
لكونه عمدة (قوله الكر اثنا عشر اه) لما كان ما فى الحاشية غير مراد بتفسير

الكريه المحشى رحمه الله فالوسق بالواو وسكون السين المهملة والقاف على هذا حمل البعير على مافى الصحاح نقلا عن الخليل (قوله والمد) بضم الميم وتشديد الدال المهملة كيل يسع فيه المن والمن رطلان والرطل اثنتاعشرة اوقية والاوقية اربعون درهما كذافى القاموس (قوله قالوا ان ظرف الزمان اه) فى شرح الفية الشيخ السيوطى لايجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة هذاهو المشهور واجازه قوم ان كان فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر واجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بان يشابه اسم العين اسم المعنى فى الحدوث وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال والرطب شهرى ربيع او يضاف اليه اسم معنى عام نحو أكل يوم ثوب اى لبسه او يعم والزمان خاص نحو نحن فى شهر كذا او مسئول به عن خاص نحو فى اى الفصول نحن ويجوز الاخبار عن اسم المعنى مطلقا سوآء وقع فى جميعه نحو حمله وفصاله ثلاثون شهرا او اكثره نحو الحج اشهر معلومات او بعضه نحو الزيارة يوم الجمعة انتهى وفى شرح التسهيل مذهب الجمهور انه لايجوز الاخبار بظرف الزمان عن الجثة سوآء نصب ام جر بفى من غير تفصيل وتاولوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف وفى العباب ظرف الزمان لايكون خبرا الا عن حدث غير مستمر اى لا يكون خبرا عن اسم عين او عن حدث مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة وذلك لان زيدا لايقع يوما لان زيدا يوم الجمعة هو الذى كان يوم السبت وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم انتهى فعلم ان ما نقله المحشى من اطلاق الحكم والمذهب المشهور التفصيل الذى ذكره الشارح الرضى موافقا لابن مالك مذهبه لما قيل ومن العجائب ما وقع لبعض فى هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الرمان الخريف مفيد لمن لا يعرف ان الرمان يحدث فى الخريف ولا يخفى ان الرمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا ليس بشئ (قوله لا يقع جاريا اه) اى لا يقع خبرا ولا صفة ولا صلة ولا حالا (قوله لان العين اه) وذلك

لان

لان الزمان باعتبار تجدده ظرف للامور المتجددة (قوله وفيه ان الظرف مطلقا) سوآء كان زمانا او مكانا متعلق بالحصول والحصول معنى فالظرف مطلقا لا يقع جاريا على اسم العين فلا وجه للتخصيص بالزمان (قوله وان المعنى اه) اذ اسم المعنى لا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه مقارنا وهذا التعلق حاصل لاسم العين ايضا فلا وجه لتخصيص اسم العين بانه لا يقع ظرف الزمان جاريا عليه فان قيل مراد القائل ان اسم العين لا تعلق لحدوثه بالزمان المخصوص حتى يفيد الاخبار به لحصوله فى جميع الاوقات قلت فلا يكون الدليل مثبتا للحكم المطلق لعدم جريانه فى الاعيان المتجددة وجريانه فى المعانى المستمرة (قوله لان الازمنة الجزئية) اى المعينة هذا الوجه لو تم لدل على عدم جواز جريان ظرف الزمان على اسم المعنى لان المخلوقات شاملة للمعانى ايضا فالقول بان مقصوده بيان وجه تخصيص ظرف الزمان بذلك الحكم انما يجرى فيه لعدم المكان لاسم المعنى وليس ذكره اسم العين للاحتراز على اسم المعنى لانهم صرحوا بان ظرف الزمان يقع جاريا على اسم المعنى (قوله بعضها بها) اى بعض المخلوقات بالازمنة الجزئية (قوله الا لبعضها) لان ظرفية المكان على الحقيقة هو شغله اياه (قوله خلافا للكوفيين) فى شرح التسهيل منع الكوفيون النصب والجر بفى ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق وفى الرضى خلافا للكوفيين لان فى عندهم يوجب التبعيض فلا يجوز صمت فى يوم الجمعة وهذا مشعر بان الخلاف فى الجر بفى (قوله وان لم يستغرق) اى ان لم يستغرق ذلك جميع الازمنة او اكثرها بل وقع الفعل لاقل الزمان (قوله فالاغلب نصبه او جره) سوآء كان الزمان معرفا او منكرا نحو الخروج يوما او فى يوم والسير يوم الجمعة او فى يوم الجمعة وربما رفع (قوله بالاتفاق) اى بين البصريين والكوفيين (قوله واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات) لم تستغرق افعال الحج بجميع ازمنة الاشهر اعنى شوال وذا القعدة وعشر ذى الحجة ولا اكثرها (قوله مستغرقة لجميع الاشهر) وليست تلك الاشهر محلا لما سوى افعال الحج (قوله فان كان غير متصرف) وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير فى او مجرورا بمن والمتصرف ما لا يلزم انتصابه بمعنى فى او انجراره بمن كذا فى الرضى (قوله فلا كلام اه) اى بل يجب

نصبه اجماعا نحو زيد عندك الا اذا كان خبرا عن المكان نحو دارى خلفك ومنزلى امامك فانهم جوزوا رفعه فى السعة (قوله اى مكانك اه) يعنى انه باق على الظرفية والمضاف محذوف اما من المبتدأ او من الخبر وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف (قوله فالرفع مرجوح) نحو زيد خلفك ودارى امامك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر (قوله متصرفا) احتراز عن غير المتصرف نحو ضحوة معينا نحو جيئتك ضحوة فانه يلزمه النصب على الظرفية اجماعا (قوله وموقتا محدودا) الموقت المعين واحترز به عن المبهم والمحدود ما ضرب له حد واحترز به عما اذا كان غير محدود اى مختصا فانه لا يجوز الرفع ولا النصب نحو زيد دارك وشأنك الا فيما سمع نحو زيد جنبك ولا يقاس عليه زيد يديك ولا نحوه وكذا فى شرح التسهيل وسرى على وزن هدى مصدر سرى يسرى (قوله واما انتصاب نحو دارى اه) اى انتصاب فرسخين وميلا ويوما وليلة مع كونه محدودا مخبرا به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة ويجوز رفعه وخلف ظرف للخبر اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران (قوله فالفرسخان مبعدان) يعنى ان التمييز فى الاصل فاعل بعدت اذا جعلته متعديا كما ان الماء فاعل امتلأت اذا جعلته متعديا (قوله وقيل اه) قال المبرد انه حال من الضمير فى الظرف اى ذات مسافة فرسخين (قوله لم يصح نسبة التقدير اه) لان الظرف مذكور لا مقدر (قوله وذكر الباء فى الجملة) اى ان الجملة مقدرة لا مقدر بها (قوله من حيث ان له جملة) فيكون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه (قوله او من حيث انه جملة) فالتمييز لما انتصب عنه (قوله اى مفروض اه) كونه جملة باعتبار نيابته عن الجملة (قوله ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة) والفرض راجع الى وصف الالتصاق بالجملة باعتبار فرض الجملة ولا يخفى تكلفه (قوله الحاق الجزئى بالكلى) يعنى ان الظرف فرد من افراد الجملة لا الحاق الجزء بالكل اذ ركنا الجملة المسند اليه والمسند (قوله واحسن التوجيهات اه) اذ لا يخفى ركاكة ماسواه (قوله غالبا) وان اشتهر بينهم ان الظرف المستقر ما يكون عامله محذوفا من الافعال العامة والتحقيق ما حذف واستقر مكان عامله (قوله فمعناه ساكنا غير متحرك) لا حاصلا وكائنا

فالعامل

فالعامل من الافعال الخاصة فلذا جاز اظهاره (قوله اتفق النحاة على ذلك) ذكر فى شرح التسهيل قال بعض المتأخرين فى الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا اربعة مذاهب احدها انهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل والثانى انهما من قبيل الجملة فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان واستقر وهو اختيار البصريين والثالث انه يجوز ان يكونا من قبيل المفرد وان يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين والرابع انهما قسم برأسه واليه ذهب ابن السراج (قوله ولا حاجة الى اعتبار امر آخر) لان ذات زيد مظروف للدار من غير اعتبار امر آخر فاقيل الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او حصوله فلا بد له من تقدير ليس بشئ (قوله بتأويل بان يقال معنى زيد حصل فى الدار زيد موصوف بالحصول فى الدار (قوله والقياس على نحو اه) فان المتعلق ههنا فعل بالاتفاق لان الصلة لا تكون الا جملة وكذا المبتدأ النكرة المصدرة بكل اذا دخل الفاء فى خبره لا تكون صفته الا جملة (قوله المتبادر الى الذهن اه) التبادر محل تردد فان المتبادر من الظرف الواقع خبرا معنى المفرد لانه اسهل ارتباطا بالمبتدأ (قوله ولا يخفى اه) يعنى ان عدم افادة الظرف الواقع خبرا للزمان وعدم افادته تقوى الحكم يقوى كون متعلقه مفردا اذ لو كان متعلقه الفعل لأفاد الزمان بسبب صيغة الفعل المقدر ولأفاد التقوى باعتبار تكرر الاسناد الحاصل من اسناده الى الضمير المستتر الراجع الى المبتدأ ولا يخفى ان هذا يقوى عدم تحمل الظرف للضمير والا لأفاد التقوى (قوله الاحكام الخمسة اه) اى الوجوب والندب والحرمة والكراهة والاباحة كما تكون فى الشرع باعتبار لزوم الفعل او الترك او رجحان احدهما او تساويهما تكون فى النحو بالاعتبارات الواقعة عن اصحاب تلك العلوم الا انهم يعبرون عن الحرمة بالامتناع وعن الندب بالاولوية وعن الكراهة بالضعف وعن الاباحة بجواز الامرين (قوله اشتمال الدال على مدلوله) بقرينة ان المبتدأ لفظ وماله صدر الكلام معنى (قوله نحو غلام من جاءك) فان استفهام المضاف اليه يسرى الى المضاف ولذا يكتسب التعريف منه قال صاحب الكشاف فى منهياته فى تفسير قوله تعالى وما علمتم من الجوارح ان تقدير المضاف لا يبطل كون ما شرطية لان المضاف الى الاسم الحامل لمعنى الشرط

فى حكم المضاف اليه فتقول غلام من ضرب اضرب كما تقول من تضرب اضرب (قوله مسامحة) اجرآء الصفة الدال على المدلول (قوله ولو بنوع تضمن) اى ولو كان الشرط بنوع كما فى المثال المذكور فان تقدم المبتدأ فيه واجب لتضمنه معنى الشرط باعتبار مشابهته للشرط فى السببية لما بعده (قوله وبالجملة مايغير اصل الكلام اه) فان قيل هذا الدليل لايجرى فى ضمير الشان ولام الابتدآء قلت معنى التغير ان يحدث فى الكلام معنى زآئدا على اصله ولاشك ان ضمير الشان يحدث فيما بعده كونه مفسرا ولام الابتدآء تحدث معنى التأكيد فيما بعدها (قوله انه المختار) اى كون من مبتدأ واولى خبره (قوله بالمثال المتفق عليه) اى على كون من مبتدأ فيه (قوله بل غير سيبويه) على ماصرح فى الرضى قائله ملا عصام الدين قال لم يقل وذهب غير سيبويه لئلا يدخل فيه تابعوه لم يأت بشئ لان الكلام فى اصحاب المذاهب دون التابعين (قوله لان من زيد معناه النجار اه) اى الذات المشخصة بهذا الوصف لان من سؤال عن العارض المشخص لذوى العلم فاذا قيل من جبريل يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من انه ملك كذا وكذا (قوله والمقدمة الاولى) اى معناه النجار ام الخياط غير مسلمة لصحة الاخبار بالكنى والالقاب فى الجواب عن قولك من زيد بان يقال هو ابن عمرو اوبطة مع عدم كونها اوصافا لانها من اقسام العلم والجواب انه انما يجاب فى السؤال بمن بالالقاب والكنى لانها فى معنى الذات المعينة المسماة بهذا الاسم على ماذكره الفاضل الكاشى فى شرح المفتاح من انه انما يجاب بزيد مثلا لان معنى زيد هو البشر المتصف بصفات معينة (قوله وكذا الثانية) اى الوصف متعين للخبرية ايضا ممنوعة لانه لما كان المراد به الذات المتعينة الموصوفة بهذا الوصف يصح الاخبار عنه بزيد سوآء اريد به الذات ويحكم بالاتحاد بينهما اويأول بما يسمى بزيد والجواب ان المراد الوصف متعين للخبرية فى جواب السؤال بمن لما مر من انها للسؤال عن العارض المشخص وتأويل الوصف بالذات والذات بالوصف بعيد (قوله وتطرق الابهام) اى تطرق الابهام فى هذه المسميات على المتكلم لايوجب لها تنكيرا لانه انما نشأ من قبل جهل المتكلم لامن حيث الوضع (قوله ولايخفى ضعفه) لان كلمة من دالة على واحد مبهم من ذوى العلم صالحة لكل واحد منهم على

سبيل

سبيل البدل كرجل وكون كل واحد من المسميات التى هى لمدلولها معرفة لايقتضى كونها معرفة (قوله الضابط اه) فيه اشارة الى ان كونهما معرفتين اى معلومين للسامع لاينافى كون الكلام المركب منهما مفيدا لجواز كون النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوز السامع كونهما متعددين فى الخارج فيفيد للسامع الحكم باتحادهما فى الخارج (قوله بكونه وصفا) اى امر اقامهما بالآخر (قوله تجعله خبرا) مثلا اذا عرف السامع زيدا بعينه وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان كان طالبا لتعيين ذلك المنطلق ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولايصح زيد المنطلق (قوله ومنه لعاب الافاعى القاتلات لعابه) اى لعابه مثل لعاب الافاعى جمع افعى آخره وأرى الجنى شارته ايدى عواسل قاله فى وصف القلم والمقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم فى حق الاعدآء وبالعسل فى حق الاولياء والخبر مقدم لعدم الالتباس لوجود القرينة الارى العسل والجنى مايجتنى ويؤخذ طريا شارته اى جنته واخذته والعاسل من يأخذ العسل من بيت النحل وصفه بالطيب والنظافة اذلم يمسه الايدى من اجتناه كذا فى شرح المفتاح الشريفى (قوله وفيه ان مثل هذا الوهم) لايخفى ان القائل بما مر الفاضل الهندى وهو فسر التساوى بكونهما متساويين فى رواية التخصيص فلا يرد عليه ماذكره المحشى رحمه الله ولعل مسألة التساوى فى التخصيص مختلفة ففى شرح التسهيل للفاضل المصرى المعتبر المساواة فى اصل التخصيص لافى قدره كما اختاره الشارح رحمه الله وفى العباب اوكانا متساويين نحو افضل منك افضل منى فانهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص المعهود (قوله لفوات التفصيل) المطلوب فى المقام (قوله فيه ان الخبر لايكون فعلا اه) اى المراد بالفعل الفعل الاصطلاحى ومعنى قوله له ان يكون مسندا اليه متحملا لضميره فيرد ان الخبر لايكون فعلا صرفا بل جملة وليس الفعل ههنا بالمعنى اللغوى لانه يحتاج الى التأويل بكون مدلول الخبر فعلا له وينتقض بمثل اقائم زيد فان الخبر فعل للمبتدأ بهذا المعنى مع عدم وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (قوله بان المراد فعل صورة) والخبر وان كان جملة فى الحقيقة فعل صورة لاستتار

الفاعل وكونه امرا معنويا (قوله وفيه انه لاحاجة حينئذ الى لفظ له اه) يعنى اذا كان المراد الفعل صورة خرج نحو زيد قام ابوه عن الفعل فلاحاجة الى لفظ له مع ان المصنف رحمه الله صرح فى شرحه بانه احتراز عنه (قوله ذلك المبتدأ مشتمل اه) فهو داخل فى قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام (قوله لوجوب تقديم المبتدأ) لانه ان قدمت الخبر مع الانعكس المعنى كما مر فى تقديم الفاعل وتأخيره وان قدمته بدون الايلزم حصر الحكم قبل تمامه (قوله لتكرر العلم) فى وجوب تقديم الفاعل وتأخيره (قوله من لم يقل اه) يعنى ان بعضهم ذهب الى جواز تأخير المبتدأ اذا كان الضمير بارزا حتى قيل فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدأ آن مقدما الخبر ولم يلتفت الى الالتباس بالبدل والفاعل لانه مندفع بادنى تأمل فهو لزوم عود الضمير قبل ذكر المرجع على تقدير البدل ولزوم خلاف الاصل على تقدير الفاعل لان الاصل ان يكون الالف والواو ضميرين لا مجرد علامتين (قوله نحو غلام زيد راكب) اى على ما فان الجار والمجرور متعلق براكب متضمن لمعنى الاستفهام واجب تقديمه على المبتدأ دون تقديم الخبر (قوله منحصرا فى الاستفهام) سوآء كان الخبر كلمة الاستفهام نحو اين زيد او مضافا اليها نحو غلام من زيد (قوله واما جواز اه) مع ان الموصول مع صلته ككلمة واحدة (قوله لايؤثر فى صلته معنى) فلم تختل صدارته بوقوعه صلة (قوله بسبب الجراه) اى حرف الجر لكون الفعل قاصرا عن الوصول الى المجرور (قوله ليس الا فى الظرف المستقر) فان فى الظرف الملغى يجوز تقدمه على عامله الخبر فلا يجب تقديم الخبر نحو على الله عبده متوكل (قوله بان يتوسط اه) بان يقال زيد على التمرة مثلها (قوله لعدم طرده فى مثل غلام رجل مثله اه) فان تقديم الخبر ههنا واجب لكون المبتدأ متصلا لضمير راجع الى متعلق الخبر وهو رجل لكونه مضافا اليه مع انه ليس تعلق رجل بغلام تعلق المعمول بالعامل بناء على ان العامل فى المضاف اليه هو حرف الجر المقدر واما من قال ان العامل فى المضاف اليه هو المضاف فطرده ظاهر (قوله اذا جعلت مثله مبتدأ) بان نصبت قرينة على كونه مبتدأ والا فغلام رجل متعين للابتدائية لكونهما متساويين فى التخصيص بالاضافة (قوله بشرط ان لا يكون ان بعد اما) قيل

اذالم

اذالم يكن ان فيما يتعين موقعا للمبتدأ ليشمل نحو لولا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر (قوله لصدارتها) اى صدارة ان فلا يجوز تقديم ما فى حيزه عليه (قوله لانها موصولة) اى حرف موصول لانها لا تتم جزأ من الكلام الا بصلتها اعنى الجملة التى بعدها (قوله لانها جملة تامة) اى ان المكسورة مع اسمها وخبرها تامة غير مؤولة بمفرد والمبتدأ يتعين ان يكون مفردا لفظا او تأويلا (قوله لجوازه) اى لا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن بالظرف تعلقه بخبر ان (قوله وجوازه) اى لجواز حمل المخاطب على سبق لسان المتكلم بناء على ان صدر الكلام موقع ان المكسورة لا المفتوحة (قوله للتقليل) اى مع التحقيق لان التحقيق لا يزول عن قد اصلا كما سيجيء بناء على انه الاغلب اذا دخل قد على المضارع والتقليل بالنسبة الى مواضع عدم التعدد وان كان التعدد كثيرا فى نفسه (قوله او التحقيق) اى لمجرد التحقيق نظرا الى كثرة مواقع التعدد فى نفسها كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى السماء (قوله اما غير واجب) بان يصح كل واحد منهما خبرا للمبتدأ بدون الآخر (قوله او واجب اه) لانه لا يصح الاخبار عن ضمير التثنية بعالم دون ضم جاهل (قوله وحينئذ يجب العطف) لان ترك العطف يوهم كون كل واحد خبرا برأسه (قوله وتوجيهه) دفع لما يرد من ان العطف يقتضى شركة المعطوف والمعطوف عليه فيما يصح ويمتنع له بالنظر الى ما قبله فالواو تفيد شركة جاهل بعالم فى كون كل واحد خبرا لما قبله وهو فاسد اى توجيه العطف ان يعتبر العطف سابقا على الحمل ثم يجعل المجموع خبرا عن المبتدأ على ارادة التفصيل بين جزئى المبتدأ وتوزيع الخبرين عليهما بان يكون احد الخبرين لاحدهما والآخر للآخر اعتمادا على فهم السامع يعنى ان السامع يفهم ان الخبرين متضادان فلا يمكن الاخبار عنهما الا باعتبار التعدد والتفصيل بين اجزاء المبتدأ (قوله وليس فى المعطوفين اه) والا لكان كل واحد منهما مرتبطا برأسه (قوله لان المبتدأ) اى هما مفكوك تقديرا اذ الاتصال بين الشخصين اللذين هما مرجع المبتدا بخلاف ما اذا لم يكن المبتدأ مفكوكا تقديرا بان يكون بين الجزئين اتصال كما فى قولك للابلق هذا اسود وابيض فان فى كل من الجزئين ضميرا راجعا الى

المبتدأ لانه اذا جاز ارجاع الضمير اليه باعتبار خارج عنه متعلق به كما فى قولك زيد حسن الغلام فبـاعتبار اجزآئه المتصلة به بطريق الاولى كما يقال النارنج اصفر اى قشره وسيجىء تفصيله (قوله جاز ان يكون قوله اه) بان يراد من غير تعدد المخبر عنه (قوله ويؤيده اه) فانه لو كان مثل هما عالم وجاهل داخلا فى صورة التعدد لم يصح الحكم باستعمال الخبر المتعدد مطلقا بالوجهين اذ استعماله بالعطف واجب وانما قال يؤيده اذ يمكن ان يقال مراده بقوله ويستعمل على وجهين اعم من جواز الوجهين اوتعين احدهما (قوله لان المقصود) اى مقصود المتكلم بقوله هذا حلو حامض اثبات الكيفية المتوسطة بين الطعمين فى جميع اجزآئه لانه الطعم الظاهر المدرك فيه لا اثبات كل واحد من الطعمين ويستفاد من اثبات الطعمين ثبوت الكيفية المتوسطة بطريق اللزوم (قوله بناء على ان الطعمين امتزجا) واختلطا فى جميع الاجزآء فانكسر احدهما بالآخر وحصلت الكيفية المتوسطة (قوله فعلى هذا القول) اى على القول بكون المقصود اثبات الطعمين وعلى ما قلنا من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة (قوله قلنا جاز اه) يعنى انما يلزم الضمير فى الصفة اذا كانت مسندة الى شىء تربط به اما اذا لم تكن مسندة الى شىء كما فيما نحن فيه فان المسند هو مجموع الصفة وكل واحد منهما جزء المسند فيجوز خلوها عن الضمير لانها حينئذ تكون بمنزلة الضاد من ضارب فى زيد ضارب هذا لكن جواز استعمال الصفة غير مسندة الى شىء ممنوع لا بد له من شاهد وقد نص الشارح الرضى فى بحث الاضافة بانه لا يجوز بقاء الصفة بلا مرفوع فى الظاهر لقوة شبهها بالفعل ومن هذا ظهر ان الانسب بقواعد العربية ان فى كل منهما ضميرا يعود الى المبتدأ وان كان الانسب من حيث المعنى ما ذهب اليه المحشى رحمه الله فتدبر وقال ابن يعيش ان فى كل منهما ضميرا من حيث انهما مشتقان من الفعل وضمير واحد من حيث ان المجموع خبر ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله ان قلت فينبغى اه) اى اذا لم يكن ضمير المبتدأ فى شىء من الجزئين فينبغى ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيثه مع ان الاستعمال على خلاف ذلك يقال هما حلوان حامضان وهن حلوات حامضات وهى حلوة حامضة (قوله لكن لما لم يكن المجموع اه) وذلك لان

المجموع انما يقبل الاعراب اللفظى والمحلى اذا اعتبر التركيب فيه ولا تركيب بين الجزئين ههنا اما الاسنادى والاضافى والتوصيفى فظاهر واما الامتزاجى فلان المركب الامتزاجى من اسمين اما يتضمن حرف العطف نحو خمسة عشر او حرف الجر نحو بيت بيت اولا يتضمن الحرف وهو لا يكون الا علما (قوله اعلم انك اه) لما بين احوال الخبرين فيما اذا اتصف كل مبتدأ بكل واحد منهما انجر الكلام الى بيان احوال الخبرين فيما اذا اتصف جزء من المبتدأ باحدهما وجزء آخر بآخر والجزءآن متصلان لتشاركهما فى الاحكام فقال اعلم (قوله فحكمه حكم هذا حلو حامض) فى جواز العطف وتركه وكون الترك اولى وخلو الخبر عن ضمير المبتدأ (قوله قيل هذا الوجه اه) قائله الشارح الرضى وهو الموافق لقواعد العربية (قوله لشهادة مطابقتهما اه) يقال هما ابيضان واسودان وهم سود وبيض (قوله كالمطابقة فى المثال المذكور) اى هذا حلو حامض فى انه لما جرى الاعراب على كل واحد من الجزئين قيس عليه سائر الاحوال (قوله ولان الضمير اه) هذا البحث مما اورده السيد السند قدس سره فى حواشى الرضى وحاصله ان الحكم فى قولنا هذا اسود وابيض انما هو باعتبار اتصاف بعض المبتدأ بالسواد وبعضه بالبياض فيجوز ان يكون الضمير فى كل من الخبرين راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل فاذا كان بعض من شىء واحد اسود وبعض منه ابيض يفرد الضمير فيهما واذا كان البعضان كذلك يثنى واذا كان الابعاض كذلك يجمع واذا كان البعض مؤنثا يؤنث (قوله لا الى نفسه) اى لا يكون راجعا الى الكل نفسه حتى تكون مطابقته له دليلا على ان فى كل منهما ضمير المبتدأ (قوله فيكون من قبيل هما عالم جاهل) فى ان المبتدأ متعدد فى الحقيقة اعنى جزئين الا ان الجزئين متصلان فيما نحن فيه منفكوكان فى هذا المثال (قوله ويدفع الاخير اه) اى يدفع البحث الاخير بانه لو كان الضمير فى كل منهما راجعا الى الابعاض لزم ان يجوز تثنية الضمير وجمعه فى الخبرين مع افراد المبتدأ بحسب تعدد الابعاض بان يتصف البعضان او الابعاض منه بالسواد والبعضان الآخران او الابعاض منه بالبياض (قوله المز الجامع بين الحلاوة والحموضة) لا يخفى ان المناسب لما اختاره من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة ان يعبر عن المز بما

بين الحلو والحامض على ما فى الصحاح شراب مز ورمان مز بين الحلو والحامض (قوله وفى هذه الصورة) اى مايكون التعدد فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى (قوله لايجوز العطف فيه اصلا) فكيف يصح اطلاق قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى (قوله مثل هذا جائع نائع) على ان يكون النائع اتباع الجائع واما على مازعم بعضهم من ان النوع العطش فهو من قبيل تعدد الخبر لفظا ومعنى مثل زيد عالم عاقل يجوز فيه الامران من غير اولوية (قوله انه من باب التأكيد حقيقة) قال الشارح الرضى التأكيد اللفظى على ضربين لانك امان تعيد اللفظ الاول بعينه نحو جاءنى زيد زيد اوتقويه بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير ويسمى اتباعا (قوله فليس من باب تعدد الخبر) فهو خارج من المقسم فلا اشكال فى صحة اطلاق قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى (قوله من امتناع تعدد الفاعل) فان المراد منه بغير العطف اذ لاشك فى جوازه مع العطف (قوله الاضافة بيانية) ان كان المراد بالشرط المعنى المصدرى اعنى الاشتراط ولامية ان اريد به حرف الشرط (قوله ليس معنى الشرط اه) الشرط قد يكون مسببا من الجزآء نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وقد يكونان مسببين لامر ثالث نحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة (قوله فلا يراد اه) لان لصوق النعمة بهم ملزوم لصدورها من الله (قوله يوافق كلام المتن اه) حيث قال وكلام المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثانى (قوله فان الجمل الجزآئية اه) دفع لما يتوهم من ان مدخول الفاء بمنزلة الجزآء فيجب ان يكون مضمون الجملة الخبرية مسببا عما قبلها لا الاخبار به وحاصله ان الجمل الخبرية قد يقصد بها ماهو لازم لمعانيها لا الاخبار بها كما فى قولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس اى ان اكرمتنى اليوم فقد اعلمتك بانى اكرمتك امس فى المطول ان الجملة الخبرية كثيرا ماتؤدى لاغراض اخر سوى فائدة الحكم ولازمها وفيما نحن فيه كذلك فان المشركين لما جهلوا مكان النعم ولم يشكروا المنعم بها صار ذلك سببا للاخبار بصدورها منه تعالى (قوله وذلك ظاهر اه) اذ اللصوق متأخر عن الصدور فكيف يكون سببا له (قوله لان من المعلوم اه) من المعلوم استناد اللصوق الى ماهو صفته تعالى اعنى الايجاد والاعطاء واما كونه مستندا الى الصدور

والمعلولية

والمعلولية التى هى صفة النعم فغير معلوم وهذا البحث مبنى على ماحققه السيد قدس سره فى تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ من ان الفهم صفة المعنى اوالسامع ولايصير بالتقييد بقوله منه صفة له تعالى وهو بعينه معنى الايجاد والاعطاء الا انه مركب لايشتق منه بخلاف الايجاد والاعطاء كماذهب اليه المحقق التفتازانى (قوله دخيلا فى هذا المعنى) اى معنى السببية لانه ليس من كلمات الشرط كمن وما (قوله خالف الشرط اه) مع كون خبره كالجزآء الذى يجب فيه الفاء اعنى الجزآء الذى لايمكن وقوعه موقع الشرط فلا يرد ان الشرط ايضا قد يجوز ترك الفاء فى جزآئه بان كان الجزآء مضارعا مجردا عن لم او مصدرا بلا (قوله فى جواز ترك الفاء فى خبره) وان قصد السببية على مانص عليه الشارح الرضى فما قيل ان قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه فى الجزآء ليس بشئ (قوله وفى جواز كون الظرف) يعنى انه لولم يكن المبتدأ المتضمن للشرط شرطا فى الحقيقة جاز ان لايكون مابعده صريحا فى الفعلية بل يكون يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وكذا فى جواز ان لايكون مبهما وان لايكون مابعده مستقبل المعنى كاسماء الشروط نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الآية (قوله تعريف الجزئين اه) اى لادخل لتعريف الجزء الثانى فى حصر المسند اليه فى المسند لان تعريف كل من الجزئين يقتضى حصره فى الآخر فكان اللائق ان يقول تعريف كل من الجزئين يقتضى حصره فى الاخر وكلا الحصرين غير مستقيم اما حصر المسند فى المسند اليه فظاهر لان الاسم الموصول بفعل اوظرف لاينحصر فى المبتدأ المتضمن واما حصر المسند اليه فى المسند فلان المبتدأ الداخل اه وبما ذكرنا ظهر لك ان تعريف الجزئين ليس للحصر (قوله من هذا الباب) اى من باب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط (قوله لا التعريف باسم الاشارة) فلا يكون تعريف ذلك مفيد اللحصر (قوله فنقول انه) اى التعريف بلام الجنس لايقتضى الحصر مطلقا فى جميع الموارد بل قد يكون للحصر وقد لايكون نص عليه فى المطول (قوله الكلام محمول على التمثيل) والكاف محذوف كما فى قولنا زيد الاسد (قوله

والحق ان التعريف اه) اى تعريف اسم الاشارة اذا اشير به الى الجنس بمعونة كونه مقام ضبط المبتدأ يقتضى حصره فى الاسم الموصول والموصوف المذكورين والالم يحصل الضبط (قوله ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط) بدليل تخالفهما فى الاحكام فان التضمن الذى بواسطة كلمات الشرط يقتضى وجوب الفاء وقلب الماضى مضارعا وجزم الجزاء اذا كان مضارعا وعدم جواز وقوع الظرف والجار والمجرور بعده دون التضمن المذكور ههنا (قوله ذلك اشارة الى المبتدأ) اى لفظ ذلك اشارة الى مجموع ما يستفاد مما قبله من الشرط والجزاء اعنى المبتدأ المتضمن (قوله ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة اه) اما على توجيه الاول فلان التضمن فى المواد المذكورة بواسطة كلمات الشرط واما على التوجيه الثانى فلانتفاء تفريع صحة دخول الفاء فى حيز المواد لان دخول الفاء واجب فيهما (قوله كاسمى الفاعل والمفعول) فانهما فى الحقيقة فعل لان الصلة لا تكون الا جملة خبرية غير الى صورة الاسم لكون اللام الموصولة فى صورة لام التعريف (قوله لانهما فى حكم لفظ واحد) لاتحادهما فى الصدق (قوله وكذا الحال فى المضاف والمضاف اليه) اى المضاف الى الاسم الموصول المذكور فى حكمه لكون المضاف اليه من تتمة المضاف (قوله ينبغى ان يقول به اه) انما قال ينبغى لما فى الرضى من انه لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا فى الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو فقول الشارح رحمه الله اى باحدهما بيان للمراد لا تقدير المضاف كما يترآءى (قوله وهو غير نادر) بخلاف الماضى الباقى على مضيه فانه نادر كما مر (قوله ليست لفظة او للترديد) اى لاحد الامرين مبهما على ما هو اصل وضعه لعدم التردد فى وقوعهما صلة او صفة (قوله بل للتخيير) فان قلت كلمة او انما تجىء للتخيير اذا كان فى الامر نص عليه فى الرضى قلنا ههنا واقعة فى الامر تقديرا اى كلما يأتينى او فى الدار كما فى خصال الكفارة (قوله فالمراد الجنس) وهو امر متعين لا عموم ولا ابهام فيه (قوله فتكون الفاء فيه) اى فى فانه ملاقيكم زائدة كما ذهب اليه الاخفش من جواز زيادتها فى جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد

(قوله

(قوله او يكون الموصول خبرا) اى يكون الموصول المتضمن لمعنى الشرط مع صلته وخبره خبرا لان فحينئذ يكون الضميران فى منه وانه للذى بخلاف ما اذا كان صفة للموت والخبر فانه ملاقيكم فان الضميرين راجعان الى الموت (قوله لما ذكرنا فى وجه المخالفة) وهو كونه دخيلا فى معنى الشرط (قوله ومقتضاه امتناع اه) فبدخول النواسخ تضعف مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط فلا يصح دخول الفاء فى حيزه (قوله لانها لا تغير معنى الكلام) بل تؤكده وتحققه فدخولها كلا دخول فلم تضعف المشابهة (قوله هذا مبنى اه) اى المراد بقوله والشرط والجزاء مجموع الشرط والجزاء كما هو المناسب لما قبله من ان ليت ولعل يخرجان الكلام وهو مبنى على انعقاد الربط الاتصالى بين الشرط والجزاء على ما حققه السيد السند فى حواشى المطول وليس الحكم فى الجزاء او الشرط قيد اله بمنزلة الظرف كما اختاره المحقق التفتازانى ولا شك ان مجموع الشرط والجزاء باعتبار الحكم الاتصالى من قبيل الاخبار وان كان الجزاء فى بعض الصور انشاء وليس مراده ان كل واحد من الشرط والجزاء من قبيل الاخبار حتى يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون انشاء نحو ان جاءك زيد فاضربه وهذا الايراد مبنى على ان الانشاء يقع جزاء من غير تأويل كما اختاره المحقق التفتازانى وذهب اليه الشارح الرضى واما على ما حققه السيد السند رحمه الله من انه لا بد من التأويل فلا ايراد (قوله لا بد وان يدعى اه) يجوز ان يكون تتميما لكلام الشارح رحمه الله ويجوز ان يكون ايرادا على الدليل الذى نقله عن القوم (قوله نقل عن المصنف رحمه الله) نقله السيد السند فى حواشى الرضى (قوله منع سيبويه) اى ما نقله الزمخشرى من منع سيبويه (قوله فقد استشهد اه) اى استشهد لصحة دخول الفاء بقوله تعالى ان الموت الذى الآية فكيف يمنع صحة الدخول (قوله فى مخالفة الواضحات) يعنى مجىء الفاء فى خبر ان واضح لكثرة وقوعه فى القرآن المجيد وكلام الشعراء فيبعد منه وقوعه فى مخالفة الواضحات (قوله القلاء بالفتح والمد اه) فى تاج البيهقى القلى والقلية والقلاء دشمن داشتن وفى الصحاح والقاموس وشمس العلوم ما معناه القلى بالكسر والقصر والقلاء بالفتح والمد البغض فتخصيصه بالفتح والمد وتفسيره بدشمنى ليس بسديد (قوله والدواعى مذكورة فى علم المبالغة)

فى تعيينه او ادعاء تعيينه او تعظيمه او تحقيره او تأتى الانكار لدى الحاجة وغير ذلك (قوله لانه ركن) بخلاف الفضلة فانه قد يجب حذفها (قوله اصيل) اى مقصود لذاته بخلاف الخبر فانه مقصود لاجل المبتدأ فلذا قد يجب حذفه فرقا بين الاصلى والدخيل فى الركنية (قوله مما لا يعتد به) فى الرضى دخول نواسخ المبتدأ او الخبر على المخصوص بالمدح المقدم نحو كنت نعم الرجل يدل على فساد كونه خبر المبتدأ (قوله لان فى الافتنان) فى القاموس افتن اخذ فى فنون من القول والفن الضرب من الشئ والتزيين وتغيير المألوف اى الاعراب المألوف (قوله زيادة تنبيه) لتوجه الخواطر الى الحوادث (قوله وايقاظ للسامع للاصغاء اليه) متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتحريض ويجوز ان يكون على حذف المضاف اى لصاحب الاصغاء (قوله وذلك) اى زيادة التنبيه (قوله يعتنى به زيادة اعتناء) انما قيد بذلك لان اصل المدح والذم والترحم حاصل على تقدير اجرآئه على موصوفه (قوله فكأنه اراد) اى القاطع للوصف انه اى الوصف امتاز من بين صفات الممدوح (قوله فلم يتبين اه) فلا يطلب نكتة التغيير ويمكن ان يقال ان فى القطع دلالة على انه جعل التابع مطلوب الثبوت فى نفسه غير تابع للحكم السابق فيدل على زيادة اعتناء المتكلم فيفيد زيادة المدح والذم والترحم من اجرآئه على الموصوف بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه يفهم حينئذ كونه تابعا مقطوعا عن التابعية (قوله وكلاهما مستقيم) كلا المعنيين مستقيم فجمع الشارح رحمه الله بين المعنيين اشارة الى بيان المعنى اللغوى وان كل واحد منهما تصح ارادته لا لبيان المراد حتى يلزم استعمال المشترك فى المعنيين (قوله لا لتعيين اه) قد عرفت فيما سبق ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فايهما كان مطلوب الثبوت يجعل خبرا وههنا المطلوب اثبات الهلالية لشئ وتعيين شئ بالهلالية لا تعيين الهلال بالاشارة واثبات كونه مشارا اليه (قوله وذلك) اى الوقف عند ذكر القسم ثابت لان الاصل فى المفردات اى الكلمات التى لا تركب مع ما بعدها الوقف (قوله الفاء للعطف) فى الرضى وهو قريب (قوله حملا على المعنى) فان فى اذا معنى المفاجأة (قوله ولعله اراد اه) اى والا فلا شرط ههنا فلا جواب (قوله وفيه انه لا يجوز حذفها) قال السيد قدس سره جواز الحذف ليس

من لوازم الزوآئد صرح به ابن هشام فى مغنى اللبيب (قوله خبر عن السبع) اى فبالمكان السبع ولا يجوز على هذا القول ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث كذا فى الرضى (قوله وفيه انه لا يطرد اه) اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب (قوله وجعله بدلا تعسف) اى جعل بالباب بدلا من اذا تعسف اما معنى فلعدم انسياق الذهن اليه واما لفظا فلانه يكون بدلا باعادة الجار ولا جار فى المبدل منه لفظا (قوله لان الزمان اه) قد مر تحقيقه بما لا مزيد عليه (قوله وفيه انه يلزم اه) وفيه تكلف لان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح (قوله ان فاجأت اه) فالمعنى خرجت فحصل لى مفاجأة وقوف السبع فى وقت خروجى (قوله ولو قيل اه) اى على تقدير جعله ظرف زمان (قوله كما فى الوجوه الاخر) وهى الوجوه الثلاثة المذكورة واحد منها فى الشرح واثنان منها فى الحاشية (قوله اى قبل ملازمته) فالمعنى فى ما التزم العرب اى قبل ملازمة ذكر غير الخبر فى موضعه (قوله الاظهر اه) انما قال بحسب اللفظ لان ما ذكره الشارح رحمه الله اظهر من حيث المعنى اذ المعنى هو اى الخبر المحذوف وجوبا فى تركيب التزم غيره فى موضعه على طبق ما صرح به فى قوله جوازا فى خرجت فاذا السبع فتكون الظرفية ظرفية الكل لجزئه وهو اظهر واشيع بخلاف ما اذا فسر ما بخبر فانه حينئذ يكون الجار والمجرور متعلقا بحذف وجوبا فتكون ظرفية الموصوف للصفة فاندفع ما قيل لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر (قوله لان الذهن ينساق اه) فكأنه قيل فى تركيب التزم فى موضع الخبر الواقع فيه غير ذلك الخبر (قوله فيغنى غناء الضمير) اى ينفع كونه واقعا فى التركيب نفع الضمير وهو ربط الجملة الواقعة صفة بموصوفه يقال ما يغنى عنك هذا من باب الافعال اى ما ينفعك والغناء بالفتح النفع كذا فى الصحاح (قوله ليس الا الظرف) لان المقصود ظرفية الدار لزيد لا ظرفيتها لحصوله (قوله والتقدير اه) وهو ان الظرف والجار والمجرور لا بد له من متعلق من الفعل او شبهه (قوله الازرآء خوار مندى نمودن) لا يظهر لادخال الباء فائدة والاظهر ما فى التاج وخوار داشتن ويعدى بالباء وفى القاموس ازرى باخيه ادخل عليه عيبا (قوله كما يترآءى) اى الشائع مثل الشائع يترآءى

ويظهر فى بادئ الرأى فى الرضى ان الظاهر منها انها والتى تفيد امتناع الاول
لامتناع الثانى دخلت على لا ومعناها مع لا باقى على ما كان كما يبقى مع غير
لا من حروف النفى فى مثل قولك لولم تشتمنى لشتمتك (قوله واليه ذهب
الكسائى) اى الى كونها مركبة من لو الشرطية ولا النافية ولذا اوجب تقدير
الفعل بعدها (قوله هى الرافعة) فى شرح التسهيل للفاضل المصرى قال الفرآء
لما استغنى الاسم بلولا ارتفع بها كما يرفع الفاعل بالفعل وبهذا ظهر ركاكة ما قيل
لا يخفى انه لابد من القول بحذف المسند فى الكلام فحينئذ ان كان خبرا يلزم
كون المسند اليه معمولا لعامل لفظى دون الخبر (قوله ولا يخفى قصوره)
فى شرح التسهيل يبطل قول الفرآء ان لولا لو كانت عاملة لكان الجر اولى بها
من الرفع لان القاعدة ان كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه يعمل
الجر (قوله قال الشيخ الرضى اه) وماذكره الشارح رحمه الله موافق لما فى تسهيل
ابن مالك حيث قال وقيل حال ان كان المبتدأ او معموله مصدرا عاملا فى مفسر
صاحبها اومؤولا بذلك فانه اعتبر مجرد كون المصدر عاملا وما قاله الرضى
موافق لما فى شرحه حيث قال والمحفوظ ان يكون المبتدأ مصدرا اومؤولا
بمصدر اوافعل تفضيل مضافا الى مصدر اومؤول بمصدر اعلم ان الاختلاف
بين الاعتبارين فقط ليس الا باعتبار ان ضربى زيدا قائما داخل فيما نسب الى
كليهما عند الشارح وفيما اضيف الى احدهما عند الرضى وما قيل ان ماذكره
الشارح رحمه الله يدخل فيه ضرب زيد عمرا قائما ليس بشئ لان المصدر
المذكور لابد ان يكون مضافا لاحدهما ليصح وقوعه مبتدأ (قوله نحو
تضاربنا) فان باب التفاعل لكونه بين اثنين كل منهما فاعل من وجه مفعول
من وجه يكون اضافة التضارب الى ضمير المتكلم مع الغير اضافة الى الفاعل
والمفعول معا ولا يخفى ان تضارب لازم لما تقرر ان تفاعل اذا بنى من متعد الى
مفعول لم يتعد فهو مضاف الى معموله الذى هو فاعل فى الحقيقة فالظاهر
ماذكره الشارح رحمه الله (قوله اسمية كانت) نحو قوله صلى الله عليه
وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد (قوله اوفعلية) نحو علمى بزيد
كان ذا مال ويقال سمع اذنى زيدا يقول ذلك اى سمع اذنى كلام زيد حاصل
اذا كان يقول كذا وفيه خلاف الفرآء (قوله على الاصح) اذا الحال فضلة وقد

وقعت

وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه
ينكر وجوز الكسائى تجردها عن الواو لوقوعها موقع الخبر فتقول ضربى
زيدا ابوه قائم كما فى كلمته فوه الى فى (قوله لت السويق) من حد نصر وكذا
بل (قوله صحاح) فى آخر الحاشية اسم كتاب فى اللغة نقل الشارح قدس سره
معنى اللت منه (قوله لما قالوا اه) ولان اذا كان منصوب المحل على الظرفية
للخبر المحذوف فلو قدر الزمان يكون اخطب بعضا منه فيلزم كون الزمان محلا
للزمان (قوله اوعبارة عنه) اى يكون بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا
الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كذا فى الرضى (قوله وفى شرح التسهيل)
ناقلا عن الافصاح هذا الباب معتبر عند النحويين فى كل مصدر وفيما
اضيف اليه اضافة بعض لكل اوكل للجميع والمعنى ان يكون المضاف
مصدرا فى المعنى نحو اكثر شربى واقل شربى وايسر شربى السويق ملتوتا وكل
ركوبى الفرس عاريا (قوله لو رفع قائم اه) فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه لكونه مشروطا بوقوع الحال بعد المصدر (قوله جاز هذا التقدير) اى
تقدير الزمان مع ما المصدرية ايضا كما جاز عدم التقدير فقول الرضى ويجوز رفع
الحال الى قوله ويجوز ان يقدر زمان بيان لجواز عدم التقدير وقوله ويجوز
تقدير زمان الى آخره بيان لجواز تقدير الزمان حال رفع قائم وذلك منصوص
فى الرضى فما قيل جوز الرضى جعل المصدر فى اخطب ما يكون الامير قائما
حينئذ اى اخطب اوقات كونه فالمراد بافعل المضاف الى المصدر اعم من
المضاف اليه بلا واسطة اوبواسطة ليس بشئ كيف وقد نص الرضى بكون
افعل التفضيل المضاف الى المصدر بمعنى المصدر كما مر (قوله فلا يقول ضربى
زيدا قائم) وكذا لا تقول اكثر شربى السويق ملتوت اذ لا مجاز فى اول الكلام
حتى يؤنس به فى الآخر (قوله لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز) لان المعنى
اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما كان كل كون منه خطيب على
جهة المجاز لكونه خطيبا حال تلبسه بتلك الاكوان (قوله والمجاز يؤنس
بالمجاز) فى شمس العلوم آنسه نقيض اوحشه اى المجاز فى اسناد قائم الى
اخطب الذى هو بعض الاكوان يؤنس بالمجاز الذى هو فى اول الكلام وهو
جعل الكون اخطب وانما كان اسناد قائم الى اخطب مجازا لان الخطابة صفة

الاعيان دون المعانى (قوله ويجوز ان يقدر زمان الخ) اى على تقدير رفع قائم يجوز ان يقدر زمان مضاف لانه حينئذ ليس مما وجب فيه حذف الخبر فلا يشترط فيه كونه مصدرا يعنى حينئذ يكون التقدير اخطب اوقات كون الامير قائم فيكون اخطب بعض اوقات كون الامير لان افعل التفضيل يكون بعضا مما اضيف اليه ويكون اسناد قائم الى اخطب اسنادا الى الظرف مجازا (قوله نحو نهاره صائم) اى جعل زمان كون الامير اخطب وقائما لكون الامير خطيبا وقائما فيه كما جعل النهار صائما لكونه صائما فيه فقوله لشيوع تقدير الزمان مع ما عطف عليه تعليل لتقدير الزمان ولما يلزمه من اسناد قائم الى الزمان الذى هو اخطب (قوله ويؤيده) اى يؤيد تقدير الزمان جعل الزمان الذى هو يوم الجمعة خبرا عن اخطب فانه صريح فى كون اخطب عبارة عن الزمان (قوله لان الاخبار عن ضرب زيد) للقرينة الدالة على الخبر المحذوف (قوله يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر) اى عن ياء المتكلم او عن زيد لا عن ضمير حاصل لانه عائد الى ضربى وهو ليس بقائم (قوله فان كان عامله) اى عامل قائما كان بعينه مذهب الكوفيين لانه حينئذ يكون قائما قيدا للمبتدأ والخبر الحصول مطلقا لا فرق بينهما الا باعتبار تقدير حاصل مقدما على قائما فى هذا الوجه مؤخرا على مذهب الكوفيين (قوله لزم اختلاف عامل اه) لان عامل ذى الحال هو المصدر (قوله لم يلزم شئ) من ذلك المذكور من تقييد المبتدأ واختلاف العامل (قوله حال من ضميره) اى ضمير كان الراجع الى زيد فيكون العامل فيهما كان (قوله ومن تتمة الخبر) فيكون الحال قيدا للخبر لا للمبتدأ (قوله وقد نوقش فى لزوم الاتحاد) اى اتحاد عاملهما ليس بلازم واليه ذهب ابن مالك (قوله فثبت على هذا وجه آخر) اى ثبت على تقدير عدم لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها لهذا الباب وجه آخر سوى الوجه الذى ذكره الشارح رحمه الله وهو ان يقدر الخبر المحذوف حاصل من غير تقدير اذا كان ويكون عاملا فى الحال مع كونه حالا من فاعل ضربى او مفعوله (قوله لرآئحة معنى الشرط) وهو كون ضربى معلقا بذلك الوقت كتعليق الجزاء بالشرط (قوله واذا هذه للاستمرار) لا للاستقبال فلا حاجة الى ما قيل انه يقدر اذا اذا اريد الاستقبال ويقدر اذ اذا اريد المضى (قوله مع الجملة المضاف

اليها) قيل الواجب المضاف هو اليها لكونه صفة جرت على غير من هى له وليس بشئ لان المضاف مسند الى الجار والمجرور لا الى اذا (قوله ولم يثبت فى غير هذا المكان) اى حذف اذا الظرفية الخالية عن معنى الشرط مع المضاف اليه لم يثبت فى غير هذا المكان فلا يرد ما قيل ان فى مواضع الفاء الفصيحة تحذف اذا مع المضاف اليه وهو كثير (قوله ومن قيام الحال مقام الظرف) ولا نظير له وان كان الحال مؤديا لمعنى الظرف اذ معنى جاءنى زيد راكبا جاء وقت ركوبه (قوله انما عدلوا عنه) اى عن معنى الناقصة الى التامة (قوله لان مثل هذا المنصوب) اى الذى يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة (قوله وذلك) اى كون المقصود عموم المبتدأ ثابت (قوله لان اسم الجنس المعرف باللام) او بالاضافة فمعنى ضربى زيدا قائما جميع افراد الضرب الواقع من المتكلم على زيد حاصل قائما (قوله دفعا للترجيح بلا مرجح) من ارادة بعض ما يقع عليه دون بعض (قوله ولا يجوز حذف الموصول اه) الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه فى باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا (قوله اى ما ضربى اياه اه) وكذا اكثر شربى السويق شربه ملتوتا اى ما اكثر شربى اياه الا شربه ملتوتا (قوله امتناع تأكيده اه) جوز الكسائى اتباع المصدر المذكور بالتوابع فتقول ضربى زيدا كله وضربى زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه كذا فى الرضى (قوله لا يخفى ان استفادة اه) بيان لضعف ما ذهب اليه البعض لانه لا يستفاد حينئذ الحصر المقصود من هذا التركيب اذ على تقدير كونه مبتدأ لا خبر له ليس فيه ما يفيد الحصر (قوله قال الشارح الرضى) وتمسك عليه بما فى نهج البلاغة وانتم والساعة فى قرن (قوله ولو اتى بمع) بان يقال كل رجل مع ضيعته كان مع مع ما بعدها خبرا فكذا الواو التى هى بمعنى مع اى تكون خبرا مع ما بعدها (قوله وفيه ان المعطوف اه) يعنى ان الواو وان كانت بمعنى مع تكون فى اللفظ للعطف فى غير المفعول معه فاذا كان صيغته معطوفا على المبتدأ لم يكن خبرا (قوله ولا يجوز اه) عطف على قوله لا يصح ابدا للمانع المعنوى من كون الواو مع ما بعدها خبرا وحاصله انه حينئذ لا بد من القول بان الرفع فيما بعد الواو بطريق النقل بان يقال يجوز

يجوز ان يكون رفع مابعد الواو منقولا عنها العدم قابليتها له لكونها فى الاصل حرفا كما قيل فى نصب المفعول معه ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب مابعدها عارية كما اعطى مابعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وذلك القول لا يصح لان مع اداة (قوله لا يستحق الرفع لفظا) قيد بذلك لانه يستحق الرفع محلا لنيابته عن عامله فى نحو زيد مع عمرو (قوله حتى ينقل اه) يعنى نقل الاعراب الى مابعده لعدم القابلية فرع استحقاق الاعراب لفظا اذ لا معنى لنقل الاعراب المحلى لعدم تعذره ومع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا فكيف ينقل عند نيابة الواو عنه الى مابعدها (قوله بل يكون اه) عطف على لا يستحق اى مع اذا وقع خبرا يكون منصوبا لكونه ظرفا عادم التصرف لازم النصب وفى قوله منصوبا اختيار لما ذكره الرضى من ان مع معرب لدخول التنوين فى نحو كانا معا وانجراره بمن وان كان شاذا فى نحو خرجت من معه فظاهر كلام سيبويه انه مبنى (قوله الضيعة فى اللغة العقار) فى الصحاح الضيعة العقار والعقار بالفتح الارض والنخل ويقال ايضا فى البيت عقار حسن اى متاع واداة وقوله والمتاع عطف على الارض (قوله وههنا كناية عن مصحفها) كلامه صريح فى انها مستعملة بمعنى الصنعة اعنى الحرفة بطريق الكناية لكن فى الاساس انها الحرفة فى الحقيقة وفى شمس العلوم لا تعرف العرب من الصنعة الا الحرفة وفى القاموس الضيعة العقار والارض المغلة وحرفة الرجل وصناعته وتجارته ولعل توجيه الكناية ان حصول العقار فى الاغلب تابع ورديف للصنعة مسبب عنها (قوله عن مصحفها) على صيغة اسم المفعول فى الاساس وهو لحانة مصحف وصحف الكلمة اذا غيرها او زيادة لفظ مصحفها لمجرد لطف الاداء لا دخل له فى المقصود (قوله لظهور فساد المعنى) اذ ليس واحد من الرجال مقرونا بضيعة كل رجل (قوله لانه ليس مقصودا) يعنى ان المعنى وان كان صحيحا لان كل ضيعة مشتركة بين شخصين مثلا فيصدق ان كل رجل مقرون بضيعة رجل هو مقرون ومشتغل بها (قوله المقصود واضح اه) يعنى ان الضمير راجع الى كل ومقرونية كل رجل بضيعة كل رجل اما بان يكون اى واحد يفرض مقرونا بضيعة كل رجل وذلك بين

البطلان لا يمكن ارادته واما بان يكون هذا مقرونا بضيعته وذاك وهكذا وهو المقصود وهو واضح فلم يبال بايهام العبارة معنى ظاهر افساده بادنى تأمل (قوله قيل فى توجيه التقدير) اى تقدير الخبر كان اللائق ايراده تحت قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته (قوله فيجوز سدها مسد الخبر) لكونه من معمولاته بخلاف ما اذا جعل معطوفا على المبتدأ وقدر الخبر مقرونان فانه حينئذ يكون من تتمة المبتدأ متقدما على الخبر لاشتراكهما فيه ولا يجوز نيابة المتأخر عن المتقدم كما سيجيء (قوله حذف المؤكد) على صيغة اسم الفاعل واذا لا يجوز كما سيجيء لفوات الغرض من التأكيد (قوله وجواز النصب اه) لما تقرر ان عامل المفعول معه اذا كان لفظا وجاز العطف فالوجهان يمكن ان يقال ذلك مختص بما اذا كان المعطوف عليه مذكورا (قوله لان ضيعته اه) مع ان وجوب حذف الخبر فى هذا المبتدأ مشروط بان يعطف عليه اسم بالواو (قوله فبان حذف المؤكد اه) فما نحن فيه من هذا القبيل حيث حذف مقرون مع ضميره المستتر وتأكيده (قوله لا بد له من فعل اه) ليس فيما نحن فيه العامل فى ضيعته المقارنة المدلول عليها بالواو فلا يصح كونها مفعولا معه فلا يجوز النصب اه اى صورة الكلام حيث حذف الخبر واقيم المعطوف على ضميره مقامه (قوله كما تقول زيد قائم وعمرو) التشبيه فى ان الخبر مقدم على المعطوف فى كلا المثالين وان اختلفا فى كونه مقدرا فى احدهما مذكورا فى الآخر وفى ان خبر المعطوف محذوف بقرينة خبر المعطوف عليه والاصل كل رجل مقرون مع ضيعته وضيعته مقرونة معه ويرد على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم سد شيء مسده الا ان يقال اجرى المعطوف مجرى المعطوف عليه فى لزوم وجوب حذف خبره (قوله كما هو الظاهر) لفظا لقلة الحذف وحمل اللفظ على المعنى المتبادر بخلاف التقدير السابق فان فيه حذف الخبرين للمعطوف عليه والمعطوف وتكرار المعنى (قوله ولا يجوز اه) ولو جاز نيابة المقدم عن المتأخر لدلالته عليه لجاز نيابة قائما فى ضربى زيدا قائما عن الخبر المقدر متأخرا كما هو مذهب الكوفية ولا يصح ابطاله بان فيه لزوم وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده (قوله لانه من تتمة المبتدأ) لاشتراكهما فى الخبر لا لكونه معطوفا على

المبتدأ على ماوهم (قوله لهذا الخبر حيثيتان اه) هذا بناء على ان المثنى فى حكم تكرير الواحد فله حيثيتان لانه خبر عن كل واحد منهما (قوله ومتعينا للقسم) بان لا يستعمل الا للقسم على تعيين الخبر وهو قسمى اى ما اقسم به (قوله فنحو امانة الله) من عهد الله ويمين الله والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كانه امانة له تعالى يجب عليهم ان يؤدوها (قوله لا يجب حذف خبره) بل يجوز ان يحذف كما فى المثال المذكور وان يذكر فيقال على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله (قوله فى قسم السؤال) اى فى قسم يكون جوابه امرا اونهيا اواستفهاما (قوله اشار به اه) اى اشار بايراد كلمة اى المفسرة الى ان من المرفوعات مقدر فى المتن على انه خبران وفى جعله من المرفوعات برأسه اشارة الى انه ليس داخلا فى خبر المبتدأ كما ذهب اليه الكوفية (قوله بقرينة ما سبق) وهو قوله ومنها المبتدأ والخبر (قوله ابتدآء كلام) اى جملة ابتدآئية ليس لها محل من الاعراب سيق لتعريفه (قوله وانما لم يقل) اى غير الاسلوب السابق ههنا سوآء قلنا انه مبتدأ محذوف الخبر اوقلنا المسند خبره (قوله فلم يفصل بما هو مشعراه) وهو التصريح بقوله منها ولذلك لم يفصل مفعول ما لم يسم فاعله عن الفاعل (قوله لضعفه اه) دليل الكوفية يعنى انها حروف ضعيفة فلا تعمل عملين النصب والرفع والجواب ان عملها لمشابهة الفعل المتعدى فتعمل عمل ما تشبهه (قوله ولان اقتضاءها اه) وذلك لان معانيها من التأكيد والتشبيه والتمنى والترجى والاستدراك يتعلق بالجزئين على السوآء (قوله ان قلت اه) اى لا نسلم صدق التعريف بعد زيادة لفظ احد على كل فرد من افراد المعرف لانه ان اعتبر العطف فى قوله خبر ان واخواتها مقدما على الحكم فيكون المعرف مجموع اخبار ان واخواتها فلا خفاء فى عدم صدق التعريف على المجموع بل بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحكم مقدما على العطف فيكون المعرف كل واحد من خبر ان وخبر اخواتها والتعريف وان كان صادقا على خبر ان لا يصدق على اخبار اخواتها لانها ليست مسندة بعد دخول احدها (قوله قلنا المعرف حقيقة اه) جواب باختيار الشق الثالث (قوله وانما لم يحمل اه) اى لم يحمل كلام المتن على توزيع الحروف على الاخبار بحيث يتضمن تعريف خبر كل واحد من تلك الحروف فلا يحتاج الى زيادة لفظة

احد

احد وذلك بان تجعل اضافة لفظة خبر الى ان واخواتها للاستغراق فيكون التقدير جميع اخبار ان واخواتها وهى التى اسندت بعد دخولها على معنى ان كل خبر لحرف هو المسند بعد دخول ذلك الحرف (قوله لان المقام مقام التعريف) والتعريف انما يكون بالماهية دون الافراد فالتعرض للافراد غير ملائم له (قوله وان المناسب اه) يعنى ان المشهور فيما بينهم ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد وههنا خبر ان مفرد وان حملت الاضافة على الاستغراق يكون بمعنى كل واحد لا بمعنى الجميع (قوله فبالعمل فيها) بالنصب والرفع لفظا اوتقديرا اومحلا (قوله فلانسحاب) الانسحاب كشيده شدن كذا فى التاج (قوله ينسحب الى المحكوم به وعليه) يعنى ان الحكم لما كان نسبة بينهما فكل واحد من التأكيد والتشبيه والتمنى والترجى والاستدراك المتعلق به ينجر الى الطرفين ويتعلق بهما بالتبع (قوله وعلى كل تقدير) سوآء كان اريد بالايراث ايراثها فيها لفظا اواريد ايراث اثر فيها معنى وفيه اشارة الى ان كلمة او للتخيير لا للتعميم والا لكان الواجب ان يقول وعلى هذا لا ينقض وانما حمل على التخيير اشارة الى انه لا حاجة فى دفع النقض الى ارادتهما معا لانتفاء كل واحد من الامرين فى مواد النقض (قوله ويخبر المبتدأ) اى لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد ان المفتوحة اوالمكسورة المكفوفة عن العمل بما اذ ليس دخوله لايراث اثر اصلا اما اللفظى فظاهر لبطلان عمله واما المعنوى فلانه بعد لحوق ما الكافة لم يبق فيها المعنى الذى كانت موضوعة له اعنى التأكيد بل افادت معنى جديدا اعنى الحصر فى القاموس المفتوحة فرع عن المكسورة فصح ان أنما يفيد الحصر كانما واجتمعا فى قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بعكسه وفى الرضى روى ابو الحسن وحده فى انما وانما الاعمال والالغاء لكن الاعمال قل فيهما لان التأكيد الذى هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى آخر وكذا لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد ان المكسورة المخففة الملغاة عن العمل وذلك لان المثقلة كانت مفيدة لاثر لفظى ومعنوى فلما قصد ابقاء الاثر المعنوى وابطال اللفظى خففت فدخول المخففة الملغاة لابطال اللفظى وابقاء المعنوى لا لايراث الاثر

المعنوى فتدبر وكذا الجواب فى ليتما ولعلما ولكنما وكانما المكفوفة الملغاة عن العمل فان دخولها لابقاء المعنى الذى كان قبل الكف وابطال الاثر اللفظى لا لايراث اثر لفظى او معنوى هكذا حقق المقال ودع القيل والقال (قوله وان يقال زيدا اضربه اه) فى الرضى واما الجملة الطلبية كالامر والنهى والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لان المكسورة ولكن فى شرح التسهيل وحكى ابن عصفور فى شرح الجمل الصغير خلافا فى وقوع الجملة الغير المحتملة للصدق والكذب خبر الان وصحح الجواز انتهى ولعل الشارح لاجل الاختلاف لم يذكره (قوله لانه استثناء اه) يعنى انه استثناء مفرغ من الظرف بمعنى الفعل المستفاد من كاف التشبيه فيكون استثناء من وجوه الشبه كانه قيل وامره كامر المبتدأ فى جميع الاحكام الا فى التقديم فيجب ان يكون مشتركا بينهما فلا معنى لاضافته الى احدهما وما قيل من انه المراد اى من تقديم خبر ان فان حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب فانما يصح لو قيل الا تقديمه بدون فى بان يكون استثناء من امر واما مع كلمة فى فلا لانها صريحة فى كون وجه الشبه كما لا يخفى (قوله استثناء مفرغ) اى استثناء من الحكم السابق بعد تقييده بالاستثناء الاول فيكون الكلام جملة واحدة كانه قيل وامره كامر خبر المبتدا فى جميع الاحكام الا فى تقديمه فى جميع احوال الخبر الا حال كونه ظرفا (قوله ويجوز ان يكون اه) بان يأول قوله الا فى تقديمه بجملة مستقلة اى يخالف امره امر خبر المبتدأ فى التقديم فى جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا (قوله والحاصل) اى على كلا التوجيهين (قوله واجرى الجار والمجرور) وان لم يكن ظرفا مجرى الظرف فى التوسع (قوله اذا دخلت على النكرة) لا اذا دخلت على المعرفة فانها تفيد نفى مدلول تلك المعرفة اولما يفهم من قوله خبر لا التى لنفى الجنس اى خبر لا معدود من المرفوعات برأسه اذا دخلت على النكرة بخلاف ما اذا دخلت على المعرفة فان لا حينئذ ملغاة عن العمل وخبرها مرفوع بانه خبر المبتدأ فان قلت لابد من التقييد بان لا تكون تلك النكرة مفصولة عنها لانه حينئذ ايضا خبر المبتدأ قلت المراد بالدخول الورود لا ايراث اثر فيها فلا حاجة الى التقييد

ثم اعلم

ثم اعلم ان ارتفاع خبر لا بها متفق عليه اذا لم يكن اسمها مبنيا بان دخلت على النكرة المضافة واما اذا كان اسمها مبنيا بان دخلت على النكرة المفردة مثل لا رجل فى الدار ففيه خلاف سيبويه فانه قال ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء لانه لما صار الاسم الذى كان معربا بسببها مبنيا مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء ولا يخفى ضعفه لانها عاملة فى الاسم الا ان نصبه بسبب تضمن من الاستغراقية صار فتحا وذلك مفقود فى الخبر (قوله وقيل لان لا نقيض ان) فان لا للنفى على وجه المبالغة وان للاثبات على وجه المبالغة ووجه ضعفه ظاهر لانه اذا كان حمل النظير على النظير مرجحا لا يصار الى حمل النقيض على النقيض فان فى اعتبار التناقض وجه التشابه (قوله والمثال ينبغى اه) ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح اذا كان احتمال غيره اظهر كما فى مثالهم (قوله كما فى توابع اسم ان) يعنى كما يجوز فى توابع اسم ان ان كان معربا الحمل على المحل فكذلك يجوز فى توابع اسم لا معربا او مبنيا الا انها مشبهة بان (قوله انما قال ذلك اه) يعنى فى قوله كما هو الظاهر دفع للاعتراض السابق بان ما ذكره المصنف رحمه الله مبنى على الظاهر فلا يضره احتمال الصفة بناء على غير الظاهر من الحمل على المحل (قوله بدون سماجة) يعنى يكون المعنى حينئذ ليس بغلام رجل ظريف فى الدار وهذا المعنى سمج وما قيل انه لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فليس بشئ لان اتصافها بالحدوث والتجدد فى وقت دون وقت لا يقتضى صحة تقييد نفسها بالظرف فانه يقتضى انقسامها الى المقيدة بالظرف وغير المقيدة به (قوله جعل الخبر من هذا القبيل) اى جعل الخبر المتعدد خبرا واحدا بتأويل المجموع (قوله الا اذا امتنع اه) كما فى قوله وهى اسم وفعل وحرف (قوله الاقتصار ههنا على فيها) وان كان يمتنع الاقتصار على ظريف للزوم الكذب (قوله حمل على امر شامل) ليس المراد الشمول بحسب الصدق بل بحسب التحقيق فان نفى الوجود يستلزم نفى جميع الصفات (قوله النفى المستفاد من لا رفع الوجود الرابطى) اى النفى المستفاد من لا لاقتضائه الخبر رفع الوجود الذى هو رابط بين المسند والمسند اليه سواء ظرف ذلك الوجود الرابطى الوجود المحمولى

كما فى لا اله موجود او غيره كما فى لا رجل فى الدار ولا دلالة للعام على الخاص فلا يكون قرينة على تقدير موجود (قوله قال الاندلسى رحمه الله) فى شرح التسهيل للفاضل المصرى من ذهب اليهم التزام الحذف مطلقا كالزمخشرى او بشرط ان يكون الخبر ظرفا كالجزولى فليس بمصيب (قوله يجوز) والحذف عندهم اكثر من الاثبات (قوله فيكون لا حينئذ من اسماء الافعال) اى اذا كان لا اهل ولا مال بمعنى انتفى الاهل والمال يكون لا من اسماء الافعال لا حرف نفى لكونه مع معموله كلاما مستقلا ورد عليه ان يجوز ان يكون لا حرفا نائبا مناب الفعل كحرف النداء وليس بشئ لان حرف النداء نائب عن فعل مقدر بعده لان اصل يا زيد ادعو زيدا صرح به فى شرح المفصل والرضى وفيما نحن فيه ليس النفى مقدرا بعد لا ولذا من ذهب الى ان المنادى مفعول لحرف النداء ذهب الى انها من اسماء الافعال (قوله زيفه المصنف رحمه الله) ما ذكره المصنف فى شرح المفصل فى بحث المنادى ردا على من ذهب الى ان حروف النداء اسماء افعال ان اسماء الافعال ليس فيها ما هو اقل من حرفين ومن هذه الحروف الهمزة وهى حرف واحد واذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل البواقى اذ لا قائل بالفصل انتهى ولا يخفى ان هذا التزييف لا يجرى فى اولوية هذه العبارة بان جميع اسماء الافعال منقولة من المصادر الاصلية او من المصادر الكائنة فى الاصل اصواتا او من الظرف او من الجار والمجرور كما صرح به فى الرضى كان التزييف وجيها لكن المصنف رحمه الله لم يصرح به (قوله ان نصب الاسم اه) لان اسم الفعل لا بد له من فاعل ولا فاعل ههنا وما اورد عليه انه يجوز ان يكون فاعله الضمير المبهم المفسر بالنكرة فليس بشئ اما اولا فلانه ذكر الشارح الرضى فى بحث المضمرات ان مجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما فى نعم رجلا او قصد التفخيم مع اتصال المعنى كما فى ضمير الشان والثلاثة ههنا معدومة اعنى قصد التفخيم والمجئ بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر واما ثانيا فلانه قد يحذف اسم لا فيلزم حذف التمييز بل حذف الفعل والفاعل والتمييز وذلك اجحاف (قوله لدخولهما على القبيلتين) ذكر المصنف رحمه الله فى شرح المفصل النحويون يزعمون ان لغة بنى تميم فى ذلك على القياس

ويقولون

ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او الفعل لم يكن له عمل فى احدهما وما ولا تدخلان على القسمين فالقياس ان لا تعملا فى احدهما قلت لا خلاف فى اعمال لا التى لنفى الجنس واذا صح اعمال لا بالاتفاق فلا بعد فى اعمال ما فان زعم ان لا الناصبة غير الداخلة على الفعل قيل له فما المانع من ان تكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل (قوله المفهوم اه) يعنى ان مرجع الضمير متقدم معنى لكونه مما سبق (قوله وبصحة اه) اى يشعر بصحة اجرآء حكم ليس عليهما لان حكم المشبه به يصح اجرآؤه على المشبه (قوله الضمير راجع اه) لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله لانه حينئذ يكون اعمال لا مفهوما ضمنا وان كان فهم المرجع اظهر مما ذكره الشارح رحمه الله وفى قوله الموجب لعمل ليس اشارة الى ان معنى كون التشبيه شاذا انه قليل اعتباره فى الاستعمال حتى لا يعملون الا بسببه او هو على خلاف القياس فلا يرد ما قيل انه لا شذوذ فى التشبيه انما الشذوذ فى نتيجته وما قيل ان الضمير راجع الى عمل لا المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا فلا يخفى ركاكته لان لا لا تعمل لاجل مشابهتها بما حتى يقال عمل ما فى لا شاذ (قوله قالوا وهو الشعر) صرح به فى الرضى فمن عمم وقال وهو النكرة وان التخصيص بالشعر محل لا بد له من شاهد (قوله للحرب) المذكورة فى الابيات السابقة يصف الشاعر نفسه بالشجاعة فى الحرب اذا فر الاقران ولا براح فى موضع الحال المؤكدة كما يقول انا فلان بطلا شجاعا كذا فى بعض الشروح (قوله فانه كاسم ليس) بمعنى ان اسم ليس لشبهه بالفاعل يجوز وقوعه نكرة محضة فكذا اسم لا (قوله فان لنا ان نقدر اه) على قولنا نقل عن المبرد ان التقدير لا لى براح (قوله ان المعنى على العموم) فان المقصود عموم نفى البراح وشموله لكل فرد من افراده (قوله قال الشارح اه) تأييد لافادة لا بمعنى ليس عموم النفى ردا على من زعم ان العموم مختص بلا التى لنفى الجنس لتضمنها من الاستغراقية (قوله فانه حينئذ نص فى العموم) لتضمنها من الاستغراقية ولذا قال صاحب الكشاف ان قرآءة لا ريب فيه بالفتح ابلغ من قرآءة لا ريب بالرفع (قوله اى من حيث اه) والقرينة على اعتبار الحيثية ما تقرر عندهم ان قيد الحيثية معتبر فى تعريفات الامور التى تختلف بحسب الاعتبار كالكليات الخمسة والحقيقة

والمجاز (قوله طرد التعريف) اى منع تعريف علم المفعولية وتعريف المنصوب
حيث صدق الاول بدون اعتبار الحيثية على جر بسملات والثانى على بسملات
(قوله اى لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوى) المفعول مشتق من الفعل وهو
الاحداث والايقاع ويعبر عنه بالفارسية بكردن بمعنى ان المفعول الشئ
المحدث اى الاثر الحاصل بالاحداث ويعبر عنه بكرده شده (قوله لفظ الصيغة)
الصيغة والبناء والوزن حقيقة فى الهيئة الحاصلة للكلمة باعتبار عدد
حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها واعتبار الحروف الاصلية
والزائدة كل فى موضعه وقد يقال لمجموع المادة والهيئة ايضا وهو المراد
ههنا ولاشك فى تعلقها باللفظ باعتبار المعنى اللغوى فان المادة والهيئة
المذكورتين انما تعتبران فى الكلمة بحسب وضع اللغة (قوله لقائل ان يقول ان
المفعول المطلق اه) اى مدلوله لا يجوز ان يكون مفعولا بالمعنى اللغوى لانه
لو كان كذلك لكان اثر الفاعل صادرا عنه بواسطة فعل من افعاله فلا يخلو
من ان يكون بواسطة عين ذلك الفعل الذى وقع معمولا له اى بواسطة
الحدث الذى هو جزء مدلول ذلك الفعل او لغيره مما يلزمه مثلا ضربا فى قولنا
ضربت ضربا لو كان مفعولا لغويا للمتكلم فلا يخلو من ان يكون مفعولا له
وصادرا منه بعين ضرب اى بمدلوله الذى هو الحدث او بفعل آخر كاحدث
(قوله ويتجه على الاول) اى على كونه مفعولا بعين ذلك الفعل ان الفعل نسبة
بين الفاعل والمفعول ضرورة ان المعانى المصدرية امور نسبية بين فاعل الفعل
والآثار الصادرة منه والنسبة لا تكون عين احد النسبتين بالضرورة فلو كان
مفعولا بعين ذلك الفعل يلزم اتحاد الفعل مع المفعول لكون المفعول المطلق
عين ذلك الفعل (قوله وعلى الثانى) اى يتجه على الثانى اى كونه مفعولا للفاعل
بواسطة غير ذلك الفعل ان المفعول المطلق حينئذ يكون محلا وانعا ذلك الفعل
عليه مثلا اذا قلنا ان الضرب مفعول للفاعل بواسطة الاحداث كان الضرب
محلا للاحداث فيكون المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا حقيقة اى اثرا من
آثار الفاعل هذا خلف (قوله وان لذلك الفعل اه) اى يرد على الثانى ان للفعل
الذى هو عين الفعل العامل فى المفعول مصدرا وكل مصدر مفعول لفاعل
ذلك الفعل بواسطة غيره فيكون هذا المصدر مفعولا لفعل آخر بان يكون



احداث الضرب مفعولا لفعل آخر كاحداث الثانى المتعلق باحداث الضرب
ولذلك الفعل الثانى ايضا مصدر هو مفعول لفعل ثالث كاحداث الضرب
وهكذا فيلزم التسلسل اى صدور افعال غير متناهية عن الفاعل حين صدور
الضرب منه وذلك بين البطلان ولا يمكن ان يقال انه تسلسل فى الامور
الاعتبارية وان احداث الاحداث عين ذلك الاحداث لان المفروض ان كل
مصدر مفعول لغير فعله (قوله وان فاعل اه) بكسر الهمزة عطف على
قوله ان المفعول المطلق وليس بفتح الهمزة معطوفا على قوله ان المصدر
اذ لا اختصاص لهذا الايراد بالثانى اذ حاصله ان فاعل الفعل المذكور اى
ما يكون عاملا فى المفعول المطلق قد يكون قابلا محضا ليس فيه جهة
التأثير اصلا فمصدره لا يكون مفعولا لعين ذلك الفعل ولا لغيره ولا يخفى ان
هذا الايراد والذى قبله من لزوم التسلسل غير متجه على الشارح رحمه الله لانه
ادعى صحة اطلاق المفعول عليه ويكفى لذلك صحة اطلاقه باعتبار بعض
افراده بخلاف المفاعيل الباقية فانه لا يصدق عليه المفعول بالمعنى اللغوى
اصلا (قوله فالظاهر اه) اى اذا لم يصح اطلاق المفعول بالمعنى اللغوى عليه
فالظاهر (قوله اسم قرن بفعل اه) المراد بالفعل اعم من الحقيقى والحكمى
(قوله ولم يسند اليه الفعل) لاخراج ما لم يسم فاعله لانه ليس مفعولا
اصطلاحيا وتسميته بالمفعول باعتبار ما كان وقوله وتعلق به تعلقا مخصوصا
من كونه جزء مدلوله او محله او ظرفه او علته او صاحب معموله لاخراج الحال
والمستثنى والتمييز (قوله انه حينئذ لا يظهر وجه التسمية) اى اذا كان اطلاق
المفعول بحسب الاصطلاح لا يظهر وجه التسمية بلفظ المفعول لان وجه
التسمية عبارة عن مناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى فى نقل اللفظ منه
اليه وكذا لا يظهر وجه التقييد بالقيود المذكورة فيما عدا المفعول لصدق
تعريف المفعول الاصطلاحى على الكل بلا تفاوت (قوله فالاولى) انما قال
فالاولى لان رعاية وجه التسمية امر استحسانى فيجوز ان يكون من الاسماء
المرتجلة (قوله انا نختار الشق الاول) وهو انه مفعول لعين ذلك الفعل وقولكم
يلزم ان يكون الفعل الذى هو نسبة عين المفعول الذى هو احد النسبتين قلنا
انما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق عين المعنى المصدرى للفعل العامل فيه

على الجزء فبقرينة زيادة الاسم والا فالظاهر الحمل على ما هو المتبادر وهو
كون الفعل المذكور ملتبسا بمعنى ما فعله سوآء كان عينه او مشتملا عليه
(قوله بفعل) على صيغة المصدر اى ان اريد بفعل ضربت المستفاد من قوله
لانه شئ فعله المتكلم (قوله بل يقابله) حيث يسمون الجملة الواقعة بعد القول
مقول القول لا مفعوله (قوله وان سلم التناول) بان يحمل الفعل على خلاف
المصطلح (قوله اسم) لان كل كلمة موضوعة بالوضع التبعى لنفسها واذا اريد
بها نفسها فيصدق عليها انها دالة على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة (قوله كما هو الظاهر) من اصطلاحهم على اطلاق الفعل على مقابل
القول (قوله ان جعل اه) اى الفعل الذى هو صفة مضمون ضربت لا يصح
ان ينسب الى ضربت فلا يصح انه شئ فعله المتكلم باعتبار انه فعل مضمونه
اعنى الحدث فلا يصدق على ضربت الثانى انه مما فعله فاعل فعل اه لان ذلك
المضمون اعنى الحدث مدلول تضمنى لضربت لدلالته على النسبة والزمان
ايضا (قوله الفعل متناول اه) اى الفعل المدلول عليه بقوله ما فعله متناول
للقول والتكلم ايضا بل الفعل الجنان ايضا قطعا ولو مجازا كيلا يخرج
عن التعريف مثل علمت علما فانه فع ان الفعل يتناول القول (قوله لان الالفاظ
ليست موضوعة لانفسها) تعليل لما مر والوضع مأخوذ فى تعريف الاسم
لكونه قسم الكلم فلا يكون ضربت حين اريد به نفسه اسما فانه فع انه
باعتبار انه مقول اسم (قوله الجارى على الفعل) اى يكون له فعل يصح ان
يكون جاريا عليه ومذكورا بعده فيخرج نحو الو بل مما لا فعل له (قوله ضربته
انواعا اه) فان الضرب والرؤية يصدق على انواع الضرب ومرات الرؤية (قوله
يعنى ان الفعل اه) اى ضمير هو ليس براجع الى المذكور فقط اذا المراد بالفعل
الاصطلاحى الذى هو قسيم للاسم والحرف كما يدل عليه قوله بمعناه فالاسم
الذى بمعنى الفعل غير داخل فيه فالتعميم المذكور لا ينفع فى ادخاله بل
هو راجع الى الفعل المذكور وتعميم هذا القيد اما باعتبار التعميم المذكور
فيشمل المحذوف فانه فى حكم المذكور واما باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذى
فيه معنى الفعل لكونه فى حكم الفعل من حيث انه يعمل عمله (قوله معطوفا
على قوله مقدرا) فيكون داخلا تحت قوله او حكما قسما منه اى الفعل المذكور

حكما

حكما نوعان ما يكون مذكورا حكما وهو المقدر وما يكون فعلا حكما وهو الاسم
الذى فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة الشارح رحمه الله صريحة فى تعميم
المذكور وما ذكره المحشى انما يتم لو قدر قبل قوله مذكورا حقيقة او حكما لفظة
فعلا ويكون التقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او فعلا
مذكورا حكما ويكون حقيقة او حكما متعلقا بالمقيد والقيد معا فيفيد قوله
حكما التعميم فى الفعل المذكور وبعد ارتكاب ذلك يرد عليه ان الضمير فى قوله
اذا كان مقدرا راجع الى الفعل الحقيقى وان الفعل الحقيقى كما يكون مذكورا
حقيقة او حكما كذلك الاسم الذى فيه معنى الفعل فما وجه تخصيصه
بالفعل الحقيقى فلو كان قوله او اسما عطفا على قوله مقدرا لكان التقدير
كما اذا كان الفعل الحقيقى اسما فيه بمعنى الفعل ولا يخفى بطلانه فالصواب
ان تحمل عبارة الشارح رحمه الله على الاحتباك وهو ان يحذف من الاول
بقرينة الثانى ومن الثانى بقرينة الاول كما قيل فى قوله تعالى الله الذى جعل
لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا اى لتبتغوا فيه والتقدير وهو اعم من
ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او حكما او اسما فيه معنى الفعل الحقيقى مذكورا
حقيقة او حكما وما قيل انه عطف على قوله مذكورا اولا بمعنى ان الفعل
المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه
ففيه انه يقتضى ان يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا فلا يكون
مذكورا اصلا وهو باطل (قوله والا لخرج اه) اى لخرج المفعول المطلق الذى
يكون للنوع والعدد لزيادة مفهومه على مفهوم الفعل والذى للتأكيد
اذا عبر به لان لفظ مفهومه مغاير لمفهوم الفعل متحد معه فى التحقيق (قوله بل
اراد اه) اى اراد ان معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقق
بان يكون تحقق جزئه الذى هو الحدث تحقق مدلول الاسم والقرينة على
هذه الارادة ان قوله اسم ما فعله فاعل فعل يتبادر منه مغايرة ما فعله لمدلول
الفعل فلا يمكن ان يراد من قوله بمعناه اشتمال مفهومه على مفهوم الاسم
بان يكون جزء مفهومه الذى هو المنسوب عين مدلول الاسم فيكون المراد
الاشتمال والاتحاد من حيث التحقق وما قيل ان الفعل ان كان مصدرا يكون
مفهومه عين مفهوم المفعول مدفوع بما مر من ان المفعول المطلق

هو الحاصل بالمصدر نفسه (قوله وذكراه) الواو للحال وفى بعض النسخ وانه ذكر فهو للعطف على قوله ان تحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا القيد ماتقرر بينهم ان قيد الحيثية مراد فى تعريفات الامور الاعتبارية وان لم تذكر فالمراد من حيث انه بمعناه وهو متعلق بذكر المقدر يعنى ذكر المفعول المطلق من حيث ان الفعل مشتمل على معناه ومتحد بجزء مدلوله به فى التحقق فيؤول الى انه بيان لجزئه ومتحد به (قوله ولا يخفى اه) لوجود الاتحاد بينهما (قوله لتقدم وتأخر) فان الكراهة التى هى مفعول به متقدم فى التحقق على الكراهة المتعلقة به ضرورة دخول النسبة فى مفهوم الفعل والنسبة متأخرة عن المنتسبين فى التحقق (قوله وان كان هو التأديب بحسب التحقق اه) فان المعنى المخصوص الذى يعبر عنه بزدن من حيث انه مؤلم يقال له الضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار عما لا يليق به يقال له التأديب فيصدق على التأديب انه اسم مافعله فاعل فعل مذكور متحد معه فى التحقق (قوله لكن لم يذكر التأديب من حيث انه هو الضرب) بل ذكر من حيث انه بيان له ومتحد معه (قوله الى اعتبار القيد السابق) وهو ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذى هو المنسوب تحقق مدلول الاسم (قوله قيد الاتحاد من تتمة السابق) لانه مفهوم الحيثية المستفادة من قوله بمعناه المفسر بالاتحاد فى التحقق (قوله فلو قيل اه) الصواب ثم ماقيل فى الرضى لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا (قوله كان مسامحة) باطلاق اسم الكل على الجزء (قوله دفع توهم السهو) وذلك لانه تأكيد لفظى فى الحقيقة كانه قيل احدثت ضربا ضربا والتأكيد اللفظى يدفع توهم السهو اى توهم تلفظ الفعل لا عن قصد بناء على ان العاقل لا يسهو مرتين واما دفع توهم التجوز فى المسند بان يراد بضربت مثلا الشتم فلان ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة صارفة عن المعنى الحقيقى يدفع احتمال حمله على المعنى المجازى (قوله بان امره) يعنى ذكر تكليما دفع ان يكون مجازا عن الامر بالتكليم فيفيد انه تعالى كلمه بذاته لا انه يدفع التجوز فى الاسناد كما يوهمه التفسير بقوله اى كلمه بذاته (قوله المصدر المعرف بلام الجنس) نحو رجعت الرجعى (قوله ان كان للتأكيد) بناء على دلالته على نفس الماهية من غير تقييد بوصف او عدد (قوله وجب تخصيص الزيادة اه) كما وقع فى الرضى فالمراد بالتأكيد المصدر الذى

مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد (قوله وان كان للنوع) بناء على دلالته على كونه معلوما للمخاطب وهو زائد على الحدث الذى هو مدلول الفعل فكانه قيل رجعت الرجعى المعلومة (قوله وجب ان يقال اه) فيه بحث لانه ذكر فى الرضى انما يعنى بالنوع المصدر الموصوف اما بان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى اه ولا شك ان المصدر المعرف بلام الجنس موضوع على معنى وصف هو معلومية المخاطب (قوله اوكلها) نحو ضربت انواع الضرب (قوله مفهوما بخصوصه) نحو جلست القرفصاء اى قعود المحتبى باليد او بعمومه نحو ضربت نوعا من الضرب (قوله او مفهوما من لام العهد) نحو ضربت الضرب اذا اريد نوع معهود بين المتكلم والمخاطب قبل ذكره (قوله نحو ضربة) فان صيغة الفعلة للنوع نحو جلسة وركبة (قوله وضربتين) اى فيما يثنى المصدر او يجمع لبيان اختلاف الانواع (قوله او من المادة) اى يكون لجوهر الحروف مدخل فى ذلك (قوله نحو القهقرى) فانه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصيغة فقط والا لشاركها فى ذلك مايكون على هيئتها (قوله او غير الدالة اه) اى من المادة الغير الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه فان انواع الضرب ضرب وكذا كله وبعضه (قوله ولك ان تقول اه) فيكون داخلا فيما مر من قوله او بدونه (قوله اى وحدته) فان الواحد عدد عند العامة (قوله بعمومها او بخصوصها) اى بعموم الكثرة نحو ضربته ضربات او بخصوصها نحو ضربته ضربتين (قوله بالسوط) اشار بافراده الى ان تثنية الآلة وجمعها باعتبار تثنية المصدر وجمعه لانك ربما قلت ضربته سوطين او اسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد (قوله الاظهر فى العبارة اه) لانه يرد على عبارة الشارح رحمه الله ان دلالته على الماهية المعراة اى الخالية عن الدلالة على التعدد لا ينافى دلالته عليه بعد لحوق علامة التثنية والجمع فلا بد من تفسير المعراة بالمقيدة بالتعرية فيؤول الى معنى غير القابلة فلو بدل المعراة بغير القابلة لكان اظهر (قوله شخصيا كان) كما اذا كان للعدد (قوله فانه قابل لذلك) اى الفرد قابل للتعدد (قوله او للتكثير مجازا) بعلاقة التضاد ويراد بالكثرة حينئذ ما يقابل الوحدة (قوله كما فى قوله تعالى قد نرى)

هو الحاصل بالمصدر نفسه (قوله وذكراه) الواو للحال وفي بعض النسخ وانه ذكر فهو للعطف على قوله ان تحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا القيد ما تقرر بينهم ان قيد الحيثية مراد في تعريفات الامور الاعتبارية وان لم تذكر فالمراد من حيث انه بمعناه وهو متعلق بذكر المقدر يعني ذكر المفعول المطلق من حيث ان الفعل مشتمل على معناه ومتحد جزء مدلوله به في التحقق فيؤول الى انه بيان لجزئه ومتحد به (قوله ولا يخفى اه) لوجود الاتحاد بينهما (قوله لتقدم وتأخر) فان الكراهة التي هي مفعول به متقدم في التحقق على الكراهة المتعلقة به ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل والنسبة متأخرة عن المنتسبين في التحقق (قوله وان كان هو التأديب بحسب التحقق اه) فان المعنى المخصوص الذي يعبر عنه يرذن من حيث انه مؤلم يقال له الضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار عما لا يليق به يقال له التأديب فيصدق على التأديب انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور متحد معه في التحقق (قوله لكن لم يذكر التأديب من حيث انه هو الضرب) بل ذكر من حيث انه بيان له ومتحد معه (قوله الى اعتبار القيد السابق) وهو ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم (قوله قيد الاتحاد من تتمة السابق) لانه مفهوم الحيثية المستفادة من قوله بمعناه المفسر بالاتحاد في التحقق (قوله فلو قيل اه) الصواب ثم ما قيل في الرضى لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا (قوله كان مسامحة) باطلاق اسم الكل على الجزء (قوله دفع توهم السهو) وذلك لانه تأكيد لفظي في الحقيقة كانه قيل احدثت ضربا ضربا والتأكيد اللفظي يدفع توهم السهو اي توهم تلفظ الفعل لا عن قصد بناء على ان العاقل لا يسهو مرتين واما دفع توهم التجوز في المسند بان يراد بضربت مثلا الشتم فلان ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي يدفع احتمال حمله على المعنى المجازي (قوله بان امره) يعني ذكر تكليما دفع ان يكون مجازا عن الامر بالتكليم فيفيد انه تعالى كلمه بذاته لا انه يدفع التجوز في الاسناد كما توهمه التفسير بقوله اي كلمه بذاته (قوله المصدر المعرف بلام الجنس) نحو رجعت الرجعى (قوله ان كان للتأكيد) بناء على دلالته على نفس الماهية من غير تقييد بوصف او عدد (قوله وجب تخصيص الزيادة اه) كما وقع في الرضى فالمراد بالتأكيد المصدر الذي

مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد (قوله وان كان للنوع) بناء على دلالته على كونه معلوما للمخاطب وهو زائد على الحدث الذي هو مدلول الفعل فكانه قيل رجعت الرجعى المعلومة (قوله وجب ان يقال اه) فيه بحث لانه ذكر في الرضى انما يعني بالنوع المصدر الموصوف اما بان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى اه ولا شك ان المصدر المعرف بلام الجنس موضوع على معنى وصف هو معلومية المخاطب (قوله او كلها) نحو ضربت انواع الضرب (قوله مفهوما بخصوصه) نحو جلست القرفصاء اي قعود المحتبي باليد او بعمومه نحو ضربت نوعا من الضرب (قوله او مفهوما من لام العهد) نحو ضربت الضرب اذا اريد نوع معهود بين المتكلم والمخاطب قبل ذكره (قوله نحو ضربة) فان صيغة الفعلة للنوع نحو جلسة وركبة (قوله وضربتين) اي فيما يثنى المصدر او يجمع لبيان اختلاف الانواع (قوله او من المادة) اي يكون لجوهر الحروف مدخل في ذلك (قوله نحو القهقرى) فانه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصيغة فقط والا لشاركها في ذلك ما يكون على هيئته (قوله او غير الدالة اه) اي من المادة الغير الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه فان انواع الضرب ضرب وكذا كله وبعضه (قوله ولك ان تقول اه) فيكون داخلا فيما مر من قوله او بدونه (قوله اي وحدته) فان الواحد عدد عند العامة (قوله بعمومها او بخصوصها) اي بعموم الكثرة نحو ضربته ضربات او بخصوصها نحو ضربته ضربتين (قوله بالسوط) اشار بافراده الى ان تثنية الآلة وجمعها باعتبار تثنية المصدر وجمعه لانك ربما قلت ضربته سوطين او اسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد (قوله الاظهر في العبارة اه) لانه يرد على عبارة الشارح رحمه الله ان دلالته على الماهية المعراة اي الخالية عن الدلالة على التعدد لا ينافي دلالته عليه بعد لحوق علامة التثنية والجمع فلا بد من تفسير المعراة بالمقيدة بالتعرية فيؤول الى معنى غير القابلة فلو بدل المعراة بغير القابلة لكان اظهر (قوله شخصيا كان) كما اذا كان للعدد (قوله فانه قابل لذلك) اي الفرد قابل للتعدد (قوله او للتكثير مجازا) بعلاقة التضاد ويراد بالكثرة حينئذ ما يقابل الوحدة (قوله كما في قوله تعالى قد نرى)

قال الزمخشرى معناه كثير الرؤية اى كثيرا ما نرى تردد وجهك فى السماء تطلعا لنزول الوحى بتحويل القبلة من بيت المقدس الى الكعبة لكونها قبلة آبائه (قوله وحينئذ كان ابلغ) لكونه ادل على دفع توهم السهو والتجوز لان تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى ادل على عدم السهو والتجوز (قوله وقدم امثلته) اى غير المصدر حيث قال حينئذ اما ان يدل على الحدث نحو الويل اولا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا ورأيته الفا (قوله نحو يدرسه) فى قول الشاعر

هذا سراقة للقرآن يدرسه ✻ والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب

سراقة اسم صحابى ودرس الكتاب يدرسه ويدرسه درسا ودراسة قرأه والضمير ليس بمفعول به لكونه مذكورا وهو للقرآن الا انه لتقدمه زيد فيه اللام للتقوية بل مفعول مطلق اى يدرس الدرس ومنه قوله تعالى فانى اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين (قوله قد يفرق اه) فى القاموس القعود الجلوس او هو من القيام والجلوس من الضجعة ومن السجود (قوله لانه فى ضمنه) اى مفهوم منه تبعا اما بدلالة التضمن لان انبته جعله ينبت او بدلالة الالتزام لان نبت مطاوع انبت (قوله او لانه اه) عديل لقوله اما لانه فى ضمنه (قوله وفيه تأمل) لان مجيء المصدر المجرد بمعنى المزيد لا شاهد له (قوله وقيل انه بمعنى اه) عديل لقوله فانه مصدر نبت وكذا قيل الثانى اى جعل مصدر انبت لانه بمعنى التنبيت فهو اسم بمعنى المصدر كالسلام والكلام والعطاء بمعنى التسليم والتكليم والاعطاء (قوله ليس من هذا الباب) اى من باب المفعول المطلق بغير لفظه (قوله لانه مغير انبات) بحذف الزوائد فهو مصدر من لفظ الفعل (قوله فى مثل اه) اى فيما لا فعل له نحو حلفت يمينا (قوله وحينئذ يكون خبرا) والمقصود منه اظهار السرور بقدومه لا الاخبار لعلم القادم بذلك (قوله او دعاء) بان جعل الله قدومه مباركا (قوله يعنى ان العلم اه) يريد ان الحذف فى جميع المواضع سماعى بمعنى انه لولا السماع لما جاز الحذف وانقسامه الى السماعى والقياسى باعتبار العلم فما لا يكون العلم بوجوب حذفه الا بالسماع فهو سماعى وما كان العلم به بطريق الاستدلال بان يقال هذا مصدر وقع مثبتا بعد نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه وكل

مصدر هذا شأنه فهو واجب الحذف فهو قياسى (قوله استدلاليا) عطف بيان لقياسى اشار به الى ان القياس حينئذ بمعنى الاستدلال (قوله سمع حذفه وجوبا سماعا) لا يقاس عليه غيره لعدم الجامع (قوله اى يقاس اه) فالقياس بمعنى التمثيل وانقسامه اليهما باعتبار العمل (قوله خبرا) فان الاخبار عن الحمد ايضا حمد (قوله لكان اظهر) انما قال ذلك لان الواو تفيد اشتراك الاعضاء المذكورة فى كون النسبة اليها مأخوذة فى مفهوم الجدع لا على اجتماعها فيه ولذا وقع فى الصحاح بالواو (قوله قال الشيخ الرضى) فعنده وجوب الحذف مشروط ببيان الفاعل او المفعول مطلقا وبعدم قصد النوعية بخلاف البعض فانهم اشترطوا كونه باللام ولم يقيدوه بعدم قصد النوعية (قوله مثل قولهم اه) كقصدت قصده ونحوت نحوه (قوله بمعنى المفعول) فانك اذا حمدت محمود شخص حداقات حمدت حمد ذلك الشخص (قوله لان المواضع) يعنى لو لم يصرح بمن التبعيضية لافادت الحصر بناء على ان المقام مقام البيان (قوله لان المقصود اه) قصد كون الدوام واللزوم مقصودا من التكرير ظاهر لانه يدل على ثبوته مرة بعد اخرى واما كونه مقصودا من الحصر فلانه ادعائى للمبالغة فى اتصافه بذلك الفعل دائما كانه ليس موصوفا بفعل آخر اصلا (قوله على التجدد) اى حدوث معناه فى زمان دون زمان لدلالته على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة (قوله يستعمل للدوام) لدلالته على الزمان المستقبل الذى هو مستمر (قوله وان ارادوا اه) عطف على قوله انما اشترط جعلوا المصدر نفسه خبرا فيفيد انه لدوام حصوله منه ولزومه له صار كانه نفسه (قوله قيل صفة لنفى اه) عبارة الشارح رحمه الله ظاهرة فى انه صفة لمعنى نفى حيث قدر الصفة لنفى بقرينة وهو الموافق لقواعد النحو فانه اذا اجتمع النعت والمعطوف بالحرف تقدم النعت ومن جعله صفة لنفى فلعله راعى ان معنى النفى تابع للنفى فى الاحكام فتقييده يستتبع تقييد معنى النفى وانما شاع تقدم المعطوف على النعت لان المعطوف المذكور فى حكم المعطوف عليه وبمعناه فكانه ليس مغايرا له (قوله والاظهر اه) لعدم الاحتياج الى التقدير لكن الظاهر حينئذ داخلين بصيغة التثنية لان المقصود تقييد كليهما بالدخول لا تقييد احدهما فى الرضى افراد الضمير

ومطابقته فى المعطوف بأو موكول الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وجب افراد الضمير وان قصدت كليهما وجبت المطابقة فلابد من القول برجوعه الى كل منهما (قوله اومنسوخ) نحو ان زيدا اسيرا اسيرا (قوله ليس شرطا) اى لوجوب الحذف (قوله انتصاب المصدر اه) مع ان ناصبه حينئذ واجب الحذف لما مر من ان المقصود من مثل هذا الحصر دوام حصول الفعل للتجدد فذكره ينافى الغرض (قوله كما جاز ان يكون منصوبا اه) بالتأويل او المبالغة (قوله فالشرط اه) واجب ان يقال ما وقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى ويكون ناصبه خبرا عن شئ لا يصح ان يكون هو خبرا عنه (قوله بلا تأويل ومبالغة) انما تقيد بذلك لانه يصح جعل المصدر خبرا عن الذات بتأويله باسم الفاعل او تقدير ذو او المبالغة بجعله عين الذات كما قالوا رجل عدل وما قيل انه بعد التقييد يصدق على ما زيدا الا اسير مع انه ليس محذوف الفعل فدفوع بانه خرج بتفسير كلمة ما بالمفعول المطلق (قوله هو ليس اه) فهو خارج بقوله ما وقع لانه عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة الى قوله لا يكون خبرا عنه وقد يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل على ما مر (قوله فيفوت اه) فان فائدته معرفة احوال آخر الكلم اعرابا وبناء واذا جاز كون المفعول مرفوعا لم تحصل هذه الفائدة (قوله لو اعتبر هذه الشرائط فى المصدر) بان يفسر كلمة ما بالمصدر (قوله عن تلك الشبهة المذكورة) بقوله ان قلت هو ليس مفعولا (قوله انسب بالمقام) اى مقام البحث عن المفعول المطلق والمصدر اعم منه من وجه (قوله الا بتكلف) وهو ما تشير اليه عبارة الشارح رحمه الله من ان الجمع بين الضابطتين يشير الى اشتراكهما فى قيد من القيود ولا يصلح لذلك الا قوله لا يكون خبرا عنه واما ما قيل من ان المصنف رحمه الله جعل ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا فلا تخفى ركاكته لان وقع الثانى معطوف على وقع الاول فضميره راجع الى ما وتفسيره بما ذكره باطل (قوله انما وجب اه) يعنى ان وجوب الحذف مشروط بالقرينة الدالة على تعيين المحذوف وقيام شئ مقامه وكلا الامرين متحقق فى مسألتنا اما الاول فلدلالة الجملة المتقدمة على مضمونها ومنه ينتقل الى فوائده اللازمة فى الجملة فتكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنى

فوائدها واما الثانى فلقيام الجملة مقام العوامل فانه لما تكررت المصادر استثقلوا ذكر عواملها قبلها فالتزموا اقامة تلك الجملة مقام عواملها دفعا للاستثقال على سبيل اللزوم وما قيل انه لو كان الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة ماسة بل القرينة على حذف عامل المفعول المطلق نفسه لانه يتعين ان يكون بمعناه فدفوع بان الانتقال من شئ الى شئ لا يستلزم عدم الاحتياج الى ذكر الشئ الثانى فان التنصيص قد يكون مطلوبا فى المقام للمتكلم كيف والتصريح بما علم ضمنا طريق شائع وان المفعول المطلق نفسه انما يصح كونه قرينة لو تعين كونه مفعولا مطلقا وفيما نحن فيه ليس كذلك اذ يجوز ان يكون منا وفداء مفعولا به اى تفعلون منا وتأخذون فداء وان يكون حالا اى مانين وآخذين فداء ولذا قال الرضى ان ضابط هذا القسم ان تذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائده واذا ذكرت الفوائد بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعول مطلق عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها انتهى وكذا ما قيل ان الظاهر ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغنى عن تقدير الفاعل مدفوع بان المفعول له يجب ان يكون علة حاملة للفاعل متقدمة عليه فى الذهن ولم يذكر منا وفداء ههنا كذلك بل باعتبار انها معلولات مترتبة عليه يدل عليه الفاء التفصيلية ولفظة بعد (قوله ايخرج نحو له سفر) فان صحة واغتناما مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر السفر من غير اعتبار نسبة الى ما قام بخصوصه ولا يجب ههنا حذف عاملها اذ يقال يصح صحة ويغتنم اغتناما بعد التزامهم قيام الجملة مقامه لقلة ما هو اثر لمضمون مفرد (قوله اى المصدر المفهوم منها) يعنى ان الاضافة ليست لنسبة المصدر الى ما يشتق منه كما هو المتبادر بل بادنى ملابسة (قوله اى غايته اه) يعنى ان المراد بالغرض ههنا الغاية لعدم كونه حاملا للفاعل (قوله اى لان يشبه بما ناب اه) لم يرد ان ضميره عبارة عن الكلام على حذف المضاف حتى يخالف قوله فانه الواقع بعد الجملة بل اراد ان ضميره عبارة عما ناب مناب المفعول الحقيقى لان مرجعه اعنى كلمة ما عبارة عنه بدليل انه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق الحقيقى فلا يرد ان الواجب ان يقول الشارح رحمه الله لان تشبيه شئ

بشئ لان المفعول المطلق فى مسألتنا مشبه لامشبه به وانما لم يقله لانه يستلزم حمل الوقوع على التقديرى وهو خلاف الظاهر والسابق واللاحق وكذا ماقيل الاولى ان يجعل قوله للتشبيه بمعنى التشبيه الذى هو فعل المتكلم وصفته اى وقع فى الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما فى مثال المتن اواداة التشبيه كما فى له صوت مثل صوت حمار اومشبها كما فى له صوت صوتا مثل صوت حمار (قوله بحسب الظاهر) قيد بذلك لان الواقع بعدها فى التقدير المفعول المطلق الحقيقى المحذوف (قوله فاذن يخرج) اى اذا فسر التشبيه بما ذكر بخلاف ما اذا فسر بان يشبه بشئ (قوله اذا ذكر المفعول المطلق نفسه) نحو له صوت صوتا مثل صوت حمار فانه لا يصدق عليه انه ماوقع لان يشبه بما ناب منابه امر العدم النيابة (قوله قد جرت عادتهم اه) يعنى جرت عادتهم على انهم يحذفون المطلق الحقيقى فى هذا المقام ولا يذكرونه اصلا ومادة النقض لابد ان تكون متحققة فالشاهد لازم على ناقض الضابط لا على المحشى رحمه الله على ما وهم (قوله فعلى هذا) اى على ماذكر من لزوم مصدر فى موضعه لو فسر الموصول بالمصدر دون المفعول المطلق اسلم كلام الشارح رحمه الله عن المناقشة بان المفعول المطلق فيما نحن فيه ليس مشبها به (قوله قال سيبويه يجب فى مثله الرفع) اى فيما لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا واجاز القليل فيه النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وبهذا الاعتبار وقع الاحتراز عنه بقوله للتشبيه وكذا سائر الامثلة الآتية فانها احترازعنها على تقدير كونها منصوبة على انها مفاعيل مطلقة لعدم وجود حذف عاملها فاندفع ما قيل ان ما وقع كما فسره الشارح رحمه الله عبارة عن المفعول المطلق والامثلة المذكورة ليست منه فلا حاجة فى الاحتراز عنها الى القيود المذكورة (قوله بدل) بما حصل له من الوصف كما فى قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة (قوله لكونه مع وصفه اه) ولولا اعتبار ذلك لم يصح جعله وصفا لعدم معنى الوصف فيه (قوله كما جعلوا الحال الموطئة) نحو قوله تعالى انا انزلناه قرءآنا عربيا (قوله ولذلك) اى لكونه مع الوصف كاسم واحد (قوله من ان يكون تأكيدا) الا انه موصوف (قوله فالاولى الاتباع) اى جعله تابعا على انه صفة (قوله ويجوز النصب على حذف الموصوف) اى صوتا حسنا على انه مفعول

مطلق اى يصوت صوتا حسنا لكن لا يجب حذف عامله او على الحال من الضمير المستتر فى له بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه يتعين الاتباع عند سيبويه لكونه بلفظ الاول ومعناه فيجعل الثانى مع تابعه تابعا للاول حتى يكون تابع الثانى كانه تابع الاول (قوله وهو ان يكون الاسم اه) اى يكون معنى الاسم عارضا لصاحبه اى حادثا غير لازم (قوله فيخرج نحو لزيد زهد اه) فان المعنى على الثبوت دون الحدوث ويتعين الرفع على البدل او عطف البيان (قوله هذه الدلالة اه) اى دلالة الجملة على الفعل وعلى صاحبه تغنى غناء التقدير اى تنفع نفع تقدير الفعل فالجملة لكونها بمعنى يصوت تنصب المصدر من غير حاجة الى تقدير الفعل وحسنه الرضى حيث قال وهذا وجه قوى (قوله لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا) فانه مصدر والمصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير (قوله ويسمج ذلك اه) بان يقال مررت به فاذا له ان يصوت صوت حمار (قوله لانه قطع اه) اى مررت فاذا له صوت قطع وجزم بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعا وجزما بوقوع الصوت لان معنى ان مع الفعل يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع (قوله لخلوها عما لابد للفعل منه) اعنى الفاعل (قوله على الحال) من الضمير المستتر فيه (قوله او المصدر اه) وبهذا الاعتبار احترز عنه بقيد وعلى صاحبه (قوله على احد تأويلى الوصف) اى تقدير المضاف او جعله بمعنى منكر (قوله ويجيز التعريف) اى يجيز الخليل تعريف المذكور مع كونه وصفا للنكرة بناء على تقدير المثل (قوله لو جاز هذا) اى وقوع المعرفة صفة للنكرة بتقدير المثل لجاز هذا التركيب مع انه باطل (قوله واما على انه جامد اه) عطف على قوله اما على حذف مضاف (قوله فاذا عرف) اى اذا عرف المصدر المذكور كان بدلا او عطف بيان عند سيبويه لا غيرهما اعنى الوصف (قوله ولا حاجة الى القول اه) كما ذهب اليه الرضى الاصل له صوت يصوت صوت حمار اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما فى اعطى عطاء وكلم كلاما (قوله قيل هو اسم اه) فى القاموس صراخ كغراب الصوت او شديده (قوله على انه بمعنى كان) بناء على ان الافعال الناقصة غير محصورة (قوله وهذا اظهر معنى) لان الاول يفيد تقييد الوقوع بحال كونه مضمون الجملة ولا يخفى ركاكته (قوله فيحتمل مصدر

مجيء) موافق لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره (قوله
ولكل وجه لفظي او معنوي) اى لكل واحد من الاحتمالين وجه مؤيد له
اما لفظي او معنوي فالاحتمال الاول له وجه لفظي وهو قلة لزوم خلاف
الاصل فان فيه تقديم الخبر على المبتدأ فقط بخلاف الاحتمال الثاني فان فيه
تقديم المعمول على العامل ايضا والاحتمال الثاني له وجه معنوي وهو دلالته
حينئذ على لزوم الالف على المتكلم قصدا فيكون مؤديا لمعنى عامل المفعول
المطلق قصدا فيكون قرينة ظاهرة على المحذوف نائبا منابه بخلاف الاحتمال
الاول فان مدلوله حينئذ ثبوت الالف للمقر له مقيدا بكونه على المتكلم
فتكون دلالته على معنى اعترفت تبعا (قوله ومن هذا القبيل اه) اشار الى
ان المؤكد لنفسه وان كثر فيه النكرة يجيء معرفة ايضا كما ان المؤكد لغيره
بالعكس (قوله لانه دعاء الى الصلاة) لان الله اكبر اول اذان الصلاة فهو دعاء
الى الصلاة لا يحتمل غير كونه دعوة الحق (قوله عامله اه) فلا يكون من
المنصوب اللازم اضمار عامله (قوله هذه التسمية من المتأخرين) وسيبويه
سمى الاول تأكيد الخاص والثاني تأكيد العام ولذلك زاد المصنف رحمه
الله لفظ يسمى تنبيها على كون التسمية في الاستقبال بالنظر الى ما قيل اعنى
ذات القسمين اذ لا يصح ارادة الاستقبال بالنظر الى زمان التكلم (قوله
كما يؤكد ضربا في ضربت ضربا نفسه) مع تغايرهما في اللفظ فتسمية المؤكد
لنفسه على القسم الاول لا يحتاج الى تأويل كما ذهب اليه شارح التسهيل
حيث قال سمى الاول مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرر الجملة فكانه نفس الجملة
(قوله اعنى الفعل) بدون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان
(قوله مضمون الجملة الاسمية) بكمالها لا مضمون احد جزئيها (قوله وهو
مضمون المفرد) اعنى الفعل من غير اعتبار اسناده الى الفاعل (قوله من حق
الامر) بنصب الامر اى من حق المتعدي (قوله يعني تحققه) في القاموس
والامر تحققه وتيقنته فقوله وكان على يقين عطف التفسير لتحققه والضميران
راجعان الى فاعل حق الامر (قوله فانه من محتملات الجملة) اذ المتكلم بالجملة
قد يكون على يقين من مضمونها وقد يكون على شك وتردد فيه (قوله كما ان
الباطل والكذب من محتملاتها) وههنا بحث لان الصدق مدلول الجملة من

حيث

حيث الوضع والكذب احتمال عقلي ناشئ من كون دلالة الالفاظ على
معانيها وضعية يمكن تخلفها عنها فيصح ان يقال ان حقا مؤكد لمضمون
الجملة التي لها محتمل غيره بخلاف كون المتكلم على يقين فانه ليس مدلول
الجملة وضعا ولذا سموا كون المتكلم عالما بالحكم لازم فائدة الخبر اللهم الا ان
يعمم مضمون الجملة بحيث يشمل لازم المضمون ايضا (قوله قال الله تعالى ذلك
عيسى ابن مريم قول الحق) مثال لما هو صريح القول اى قلته قول الحق
(قوله ونحو لا فعلته البتة) مثال ما هو في معنى القول والبت والبتة مصدر
بت الامر قطعته في المنهل البتة بوصل الهمزة على القياس وحكى صاحب
اللباب ان القطع فيها مسموع بل ادعى شارحه انه المسموع ولا اعرف ذلك
من جهة غيرهما (قوله قطعة) على وزن المرة فواحدة للتأكيد كما في نفخة
(قوله ثم يبدو لي) في الصحاح بدا له في الامر بداء ممدود اى نشأ له فيه رأى
وفي النهاية البداء استصواب شيء علم بعد ان لم يعلم (قوله بل هو قطعة واحدة)
الاولى تركه (قوله في الاصل) اى اصل الوضع واما في الاستعمال بمعنى القول
المقطوع به فهي للجنس (قوله مفعولا به لقلت) بيانا للنوع هكذا وقع في النسخ
التي رأيناها وكانه سهو من الناسخ والصواب ما في شرح الرضي ومفعولا به لقلت
وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع (قوله فالقول الناصب) اى
المقول الذي ينصب حقا مدلول الجملة المتقدمة فهي قرينة عليه قائمة مقامه
فيكون حذفه واجبا (قوله فهي مقوله) اى الجملة مقول ذلك المتكلم فيكون
مدلولا التزاميا للجملة المتقدمة حين تلفظ المتكلم بها (قوله لا البى) على صيغة
المتكلم من التفعيل (قوله لانها مأخوذة اه) في الرضي واما في قولهم لبى
يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما في معنى سبح قال
سبحان الله (قوله كل ذلك) اى من حذف الفعل وحذف الزائد والاضافة
الى ضمير الخطاب بتقدير اللام (قوله وهو مفرد) اى ليس بمثنى واليه ذهب
يونس (قوله لبقاء يائه مضافا الى المضمر) فلو كان مفردا لعاد الى الالف
كما في لدى زيد وعلى زيد قال الشاعر

دعوت لما نابني مسورا * فلبى فلبى يدى مسور

مسور بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو اسم رجل والمعنى دعوت مسورا

لما نابنى اى اصابنى من الحاجة فلبانى فاجابنى ثم قال فلبى اى اقيم فى اطاعته اقامة واكون كالشئ الذى بيديه اى اكون تحت تصرفه وحكمه وبعضهم يكتبون فلبى الاولى بالالف دفعا للالتباس بالثانية التى هى مصدروان كان القياس بالياء

(المفعول به)

(قوله انما سمى به اه) اى انما سمى هذا المتعلق بهذا الاسم لان معناه لغة الذى فعل به على ان الجار فيه صلة الفعل يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى ولا ادرى ما يفعل بى ولا بكم والضمير راجع الى الموصول مرفوع محلا بانه مفعول مالم يسم فاعله وهذا المتعلق متصف بهذا المعنى لانه اوقع الفعل به اوتعلق الفعل به والترديد بالنظر الى ان الوقوع المأخوذ فى تعريفه بالمعنى الظاهر وهو الوقوع الحسى عليه على ماقيل المراد ماوقع عليه اوماجرى مجرى ماوقع عليه ليدخل ماضربت زيدا اوجدت ضربا واحدثت فعلا اوبمعنى التعلق المعنوى على مااختاره المصنف رحمه الله وتبعه الشارح رحمه الله وغيره فمن قال يعنى ان الباء للسببية فيتعلق بالفعل اوللصلة فيتعلق بما فى ضمنه من معنى التعلق فقد خفى عليه مراد المصنف رحمه الله كيف ولو كان مبنى التوجيه على التضمين تكون الباء صلة المتعلق المضمن فلابد من اعتبار اسناد لفظ المفعول الى مصدره اى اوقع الفعل متعلقا به على طريقة وقد حيل بين العير والنزوان) فلا يكون اوتعلق به مقابلا لاوقع به بل مندرجا تحته فالواجب ان يقال اوقع الفعل به اوتعلقا به (قوله اوقع الفعل به) فى الاساس ويقع به السوء واوقعته به انزلته به فالايقاع يتعدى بالباء كما يتعدى بعلى كالانزال فما ذكره المحشى رحمه الله بقوله ولك ان تقول ليس مغايرا لما ذكره المصنف رحمه الله فالصواب تركه ولعله فهم ان المصنف رحمه الله جعل الجار متعلقا بالانزال اوالالصاق (قوله وقيل لانه سبب اه) اى قيل انما سمى به لان هذا المتعلق سبب لوجود الفعل لانه محل له والمحل من اسباب وجود الحال (قوله بل من صفات مدلولاتها التضمنية) هذا مبنى على كون الاستفهام والشرط مدلولا تضمنيا لتلك الاسماء ويؤيده تسميتها بالاسماء المتضمنة للاستفهام والشرط وخروجها عن تعريف الحرف باعتباران تمام

مدلولاتها ليس معنى فى غيرها بل بعضه فى ذاتها وبعضه فى غيرها وخروج الفعل عن تعريفه بذلك الاعتبار صرح به الرضى فى تعريف الاسم واما على ماقيل ان الاستفهام والشرط عارض لها كما نقل عن سيبويه ان حرفى الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل أأيهم ضربت وان ايهم ضربت ثم تضمن اى معنى الاستفهام والشرط والمعنيان عارضان فيها وان كانا لازمين فلا اعتراض اصلا (قوله تعلقه به) اى وصول المعنى الحدثى اليه وارتباطه به سوآء كان هناك وقوع حسى كضربت زيدا اوقتلت عمرا اولا نحو خاطبته وكلمته وشافهته (قوله تعلقه به اولا) اى لايكون تعلقه بواسطة تعلقه بشئ آخر لولاه لم يتعلق به (قوله نخرج الحال اه) لان الفعل انما يتعلق بواسطة انه مبين لهيئة فاعله اومفعوله لولاه لم يصل المعنى الحدثى صفة شئ اليها وكذا التمييز من المفعول تعلق الفعل به بواسطة انه رافع لابهام ماتعلق به الفعل لولا ذلك فيه لم يتعلق به وكذا المستثنى تعلق الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى منه الشامل له واغيره اصلا وماقيل ان تعلق الفعل بالحال بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته فى حال القيام فليس بشئ اذ لو كان مجرد التعبير كافيا فى كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول به بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيدا اوقعت الضرب على زيد وكذا ماقيل ان خروج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما اذ لو لم يتعلق الفعل بهما لما صح اطلاق المعمول والمتعلق عليهما (قوله بما لايعقل الابه) بناء على ان النسبة الى المفعول به مأخوذة فى مفهوم الفعل المتعدى كالنسبة الى الفاعل (قوله ظاهر) اذ يمكن تعقل مفهوم الفعل بدون الثلاثة وان لم يمكن تحققه بدون المفعول فيه (قوله لايقال ينتقض اه) اى ينتقض التعريف على ماقاله المصنف رحمه الله واما على ماقاله الشارح رحمه الله فلا انتقاض لان تعلق اشتراك زيد بعمرو بواسطة حرف العطف ولذا قال بلا واسطة حرف ولم يقل حرف الجر وماقيل من انه خارج بما تقرر من ان المعتبر فى جميع التعريفات مايخرج التوابع فليس بشئ لان قيد الاصالة المعتبر فى جميع التعريفات انما يخرج تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات عن تعريفه ولا يخرج تابع قسم عن تعريف

قسم آخر وفيما نحن فيه من هذا القبيل فان عمرا تابع للفاعل يصدق عليه
تعريف المفعول به لان الاشتراك به بحيث لا يمكن تعقل بدونه (قوله لان نسبة
اه) تعليل للنفى لا لينتقض (قوله لا يسمى تعلقا) اى لا يطلق على الاسناد
اصطلاحا (قوله واما قولك اه) دفع لما لا يرد على ارادة التعلق بغير الفاعل
حقيقة بانه يلزم خروج عمرو فى ضارب زيد عمرا عن المفعول لكونه فاعلا
حقيقة لان المفاعلة تكون بين اثنين كل منهما فاعل ومفعول وحاصل الدفع
ان عمرا فى المثال المذكور لم يقصد جهة فاعليته بل جهة مفعوليته وان كان
له حقيقة جهة الفاعلية ايضا (قوله مطلقا) اى غير مقيد بقيد (قوله
فى اصطلاحهم) خلافا لصاحب اللباب حيث عمم تعريف المفعول به وجعله
قسمين ما وقع عليه الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع عليه بواسطته (قوله
فيه تأمل) لعله اشارة الى ما سبق من ان المفعول المطلق عبارة عن الاثر
والفعل عن التأثير والى ما نقله عن السيد قدس سره من انهم لم يفرقوا بين الاثر
والتأثير ولذا جعلوه بمعناه (قوله لا يخفى خروجه بذلك القيد اه) الظاهر
ان يكتفى على قوله فى صحة اخراجه تأمل ولعله انما زاد اهتماما بما شأنه
الخروج لان المصنف نص على عدم الخروج بقيد الفاعل ذكر فى بعض
الشروح ان المصنف رحمه الله قال فى امالى الكافية لو اقتصر على قولهم
ما يقع عليه الفعل لكان اولى وما يتوهم من ان ذكر الفاعل ههنا يفيد اخراج
مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما ان مفعول ما لم يسم فاعله
ما وقع عليه فعل الفاعل لان قولك ضرب زيد معلوم انك اردت فعل فاعل
وانما حذفته بوجه من الوجوه المسوغة لحذفه فقد اشتركا جميعا فى انه ما وقع
عليهما فعل الفاعل واذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الآخر
والثانى ان المراد تحديدهما جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به
على الحقيقة فلا يستقيم ان يراد لفظ يقصد به اخراج احدهما مع كونه مرادا
ولذلك يقال اذا حذف الفاعل واقيم المفعول به وجب ان يعدل به عن النصب
الى الرفع وهذا تصريح بانه مفعول به وان النصب والرفع جائزان يعتورانه
وهو على حاله من كونه مفعولا به انتهى وبما نقلنا ظهر صحة قول المحشى
رحمه الله لكن فى صحة اخراجه تأمل وبطلان ما قيل ان الارجح الاليق انه ليس

بمفعول

بمفعول قلت ولو لم يكن مفعول ما لم يسم فاعله داخلا فى المفاعيل لما صح
تعريفه بكل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه والقول باطلاق المفعول
عليه مجازا باعتبار ما كان مما يأبى عنه مقام التعريف (قوله لعل المورد اه)
يدلك على ذلك ما نقلناه من امالى الكافية (قوله وكذا فيما اذا كان اه) لئلا
يلزم اتصال اما مع الفاء الجزائية (قوله ولم يكن له منصوب سواه) اذ لو كان له
منصوب سواه لم يجب تقديمه نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا (قوله لان
تقديمه اه) لان عادتهم تقديم الاهم وانما قال فى ظاهر الامر لان التقديم
دليل على كون المقدم اهم بالنسبة الى ما تأخر من اجزاء الجملة اما كونه دليلا
على ان الفعل غير مهم فبالنظر الى الظاهر فيجوز ان يكون الفعل ايضا مهما
واهمية المتقدم بالنسبة الى ما عداه وما قيل انه يجوز ان يكون التقديم
للتخصيص لا للاهتمام فليس بشئ اما اولا فلما ذكر فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم
اعتمدوا فى التقديم شيأ يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى
ان يفسر وجه العناية والاهتمام واما ثانيا فلان التخصيص يقتضى ان يكون
الفعل مسلم الثبوت عند المخاطب وتأكيد الفعل يقتضى ان يكون المخاطب
مترددا فيه فيتناقض (قوله ذكر الجمهور اه) تأييد لما ذكره الشارح رحمه الله
(قوله نحو اخاك اه) لم يذكر المنصوب على الاختصاص لكونه منقولا عن
النداء (قوله اى الزمه) وما يؤدى معناه (قوله ونحو الحمد لله الحميد اه) فان
هذه المنصوبات تنصب بفعل مضمر لا يظهر اصلا وهو اعنى او اخص او امدح
او اذم او ارحم على حسب المواضع كلها بمعنى الانشاء لا الاخبار (قوله
ومعناه الحث على الفرار عن نفسه) لان عطف نفسه على امرأ بمنزلة تكرير
فكأنه قيل اترك امرأ فيفيد الحث على الفرار منه (قوله ومعناه اه) فانه
حينئذ يكون معناه اترك امرأ مصاحبا مع نفسه لا تتعرض له فيكون مؤداه
قصر اليد واللسان عنه (قوله اى مما انتم فيه) تقديرا المفضل عليه بناء على ان
خير اسم تفضيل كما هو الشائع والاشتراك فى اصل الفعل اما بالفرض او بالنظر
الى اعتقاد المخاطب ويجوز ان يكون خير المخفف خير فلا يحتاج الى التقدير
(قوله وليست هذه) اى ليست قرينة الحذف (قوله اذا ترك الفعل اه) فان
التزامهم الترك دليل على عدم جواز الاظهار فيكون الحذف واجبا (قوله

ومن هذا القبيل) اى مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال (قوله اى وسطا) يعنى قاصدا ذا قصد بفتح القاء وسكون العين بين الافراط والتفريط قال كلاطر فى قصد الامور ذميم (قوله واما عند سيبويه فلا) اى ليس مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال وما قيل ان قوله تعالى انتهوا خيرا لكم عند الزمخشرى مما يجب حذف فعله وعند سيبويه لا يجب فهو محض نص فى الرضى وغيره ان سيبويه اورد انتهوا خيرا لكم مما يجب اضماره (قوله لعله سمع ذكر فعله) اى لعل سيبويه سمع عن من يثق به ذكر الفعل فى قولهم انته امرا قاصدا ولم يسمع اظهار ناصب انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك والا فالثلاثة متقاربة المعنى (قوله ذلك) اى وجوب الحذف انما يكون اذا ترك الفعل فى جميع الاستعمالات (قوله غير ظاهر اه) اذ مبتنى الاستعمال وجوب الحذف وترك اظهار الفعل فى جميع الموارد وليس للآية الكريمة موارد فى كلامهم لكون المخاطب فيها معينا اعنى النصارى (قوله وهى بهذا الاعتبار اه) اى باعتبار كونها قرءآنا لا يجوز ذكر فعلها لان القرءآن بحذف الفعل فصدق انه ترك الفعل فيها فى جميع الاستعمالات (قوله لا يستدعى اه) لانه يستلزم ان يكون كل ما ورد فى القرءآن محذوفا مما يجب حذفه لكونه متروكا فى جميع الاستعمالات من حيث انه قرءآن (قوله عطف مثال على مثال) بمعنى انه ليس من قبيل امرأ ونفسه فانه مثال واحد لما وجب حذفه سماعا سوآء كان الواو للعطف او بمعنى مع لكون المحذوف فعلا واحدا بخلاف قولهم اهلا وسهلا فانه مثالان لكون المحذوف فيه فعلين وليس المعنى ان الواو فيه من الحكاية لعطف المثال على المثال لكون الواو واردا فى المحكى (قوله السهل) بفتح السين وسكون الهاء وكذا الحزن بالحاء المهملة والزاى (بحث المنادى) (قوله يخرج اه) اذ لا يتصور فى ذاته تعالى وجه ولا قلب (قوله مجاز) ليس من افراد المحدود حتى يضر خروجه عن الحد وانما اطلقوا عليه المنادى بطريق المجاز (قوله بعيد) يدل على ذلك ما فى تفسير القاضى والكشاف ان يا وضع لندآء البعيد وقد ينادى به القريب تنزيلا له منزلة البعيد اما لعظمته كقول الداعى يا رب ويا الله فانه صريح فى صحة ندآئه تعالى وكيف لا ومعنى الندآء الدعاء والقصد منه الاجابة وهو المدعو فى كل الاحوال والمجيب لدعوة المضطرين فى جميع

الاحوال ويؤيده ما وقع فى التفاسير من قول الاعرابى فى سبب نزول قوله تعالى واذا سألك عبادى عنى فانى قريب ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اربنا قريب فنناجيه ام بعيد فنناديه فنزلت (قوله غير مناسب) لانه تشبيه للخالق بالمخلوق ولان وجه التشبيه اجابة المدعو له وهو اتم واشهر فى ذاته تعالى وكون كلامه تعالى نازلا على لسان العباد يقتضى ان يكون اسلوب كلامه اسلوب كلام العباد لا تشبيهه بهم (قوله مسئول الاجابة) اى اجابته للمنادى له فانه المقصد من الندآء كما صرح به الرضى فى بحث الترخيم والاجابة فى اللغة پاسخ كردن والمراد اعطاء المدعو له ان كان طلبا والتصديق له ان كان خبرا كما فى قوله يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا فاندفع ما قيل ان اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد من كثير ادعو مع انه قد يكون المقصود بالندآء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التنبيه فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى (قوله من باب التخييل) فى التاج كسى را در خيالى وظنى افكندن يقال خيل اليه كذا اى من باب تخييل المتكلم للسامع ان هؤلاء منادى وليس بمنادى حقيقة فلا يضر خروجها عن الحد ولا حاجة الى تعميم الاقبال لتشبيهها بمن له صلوح الندآء فى حق سرعة الاجابة للمدعو له امتثالها اياه كما اريد منها (قوله لا تبعد) من باب علم والمصدر البعد بضم الباء وفتحها وسكون العين والضن بالضاد المعجمة والنون المشددة بخيلى كردن من حد ضرب وعلم (قوله اى لا بعدت) بكسر العين على صيغة الخطاب يعنى ان صيغة النهى مستعملة فى الدعاء (قوله ادعو الانشائى) فلا يرد ما قيل انه لو كان يا نائبا مناب ادعوا لكانت الجملة الندآئية خبرية (قوله لانه ظاهر فى الاخبار) وان جاز استعماله بمعنى انشاء الطلب (قوله وهو نصب المصدر ام) اشارة الى دفع ان الفعل المقدر محذوف نسيا منسيا لقيام حرف الندآء مقامه فكيف ينصب المنادى وافادة القاعدة نحوية فى باب الندآء (قوله اتفاقا) وان جاز ان يكون ناصبه الفعل المقدر كما قيل الله اكبر دعوة الحق (قوله يستدعى بحسب الظاهر اه) اذ لو كان نسبة العمل اليه حقيقة لم يكن سادا بل عاملا بنفسه وانما قال بحسب الظاهر لانه يمكن ان يقال مراده انه ساد مسده فى افادة معناه لا فى العمل فيكون

عامـلا حقيقة (قوله فالظاهر ان سيبويه اه) اذ لا منع فى المجاز بعد تحقق
العلاقة فيكون النزاع بين سيبويه والمبرد لفظيا اذ العامل حقيقة الفعل
ومجازا حرف الندآء (قوله مالا يجوز فى غيرها) مثل مخالفتها لسائر اسماء
الافعال فى البناء (قوله الا يرى الى الترخيم) فانه جائز فى المنادى فى السعة
لكثرة استعماله مع عدم جوازه فى غيره (قوله بانه قد يستتراه) اى ضمير المتكلم
قد يستتر فى اسم الفعل كما ذهب اليه بعضهم فى اف واوه بمعنى اتضجر
او تضجرت واتوجع او توجعت (قوله كالجملة القسمية والشرطية) فانهما
لعروض القسم والشرط خرجتا عن الاستقلال وصارتا مع المقسم عليه
والجزآء كلاما تاما فيجوز ان تخرج الجملة الندآئية ايضا عن الاستقلال
بدون المنادى لان الندآء لابد له من منادى واعلم ان الاجوبة الثلاثة
ممنوعة لكون المعترض مستدلا على بطلان كون حرف الندآء اسما وماذكره
من التنوير بالترخيم ونحو اف فسند للمنع وترك سند المنع الثالث
لظهوره مع ان المنع المجرد كاف فى الجواب فما قيل هذا الجواب الثالث لا يتم
مالم يبين ما عرض ههنا ليس بشئ (قوله اى بالضرورة) فانه الظاهر الكثير
فى المسائل العلمية (قوله لا بالامكان العام) بان يكون المراد ان عدم البناء ليس
بضرورى سواء كان البناء ضروريا اولا (قوله بمنزلة الاستثناء) فان الاستثناء
تخصيص للحكم السابق بكلام غير مستقل وهذا تخصيص بكلام مستقل
(قوله فان محلها اثنان اه) اى يعنى محل البناء والجر والفتح على ماذكره
المصنف رحمه الله اثنان حيث قال ماسواهما بضمير التثنية ومحال النصب
على ماذكره ثلاثة حيث اورد ثلاثة امثلة فلا يرد ما قيل ان محال غير المنصوب
ايضا ثلاثة المفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف (قوله يتعين
مواضع النصب) فى ايراد صيغة الجمع والتقييد بقوله من غير حاجة الى
تحصيلها اى تعيينها وازالة ابهامها اشارة الى ان مواضع النصب لكثرتها كانت
مظنة للاختصار بخلاف موضع البناء فانه واحد متحصل بنفسه غير محتاج
الى التحصيل بالقياس الى الغير فاندفع ما قيل لو قال ويخفض بلام الاستغاثة
وينصب بالفها وينصب المضاف وشبهه بالنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع
به ماسواها لكان الاختصار فى بيان البناء على ما يرفع به فلابد من ترجيح

طلب الاختصار فى بيان النصب على طلب الاختصار فى بيان البناء حتى تتم
نكتة تقديم ما عدا النصب عليه (قوله وفيه خدشة) نقل عنه لان الشروع
فى الكثير بعد الفراغ من القليل يناسب القليل والكثير بحسب الذكر لا بحسب
التحقق انتهى فانه يجوز ان يكون للكثير بحسب التحقق مباحث قليلة
وللقليل مباحث كثيرة فيكون تقديم الكثير فى الذكر اولى ليحصل الفراغ
منه ويتوجه بشراشره الى بيان القليل الذى فيه مباحث كثيرة (قوله
او تقديرا) اى اعتبارا او فرضا سواء كان باعتبار اصله او باعتبار محله ليتناول
المبنى قبل الندآء ايضا (قوله وجوز ايضا) اى جوز فى ندآء ضمير المخاطب ايراد
الضمير المرفوع المتصل نظرا الى وقوعه موقع المنادى المبنى على الضم وايراد
الضمير المنصوب المنفصل نظرا الى كونه مفعولا به لادعو المقدر فله محلان
قريب وبعيد لكن رعاية القريب اولى (قوله واذا اضطراه) اى اذا اضطر
الشاعر فى المفرد المعرفة نونه قال الخليل وسيبويه والمازنى مضموما
واستشهاده ماذكره المحشى رحمه الله ويونس منصوبا ردا الى الاصل
والاستشهاد فى شرح المفصل (قوله اقتصر على قدر الضرورة) ولا يتجاوز الى
موضع آخر لا ضرورة فيه للتناسب (قوله كما قال اه) فان مطر الاول منون
لضرورة رعاية الوزن والثانى غير منون لعدم الضرورة والبيت للاحوص
الانصارى وبعده فان يكن النكاح احل انثى * فان نكاحها مطر احرام
قدم البصرة فخطب الى رجل تميمى ابنة وذكر له نسبه فخرج بها الى المدينة
وكانت اختها قريبا من طريقهم فقالت اعدل بى الى اختى ففعل فذبحت لهم
واكرمتهم ثم راح زوجها مع رعاة الابل والغنم الكثير واسمه مطر فلما رآه
الاحوص اقتحمته عينه وكان دميما واخت امرأته من اجل النساء فقالت
زوجته قم الى سلفك سلف الرجل زوج اخت امرأته فسلم عليه فقال واشار
الى امرأته باصبعه سلام الله يا مطر عليها اه (قوله يعنى انه من قبيل اه) يعنى
كما ان الفعل فى هذا المثال مسند الى ذات المشار اليه بدون اعتبار وصف
المشار معه بناء على ما تقرر فى الاصول من ان الوصف ملغى فيما تعين بالاشارة
حتى يحنث بدخول الدار الخربة فيما اذا قال لا يدخل هذه الدار كذلك ضمير
يرفع مسندا الى ذات المنادى بدون اعتبار وصف الندآء معه كما فى قولك هذا

الثالث ضربنى بناء على ان الضمير يرجع الى الذات ولذا ان اريد اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك على هدى لكونه دالا على الذوات الموصوفة بتلك الصفات المذكورة سابقا يفهم منه العلية ولو اريد الضمير كما هو مقتضى الظاهر لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات لرجوعه الى الذوات المذكورة وليس هذا من قبيل المجاز باعتبار ما كان او ما يؤول على ما وهم والا لخرج عن الضابط ما لم يستعمل بدون النداء اصلا نحو يا مكرمات على ما في شرح التسهيل للعلامة المصرى (قوله خال عن التكلف اه) قد عرفت انه لا تكلف في ذلك (قوله ان المفرد اه) دفع لما يرد من ان اطلاق المفرد على مقابل المضاف وشبهه غير ثابت انما الثابت اطلاقه على مقابل المثنى والمجموع ومقابل المركب ومقابل المضاف وحاصل الدفع ان المراد به ههنا مقابل المضاف لكن الفرد الكامل منه بناء على ان المطلق منصرف الى الكامل والكامل من المفرد مقابل المضاف ما لا يكون مضافا ولا مشابها به (قوله اما اخراج اه) اى اخراجهما من ضابط البناء حتى لا يحتاج الى اعتبار قيد وان لا يكون مستغنا بقرينة ذكره فيما بعد بارادة الكامل في افراد اللام بان لا يكون فيه تركيب اصلا بعيد لان المفرد الكامل بمعنى مقابل المضاف ما لا يكون فيه شائبة الاضافة لا ما لا يكون فيه شائبة التركيب (قوله اسم) اى غير مضاف بقرينة المقام فلا ينتقض الحد بالمضاف (قوله من تمامه) اى معنى نص عليه في اللباب والغالى حيث قال والمضارع للمضاف ما تعلق به شئ هو من تمام معناه لا لفظا الا ان ما يتم به الاسم لفظا الاضافة والتنوين ونونا التثنية والجمع ومعنى كونه من تمامه معنى انه لا يفيد ما قصد منه تاما بدون ضمه اما بان لا يفيد بدونه شيا كما في الضرب الثانى او يفيد معنى ناقصا كما في الضرب الثالث لكون النسبة الى المعمول والصفة معتبرة معه وتلك لا تحصل الا بذكرهما الا ترى ان المقصود بالنداء في يا طالعا جبلا ليس مطلق الطالع بل طالع الجبل وفي يا حليما لا يعجل ليس مطلق الحليم بل الحليم الموصوف بعدم العجلة قال في العباب والذى يدل على ان الصفة من تمام الموصوف انك اذا قلت جاءنى رجل ظريف وجدت دلالة لا تجدها اذا قلت جاءنى رجل لان الاول مفيد الخصوص دون الثانى وما قيل المراد كونه من تمامه في اعتباراتهم

لداعى

لداعى معنوى كما في القسمين الاولين او لاضطرار نحوى كما في القسم الثالث ففيه ان كونه من تمامه في اعتباراتهم لا يخلو من ان يكون من حيث معناه او من حيث لفظه والثانى باطل فتعين الاول (قوله اما معمول له) ولا يطول المنادى بمعموله الا ان يكون ملفوظا به فيقال يا ذاهب بالبناء على الضم وان كان عاملا في ضميره فلو عطفت على ذاهب بنيت الاسمين نحو يا ذاهب وزيد وان عطفت على الضمير المستكن في ذاهب نصبته نحو يا ذاهبا وزيد لانه عامل في زيد بواسطة حرف العطف ويا مشتركا وزيدا بالنصب فقط والعطف على الضمير لان مشتركا لا يستغنى بواحد كذا في شرح التسهيل للشيخ المصرى (قوله اسما لشئ واحد) وانتصب الجزء الاول للنداء والثانى ثابتا على الحال السابق اعنى متابعة المعطوف للمعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى العطف (قوله نحو يا ثلاثة وثلاثين) اذا اريد جماعة مبلغها هذا العدد وظاهر مذهب سيبويه وقال الاندلسى وابن يعيش انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا يقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة وثلاثون او والثلاثين كيا زيد والحارث اذ قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلاثة نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله بعد النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كذا في الرضى (قوله فهو كخمسة عشر) في ان مجموع اللفظين في كل منهما وقعا على مسمى واحد ولم يقصد بكل واحد من الجزئين معنى على حدة (قوله الا انه لم يركب) اى ثلاثة وثلاثين لم يركب تركيبا امتزاجيا بل ابقى على حالة العطف (قوله بما ذكر) اى بكونه مع المعطوف اسما لشئ واحد (قوله لو لم يكن كذلك) بان يقصد بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه معنى على حدة كان يكون المقصود بالنداء في قولك يا ثلاثة وثلاثين كل واحد منهما (قوله مفردا معرفة) على تقدير المعين (قوله لاستقلاله) لعدم اعتبار النسبة الى ما بعده (قوله بمنزلة جزئه) في كون مجموعهما اسما لمسمى واحد وهو الذات الموصوفة كما في ثلاثة وثلاثين في العدد بخلاف سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد فلا يجوز ان يكون المنادى المتبوع بها مضارعا للمضاف فالمنعوت باعتبار خروج النعت عنه غير داخل في تعريف شبه المضاف وباعتبار كونه كالجزء منه داخل في تعريفه وتكون الصفة بمنزلة جزء الموصوف تعين

عود الضمير من الوصف الى الموصوف على لفظة الغيبة لا يجوز فيه الخطاب كما جاز فى التأكيد نحو يا تميم كلهم لان المنادى هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون فى حكم المخاطب بسراية خطاب النداء اليه بخلاف التأكيد فانه انما يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير على الخطاب نظرا الى عروض الخطاب فى الذكر ويجوز على لفظة الغيبة نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع (قوله ويشترط ان يكون) اى يشترط فى كون المنادى المنعوت شبيها للمضاف ان يكون جملة او ظرفا ليرتفع احتمال كونه مستقلا كما هو اصله فيتأكد جانب الجزئية وتحقق المشابهة بلا ريبة فان المعتبر الشبه بالمضاف لا شبه الشبه ومن هذا ظهر الفرق بين جعل الموصوف بالجملة والظرف شبيها بالمضاف فى باب المنادى دون باب لا فلا يقال لا حليما لا يجهل بل لا حليم لا يجهل لتحقق الشبه بتأكيد جانب الجزئية فى الاول دون الثانى (قوله جاز) فيه اشارة الى جواز جعله مشابها للمضاف فى الرضى صرح الكسائى والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا بالتنوين لجعله من قبيل المضارع بالمضاف وفى كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجوازه ويؤيد تعين عود الضمير من الوصف الى المنادى الموصوف بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز فى التأكيد نحو يا تميم كلكم لان المنادى الموصوف والصفة وحدها حتى يكون فى حكم المخاطب بخلاف التأكيد فانه يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير من التأكيد اليه على لفظ الخطاب نظرا الى عروض الخطاب فى الذكر ويجوز على لفظ الغيبة ايضا نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا فى العباب وقال الشارح الرضى فيما صرحوا به اشكال لاستلزامه جواز لا رجلا راكبا مع انه لا قائل به ويمكن ان يقال لما وجب جعل الموصوف بالجملة والظرف فى النداء من قبيل المضارع حمل الموصوف بالمفرد عليه طردا للباب بخلاف اسم لا فانه لا موجب لاعتبار الشبه فيه اصلا فاجروه على ما هو الاصل من عدم اعتبار الشبه (قوله فانه لا يجوزان يجعل المنادى اه) اى عند قصد المعين منه (قوله وفى جعلهما اه) جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر (قوله مضارعا

للمضاف) بجعل الموصوف منادى لا المنادى موصوفا (قوله ولهذا اه) اى لعدم الاضطرار لم يجعلوا الموصوف بالجملة والظرف اذا كان اسم لا مضارعا للمضاف فلم ينصبوه بل بنوه على الفتح على ما هو الظاهر من كونه مفردا تاما بنفسه والصفة خارجة عنه لانه يجوز توصيف اسم لا بالجملة والظرف لكونه نكرة (قوله ولا يجوزاه) جواب سؤال مقدر وهو انه لا اضطرار فى باب المنادى ايضا لجواز جعل الجملة والظرف حالا وحاصله انه لو كان حالا لكان قيد الادعو فيكون المعنى على تقييد النداء وليس كذلك اذ ليس النداء فى قولك يا حليما لا يجهل مقيدا بحال عدم عجلة بل المنادى الحليم الموصوف به (قوله وهو ممتنع) ونداء العلم بعد تنكيره واليه ذهب المبرد فيكون يا زيد فى تأويل يا مسمى بهذا اللفظ وعند الاكثرين تعريف العلمية باق والممتنع اجتماع التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية كالنداء والالف واللام (قوله انما الممتنع اجتماع آلتى التعريف) لحصول الاستغناء باحداهما (قوله يلزم ذلك الاجتماع) اى اجتماع الآلتين الاضافة وحرف النداء (قوله صورة الاضافة اه) اى صورة الاضافة ليست نصا فى التعريف بل قد تكون للتخصيص كما فى الاضافة الى النكرة فافادت الاضافة الى المعرفة بالتعريف بسبب كون المضاف اليه لا بسبب صورة الاضافة فلا تكون الاضافة آلة التعريف لعدم كونها موضوعة له فلا يلزم اجتماع الآلتين بل اجتماع التعريفين (قوله مع ان محل الدخول مختلف) فلا يتحقق الاجتماع (قوله اعلم ان اه) دفع لما يترآى انه كيف يقع الاسم الظاهر الذى هو غائب موقع كاف الخطاب (قوله لئلا يتسارع اه) بناء على كون ضمير المخاطب صالحا لكل واحد من الحاضرين على سبيل البدل بخلاف الاسم الظاهر (قوله ولا يلزم) بالنصب عطف على لتقوى اى اعتبر الافراد والتعريف فى المشابهة لمجموع الامرين قوة جهة الاتحاد بين المنادى المفرد المعرفة والكاف وعدم لزوم بناء الامور الثلاثة فانه لو اعتبر جهة الاتحاد بمجرد وقوعه موقعه يلزم بناؤها ايضا (قوله ان قلت مشابه المشابه اه) هذا منع لمقدمة مطوية يبتنى عليها كلام المصنف رحمه الله كما لا يخفى (قوله لجواز الاختلاف اه) كما فيما نحن فيه (قوله المشابهة ههنا اه) اى ليس المراد بالمشابهة الاشتراك فى صفة حتى يتجه ما ذكره

بل مجرد المناسبة والارتباط بوجه من الوجوه ولا شبهة فى ان مناسب المناسب للشئ مناسب لذلك ولا اقل من كونه مناسبا لمناسبه (قوله فنقول ان المقصود اه) يعنى ليس المقصود من تشبيه المنادى بالكاف الاسمية اثبات الاشتراك بين المنادى والكاف الحرفية فى صفة حتى يحتاج الى تلك المقدمة ويرد عليه ما ذكر بل المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما وجعل المنادى كانه الكاف الاسمية واذا ثبت الاتحاد بينهما حكما والكاف الاسمية مبنية لزم بناء المنادى لان المتحد بالمشابهة بالشئ مشابه لذلك الشئ بلا ريبة (قوله العلم اذا ثنى اه) قالوا اذا ثنى العلم اوجمع فلا بد من زوال التعريف العلمى لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ المعين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا فى اسماء معدودة واذا زال التعريف العلمى وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب جبر ذلك التعريف الفائت باخص اداتى التعريف وهى اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية (قوله خص لفظة يا بالاستغاثة) الباء داخلة على المقصور اى لا تتجاوز الاستغاثة من يا الى حرف آخر من حروف النداء لكونها اشهر حروف النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث والمتعجب والمتهدد (قوله معدية لادعو المقدر) عند سيبويه او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول (قوله لضعفه بالاضمار) اى انما جاز تعديته باللام مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بسبب الاضمار فاللام لتقوية العمل عند سيبويه او لضعف النائب منابه عند المبرد كما فى قولك ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد (قوله لامر يعتنى به اه) الاعتناء تيمار داشتن ويعدى بالباء والاغاثة فرياد رسيدن والتعجب شكفت كرفتن والتهديد بيم كردن كذا فى التاج (قوله متعلقة بما تعلق به لام المستغاث) وهو ادعو المقدر او النائب منابه لكن بعد اعتبار تعلق لام المستغاث به لئلا يلزم تعلق حرفين بمعنى واحد بعامل واحد (قوله ان قيل دخول اه) يعنى ان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه الفعل حتى كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مررت باحمد فكيف يخرجه عن تأثير شبه الحروف فلو قويت جهة الاسم بدخوله لخرج عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعا لان

البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل (قوله فى غاية الضعف) لانها مشابهة للمشابه للحرف بخلاف علة عدم الصرف فانها مشابهة الفعل بلا واسطة ولانها عارضة بخلاف علة منع الصرف فانها لازمة فلذا اوجب اعراب المبنى دون صرف غير المنصرف (قوله وبانه بدخول اللام اه) عطف على لان علة بنائه فهو دليل آخر على عدم بناء المستغاث (قوله وخارجا عن الافراد) لتركبه مع لام الاستغاثة (قوله وفيه ان البدل اه) اى البدل من المنادى المفرد المعرفة يبنى مع بعده عن حرف النداء بتوسط المبدل منه (قوله فى مقابلة الاضافة) فكيف يخرجها التركيب باللام عن الافراد (قوله ولا يبعد ان يجاب اه) اى عن الاعتراضين المذكورين بقوله وفيه بتغيير الدليل بان يقال ان حرف النداء واللام دخلا على الاسم المفرد المعرفة وبينهما تنازع لان الاول يقتضى البناء والثانى الاعراب فاعمل الثانى لغلبته لقربه من الاسم المذكور كما فى تنازع الفعلين حيث اعمل الثانى لقربه وفيه ان اللام يدخل على المبنى ايضا ويعمل فيه محلا كما فى قوله فيالك من ليل فليجعل فيما نحن فيه كذلك عملا بالدليلين بقدر الامكان فانه اولى من الغاء احدهما (قوله اوبان اه) هذا الجواب مبنى على عدم دخول المنادى المتعجب والمهدد فى المستغاث فلذا عطف باو وقال الرضى قولهم ان لام التهديد لام الاستغاثة تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا فهذا جواب عن قوله وكيف يصدق قوله وينصب ما سواهما وحاصله ان الامثلة المذكورة من تتمة القاعدة فقوله ما سواهما مخصوص بالمضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة وليس المراد به ما سواهما مطلقا ثم ان عطف قوله اوبان على قول الشارح بان لا يقتضى ان يكون المعطوف ايضا جوابا عن الاعتراضين المعطوف عليه بالمشاركة فى اصل الجواب (قوله قال الخليل اه) اشارة الى وجه آخر لعدم كون اللام فيه حين لحوق الالف وهو انه بدل منه فلو اجتمع لزم اجتماع البدل والمبدل منه وقوله ولا لام بيان لحكم المستغاث بالالف معطوف على قوله ويخفض اه وليس حالا على ما وهم (قوله وتلك الزيادة) تكون مرة واوا ومرة الفا كزيادة المندوب كما يجيء عنه (قوله لم يصح عمله) لان الاعتماد شرط فى عمل اسم الفاعل وههنا لا يتصور سوى الاعتماد على

الموصوف المقدر والمفروض انه لم يعتبر (قوله وان اعتبراه) اى ان اعتبر اعتماده على موصوف مقدر بان يقال تقديره يارجلا طالعا جبلا لم يكن بعد اعتبار المقدر منادى مضارعا للمضاف اما نفسه فلعدم كونه منادى ولظهوره تركه المحشى رحمه الله واما موصوفه فلانه موصوف بمفرد وهو طالعا الان شبه المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية مفرد حقيقة كما سيجيء واخراجه فيما سبق بتمحل حمل المفرد على الكامل منه وبما ذكرنا ظهر ان فى كلام المحشى رحمه الله ايجازا مخلا لان الضمائر كلها راجعة الى طالعا سوى ضمير لانه فانه راجع الى الموصوف المقدر (قوله اللهم الا ان يفرق اه) ويقال ان المنعوت اذا كان مذكورا كطالعا جبلا مفرد لعدم كونه مضافا اضافة حقيقية على ما هو معنى المفرد المذكور فى التوابع واذا كان مقدرا يكون طالعا جبلا منادى صورة داخلا فى شبه المضاف لعدم كونه مفردا كاملا على ما هو المراد بالمفرد ههنا (قوله لكن بقى شئ) اى بقى بعد تكلف تصحيح عمله باعتبار الاعتماد على الموصوف المقدر وادراجه فى شبه المضاف باعتبار كونه منادى بحسب الظاهر (قوله جاز ان يكون معرفة) اذا قصد به معين وانما قال جاز لانه اذا لم يقصد به معين يكون نكرة (قوله ولهذا يوصف بالمعرفة) فيقال يا طالعا جبلا الظريف (قوله فكيف يصح اه) لانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة مع ان تقدير موصوفه نكرة واجب ليكون مثالا لقوله وينصب ما سواهما لان المراد منه وجوب النصب ولا يكون طالعا جبلا واجب النصب الا اذا كان موصوفه المقدر نكرة لانه حينئذ يكون تابعا للفظه بخلاف ما اذا قدر موصوفه معرفة فانه يكون جائز النصب والرفع لكونه تابعا للمنادى المفرد المعرفة (قوله اللهم الا ان يقال اه) يعنى ان طالعا قبل وقوعه موقع الموصوف كان نكرة ثم لما وقع موقع الموصوف وباشره حرف النداء لم يمتنع قصد تعريفه كما فى يارجل كان قبل النداء نكرة وبعد مباشرة حرف النداء قد يقصد تعريفه (قوله اى يقال يارجلا اه) يعنى ان الجار والمجرور وقع حالا من يارجلا بتقدير يقال او مقولا مبينا لهيئة رجلا مع قطع النظر عن النصب فيفيد توقيت نصب رجلا وليس مبينا لهيئته مع ملاحظة النصب معه حتى يشعر بان رجلا مع النصب قد يكون لمعين كما هو المتبادر من التقييد

(قوله لا يوصف بالمعرفة) بل يجب وصفه بالنكرة بتقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء (قوله وان كان اه) اى وان كان الوصف بالنكرة وهى الجملة او الظرف فانها فى حكم النكرة قبل النداء وهذا الوصف بعد تعريفه بالنداء (قوله اعتمادا على ما سيذكره) فكانه مستثنى من القاعدة بقرينة الآتى (قوله الآتى حكمهما) فى قوله والبدل والمعطوف الغير الممتنع فانهما كالمنادى الذى باشره حرف النداء سواء كانا مفردين اولا وسواء كان متبوعهما مضموما اولا نص عليه سيبويه كذا فى الرضى (قوله نحو يا زيد عمرو) على ان عمرا عطف بيان لزيد اذ لو كان بدلا لكان كالمنادى المستقل (قوله ولم يحملوا اه) اى لم يحملوا عمرا على محل زيد الذى هو النصب لكونه مفعولا ادعو لان الظاهر انما يترك الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما فى يا زيد الظريف او اذا تعذر الحمل على الظاهر كما فى الاستثناء كذا ذكره الرضى فى باب المصدر وكلا الامرين مفقودان ههنا (قوله كما فى اعجبنى ضرب زيد عمرا) واعلم ان مسئلة الحمل على محل المجرور بالمصدر مختلف فيها فذهب الكوفيون وجماعة من البصريين الى جواز الحمل على المحل فى جميع التوابع وذهب سيبويه ومحققوا اهل البصرة الى انه لا يجوز مطلقا وفصل ابو عمرو فاجاز فى العطف والبدل ومنع فى النعت والتأكيد فهذه ثلاثة مذاهب والصحيح الاول لورود السماع كقرآءة الحسن اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعون ويأول المانعون على اضمار عامل تأمل وفيه تكلف كذا فى شرح التسهيل وفى الرضى قال الاندلسى الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل او بالصفة او المصدر وان ما جاء مما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منويا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة وهذا الذى ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما فى يا زيد الظريف او اذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فى باب الاستثناء اذا عرفت هذا فقول المحشى رحمه الله كما فى اعجبنى ضرب زيد عمرا يحتمل ان يكون للمنفى وان يكون مثالا للنفى وعلى الاول معناه لم يحملوا

على محله كما حملوا على محل معمول المصدر على خلاف القياس لورود السماع
وعلى الثانى لم يحملوا على محله كما لم يحملوا على محل معمول المصدر حتى حملوا
ما جاء على خلاف الظاهر فيفيد المبالغة فى عدم جواز الحمل على محل المعرب
وبالجملة عبارة المحشى رحمه الله لا تخلو عن اغلاق والظاهر ما فى الرضى
واما نحو اعجبنى ضرب زيد وعمرو فيأتى الكلام عليه فى باب الاضافة
فانه جواب سؤال مقدر كما لا يخفى (قوله فان الرفع اه) يعنى ان الحكم بجواز
الرفع فى تابع المنادى مسبوق بامكان الرفع فيه بناء ولا يتصور الرفع فى تابع
المستغاث بالالف لعدم الرفع فى متبوعه (قوله فى ادراجه) قيد بذلك
لانه يحتاج الى التعميم المذكور فى ادراج المضاف بالاضافة اللفظية (قوله
يحتاج فى اخراجه اه) كما فى قوله اذا كان مفردا معرفة فانه يحتاج فى اخراج
شبه المضاف عنه الى تمحل ارادة الكامل منه (قوله فاعتبر حكم المفرد اه)
ولم يعكس الامر لان اعتبار حكم المفرد فيما اذا كان منادى بان يكون
مرفوعا يقتضى رفعهما حال كونهما تابعين بالطريق الاولى لانه اذا لم ينصب
حال مباشرة حرف النداء كيف ينصبان حال كونهما تابعين فيلزم ترك
العمل بالشبه بالاضافة (قوله وياهؤلاء العشرون رجلا) مثال لشبه المضاف
بالاضافة اللفظية (قوله صرح به فى شرح المفصل) وترك التصريح به ههنا
لسبق الفهم من كونه عين الاول الى ان حكمه حكم الاول (قوله لانهما
يفيدان ما لا يفيده الاول) يعنى ان البدل وعطف البيان يفيدان معنى
لا يفيده الاول وههنا ليس كذلك (قوله واذا وصفت اه) معطوف على مقدر
اى هذا اذا لم تصف الثانى (قوله فابو عمرو يضم الثانى) كما فى حال عدم الوصف
نحو يا زيد الطويل وحكى يونس عن رواية انه كان يقول يا زيد زيد الطويل
بنصب زيد الثانى على انه تأكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه (قوله
ولا يجوز ان يكون اه) اى لا يجوز ان يكون زيد الثانى مع صفته وصفا للاول
وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول نحو لا ماء ماء باردا
(قوله على الاختصاص) اى انت العالم او اعنى العالم (قوله فحكمه حكم
البدل عنده) اى حكم المنادى المستقل عند الرضى (قوله ليشير الى مانع
الاستقلال) فان تعليق الحكم بالوصف الصالح للعلية يشعر بكونه علة له (قوله

واخرج عنه اه) يعنى لو قال والمعطوف المعرف باللام لدخل فى هذه الضابطة
لفظ الله المعطوف فى هذا المثال مع خروجه عنها لكونه فى حكم المنادى
المستقل لكونه منادى فى الحقيقة وجواز مباشرة حرف النداء له (قوله لتعين
الرفع) اى الضمة التى هى شبيهة الرفع لدخوله فيما سيأتى من قوله والبدل
والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل (قوله ولا تبنى الصفة اه)
بيان للفرق بين صفة المنادى وصفة اسم لا المبنى حيث لم يجز بناء الاولى
وجاز بناء الثانية نحو لا رجل ظريف بالفتح وحاصله ان لا النفى فى نحو لا رجل
ظريف متوجهة الى الصفة لان المنفى فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف فكان
لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فى الدار لا ظرافة فى الرجال
الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة فهو انتفى الظرفاء لا انتفى الرجال وكانه قيل
لا ظريف فيها فلتحقق مباشرة لا من حيث المعنى جاز بناؤها بخلاف النداء
نحو يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع دون التابع فلم
يباشرها حرف النداء لا لفظا ولا معنى فلم يتحقق سبب البناء فيها وهو الوقوع
موقع الكاف فلم يجز بناؤها سيبويه (قوله والرافع اه) لما كان الرفع حركة
اعرابية لا بد له من رافع بين ذلك مع الاشارة الى حل اشكال قوى ههنا
وهو انه كيف اعربت هذه التوابع بحركة متبوع المبنى مع ان التوابع
وضعت تابعة للمعرب فى اعرابه لا المبنى فى بنائه فلا تقول فى جاءنى هؤلاء
الكرام بجر الصفة ولذا عرف التوابع بكل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة
واحدة وحاصل كلامه ان الرافع لهذه التوابع حرف النداء لكونه مشابها
للعامل الرافع فى كون اثر كل من حرف النداء والعامل الرفع اعنى الضمة والرفع
عارضا اى يحدث فى المنادى والمرفوع لعروض حرف النداء والرافع ويزول
بزوالهما مطردا بمعنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبنى
على ما يرفع به كما يصح ان يقال كل ما دخله الرافع فهو مرفوع فلمشابهة
الاثرين فى العروض والاطراد تحققت المشابهة بين المؤثرين فصار المنادى
المبنى مشابها للمعرب فجاز حمل تابعه على لفظه تشبيها التابعه بتابع المعرب
المحقق رعاية لشبه المعرب وجاز حمله على محله رعاية لبنائه واندفع الاشكال
المذكور لكون هذه التوابع حالة الرفع تابعة له من حيث كونه مشابها للمعرب

(قوله ولم يظهر اه) اى لم يظهر اثر كون حرف النداء مشابها للرفع فى المتبوع حيث تعين فيه الضم ولم يجز النصب رعاية لشبهه بالمعرب لتحقق البناء فيه باعتبار وقوعه موقع الكاف وهو مانع عن تغيير آخره بخلاف التابع فان المانع غير متحقق فيه (قوله مثل يافتى وياهؤلاء) اشار الى ان المقدر بمعنى المفروض فيشمل المحلى ايضا لا بالمعنى المشهور المقابل للمحلى ولما كان هذا الاطلاق غير شائع بانه ذهب اليه الرضى حيث قال فى شرح قول المصنف رحمه الله يبنى على ما يرفع به اه والضم مقدر فى المنقوص والمقصور نحو يا قاضى ويافتى وفى المبنى قبل النداء نحو ياهذا وياهؤلاء وهكذا فى شرح التسهيل (قوله والاظهر) لانه موافق للمتعارف بين النحاة (قوله للعهد) اى الخارجى لتقدم ذكره (قوله والجار مع المجرور اه) بالرفع معطوف على يعنى عطف الاسمية على الفعلية وليس منصوبا داخلا تحت يعنى اذ لا اشارة فى عبارة الشارح رحمه الله الى بيان التعلق اصلا والتقديم للحصر اى يختار فى المعطوف دون غيره من التوابع (قوله لان المراد اه) اى مراد الخليل فى المعطوف المعرف باللام الرفع اذا كان متبوعه منصوبا ايضا لكونه منادى مستقلا ايضا (قوله اجيب اه) اى ليس علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال بل مع رعاية الاتباع اللفظى وهى لا توجد الا حين كون متبوعه مضموما (قوله لا معنى لهما فيه) لان التعريف حاصل بالوضع العلمى على ابلغ وجه (قوله فكانه مجرد عنهما) فيختار الرفع كما فى المجرد (قوله يجوز ان يراد اه) فحينئذ يكون موافقا لما نقله الرضى عن المبرد (قوله كلامه فى شرحه) اى كلام المصنف رحمه الله فى شرحه لهذا الكتاب يأبى عن ان يراد ذلك (قوله علما كان او غير علم) بيان لتغاير تفسير الشارح رحمه الله لما نقله الرضى من حيث الصدق فان مثل الرجل داخل فيما يشبه الحسن ونحو الصعق خارج عن تفسيره وبالعكس على ما نقله الرضى فبين التفسيرين عموم من وجه (قوله وذلك) اى دخول اللام للمح الوصفية لا لقصد التعريف فانه حاصل قبل دخوله فى الوضع العلمى (قوله ان كان فى الاصل صفة اه) وان لم يكن فى الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فحينئذ اما ان تضيف العلم كزيدنا وزيدكم او تعرفه باللام نحو وليد بن اليزيد (قوله وقصد مدح

اوذم بها) اى بالوصفية الاصلية فان الاعلام المنقولة قد يقصد بها المدح والذم باعتبار المعنى (قوله لكنه غير مطرد) اى ليس كل علم كان فى الاصل صفة يصح دخول اللام عليه بل فى البعض (قوله وكذا) اى يصح دخول اللام (قوله له معنى جنسى) اى كلى فى الاصل يقصد به مدح اوذم بناء على اشتهار ذلك المعنى الجنسى بصفة مدح كالاسد بالشجاعة او بصفة ذم كالكلب بالخسوء (قوله ولا خفاء اه) لكون اللام عارضا بعد الوضع العلمى (قوله ووجب ان يكون معها اللام) اى لا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد كالبيت والكتاب والنجم والاضافة كابن عباس وابن الزبير ليفيد اختصاص ذلك الاسم به ابتداء ثم يصير بكثرة الاستعمال فيه علما له (قوله وهو العلم الغالب) اى العلم الذى صار علما بسبب الغلبة والاتفاق لا بالوضع القصدى (قوله كالثريا اه) فانه لا يتصور بها معنى سوى المعانى العلمية (قوله فانها) اى اعلام الاسبوع عند سيبويه وعند المصنف رحمه الله مالزمته اللام من الاعلام التى لم يثبت استعمال الفاظها فى الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثاء والاربعاء والدبران والمشترى ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما بل هى اسماء موضوعة لمسمياتها (قوله لكن بحسب التقدير) اى قدر استعمالها اجناسا (قوله للالحاق اه) تعليل لقوله اعلام غالبة اى انما ارتكب سيبويه ذلك الحاقا للقليل بالاعم الاغلب اجراء للازم لامها مجرى واحد (قوله وجوز الشيخ الرضى اه) لا وجه لتخصيص الرضى بذلك فانه قاعدة نحوية ففى التسهيل وان كان مع تابع المنادى ضمير جىء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال وكذا فى اللباب (قوله صفة) اما باعتبار جعل التعريف فى المعطوف للعهد الذهنى فيكون فى حكم النكرة فيجوز توصيفه بلفظ غير واما باعتبار كونه غير معرفة لكون مقابل ما اضيف اليه امرا واحدا كما فى عليك بالحركة غير السكون (قوله لمفرد مبنى) او معرب كالمستغاث (قوله فخرج عبدالله) اى خرج بقيد المبنى عبدالله وبقيد على الضم زيدان وزيدون (قوله اذا جعلتهما علما) اذ لو لم يجعلا علمين لخرجا بقيد العلم اذ المثنى والمجموع ليس بعلم الا الفاظا معدودة كابانين وعمايتين وعرفات (قوله سهل ذلك اه) اشارة الى فائدة

بوصيف الفتحة بالموصول (قوله لا بالتوسط) فلا يصدق ان القاعدة كلية وقد تقرر فى غير هذا الفن ان مهملات العلوم كليات (قوله فى الزيدان اه) لان حرف الندآء يغنى غناء اللام (قوله وقد يجاب اه) اعلم ان تحقيق المقام يستدعى مقدمة وهى ان تثنية العلم وجمعه لما كانا خلاف القياس بوجهين احدهما انه لم يوضع الا مفردا فاذا قصد تثنيته وجمعه فقد زالت العلمية والثانى ان التثنية فى الاسماء بالحاق الزيادة المعلومة ليدل على ان معه مثلا من جنسه ولا شك ان الاعلام وان تعددت مدلولاتها ليست موضوعة لها وضعا واحدا حتى تكون تثنيتها تدل على شيئين من جنس واحد فقال الامام وابن يعيش انه اذا قصد تثنيتها وجمعها وجب تنكيرها ثم ان قصد تعريفها عرفت باللام كسائر اسماء الاجناس وهذا غير مستقيم لانهم لم يستعملوا الاعلام مثناة ومجموعة نكرات اصلا ولان تنكير الاعلام قليل لكونه خلاف وضعه فلو كان التنكير لازما لتثنيته وجمعه لكان تثنيته وجمعه قليلا وليس كذلك وقال المصنف رحمه الله ان العرب لما وضعت الاسم المثنى والمجموع للايجاز كراهة تكرار اللفظ الواحد مرارا وان العلم احق بذلك لكثرته اغتفراس خروجه بالوجهين المتقدمين ولما قصد الاختصار فيه اجروا اشتراك اللفظ فيه مجرى اشتراك المعنى والتزموا ادخال لام العهد فى التثنية عوضا عن العلمية الزائلة من مفرده من غير تنكيره الذى هو قليل مخالف للقياس فجبروا التعريف الزائل بالتثنية بالزامه اللام لزوم التعريف العلمى له فكان فيه توفية الامرين الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لانه غاية المجهود وهذا خلاصة ما فى شرح المفصل والرضى اذا تقرر هذا فنقول اعتراض المحشى رحمه الله ليس مبنيا على مذهب الامام لان تعريف العلم باللام عند تثنيته غير لازم عنده فيجوز ان يكون المنادى فى يا زيدان تثنية علم منكر قصد تعريفه بالندآء بل مبناه مختار المصنف رحمه الله فان اللام اذا كان لازما تثنية العلم وجمعه لا يمكن ندآء مثناه ومجموعه بدون اعتبار اللام فاندفع ما اورد من ان قصد الندآء فى يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف الا ان تثنية العلم لا تتصور بدون اللام فيكون القصد الى تثنيته باللام وما قيل انه لو اريد ندآء الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فباطل لان نعت

اى لا يكون الا المعرف بلام الجنس صرح به فى التسهيل (قوله وقد يجاب اه) خلاصة الجواب ان التعريف اللامى جبر للتعريف الفائت بزوال العلمية فالمدلول باق على حاله الاول والتعويض بين الدالين العلمية واللام وليس للتعريف لعدم صيرورته بالتثنية نكرة بل تبديل تعريف بتعريف حفظا للعلم عن التنكير فاندفع ما قيل ان جبر نقصان التعريف لا يكون الا بالتعريف فيكون اللام للتعريف (قوله بالتنكير) الصواب تركه لما عرفت من ان السؤال والجواب مبنيان على مختار المصنف رحمه الله وهو لا يقول بتنكيره كيف ولو كان التعريف باللام بعد التنكير لكان كسائر النكرات اذا قصد تعريفها وليس بجبر فى الحقيقة (قوله فيخرجان بقوله المعرف باللام) لان المراد به ههنا ما يكون تعريفه حاصلا بسبب اللام لا ذو اللام والا لانتقضت القاعدة بنحو الرجل قائم اذا سميت بهذه الجملة فانك تقول يا الرجل قائم نص عليه سيبويه كذا فى شرح التسهيل ونحو النجم والصعق فلا يقال يا ايها النجم ويا ايها الصعق واستثناء يا الله من هذه القاعدة بقوله وقالوا يا الله خاصة صحيح لان تعريفه فى الاصل باللام ثم صار بالغلبة علما كثيرا ما يطلق اه ومنه قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية وانما وجب التأويل بالارادة لان ندآء المعرف باللام بعينه كقوله يا ايها الرجل مثلا فيلزم اتحاد الشرط والجزآء لا لان ندآء المعرف باللام غير صحيح حتى يتجه علمية ما يتوهم من انه اذا لم يصح ندآؤه لا تصح ارادة ندآئه عند اهل اللسان ايضا فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغنى من جوع (قوله على اطلاقه) اى اى معرف باللام (قوله بخصوصها) فانه لا يصح ان يقال اذا اريد ندآء الفرس قيل يا ايها الرجل (قوله ولك ايضا فى تصحيح الخ) يعنى ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالوصف المشتهر صاحبه به نحو لكل فرعون موسى وقد اشتهرت هذه الامثلة بين النحاة بتوسط اى وهذا وكليهما فيجوز ان يراد بها كلام وسط فيه احد هذه الامور الثلاثة (قوله هى موصوفة) فى الرضى لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا فى الندآء (قوله قال الاخفش) فى شرح التسهيل ذهب الاخفش فى احد قوليه الى ان المرفوع بعد اى خبر لمبتدأ محذوف واى موصولة بالجملة حذف

صدر صلتها اى هو (قوله وجوبا) اندفع بذلك ما قيل انها لو كانت موصولة لجاز اظهار صدر صلتها ولكان اولى من حذفه مع انه لم يأت اظهاره (قوله ويؤيده اه) تعرض لبيان مؤيد الموصولة دون الموصوفة اشارة الى ان مؤيداتها ظاهرة لا تحتاج الى البيان منها عدم الاحتياج الى الحذف ومنها صدق النعت عليها ومنها الموافقة مع هذا فانه موصوف بما بعده ومنها انه لو كانت موصولة لجاز ان توصل بجملة فعلية او ظرف ومنها لزوم جواز يا ايها النجم ومنها كونه مقصودا بالنداء فان الوصف اقرب بافادته ومنها اختلافهم فى جواز نصب ما بعدها فان المازنى جوز نصبه ولو كانت موصولة لتعين الرفع ومنها بيان وجه التزام رفع ما بعدها فانه انما يحتاج اليه على تقدير الموصوفة دون الموصولة (قوله كثرة وقوعها موصولة) فى غير هذا الموضع (قوله وانما لم ينصب اه) يعنى لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها (قوله يبنى على الضم) اى الاغلب فيها ذلك كما سيجيء فى الموصولات فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم ولم يغيره وان كان مضارعا للمضاف (قوله بقرب هاء التنبيه) من المقصود من النداء (قوله فانه نص فيها) اى فى الوصلة لانه موضع مبهم يزال ابهامه باسم بعده يستوى فيه المذكر والمؤنث بخلاف هذا فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا يقتصر على يا هذا وجوز بعضهم فى نعت يا هذا النصب والرفع كما فى يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اى (قوله ويؤتى بتابعه اه) اى لعدم كون هذا نصا فى الوصلة قد يؤتى بتابعه بعد الصفة لكونه منادى كما يؤتى بتابع تابعه لكونه وصلة (قوله لامتناع وصف هذا) اى لا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من اسم الجنس وتعيين المفرد من افرادها فان علم من اسم الاشارة فلم يبق الا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت واخصر آلتى التعريف اللام اذ هى اقل من المضاف اليه (قوله ولا يجوزاه) عطف على قوله قد يقتصر الخ اى ولذلك اى لكون اى نصا فى الوصلة لا يجوز الاقتصار على ايها فلا يقال يا ايها لعدم

دلالته على الماهية بدون ما بعده ولا يؤتى بعد الصفة بتابعه لعدم كونه منادى بل يؤتى ابدا بتابع تابعه لانه هو المنادى فى الحقيقة واى صلة اليه (قوله الا اذا قصد التحقير) بان يكنى به عن ان المخاطب ليس فيه شيء مما يكون فى العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء وهذا مجاز وكلامنا على الحقيقة (قوله والا لتوقف الذهن) وتخيل انه منادى (قوله بحسب الوضع) متعلق بطالبا فلفظ شيء وما بمعناه وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة (قوله لتشتد الحاجة الى التعيين) فيكون ادل على عدم كونه مقصودا بالنداء (قوله يكون طالبا لمعرف باللام) لان الكلام فى التوصل الى نداء المعرف باللام بخلاف ضمير الغائب المبهم كما فى ربه رجلا والموصول فانهما وان طلبا ما يزيل ابهامهما من التمييز والصلة لكن لا يطلبان المعرف باللام (قوله اذا اريد تعيين اه) قيد بذلك لانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية (قوله لما عرفت) من قوله فانجبر اقرب هاء التنبيه ما فات بعد حرف النداء (قوله بخلاف ما اذا لم تقطع) نحو اى رجل فى الدار (قوله او ابدلت اه) نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى (قوله فانها معينة اه) اما فى صورة الاضافة فظاهر واما فى صورة التنوين فلان التنوين بدل من المضاف اليه مقدر (قوله وانما وصف اولا اه) فيه اشارة الى انه موصوف بالمعرف باللام ايضا لكن ثانيا وذلك لانه رافع لابهامه فى الحقيقة فيكون كلا الامرين من اى وهذا وصلة لنداء الا انه تدرج فى ازالة ابهامه بان ازيل اولا بجعله مشارا ثم بيان جنسه ولا يرد ما قيل انه اذا وصف هذا باسم الجنس لا يكون التركيب مصوغا لاجل نداء المعرف باللام على ما اوما اليه المصنف رحمه الله بل لاجل نداء اسم الاشارة (قوله اندفع اه) يعنى لو اجرى الكلام على اطلاقه بان يقال انها توابع معرب وتوابع المعرب تابعة للفظه يرد عليه ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان لا ان يكون تابعا للفظه فقط لان المنادى المعرب اما منادى مضاف لا محل له واما مستغاث وله محل النصب لا يحمل على محله لانه على التقديرين مفعول ادعو بواسطة اللام او بدونه ولا فائدة فى ترك الاعراب الظاهر والرجوع الى المقدر بخلاف العطف على محل اسم ان فان فيه دلالة على كونه عمدة وركنا من الكلام وان ان لا تغير معنى الجملة (قوله

للوحدة) لانه ليس للتنكير اذ المراد معرب معين وهو الرجل فيحمل بمقتضى المقام على الوحدة والمراد بها الوحدة الكاملة اى لا يكون فيه تعدد لا ذاتا ولا اعرابا كما هو المتبادر فلا ينتقض الحكم الكلى بالمثال المذكور فاندفع ما قيل ان هذا الرفع بالغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى من التعسف (قوله فلانه منادى معنى) لانه المقصود بالندآء واى وهذا انما هو مجرد التوصل ودفع لزوم اجتماع آلتى التعريف (قوله فيكون منصوب المحل) قيل عليه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة والرجل ليس منادى لفظا وان كان منادى حقيقة اقول انهم قالوا الاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع بخلاف ان المفتوحة وهذا الوجه فى اثبات المحل جار فى الرجل ايضا لانه لما كان المقصود بالندآء هو الرجل وتوسط الوصلة لا يؤثر فى عدم كونه مقصودا بالندآء وقد نبه عليه بالتزام الرفع كانت الوصلة كالعدم فيكون الرجل فى محل النصب وكما انه لا يشترط فى كون اسم ان مرفوع المحل كونه مبتدأ لفظا ينبغى ان لا يشترط فى كون الرجل منصوب المحل كونه منادى لفظا والفرق تحكم (قوله فى الندآء وغيره) اى غير الندآء وهو القسم اذا حذف حرف القسم وصدر بهمزة الاستفهام قبل الفاء او صدر بها التنبيه يلزم حينئذ زيادة ذا بعد المقسم به فى الرضى منها قطع الهمزة فى يا الله وها الله ذا والمراد جواز القطع فان فى ندآئه وجوها حذف الهمزة فيلتقى ساكنان على حدهما او حذف الف يا مع الهمزة وقطع الهمزة لكونها لازمة فكانها من نفس الكلمة وكذا فى ها الله ذا اربعة اوجه وتفصيله فى الرضى فى باب حروف الجر (قوله وحذف حرف الجر) نحو الله لافعلن كذا (قوله وقد يزاد آخره) فى نحو ماذا عليك ان تقولى كلما سبحت او صليت يا اللهما اردد علينا شيخنا مسلما (قوله نحو اللهما) وقال الفرآء اصله يا الله أمنا بالخير مخفف بحذف الهمزة والمفعول وحرف الندآء (قوله الاسماء المختصة بالندآء) اى لا تستعمل الا فى الندآء فى التسهيل وهى فل وفلة ومكرمان وملأمان وملام ولومان ونومان والمعدول الى فعل فى سب المذكور نحو يا خبث والى فعال مبنيا على الكسر فى سب المؤنث نحو يا فساق (قوله

سماعا) متعلق بلا توصف يعنى لا مانع من توصيفها قياسا (قوله نحو يا فل اه) فل وفلة عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان وهما يا رجل ويا امرأة ولامه محذوف اصله فلى لان تصغيره فلى وقال الكوفيون انهما مرخما فلان وفلانة فعلى هذا هما كناية عن علم من يعقل (قوله ونحو اللهم اه) جواب لما استشهد به المبرد على جواز توصيف اللهم بهذه الاية (قوله نحو معاذ الاله) آخره ولا دمية ولا عقيلة ربرب يعنى اعوذ بالله من ان تكون الحبيبة كالظبية والدمية بضم الدال اى الصورة المنقوشة وعقيلة ربرب اى كريمة قطيع بقر الوحش (قوله فى غيرها) اى غير السعة وهو الشعر (قوله يسمعها اه) فى الصحاح لحلفة من ابى رباح * يسمعها لاهه الكبار (قوله بضم الكاف) صيغة الصفة المشبهة كشجاع (قوله او فيما قصداه) الفرق بين الوجهين ان المعنى على ما ذكره الشارح رحمه الله جاز لك فى ذلك التركيب قرآءة الضم والنصب وعلى ما ذكره المحشى رحمه الله ايراد الضم والنصب على طبق اذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل وان توجيه المحشى رحمه الله لا يحتاج الى اعتبار قيد كون المنادى المكرر مفردا صورة فيحتاج فى بيانه الى تكلف (قوله اما ان الاول مفرد اه) فى الرضى يعنى بمثله المنادى المكرر اذا ولى الثانى اسم مجرور بالاضافة ولما كان هذا على اطلاقه غير صحيح اذ لو كان المنادى المكرر نكرة او مضافا لا يجوز فى الاول الضم قيد الشارح رحمه الله المنادى بكونه معرفة مفردا وقيد الافراد بكونه صورة اذ فى الحقيقة كلاهما مضاف او الاول مضاف وافراد الاول صورة ظاهر لعدم ذكر ما تصلح الاضافة اليه بعده واما كون الثانى مفردا صورة فلانه تكرر الاول بعينه فلا مغايرة بالافراد والاضافة (قوله واما عدى اه) يعنى ذكر عدى بعده مجرورا لا يعين كون الثانى مضافا لان حاله مجهول لا يدرى يقينا أهو مجرور باضافة الاول ام باضافة الثانى وعدم لزوم الفصل ان كان مؤيدا اضافة الثانى فكونه تكرارا للاول يؤيد عدم الاضافة واذا لم تتعين اضافة الثانى كان مفردا صورة (قوله لانه خرج عن العلمية بالاضافة) فان العلم اذا نكر يستعمل بالاضافة نحو زيدنا خير من زيدكم وفيه ان العلم قد يضاف مع تعريفه وذلك ان اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن فى الدنيا

الازيد واحد كذا فى الرضى ومن هذا ظهر ضعف الوجهين الباقيين لان المغايرة بين القصدين انما هى على تقديرين افادة الاضافة للتخصيص اوالتعريف اما اذا كانت العلمية باقية بحالها فلا وكذلك كون المضاف اوضح من المفرد انما هو على تقدير الاشتراك فى العلم وكون الاضافة للتوضيح اما اذا كانت لمجرد المدح اوالذم فلا (قوله وانما جيء بتأكيد المضاف اه) بيان للمقتضى وقوله وجاز الفصل الى آخره بيان لانتفاء المانع (قوله لئلا يستنكر اه) يعنى لو ذكر الثانى بعد المضاف اليه لبقى مستعملا بدون احد الامور الثلاثة وذلك مستقبح عند قصد المعنى الاضافى فقدم عليه لتبقى صورة الاضافة بحالها (قوله فى السعة) وان لم يجز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب (قوله وانه قال) اى الشاعر اوله فلا والله لا يلفى لمابى اى لا يوجد (قوله لئلا يلزم اه) يعنى القول باضافة الاول الى عدى يستلزم القول بان تيم الثانى مؤخر فى الاصل قدم وبالفصل بين المضاف والمضاف اليه (قوله كذلك الثانى) لموافقة الاول (قوله لا تحتاج الى من ينصرك اه) فنفى الاب كناية عن نفى من يتولى امره (قوله اى لست بابن رشدة) فى النهاية يقال هذا ولد رشدة اذا كان من النكاح كما يقال فى ضده ولد زنية بالكسر فيهما وقال الازهرى كلام العرب فلان ابن زنية وابن رشدة وقد قيل زنية ورشدة والفتح افصح اللغتين (قوله وهو الاصل) لان كل كلمة على حرف واحد اصلها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن واصل حركتها الفتح لان الحرف الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف فلا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل (قوله وهو الاكثر فى الاستعمال) اذ لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة (قوله وقد يضم) ما قبل الياء المحذوفة (قوله للعلم بالمراد) تعليل لقوله قد يضم (قوله روما للخفة) اى لكون الالف خفيفة بالنسبة الى الياء ومده حاصل من افتتاح الفم (قوله ليس بشاذ) اى ليس بقليل (قوله والاصل يا بنى) بثلاث ياآت مصغر ابن مضافا الى ياء المتكلم قلب ياء المتكلم بالالف فصار يا بنيا ثم حذف الالف لاجتماع اليائين يعنى لاجتماع

اليائين صارت الكلمة ثقيلة فخففت بقلب الياء الفا وحذفها وشاع استعمالها كذلك (قوله وبالهاء للملابسة) متعلقه من الافعال العامة لعدم القرينة على تقدير الخاص وما قيل ان تقديره يكون يقتضى وجوب الهاء فى الوقف والوجوب ليس الا مع الالف ففيه ان المتعارف فى القضايا التى لم يذكر جهتها الاطلاق العام والحمل فى بعض الموارد على الضرورة لخصوصية المقام (قوله حال) من الضمير المستكن فى الجار والمجرور اى موقوفا (قوله او ظرف) اى فى حالة الوقف (قوله اى يوقف بالهاء وقفا) فوقفا مفعول مطلق وقرينة على تقدير الخاص (قوله لبيان الالف) لان الالف حرف خفى فاذا جئت بعدها بحرف آخر فى الوصل تبين النطق بها واذا لم تأت بعدها بشئ وذلك فى الوقف خفيت حتى يظن ان آخر الكلمة مفتوح فلذا وصلت بحرف لين ليتبين جوهرها (قوله لانها عوض عن زائد) اى زائد على بناء الكلمة خارج عنه فلرجحان جانب التأنيث جعل هاء حال الوقف (قوله بخلاف بنت) فانه لا يوقف عليها بالهاء (قوله عوض عن اصلى) لان اصل بنت بنو بفتحتين فقلب الى الفعل بالكسر والسكون فحذف الواو واعتبر الياء عوضا عنها لان وجوب الحذف لا يكون بدون التعويض (قوله بالمذكر) اى يا ابت (قوله مناسبة للحرف المبدل منه) ولكونها اصلها او متولدة من اشباعها (قوله وقد جمع الفرزدق بينهما) اى بين العوض والمعوض عنه فى فويهما فى شرح التسهيل وقد اجاز سيبويه نحوان ولابى العباس فى البيت قولان احدهما انه لحن لان الميم بدل من الواو وقد جمع بينهما والثانى انه جعل الواو بدلا من الهاء لخفتها وهذا انما قاله ابو العباس بناء على ان الميم بدل من الواو على ثبوت لغة القصر فالميم اصلية (قوله يعنى ان الجواز وقوعى) يعنى فسر الشارح رحمه الله الجواز بالوقوع لان المراد منه الجواز الوقوعى فالوقوع لازم له فذكر الملزوم واريد اللازم فاندفع ما قيل ان كون المراد الجواز الوقوعى لا يصحح تفسير الجواز بالوقوع (قوله يتبادر اليه الذهن) فاذا قيل هذا واقع فى الاستعمال يتبادر منه الوقوع فى سعة الكلام اى القصر لانه الكثير الشائع فى المحاورات (قوله ويؤيده اه) لان الظاهر مقابلة المتباينين (قوله وتجعل الجواز شاملا للضرورة) وتكون المقابلة باعتبار الاطلاق والتقييد وليس من مقابلة العام والخاص حتى يجب تخصيص

العام بمساعد الخاص (قوله فيقصد سرعة الفراغ) فيحذف آخره احتياطا تحصيلا للسرعة (قوله مع ندرة الالتباس) اى التباس المنادى بغيره بواسطة الترخيم (قوله اكثر انتباها لاسمه اه) فجاز الترخيم فى حالة النداء لانه يفهم لكثرة انتباهه اسمه وان حذف منه بخلاف غيره حالة النداء فانه يلزم التباس (قوله فعل الترخيم) اى يرخم من غير ضرورة (قوله باتحاد الفاعل) اى كون فاعل الفعل المعلل واحدا كما سيجيء (قوله اثر ضرورة) فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (قوله ديار مية) آخره ولا يرى مثلها عجم ولا عرب فى التاج المساعفة المواتاة والمساعدة (قوله ان يقدم اه) لان الحكم على الشيء بعد معرفته بالمعنى المصطلح اولى (قوله لانه المقصود) اى بالذات والتعريف من مبادى الاحكام (قوله بدليل اعتباراه) اى المضاف اليه ليس آخر الكلمة بدليل تعاقب الاعراب على ماقبله والكلمة الاخيرة من بعلبك وكذا تاء التأنيث آخر الكلمة لاجراء الاعراب عليهما وان كان بحسب الاصل كل واحدة منهما كلمة برأسها (قوله لان حذف اه) لا لمجرد التخفيف فخرج بقوله تخفيفا (قوله اما تقديرا لاعراب) وذلك خلاف الاصل مع كون هذه الاسماء كثيرة الاستعمال (قوله فى التركيب) اى فى تركيب كلمة باخرى (قوله هذا المعنى) اى بلا علة سوى التخفيف (قوله ذبح الشاة بلا علة) لعل ذكر الشاة لمجرد بيان التعلق ففى التاج الاعتباط اشتر ابى علتى كشتن (قوله كان الترخيم) بمعنى اظن وجه التخصيص بالاسم ان الترخيم لا يوجد فى غيره (قوله الى قوله ترخيم المنادى) وحينئذ يكون قوله وشرطه معطوفا على قوله وترخيم المنادى جائز وقوله وهو حذف فى آخره جملة معترضة لبيان مطلق الترخيم فلا يلزم تفكك الضمائر (قوله اذ سبق منه اه) فى قوله وينصب ما سواهما فبقرينة ذلك السبق يحمل المفرد ههنا على ما يقابل المضاف والمشبه به بخلاف تعميم المضاف بحيث يشمل المشبه به فانه قرينة خفية وهى كون المشبه بالمضاف مشاركا للمضاف فى اكثر الاحكام (قوله قيل اكتفى اه) فالمضاف محمول على معناه الحقيقى وحكم المشبه به متروك فى الذكر اكتفاء بذكر اصله (قوله لا يتم بدون المضاف اليه) لان المنادى فى يا غلام زيد مثلا الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد (قوله خذوا حظكم) تمام البيت

خذوا

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا ＊ اواصرنا والرحم بالغيب تذكر

الآصرة ما عطف على رجل من رحم اوقرابة اوصهر اومعروف والجمع الاواصر الرحم القرابة والرحم مثله (قوله هذا ظاهر اه) لان كل واحد من جزئيه دال على معناه بالاستقلال (قوله يراعى حال جزئيه) الى آخره فيكون كل واحد من جزئى المركب العلمى منفصلا عن الآخر بالنظر الى اللفظ (قوله بعد رعاية اللفظ والمعنى) فلم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى ولم يمكن حذف الثانى ولا حذف آخر الثانى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيه بالكلية (قوله شاذ) اى قليل غير قياسى (قوله لا يعبأ به) لانه بمنزلة المستثنى من القواعد (قوله اعنى فتح التاء) كما فى قوله

كلينى لهم يا اميمة ناصب ＊ وليل اقاسيه بطىء الكواكب

فصار فى غير المنادى المرخم اذا كان بالتاء وجهان ضم التاء وفتحها (قوله يلحقون هاء السكت اه) نحو رهوقه وانه وحيهله (قوله على السكون) اى سكون الهاء (قوله ففى قبل التفرق اه) آخره ولا يك موقف منك الوداعا ضباعة اسم بنت صغيرة لممدوح الشاعر اى من اجل وداعك (قوله قيل لابداه) فى بعض شروح المتن قال الامام الحديثى احترز بقوله زيادتان فى حكم الواحدة عما لا زيادة فى آخره كجعفر وعما فيه زيادة واحدة كزرقم وعما فيه زيادتان لكن لا يزادا معا كما لوجمع زرقم على زراقم ثم اشبع كسرة القاف حتى يصير زراقيم فان الياء لم يزد مع الميم بل بعده وعما فيه زيادتان لا لمعنى كعصبصب انتهى فان الصاد والباء زيدتا معا لا لمعنى بل للالحاق بسفرجل نص عليه فى شمس العلوم فانه اذا رخم يقال يا عصبص بحذف حرف واحد يقال يوم عصبصب اى شديد الحر اوشديد كذا فى القاموس (قوله صفة لزيادتان) اى زيادتان كائنتان فى حكم الواحدة احترازا من نحو ارطاة فان الالف زيدت اولا للالحاق ثم زيدت التاء للتأنيث فلا يقال يا ارط (قوله ومن قبيل فلان فى السعادة) اشارة الى دفع ما قيل ان حكم الواحدة فى الزيادتين وليست الزيادتان فى حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية وحاصل الدفع ان الظرفية فيه اعتبارية شبه اشتمال الصفة بالموصوف باشتمال الظرف على المظروف كما فى فلان فى السعادة كما ان حصول الصفة فى الموصوف

يشبه بحصول المظروف فى الظرف فيقال على العكس (قوله كزيادتى مسلمان
اه) فان الالف زيد لمعنى التثنية والنون عوض التنوين فى المفرد للدلالة على
تمام الكلمة وكذا زيادتا جمع المذكر السالم وزيادتا جمع المؤنث السالم مجموعهما
لمعنى واحد وهو تأنيث الجمع وزيادتا مروان ونحوه للتذكير وياء النسبة لمعنى
النسبة وشبهها محمولة عليها والف التأنيث اى الممدودة كصحراء لمعنى
التأنيث وهمزة الالحاق مع الالف التى قبلها كما فى علباء وخشاء فانهما
ملحقان بقرطاس بكسر القاف وضمها محمولة على الممدودة لكونها مثلها
صورة وبهذا اندفع ما يتراءى من ان زيادة الهمزة مع الالف اذا كانت
للالحاق لا تكون الزيادتان لمعنى وقد اعتبر هذا القيد فيما سبق لاخراج نحو
عصبصب (قوله لم يقيد الشارح الرضى به) اى باصلى لعل وجهه انه يستلزم
فى عبارة المتن ترك ما يعنى واخذ ما لا يعنى اذ لابد من اعتبار اصلى وبعد
اعتباره لا حاجة الى اعتبار صحيح (قوله كان عليه اه) ويمكن ان يقال انها
خرجت بقوله حرف فان المراد به حرف المبانى وتاء التأنيث من حروف
المعانى (قوله ليخرج نحو سعلاة) فانه لا يحذف منه الا التاء وحدها لكونها
كلمة على حدة وان كانت على حرف واحد السعلاة والسعلاء بكسر السين
الغول او ساحرة الجن كذا فى القاموس وفى الصحاح اخبث الغيلان (قوله
فعلى هذا) اى على اعتبار قيد صحيح سواء قيد باصلى او بغير تاء التأنيث تكون
النسبة بين القسمين عموم من وجه فلا يكفى ذكر احدهما عن ذكر الآخر
كما يتوهم من تمثيل المصنف رحمه الله للقسم الاول باسماء ومروان (قوله
فى اسماء) لان آخره حرف صحيح وهو الهمزة قبله مدة وزيادتاه فى حكم
الواحدة حيث زيد تامعا (قوله وافتراقهما اه) فان آخر بصرى ياء النسبة
وهى حرف علة فلا يصدق القسم الثانى عليه ومختار ليس فى آخره زيادتان
لكون الراء حرفا اصليا فلا يصدق عليه القسم الاول (قوله احتراز) فانه
لا يحذف منهما الا الحرف الاخير لتخصيص الواو والياء فيهما بالحركة
وتقويهما بها والشرياف بكسر الشين المعجمة وسكون الراء (قوله فيخرج
نحو سنور وعليق) فانه لا يحذف منهما الا الحرف الاخير لمشابهتهما اذن
بالحروف الصحيحة لقلة المد فيهما لان المد فى الاغلب لا يكون الا فى الالف

والواو

والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما السنور بكسر السين المهملة
والنون المفتوحة المشددة وسكون الواو الهرة جمعه سنانير والعليق بضم
العين المهملة واللام المشددة المفتوحة وسكون الياء يقال له بالفارسية
سرند كذا فى الصحاح (قوله لم يحذف زيادتا ثبون) مع كونه جمع المذكر السالم
(قوله لانها غيرتا اه) بحذف الالف وتحريك الباء (قوله كثمود) خبر بعد خبر
اى فكانه مثل ثمود فاعطى حكمه فى الترخيم بان حذف حرف واحد منه (قوله
فصل هذا التفصيل) اى جعلهما قسمين فاعتبر فى الثانى قيد صحيح ليكون
بينهما عموم ولم يقل من عبارة مجملة يحتمل القسمين كما وقع فى التسهيل لابن مالك
(قوله ولم يقل يحذف حرفان اه) فان قيل لا يكاد يصح هذا المجمل لانه لا يخلو
اما ان يقيد بقوله وهو اكثر من اربعة احرف اولا فعلى الاول يلزم اعتبار هذا
القيد فيما فيه زيادتان فى حكم الواحدة فيخرج نحو ثبون وقلون مع انه
يحذف منهما الحرفان وعلى الثانى يدخل نحو سعيد وعمار وثمود قلت نختار
الاول والمراد من كونه اكثر من اربعة احرف اعم من ان يكون لفظا او تقديرا
فيدخل ثبون وقلون واما ما قيل انه يرد على هذا المجمل نحو سعلاة فمشترك
الورود بين المفصل والمجمل والجواب الجواب (قوله ان الثانى اسم برأسه)
ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون فى المنهل
لا معنى لهذا الاعتراض على سماعه من العرب قال سيبويه عن الخليل
واما اثنا عشر فانك اذا رخمته حذفت عشر مع الف اثنا لان عشر بمنزلة نون
مسلمين والالف بمنزلة الواو وامره فى الاضافة والتحقير كامر مسلمين فيلقى عشر
مع الالف كما تلقى النون مع الواو هذا نصه وهو مقتضى اسماع الترخيم فى ذلك
على هذا الوجه من العرب والعلة مناسبة للمسموع وهذا كاف للعالم
النحوية فلا معنى للاعتراض بان المنزل منزلة الشئ لا يلزم ان يعطى له حكم ذلك
الشئ ومراد الخليل وسيبويه بالاضافة النسبة وبالتحقير التصغير يعنى ان امر
اثنا عشر فى النسبة اليه وفى التصغير له كامر مسلمين اذا نسبت اليه او صغرته
فكما تقول مسلمى ومسيلم بحذف الواو والنون كذلك تقول اثنى واثيني
بحذف عشر والالف انتهى وفيه ان كون ما نصه مقتضيا للسماع ممنوع كيف
وقد ذكر فى شرح التسهيل للعلامة المصرى انه قيل لم يسمع ترخيم المركب

تركيب المزج من العرب وانما اجازوه قياسا ومنع الفرآء من ترخيم المركب من العدد اذا سمى به وقال والذى اذهب اليه انه لايجوز ترخيم المركب تركيب مزج وعلى هذا فالعلة لاتكون بيانا للمناسبة بل قياسا مبينا للحكم وحينئذ يرد مااورده المصنف رحمه الله بلا شبهة (قوله تقلب التاء) هاء ولا تقلب ياء لانها ثلاث الهاء التى كانت فى خمسة قبل ان يضم اليها عشر كمسلمتين اى بصيغة تثنية المؤنث (قوله ورخمت) بحذف الزيادتين (قوله بالهاء) لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التأنيث الا فى بعض اللغات (قوله بقرينة الفاء) فانها واجبة فى الجملة الاسمية فايراد الفاء مع ان المصنف رحمه الله بصدد الاختصار قرينة على حذف المبتدأ (قوله لكون هذا الحذف اه) يعنى ان هذه الجملة الاسمية معدولة عن الفعلية لان مناسبة السابق تقتضى الفعلية والاسمية المعدولة تفيد الاستمرار (قوله استمراره) اى استمرار حذف الحرف الواحد تجددى بتجدد استعمال المنادى المرخم المذكر فى محاوراتهم والاستمرار التجددى يستفاد من المضارع لدلالته على زمان الاستقبال المستمر المتجدد لامن الاسمية فانه دال على الدوام الثبوتى ينبغى ان يقدر المضارع (قوله هذا) اى كون استمرار ذلك الحذف تجدديا انما هو بالنظر الى افراد الحذف الواقع فى محاوراتهم اما اذا نظر الى حقيقة الحذف وماهيته فاستمراره ثبوتى لانه مستمر ثابت فى ضمن افراده المتجددة بلا ريبة (قوله فقدر المضارع) فالقرينة عند الشارح رحمه الله القامع ملاحظة المناسبة لما سبق وعند المحشى رحمه الله القامع دوام الاختصار فتدبر (قوله تدخل) اى يجوز دخولها (قوله انما يجعلون اه) يعنى ان المعلوم من استقرآء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية مطردة كما فى عصا وقاض فى حكم الثابت وههنا ليس كذلك لان الترخيم جائز لا واجب (قوله اجيب بان المحذوف اه) يعنى ان العلة ههنا وان لم تكن موجبة لكنها اجريت مجرى الموجبة لكونها قياسية اى داخلة تحت الضابطة مطردة فى جميع الموارد مع انها قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف فى النداء اقصى ما يمكن ليصغى المخاطب الى ما يجىء بعده من الكلام المنادى له (قوله اعلى وقاضى) برد الالف والياء المحذوفتين لالتقاء الساكنين لزوال الالتقاء

بزوال الواو بالترخيم (قوله نحو اسحار) فان وضعه بالادغام فيكون سكون المدغم اصليا بفتح الآخر اتباعا لما قبله (قوله يجيز الكسر ايضا) لالساكنين وهو اولى لكونه اسما (قوله وان لم يكن اصلى السكون) اى ان لم يكن المدغم الباقى بعد المدغم فيه اصلى السكون بل عرض له السكون بسبب الادغام سوآء كان قبل الالف او الياء (قوله يا راد) بكسر الدال وتخفيفها فى راد اسم فاعل من رد (قوله الفاء فصيحة) هى التى تدل على ان ما بعدها متعلق بمحذوف غير شرط هو سبب لما بعدها كذا فى الطيبى وقال القطب الفاء التى يكون ما قبلها سببا لما بعدها ان كان ما قبلها محذوفا فهى الفصيحة والا فهى المبينة قال الشارح رحمه الله جعل الفاء ههنا فصيحة على وفق ما فى الطيبى والمحشى على وفق ما قاله القطب فلو علق المحشى على قول الشارح رحمه الله فبقى على ما كان اه هكذا اشار قدس سره الى ان الفاء فصيحة ولك ان تقدر الشرط لكان انسب واما القول بانها فاء النتيجة فسهو لان هذا القول فرع للقاعدة الكلية تمثيل له اورد للتوضيح وليس مقصودا بالذات اورد القاعدة المذكورة لاثباته (قوله المأولة بالفعلية) التأويل لتحصيل شدة المناسبة لان عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس جائز من غير تأويل (قوله او المحذوف ثابتا) مع ان المقصود بالتمثيل يحصل بالواحد (قوله لان التغيير اه) فايراد الامثلة الثلاثة ههنا توطئة للتغييرات الثلاثة الآتية فيها عند جعله اسما برأسه (قوله على غير القياس) فى الصحاح هو جمع بحذف الزوآئد كانهم جمعوا ذكرى مثل اخ واخوان (قوله اسم متمكن) قال اسم لمجىء الفعل كذلك نحو يدعو ويغزو ويكون اعرابه عارضيا لان الاصل فى الفعل البناء وقيد بالتمكن لمجىء هو (قوله التغازى والادلى) اصلهما التغازو والادلو (قوله ويكون اعرابه اه) اى اعراب المحمول على وفق ما كان المحمول عليه من الاعراب (قوله ومن ههنا) اى من بيان وجه استعمال صيغة الندآء فى المندوب (قوله ظهر وجه اعراب اه) وهو اجرآؤه مجرى المنادى بواسطة دخول حرف الندآء عليه وان لم يكن منادى (قوله فامره غير ظاهر) انما قال كذلك لانه يمكن ان يقال انه محمول على المتفجع عليه باطردا لباب المندوب على طريقة واحدة لكن فيه خفاء لانه حمل على

المحمول على شئ (قوله ليس منادى عنده) اى عند المصنف رحمه الله حتى يكون معمولا لادعو المقدر (قوله ولا منقولا منه) اى من المنادى كباب الاختصاص حتى يقال اجرى المنقول مجرى المنقول منه (قوله ولا منصوبا بفعل التفجع) حتى انه منصوب بالتفجع المقدر او بوا على انه نائب منه (قوله لما كانت اه) بيان لتصحيح التعبير عن يا بمطلق صيغة الندآء وقوله وهذا التعبير اه بيان للمرجح (قوله صلته اللام) فى التاج التفجع اندوهكين شدن ويعدى باللام كما يقال فى المحمود عليه انه بمعنى المحمود له (قوله لتضمين معنى البكاء) يتعدى بعلى والبكاء يتعدى بعلى يقال بكيته وبكيت عليه (قوله لا يشمل اه) لان المبكى عليه هو المفقود لا الموجود (قوله وليست للسببية اه) اذ يا ووا ليست سببا للمتفجع ولا آلة له وهو ظاهر (قوله اشار به الى ان اه) وفيه رد على الشارح الرضى فانه قدر المقصور عليه وجعل الباء فى قوله بوا للسببية حيث قال يعنى اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين الندآء والندبة (قوله لتضمنه معنى الامتياز) فيكون مدخول الباء مقصورا ومختصا لان ما به الامتياز يكون مختصا (قوله اعرب اه) فى التاج العروبة والعروبية تازى زبان شدن فمعنى اعرب تازى زبان ترست قال المحقق التفتازانى فى شرح قول الكشاف والمعنى نخصك بالعبادة اى نجعلك منفردا بها لا نعبد غيرك وهذا هو الاستعمال العربى ولو قيل نخص العبادة بك لكان استعمالا عرفيا انتهى ومن هذا ظهر فساد ما قيل ان المحقق التفتازانى جعل الباء فى تقدير دخوله على المقصور صلة الاختصاص فان عبارته صريحة فى تضمين معنى الانفراد (قوله لئلا يلتبس بالندآء) لا يخفى ان الالتباس بالمنادى المستغاث اللاحق به الف الاستغاثة وبالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المقلوب يا ؤه الفا باق فلعل مراده دفع الالتباس بقدر ما يمكن (قوله وقد يلحق اه) اى تلحق هذه الالف مع المنادى الغير المندوب قال ابن السراج تقول للبعيد يا زيدا والهالك فى غاية البعد ومنه قولهم يا هذا مع المنادى الغير المصرح باسمه (قوله قال الشيخ الرضى اه) المقصود من نقله ان ما ذكره المصنف رحمه الله من اطلاق حذف اللبس مخالف لما ذكره الشيخ فانه اعتبره فى المتحرك بالحركات البنائية (قوله لا يلحقه

الالف) لان الاصل فى باب الندبة الالف لان المد فيه اكثر والندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فلا يعدل عنه بلا ضرورة ولا ضرورة فى المعرب لانه يجوز فيه تقدير الاعراب وحركاته غير لازمة (قوله نحو وا ضرب الرجلا) وا ضرب الرجل وا غلام الرجلاه (قوله وكذا المتحرك بالحركات اه) يلحقه الالف اذ لم يؤد الى اللبس نحو قطام وحذام وخباث اعلاما مشهورة واما عند اللبس فيلحقها مدة موافقة لحركته لان رعاية الاصل لمد الصوت فيه وهو الحاق الالف يستلزم محذورين تغير الحركة البنائية واللبس بخلاف المعرب (قوله والمصنف رحمه الله) اى المصنف رحمه الله يتبع الحركة البنائية مدة مجانسة لها مطلقا ولا يغير الحركة البنائية لا عند اللبس ولا عند امنه رعاية للزومها (قوله يا غلاما) اى بالحاق الالف وابدال الكسرة بالفتحة كما قيل فى يا زيد يا زيداه بابدال الضمة بالفتحة لان الكسرة والضمة فيهما ليستا بنائية بل عارضية شبيهة بالحركة الاعرابية (قوله والاولى اه) وذلك انه قد اغتفر لزوم اللبس فى المتحرك بالحركات الاعرابية وما نحن فيه شبيه به لكن الاولى اتباع المدة للحركة الغير الاعرابية واعتبار مشابهتها بالحركة البنائية دفعا للبس (قوله لاستحالة خطاب المضاف اه) بالضرورة لان تعلق الخطاب بالمضاف من حيث انه مضاف يستدعى انضمام المضاف اليه معه وكونه من تتمته وتعلق الخطاب بالمضاف اليه يستدعى انفراده عنه واستقلاله بنفسه وليس هذا مبنيا على القاعدة المعتمدة من انه لا يجوز خطاب اثنين فى كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف (قوله الى هذا) اى جواز ندبة المضاف الى المخاطب (قوله لم يمثل اه) اى لم يمثل بالمضاف الى ضمير الغائب مع صحة التمثيل به فانه عند الحاقه الالف يلتبس بالمضاف الى ضمير الغائبة (قوله فيحذف للساكنين) الظاهر فيحذف عند زيادة الالف لاجتماع الساكنين نحو وا غلام زيداه ولا يحرك التنوين كما يحرك عند لحوق مدة الانكار فى نحو هذا زيد زيدونيه لان اصل المندوب المنادى الذى هو موضع التخفيف واجاز الفرآء فيه ثلاثة اوجه فتحها لاجل الف الندبة وحذفها واتباع المدة حركة ما قبلها نحو وا غلام زيديه وكسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها وما ذكره اولا هو المشهور المستعمل كذا

فى الرضى (قوله حذفتها الالف الندبة) لان القياس اذا اجتمع ساكنان حذف
الاول اذا كان مدا (قوله واذا ندبت اه) اى اذا ندبت المنادى المضاف الى ياء
المتكلم بسكون الياء فلك الخيار لثبوت الاختلاف فى كون اصلها الفتحة
بناء على اصل كل بناء على حرف واحد ان يكون متحركا بالفتح او السكون
بناء على ان الاصل فى الممكنات العدم (قوله ياغلاميه) امالان اصلها السكون
فيمن قال بذلك فلا يزاد عليها مدة اخرى واما لان السكون العارضى كالاصلى
بدليل قولك وامصطفاه لا ترد الالف الى اصلها الاستغنائها عن الف الندبة
بخلاف الف التثنية فانك تقلب المقصورة بياء نحو مصطفيان للزوم الف
التثنية فى المثنى وعدم لزوم الف الندبة فى المندوب (قوله فان كانتا مدتين)
اى حركتهما من جنسهما تكتفى بما فيهما من المد عن الف الندبة بخلاف
نحو ياقاضى فان اصل هذه الياء الحركة فدها كلا مد (قوله جئت بالف
الندبة اه) نحو وارضوه وارضيا اذا سمى بهما (قوله حذفتها فى الجمع اه)
لان اصل غلامكم غلامكوه الاترى الى قوله تعالى انلزمكموها وعلى قراءة
ابن كثير عكن حذفت الواو والضمة استثقالا (قوله ابيانها) لان الوقف
يوجب خفاء الحرف لانقطاع الصوت عنده فاذا جئت بالهاء وقفت عليها
ولم ينقطع الصوت عند الحرفين وتبين كل التبيين (قوله ولاسيما الالف)
اى وخصوصا الالف فانها اشد احتياجا الى البيان عند الوقف لخفائها
فى نفسها لكونها حرفا هوائيا ينسل مع النفس وليس له مخرج يعتمد عليه
(قوله كما تبين بها الحركة) فى ياغلاميه (قوله تحذف وصلا) لعدم الاحتياج
اليها اذ لا خفا فى تلك المدات عند الوصل (قوله امامكسورة) للساكنين
او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقع بعد الالف والواو
وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها (قوله وجب ان يكون اه)
لما كانت عبارة الشارح رحمه الله قاصرة فى بيان شرائط المندوب حيث ترك
ذكر كونه معرفة ولم يعمم المعروف افاد المحشى رحمه الله ذلك بجملة مستأنفة
(قوله فشاذ) فيه شذوذ واو ندبة غير المعروف والحاق الف الندبة بآخر الصفة
(قوله وقراءة ابن عامر اه) جواب سؤال وهو انه جاء فى قراءة ابن عامر الفصل
المضافين بغير الظرف حيث قرأ قوله تعالى زين للمشركين قتل اولادهم

شركائهم بنصب اولادهم على انه مفعول قتل وجر شركائهم على انه مضاف
اليه لقتل اضافة المصدر الى فاعله (قوله واردة على الشذوذ) ضعف القراءة
التى من السبع متابعة للزمخشرى والرضى لزعمهم ان تواتر القراآت
السبع ممنوع وان ذهب اليه بعض الاصوليين وقال المحقق التفتازانى القراءة
مما يستشهد بها لا لها وقد وقع الفصل بين المضاف اليه بغير الظرف فى القراءة
فينبغى ان يحكم بالجواز وحمله صاحب المفتاح على حذف المضاف اليه من الاول
واضمار المضاف من الثانى والتقدير قتل شركائهم اولادهم قتل شركائهم وذكر
صاحب الانتصاف ان اضافة المصدر الى مفعوله وان كانت محضة لكنها تشبه
غير المحضة فاتصاله بالمضاف اليه ليس كاتصال غيره وقد جاز فى الغير الفصل
بالظرف فميزهو عن الغير بجواز الفصل بغير الظرف (قوله وكذا ليس كاتصال
اه) اى ليس اتصال المفصول بالصفة كاتصال الموصول بالصلة لان الموصول
بدون الصلة لايصير جزأ من الكلام بخلاف الموصوف (قوله فيه ان اه) اى
التعليل قاصر عن المطلوب وما قيل انه الحق ماسوى العلم من المعارف به
للمناسبة ففيه انه يقتضى جواز الحذف من اسم الاشارة والتخصيص تعسف
والحق ان يسقط من التعليل قوله كثرة نداء العلم ويكتفى بقوله لان اسم
الجنس لم يكثر نداؤه (قوله وقد يقال) اى فى تعليل عدم جواز حذف النداء
من اسم الجنس سواء تعرف بعد النداء اولا (قوله ولا من المعرفة اه) عطف
على قوله من النكرة (قوله لا يحذف مما تعرف بها اه) الاترى ان لام التعريف
لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هى مفيدة
مع التعريف التنبيه والخطاب (قوله لانه كاسم الجنس) وان كان قبل النداء
(قوله لايشار اليه للمخاطب) اى لاجل المخاطب (قوله اخرج فى النداء عن
ذلك الاصل) اى اخرج عما هو موضوع له اعنى كونه مشارا اليه للمخاطب
وجعل مخاطبا (قوله اعم من ان اه) فان المتبادر من القضايا المطلقة عن الجهة
الاطلاق العام اى ثبوت الحكم فى بعض الاوقات (قوله لانه لا يحذف اه)
تتمة عبارة الرضى تعليل لقوله وهى منه اى لفظة الله مما لا يحذف منه
الا الحرف ثم ان قرر التعليل بانه لا يحذف منه الحرف الا مع ابدال الميمين
فلا يدخل تحت قوله قد يحذف لقيام قرينة لان المتبادر منه الحذف من غير

بدل ليتم رد الشارح رحمه الله بانا لانسلم التبادر المذكور بل المتبادر الحذف مطلقا وان قررانه لايحذف منه الامع ابدال الميمين منه فلايكون الحذف من لفظ الله بل من اللهم لم يتم ماذكره الشارح رحمه الله كما لايخفى (قوله وان كانت اسم جنس اه) فينبغى ان يكون كسائراسماء الاجناس المتعرفة بالنداء (قوله عطف على قوله اه) لاعلى قوله ذى اللام (قوله اوادخل فى الصباح) يعنى اصبح امابمعنى صاراوتامة بمعنى الدخول فى الصبح (قوله اخذت منه الطلاق) قيل سألهاعن سبب البغض واخذ الطلاق فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجزقيل سريع الاراقة بطىء الافاقة (قوله فى الورطة) فى الصحاح الورطة الهلاك قال ابو عبيد واصل الورطة ارض مطمئنة (قوله تلبد) فى التاج التلبد سينه برزمين نهادن مرغ (قوله ان ذكرالحبارى اه) هذامبنى على ان كرى ذكرالكروان وليس مرخم كروان كذافى الرضى (قوله وهى النعام) فى الصحاح النعامة من الطير يذكر ويؤنث والنعام جنس مثل حمام وحمامة وجرادوجرادة ولكونه فى معنى الجمع انث الضميرالراجع اليه (قوله لايهتدون لان يسجدوا) اى المعنى انه متعلق بيهتدون محذوف اللام وحذف حرف الجرعن ان وان قياسى (قوله بدل من السبيل) بدل الكل ان كان اللام للعهدوبدل البعض ان كان للجنس (قوله على التقديرين) اى التعلق بيهتدون والبدلية من السبيل (قوله ويجوزان يقال اه) وعلى التقادير الثلاثة كلمة لاللنفى بدون حذف الجرعلى الاول وبحذفها على الاخيرين (قوله اى به اومطلقا) سوّى بين التوجيهين لان الواحدمنهما يحتاج الى تصرف الاول الى تخصيص الاسم والثانى الى اعتبار ان عده من المواضع الاربعة باعتبار بعض الافراد (قوله يجب تخصيص الاسم اه) بان يقيد المفعول المتبادر من قوله لنصبه بكونه مفعولا به لاان الاسم ههنا يقيد بالمفعول به فانه يخالف العموم المستفادمن كل وبهذا فى ماذكره الشارح رحمه الله من اخراج خبركان بقيدالمفعولية المتبادر من نصبه لانه حينئذ خارج من قوله اسم وبماذكرنا ظهرالجواب عماقيل انه كمايتبادر من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك يتبادر من اسم المفعول فلا حاجة الى اعتبار القيد بالمفعولية فتدبر وارجاع ضميرهوالى مطلق المفعول المذكور فى ضمن

المفعول به المعبرعنه بما تكلف (قوله لصدقه على يوم الجمعة) اى لصدق الحد على المفعول فيه المنصوب على شرائط التفسير مع عدم دخوله فى المحدود اعنى مااضمر لكونه عبارة عن المفعول به (قوله وعلى الثانى) اى على تقدير كونه عبارة عن المفعول مطلقا لاتخصيص فى قوله كل اسم الخ بل يجب اجراؤه على عمومه ليشمل المفعول فيه المنصوب على شريطة التفسير كالمحدود (قوله ولابأس اه) اى لابأس فى تعميم مااضمر عامله للمفعول به وفيه مع عد المحدود موضعا ثالثا من المواضع الاربعة التى يجب حذف ناصب المفعول به فيها لان عد المحدود من تلك المواضع باعتبار بعض افراده وهو المفعول به لاباعتبار جميعها (قوله يعنى ان على بنائية) اى يريد الشارح رحمه الله من هذا التفسيران كلمة على فى عبارة المتن بنائية اى متعلقة بلفظ بناء المقدر المستعمل فى معناه الحقيقى اعنى ترتب شئ على شئ اضمر اضمارا مبنيا على شرط وهذا على تقدير كون البناء حقيقة فى الترتب الحسى كترتب البناء على اساسه والعقلى كمافيما نحن فيه فانه من ترتب المشروط على الشرط (قوله يعنى ان على صلة) اى يريد الشارح رحمه الله من التفسير المذكوران كلمة على فى المتن صلة الوقوع المضمن فيما اضمر والتقدير اى اضمر اضمارا واقعا على شرط ولما كان ذلك الوقوع مشبها بوقوع البناء على اساسه فى الترتب والتوقف عبرالشارح قدس سره عن ذلك الوقوع بالبناء فقوله بناء حينئذ استعارة تصريحية وهذا على تقدير كون البناء حقيقة فى الحسى لكثرة الاستعمال فيه مجازا فى العقلى (قوله لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير اه) يعنى ان المراد من قوله لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر الذى يكون اتيانه لمجرد التفسير من غيران يتعلق باتيانه فائدة اخرى كمانحن فيه فان اتيانه لمجرد تفسير المقدر فلواتى به كان عبثا بخلاف المفسر الواقع بعد كلمة اى فان المقصود من اتيانه ايضاح المراد من السابق ولذا قالوا انه عطف بيان لماقبله فيجوز الجمع بينهما فان قيل لزوم العبث فى نحو قوله زيدا ضربته ظاهر واما فى نحو زيدا ضربت غلامه فلا لان المقدر غيرالمذكور فالجواب انه اذا كان المقصود الاخبار باهانة زيد وكان ذكرضرب الغلام بسلوك طريق الكناية التى هى ابلغ من التصريح كان المقصود من قوله ضربت غلامه اهنته فيكون ذكر

ضربت غلامه ذكراهنته فلو جمع بينهما يلزم العبث كما يلزم فى قولنا زيد
طويل النجاد اى طويل القامة (قوله بل اتى بهما اه) قبل تمامها ظرف لاتى
والباء فى قوله باعتبار متعلق بتبين وتمامها على التنازع اى اتى بالجملة الثانية
قبل تمام الجملة الاولى باعتبار ما تعلق به لتبين الجملة الاولى باعتبار ما تعلق به
فى الرضى ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب بشيئين اوالهماله ذيل فيكرر
المقتضى بعدم تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى ولا تحسبن بالتاء الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالتاء ايضا بمفازة من
العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم ما ذكره المحشى رحمه الله على تقدير
كون رأيتهم تكريرا للاول واما على ما اختاره القاضى فى تفسيره من انه
استئناف فلا ورود للنقض اصلا (قوله ما تعلقت به) الرؤية المذكورة حلمية فان
اجريت على ظاهرها فساجدين حال وان الحقت بالرؤية العلمية فهو مفعول
ثان فلذا قال ما تعلقت به (قوله اقحم) لما كان كل واقعا فى غير موقعه لانه
لاحاطة الافراد والتعريف انما يكون بالماهية اورد الاقحام فانه ادخال شئ
فى شئ بعنف (قوله لبيان المانعية) لافادته ان المحدود يصدق على كل فرد
مما يصدق عليه الحد وذلك يستلزم ان كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه
المحدود وهو معنى المانعية (قوله لابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه) ليعمل
فى الضمير او متعلقه وفى الاسم المذكور بعد التسليط فان المراد من الشبه
ههنا اسم الفاعل والمفعول وهما لا يعملان بدون الاعتماد اما على الموصوف
او على حرف الاستفهام او النفى (قوله كالمثال المذكور فى الشرح) اى زيدا
انت ضاربه (قوله على ان يكون اه) بخلاف ما يكون عمرو فاعل ضاربه فانه
لا يجوز النصب حينئذ لعدم الاعتماد فلا يعمل فى عمرو ولا زيد بعد التسليط
بل يتعين الرفع ليحصل الاعتماد (قوله صفة لاحد الامرين اه) رد لما قيل
ان الصفة فعل بدليل افراد الضمير وذلك لان شرط الاشتغال معتبر فى كل من
الفعل وشبهه وحاصل ما فى الرضى ان افراد الضمير وتثنيته فى المعطوف
باو موكول الى قصد المتكلم فان قصد احدهما افرد وان قصد كلاهما ثنى نحو
زيدا او عمرو جاءنى وقد دعوتهما وههنا قصد المتكلم متعلق باحدهما اذ
لا اجتماع بينهما فى اسم واحد فكانه قيل كل اسم بعده احد من الامرين مشتغل

(قوله او لكل من الامرين) فان لفظ الشبه لتوغله فى الابهام لا يتعرف
بالاضافة فيجوز توصيفه بالنكرة ومعنى الترديد ان نظر الى وقوعهما بعد
الاسم فهو صفة لاحدهما وان نظر اليهما فى انفسهما فهو صفة لكل منهما
(قوله على سبيل التنازع) اللغوى فيقدر لواحد منهما صفة بقرينة ذكرها
فى الآخر وحذف النعت جائز اذا دلت عليه القرينة كما فى قوله تعالى والله
ورسوله احق ان يرضوه فان الخبر فى احدهما مقدر بقرينة الآخر وليس
المراد التنازع الاصطلاحى لعدم كونهما عاملين فى مشتغل بل متبوعين
والعجب ممن قال جعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة
المصنف رحمه الله خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين
حيث توهم التنازع الاصطلاحى وان شبهه لكونه معرفة لا يمكن توصيفه
بالنكرة (قوله لتضمين معنى الفراغ) هذا على تقدير ان تكون الباء فى بضميره
صلة الاشتغال والثانى على تقدير كونها للسببية (قوله او بالتبعية اه) ظاهر
كلامه يقتضى عموم الحكم فى كل تابع وفى الرضى اكتفى بالمثالين احدهما
من عطف البيان نحو زيد ضربت عمرا اخاه والثانى من المعطوف بالواو
وفى شرح التسهيل للعلامة المصرى ملابس ضميره هو المضاف نحو زيدا
ضربت غلامه والمشتمل صفة او صلة او عطف بيان او عطف نسق بالواو وعليه
نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه وزيدا ضربت رجلا
واخاه بخلاف البدل والعطف بغير الواو وفى التسهيل لان الواو لمطلق الجمع
فالاسمان والاسماء معها بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضميره بخلاف الفاء
وثم ولو قلت زيدا ضربت عمرا اخاه جاءت المسئلة ان قدرت التابع بيانا او بدلا
وبنيت على ان عامل البدل هو عامل المبدل منه وان جعلته بدلا وبنيت على
ان عامله غير عامل المبدل منه لم يكن الاسم المنصوب مثالا لثبوت المسئلة
(قوله ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا بعامل الضمير) لم يورد لهذين
القسمين مثالا لان المثالين الآتيين مثالان لهما بعد اسقاط المعطوف عليه
(قوله او رجلا يضربه) عطف على الذى يضربه فيدخل عليه الواو (قوله بل
ليس فى شئ من كتبه) اى فى شئ من كتب المصنف رحمه الله فى هذا الفن (قوله
ويمكن ان يقال اه) فيه رد على الشارح رحمه الله حيث قال الحق انه لابد من

هذه اللفظة والا لخرج نحو زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه (قوله بان يكون اسم فعل) نحو زيدا هاته والمصدر نحو زيد ضربي اياه اوصفة مشبهة نحو زيد حسن وجهه فان هؤلاء الثلاثة اضعفها الا تعمل فيما قبلها فلا يجوز النصب فيما قبلها ويتعين الرفع وكذا الحال فى افعل التفضيل وفعل التعجب (قوله اومصدرا بماله صدر الكلام) كحرف الاستفهام نحو زيدا هل ضربته وكم والعرض والتمنى وحرف التحضيض وحرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك والاسماء المتضمنة معنى الاستفهام نحو هند من يضربها اضربه كذا فى الرضى (قوله كان واخواتها اه) نحو زيد انك ضربته ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه واما ان المفتوحة وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل مابعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا (قوله دون لم وان ولا) اما لم فلامتزاجه بالفعل بتغيير معناه الى الماضى حتى صار كجزئه واما لن فلكونها نقيض سوف التى يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لا فلكثرتها فى الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال (قوله اوبان يكون صلة) نحو ايهم اضربه جر والصفة نحو رجل لقيته حاضر فانه يتعين الرفع فيهما لان الصلة والصفة لا تعملان فى الموصول والموصوف لان الصلة والصفة تتمان مع الموصول والموصوف فى تقدير المفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع معمولها المقدم عليها كلاما فالرفع واجب (قوله او مضافا اليه) فان المضاف اليه لا يعمل فيما قبله نحو زيد حين تضربه يموت (قوله اوواقعا بعد الا) نحو مارجل الا اعطيته لان مابعدها لا يعمل فيما قبلها (قوله اومؤكدا بنون التأكيد) نحو زيدا اضربنه اولا تضربنه لان الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله (قوله نحو زيدا ظنه منطلقا) بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب زيد لانهم كرهوا احتياج الفاعل لذاته الى تقدم ماهو فى صورة المفعول عليه مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل للضمير المضاف اليه ولاجل الا واما اذا كان كل واحد منهما ضميرا منفصلا فيجوز ان يقول فى الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفى المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر كذا فى الرضى (قوله اومعطوفا) اى واقعا بعد حرف العطف اى حرف كان فان مابعد هذه

الحروف لا يعمل فيما قبلها الا انها دلائل على ان مابعدها من تتمة ماقبلها فلو وقع معمولها قبلها انعكس الامر (قوله اما اذا كانت زائدة) نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح فان سبح عامل فى اذا على المذهب الصحيح لان الفاء زائدة فوجودها كعدمها (قوله فجعل ما فى حيز الجزاء) اعنى بنعمة ربك شرطا اى واقعا موقع الشرط (قوله وجعل جزء الجزاء اه) اعنى حدث فوقع الفاء بين اجزاء الجزاء فلا تكون واقعة موقعها الذى حقها ان تدخل على تمام الجزاء فقوله اذ حقها علة لمقدمة مطوية (قوله وهو ان زيدا اه) لعل المراد بالفراغ عن العمل فيه اعم من العمل فيه لذات اولغيره على ما قال الكسائى والفراء لان الناصب لفظ الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح التسليط واما لغيره ان لم يصح التسليط (قوله كما قاله الرضى) ان قوله لو سلط عليه لنصبه غير محتاج اليه لان معنى قوله مشتغل عنه بضميره انه لولا الضمير لعمل فى ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ماقبله لما تقرر فى مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه اى لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه انتهى ولا يخفى ان الدلالة المذكورة التزامية ودلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات وله جواب آخر يستفاد من عبارة الشيخ وهو انه لاخراج نحو زيدا كنت اياه باعتبار تقييد النصب بالمفعولية وتفصيله ان المراد بقوله ما اضمر عامله المفعول به ليصح حمله على قوله الثالث فان المراد به ثالث المواضع الواجب فيها حذف ناصب المفعول به فلو لم يقيد النصب بالمفعولية لدخل فيه زيدا كنت اياه مع انه غير داخل فى المحدود فاندفع ماقيل ان المثال المذكور من قبيل شريطة التفسير فلا معنى لاخراجه واما ماقيل من ان المتبادر من كل اسم هو المفعول فخبط لان كلمة كل نص فى عموم ما اضيف اليه فلا يجوز تخصيصه بالمفعول (قوله لان الترادف انما يكون فى المفردات) والعامل وان كان مجرد الفعل اوشبهه لكن تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالمسلط ليس الناصب بالترادف بل المركب من الفعل والفاعل (قوله نحو زيدا اخاه غلامه ضربته) فلان ضرب الغلام يستلزم اهانة مولاه اعنى اخا زيد وذلك يستلزم ملابسة زيد والتعلق به من حيث انه ضرب (قوله كما ذهب اليه بعضهم) وهو الكسائى والفراء فانهما قالا ناصب هذا الاسم الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى بالتسليط

واما الغير فان لم يصح وليس قبل الاسم فعل مقدر ناصب (قوله لا يخفى اه) يعنى فيما عدا صورة الاشتغال بالضمير مع تسليطه بعينه يمكن ان يتكلف ويقال ان الناصب هو المتأخر باعتبار ما يسد مسده اما فى الصورة الاولى ففيه اشكال لانه يلزم ان يكون الفعل واحدا اذ الضمير فى المعنى هو الظاهر ولو كان الضمير راجعا الى غير المنصوب المقدم لم يجز وفائدة التسليط على الضمير بعد التسليط على الظاهر المتقدم تأكيد ايقاع الفعل عليه فعلى هذا قوله لا يجوز تعلق الخ ممنوع عندهما (قوله بان يكون بدلا اه) لم يتعرض لكونه تأكيدا او عطف بيان لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحى وعدم افادة الضمير للمعنى بدون المرجع (قوله لزم تعلق الفعل اه) لا يخفى ان تعلق معنى الفعل ليس الا بالمرجع فقط وكون التعلق اللفظى بالضمير متقدما على تعلقه بالمرجع ممنوع لان تقدمه بالذكر منصوبا يقتضى تعلق العامل به اولا ولما كان الضمير عبارة عنه تعلق ثانيا للتأكيد (قوله فى زيدا مررت بغلامه) اى جاوزت زيدا مررت بغلامه فيما عدا الصورة الاولى فان المقدر فيه نفس الفعل (قوله تقدير فعل الملابسة) ضرورة تحقق الملابسة مع ذلك الاسم بوجه ما كما لا يخفى (قوله فى مواقع يظن اه) فالمظان جمع مظنة بكسر الظاء اسم مكان الظن على خلاف القياس لكونه فى مقابلة انه لمئنة كذا اى جدير بان يقال فيه انه كذا والمراد بالظن خلاف العلم لا المعنى المشهور (قوله وان لم يكن منه فى الواقع) ليشمل ما وجب فيه الرفع ثم كلام الشارح رحمه الله يدل على ان ذكر المصنف رحمه الله وليس مثل أزيد ذهب به اه) قصدى والظاهر انه استطرادى لدفع توهم كونه مما يختار فيه النصب ولذا لم يذكره مع ما يختار فيه الرفع فالاولى ان يقال ثم ان الاسم الواقع فيما يحتمل الاضمار على شريطة التفسير اما المختار فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران والى هذه الصور الاربع اشارة قوله ابتدأ به وان كان المناسب للباب ان يبتدئ بما يختار فيه النصب (قوله لسلامته) يعنى اعتبر الرجحان الذاتى دون العرضى (قوله رافعه فعل) مقدر مجهول (قوله وايشير الى وجهه اه) وهو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل قال الشارح رحمه الله لان تجرده عن العوامل اللفظية اى فى بادئ الرأى لا تجرده مطلقا لانه يوجب الرفع (قوله اراد بترجيحه تقويه اه) لان اختيار الرفع موقوف على

انتفاء القرينة باقسامها الثلاثة فالترجيح بالنظر الى قرينة صحة النصب لا بالنظر الى قرينة الرفع (قوله لم يحتج اه) فان انتفاء قرينة خلاف اختيار الرفع يشمل انتفاء قرينة وجوب الرفع وانتفاء قرينة اختيار النصب وانتفاء قرينة مساواتهما فقوله او عند وجود قرينة اقوى منها اى من قرينة خلاف اختيار الرفع اى فى صورة مساواة قرينتى الرفع والنصب فتدبر فانه ممازل فيه الاقدام (قوله وفيه بعد) لفظا ومعنى لقرب الرفع وانسياق الذهن اليه (قوله يعنى الذى يخالف الاصل) قيد بذلك فان السلامة عن الحذف الذى لا يخالف الاصل باكثر استعماله لا يوجب الرجحان فان اتباع الاستعمال الكثير راجح كالصفات المقطوعة (قوله هب انه كذلك اه) فى الرضى ذهب ابن السراج وابو الفتح الى ان الاصل فى الخبر الافراد ولمانع ان يمنع ثم نقل دليلهما على ذلك واجاب عنه ومن هذا يعلم انه ليس مذهب الجمهور ويؤيده عبارة اللباب والخبر قد يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ويكون احدى الجمل الاربع لكن ذكر فى المغنى فى بحث الجواب بها القسم الاتفاق على ان اصل الخبر الافراد ولعل فى قوله هب الاشارة الى الاختلاف فيه (قوله وفيه انه يلزم اه) يمكن ان يقال وقوع الخبر جملة خلاف الاصل من حيث الاستعمال فلا يكون قرينة مرجحة للنصب لتعارض الجهتين ولعل هذا الاختلاف لسيبويه (قوله قال الشيخ الرضى) اما اعتراض على المصنف رحمه الله بان الواجب ترك كاف التشبيه واما دفع للتوهم الناشئ من ايراد الكاف بان ليس القصد التعميم كما هو الشائع بل مجرد البيان والاشارة الى ان الحصر فيها استقرائى (قوله ما يوجب اه) وهو الطلب (قوله والاولى ان يقول) اى المصنف رحمه الله ويضم الى قوله مع غير الطلب هذا القول وذلك ليكون بيان وجود قرينة اقوى من قرينة تقوى النصب تاما حيث اشتمل على بيان الاقوى واللغوى الا ان نظر المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله الى تمثيل القرينة الاقوى (قوله مع عطف الجملة) كما فى المثال المذكور فى الشرح (قوله هى التناسب) بين المعطوفين والتطابق بين السؤال والجواب فى كونهما فعليتين (قوله خص الطلب بها) فيه اشارة الى ان الكاف ههنا كالكاف فى قوله كاما (قوله كالاستفهام مثلا) نحو هل زيد تضربه وزيدا ليتك تضربه يجب رفع الاسم

معها كما تقدم (قوله ولا يعارضه اه) اى لا يعارض اختصاص الطلب السلامة عن الحذف فى الرفع لكثرة وقوع الحذف فى كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغير الاعراب بخلاف قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فانه لم يمكن جعلها فعلية بتغير الاعراب (قوله لورود النصب ههنا) فى الرضى عدم سماع النصب بعدها فالاصل منعه بناء على اجماعهم على انه لا يجىء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر وفى المغنى قيل يجوز النصب على الاشتغال فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا المفاجأة لا يليها الا الجملة الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز فى نحو خرجت فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندى ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية واذا قرنت بقد حصل الفرق اذ لا تقترن الشرطية بها (قوله وتجرده عن العروض) اذ لا يتعجب الا مما حصل فى الماضى واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه ولذا قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين فى اصل الوضع والمنقول اليه ليدل بذلك على ان التعجب منه كالغريزة (قوله اعتراضية لا عاطفة) الكلام على حذف المضاف اى واو الجملة الثانية والا فالظاهر معترضة لا معطوفة (قوله والا لزم عطف اه) وذا لا يجوز فيما لا محل له من الاعراب عند البيانيين مطلقا وعند الاكثرين من النحويين واجازه الصفار وجماعة ونقله ابو حيان عن سيبويه وقال صاحب المغنى انه غلط عليه ولذا قال والظاهر قال الشارح رحمه الله هى عاملة فى المضارع بخلاف ما ولا فانهما غير عاملتين والاو ان كانت عاملة الا انها القوتها فى العمل لجزمها للشرط والجزاء يجوز تقدير معمولها (قوله فى عدم تقدير معمول لما بحث) لما سيجىء فى مبحث المضارع من الفرق بين لما ولم انه يجوز حذف المنفى بلما فى الاختيار دون لم والجواب انه فرق بين حذف المعمول وهو الفعل فقط وبين حذف المنفى وهو الجملة فجواز الثانى لا يستلزم جواز الاول (قوله كان حكمه حكم هل) فى ان الرفع والنصب فى ذلك الاسم قبيحان الا ان النصب احسن القبيحين لوجود الدخول على الفعل تقديرا بخلاف الرفع كل ذلك لان كل متطفل على شىء يخفه لزوم اصل المتطفل عليه

اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا كذا فى الرضى وقال المصنف رحمه الله فى شرح المفصل وليس هل زيدا ضربته مثل ازيدا ضربته لا فى الرفع ولا فى النصب لاقتضائها لفظ الفعل فلذلك كان شاذا بخلاف الهمزة لتصرفهم فيها فالنصب فى جميع ادوات الاستفهام مختار بالنسبة الى الرفع عند المصنف رحمه الله الا انه فى الهمزة من غير قبح وفيما عداها مع القبح ولذا اطلق ههنا وفى شرح المفصل الاستفهام ولم يقيده بالهمزة وترك ذكر ما عدا الهمزة فيما يجب فيه الرفع هذا مذهب الاخفش كما صرح به فى شرح التسهيل للفاضل المصرى وهذا معنى قول المحشى رحمه الله فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل لشمول ما وقع بعد الاسماء المتضمنة الاستفهام ايضا فاندفع ما قيل ان بعد الاستفهام بغير الهمزة يجب النصب كما وقع فى التسهيل والالفية فقوله لكان اشمل ليس على ما ينبغى فان ذلك مذهب سيبويه على ما صرح به فى شرح التسهيل وبهذا اندفع التدافع بين عبارتى الرضى حيث قال ههنا ان نصب الاسم المحدود بعد ما عدا الهمزة احسن القبيحين والرفع اقبحهما وفى بحث كلمات المجازاة انه لا يجوز وقوع الاسم بعد ما عدا الهمزة اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا تلقاه وهل زيدا ضربته الا اضطرارا فتدبر ولا يلتفت الى ما قيل القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيدا ضربته للحكم باستقباح هل زيد ضربته فانه فاسد اما اولا فلان صاحب المفتاح لم يقل يقبح هل زيد عرف بل يقبح هل رجل عرف واعترض عليه صاحب التلخيص بانه يلزمه ان لا يقبح هل زيد عرف واما ثانيا فلما عرفت من القول بجوازه من الاخفش وكذا من الكسائى كما فى شرح التسهيل واما ثالثا فلانك قد عرفت ان الرفع والنصب كلاهما قبيحان الا ان النصب احسن القبيحين فهما مستويان فى الجواز بالقبح وعدم الجواز بدونه الا ان احدهما اقبح لعدم الاتصال بالفعل لفظا وتقديرا فقوله فلا وجه مع القول الخ لا وجه له (قوله نعم لو قال اه) يعنى ان ما ذكره الشارح رحمه الله فائدة لفظة بعد لا فائدة لفظ

حرف حتى لوقال بعد الاستفهام خرج من اكرمته ويمكن ان يوجه كلام الشارح رحمه الله بانه لوقال بعد الاستفهام لتوهم دخول من اكرمته لانه بعد الاستفهام تقدير اذا الاصل ازيدا اكرمته ام عمرا الى غير ذلك ولو ادخل لفظ حرف لكان نصا فيه لانه المناسب للخروج بحيث اندفع التوهم المذكور ثم ان الشارح رحمه الله انما تمسك بالمثال المستقبح ولم يقل ليشمل هل زيدا انت ضاربه لانه المناسب لقول المصنف رحمه الله اذ هي مواقع الفعل على ان كون المختار فيه النصب ممنوع لان وقوع الجملة الاسمية بعد هل اذا لم يوجد بعده فعل جائز من غير قبح وان علل بان الاستفهام اليق بالفعل ففيه انه لو قدر الفعل ضرب يلزم ان يكون فاعل الغائب ضمير المخاطب وان قدر ضربت لزم حذف الجملة بخلاف مالو قدر ضارب (قوله ان هل طالبة لكونها فى الاصل بمعنى قد المختص بالفعل وهذا التعليل مختص بهل واما التعليل الشامل لجميع الاستفهام فهو ما مر نقلا عن الرضى ان كل متطفل على شئ اه (قوله ولهذا اقبح هل زيد خرج) بخلاف ما ذكره السكاكى من ان قبح هل زيدا ضربت لان هل لطلب التصديق والتقديم لافادته التخصيص يدل على ان الفعل مسلم الثبوت والنزاع فى المفعول لان ذلك غير جار فى هل زيد خرج لعدم افادته التخصيص عند السكاكى (قوله كما ذهب اليه اه) وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرطية بالفعل اولى ولم يوجبا الفعل بعدها لانها ليست عريقة فى الشرط كان ولو (قوله فى وقوع الجملتين الا ان الجملة الاسمية لابد ان يكون خبرها فعلا الا فى الشاذ (قوله فى لزوم دخولها اه) فيجب بعدها النصب عنده (قوله اذ ليس اه) ولكثرة دخولها على الاسمية التى جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس فان حكمها حكم حتى لا يفصل بينها وبين الفعل كسائر الجوازم المتضمنة لمعنى الشرط قال الشارح رحمه الله وفيما قبل الامر والنهى بيان لحاصل المعنى يعنى ان قوله وفى الامر والنهى عطف على قوله بعد حرف النفى فهو ظرف مستقر كالمعطوف عليه كانه قيل كائنا ذلك الاسم بعد حرف النفى وكائنا فى الامر والنهى والظرفية على التوسعة كما زيد فى السوق اى كائنا فيما قبل الامر والنهى وليس مقصوده تقدير لفظ فيما قبل حتى يلزم حذف الموصول مع بعض

الصلة

الصلة وحذف المضاف وابقاء المضاف اليه على حاله فان الجمهور لم يجوزوا الاول ولا الثانى وقيل الاولى تقدير قبل فقط عطفا على بعد وفيه انه يلزم دخول فى على قبل والغايات حالة الاعراب فى الاغلب اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية نص عليه فى الرضى وبعضهم قدر الوقت وارادوا وقت وقوع الاسم قبل الامر والنهى على التوسعة فى الظرفية (قوله عند تساوى الاحتمالات) اى من حيث الاعراب اللفظى فان تساوت فى افادة المقصود جاز كل واحد منها وان تفاوتت فان قصد افادة المقصود وجب رفع اللبس والا فلا ويكون الكلام مجملا (قوله ورفعه مختار) اى رفع اللبس حينئذ مختار للاحتياط فى افادة المراد (قوله اذا دار بين كونه اه) اى لا رجحان لاحدهما على الاخر من حيث اللفظ فما قيل انه يرجح كونه صفة لرجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقنا لانه يفيد فائدة تامة وهم لان الراجح يرجح كونه صفة لا كونه معمولا للفعل المذكور دون المحذوف (قوله لما فيه من الفائدة التامة) اى فائدة يصح السكوت عليها بخلاف الصفة والاصل فى الكلام الافادة فاندفع ما قيل انه كلما ازداد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد لان ذلك تربية الفائدة والكلام فى نفس الفائدة (قوله قال يعنى فى موضع الخ) فسر كلمة ما بالموضع ليناسب المعطوف عليه اعنى بعد حرف النفى فانه موضع وقوع الاسم المذكور وقوله اذ هى مواقع الفعل فمن قال لا حاجة الى تفسير ما بالموضع اذ يصح ان يفسر ما بالاسم كانه لم يلاحظ السابق واللاحق (قوله ما حاصله يرجع) فيه بحث لان حاصل ما قاله الرضى كما لا يخفى على الناظر الفطن ان كل شئ فى قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر ليس مثل كل شئ فى قوله تعالى والله على كل شئ قدير فان المراد بالاول كل مخلوق اى ما يصدق عليه هذا المفهوم سواء فسر به او بالحادث او بالشئ او بالموجود الممكن وبالثانى كل ممكن وحينئذ لا يتفاوت المعنى سواء جعلت الفعل خبرا او صفة والخبر قوله بقدر الا انه على تقدير الخبرية يكون المراد بكل شئ كل مخلوق مثلا بدليل الفعل فيكون التقدير كل مخلوق مخلوق بقدر والتقييد بمخلوق مستفاد من قوله خلقناه بقدر وعلى تقدير الوصفية يكون كل شئ بمعنى كل ممكن والتقييد بمخلوق مستفاد من المنطوق ويكون التقدير

كل شئ مخلوق كائن بقدر وبما ذكرنا من ان المراد بالاول كل مخلوق
اى ما يصدق عليه هذا المفهوم اندفع البحثان الاولان للمحشى رحمه الله
وبقى البحث الثالث وهو الذى ذكره السيد قدس سره فى حواشيه من ان المعنى
على الوصفية كل شئ مخلوق لنا بقدر وعلى الخبرية كل مخلوق مخلوق لنا بقدر
والثانى اعم من الاول مفهوما عند اهل السنة وبحسب الواقع عند المعتزلة
فيتفاوت المعنى فى التقديرين ولعل فى تركه النسبة الاسنادية فى بيان المعنى
حيث قال كل مخلوق مخلوق بقدر وكل شئ مخلوق كائن بقدر اشارة الى دفعه
بان محط الفائدة فى الكلام هو القيد الاخير وما سواه كأنه مسلم الثبوت
على ما نقله المحقق التفتازانى عن الشيخ عبد القاهر فى المطول فالمقصود
بالافادة على التقادير الثلاثة هو كينونة كل مخلوق بقدر اما كونه مخلوقا لله
تعالى فمعلوم الثبوت ذكر تبعا الافادة كونه بقدر هذا ما عندى والله اعلم
بحقيقة الحال (قوله لان المراد بالشئ المخلوق) فهم المحشى رحمه الله منه
ان لفظ الشئ مستعمل بمعنى المخلوق فاورد الاعتراض بالوجهين وقد عرفت
حقيقة الحال (قوله كان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر) وهو المعنى اذا جعل
خلقناه خبرا وقع فى الرضى ان معناه على تقدير الصفة كل شئ خلقناه كائن
بقدر فاقام المحشى رحمه الله هذه العبارة مقام تلك للاتحاد فى المؤدى
مع كونه اخصر واظهر فى عدم التفاوت بين تقدير الصفة والخبر فى افادة
المقصود لكن عبارة الرضى تتضمن بيان التفاوت بين التقديرين فى تخصيص
الشئ بالمخلوق بانه فى الاول عقلى وفى الثانى لفظى (قوله وعلى التقديرين)
اى على تقدير عدم تناول الشئ للعدم وتقدير تناوله اياه وتخصيصه بالموجود
بمعونة المقام (قوله بما سوى الله وصفاته) لانها ليست بمخلوقة والا كانت
حادثة (قوله بحسب المفهوم) لان المطلق اعم من المقيد (قوله عند المعتزلة) على
ان افعال العباد مخلوقة للعباد وليست مخلوقة لله تعالى لم يحصل المقصود لان
المقصود الحكم على كل مخلوق بانه كائن بقدر والمستفاد على الصفة الحكم
على مخلوقه تعالى بانه كائن بقدر (قوله فى الاختيار) احتراز عن الاستواء
فى الجواز فانه حاصل فى صورة اختيار النصب ايضا (قوله فغرضه)
اى غرض الشارح رحمه الله من ايراده هذا المثال المشتمل على ترك العائد ليس

الا ان بين صورة عطف جملة على جملة ذات وجهين واما صحته فموكول
الى علم السامع (قوله وقد تبع سيبويه فى ذلك) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر
ورد سيبويه لمثال زيد قائم وعمرو كلمته واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف
على الجملة الصغرى لعدم العائد واجاب السيرافى بما ذكره المحشى رحمه الله
قال هى معارضة اه اى على تقدير تسليم كون السلامة من الحذف مطلقا
من المرجحات واما على ما ذكره السيد قدس سره فى حاشية المطول من
ان الحذف اذا كان مما يسبق اليه الفهم لكون المعنى متضحا بنصبه بدون
اعتبار المحذوف فذلك الحذف من البلاغة مقدم اعتباره على عدم الحذف
لكونه تكثيرا للمعنى بتقليل اللفظ (قوله اما اذا جعل الفعل اه) فى الرضى
فى تعريف الفاعل كل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى
المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ انتهى
ولعل الاول رعاية لجهة المعنى فان المخبر به بالقيام فى قولنا زيد قام هو زيد
ويؤيده التفسير بالفارسية بقولنا زيد ايستاده است آن زيد والثانى رعاية
لجانب اللفظ فان اعتبار الضمير لاجل محافظة قاعدة عدم جواز تقديم
الفاعل ولذا قال الكوفيون انه جملة فعلية على التقديم والتأخير لتجويزهم
تقديم الفاعل (قوله كانت الكبرى مفصولة) لانها قد تمت بمجرد الفعل والضمير
انما اعتبر لئلا يبقى الفعل بدون الفاعل ولا دخل له فى حصول الجملة الاسمية
فتكون مفصولة عن الصغرى بالاجنبى منها فان قيل ان الفاعل جزء الفعل
والفعل جزء الجملة الاسمية فلا تكون مفصولة بالاجنبى لان جزء الجزء جزء
فنشأ ه قلة التدبر (قوله باعتبار المنتهى) اى المنتهى المعتبر فهو من قبيل
حصول الصورة فلا يرد ان الفصل بالضمير لا باعتباره (قوله تليق بالفعل)
لان تلك المعانى انما تتعلق بالامور المتجددة والفعل لدخول النسبة فى مفهومه
متجدد بخلاف الاسم فانه يتعلق به تلك المعانى باعتبار النسبة الخارجية
عن مفهومه (قوله الا ان بعضها اه) وهذا الاختصاص موقوف على السماع
لا طريق للقياس اليه (قوله لحروف التحضيض) اى فى السعة اذ قد جاء بعدها
الاسم شاذا فى نحو

ونبئت ليلى ارسلت لشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها

(قوله كا ألا للعرض) فمن قال باختصاصها قال بوجوب النصب بعدها ومن لم يقل بالاختصاص قال باختيار النصب بعدها فليس ذلك من مواقع الوجوب او الاختيار اتفاقا ولذا تركه المصنف رحمه الله وانما ذكر ان الشرطية لعدم الاعتداد باختلاف الاخفش ثم ماذكره المحشى رحمه الله خلاف مافى الرضى فانه قال يجب النصب بعد الا العرضية نحو الازيدا الا تكرمه وجعل حرفى الشرطية اعنى لو وان كلاهما مما اختلف فى اختصاصه (قوله فى ان امرؤ هلك) اى فيما اذا دخل ان على اسم يكون خبره فعلا (قوله قال الشارح الرضى اه) ايراد على الشارح رحمه الله بانه مخالف لما فى الرضى حيث جعل قوله مشتغلا عنه بغيره مخرجا له والجواب ان الشارح رحمه الله حمل قوله مشتغلا عنه بضميره على الاطلاق ولم يعتبره بكونه مشتغلا عن نصبه بنصب ضميره كيلا يلزم استدراك بحيث لو سلط عليه لنصبه وقدم تفصيل ذلك (قوله لان معنى الاشتغال اه) لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب والفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فزيد فى قولك ازيد ذهب به خرج عن الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصب ذلك الاسم بنصب ضميره (قوله وتجوز نصبه اه) على ما جوز ابن السراج والسيرافى (قوله حتى يكون المعنى اه) فيكون الجار والمجرور فى محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط (قوله يعنى ويجب اه) فقوله بالفعل متعلق بالمدلول عليه لا بالاختصاص يعنى ان المصدر انما يقوم مقام الفاعل اذا كان مخصوصا بصفة او قيد والمصدر المدلول عليه بالفعل ليس كذلك والجواب ان ذلك الشرط انما هو فى المصدر الذى يكون مفعولا مطلقا فانه لا ينوب مناب الفاعل الا اذا كان مذكورا او مخصوصا وفيما نحن فيه الفعل مسند الى ضمير مصدره كما فى قولهم لقد حيل بين العير والنزوان وقيل فى توجيهه ان قوله بالفعل متعلق بالاختصاص والمعنى ان الذهاب ينتصب باذهبت فيقال اذهبت زيدا اذهابا كما يقال انبته الله نباتا لكن ليس له اختصاص مزيد مناسبة به بل اختصاص بذهب والفعل لا يسند الى مصدر كذلك وفيه ان المسند الى الذهاب هو ذهب وان الناصب لزيد ملابسه اعنى اذهب المسند الى الاذهاب على ان ذكره لا بد له من شاهد

وان

وان عبارة الرضى ابية عنه حيث قال لعدم الاختصاص فى المصدر ولم يقل لعدم الاختصاص للمصدر (قوله الاظهر ان يقال اه) لان الكلام فى المفسر الناصب لا فى المفسر المشتغل وانما قال الاظهر لانه يمكن ان يقال انه تقدير للمفسر الناصب قبل التسليط كما يدل عليه قوله لو سلط عليه لنصبه (قوله وفى الثانى) اعنى يلابسه احد بالذهاب (قوله كذا ذكره المصنف رحمه الله) اى مقيدا بقوله بالابتداء (قوله ويوافق ضابطة اه) حيث قال واما قولهم زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب اذ ليس مسلطا على ضمير الاول ولا على ما يتعلق به تسليط المفعولية وما كان كذلك فليس من هذا الباب وحكمه ان يكون مبتدأ ان لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل وفاعلا ان كان معه ما يرجح تقدير الفعل على المختار وفاعلا على الوجوب ان كان معه ما يوجب تقديره فالاول كقولك زيد قام والثانى كقولك ازيد قام انتهى (قوله وفيه) اى فى كونه مبتدأ بحث لانه يكون الكاف حينئذ اسما ولا يقول سيبويه باسميته الا عند الضرورة قال المصنف رحمه الله كل شئ فعلوه ترك لفظ نحو وما يؤدى معناه ههنا واورده فى السابق واللاحق للدلالة على انه لم يوجد له نظير وان كان لم يمكن اخذ ضابطة منه بان يقال كل مرفوع بعده صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدى ولو سلط الفعل عليه يصير تركيبا خبريا ولاجل هذا خص بيان عدم كونه من هذا الباب بالاية (قوله لا يمنع اه) دفع لمنع ظهور دخول هذه الاية تحت الضابطة بناء على ان الفاء يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها (قوله لان ما بعدها اه) وذلك اذا كانت غير واقعة فى موقعها او زائدة قال الشارح رحمه الله لان كل شئ كائن الخ لان الصفة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب وكون افعالهم فى الزبر غير معلومة له (قوله تعليل اه) للحكم المستفاد من كذا اعنى ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فهى جملة لا محل لها من الاعراب واللام فى الفاء للعهد (قوله وجملة قوله جملتان بتقدير المبتدأ اه) لفظ جملة مبتدأ مضاف والباء فى بتقدير للسببية وتعليل آخر خبره ومعطوف خبر بعد خبر (قوله بتقدير العائد) اى منه دون فيه على ما سبق الى الفهم لان العائد فى الخبر انما يحذف قياسا اذا كان مجرورا بمن والخبر جملة ابتدائية مبتدأ وخبره جزء من المبتدأ

الاول وما قيل ان لام العهد هو العائد فلا حاجة الى تقديره وهم لان العائد
فى الخبر لا يكون الا الضمير او وضع الظاهر موضعه نحو الحاقة ما الحاقة كل ذلك
منصوص فى الرضى (قوله فيكون الباء صلة) لعاملها الدالة عليه لان الباء
فيها للملابسة والربط فلا يرد انه لا قرينة على حذف الفعل الخاص (قوله
ظرف لعامل الظرف المقدر) اى الجار والمجرور اعنى بمعنى الشرط لكونه ظرفا
مستقرا (قوله والاظهر اه) لان كونه بمعنى الشرط ليس عند المبرد لاعتبار
الحكم به فالاظهر ان يتعلق الظرف بالنسبة والحكم المستفاد من حمل الخبر
على المبتدأ (قوله كما ان اه) فانه يتعين فيه التعلق بالنسبة لعدم تعلق آخره
(قوله يوافق اه) جملة استئنافية معللة لكونه اظهر فان الظرف فى قوله تعالى
متعلق بالنسبة اى هذا الحكم عند الله وليس متعلقا بشئ من المبتدأ والخبر
لعدم صلاحيتهما (قوله انما قال مثل اه) لا يخفى عليك ان ما ذكره فائدة لفظ
هذه لكن لما كان لفظ مثل لبيان ان المشار اليه نوع الفاء المذكورة فى الآية
دون خصوصها وكانت الفائدة المذكورة مترتبة على ارادة نوع الفاء اعنى
ما يكون للسببية واقعة موقعها نسب المحشى الفائدة الى لفظ مثل (قوله كما فى
قوله تعالى اه) فان موقع الفاء قبل اليتيم لكونه معمول مدخولها قدم عليه
لئلا تجتمع اما مع الفاء (قوله يلزم ان يكون اه) وهو مما اختلف فيه والحق تأويله
بمقول فى حقه فلا ترجيح لقول المبرد (قوله والتقدير هذا اه) لكن التقدير الذى
ذكره الشارح رحمه الله اظهر فلذا اقتصر عليه (قوله لان اجلدوا اه) دفع
لتوهم ان المضاف المحذوف فى الجملة السابقة الحكم الذى هو الوجوب وقوله
فاجلدوا للايجاب فانه طلب الفعل على سبيل اللزوم فلا يكون تفسيرا له
وحاصله انه تفسير له باعتبار ما يتضمنه ولك ان تقول ان الحكم نفس الايجاب
عند الشيخ الاشعرى او الوجوب نفس الايجاب وتحقيقه فى شرح العضد
الا ان ما ذكره المحشى رحمه الله اظهر (قوله يجوز ان يقال) اى على مذهب
سيبويه (قوله اذا كانت اه) قيد للسببية احترز به عن نحو وربك فكبر
ولم يتعرض للزائدة لان الحمل عليها بعيد كما مر (قوله ان الشرطية) يعنى قوله
والا فالمختار النصب (قوله قياس استثنائى اه) تقديره وان لا يكن احد
التقديرين يكن المختار (قوله التبعيد تأكيدا فى التحذير) فالمقدر بعد دون اتق

حينئذ لا غبار على كلام المحشى رحمه الله كما لا يخفى (قوله اللهم الا ان يقال اه)
فيه ان كون المحذر منه فى الحقيقة وهو الضر لا يقتضى تقدير بعد فى اللفظ
وجعل النفس محذرا ولو سلم فغاية ما لزم صحة تقدير بعد نظرا الى الحقيقة
لا بعينه (قوله واما قوله واياك اياك المراء فانه) وآخره الى الشر دعاء وللشر جالب
المراء المجادلة والدعاء فعال من الدعوة (قوله فلضرورة الشعر) والكلام
فى السعة ولان اياك اياك اه من المحذر منه المكرر وليس من القسم الاول
حتى يحتاج الى تقدير من وهذا قول سيبويه (قوله اولان المراء مصدر اه)
فحمل فى جواز حذف من على ما يقدر به وليس ذلك بقياسى حتى يرد انه يلزم
من ذلك جواز اياك الضرب وهذا قول الزجاج وفيه ان تقدير المصدر المعرف
بان مع الفعل بعيد ولذا لا يعمل المصدر المعرف عند الاكثرين (قوله اى
وقلت) بتقدير العاطف وقيل هو حال بتقدير قد وقيل جزاء اذا ما وقوله تعالى
تولوا استئناف وجواب لسؤال نشأ من قبيل اى فما حالهم وتمام الاية قلت
لا اجد ما احملكم عليه تولوا واعينهم تفيض من الدمع (قوله اى منه المفعول
فيه) بحذف الخبر الجار والمجرور على طبق قوله فمنه المفعول المطلق (قوله
او هذا باب المفعول فيه) على حذف المبتدأ اما على حذف المضاف من الخبر
او على المسامحة (قوله وهو فصل) اى نفس هو او من جعله فصل فيه انه ليس
موقع الفصل اذ لم يثبت مجيئه الا بين معرفتين ثانيهما ذو اللام او بين معرفة
ونكرة هى افعل التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع
وقال ولا يجوز زيد هو قال كذا فى الرضى (قوله ومصدر استئنافية اه) اى
مبتدأ خبره ما بعده والجملة استئنافية لا محل لها من الاعراب (قوله اى
فى مسماه) على حذف المضاف ههنا لئلا يلزم نزع الخف قبل الوصول الى الماء
(قوله مسامحة) باقامة الدال مقام المدلول (قوله او اسم ما فعل فيه) على
حذف المضاف فى اول التعريف ليكون مشتملا على الجنس (قوله وهو الفعل
اللغوى) لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف لانك اذا قلت ضربت
امس فقد نقلت لفظة ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى
هو مفهومه فعلته امس فامس فعل فيه الضرب لا ضرب (قوله ما يقابلهما)
اى الدلالة تبعا سواء كانت تضمنا او التزاما (قوله المستعمل فى المعنى الالتزامى)

نحو قتلته يوم الجمعة اى ضربته ضربا شديدا (قوله وماله لمح الى معنى) وان لم يكن مدلولا التزاميا اى لازما ذهنيا نحو زيد اسد فى بيته (قوله او بمعناه) بان يكون اسم المصدر (قوله اذ لو اريد من قوله اه) مجازا او كناية لقوله ولو اريد معناه الحقيقى وذلك فان وقوع الحدث فيه يلزمه عند التعبير ان ينسب الفعل الاصطلاحى اليه بفى (قوله لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية) لاخراج نحو شهدت يوم الجمعة على تقدير اعتبار وقوع المشهود عليه لعدم كونه حينئذ منسوبا اليه بتقدير فى ولا يضره كونه منسوبا اليه بتقديره على تقدير ارادة شهود شىء فى يوم الجمعة فانه فعل آخر لانه شهود شىء يوم الجمعة (قوله لان هذا المعنى اه) اذ مفاد التعريف انه اسم لما فعل فيه الحدث المذكور مقيدا بكونه فعل فيه الحدث المذكور فالازم منه كونه اسما للقيد ولا يقتضى ان يكون الحدث المذكور منسوبا اليه بفى الا ان يقال ان كونه اسما لذلك المقيد ليس باعتبار الوضع بالضرورة فيكون باعتبار الاستعمال فيفيد كونه منسوبا اليه بفى لفظا او تقديرا وهذا معنى قوله ثم يصير قريبا من اعتبارها ويصير المال انه ذكر من هذه الحيثية وبما ذكرنا لك ظهر معنى قول الشارح رحمه الله فان ذكر يوم الجمعة ليس من حيث انه وقع فيه فعل مذكور وما ذكره بعض الناظرين فى جواب اعتراض المحشى وتوجيه عبارة الشرح بعيد عن المقصود بمراحل (قوله قد يقصد اه) وذلك لان اعتبار الاخراج بالقيد الضمنى قد يعتبر بعد الفراغ من الاحترازات بالقيود المذكورة صريحا فتكون الحيثية حينئذ مخرجة لما بقى من القيود الصريحة لا لزيادة تصوير المعرف (قوله قد يجعل اه) يريد ان الزمان والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين او اعتباريين (قوله بناء اه) تعليل للنفى يعنى المفعول فيه ما ينسب اليه الفعل بفى وكلمة فى محمولة على الظرفية الحقيقية فيكون المفعول فيه ما يكون ظرفا حقيقيا وهو الزمان والمكان وما هو ظرف مجازى كالمصدر الجنسى والشمس فى المثال المذكور ليس مفعولا فيه بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر فليس كل مجرور بفى مفعولا فيه فلذا قيد بقوله من زمان او مكان (قوله اتفق القوم اه) يعنى انه لا خلاف فى تفسير المبهم والمحدود من الزمان فلذا لم يذكر المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله تفسيرهما (قوله والا لوجب اه) نظرا الى ظاهر

العبارة من غير تأويل فلا يرد انه يجوز رجوعه الى الظروف بتأويل المكان او بالجميع او بالكل او بالمذكور واما ما قيل انه يجوز ان يكون التذكير لرعاية الخبر فغير موجه لان الخبر ههنا مشتق يجب مطابقته للمبتدأ لتحمل ضميره (قوله من فسرهما بمثل اه) وهو المحصور وغير المحصور (قوله ووسط) بسكون السين (قوله وليس كل مبهم عندهم اه) لم يظهر حينئذ فائدة قسمة ظروف المكان الى المبهم والمحدود (قوله بمعناها) اى بمعنى الجهة كما فى قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها اى احتراز عن استعمالها مصدر المعنى روى آوردن (قوله وذرى) قال الاصمعى الذرى بالفتح كل ما استترت به يقال انا فى ظل فلان وفى ذراه اى فى كنفه وستره (قوله ان يحمل على الجهات الست) اختلفوا فى هذا النوع فقيل انه غير داخل فى المبهم لان له مقدارا من المسافة وقيل داخل تحته وقيل انه شبيه بالمبهم وقيل انه منصوب على المصدرية واللغة تساعده لان اللغويين شرحوا الميل والبريد والفرسخ بالخطى فيكون سرت ميلا بمعنى خطوت هذه الخطوات وقيل على تقدير مضاف كانه قيل سير ميل كما فى قولك ضربت سوطا كذا فى شرح التسهيل فلعله لهذا الاختلاف لم يتعرض المصنف رحمه الله لبيانه وفى قوله ينبغى اشارة الى ذلك (قوله اسم المكان اه) يدخل فيه لفظة المكان ايضا (قوله من حدث) سواء كان الحدث مشتقا منه الفعل الناصب لذلك الاسم نحو جلست مجلس فلان اولا نحو قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد (قوله بمعنى الاستقرار) اى الاستقرار فى مكان (قوله ينتصب بالدال على ذلك الحدث) سواء كان فعلا او اسما نحو جلوس زيد مجلس فلان يوم الجمعة وسواء كان ذلك الدال مذكورا اولا نحو هو منى مناط الثريا ومعقد الازار ومزجر الكلب بلزوم كلمة فى غير المكان يقال دخلت فى الامر ولا يقال دخلت الامر (قوله ودخولها فى المكان) نحو دخلت فى المسجد (قوله ولا يخفى ان ما ذكره اه) فى شرح التسهيل فيما بعد دخل فى الظروف المختصة ثلاثة مذاهب احدها مذهب سيبويه والمحقق انه منصوب على الظرفية بتقدير فى على خلاف القياس لكثرة الاستعمال الثانى مذهب الفارسى وابن مالك انه مفعول به بواسطة فى ثم حذفت تخفيفا لكثرة الاستعمال الثالث مذهب الاخفش وهو انه مفعول به صريحا ودخل

متعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى وكثرة الامرين فيه تقتضى انهما اصلان ومقصود المحشى رحمه الله لايتم على الشارح رحمه الله اذلم يدع تعديته بنفسه بل اراد ان تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه كسائر الافعال المتعدية فالظاهر ان يكون مابعده مفعولا به بواسطة حرف الجر كالخروج لاظرفا اذ الظرف لايتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده (قوله كل يوم صمت فيه فى الصيف) فان المقصود صمت كل يوم فى الصيف ولو رفع التبس بالصفة وافاد كل يوم صمت فيه كائن الصيف (قوله اى ماهو حامل على الفعل) بيان لمعنى لاجله واما الشارح رحمه الله فقد بين نوعيه (قوله واما بحسب التصور) او بحسب التحقق فالمفعول اعم من العلة الغائية وغير الغائية فانه بحسب تأخرهما او بحسب التحقق (قوله لان التحقيق اه) متعلق بالنفى والظاهر ان يقال لان الفعل عامل فى المجرور فانه منصوب محلا به وترك لفظ التحقيق لان عمل الجار فى اللفظ ايضا تحقيق الا ان يفسر بالنظر الى الحقيقة فيصير مقابلة الظاهر وترك ضمير الفصل وتعريف المسند المفيدين للحصر اذ لا يتعلق الغرض به الا ان يقال انه من قبيل ووالدك العبد (قوله والجار بمنزلة اه) فى افادة التعدية وايصال الفعل اليه وان كان له معنى زيد فيما سوى التعدية وحاصل الجواب ان قيد معه فى التركيب الذى هو فيه مراد بقرينة ان التقييد بذكره معه فى الجملة لافائدة فيه ولما كان البحث فى المنصوبات يفهم منه ان ذكره للعمل فيه الا ان هذه الدلالة لما كانت التزامية وهى مهجورة فى التعريفات اشار الى منعه بقوله اللهم وما قيل ان تعريف المفعول له يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار وانه يرد عليه بعد اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله بل اعجبنى التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه مافعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه فى تركيب ضربت زيدا للتأديب فمدفوع بان الحكم الموقوف وانتصابه والموقوف عليه العمل مطلقا وبان التأديب المذكور فى التركيبين لكونه اشارة الى تأديب وقع من المخاطب بسبب الضرب غيره فى ضربته تأديبا وللتأديب فان المعرفة غير النكرة او ماهو فى حكم النكرة (قوله مع اتحادهما بحسب الذات) اذ لم يصدر عن الفاعل الافعل واحد

هو الضرب فظهر فساد ما قيل ان التأديب احداث التأديب والضرب سبب الاحداث ووسيلة اليه فلا يكون عينه (قوله اراد ترتب اه) لم يعتبر بالترتب بينهما باعتبار التغاير الاعتبارى بان يقال ان الفعل المذكور باعتبار ملابسته للمضروب ضرب وباعتبار ايجابه التأديب مترتب عليه كما فى رماه فقتله لان الحاصل للمتكلم على الضرب تأدب المضروب لاتأديبه اياه كما صرح به فى الرضى (قوله قال الشارح الرضى اه) تأييد للارادة المذكورة (قوله لتضمنه العلة الحقيقية) اعنى التأدب (قوله وشاركته اه) اى مجموع الامرين علة للانتصاب فلا يرد انه لو كان علة الانتصاب التضمن المذكور لصح ضربته تأديبا (قوله ولو صرحت بالعلة الحقيقية) اى قلت ضربته تأديبا لم يجز نصبه عند النحاة لان شرط النصب اتحاد فاعل الفعل والمفعول له (قوله عند النحاة) واما عند الشارح الرضى فيصح انتصابه لعدم شرط الاتحاد المذكور (قوله قيل) قائله الفاضل الهندى (قوله احسن بمقام اه) ولك ان تقول احسن لان نسبة الجبن والقعود الى نفسه وان كان المقصود التمثيل غير لائق ولان وجود الشجاعة اظهر بالنسبة الى الجبن فيكون فى تمثيل النوع الثانى نصا (قوله ان يقال فيه اه) اى التمثيل بقعدت عن الحرب جبنا تعريض على الزجاج بكونه جبنا قاعدا عن المحاربة فى هذه المسألة كما فى قولك لست انا بزان تعريض على المخاطب بكونه زانيا هذا اذا قرأ قعدت بصيغة المتكلم كما هو الظاهر ولو قرئ بصيغة الخطاب فالتعريض باعتبار ان الخطاب لمن يتلقى الكلام والمقصود منه اثبات المقصود من القعود للزجاج كما فى قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك (قوله يخالف خلافا لقول الزجاج) فالكلام على حذف المضاف والمخالفة بمعنى عدم اتفاق القول فى المدلول والشارح رحمه الله اعتبر فاعل الخلاف القائل لكون المخالفة بمعناها الحقيقى والحذف قليلا وعلى التقديرين الفعل المقدر على صيغة المعلوم اذ مصدر الفعل المجهول لايصح نسبته الى الزجاج والمخالفة الى الجانبين فتجوز نسبته الى كل منهما الا ان الاولى نسبته صريحا الى قول الزجاج وامره فيه هين وقدر الشارح رحمه الله قوله ظاهرا ليصح تقديرا لفعل الناصب للمفعول المطلق معه لما فى الرضى من ان المفعول المطلق اذا بين فاعله ومفعوله

بالاضافة نحو سبحان الله او باللام نحو حمدا له وجب حذف عامله الا اذا كان
للنوع نحو مكروا مكرهم وسعى لها سعيها وترك المحشى رحمه الله لان مقصوده
مجرد تقدير العامل (قوله خلافا للزجاج) جملة معترضة بين المعطوفين
والناظرون تحيروا فى لفظة ظاهرا فبعضهم اعترضوا بانه لا فائدة فيه وبعضهم
تفقهوا بما لا ترضى به الاذن الكريمة وقيد المخالفة بالظاهر بقرينة قول
المصنف رحمه الله فانه عنده مصدر من غير لفظه فانه يستفاد منه ان القولين
على طرفى النقيض (قوله لما رأى اه) فانه اذا كان تفصيلا له يمكن تأويله
بالفعل المشتق وتقييده به فان معنى فادبت مجمل والضرب بيان له (قوله
فكذا تأديبا الذى بمعناه) اى متفق معه فى المفهوم فلا يرد ما فى الرضى من انه
اى معنى فى ان يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى الاعراب الا ترى ان معنى
جئت راكبا جئت وقت الركوب والاول حال والثانى مفعول فيه (قوله
فاعطاه الله النظرة) هذا من خطبة ذكر على رضى الله عنه فيها خلقة آدم
فذكر الالطاف التى وقعت من الله سبحانه بالنسبة اليه الى ان ذكر اباء ابليس
من السجدة وذكر حاله بقوله واعطاه الله النظرة بكسر الظاء اى التأخير
استحقاقا لسخطه اى الغضب الشديد واستتماما وفى بعض النسخ واتماما
للبلية وانجاز الوعد فقال انك من المنظرين الى يوم الوقت المعلوم (قوله لانه
قد يقع معرفة) كما فى قول حاتم

واغفر عوراء الكريم ادخاره * واعرض عن شتم اللئيم تكرما

فى قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت (قوله
وقد حيل بين العير والنزوان) اوله اهم بامر الحزم لو استطيعه قاله صخر بن
عمرو وقد سئلت امرأته كيف زوجها فقالت لا حى فيرجى ولا ميت فينعى
فاستدعى بالسيف وهم بقتلها فلم يستطع لضعفه فقال هذا البيت (قوله
اتفاقا) كذا فى الرضى وعلله بان اصل الواو العطف وانما يعدل الى النصب
نصا على المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لكونه فى العطف اظهر فعلى هذا كفاك وزيدا درهم لا يجوز
ان يكون مثال المفعول معه لكن فى التسهيل وفى رأسه والحائط وامرأ
ونفسه وشأنك والحج على المعية او العطف بعد اضمار دع فى الاول والثانى

وعليك فى الثالث وفى شرحه فالتقدير دع رأسه والحائط فرأسه مفعول
به ويجوز فى الحائط النصب على المعية والعطف وكذا التقدير فى الثانى دع
امرأ ونفسه وفى نصبه الوجهان واما شأنك والحج فالتقدير فيه عليك شأنك
وفى الحج الوجهان هكذا قدره سيبويه عليك شأنك بلفظ الاغراء
وظاهره جواز تقدير عليك وهو اسم فعل واسماء الافعال لا تعمل مضمرة
وكلام المصنف رحمه الله فى باب اسماء الافعال مشعر بجوازه وقد تأولوا
كلام سيبويه على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب وتقدير الاعراب الزم الحج
وفى تجويز سيبويه فى هذا المثال النصب على المعية رد على من يقول ان
المفعول معه لا يكون الا مع الفاعل فمنعوا فى ضربت زيدا وعمرا المعية
وقالوا اذا اريد المفعول معه اتى بالاصل وهو مع انتهى وهذا يدل على جواز
كفاك وزيدا درهم وضربت زيدا وعمرا على المفعول معه عند سيبويه ولعل
كلام الشارح رحمه الله مبنى على مذهبه (قوله وينتقض اه) قال الرضى
وفى شرح التسهيل زعم الزمخشرى ان زيدا فى قولهم حسبك وزيدا درهم
مفعول معه وليس كذلك لان المفعول معه لا يعمل فيه الا فعل او ما يجرى
مجراه وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل لانه اسم جامد ومذهب سيبويه
انه منصوب بفعل مقدر وهو مفعول به والتقدير ويحسبك زيدا وهو مضارع
احسبه اذا اعطاه حتى يقول حسبى وما ادعاه اى عطية من ان الكاف
فى موضع النصب لا يصح لان اضافة حسب محضة وزعم الزجاج ان حسبك
اسم فعل والكاف فى موضع نصب وليس بصحيح لدخول العوامل عليه لقوله
تعالى فان حسبك الله وقول العرب بحسبك درهم انتهى ولعل الشارح
رحمه الله لاجل عدم كونه من المفعول معه عند سيبويه ترك التمثيل به وبعد
الاحاطة باطراف الكلام ظهر لك اندفاع ما اورده الناظرون من الشكوك
فى هذا المقام (قوله اى تساوى اه) اى ليس استوى بمعنى ارتفع او استقام
حتى لا يتحقق الاشتراك بين الماء والخشبة فى الفعل بل بمعنى تساوى (قوله
فلا يجوز اه) لعدم المشاركة فى الفعل (قوله كما ذهب اليه الاخفش) مراعاة
لاصل الواو وهو العطف (قوله معنى مجازى) كالانتقال (قوله المشهور
الاكتفاء) وما ذكره الشارح رحمه الله مذكور بعينه فى العباب واورد

الشارح السيوطى المثال المذكور فى شرحه الالفية وماقيل انه لولم يعتبر
وحدة الزمان فى المثال المذكور لم يصح لان تركهما فى مكان واحد مع تعدد
الزمان لايستلزم ان ترضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود المشاركة فى مكان
واحد لا فى زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة ففيه ان تركهما متعاقبين
بحيث يصحبان فى مكان واحد يستلزم الرضع وتركهما فى مكانين فى زمان
واحد لا يستلزم ذلك فوحدة الزمان لا دخل له فى ذلك نعم ترك احد بدل الاخر
فى مكان واحد لم يستلزم ذلك والكلام فى تركهما لا على البدل (قوله بنفس
الواو) وشبهته انها مختصة بالاسم وبه يظهر جواب البحث الاول لان اولوية
رعاية الاصل انما هى على تقدير ان لا يصرف عنه صارف (قوله ولو نصبت اه)
يمكن الجواب بان عمله مشروط بتقدم الفعل وما بمعناه لافادته المصاحبة فيه
(قوله اعطى النصب ما بعدها) كما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
ارتفع الاسم الشريف اذ لا يمكن اظهار الرفع فى الا النائبة عن غير وههنا
مذهبان لم يذكرا احدهما مذهب الزجاج انه منصوب بمضمر بعد الواو وانما
لم يجز عمل السابق لفصل الواو وفيه ان الواو العاطفة لا تمنع العمل وثانيهما
مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف ورد بان الخلاف معنى ولم يثبت
النصب بالمعانى المجردة (قوله خلافا لابى الفتح) حيث اجاز استوى الماء
والخشبة لان ذلك قد جاز فى العاطفة به فليجز فيها الا انها محمولة عليها ولانه قد ورد
فى كلامهم نحو جمعت وخشاغيبة ونميمة والجواب انه يحتمل فى الاصل لقوته
ما لا يحتمل فى الفرع والواو فى وخشا عاطفة (قوله لا ارى منعا) اى فيقال
فى مررت بزيد وعمرو اى وعمرا مررت (قوله جعل كان تامة) وفسر الفعل
ههنا بما يدل على الحدث ولم يفسره فيما سبق اشارة الى انه بمعناه الاصطلاحى
لكونه العامل ولتغاير معنى الفعل فى الموضعين وضع المظهر موضع المضمر
ثم المراد بمعنى الفعل فى التعريف اعم مما يتضمن الحدث ومما يستنبط منه
او الآخر واكتفى بذكر الفعل الذى هو الاصل عن ذكر ما يشبهه لاشتهار
اشتراكهما فى اكثر الاحكام ولاجل هذا لم يفسر معنى الفعل اولا وتعرض له
ثانيا فاندفعت الشكوك التى عرضت لبعض الناظرين (قوله فقوله لفظا اه)
وكذا قوله معنى فمن قال انه حمل كان فى القسم الثانى على الناقصة فقد سها

والمراد

والمراد بما يدل على الحدث العامل فلا يرد ظرف الزمان والمكان والآلة
على ما وهم (قوله تأمل تعرف) لان مناط الفائدة وجود الفعل اللفظى
والمعنوى لا اتصاف الفعل بكونه ملفوظا او مستنبطا من اللفظ (قوله وانما
يعدل عنه نصا اه) فيما لا توجد فيه القرينة القطعية الدالة على المصاحبة فلا يرد
ان ما ذكره الشارح رحمه الله من قوله كفاك وزيدا درهم والامثلة المنقولة
من شرح التسهيل مما جوز سيبويه الامرين فيها فلا يكون العدول عن
العطف للتنصيص على المصاحبة فلا يصح الحصر المستفاد من انما لان
القرينة العقلية فى جميعها دالة على ان المراد المصاحبة سواء كانت الواو
للعطف او بمعنى مع الا انه على تقدير الحمل على المصاحبة يكون فى اللفظ دلالة
على المراد وعلى تقدير الحمل على العطف يكون الاكتفاء بالدلالة العقلية (قوله
فاذن اه) اى اذا وجب العطف (قوله قلنا اه) وما قيل انه حمل الجواز فى كل
موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به
حتى يدخل فى التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه قد يدخل فى التعريف
حينئذ ضربت زيدا وعمرا فالوجه تخصيص المعمول بما عدا المفعول به
المنصوب وحينئذ يكون ضربت زيدا وعمرا خارجا عن القسم فلو حمل الجواز
على عدم الامتناع لانتقض الحكم بالمثال المذكور فليس بشئ اما اولا فلان
الشارح رحمه الله حمل الجواز فى الموضعين على الامكان الخاص الا ان نفيه
فى القسم الثانى باعتبار الامتناع بقرينة النحوى كما يشعر به الاضراب عنه
بقوله بل يمتنع واما ثانيا فلما عرفت من الفرق بين كفاك وزيدا وضربت
زيدا وعمرا واما ثالثا فلان التخصيص للمعمول بما عدا المفعول به المنصوب
لا دليل عليه (قوله الحاجة ثابتة فيه) لان القرينة الفعلية وهى ان المقصد
السؤال عن شأن احدهما مع الاخر لا عن شان كل منهما كافية فى افادة
المقصود ولا حاجة الى التنصيص على المصاحبة لان الدلالة الفعلية ليست
اقل من اللفظية فالمراد بقوله اذ السؤال عن شأنهما اى شأن احدهما مع
الآخر فلا يرد ما قيل انه يجوز ان يعطف عمرو على الشأن بحذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه فالنصب اذا يرجح بالسلامة عن الحذف ويرجح
الرفع بالاستغناء عن عمل العامل المعنوى (قوله بمعنى الفعل اه) لان قولك

شأنك بمعنى فعلك وصنعتك كذا فى الرضى وفى القاموس شأنت شأنه قصدت قصده (قوله والمصنف رحمه الله لم يفرق الخ) فحكم فى كل ما فيه العامل المعنوى بتعين العطف (قوله فرق فى الحكم بين الاولين والاخيرين) فقال المختار العطف مع جواز النصب من غير ضعف فى الاولين اى فيما يكون فى اللفظ مشعر قوى بالعامل عند القوم وعندى وجوب النصب عند قصد المصاحبة والافلا وفى الاخيرين اى ما لا يكون فى لفظه مشعر قوى بالعامل العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال واذا نصب مع قلته وضعفه قدر كان لكثرة وقوعه ههنا فكانه منطوق به اى هذا كان لك واياك وما كنت زيدا (قوله وبين الاخيرين) لا يفرق الرضى بين الاخيرين بل بين انا واياه فى لحاف وبين ما انت وزيدا حيث قال ان الاول ابعد من الثانى لاشعارما بالفعل لما فيه من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعده واما وهذا لك واياك اى فيما فيه حرف الجر وما انت وزيدا اى فيما فيه الاستفهام فلا فرق بينهما فى وجود الداعى للفعل فيهما او كثرة وقوع الفعل بعدهما وعدم تعاضد الامرين (قوله وقس عليه اه) فان التقدير فيهما وذلك اى العامل المعنوى مع تعيين النصب (قوله وكل قضية اه) اى من القضايا الثلاث التى تتضمنها الامثلة الثلاثة متضمنة لحكم مخصوص بذلك المثال وهو الحكم بان عامله معنوى وتلك القضايا الثلاث متضمنة لاحكام ثلاثة مجملها الحكم الذى ذكره الشارح رحمه الله وقيل الاظهر ان المعلل النصب اى نصب الاسم فى هذين المثالين لان المعنى ما تصنع وفيه ان هذا المعنى متحقق فى ما لزيد وعمرو مع تعين العطف (قوله الهيئة فى الاصل اه) فى القاموس الهيئة وقد تكسر حال الشئ وكيفيته ورجل هيئ وهيئ ككيس وظريف حسنها وقد هاء يهاء ويهيئ وهيؤ ككرم انتهى ويفهم من تاج البيهقى انه فى الاصل مصدر حيث قال الهيئة والتهيئة ساختن كارى را (قوله للمتهيئ للشئ) فى تاج البيهقى التهيؤ ساختن شدن (قوله نحو قوله تعالى فادخلوها اه) اورد ثلاثة امثلة للحال من الفاعل وللحال من المفعول جامدا او مشتقا (قوله وهى اعم اه) كالصفة فانها قد تكون بحال نفس الشئ وقد تكون بحال متعلقه (قوله نحو اتيتك وزيد قائم) فان قيام زيد ليس هيئة للفاعل والمفعول

لا باعتبار نفسهما ولا باعتبار متعلقهما (قوله وقد استمر اه) لان الكناية شائعة فى كلامهم وهى تعبير عن الملزوم باللازم (قوله ليس هيئة لزمان زيد) اى لزمان اتيانه اذ ليس بينهما الا المقارنة فى الوجود وليس احدهما حاصلا للآخر ولعل المصنف رحمه الله عرف الحال الذى هو مفرد لانه الاصل والمعرب المنصوب (قوله الا بتأويل) بان يراد قيام زيد فيه فيكون حالا له باعتبار متعلقه (قوله مفارقا) اى فى الوجود (قوله بوقت حصول مضمونه) يخرج به نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه (قوله تعلق الحدث) فاعل يتقيد يخرج به النصب فانه لا يتقيد بوقت حصول ذلك التعلق وتدخل الجملة الحالية عن الضمير لافادة الحالية تقييد التعلق وان لم يدل على هيئتى الفاعل والمفعول (قوله او ما يجرى مجراهما) يدخل فيه الحال من الفاعل والمفعول المعنويين ومن المضاف اليه (قوله اذا لم تجعلها حالا) بل معطوفة على ما قبلها واما اذا جعلتها حالا فهى جزء الكلام دالة على التقييد المذكور داخلة فى الحد (قوله فى دلالة الحال اه) يعنى ان اعتبار قيد الحيثية المتعلقة بتبين وان كان يخرج صفة الفاعل والمفعول عن الحد لكونها مبينة لهيئتهما مطلقا لا من هذه الحيثية الا ترى انهما لو انسلخا عن الفاعلية والمفعولية وجعلا مبتدأ او خبرا او غير ذلك كان بيانها لهيئتهما بحاله لكنها تخل بجامعية الحد لان المراد بالفاعل والمفعول النحوى وفى دلالة الحال على ان مدلولها مبين لهيئة الفاعل والمفعول اى مدلولهما من حيث انه فاعل او مفعول نحوى تأمل اذ لا يدل الحال على هذه الحيثية حتى يصح انه مبين لهيئة مدلولهما مقيدا بهذه الحيثية وكون مجيئها مقيدا بحال الفاعلية والمفعولية فان راكبا حال فى جاءنى زيد راكبا ولو قلت ازيد راكبا اخوك لم يجز انما يفيد اشتراط تحققهما بها لا دلالتها على صفة الفاعلية والمفعولية ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الدلالة والاشتراط فى التحقق هذا تحقيق كلام المحشى رحمه الله وليس مراده ان الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوى بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به على ما وهم فان هذا البحث مطرد فى سائر التعريفات مندفع بان الكلام على حذف المضاف او اقامة الدال مقام المدلول وبما ذكرنا من ان قيد

الحيثية متعلق ببين اندفع ما قيل ان الحيثية مقيدة لاضافة الهيئة وثبوتها فهو اما تعليل واما تقييد وكلاهما غير صحيح (قوله فى زمان تعلق الفعل بهما) فيشترط فى تحققهما وجودهما فقوله نعم اه بيان لمنشأ الغلط (قوله حق الحال المعرفة) ظاهره العموم فى المختلفة والمتفقة وقيل فى المختلفة (قوله على حد ترتيب) اى تورد على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله اوخبر لكان المقدر) والجملة استئنافية (قوله يرشدك الى هذا) اى الى تفسير لفظيا بما ذكره الشارح رحمه الله دون المعنى المتبادر وهو كونه ملفوظا (قوله تفصيل العامل) حيث جعل قسما من معنى الفعل فانه حينئذ تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول مستنبطة من فحوى الكلام (قوله علامة اتحادهما) اى المفهوم من ذاتا اى فيما صدقا عليه وفيه ان الملة واللحم ليستا عين ابراهيم والاخ والاتحاد لا يحتاج اليه فى كونهما مفعولا حكما فالصواب علامة اتحادهما من حيث تعلق الفعل فان اتباع الملة اتباع ابراهيم واكل اللحم اكل الاخ اللهم الا ان يراد بقوله ذاتا خارجا من حيث تعلق الفعل (قوله لان الداخل فى الذات اه) فبين هيئة الذات مبين هيئة الداخل من حيث دخوله فيه فلا يرد ان دخوله فى الذات لا يستلزم ان تكون هيئته هيئته حتى يكون الحال من الذات حالا من الداخل (قوله من المفعول فيه) ومن المفعول به ايضا (قوله ويتجه عليه اه) اى على ما فى شرح المصنف رحمه الله (قوله لان عامله مقدر اه) واذا كان العامل مقدرا كان فاعلية الفاعل مفهوما من نفس الكلام فيكون العامل لفظيا (قوله لما لم يكن لضرورة المعنى) بل لمجرد رعاية قاعدة نحوية وهى ان الجار لا بد له من متعلق ولذا فهم العربى القح المعنى من غير اعتبار التقدير (قوله كان فى حكم المفهوم من الفحوى) فيكون فاعلية الفاعل ايضا مفهوما من الفحوى (قوله يلزم اختلاف اه) لان عامل ذى الحال حينئذ الابتدائية وعامل الحال الظرف اذ المقصود تقييد الحصول فى الدار بحال القيام (قوله لا يصير اه) لان فاعليته حينئذ ايضا تكون مفهومة من نفس الكلام لا من فحواه (قوله لان زيدا مشارا اليه اه) اى بعد اعتبار اتحاده بما يعبر عنه بذا اذا لم يعتبر معنى الاشارة عاملا فى ذا مع تعلق الاشارة بما يعبر عنه به اذ لا فائدة فى قولنا اشير الى المشار اليه وكذا المنبه بزيديته فزيد منبه عليه

باعتبار اتحاده بذا الا اذا وان كان متصلا بحرف التنبيه فتدبر فانه اشتبه على من ادعى التفرد فى فهم الدقائق (قوله حقيقة) قيد به لانه منبه عليه تجوزا باعتبار اتحاده بذا (قوله مع تقارب اه) فاستنباط الفعل من الاسم اولى من استنباطه من الحرف (قوله فصل العامل ههنا اه) يعنى ان الشائع والمناسب ان يذكر شرط الشئ بعد تعريفه فكان اللائق تقديم قوله وعاملها اه لكن قدمه لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما المأخوذتين فى التعريف فكانه من تتمته (قوله وكانه اراد اه) دفع لما يرد من انه كان اللائق حينئذ ذكر ما هو توطئة له عقيبه يعنى لو ذكر امتناع التقديم على عاملها المعنوى مقدما على قوله وشرطها اه يلزم الفصل بين مباحث التقديم لان منها انها تتقدم على ذى الحال النكرة ولك ان تقول انه قدم على ذكر الشرط بقدر ما هو ضرورى التقديم وتتمة التعريف فيكون الشرط فيه متصلا بالتعريف بقدر الامكان (قوله اى من صيغته) يلزم على هذا عدم ذكر اسم الفعل مع انه يكون عاملا فى الحال على ان استعمال التركيب بمعنى الصيغة غير متعارف بينهم فالاولى ان يكون ضمير تركيبه للموصول والمعنى ويكون ذلك مقصودا من التركيب الذى فيه فيشمل اسم الفعل ايضا ويكون التركيب بالمعنى المتعارف بين النحويين وفى غاية التحقيق ادخل اسم الفعل فى معناه واكتفى فى تفسيره بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولم يعتبر فيه كونه مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به وتقديره (قوله الظاهر انهما ليسا اه) خصهما لان الظاهر فى النداء ان المقيد هو النداء لا المنادى فانه طلب زيد فى حال كونه قائما وكذا التشبيه بالاسد فى حال كونه صائلا والمتمنى والمترجى حصول زيد فى الدار حال القيام والتمنى والترجى غير مقيد بحال من الاحوال فكانهما داخلتان فى الجملة المقيدة بالحال (قوله فيه بحث اه) يعنى ما قاله الشارح رحمه الله والرضى ليس بصحيح على اطلاقه فانه فى المثال المذكور ليس الخبر مفيدا اذ ليس المتمنى رجوعه مقيدا بحال فقره بل المتمنى رجوعه مطلقا فقيرا او غنيا والقيد بالفقر ليفيد استمرار التمنى وثبوته فى حال الغنى بطريق الاولى فيكون الحال قيدا للتمنى وهذا معنى قوله معناه اه فان الوصلية تفيد كون نقيض الشرط اولى بالجزاء هذا لكن المثال المذكور

صناعى وكونه مستعملا فى محاوراتهم ممنوع لابد له من شاهد (قوله والحل اه) ما مر كان نقضا والحل فى مقابلته عبارة عن منع مقدمة معينة وهى ههنا ان السؤال ينافى المعلومية (قوله يجوز ان يكون مجهولا اه) ههنا معلوما باعتبار نفس المفهوم مجهولا باعتبار اتصاف ذى الحال به (قوله لو قيل مخصوصة اه) ولا يشمل جميع الصور المذكورة على ما وهم لان المتبادر من المخصوصة المقيدة بقيد (قوله او ما بمعناه) نحو قلما جاء فى رجل راكبا (قوله منصوبا على الاختصاص) بتقدير اعنى (قوله على الحال) اما بجعله بمعنى امرين او بنيابته عن عامله المحذوف فقوله اى امرين امرا بيان لحاصل المعنى (قوله او عن ضمير مفعوله) الراجع الى القرآن (قوله فى المقصود) وهو كون ذى الحال فيه نكرة مستغرقة لجواز ان يكون حالا منه لا من حيث استغراقه لما تحته بل من حيث خصوصيته بالاضافة الى امر حكيم او خصوصيته بالوصف بان يجعل حكيم صفة لكل وان كان الغالب كونه صفة لما يضاف اليه (قوله لانها تشبه اه) وان لم تكن مستغرقة (قوله تعسف) فى التاج التعسف ركوب الامر من غير تدبير وذلك لان ظاهر العبارة يدل على وقوع النكرة بعد الا والمراد وقوع الحال بعدها (قوله بمعنى ان فاعل الظرف) وهو ظرف مستقر لكونه معطوفا على قوله واقعة فى حيز الاستفهام وهو صفة لقوله نكرة معطوف على قوله موصوفة وما قيل انه ظرف لغو لا يعمل فوهم (قوله على المذهبين) اى مذهب البصريين والكوفيين فى تنازع العاملين (قوله لا ضمير النكرة) كما يتبادر من سوق الكلام (قوله والتقدير اه) ولا يجوز ان يكون اللام فى الحال عائدا بان يكون للعهد او عوض المضاف اليه اى حالها على ما وهم لان العائد لا يكون الا ضميرا او الظاهر القائم مقامه نص عليه فى الرضى وفيه ان حذف العائد المجرور سماعى الا فى مواضع (قوله لوجب ان يقول اه) نحو ما رأيت رجلا الا فى الدار راكبا فانه لا يصح (قوله روما للاختصاص) وليس من باب التقييد حتى لا يصح ارتكابه بل خلاف ما يتبادر نظرا الى السابق (قوله الا ان يكون الاستثناء مفرغا) لانه يكون استثناء من اعم الاحوال والشائع فى ذلك ترك ذكره (قوله والاستثناء المفرغ اه) فقوله نقضا للنفى بيان للواقع وليس قيدا

احترازيا (قوله وانما حسن التنكير ههنا) اى تنكير ذى الحال مع انه ليس معرفة ولا فى حكمها لعدم التخصيص والاستغراق لعدم توجه النفى اليه بل الى المستثنى منه اعنى اعم الاحوال فما قيل ان المصحح فيه عموم النكرة ليس بشئ (قوله فلا يصح اه) يعنى اشتراط كون ذى الحال معرفة لدفع التباس الحال بالصفة وههنا لا التباس فى المغنى الحال متى امتنع كونها صفة جاز وقوعها من النكرة ولذا جاز منها عند تقدمها واما جواز كونه فى حكم المعرفة فلحمله على المعرفة (قوله لجواز وقوع الصفة بعد الا) فى شرح المفتاح للمحقق التفتازانى انه لا خلاف فى جريان الاستثناء المفرغ فى الصفة نحو ما جاءنى رجل الا كريم لكن لنفى الخلاف سهو ظاهر فى المغنى واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالوصفية ما نعان الواو والاولم بر الزمخشرى وابو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا يفصل بين الموصوف والصفة فان قلت ما جاءنى رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعنى ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم يعنى فى ايلائك اياها العامل وقال الفارسى لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز انتهى وبما نقلنا يعلم جواب بحث المحشى رحمه الله فان كلام المصنف رحمه الله مبنى على مذهب الجمهور وفساد ما قيل ان جواز وقوع الصفة بعد الا فرية بلا مرية (قوله لان التقديم يؤمن اه) اى فى حالة النصب نحو ضربت امرأة راكبة فطرد التقديم رفعا وجرا كذا فى اللباب (قوله ظرفا للنسبة) اى ظرف مكان اى فى غالب المواد او ظرف زمان فى غالب الاوقات (قوله الذود المنع) بالذال المعجمة والمهملة بعد الواو الساكنة والفعل منه من حد نصر (قوله فى الصراح اه) فعلى هذا للنغص معنيان والثانى اليق بالبيت لكن الشارح رحمه الله اقتصر على المعنى الاول اشارة الى ان المعنى الثانى مجازى من باب استعمال المطلق فى المقيد لرجحان المجاز من الاشتراك (قوله مصدر وحد اه) مذهب سيبويه والخليل انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايحادا وايحادا موضوع موضع موحدا فاذا وقع مع الفعل المتعدى فهو حال من الفاعل اى ضربته فى حال ايحادى له بالضرب واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول فيكون

التقدير موحدا واباه الزجاج وقال بعضهم مذهب سيبويه اولى لان وضع
المصادر موضع اسم الفاعل اكثر من وضعها موضع اسم المفعول وذهب
ابن طلحة الى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت
به وحدى وذهب جماعة الى انه مصدر موضوع موضع الحال فنهم من
قال انه مصدر لم يلفظ له بفعل كالاخوة ومنهم من قال انه مصدر محذوف
الزوائد قال ابو الفتح هو من اوحدته ايحادا ولكن جيء به على حذف الزوائد
وحكى الاصمعى عن العرب وحد يحد وفى القاموس وحد كعلم وكرم يحد فيهما
وحادة ووحودة ووحودا ووحدا ووحدة بقى منفردا وعلى هذا ينبغى ان
يكون مصدرا كذا فى شرح التسهيل والشارح رحمه الله اختار الاخير
لعدم التكلف (قوله الا فى مواضع معدودة) فانه جاء فيها مجرورا وهى قريع
وحده ونسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده القريع
كامير فحل الابل مقترع للفحلة اى مختار فعيل بمعنى مفعول وكذلك النسيج
وهو فى الاصل ثوب لا ينسج على منوال غيره استعير للشخص الذى لا نظير له
والجحيش تصغير الجحش وهو ولد الحمار والعيير تصغير العير والرجيل تصغير
رجل والكلمات الثلاث ذم تقال فى المعجب برأيه المقيد به (قوله ان اصله
التاء) اى اصل وحذ وحدة (قوله هنا بضم الجيم) اى من حيث الرواية
ويجوز ان يكون بمعنى الاجتهاد اى مجتهدا وبمعنى الطاقة اى مطيقا (قوله
ظاهرا) اى صورة وفى الحقيقة نكرة (قوله كان تعريفها كذلك) اى لم يجئ
غيره (قوله اى كثيرا ساترا) فان الجم هو الكثير قال الله تعالى ويحبون المال
حبا جما والغفر الستر (اى اولا فاولا) اى مترتبين (قوله فان هذه الاسماء
الثمانية) ولم يذكر سيبويه جواز تثنيتهما وقد قاسه بعضهم على ثلاثتهم (قوله
منصوبة فى الحجاز) ولا يؤكدون بهذه الاعداد بل بكل واخواتها (قوله اى
مجتمعين فى المجيء) اشارة الى انه لا فرق بين الوجهين قال ابن مالك فى شرح
التسهيل النصب عن الحجازيين على تقدير جميعها ورفعه التميميون على تقدير
جميعهم لا فرق بين المعنيين الا من جهة الصناعة وقيل اذا نصبت على
الحال فيكون المعنى مررت بهم فى حال انهم ثلاثة فلا يكون معهم غيرهم
واذا جعل توكيدا فالمعنى مررت بالثلاثة كلهم فلا يمتنع معهم غيرهم (قوله

وتوكيدا اه) عطف على منصوبة يعنى ان تميما يجعلونها تابعة لما قبلها
فى الاعراب على سبيل التوكيد ثم اختلف فى نصبه على الحال فذهب سيبويه
فى هذا كمذهبه فى وحده فى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع
الحال كانك قلت مثلثة وذهب يونس الى انه فى الاصل صفة فيكون حالا
بنفسه ورد بانه لا تكون صفته الا نكرة وذهب المبرد الى انه مقدر من لفظ
الثلاث فعل فتقول مررت بهم فثلثتهم كذا فى شرح التسهيل ومنه ظهر ان
ما ذكره الرضى من انها فى تأويل النكرة مذهب سيبويه وليس اتفاقيا (قوله
او لصفات) اى لصفات مقدرة هى احوال واليه ذهب بعضهم رعاية لكون
الاصل فى الحال الافراد (قوله غير واجب فى المثال الاول) اى ارسلها العراك
لعدم كون المصدر مضافا الى ضمير الفاعل او المفعول (قوله فى الثانى) اى
مررت به وحده لكون المصدر مضافا مع عدم كونه للنوع وهذه القاعدة التى
ذكرها الشيخ الرضى (قوله وجب الواو) حين وقوعها حالا من النكرة فرقا بين
الصفة والحال لا التقديم رعاية الاصل الواو اعنى العطف (قوله نحو جاءنى
رجل وزيد راكبين) فيه اشارة الى ان معنى كونها مشتركة ان تكون حالا
من كل منهما حيث ذكر الحال بصيغة التثنية فما قيل الحال المشترك صاحبها
مجموع المعرفة والنكرة والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج
صاحب الحال المشترك فلا حاجة الى زيادة قوله ولم تكن الحال مشتركة
وهم محض ثم ان القيدين اللذين ذكرهما الشارح رحمه الله ليسا بزيادة بل
الاول مستفاد من قوله نكرة باعتبار ان المطلق ينصرف الى الكامل والثانى
مستفاد من ان الاطلاق قد يكون قرينة التقييد بقيد فقط فالمراد نكرة فقط
(قوله الحال حكم آخر) كما يشعر به قول الشارح رحمه الله لانهما فى المعنى
مبتدأ وخبر (قوله فلا يجدى اه) لان الحكمين لا يجتمعان فى قصد المتكلم وفيه
ان ذلك فيما يكون الحكمان ملحوظين بالذات فلذا قال اللهم وما قيل
انه تخصيص بالخبر المتقدم الذى ليس بظرف وهو لا ينفع فى تصحيح المبتدأ
فمدفوع لانه ليس بمبتدأ حقيقة بل بالتأويل نظرا الى المعنى فهو شبيه المبتدأ
ويكفى لتخصيصه تقدم شبه الظرف ولا يلزم كون ظرف الزمان خبرا عن الجثة
لعدم كونه ظرفا حقيقيا وعدم كونه خبرا حقيقة (قوله لتحقق الالتباس)

نحو رأيت رجلا عالما راكبا والجواب ان الالتباس كلا التباس لان النكرة المخصوصة انما تقع ذا الحال لكونها فى حكم المعرفة فى انتفاء الشيوع والابهام فكانه حال من المعرفة فلا التباس ثم ان التخصيص نكتة معنوية وعدم الالتباس لفظية وكل منهما مستقل فى اثبات وجوب التقديم ولذا اورد الشارح اللام فى كل منهما (قوله اعلم ان الدال) اى اللفظ الدال على حدثين كبابى فاعل وتفاعل وافعل التفضيل واداة التشبيه وغير ذلك والمقصود منه تعين ماعدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا ببيان مثله (قوله على خصوصية حدث) يشتركان فيه (قوله كالمكان نحو زيد عندى) احسن منه عندك والزمان نحو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم السبت (قوله والمتعلق) اى المفعول به بلا واسطة وواسطة نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد والحال نحو زيد قائما احسن منه قاعدا (قوله وهما لم يتميزا اه) لعدم الدال عليهما لفظا والجملة معترضة او حالية (قوله حتى يلى) اى يتصل كل واحد من الحدثين ما يتعلق به من المكان والزمان والمفعول والحال (قوله التزموا ان يلى ذلك المتعلق) اى متعلق كل واحد من الحدثين بصاحب ذلك الحدث الذى يكون ذلك المتعلق متعلقا به وقوله المصرح به صفة صاحب ذلك واحترز به عن الضمير المستكن فى افعل التفضيل وفى اداة التشبيه فانه وان كان صاحب ذلك الحدث لكنه لما لم يظهر كان كالعدم قال الرضى ومع ذلك فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا (قوله لدفع الالتباس) بين الحالين فانه اذا قيل زيد كعمرو قائما قاعدا لا يتعين كون احدهما حالا من زيد والاخر من عمرو (قوله حال من العامل المعنوى) فيفيد ان العامل المعنوى ملتبس بمخالفة الظرف العامل فى امتناع التقديم واما ان وجه المخالفة ماذا فلا دلالة للكلام عليه ففيه اجمال بينه الشارح رحمه الله بان امتناع التقديم فى الاول اتفاقى وفى الثانى خلافى فاندفع ما قيل ان كون مدار المخالفة بين العامل المعنوى والظرف كون احدهما متفقا عليه والاخر مختلفا فيه مما لا تفيده العبارة والعجب ان هذا الاعتراض وارد على الوجه الذى اختاره حيث قال فالوجه انه لا يتقدم الحال على العامل المعنوى اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه فى الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون

البناء على مذهب الاخفش فانه قد اعتبر فى المخالفة امرين لا تفيدهما العبارة اصلا وانما خص بيان المخالفة بالظرف مع ان الفعل والمشتق ايضا مخالفان للعامل المعنوى فان الحال يتقدم عليهما لاشتراك الظرف والعامل المعنوى فى الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعا (قوله كما انه اه) فيفيد ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى فى الجملة وهو ما اذا كان لغوا كما صرح به العباب فى بحث الحال وقد نص فى المطول فى بحث التشبيه ان الجار والمجرور فى قول الشاعر اسد على وفى الحروب نعامة متعلق باسد ونعامة لتضمنهما معنى شجاع وجبان وفى المغنى ومن ذلك اى من مثال التعلق بما اول بمشبه الفعل قوله

وان لسانى شهدة يشتفى بها * ولكن على من صبه الله علقم

اى عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصب والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله بصعب او شاق او شديد فاندفع ما قيل ان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوى الذى لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور نص عليه فى الرضى فاذا لم يدخلا فى العامل المعنوى فلا يصح قول الشارح رحمه الله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى (قوله يعنى اذا كان العامل المعنوى اه) سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله نحو قوله تعالى كل يوم هو فى شأن هذا وقد عرفت ان تقديم الظرف اللغو على العامل المعنوى وان لم يكن ظرفا جائز فلا حاجة الى التقييد بقوله يعنى وقد تبع الشيخ الرضى فى ذلك ولعله حمل قوله بخلاف الظرف على الظرف المستقر لان الحال اشبه به فان الظرف او الجار والمجرور اذا وقع حالا لا يكون الا ظرفا مستقرا وحينئذ لابد من التقييد المذكور ويؤيد الحمل المذكور ان الامثلة التى اوردها لتقديم الظرف على العامل المعنوى كلها من المستقر (قوله قال الشيخ الرضى) يعنى ان عدم جواز تقديم الحال على العامل المعنوى مذهب الجمهور (قوله وقد صرح ابن برهان) واستشهد لذلك بقوله تعالى هنالك الولاية لله فان هنالك ظرف وضع موضع الحال والولاية مبتدأ والخبر لله وهو العامل فى هنالك (قوله فلا يجوزون اه) اى فى الجملة وهو فيما اذا كان ذو الحال مظهرا قالوا لانه حينئذ يلزم الاضمار قبل الذكر لان فى الحال ضميرا يعود الى ذى الحال

المتأخر بخلاف ما اذا كان مضمرا فان الضميرين يشتركان فى عودهما
على مفسر بهما (قوله اذا كان صاحبها اه) سوآء كان مظهرا او مضمرا
لان النسبة فى الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر (قوله
وهى ما اذا كان اه) نحو جاء راكبا زيد فانه لشدة طلب الفعل الفاعل كانه ولى
الفعل والحال ولى الفاعل فلا يكون اضمارا قبل الذكر (قوله استثنى اه) استثناء
الصورة الاولى ومجيئها على قلة مذكوران فى الرضى واما استثناء الصورة
الثانية فغير مذكور فيه بل فى شرح التسهيل انه اذا كان صاحب الحال
مجرورا بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه اجماعا وكذا فى التحقيق ثم قال
ابن مالك بانه ان كانت الاضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف لكونها
فى نية الانفصال نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن او غدا (قوله لا يرد) اى
تقديم التابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع (قوله لان الفاعل اه) دليل النفى (قوله
محله قبل الفعل) لكونه ذاتا يطلب لاجله المسند (قوله وان امتنع) اى تقديمه
على الفعل بعارض الالتباس بالمبتدأ عند التقديم فلا تقديم للتابع على ما لم
يتقدم عليه المتبوع فى ذلك المثال (قوله قيل وجه اه) يعنى ان امتناع التقديم
فى الصورة المذكورة سماعى لا قياسى (قوله الحصر اضافى) اى لا آمرا
بما يضرهم فلا ينافى كونه آمرا بما ينفعهم (قوله كما اذا جعلته حالا من
الناس) فان الحصر حينئذ اضافى ايضا اى لا لبعض الناس كما زعمت اليهود
انه مبعوث الى العرب خاصة (قوله والتقدير اه) دفع لما يتوهم انه لا تقدير من
الرسول وقت الارسال كالا كف منه بانه لا يلزم تقدير الحال من صاحب
الحال فيجوز ان يكون من المتكلم (قوله لازمة الحالية) فوقوعها صفة
للمصدر او مصدرا خلاف الاستعمال الفصيح وقد يقع كافة فى كلام من
لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه كذا فى الرضى (قوله غير
مضافة) خبر بعد خبر وليس بحال من ضمير لازمة (قوله ولا يخفى ان المتبادر
منه) اى من لفظ كافة هذا المعنى اى معنى قاطبة اى جميعا فوقوعها لا بمعنى
مانعة خلاف المتبادر (قوله قياسا وسماعا) قوله تعالى فانفروا ثبات
او انفروا جميعا وقول العرب جاء الخيل بداد فبداد علم جنس وضع مكان متبددة
ثم القياسى انواع تسعة قال فى التسهيل ويغنى عن اشتقاقه وضعه او تقدير

مضاف

مضاف او دلالة على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصالته او تفريع او تنويع
او طور او واقع فيه تفصيل انتهى فمثل الشيخ بقوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا
ووقع المصطر عان عدلى عير اى مثل عدلى وكلمته فاه الى فى اى مشافهة وبعت
الشاء شاة ودرهما اى مسعرا وادخلوا رجلا رجلا اى مرتبين وهذا خاتمك
حديدا وهذا حديدك خاتما وهذا ثمرك بسرا وهذا بسرا طيب منه رطبا
والشيخ الرضى ذكر منها خمسة والمحشى منها ثلاثة ولم يظهر لى وجه الاقتصار
عليها (قوله بصفة) اى بصفة مشتقة (قوله هى الحال فى الحقيقة) اى المقصود
التقييد بها لا بموصوفها فما قيل القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا شرط
الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغى ان يقال فى جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان
مترادفان ليس بشئ (قوله جاء زيد اسدا وشجاعا) اى مثل اسد او شجاعا اى فيما
يقصد به التشبيه وجهان احدهما ان يقدر مضاف قبله وثانيهما ان يأول
المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم وذلك لانهم يجعلون المشتهر فى معنى
من المعانى كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار
قهار (قوله التقسيط) اى بيان القسط لشئ وهو الحظ والنصيب (قوله
وبنصب ذلك القسط اه) لا يخفى ان الجزأ فى قولك بعت الشاء شاة بدرهم الشاء
كما سيجئ فالمنصوب على الحالية هو نفس الجزء والآتى بعده القسط وكذا
فى قولك بعت البر قفيزين بدرهم نعم يصح ذلك فى الامثلة التى ذكرها الشارح
الرضى بعد هذين المثالين من اخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته
درهما فى درهم اى جعلت فى مقابلة درهم منه درهما منى ووضعت عندكم
الدنانير دينارا الذى كل واحد ثم ان بيانه يقتضى ان تحمل النكرة فى الاثبات
على الاستغراق واستشهد عليه بقولهم تمرة خير من جرادة وبقوله تعالى علمت
نفس ما قدمت ومع ذلك لا يدخل فى ضابطته نحو يدا بيد اى ذا يد بذى يد اى
النقد بالنقد فالوجه ان يجعل نحو بعت الشاء شاة بدرهم من ضابطة التسعير
اى مسعرا شاة بدرهم والامثلة الباقية داخلة فى ضابطة الفاعلية على
ما فى التسهيل وشرح الالفية للشيخ السيوطى كما هو المنساق الى الفهم
(قوله اما مع واو العطف) فى اللباب ما حاصله ان الاصل فى هذه الاحوال
الجمل فالاصل فوه الى فى ويده بيدى وشاة بدرهم اى كل شاة او شاة منها بدرهم

لان الهيئة فهمت منها ولذا جوز الخليل الرفع فى تلك الاسماء الانهم
وضعوها مواضع لوازمها المفردة اى مشافها ومصفقا ومسعرا ومقابلا
لتبادر الفهم الى تلك اللوازم لكثرة الاستعمال من غير نظر الى تفصيل اجزاء
تلك الجمل فاعربوا القابل منها اعراب الحال وهو الجزء الاول من الجزئين
فيما ليس فيه حرف العطف وكلاهما فيما ابدل فيه الواو العاطفة من اداة
المصاحبة وهى الباء بمعنى مع لانه اذا ابدلت الباء واوا وجب ان يعرب
مابعدها باعراب ماقبلها نحو قولهم كل رجل وضيعته وامرأ ونفسه (قوله
او بحرف الجر) او بغيره كامر من وضعت عندكم الدنانير دينارا لدى كل واحد
(قوله الاظهر اه) لان البسر مابقى فيه مرتبة معينة من مراتب الحموضة
وكل مرتبة نوع لامابقى فيه حموضة مطلقة لكن حمل الشارح رحمه الله التنكير
فى حموضة على التنويع اوعلى القلة ولذا قال المحشى رحمه الله الاظهر فان
قيل مافى القاموس من ان البسر التمر قبل ان يرطب وتفسيره فى الصراح غورة
خرما يشعر بانه يستعمل لما فيه حموضة مطلقا قلت بعد التسليم هذا المعنى
غير مراد فى القول المذكور (قوله واين) ليخرج التمر والاظهر مافيه رطوبة
لان اللين يستعمل فى مقابلة الصلابة (قوله هذا اذا كان اه) اى هذا التأويل
اذا كان لفظة هذا فى القول المذكور اشارة الى النخل لان المبسر بصيغة اسم
الفاعل النخل لاثمرته (قوله كما يدل عليه اشتقاقه) اى فى قوله ابسر النخل
اذا صار ماعليه بسرا واما ماقيل ان مقصودهم تحصيل معنى الصفة
فى الجامد وذا لايتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق
المفروض انما هو لتصوير المراد به فلا حاجة الى اعتبار الاشارة الى النخل
فليس بشئ لانه لاخلاف فى وجوب دلالة الحال على الصفة انما الخلاف
فى وجوب اشتقاقه فلو لم يوجد مشتق من لفظه فى الاستعمال ثبت ماهو
غرض المصنف رحمه الله من وقوع الجامد حالا لتضمنه معنى الصفة من غير
تأويل بالمشتق لعدمه فى محاوراتهم فى التاج النضج بالفتح والضم پخته شدن
من حد سمع والادراك رسيدن ميوه (قوله قال الشارح الرضى اه) لايخفى
ان كل جملة وقعت حالا اقيمت مقام المفرد مع انه لايعرب شئ من جزئيها
والمقصود انه لما انمحى منها معنى الجملة واريد معنى المفرد اعرب الجزء الاول

منها

منها اليشعر بانها فى معنى المفرد وقد مر تفصيله بما لامزيد عليه (قوله وفاه الى فى)
ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه لفيك لئلا يبقى المعرب على حرف واحد
وقد جاء فابفم بحذف المضاف اليه وابدال الواو ميما لئلا يبقى المعرب على حرف
واحد (قوله نحو بعت الشاء شاة بدرهم) اى كل شاة شاة منها ودرهم مقرونان
والجملة حينئذ استئنافية فلا تحتاج الى الواو (قوله ولايقصد من الانشاء
وقوع مضمونه) اى معناه المصدرى الذى يدل عليه بجوهره لان الانشائية
اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء والمقصود من الاولى مجرد الطلب سواء وقع
مضمونها اولا ومن الثانية الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع وهذا
التعليل جارى عند من يجوز وقوع الانشاء خبرا من غير تأويل وعند من
لم يجوزه بخلاف تعليل الشارح رحمه الله فانه مختص بمن لم يجوز وقوعه خبرا
وفى تقييد المصنف رحمه الله ههنا بالخبرية وعدم تقييده فى الخبر اشارة الى ان
عدم وقوع الانشاء حالا متفق عليه بخلاف وقوعه خبرا (قوله فضلة) يتم
الكلام بدونها (قوله احتيج الى زيادة ربط) فصدر الجملة التى اصلها الاستقلال
بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة
لم تبق على الاستقلال (قوله ولهذا) اى لكونها فضلة (قوله لايكون الواو اه)
لان بالخبر يتم الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكون المعنى فيه
كانها من تمامه وكذا الصلة لانها يتم بها جزؤ الكلام فاكتفى فى الثلاثة
بالضمير (قوله ما حسبك) الحسب بالتحريك الشرف (قوله الجملة المصدرة
بليس) وان كانت فعلية (قوله لانها) اى ليس على الاصح احترازا عما قيل
انه لنفى الحال (قوله كحرف نفى داخل على الاسمية) فكانها باقية على اسميتها
ولذا كان حكمها حكم الاسمية (قوله قد سمع بالواو) فى قولهم قمت واصك
وجهه (قوله مبتدأ محذوف) اى انا اصك وجهه فتكون اسمية تقديرا (قوله
ويشترط اه) لبشاعة اجتماع الحال والاستقبال وان كان الحال الذى نحن
فيه غير مناقض للاستقبال (قوله لابد فيه من الواو) لكونه ماضيا معنى فكما
ان الماضى المثبت احتاج الى قد المقربة له بالحال كذلك المضارع المنفى
محتاج الى الواو التى هى علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لانه لتحقيق

الحصول ولم للنفي (قوله لم يدخله الواو) لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه كلمة ما التي هي لنفي الحال فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير (قوله لزمه الضمير) كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة (قوله والاغلب اه) اى الاكثر في الاستعمال تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاء زيد لا يركب جاءني غير راكب فهو واقع موقع المفرد لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا اكثر من مصاحبة المجرد منها (قوله ذكره السيد الشريف في حواشي المطول (قوله وللقوم ههنا كلام بعيد عن التحقيق) وهو انه لابد من قد ظاهرة او مقدرة في الماضي المثبت اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبعدوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بقد لظاهر الحالية كما ان التجريد من حرف الاستقبال لذلك (قوله منها) اشار الى ان لوجوب الحذف القياسي مواضع اخرى منها ما وقع الحال نائبا عن غيره نحو ضربي زيدا قائما ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما ينبغي من التقلب في حال نحو اتميميا مرة وقيسيا اخرى بالهمزة وبدونها اى تتحول تميميا هذا عند السيرافي والزمخشري وعند سيبويه ان انتصابه على المصدرية اذ ليس المعنى انك تتحول حال كونك تميميا تحول هذا التحول ومنها صفات تضمنت توبيخا على ما ينبغي من الحال نحو اقائما وقد قعد الناس مع الهمزة وبدونها تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة وعند سيبويه الصفة قائمة مقام المصدر اى اتقوم قياما ولكون القسم الاول مذكورا في بحث حذف الخبر والقسمين الباقيين اختلاف في حاليتهما ترك المحشي رحمه الله التصريح بها (قوله فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا) ويقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر (قوله لتقرير مضمون الخبر) من فخر نحو انا حاتم جوادا او تعظيم نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد او تصغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق مبينا وهو الحق مصدقا فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله جوادا وكاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا ومبينا التقرير

مضمون الجملة وقولك عطوفا يحتمل كليهما وانما سمى الكل مؤكدة لان في الاستدلال ايضا نوع تأكيد للمدلول (قوله وذلك المعنى اه) فيه بحث لان التولد من نسبة ابوك الى زيد ثبوت العطف لزيد لا ثبوته لابوك فيكون المعنى زيد يعطف عليك عطوفا فيصير عطوفا مصدرا لا حالا (قوله لهما) للمنشعب والمجرد (قوله في الصورتين) اى المنشعب والمجرد (قوله من حيث انه اب) وبهذا اندفع اعتراض الرضي من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا لان ذلك انما هو على تقدير ان يكون متعلق التعين والعرفان ذات الاب واما اذا كان ذلك متعلقا باعتبار وصف الابوة اما باعتبار الحيثية او بتقدير المضاف اى ابوة بمعونة المقام فالمعنى صحيح بلا ريبة ولم يظهر لي وجهة تسليم المحشي رحمه الله الاعتراض وعدم التعرض لدفعه مع كونه في غاية الوضوح (قوله وانما قدرت اه) وكذا تقدير بعض الاحوال في قوله ويجب في المؤكدة (قوله باول امثاله اه) او يسمى ما يؤكد مضمون الفعلية دائمة ويقسم الحال الى منتقلة ودائمة ومؤكدة (قوله وكثيرا ما تجيء صيغة الصفة اه) كقمت قائما والله اكبر كبيرا (قوله الاظهر اه) انما كان اظهر لعدم احتياجه الى التصرفات التي يحتاج اليها تعريف المصنف رحمه الله فقوله جنس اى اسم جنس وهو ما يدل على معنى كلي جنس شامل لجميع اسماء الاجناس فنحو سفه نفسه وغبن رأيه غير داخل في التعريف لعدم كونه اسم جنس ولو قيل انه في حكم النكرة لان المراد نفسا ورأيا كان داخلا في التعريف كما هو رأي الكوفيين وقوله ذكر لتعيين مبهم يخرج جميع النكرات المستعملة ابتداء من غير سبق مبهم وكذا اسماء العدد والصفات اذا اريد بها الاوزان وقوله صالح لاجناس مختلفة يخرج النعت والبدل وعطف البيان فان كل واحد منها وان حصل منه تعيين المبهم لكن ذلك المبهم ليس صالحا للاجناس المختلفة وبقي فيه نعت اسماء الاشارة نحو هذا الرجل والمشترك نحو رأيت عينا جارية فاخرجه بقوله متقاض فان ذكر النعت فيهما بعين المراد منها لا لتقاضي تلك الاسماء التعيين بالذكر لان الابهام فيها نشأ من الاستعمال (قوله والاصل فيه التنكير اه) لان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا (قوله تعريفه

باللام) نحو زيد الحسن الوجه بنصب الوجه (قوله مضمن فيه معنى شكا) اى الم شاكيا بطنه (قوله بمعنى سفه فى نفسه) فهو منصوب بنزع الخافض وفى تفسير القاضى ان سفه بالكسر متعد وبالضم لازم ولا حاجة الى التكلف المذكور (قوله لان الاصل اه) فى الصحاح سفه نفسه واخواته كان الاصل فيها سفهت نفسه ورشد امره فلما حوّل الفعل الى الرجل انتصب مابعده بوقوع الفعل عليه لانه صار فى معنى سفه نفسه بالتشديد هذا قول البصريين والكسائى ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد وقال الفرآء لما حوّل الفعل من النفس الى صاحبها خرج مابعده مفسرا ليدل على ان السفه نفسه فيه وكان حكمه ان يكون سفه زيد نفسا لان المفسر لا يكون الا نكرة ولكنه ترك على اضافته ونصب نصب النكرة تشبيها له بها ولا يجوز عنده تقديمه لان المفسر لا يتقدم (قوله لعل الوضع اه) بان يراد بها تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او بالقرينة سوآء كان اللفظ ملحوظا بخصوصه او بوجه كلى وعندى لا حاجة الى هذه العناية لان الوضع اعم من ان يكون اصليا او طارئا بحسب الاستعمال فان تلك الاسماء صارت حقيقة فى المعدود والمكيل والموزون لكثرة استعمالها فيها (قوله لا يدل اه) لانه فى اللغة هو الثبات ورب عارض ثابت لازم كالابهام فى المشترك مع عدم القرينة ولا يدل على كونه وضعيا فلا تجوز ارادته منه (قوله ويمكن ان يدفع اه) الاستقرآء فى اللغة آرام كرفتن ويستعمل فى الحصول والثبوت مطلقا واما استعماله فى الحصول الذى لا يكون طارئا فكلا ولو سلم فيكون من باب استعمال المشترك فى احد معنييه من غير قرينة وذا لا يجوز ولو سلم فلا دلالة على كونه بالوضع (قوله على خصوص حصة منه) كالثياب والعبيد (قوله مجاز) لان استعمال المطلق فى المقيد من حيث خصوصه مجاز ثم هذا المجاز متفرع على المجاز الذى صارت اسماء العدد بحسب الاستعمال حقيقة فيه اعنى المعدود (قوله على ارادة مبهم) وليس هذا معنى مجازيا لكونه مما يصدق عليه انه مشار اليه وللاشارة الى ذلك ايده بقوله كما فى ربه رجلا (قوله فيه مساهلة اه) لا مساهلة اذا اريد بقوله ان الواضع وضع الرطل مثلا بالوضع الطارئ نصف منّ من المعدودة (قوله هو الصنجة) فى الصراح صنجة الميزان سنك ترازو ومعرب

ولا تقل بالسين (قوله وسيشير اليه) حيث يفسر المقدار بما يقدر به الشئ لكن هذا تفسير لمعناه الاصلى (قوله هذا بالحقيقة اه) اى هذا الابهام يتصف به الوزن بذاته ويتصف به الموزون بواسطته كما ان الابهام من حيث الجنس يتصف به الموزون بذاته والوزن بواسطته (قوله كان المعنى كفى رجوليته اوشهادته) لا يخفى ان مقصود الشارح الرضى كما يظهر للناظر فى كلامه الفرق فيما جعل التمييز نفس ما انتصب عنه نحو كفى زيد شهيدا وفيما جعل متعلقه نحو كفى زيد شهادة بان الذات المقدر فى الاولى اذا اظهرته صار ما انتصب عنه بدلا منه وفى الثانية صار مضافا اليه وهذا لا ينافى كون المعنى متحدا فى الصورتين (قوله يفيد ان ما بعدها مصدر اه) يعنى ان كلمة عن للتعليل كما فى قوله تعالى وما فعلته عن امرى وقوله تعالى فازلهما الشيطان عنها وانما قال يفيد ليشمل احتمال كونه معنى حقيقيا وكونه معنى مجازيا والاول اولى لبقاء عن على حرفيتها مع تضمنها معنى لطيفا بخلافه اذا كانت بمعنى بعد (قوله وعندى مثل زيد رجلا اه) اصل الامثلة رجل مثل زيد وانسان غيرك ورجل سواك ورجل بطولك وارض بعرضها (قوله لا يضاف الى اسمين اه) فلا يقال غلام زيد عمرو بل وعمرو (قوله منه المبالغة والتفخيم) كمواضع التعجب (قوله اذا كان اه) متعلق بالامثلة الثلاثة يعنى ان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد وان عرف المقصود منه برجوعه الى سابق معين فليس التمييز عن الضمير اذ لا ابهام فيه بل عن النسبة وعبارة الرضى مشعرة بان يكون الظرف قيدا للمثالين الاخيرين حيث قال لا ريب فى ان التمييز فى نعم رجلا عن المفرد وهو الضمير ولعل هذا باعتبار ما هو الشائع فيه وهو تأخير المخصوص بالمدح واما على تقدير تقديمه نحو زيد نعم رجلا فالتمييز عن النسبة (قوله هو نفس الضمير اه) ولا تظنن ان الناصب فى نعم رجلا وبئس رجلا هو الفعل (قوله بقرينة الاحالة) اى احالة بيان تمييز العدد بقوله وسيأتى اى ما سيجئ فى مباحث العدد (قوله اذا لم يقصد به الانواع) بل الآحاد (قوله كان جوابه مبنى اه) لا يخفى ان تعريف الجنس على ما ذكره الشارح رحمه الله لا يقتضى تجرده عن التاء بل وقوعه حال تجرده عن التاء على القليل والكثير فنحو تمرة وجلسة يكون جنسا (قوله هذا الاحتمال اه) لان قوله

ثم ان كان تنوين معطوف على قوله فيفرد ان كان جنسا عطف الشرطية على الشرطية والضمير فيه راجع الى التمييز نعم لو عطف على قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا كان الضمير راجعا الى المقدار وهو المناسب من حيث المعنى ولذا سوى الشارح رحمه الله بين الاحتمالين (قوله بل الظاهر انه علم) على ما فى تفسير القاضى ورمضان مصدر من رمض اذا احترق فاضيف اليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والالف والنون كما منع ابن دأية علما للغراب للعلمية والتأنيث وقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فعلى حذف المضاف للامن من الالتباس (قوله بالتفريع) اى بجعله فرعا وفى بعض النسخ بالتنويع وهو تصحيف (قوله يليه اصله) صفة بعد صفة لفرع وقوله ويكون عطف عليه (قوله وهو ينتصب اه) والاكثر الاضافة للخفة وعدم اعتراقه فى الابهام (قوله لنوع ابهام فى النسبة) اى الابهام التبعى كما يدل عليه قوله بحسب احتمالات الظرف (قوله ورفع ابهامها) عطف على قوله ذلك الابهام (قوله صح) جواب لما (قوله جعله اه) يعنى ان الشارح رحمه الله تبع الشيخ الرضى فى ادخاله فى الشبه رعاية لما هو الحق وان كان المصنف رحمه الله جعله مقابلا للشبه (قوله ما يدر) من حد نصر الضرع پستان كذاشتن كذا فى المهذب (قوله وهو كناية اه) فى الصحاح يقال فى المدح لله دره اى عمله (قوله فى هذه العبارة شبهة مشهورة اه) هذه الشبهة تلقتها الفحول بالقبول وتمحلوا الدفعها بوجوه حاصلها تقييد المقدم بقيد وليس عليه قرينة الا دفع النقض ومع ذلك يصير المعنى سخيفا لا يقبله الطبع المستقيم وعندى انه لا ورود له لان التمييز فى كل صورة يصح اطلاقه على ما انتصب عنه وحمله عليه يجوز ان يعتبر بينهما جهة الصدق والاتحاد فيكون التمييز بما انتصب عنه ويجوز ان تعتبر جهة التغاير من حيث المفهوم ولذا صح اضافة التمييز اليه فيكون تمييزا لمتعلقه فقولنا طاب زيد نفسا يجوز ان يكون اصله طاب نفس هو زيد وان يكون طاب نفس زيد قال الشيخ الرضى وان كان التمييز لمتعلق ما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد ودار زيد ونفس زيد وجعلنا النفس كالمتعلق حتى صح اضافتها اليه واما كفى زيد رجلا فهو داخل

فى الصفة (قوله وكذا قيداه) يعنى انه قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك القيد ايضا فهو قيد للنفى اذ لو لم يقيدها به كان النفى المستفاد من قوله والا متوجها الى المقيد والقيد اى ان لا يكن كذلك لم يصح جعله لما انتصب عنه بعد ان لم يكن نصا فى المنتصب عنه فيجوز ان يكون النفى بانتفاء ذلك المجموع بان لا يصح جعله لما انتصب عنه واما بانتفاء عدم كونه نصا فى المنتصب عنه فيه فيدخل فيه طاب زيد نفسا مع انه ليس متعينا لمتعلقه وما قيل من انه ان لم يكن نصا على تقدير اعتبار هذا القيد يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان عدم كونه نصا فى المنتصب عنه ليس الا احتماله لمتعلقه فيكون هذا التقدير بعينه تقدير بعض الشارحين ويحتاج فى دفعه الى ما سيجىء ولا وجه للعدول عنه فوهم لانه ان اراد انهما متحدان فى المفهوم فممنوع فان الاول عدمى والثانى وجودى وان اراد انهما متلازمان فى التحقق فلا يضر اذ كل شرطية شأنها ذلك (قوله والقوة المدركة اه) اى الجوهر الذى هو مبدأ التعقل والجوهر الذى هو مبدأ الحس والحركة الارادية فان القوة تطلق على الجوهر والعرض (قوله ولا يخفى انه غير صالح اه) فيه ان اراد انه غير صالح للمتعلق اصلا فممنوع لانه صالح له بمعنى آخر وان اراد انه غير صالح له بهذا المعنى فمسلم لكنه لا يضر لان قوله جاز ان يكون له ولمتعلقه عند المجيب صلاحيته لهما فى نفسه مع قطع النظر عن ارادة معنى منه بخصوصه (قوله اللهم اه) لا وجه لايراد اللهم فان الشارح رحمه الله وصاحب العباب صرحا بدخوله صفة (قوله كان للمتعلق قطعا) فهو داخل فى قوله والا فهو ولمتعلقه لعدم صحته حينئذ للمنتصب عنه (قوله اذ الذات اه) يعنى انه محول عن الفاعل فيكون الاصل طاب نفس زيد اى ذاته والذات من غير اعتبار صفة لها ليس لها الطيب وفيه انه يقال فى التمدح ان ذاته طيب بادعاء ان الطيب لازم لذاته وليس لاجل صفة تغايره ولو سلم فالنقض باق بقولنا ما طاب زيد نفسا ولعل هذا وجه التسليم الذى اشار اليه بقوله ولو سلم (قوله صحة الحمل عليه اه) لا خفاء ان صحة الحمل على ذاته غير كاف فى كونه تمييزا بل لا بد من صحة الحمل عليه من حيث انه منتصب عنه وذلك يستدعى كونه محولا عنه كما عرفت معنى المنتصب عنه فلا بد من صحة نسبة الفعل اليه (قوله قبل جعله تمييزا) وايراده فى التركيب اى يكون

فى نفسه صالحا لان يطلق على المنتصب عنه فالمراد ذات المنتصب عنه
لا بوصفه ولا يخفى انه تكلف (قوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب) اذ يصير
معنى الشرطية الثانية وان لم يكن صالحا لهما قبل كونه تمييزا فهو لاحدهما
بعد كونه تمييزا ولا فائدة يعتد بها فى هذه الشرطية (قوله جعل الشارح الرضى
اه) حيث قال فان صح جعله للمنتصب عنه يعنى ان صح ان يكون نفسه كابا
او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعنى جاز ان يكون ما صح
ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا
وان يكون ابا زيد وكذا جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا
كابوة فى طاب زيد ابوة فانه يصح ان تريد بها ابوة زيد نفسه لا ولاده وان تريد
ابوة ابيه له ثم اعترض بانه على اطلاقه غير صحيح لان ما يصح ان يكون صفة
للمنتصب عنه لم يصح ان يكون صفة لمتعلقه فالشارح رحمه الله فسر الجعل
بصحة الاطلاق عليه ليخرج نحو علما فى طاب زيد علما ولا يرد نقضا على
الشرطية الاولى فنقل المحشى رحمه الله ما اختاره الرضى وعدم بيان وجه
عدم اختيار الشارح رحمه الله ما اختاره قصور فلا تكن من القاصرين
(قوله فيه مسامحة) والمراد عن ذات مقدرة هى نفسه (قوله وانما قلنا ذلك)
اى المغاير لزيد بالذات (قوله مطلقا) اى فيما جاز ان يكون للمنتصب وفيما
يكون صفة لمتعلقه هو الشئ المنسوب الى زيد فلا بد ان يعتبر فيما يكون لمتعلقه
المغاير لزيد لكن باعتبار التغاير بالذات بحث لما عرفت فيما نقلنا عن الرضى
ان طاب زيد نفسا اصله طاب نفس زيد بجعلها كالمتعلق حتى صح اضافتها
اليه (قوله من حيث انه فاعل معنى) اى للفعل المفهوم من نسبة الخبر اعنى
صفة له الى الاسم اعنى الصفة كانه قيل ثبت للصفة كونها صفة له مع وصف
المطابقة وفى اعتبار الحيثية اشارة الى دفع ما يرد على الشارح رحمه الله من
ان وقوع المفعول معه من غير الفاعل وكذا بعد كان الناقصة مختلف فيه
والحمل على المختلف فيه مع صحة العطف مما لا وجه له واما وجه اختياره حيث
قدمه واورد العطف بلفظ الجواز مع ان الاصل فى الواو العطف فلرعاية جانب
المعنى فان الكلام السابق فى صحة كون التمييز لهما او لاحدهما والمطابقة
متفرعة عليه تتمة له فذكرها ههنا بطريق التقييد انسب بما تقدم واما ما قيل

انه مفعول معه اصاحبة فاعل كانت اى كانت الصفة ومطابقتها له لما
انتصب عنه فوهم اما لفظا فلانه حمل على المختلف فيه مع وجود الوجه المتفق
عليه واما معنى فلان المقصود افادة ان الصفة صفة له مع وصف المطابقة
لا افادة ان تلك الصفة مع وصف المطابقة ثابتة له ثم قول الشارح رحمه الله
مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها اشارة الى ان المطابقة يجوز ان تكون مصدرا
محذوف الفاعل او المفعول وعلى التقديرين مبنى للفاعل لا على انه على التقدير
الثانى مبنى للمفعول على ما وهم فانه ارتكاب تكلف من غير ضرورة ولذا لم
يجعل فى العطف الا مصدر المبنى للفاعل (قوله تمييز عن النسبة اه) خبر ان اى
تمييز عن نسبة كائن الى شر المستفادة من قولهم ان شر مبتدأ فهو تمييز عن
الذات المقدرة التى كانت عن نسبة اسم الفاعل الى فاعلها تقديرا (قوله ومثله كثير
فى كلامهم) تتمته فى كلام الرضى (قوله فى قسمة الاول) اى المفرد (قوله وقيل
مطلقا) فى الرضى وقد تكلف بعضهم تقدير من فى جميع التمييز عن النسبة نحو
طاب زيد دارا او علما وليس بوجه (قوله ولا يقال عندى عشرون من درهم)
ويفهم منه ان لا تزاد فى العدد وهكذا فى التسهيل (قوله يتضمن) فى شرح
التسهيل واما امتلاء الكوز ماء فقيل هو مشبه بالمنقول وقيل منقول من
فاعل يصح اسناده للمطاوع فاصله ملأ الماء الكوز فماء فاعل ملأ الذى
طاوعه امتلأ وما قيل انه فاعل لما ينوب منابه فى تركيب يؤدى مضمون
هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل فى هذه الجملة فبعيد غاية البعد
اذ خلاصته جعله كالفاعل لكونه فاعلا فى تركيب آخر ثم اعلم ان التعليل
الذى ذكره الشارح رحمه الله انما هو عند من لم يقل بنقل التمييز عن المفعول
والقاعدة المشهورة عند من قال فلا تدافع فى شرح التسهيل واما المنقول
عن المفعول فذهب ابن عصفور واكثر المتأخرين الى انه جائز وانكره الشلوبين
وتلميذاه الابدى وابن الربيع وحمل الشلوبين عيونا على الحال وحمله ابو الحسن
على البدل او على اسقاط حرف الجر وان ما اورده الشارح الرضى على هذا
التعليل من انه ليس بمرضى لانه ربما يخرج الشئ عن اصله كمفعول ما لم يسم
فاعله كان جائز التقديم بعد الرفع ظاهر الاندفاع اذ ما ذكرته علة لعدم
وقوع تقديم التمييز لا لعدم جوازه (قوله انما اتى بالجمع اه) يعنى ان التمييز اسم

جنس لقصد جميع الانواع (قوله بقرينة دالة اه) لانه شرط فى المجاز ولولا القرينة كان الكلام محمولا على الاسناد الحقيقى (قوله قال سيبويه) جواب لاستدلالهم (قوله من مجيدى الشعراء) اجاد اتى بالجيد ومنه شاعر مجيد كذا فى القاموس لكن ينبغى ان يذكر اسمه ليظهر كونه من المجيدين (قوله وهو الصرف) اى الثنى بفتح الثاء وسكون النون الصرف فى تاج البيهقى الثنى دوتا كردن وواداشتن وواكردانيدن انتهى فالمناسبة على الاول ذكر المستثنى مرتين مرة فى ضمن المستثنى منه ومرة صريحا وعلى الثانى كونه منعا عن الدخول وعلى الثالث ماذكره المحشى رحمه الله (قوله يطلب من نفسه) فالاستعمال للطلب كما هو الشائع (قوله صرفه) اى المنصوب عن الدخول فى الحكم اشارة الى ما هو المختار من ان الاستثناء منع عن الدخول فى الحكم لا عن اللفظ واختصاصه بالمتصل لا يقدح فى وجه المناسبة (قوله لتأكيد معنى المنع) لان المنع فيه اقوى (قوله التعبير عن منع وقوع اه) هذا على ان تكون الظلمات عبارة عن الكفر والجمع باعتبار تعدد انواعه واما اذا اريد بها المعاصى فالاخراج على حقيقته (قوله وفى الحكم عليه ايضا) اى بانه منصوب لا بانه متصل ومنفصل لانه لا حكم فى التقسيم وان كان فى صورته (قوله ولو نوقش اه) اشار بلو الى ان المناقشة مكابرة بفرض كما فرض المحال (قوله كما يشير اليه) اى الى كل واحد من الوجهين فى شرح قوله وهو منصوب (قوله فان احدهما مخرج اه) وهذان المفهومان ذاتيان لهما لكونهما مأخوذين فى التعريف والمأخوذ فى تعريفات الامور الاعتبارية ذاتى لها كما تقرر فى محله فلا يرد منع كونهما ذاتيين على ما فى الرضى (قوله بحسب المعنى) بحيث يفيد تصور معنى كل منهما ممتازا عن الآخر وان كان يمكن تعريفهما باعتبار قدر مشترك بينهما داخل او خارج فانه تعريف بالاعم لا يفيد تصور ماهية كل منهما فاندفع النظر الذى اورده المحشى رحمه الله (قوله هو المذكور بعد الا واخواتها اه) ان اريد باخواتها ما يدل على الاخراج ورد نحو جاءنى القوم لا زيد فتعين ان يراد الالفاظ المشهورة وحينئذ يكون تعريفا بحسب اللفظ والكلام فى التعريف بحسب المعنى كذا فى شرح مختصر الاصول (قوله الى تكلف عموم مجاز) الصواب عموم مشترك ولا تكلف فى شئ منهما فانه

طريقة مسلوكة فى المحاورات ترتب عليه المسائل الفقهية كما بين فى الاصول (قوله او اجراءه اه) فى العدد والتقسيم بان يراد لفظ المستثنى (قوله الى المعنى المجازى) الشامل للحقيقى (قوله مجاز) وهو الحق ولذا لا يجوز الحمل على المنقطع الا عند تعذر المتصل حتى ارتكبوا الاضمار فى نحو له على عشرة دراهم الا ثوبا فقالوا معناه الا قيمة ثوب ليصير متصلا (قوله ان اداة الاستثناء) يعنى الا واخواتها مجاز لانها موضوعة للاخراج قد استعملت فى مخالفة الحكم السابق نفيا واثباتا (قوله يلزم التناقض الصريح) لاثبات المجيء لزيد فى ضمن القوم ونفيه عنه صريحا (قوله بوجوه ثلاثة) لا رابع لها لان قولك له على عشرة الا ثلاثة ان اريد به عشرة واسند اليه فالتناقض ظاهر وانتفاؤه بان لا يراد العشرة او يراد ولا يسند اليه فان لم يرد العشرة فان اريد بها السبعة فهو قول غير الاكثر حيث قالوا المراد بالعشرة السبعة بقرينة الا ثلاثة ارادة الجزء باسم الكل كما فى التخصيص بغيره وان لم يرد بها السبعة وهى مرادة فى الحكم فتكون مرادة بالمركب وهو قول القاضى ابى بكر ان عشرة الا ثلاثة موضوعة للسبعة بالوضع التركيبى كلفظ السبعة الا ان الاول مركب والثانى مفرد وان اريد العشرة ولم يسند اليه بل بعد الاخراج عنه فهو القول المختار (قوله هو المجموع اه) اى ما يستفاد من المجموع اعنى النسبة مثلا (قوله وفيه ان اه) اجيب بان تلك الادوات اخرجت عن معنى الظرفية وصارت بمعنى الا فحكمها حكم الا وان كانت معربة باعتبار الظرفية ابقاء على حالها الاصلى (قوله فيكونان متأخرين عنها) فيه بحث اذ التأخر انما هو على تقدير ان لا يكون القيد مغيرا للنسبة واما اذا كان مغيرا لها على المعنى المتبادر فالنسبة موقوفة على ذكر القيد فتعتبر النسبة بعده ولهذا تكون القيود فى الاثبات مقيدة للتعميم اذا كانت مغيرة من المعنى الخاص المتبادر الى معنى عام نص عليه السيد الشريف قدس سره فى حاشية المطول فى تعريف المجاز العقلى (قوله بان الاستثناء متأخر عن النسبة) اى الحكمية التى هى عبارة عن مجرد الربط بين الشيئين متقدم على الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع او الوقوع واللاوقوع على الاختلاف فى ان الالفاظ موضوعة للصور العقلية او الامور الخارجية ولا تناقض لدخول

المستثنى فى النسبة الحكمية وخروجه عن الحكم فالادوات التى هى ظروف قيود للنسبة متأخرة عنها متقدمة على الحكم هذا ولا يخفى مافيه اذلا امتياز فى النسبة والحكم انما التعدد والامتياز بينهما فى الذهن فاعتبار القيد المذكور فى اللفظ قيدا لاحدهما دون الآخر تكلف لادلالة للفظ عليه (قوله متصلا بجاء) اى لايتخلل بين تلفظهما زمان يعد فى العرف انفصالا (قوله وليس معنى اه) مبالغة لترويج الجواب والمقصد ان المراد بالاخراج المخالفة فى الحكم بعد التشريك فى النسبة التى هى مورد ذلك الحكم فلا يردان فى نحو مررت بالقوم فاكرمنى زيد ولم يكرمنى عمرو تحقق المخالفة فى الحكم بعد التشريك فى النسبة مع عدم الاخراج (قوله اى ذو عدد وكثرة) يعنى ليس المراد التعدد فى اللفظ (قوله بيان للواقع) وليس للاحتراز اذلا اخراج بالا الصفتية ولا احتياج الى هذا القيد بعد قوله هو المخرج من متعدد (قوله وذلك امر اصطلاحى) اى اصطلحوا على ان يكون المخرج بتلك الادوات مستثنى لاماسواها وان كان بمعناها (قوله لم يلزم ذلك) اى كون ماذكر مستثنى لعدم كون معناه معنى الادوات للفرق بينهما بالاستقلال (قوله ماقلنا) بقوله فيه ان هذا الجواب لايتمشى وقد ذكرناه سابقا (قوله لايستدعيان اخراجا) مخالفة للحكمين اثباتا ونفيا (قوله وبيد) بفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة التحتانية والدال المهملة بمعنى غير ويجيء بمعنى على ومن اجل كذا فى القاموس (قوله اصطلاحا اه) لالغة حتى يردان الاستفهام داخل فى الموجب فكيف يعد من غير الموجب (قوله فلان معنى تكرير العامل اه) فيه بحث لان البدل فى حكم تكرير العامل من حيث انه المقصود بالنسبة على ماصرح به القاضى فى تفسير قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فلابد من اعتبار النسبة اليه لكونه المقصود اصالة ومن النسبة الى المتبوع لكونه مقصودا تبعا ولذا يفيد تأكيد النسبة والمنسوب اليه والمنسوب جميعا على ماشرط فى الكشاف فلابد فيه من تكريره من حيث الايجاب والسلب بخلاف العطف بلا ولكن فانه فى قوة تكرير العامل من حيث الصرف ففيه تكرير مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولذا وجب اختلاف الحكمين بالسلب والايجاب (قوله فلان المبدل منه اه) حاصل كلام المستدل انه فى حكم المفرغ

باعتبار عدم كون النسبة فى كل منهما مقصودة اصالة والمفرغ يمتنع فى الايجاب فكذا مافى حكمه ولم يدع فساد المعنى فيه حتى يرد ماذكره المحشى رحمه الله (قوله لعل المعترض اه) اى ليس مقصوده انه منصوب على الظرفية والكلام فى المنصوب على الاستثناء حتى يرد ماذكره الشارح رحمه الله بل مراده انه من قبيل المفرغ فينبغى ادخاله فى الآتى واخراجه عن هذا فلابد من قيد تمام (قوله وهو الانتساب بالاخوة) لجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا (قوله ثم قال) عطف على قوله قال الشيخ (قوله لجاز ان ينتصب المستثنى) اذا الجملة ليست بانقص من مشابهته للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذى يتم هو بالنون والتنوين فينصب التمييز ولاسيما مع تقويتها بآلة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه فى كتابه فى مواضع فيقول عمل فيه ماقبل كعمل العشرين فى الدرهم (قوله هذا هو الظاهر اه) لان الظاهر ان قوله بعد الا خبر كان وقوله فى كلام موجب حال دون العكس لان الاصل تقدم الحكم على القيد ولما كان المقصود بيان مواقع النصب كان قوله او مقدما عطفا على الخبر دون الحال (قوله وذلك غير مفهوم اه) عدم الانفهام من العبارة لايضر لانه مفهوم من بيان حكم ماوقع بعد غير الا فيما سيأتى (قوله وهو خبر آخر لكان او حال) جعله خبرا آخر يوهم كون كل من الخبرين شرطا مستقلا والمقصود ان مجموع الامرين شرط وكونه حالا يفيد ان الشرط كونه بعد الا مقيدا باحدى الاحوال الثلاث والمقصود ان الشرط احد الامور الثلاثة فالمناسب جعل كل منهما خبرا وفى كلام موجب قيدا للاول (قوله وان مابعد الا اه) عطف على قوله ان المنقطع وفى بعض النسخ والى ان (قوله والا فى المنقطع) عطف على مابعد اسم ان وكلكن خبره (قوله فى وقوع المفرد بعدها) فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو زيد غنى الا انه شقى (قوله الملحوظ بطريق الانسحاب) فى التاج كشيده شدن اى ظرف لمنصوب المقدر المنسحب على قوله منقطعا اى منصوب اذا كان منقطعا (قوله او خبراه) اى هو اى النصب فى المنقطع فى الاكثر والجملة اعتراضية لبيان الخلاف وانما لم يجوز ابن السراج فيه البدل فيما اذا كان فى كلام غير موجب كما جوز ذلك فى المتصل نظرا الى انه ليس من جنس السابق ظاهرا فلو ابدل لكان

بدل غلط وهو لا يقع فى فصيح الكلام (قوله كدافق) فى قوله تعالى خلق من ماء دافق (قوله ذو عصمة) يعنى ان فاعلا للنسبة (قوله لما جعل اه) اى ابن نوح عليه السلام الجبل عاصما بقوله سآوى الى جبل يعصمنى من الماء قال نوح لذلك الابن ذلك القول (قوله معتصم) على صيغة المفعول ظرف مكان (قوله اذا قيل عدانى كذا اه) بيان المناسبة التى بها استعمل هذان اللفظان فى الاستثناء (قوله كان معناه) اى معناه الالتزامى (قوله معناه ليس فعلهم اه) فالكلام على حذف المضاف فى الاسم والخبر (قوله بدل منه) باعادة الجار (قوله لان المقصود اه) يعنى ان المقصود بيان حال مطلق المستثنى كما يدل عليه السابق اعنى قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا اه واللاحق وهو قوله ومخفوض بعد غير وسوى اه وقوله ويعرب على حسب العوامل ولو جعل بدلا لافاد ان المقصود بيان حال المستثنى الواقع بعد الا لان المبدل منه اعنى مطلق المستثنى يكون فى حكم التنحية فما قيل ان البدل مستثنى بعد الا والمقصود بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى فى حكم التنحية لا يخل بالمقصود وهم يقضى منه العجب وكذا ما قيل لا صحة لتوجيه الشرح لان المتعارف انه يجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال فى محل رفع بعد الا لان بعد ظرف مكان فمعنى قوله بعد الا وفيما بعد الا واحد لا فرق بينهما الا باظهار فى وتقديرها (قوله وحينئذ يكون اه) ويكون الجواز بمعنى الامكان الخاص وعلى تقدير تعلقه بالاخير فقط يكون بمعنى الامكان العام اى لا يمتنع النصب فى المستثنى ولا يخفى ما فى التوجيهين لانه ان اريد جواز النصب على سبيل العموم اى فى كل مستثنى فلا بد من التقييد بما يكون بعد الا وان اراد الاطلاق فلا فائدة فى ذكره سوى التصريح بما علم من ذكره فى المنصوبات ومن قوله ويختار البدل فالقصد توجيه الشارح رحمه الله (قوله متراخيا اه) اى فى الذكر (قوله لم يكن البدل مختارا) اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخى لا يتبين ذلك (قوله ردا لكلام تضمن الاستفهام) وقع فى النسخة التى رأيناها من الرضى هكذا وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذا النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين ولعل فى نسخة المحشى

رحمه الله ما نقله (قوله وانما صح اه) يعنى ان الضمير فى بدل البعض لازم فكيف ههنا مع انتفاء الضمير قال الكسائى الاحرف عطف بهذه الشروط لان البدل والمبدل منه فى كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى فى كلام آخر والجواب انها فى اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية وقال بعد كيف يكون بدلا والاول مخالف للثانى فى النفى والايجاب والجواب انه لا منع مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مررت برجل لا ظريف جعل النفى مع الاسم الذى بعده صفة الرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل فى ما جاءنى القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم كذا فى الرضى وبهذا ينحل الاشكال الذى اوردوه من انه لا يصدق تعريف البدل عليه لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه وكلا النسبتين ههنا مقصودتان (قوله اى بنوع تمحل) اى ليس المراد بالاصالة ما يقابل التبعية بل انه ليس منصوبا لذاته بل لشبهه بالمفعول بنوع تكلف كما ذكر الشارح رحمه الله (قوله ويمكن اه) يعنى ان اللفظى والمحلى كلاهما بعامل المستثنى منه (قوله هو الباء التى كانت داخلة فى المستثنى منه) انتقل الى المستثنى بعد حذفه (قوله وعامل نصبه هو مررت اه) يعنى عامل الاعراب المخصوص اعنى النصب المحلى هو مررت بتوسط الباء لصيرورته مفعولا به بايصاله اليه واما الاعراب مطلقا رفعا او جرا فبتوسط الا فمن نسب السهو الى المحشى رحمه الله فى هذا القول فقد سها (قوله يعنى فاذا حذف اه) كلام المحشى رحمه الله يدل على ان كلام الرضى محتاج الى هذه العناية وليس كذلك فان ما ذكره مذكور فيه بعد كلام طويل وقع فى البين بقوله فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف اه فالصواب ترك لفظ يعنى (قوله فيه ان النحوى اه) يعنى ان تقييد صحة الاعراب على حسب العوامل بكونه فى كلام غير موجب لا وجه له لان ذلك لصحة المعنى والنحوى انما يبحث عن دلالة الهيئات التركيبية على المعنى صح اولم يصح وليس تقريره ان هذا من قبيل وضع الشئ فى غير محله اذ لا يبحث للنحوى عن استقامة المعنى على ما وهم (قوله على اصل المعنى) احتراز عن صاحب علم المعانى فانه يبين دلالة الهيئات التركيبية على الخواص والمزايا التى هى المعانى الثوانى الزائدة على اصل المعنى (قوله الا ترى جوازه اه) اى

هذا التركيب جائز نظرا الى القاعدة السابقة من وجوب نصب المستثنى اذا كان فى كلام موجب مع الامع عدم صحة المعنى فليجز بعد حذف المستثنى منه ايضا فالوجه فى اشتراط صحة المعنى ههنا دون ذلك (قوله اراد اه) فيكون التقييد المذكور موجها اذ الهيئة التركيبية بدونه لا تدل على المراد (قوله فعورضت اه) فيه ان عدم صحة المعنى اقوى لان الاستثناء لا يقتضى الا متعددا يدخل فيه المستثنى واما عمومه فلعدم قرينة الخصوصية على ما اعترف به فيمكن العمل فيهما بتقدير عام يصح المعنى به (قوله الا ظهر اه) ولعل الشارح رحمه الله انما ترك قيد الدوام لانه لا دخل له فيما هو بصدده اعنى عدم صحة الاستثناء المفرغ فى الاثبات (قوله ثبت دائما اه) اى مستمرا فى الزمان الثانى فانه لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله على ما سيجيء (قوله وفى افادته بحث) فى الرضى ما حاصله انه اذا قيد النفى بزمان وجب ان يعم النفى جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات وذلك ليكونا على طرفى النقيض ولم يعكس لان استغراق النفى اسهل فيكون نفى النفى دائما كما ان نفى الاثبات يكون دائما ونفى النفى يلزمه الاثبات دائما ولا يخفى ما فيه لان عموم نفى الاثبات انما جاء ليكونا على طرفى النقيض كالسالبة الكلية والموجبة الجزئية فمقتضى هذا التعليل ان يكون نفى النفى سلب النفى الدائم لا للسلب دائما ولذلك لا يفيد دخول النفى على كل فعل فيه معنى النفى (قوله دوام النفى) نحو ما فارق وما انفصل فالوجه ان يقال ان هذا بحسب السماع فى بعض الافعال الناقصة بدليل انه لو كان المقصود مجرد ثبوت الخبر لفاعلها كفى فى افادته كان بان يقال مثلا كان زيد اميرا فالعدول الى ما زال زيد اميرا لغرض الاستمرار (قوله لانه عينه) لك ان تقول المراد انه عينه فى الحصول وان كان مغايرا له فى المفهوم (قوله لو مثل اه) اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ فى اربعة مواضع فى المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب نفيا كان او استفهاما وفى اسم لا التبرئة مفتوحا كان او مضموما وفى الخبر المنصوب بما الحجازية فلو زاد المصنف رحمه الله المثالين المذكورين لاجل استيفاء مواضع التعذر لكان اولى (قوله واضعف اه) يشعر بجواز النصب فى الجملة لكن المشهور امتناعه لا يهامه البدل عن المحل القريب لاسم لا التبرئة وهو

كفر وبينه وبين التوحيد تناقض ولعل وجهه ان البدل مجموع الا الله الا انه اعرب الجزء الاخير لعدم تحمل الجزء الاول للاعراب فلا ينسحب النفى عليه فلا كفر ولا تناقض (قوله اى لا نفرضان) فسره بذلك ليحصل للتقدير معنى مشترك بين التقدير الحقيقى والحكمى ولا يلزم استعمال المشترك فى المعنيين او الجمع بين الحقيقة والمجاز (قوله يعنى ان اه) اى علة عملهما الحمل على ليس وان علة الحمل كونهما بمعنى النفى فهو علة الحمل بالواسطة او جزء العلة التامة (قوله اذا كان العامل حرفا) بخلاف ما اذا كان فعلا نحو علمت زيدا قائما فانه لا يبقى تقدير عملهما (قوله كما فى ما نحن فيه) فان الحمل على البدل من اللفظ متعذر والنصب على الاستثناء مع كونه اقل فى نفسه يوهم البدل من اللفظ فلابد من الحمل على البدل من المحل (قوله وذلك اه) فيه دفع لما يتوهم من انه كيف نفى فى ليس معنى الفعلية مع انها تدل على معنى فى غيرها اعنى نفى النسبة التى فيما بعدها ولا (قوله ما كان) اى التامة بمعنى ما حصل وما ثبت فتدل على معنى فى نفسها كسائر الافعال التامة وافادتها لمعنى فى غيرها عارضة كتجردها عن الزمان بخلاف ما فانها موضوعة لنفى ما دخلته (قوله بدليل اه) يعنى ان لحوق علامات الفعل دليل على فعليتها او كون معناها معنى فى نفسها (قوله ثم سلبت اه) دفع لما يتوهم من ان الفعل لابد له من الدلالة على الزمان وهى منتفية فيها فتكون حرفا (قوله وان لم يبق فيه معنى الكون) اى التامة وصارت لنفى كون مضمون الجملة (قوله وهو) اى ما كان ونفيه بالرفع فاعل ينتفى (قوله لبقاء اه) لانتفاء النفى وبقاء العمل كليهما (قوله مشهورتان) وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر لغتان غير مشهورتين (قوله مطردا) اى فى استعمالاتهم كما يطرد دخوله فى خلا وعدا (قوله ودخول ما عليه) فى ما حكاه الاخفش من قول الشاعر

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن افضلهم فعالا

شاذ لا يستشهد به عند سيبويه لكنه وقع فى الحديث اسامة احب الى ما حاشى فاطمة (قوله بدليل اه) فان التصريف ولحوق الضمائر المرفوعة خاصة الفعل (قوله يحتمل) يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما (قوله تارة حرف اه) بدليل مجيء الجر والنصب بعده (قوله واذا وليت اللام) نحو

حاشى لزيد (قوله فى سبحان من علقمة) فى قول الاعشى اقول لما جاءنى فخره * سبحان من علقمة الفاخر (قوله سواء ذكر) اى فى غيره او فيه فلا يستثنى به الا بهذا المعنى (قوله وربما اراد اه) قال الله تعالى وقلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (قوله ان لا يطهر) من التطهير (قوله عما يشينه) اى يعيبه من الشين (قوله على محله) اى محل ما اضيف اليه باعتبار الاستثناء (قوله كان الاحسن) انما قال الاحسن ليغاير اعرابه اعراب المستثنى باعتبار خصوصية المحل وان اتحد لكن التغاير المذكور لما لم يكن منظورا للنحوى كان الاحسن ترك اعتباره (قوله لان ذلك فيه عارض) والمعتبر فى البناء تضمن معنى الحرف وضعا ليفيد قوة المشابهة (قوله وما بعدها) اى صفة وجدت على الا (قوله بحسب الذات) نحو مررت برجل غير زيد او بحسب الوصف نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به فان الوجه الذى تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك (قوله على مغايرة اه) بالاثبات والنفى او بعدم الدخول (قوله ليكون اظهر) لان الاصل فى الصفة ذكر الموصوف (قوله لان المحكوم عليه اه) هذا انما يفيد تعذر الاستثناء المتصل لا مطلق الاستثناء قال الرضى فليس فى مثله الا الصفة اذ الاستثناء المنقطع لا يكون داخلا فى ضابطة حمل الا على الصفة ولعله لاجل هذا فسر الرضى قوله لجمع بكونه لفظا او معنى ولم يجعله شاملا للمثنى كما ذهب اليه الشارح رحمه الله قال الشارح رحمه الله اى منكر لا يعرف باللام اه ذكر المعرف باللام المراد به العهد الخارجى او الاستغراق وتعذر الاستثناء ان اريد به العهد او الاستغراق يشير الى ما ذكرنا من عموم التعليل المذكور وذكر المعرف باللام فى الرضى بطريق التمثيل وانما قيد العهد بالخارجى لان الذهنى حكمه حكم النكرة كما نص عليه فى الرضى (قوله لا يوجب التعذر) كما فى المثال الاول اذ لا يعلم قطعا دخول زيد فى المائة ولا عدم دخوله فيها (قوله لا يوجب عدم التعذر) كما فى المثال الثانى لان المراد جاءنى جماعة من هذا الجنس والواحد والرجل والحمار ليس جماعة فلا يدخل فيها فيصح الاستثناء المنقطع سواء كان من جنس المستثنى منه بلفظه او بغير لفظه او لا يكون من جنسه وبما ذكرنا سقط ما قيل لا فائدة فى هذا الاستثناء لانه لا يعلم ما بقى بعد المستثنى الا ان يراد برجال

اقل مراتب الجمع وحينئذ يكون جمعا منكرا محصورا معنى لانه انما يدل على عدم صحة كونه استثناء متصلا ووقع فى نسخة بعض الناظرين المثال الثانى بكلمة ما النافية وهو غلط وبنى عليه الاعتراض بطول الكلام واخل بالمرام (قوله قال سيبويه اه) لما كان تعذر الاستثناء غير كاف فى حمل الا على الصفة ضم اليه تعذر البدل ليتم البيان (قوله وايضا اه) فحينئذ يكون تعذر الاستثناء كافيا فى المقصود ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله (قوله الا حيث يجوز الاستثناء) ولا يجوز ههنا لان الله غير واجب الدخول فى الهة المنكر ولانه لا يجوز استثناء المفرد من الجمع على انه استثناء متصل (قوله اى يجب ان لا يكون اه) بمعنى ان الملزوم للفساد فى الذكر امكان وجود آلهة مغايرة لذاته تعالى لكن الفساد لازم لمطلق المغايرة اذ لو فرض اله واحد غير الله تعالى يلزم الفساد ايضا فانتفاء الفساد يستلزم انتفاء التعدد مطلقا وانما ذكر فى الاية صيغة الجمع تشنيعا بالكفار بانهم اعتقدوا شركاء لمن لا يجوز له شريك اصلا (قوله لا يكون ماضيا) لدلالتها على الماضى فيقع المضى فى خبره لغوا (قوله فيقبح) اى لا يحكمون بمطلق المنع (قوله الا مع قد) ليفيد التقريب الذى لم يستفد من مجرد كان (قوله وكذا قالوا اه) ولكن ينبغى ان يكون القبح فيها اقل من قبح كان لعدم تمحضها للمضى (قوله وكذا ينبغى) انما قال ذلك لعدم التصريح به منهم (قوله تجويز وقوع اه) اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضى (قوله ومنع ابن مالك اه) واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها ماضية (قوله للاستمرار) اى لاستمرار مضمون اخبارها فى الماضى الا ان تمنع قرينة (قوله لانه يضارع اسم الفاعل) فالمضارعة له لفظا ومعنى استعمل غير مقيد بزمان يستعمل فيه (قوله تقلب اه) اى فى الاغلب فاذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجىء المعنى نحو قوله تعالى ما دمت فيهم (قوله فلعل ذلك مبنى اه) فالقرينة المعنوية موجودة (قوله تقديره معه) اى فى يده او فى صحبته كما فى قولهم المرأ مقتول بما قتل به ان خنجرا اى ان كان فى يده او صحبته والحاصل انه يمكن تقدير الجار والمجرور او الظرف خبر الكان المحذوف (قوله ربما اجراه) بحذف حرف الجر لدلالة السابق عليه (قوله مع ما بعد فانهما) متعلق بجر (قوله وحكى عن يونس اه) مثال لما وقع

بعد ان لا (قوله يجوز تقديراه) توجيه للنصب سوى تقدير كان والمراد اللائق من حيث المعنى (قوله الذى هو فى صورة الفضلة) اى ليس كالجزء حتى يكون حذفه مع كان كحذف لفظ واحد كما فى حذفه مع الاسم (قوله كجزئه) من حيث كونه فاعلا فى المعنى (قوله ولا يحذف للتخفيف اه) غير عبارة الرضى بالتقديم والتاخير فان فيه ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف لعدم صحته على الاطلاق اذ يحذف ما لا يكون كثير الاستعمال اذا دلت عليه قرينة تقييد الحذف بما يكون للتخفيف ليصح لكنه اخل بعطف قوله ولكن اه لانه تعليل للحذف وما عطف عليه اعنى قوله للتخفيف قبله فالوجه ان يقال ولا يحذف حذفا شائعا الا كثير الاستعمال والمعطوف عليه والمعطوف كلاهما علتان للحذف الاول غاية مترتبة والثانى علة حاملة (قوله انما صح اه) مع ان الماضى الغير المصدر بقد ظاهرة او مقدرة اذا وقع جزاء لا تدخله الفاء اصلا لانه مقدر اى عدم دخول الفاء انما هو فى الماضى الملفوظ الواقع جزاء (قوله ان المفتوحة اه) اى يجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان فى قوله تعالى ان تضل احداهما فتح الهمزة وكسرها بمعنى الشرط (قوله فلاستقامة التعليق) اى تعليق حصول الجزاء بحصول مضمون الشرط فى الزمان الماضى لما صرح به الرضى من ان الشرط لا يقلب كان الى الاستقبال لكونه نصا فى المضى فالمعنى على تقدير كسر ان اما هو على تقدير فتحها اعنى السببية فى الزمان الماضى فما قيل انه على تقدير الشرطية يكون استقباليا وعلى تقدير الفتح يكون ماضويا فمجرد استقامة التعليق لا يثبت مساعدة المعنى ما لم يثبت ان التركيب فيما بينهم استقبالى وهم (قوله فى قوله) اى الهذلى ابا خراشة اى يا ابا خراشة اما كنت اى ان كنت ذا نفر اى عدة من الرجال من ثلاثة الى عشرة فان قومى لم تأكلهم الضبع اى لم اقل عددا والضبع اما على معناه الحقيقى او السنة المجدبة شبهت فى اهلاكها الناس بالضبع وفى امثالهم افسد من الضبع لانها اذا وقعت فى غنم افسدتها ولم تكتف بما تحتاج اليه (قوله متعلقا) حال من فاعل لا يجوز اى لا يجوز هذا التقدير حال كونه متعلقا به واما على تقدير تعلقه بالمحذوف فجائز كما ذهب اليه البصرية (قوله ان يمتنع اه) ولان معمول خبر ان لا يتقدم عليها (قوله من

تقدير فعل يعمل فى الجار والمجرور اعنى فى اما انت ذا نفر لكونه بمعنى لئن كنت (قوله لم تغير) كما فى نحو ان خيرا فخير (قوله وجب تغيير صورتها) لان بقاءها على وضعها الاصلى مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلى بلا مفسر هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الاصلى سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست فى الظاهر حرف الشرط (قوله وجب اه) لتؤذن بانها فى الاصل حرف الشرط لانها تدل على السببية (قوله فلابد اذن اه) لانه اذا لم ينب عن الشرط شئ فيلزم مقارنة حرف الشرط مع الفاء ولانه لابد فى الحذف اللازم من قيام شئ مقام المحذوف (قوله ان كان الثانى) نحو ما انت منطلقا او ما انت ذا نفر (قوله من غير تبعية) بقرينة ذكر التوابع بعد (قوله اولنفى ما جرى عليه) لا لنفى صفة الجنس مطلقا (قوله من معنى البعدية) وهو ان يكون الاسناد بعد الدخول (قوله او الدخول) وهو ان يكون لا يراث الاثر (قوله لا حاجة اه) يعنى ان الصرف عن الظاهر المتبادر بمعونة المقام الى آخره انما يكون عند الحاجة كما فى التعريفات السابقة ولا حاجة ههنا فما قيل لما تعارف فى كلام المصنف رحمه الله تكرار البعدية والدخول بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجها بقوله يليها خروج الخارج وهم لان الصرف عن الظاهر وان تكرر لا يصير متعارفا مطردا (قوله وعليه) اى يرد عليه اى على هذا القول ما ذكرناه من انه لا حاجة اليه (قوله فالتعريف غير مانع) فيه انه بعد جعل البعدية او الدخول على ما مر كيف يدخل المرفوع فى التعريف وانه لا معنى لقوله اللهم الا ان يعنى اه (قوله بان الجار اه) يعنى انه ليس متعلقا بالمنفى بل بمحذوف هو خبر كما فى عليك (قوله واليوم ظرف) لذلك الخبر المحذوف (قوله او بالعكس) اى اليوم خبر وعليكم متعلق به على التقديرين تقريب مفرد (قوله اى لا وجود عاصم) يعنى انه على حذف المضاف كيلا يكون ظرف الزمان خبرا عن الجثة (قوله لان حرف اه) كل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز ان يكون ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وما عليك المعول وليس بك النجاء (قوله لتضمنه ضمير المصدر) فالتعلق به باق بعد جعله خبرا من حيث المعنى (قوله لم يجز ان تجعل اه) فلذا قدرنا

مدلول لا عاصم متعلقا لقوله من امر الله (قوله لا الى المنصوب) لانه لا يكون مفردا (قوله كما يتوهم) اى من كون الكلام مسوقا له (قوله ذلك) اى ارجاع الضمير الى المسند اليه اظهر من ارجاعه الى اسم لا لكونه مذكورا صريحا (قوله يبنيه على الفتح بلا تنوين) حذرا من مخالفته فى الحركة لسائر المبنى بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها طرد اللباب على نسق واحد (قوله اللذين جعلا اسما اه) لا لمطلق المعطوف والمعطوف عليه لانهما يكونان مبنيين بعد التبرئة اسما لشئ واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين مضارع للمضاف سوآء كان علما اولا (قوله بخلاف ماجاءنى من رجل) فانه لا يصح بعده بل رجلان او رجال ولذا قال المفسرون ان قرآءة لاريب فيه بالفتح ابلغ فى النفى من قرآءة لاريب فيه بالرفع (قوله اى الاضافة الى الاسم الصريح) احتراز عن الاضافة الى الجملة نحو يوم ينفع الصادقين فانها ترجح جانب البناء (قوله للتنبيه) اى على كونها لنفى الجنس تكريرا للنفى فى الحقيقة (قوله سوآء كانت اه) نحو لا حسن فى الحسن البصرى ولا صعق فى الصعق (قوله اوفيما اضيف) نحو لا امرأ القيس ولا ابن الزبير (قوله فلرعاية اللفظ) اى انما يجعل فى صورة النكرة وان كان النفى فى الحقيقة هو المثل الذى لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة لرعاية اللفظ واصلاحه بان يكون مطابقا لما قصد منه ولذا قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه فى صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة فى الحقيقة ولا يوصف بنكرة (قوله فالامر واضح) لصيرورته كانه اسم جنس موضوع لافادة الوصف المشتهر وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرة (قوله وفى الثانى زآئدة) ويجوز البناء مع الزيادة نظرا الى لفظها (قوله للتبرئة) اى لنفى الجنس ملغاة عن العمل (قوله مرفوع بلا) عند غير سيبويه واما عنده فلا مع اسمها المفتوح لا يعمل فى الخبر فهما فى موضع رفع مبتدأ فالمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا (قوله فى حكم واحد) بالاضافة اى حكم عامل واحد فيجوز ان يعمل عملا واحدا (قوله الاظهر اه) نظرا الى تعدد اسم لا والتأويل بالمفرد نحو لا شئ منهما موجود خلاف الظاهر (قوله فان لا عاملة اه) يشعر كلامه بان مدار جواز تقدير خبر واحد وعدمه كون لا عاملة فى المتبوع والتابع عند غيره وعاملة فى التابع دون المتبوع عنده

وليس كذلك فان مبناه ان لا المفتوح اسمها تعمل فى الخبر عند غيره ولا تعمل فيه عنده فهو مرفوع على انه خبر المبتدأ فلو قدر خبر واحد يلزم توارد العاملين على معمول واحد وذا لا يجوز قياسا على توارد المؤثرين على اثر واحد كما صرح به فى الرضى وغاية التكلف ان يقال مراده ان لا عاملة عند غيره فى المتبوع والتابع فالخبر خبر لا فلا يلزم التوارد وعنده لا مع اسمها المبنى مبتدأ فلا عمل للا فى المتبوع والمعطوف منصوب بلا فيتحقق عاملان فلو قدر خبر واحد يلزم التوارد (قوله للضرورة) اى الشعرية (قوله يجر) وبطل عملها الان عملها انما كان لمشابهتها بان وبتوسطها بطل الشبه لانه لا بد لها من تصدر (قوله لجواز ان معنى التقرير اه) هذا انما يرد اذا كانت هذه المعانى مدلولات كلمات الاستفهام بان تكون مستعملة فيها واما اذا كانت من مستقات التراكيب وكلماته مستعملة فى الاستفهام فلا وتفصيله مذكور فى الاتقان للشيخ السيوطى (قوله عن الظاهر) اى الحصر المستفاد من كلمة اما (قوله قال السيرافى اه) فى الرضى قال الاندلسى لا اعرف احدا يقول يلحق الف الاستفهام اداة النفى فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون للانكار او التوبيخ او التمنى او العرض (قوله وقال سيبويه اه) قال المازنى والمبرد ان حكم الا بمعنى التمنى حكم لا المجرد فيجوز عندهما العطف والرفع على الموضع نحو الا مال كثير انفقه والا ماء وخمر اشربها وخبرها ظاهر او مقدر كما فى المجردة وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اه (قوله تبيت تفعل كذا) اشار الى ان البيت مضمن وهو ما لا يتم معناه الا بما يليه فى شرح ابيات المفصل تبيث اى تثير تراب المعدن من اباث البئر اخرج ترابها والمصراع الثانى صفة رجل والدعاء اعتراض كان الشاعر عشيق هذه المرأة فيقول على طريقة تفيد التمنى الا ترونى وتبصرونى رجلا يدلنى على هذه المرأة ويهدينى طريقا يوصلنى اليها اى تبصرونى رجلا هذه صفته فانه متمناى وقيل يروى تبيت اى يبيتى ولعله تصحيف فبالثاء المثلثة اليق بالمحصلة (قوله اى لثبوت اه) فالمكان مصدر ميمى لا ظرف (قوله وتوجه النفى اليه حقيقة) اى من حيث المعنى بناء على ان محط الفائدة القيد الاخير وان كان الى المنعوت (قوله بنزع الخافض) والاصل برفع وبنصب (قوله مضى الخبر) اى كون خبرا لا مذكورا قبل المعطوف لفظا

اوتقديرا كما فى العطف على محل اسم ان المكسورة لئلا يلزم توارد العاملين
لكن فى المغنى انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضى الخبر وبعده فيجوز
رفع النعت والمعطوف من نحو لارجل ظريف فيها ولا رجل وامرأة فيها
(قوله يقتضى وجوب اه) يعنى ان بدل المنادى يجب بناؤه اذا كان مفردا
معرفة لان حكمه حكم المنادى المستقل فيجب بناء بدل اسم لا اذا كان
مفردا نكرة بناء على ذلك (قوله جواز البناء) على ما قال فى باب البدل انه يجوز
اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل فى باب لا التبرئة وباب النداء
(قوله عند الشيخ الرضى) فانه يقول عطف البيان هو البدل (قوله لئلا يتوهم
اه) ظاهره يشعر انه ليس منصوبا بل مبنى كما فى لا اب ولا غلامين لكنه اجرى
احكام المضاف اليه عليه لمشابهته للمضاف فى المعنى وليس كذلك لانه صرح
فى الرضى بانه معرب اتفاقا انما الخلاف فى انه مضاف حقيقة واللام مقحمة
لتأكيد المقدر وهذا مذهب سيبويه والخليل والجمهور او ليس بمضاف حقيقة
بل مشابه له واليه ذهب المصنف رحمه الله ولعل مقصود المحشى رحمه الله
ذلك لئلا يتوهم ان تشبيهه بالمضاف لاجل النصب فقط لكن عبارته قاصرة
(قوله يعنى ان صورة اه) لما كان قول المصنف رحمه الله لمشاركته له فى اصل
معناه غير صحيح بحسب الظاهر اذ اسم لا فى هذين التركيبين نكرة وتركيبه
بالجار والمجرور خبرى عند المصنف رحمه الله فلا اختصاص لاسم لا فى هذين
التركيبين حتى يشارك المضاف اعنى لا اباه ولا غلاميه فيه اوله الشارح رحمه
الله بتأويلين حاصل الاول ان اسم لا المضاف مشارك لغير المضاف بتقدير اللام
فى افادة الاختصاص الاضافى لاشتمال كل منهما على الاضافة وصورة اسم
لا فى هذين التركيبين الجزئيين صورة المضاف باظهار اللام فاعطى له حكمه
وحاصل الثانى ان مثل هذين التركيبين مع كونه خبرا لا اضافة فيه مشارك
للتركيب الاضافى فى افادة الاختصاص وان كان الاختصاص الاضافى
لكونه معلوما للمخاطب مسلم الثبوت عنده اتم من الاختصاص الخبرى
(قوله وهو) اى اسم لا فى حال اعتبار اضافته لوجود اللام مشارك لاسم
لا المضاف المقدر فيه اللام فى افادة الاختصاص الاضافى (قوله فلا يعتبر فيه
اه) بل ان هذا التركيب الخبرى مشارك للتركيب الاضافى فى افادة مطلق

الاختصاص واعطى اسم لا فى الاول حكمه فى الثانى فمن قال انه لا فرق بين
التوجيهين فى المآل وانما التفرقة فى حل تركيب المصنف رحمه الله بارجاع
ضمير مشاركته تارة الى الاسم المضاف باظهار اللام وارجاع ضمير له الى
المضاف وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضمير
له الى تركيب يشتمل على الاضافة لم يتدبر حق التدبر (قوله من التعريف)
فانه انما يستفاد بسبب الاختصاص بالمعرفة (قوله او المعانى الاخرى) من
التعظيم والتحقير للمضاف او المضاف اليه كما بين فى علم المعانى (قوله
ان الصورة اه) اى صورة المضاف غير ثابتة باظهار اللام مع بقاء معنى
الاضافة (قوله وقد تلحق لا التاء) نقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين
كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف (قوله لتأنيث الكلمة) اى
لا او المبالغة اى فى النفى كما فى علامة (قوله او هنا مستعار للزمان)
فانه فى الاصل اسم اشارة للمكان (قوله فى حين النصب) واما اوان فعند
السيرافى مبنى على الكسر لكونه فى الاصل مضافا الى الجملة حذفت الجملة
وبنى على الكسر لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم نون تنوين العوض وقال
الكوفيون لانه حرف جر وقيل انه مجرور بمن مقدرة اى لات من الاوان (قوله
وقد يرفع) وقد يجر بتقدير من كما جاء فى القراءة الشاذة ولات حين مناص
(قوله ولا يستعمل) اى لات (قوله لا ينقل عن احد) لا من الحجازيين ولا من
غيرهم فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها وغير الحجازيين وهم بنو تميم
لا يعملونها مطلقا (قوله الا مفصولا بينهما) نحو ازيد العالم واما الجمع بين
اللام وقد فى نحو لقد سمع الله وفى ألاوان وفى ألانهم فلان لقد معنيين آخرين
التقريب والتوقع وفى ألا معنى التنبيه فلم يكن لمحض التحقيق (قوله الا
مجنونا) المجنون الدولاب التى يستسقى عليها وهى مؤنثة (قوله مثل قولك
اه) فالتقدير فى الاول يدور دوران مجنون حذف الفعل واقيم المضاف اليه
مقام المضاف وفى الثانى ان لا يعذب معذبا فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بان
يكون عمرو اسم ما وضاربا خبره وزيدا مفعول ضاربا (قوله نحو قوله تعالى
فما منكم اه) فان من احد اسم لا تقدم عليه الجار والمجرور وقد عمل فى حاجزين
(قوله خبر مبتدأ محذوف) فهو من عطف الجملة على الجملة (قوله اذ كثيرا اه)

فتوهم ان الاول مرفوع وليس بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا فى سعة الكلام (قوله بيان للواقع) توطئة لبيان تعميم العلامة والمراد بالجر ماهو نوع الاعراب فالتلبس المستفاد من باء الملابسة فى قوله بالكسرة تلبس الكلى بالجزئى (قوله فلا يتوهم الدور) لعدم دخوله فى التعريف وما قيل ان المعرف هو المجرور المشتق المتصف بالجر بالمعنى المصدرى والمراد بقوله يعنى الجر نوع الاعراب فعلى تقدير دخوله فى التعريف لا يتوهم الدور ايضا ففيه ان الجر بمعنى نوع الاعراب مأخوذ من الجر بالمعنى المصدرى (قوله لان المصنف رحمه الله ذاكراه) واما ذكره محلا فى تعريف المرفوع فلما صرح به الشارح رحمه الله من ان المصنف رحمه الله اورد فى بحث الفاعل المرفوع المحلى فلا يمكن التخصيص هناك بالمعرب (قوله فى بيان اقسام الاعراب) حيث قال والجر علم الاضافة (قوله وانما لم يقل اه) على وفق مامر فى بيان انواع الاعراب كما قال فى عد يليه (قوله بجر سابقه) مفعول يأخذ بالحاء المهملة وسكون الجيم والراء حضن الانسان والحضن مادون الابط الى الكشح كذا فى القاموس (قوله علامة الشئ) اى ذاتها لا من حيث انها علامة وما قيل انه ينتقض تعريف المجرور حينئذ بمثل غلامى غير مجرور فمدفوع لان حركة غلامى حال كونه مجرورا غير حركته غير مجرور ولذا كان اعرابه حال الجر تقديريا (قوله للتنصيص على المراد) اى ان المراد فى الموضعين معنى واحد بخلاف ما اذا اورد الضمير فانه يحتمل الاستخدام (قوله نحو كفى بالله) اى فيما يكون حروف الجر فيه زائدة (قوله لاختصاصه بالاضافة) يعنى انه ليس نكرة محضة حتى يجب تقديم الحال عليه (قوله من اقسام المتوسط) باعتبار ان المتوسط لفظى وتقديرى (قوله ما يتوقف على الجر) وهو قوله مرادا (قوله بمعنى الانسلاخ) التجريد فى اللغة برهنه كردن فكونه بمعنى الانسلاخ اما بطريق المجاز لكونه لازما لمعناه الحقيقى او بطريق التضمن فمعنى كونه بمعنى الانسلاخ ملتبس به فمن قال انه من باب القلب حمل التجريد على المعنى الحقيقى والقلب لا يحتاج الى نكتة عند السكاكى واما عند غيره فالنكتة المبالغة فى التجريد ثم ان القلب من خلاف مقتضى الظاهر وهو اما كناية او مجاز فلا ترجيح لكونه بمعنى الانسلاخ على القلب فقوله فلا حاجة محل بحث

(قوله

(قوله اعترض عليه اه) يعنى ان قوله لاجلها وان افاد اخراج نحو الغلام زيد والضارب زيد لكنه اخل بطرد التعريف لخروج الحسن الوجه لان انسلاخ التنوين فيه بواسطة اللام لا بواسطة الاضافة (قوله واما الضارب الرجل) فانه جائز مع عدم انسلاخ المضاف فيه عن التنوين او ما قام مقامه لاجل الاضافة بل لاجل اللام وحاصل الجواب ان القياس عدم جوازه وانما جاز حملا على الحسن الوجه على ما يأتى فكان فى حكمه (قوله قال الشيخ الرضى اه) كلام مستأنف اذ الكلام السابق كان اعتراضا على قوله لاجلها وجوابا له وهذا جواب عن اعتراض يرد على قوله مجردا عنه تنوينه لانه قد توجد الاضافة بتقدير حرف الجر مع عدم التجريد كما فى المضاف المبنى والغير المنصرف اذ ليس فيه تنوين او نون والتجريد فرع الوجود فكان المناسب تقديم هذا الكلام الا انه اخره لاشتماله على الجواب عن الحسن الوجه والضارب الرجل ايضا (قوله مشروطا بشرط آخر) فلما لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط (قوله عمل الجر) مفعول مطلق للم يعمل (قوله قال الشيخ اه) فى دفع الاشكال (قوله اراد به ما قام بالغير) فحاصل التعليل انها تفيد صفة قائمة بمعنى اللفظ (قوله ما يقابل اللفظ) كما يدل عليه قول الشارح منسوبة الى اللفظ دون المعنى (قوله كان المراد اه) ليصح التمثيل بليث واسد فانهما مترادفان (قوله المساواة الشاملة) اى المساواة فى الصدق سواء اتحدا فى المفهوم اولا كما قالوا الشيئية تساوى الوجود وعلى هذا يصح مقابلته بقوله او اعم او اخص بلا تكلف (قوله فان الاحد اه) اى المراد من الاحد هو يوم الاحد فيكون المضاف اليه اعنى اليوم اعم مطلقا منه (قوله ولما لم يستعمل اه) عطف على قوله اذ لم يستعمل اه مقدمة ثانية لاثبات عدم الصحة فان الاولى انما تفيد عدم الاستعمال فقط (قوله اوجب تنافرا) والتنافر لا يصح استعماله فى كلام الفصحاء (قوله الا بعد التأويل اه) فيقال فى كل رجل جزئيات لرجل او افراد لرجل (قوله وذا لا يجوز) لان كلا لا يستعمل الا مضافا الى ظاهر او مضمر محذوف نحو كلا هدينا ونوحا هدينا اى كلهم او ملفوظ نحو ان الامر كله لله كذا فى المغنى (قوله كما تقرر فى الميزان) من ان كلا سور الموجبة الكلية والمراد من الموضوع الافراد ومن المحمول المفهوم اقول

الظاهر من كلام اهل العربية ماذكره صاحب القيل قال فى المغنى كل اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن ثم قال ماحاصله ان لفظ كل مفرد مذكر ومعناها بحسب ماتضاف اليه فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا فى نحو كل شئ فعلوه فى الزبر ومفردا مؤنثا فى كل نفس بما كسبت رهينة ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا وان كانت مضافة الى معرفة فقالوا يجوز مراعاة لفظها اومعناها نحو كلهم قائم اوقائمون فماذكره الميزانيون مبنى على التسامح بناء على ان كلمة كل لما كانت فى افادة الافراد والاجزاء تابعة للمضاف اليه وان ماتستقل بافادته هى الاحاطة قالوا ان لفظة كل للاحاطة وان الافراد من جانب المضاف اليه (قوله نحو كوكب الخرقاء) اى كوكب المرأة الحمقاء وسهيل كزبير كوكب عند طلوعه تنضج الفواكه وينتهى القيظ (قوله الملابسة انها تشرع اه) كماقال الشاعر

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة * سهيل اذاعت غزلها فى القرآئب

(قوله لان الاضافة اه) لان الاصل ان تكون للاختصاص (قوله لاتستلزم معهودية المفعل) ولذا قالوا انه فى حكم النكرة ولذا يوصف به النكرة دون المعرفة (قوله انه مخالف اه) لانه يدل على ان كلا من المضاف وذى اللام حقيقة فى الواحد المعين مجاز فيما سواه ومافى كتب البلاغة انه حقيقة فى الواحد المعين والجنس اما اشترا كالفظيا كماهو المشهور اواشترا كامعنويا كماهو مذهب السكاكى ولوصرف النفى فى قوله من غيراشارة الى واحد معين وقوله بلااشارة الى معين الى القيد يعنى معين مع بقاء الواحد فيكون مفاد العبارتين الاشارة الى واحد غيرمعين ارتفعت المخالفة لان استعماله فى واحد غيرمعين من حيث انه واحد من افراد الجنس لامن حيث مطابقة الجنس اياه مجاز لانه استعمال المطلق فى المقيد (قوله لارادة نفس الجنس اه) بان يكون المراد الجنس مع قطع النظر عن الوجود كما فى المعرفات (قوله لارادة تمام افراده) وذلك ان كان المراد الجنس من حيث التحقق (قوله وذلك بحسب القرآئن) الاان قرينة الاستغراق فى المقام الخطابى هوانتفاء قرينة

البعضية كيلا يلزم الترجيح بلامرجح كذا قالوا (قوله بعض المحققين) اراد به السيد السند قدس سره فى حواشى المطول (قوله بادنى عناية) بان يعنى بقوله المعين اعم من المفرد والجنس وبقوله بلااشارة الى معين الاشارة الى غيرمعين (قوله اوغيرذلك) اى للاستمرار وفيه خلاف الزمخشرى فانه يجوز ان تكون اضافته حينئذ معنوية لاشتماله على المضى واسم الفاعل ههنا مطلق والمطلق يفهم منه الاستمرار (قوله وايضا ليس يجرى اه) اى كمالايجرى الحكم بان الاضافة المعنوية الى المعرفة تفيد التعريف فى الالفاظ المذكورة كذلك لايجرى فى هذه الالفاظ (قوله ليكفيك) فى بعض النسخ باللام المفتوحة المؤكدة لمافى هذه الاسماء من المبالغة الزآئدة على معانى الافعال وفى بعضها بدون اللام اكتفاء باصل المراد (قوله وكذا اخوانه) فان شرعك بالشين المعجمة المفتوحة وسكون الراء معناه حسبك واشرعنى كذا اى احسبنى وكان معناه الكفاية الظاهرة المشهورة من شرع الدين شرعا اذا اظهره وبينه وكفيك بتسكين الفاء اى حسبك ونهيك بتسكين الهاء يقال هذا رجل نهيك من رجل وناهيك من رجل ونهاك من رجل تأويله انه بجده وغنائه ينهاك عن طلب غيره كذا فى الصحاح (قوله نكرة) نحو رب شاة وسخلتها (قوله تعرف المضاف) لكون الغير معرفة نحو زيد واحد امه (قوله مختصة بشئ) نحو رأيت رجلا هو واحد امه (قوله الاان يكون للمضاف اليه اه) فانه يتعرف غير لانحصار الغيرية نحو عليك بالحركة غيرالسكون وكذلك فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين صفة الذين انعمت وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك فى شئ فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصدت ذلك الشخص (قوله وقدح) القدح يشترزدن (قوله كما اشار اه) فيه ان اشتراط القصد انماذكره الشارح رحمه الله والرضى رحمه الله فى مثل دون غير فانه اذا كان له ضد واحد يعرف بالغيرية لاحاجة الى القصد (قوله معنى) اما اذا اتصف به لفظا نحو زيد الشجاع فلاتجوز الاضافة كما سيجئ (قوله فانه يجوز) فان المقصود منها المدح (قوله يعنى ان المقصود اه) اندفع بهذه العناية مايتوهم من ان التعريف الحاصل بالاضافة غير التعريف الحاصل بماعداها فلايكون تحصيلا للحاصل (قوله فيه ان المعرفة اه) غرض الشارح رحمه الله ان الامثلة المذكورة قبل العلمية

كانت مستعملة فى الشخص المعين وبعد العلمية ايضا مستعملة فى ذلك الشخص ففيه تعريف المعروف وذلك تحصيل الحاصل ولذا قال لزم تعريف المعرفة وان وجه الاعتراض بانه يستفاد من قوله وبين جعلها علما اطلاق المعرفة على المجموع مع ان المعرفة هو الاسم المعرف مدفوع بانه مبنى على المسامحة الشائعة بينهم فقد زاده ليصير الترك دليلا على ضعف ايراد اللازم (قوله ابدا) غير مشروط بشرط (قوله لفظية ابدا) لانها تابعة للعمل (قوله وبضا فان اه) فاضافتهما اليه لفظية (قوله واضافتهما الى المفعول به اه) خصهما بالذكر لانهما لا يضافان الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما دون سائر معمولاتهما (قوله على الاولين) اى الحال او الاستقبال (قوله يحتملها والمعنوية) لاشتمال الاستمرار على الماضى والحال والاستقبال فاذا قصد المضى لم يعملا واذا قصد الحال والاستقبال عملا (قوله كما يأول القيد اه) فى قوله وقد اغتدى والطير فى وكناتها * بمنجرد قيد الاوابد هيكل اغتدى بصيغة المتكلم من الغدو كناية عن تيقظه والليل باق وكنات بضم الواو وسكون الكاف جمع وكنة موقع الطير اينما وقعت بمنجرد اى بفرس منجرد قصير الشعر دقيقه قيد الاوابد يقال للفرس الجواد قيد الاوابد اى الوحوش كانه لسرعته قيد على رجلها الهيكل الفرس الطويل الضخم (قوله والعير اه) فى قولهم هذه ناقة عبر الهواجر جمع هاجرة نصف النهار عند اشتداد الحر اى عابرة فيها (قوله ويكون الاضافة اه) وجريانه على الله على وجه البدل (قوله اى الاخفة اه) يعنى ان التخفيف مستعمل فى الحاصل بالمصدر مجازا (قوله خرج به اه) اى ليس هذا قيدا احترازيا حتى يستفاد منه ان المعنوية تفيد تخفيفا لا فى اللفظ (قوله اوللتصريح بالمقابلة) اى بمقابلته بالمعنوية بان اللفظية تفيد امرا لفظيا وتلك امرا معنويا (قوله اوللاحتراز اه) عن افادتها خفة المعنى فيكون القيد لدفع توهم خلاف المقصود وما قيل ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وانه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اى لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ لا فى المعنى فلا يفيد انها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فدفوع اما الاول فان الخفة ليست ههنا الا بمعنى اسقاط شئ وهو كما يتصف به اللفظ يتصف به المعنى والمجاز ليس مفتقرا الى

السماع واما الثانى فلان المستثنى ما هو بعد الا فيكون المعنى افادتها مقصورة على التخفيف المخصوص لا تتجاوز الى غيره من التعريف والتخصيص والتخفيف فى المعنى (قوله بعد جعله شبها اه) بان اعتبر ضمير الفاعل فى الصفة فصار فضلة كالمفعول (قوله لا يخفى ان اه) يعنى ان مبنى البحث ليس ان المشار اليه اعنى المجموع لا يستلزم ما بعده بناء على ان انتفاء التخصيص لا مدخل له فى الاستلزام حتى يندفع بما ذكره الشارح رحمه الله بل مبناه انه لا يصح البناء المستفاد من قوله ومن ثم لانه منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص (قوله لبناء لاحق على سابق اه) اى بحسب نفس الامر (قوله واستدلال) اى بالنظر الى العلم (قوله او يرتكب مجاز) بان يقال نسب البناء الى المجموع باعتبار بعض اجزائه اذ لا تلازم بينهما كما نسب اقتتل الى كل القبيلة باعتبار تعاونهم وتشاركهم فى المنافع والمضار (قوله مذكور صريحا) اى قصدا بخلاف نفى افادة التعريف فانه مذكور تبعا فان المقصود اصالة فى الاستثناء المفرغ الحكم على المستثنى ولذا طوى ذكر المستثنى منه فلا يرد ان المذكور صريحا هو النفى والاثبات فى المستثنى ضمنى فيكون الامر فى الذكر بالعكس (قوله ما عرضت اه) وهو كونها مسقطة للتنوين (قوله يتوقف على ابطال دليل الخصم) اذا كان موجودا الا يعارض دليل اثبات المطلوب (قوله وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب) حيث استدل بثبوته على بطلانه وانما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة لانه لو اكتفى فى بيان ضعفه بعدم الفائدة فى الاضافة اندفعت المصادرة وما قيل انه لو قرأ ضعف من التضعيف اى من الفصحاء او يقال ان امتناع مثل الضارب زيد متقرر بحيث ينبغى ان يرد به مخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد به اى بقول الاعشى وحينئذ لا شوب للمصادرة فليس بشئ اما الاول فلانه موقوف على النقل من الفصحاء واما الثانى فلان الخصم لا يسلم كون امتناعه متقررا (قوله مشهورة) الشارح رحمه الله يمنع شهرتها فلذا حكم بان لا نص فى الجر وانما لم يجوز الشارح رحمه الله نصب المائة الهجان فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على المحل اكتفاء بقدر الحاجة (قوله عن الضمير العائد) اى الى الموصوف (قوله فنصب) اشارة الى ان التمعل هو النصب اذ لا ناصب بخلاف الجر فان الجار

متحقق فلا يرد ان عمل التشبيه بالمفعول لازم فى الجر ايضا على ما صرح به سابقا (قوله قياسا على المظهر) اى الضارب زيدا فانه يتعين فيه النصب (قوله واسند الجواز) اى جواز الجر فى الضاربك (قوله اولحاملية تم اه) ولا يخفى ما فى توجيه المحشى رحمه الله من الاحتياج الى تقدير جوزوا او تأويل جازبه قبل الاحتياج فهو كنزع الخف قبل الوصول الى الماء (قوله للفعل المفهوم من جاز) فان الجواز المفهوم من عطف الضاربك على الضارب الرجل يفهم منه التجويز (قوله لم يحمل الضارب اه) فانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا باللام كما فى الضاربك وضاربك ولم يعتبر على هذا التقدير فى وجه حمل الضاربك على ضاربك اشتراكهما فى كون حذف التنوين فيهما قبل الاضافة لاتصال الضمير لا للاضافة كما فى التقرير الاول حتى يفرق بان فى ضارب زيد حصل التخفيف بالاضافة فلا يمكن حمل الضارب زيد عليه بخلاف الضاربك وضاربك فانهما يشتركان فى عدم حصول التخفيف بالاضافة فقول الشارح رحمه الله من غير اعتبار اه خبر كون كل منهما كما فى قوله محذوفا تنوينه فى التقرير السابق وتعلقه بحمل وهم (قوله وانما قلنا دون التقرير السابق اه) اورد الشيخ الرضى هذا الاعتراض على التقرير السابق بانه اذا جاز حمل ذى اللام فى الضاربك فى وجوب الاضافة على مجرد منها العلة فى المجرد دون ذى اللام وهى اجتماع المتنافيين لو لم يضف فليجز حمل ذى اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد ولا يخفى عدم تماميته لانه اذا كان التخفيف فى باب ضاربك زيد شرطا كيف يمكن حمل الضارب زيد عليه واشار المحشى رحمه الله بقوله فان التخفيف فى بابه منظور فيه (قوله مما يتنافيان) لان التنوين مشعر بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فلو لم يحذف ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا ومنفصلا وما قيل منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل لان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بتبديل الضمير المنفصل بالمتصل والضاربك وان لم يشاركه فى تخفيف المضاف يشاركه فى تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فليس بشئ لان التخفيف المعتبر فى الاضافة اللفظية عند الجمهور كما سبق منحصر فى حذف التنوين وحذف النون وحذف الضمير

لارابع والتخفيف بالتبديل ليس بمعتبر فوجوده كعدمه وحينئذ نسبة الضارب زيد الى ضارب زيد كنسبة الضاربك الى ضاربك فى حصول التخفيف بحذف التنوين وانما قلنا عند الجمهور لان من قال ان اضافة اسم التفضيل لفظية قال بحصول التخفيف بحذف من كما فى اللباب وفى ضوء المصباح وانما ساغ الضاربه والضاربك لانه فى الاصل الضارب اياك والضارب اياه فلما اضيف حصل التخفيف (قوله بخلاف باب ضارب زيد) اى ما فيه الاضافة الى مظهر (قوله فان التخفيف منظور فيه) فلا يمكن حمل الضارب زيد عليه (قوله يرد على هذا التقرير اه) اى السابق حيث اعترف فيه بان حذف التنوين فى باب ضاربك ليس للاضافة (قوله قلت لعل المصنف رحمه الله لم يرض بهذا القول) اى بالاضافة فى ضاربك مع عدم الخفة ويكون قوله الضاربك وشبهه اه على هذا التقرير نقلا لكلام القوم ويؤيده ان الشارح رحمه الله نسب الحمل المذكور الى القوم وذلك بان لا يقول بالاضافة ويكون الضمير منصوبا كما هو مذهب الخليل وقياسه على الضاربا زيد والضاربو زيد قياس مع الفارق او بان يقول بالاضافة مع التخفيف كما فى التقرير الثانى هذا لكن هذا الجواب لا يحسم مادة النقض لانه باق عند من يقول بالاضافة مع عدم الخفة فى ضاربك فالحق ان القاعدة مخصصة كما يشعر به كلامهم حيث قال فى العباب بان الاضافة فى ضاربك لازمة لئلا يلزم الجمع بين التنوين والضمير المتصل والاضافة المقصود بها التخفيف غير لازمة كما فى ضارب زيد فانه يجوز ضارب زيدا وقال فى الايضاح ان لاسم الفاعل مع الضمير المتصل شانا ليس له مع المظهر فلا يلزم من جواز اضافة اسم الفاعل الى المضمر من غير تخفيف لاجل هذه العلة جواز اضافة اسم الفاعل الى الظاهر مع انتفائها (قوله بان التنوين قدر اه) لان المنافى للتنوين اما اللام واما الاضافة وكلاهما مفقودان عند اتصال الضمير واتصال الضمير انما ينافى وجود التنوين لفظا لاشعاره بالتمام دون التقدير ثم حذف التنوين من التقدير بعد اعتبار الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين المقدر (قوله كما فى حواج بيت الله) فيه ان دليل التقدير فى حواج بيت الله موجود وهو وجود الكسرة فانها سقطت من غير المنصرف بتبعية التنوين ولا دليل فيما نحن فيه على تقدير

التنوين سوى حفظ القاعدة المذكورة (قوله لا يجوز الضاربك اه) لوجود الخفة فى المحمول عليه دون المحمول (قوله لان الضاربك اه) يعنى ان ههنا شبها اتم من شبهه فى الضارب زيد وضارب زيد فعدم جواز الثانى لا يستلزم عدم جواز الاول (قوله من جانب المضاف) بحذف التنوين ومن جانب المضاف اليه بالتبديل وان لم يكن لهذا التخفيف مدخل فى صحة الاضافة (قوله للتخفيف) فالمعنى على الصفتية اختيرت الاضافة لفائدة التخفيف والتعريف او التخصيص (قوله بخلاف حسن الوجه) فان حسن الوجه لم يفد شيأ من التعريف او التخصيص لعدم الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه بعد اعتبار الضمير (قوله سيف شجاع) اى سيف رجل شجاع (قوله حاصله اه) هذا سهو لان حاصل الوجه الثانى انه من قبيل اضافة احد المتباينين الى الآخر والصواب ما قال الشيخ الرضى ما حاصله اه وكانه كان فى نسخة المحشى رحمه الله سقط من قلم الناسخ (قوله تلك الامثلة) اى اضافة تلك الامثلة الاربعة كاضافة هذه الامثلة على ترتيب اللف والنشر المرتب (قوله اراد المشابهة اه) اى ليس المراد بالعموم والخصوص ما هو المشهور اعنى ما يكون بحسب الصدق بل المعنى اللغوى اى الشمول اى شمول الاطلاق وعدمه فيشمل المترادفين (قوله وتبعه الشارح الرضى) وقال انه كثير لا يمكن دفعه ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة (قوله اى ذاته وشخصه) وانما عبروا عن الذات بلفظ الحى توغلا فى المبالغة فاذا قلت فعله حى زيد فكانك قلت فعله ذاته وهو حى موجود لانه نسب اليه حال كونه معدوما ثم صار مستعملا فى التأكيد بمعنى الذات وان كان مبنيا (قوله واسم السلام عليكما) فى قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما * ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر (قوله لم يجعل الضمير اه) مع قربه (قوله دون المضاف اليه) فان الاختصاص فيه ثابت قبل الاضافة (قوله اعلم ان الشئ بمعنى اه) بيان لاحتمالات اضافة العين الى شئ وتعيين للاحتمال الذى فيه الخفاء ليحصل للمتعلم برد الخاطر ولا يبقى له ترقب (قوله لشموله كل مفهوم) اى لشمول الشئ حينئذ كل مفهوم حتى نفسه ومقابله ضرورة ان مفهوم الشئ واللاشئ موجود فى الذهن فلا تكون العين اعم منه وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل بزيل

الخفاء صحة عين اللاشئ فانه انما يزيل الخفاء عن هذه الاضافة لتحقق العين فى الشئ بدون اللاشئ دون اضافة الى الشئ اذ لا مفهوم يصدق عليه العين بدون الشئ وفساد ما قيل تفصيلا ان اللام الجنسى فى الشئ اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هى فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان اريد به الطبيعة فى ضمن الفرد فالعين تصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هى لما عرفت من صدق الشئ على كل مفهوم حتى نفسه ومقابله (قوله اى وقتا صاحب هذا الاسم) فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف (قوله وذات صباح اه) الاولى ان يمثل بذات يوم على ما فى الرضى ليكون اشارة الى اختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر فى استعمالهم (قوله ما يشرب فى الصباح) وليس بزمان حتى يكون من باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على الدال (قوله يغنى غناء الاسم) الاغناء بمعنى بى نياز ساختن والغناء اسم بمعنى الاغناء وقع مفعولا مطلقا (قوله على سبيل الاتباع) وليس باتباع لانه تقوية اللفظ بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير نحو حسن بسن وبسن منصوبا او مرفوعا بتقدير المبتدأ وبتقدير اعنى (قوله فان من عز بز) اى مما قيل فى المثل هذا (قوله من جنس الحركة) ولذا ناب عن الحركة فى الاعراب (قوله للالتباس) اى التباس الرفع بغيره نحو مسلمى (قوله لا يوجب القلب عند الجميع) اى عند هذيل وغيرهم ظرف للنفى لا للمنفى والاظهر ما فى الرضى لا موجب عندهم ايضا (قوله ولا يترك اه) الا ترى انك تقول مختار ومضطر فى الفاعل والمفعول معا (قوله لى) جميع الوى كحمر واحمر والالوى الرجل المجتنب المنفرد لا يزال كذلك وذنب الوى معطوف خلقة كذنب العنز كذا فى الصحاح (قوله كذا ذكره فى الحوالة) اشارة الى ضعف القول بالضعف لانه من القرآات السبع التى يستشهد بها ولا يستشهد عليها (قوله لعله اه) فيه اشارة الى بعد هذا الوجه لعدم سبق الذهن اليه وعدم الموافقة لفن العربية وقيل قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ فى الحكم كيف ولم يستعمل اخى بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ما ورد كما صرح به الشارح رحمه الله وفيه انه مع عدم اطراده فى قوله اخوك وابوك فى بيان انواع

الاعراب وفى قوله واذا قطعت عن الاضافة قيل اخ واب ان الشائع تقديم ما فيه المخالفة رداً على الخصم واقول وجه التقديم ان اخا كثر استعماله لانه يجيء فيه الاربعة التى تجيء فى اب مصاحبة الحروف حال الاضافة ثم القصر ثم النقص ثم التشديد وزيادة وجه وهو جعله كدلو (قوله واما على ظاهره) انما قال ظاهر لانه يمكن ان يقال مراد الشارح رحمه الله بيان حاصل المعنى لا تقدير المبتدأ لكنه خلاف الظاهر (قوله فيكون) عطف فعلية على اسمية وهو مما اختلف فى جوازه (قوله ومعنى ارى اظن) فان مجهوله يستعمل بمعنى الظن وابى مالك ذو المجاز بدار مفعول ارى وابى قسم معترض بينهما يخاطب نفسه فيقول قدر الله وقضاؤه انزلك هذا الموضع وقد اعلم ان ليس لك هذا الموضع بمنزل تقيم به بل ترتحل عنه عن قريب واقسم بابى على ذلك كذا فى شرح المفصل ويعلم منه ان ارى بصيغة المعلوم بمعنى العلم (قوله الا ان يحذف مضاف) فيقال اصله حم امرأتك (قوله فاندفع الاعتراض) لكن بقى توهم اختصاص اضافة الهن بالمرأة (قوله مفتوح العين) فكان قياسها حالة الافراد ان تكون مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف حملوها فى ترك القصر حالة الافراد على حالة الاضافة (قوله فلم يسمع فيه اهناء) وحكى ابن يعيش اهناء (قوله كتمرات) فانها بتحريك العين جمع تمرة بسكونها على خلاف القياس فيجوز ان يكون هنوات مثلها (قوله عوضت الميم من الواو) لما بينهما من قرب المخرج وكونهما من حروف الزيادة (قوله عند جريان الاعراب عليه) فانه عند جريان الاعراب يصير الواو متحركا فيجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا لحقه التنوين التقى ساكنان فيجب حذف اللام وبقى الكلمة على حرف واحد (قوله التابعة للحركات الاعرابية) اى يضم حالة الرفع ويفتح حالة النصب ويكسر حالة الجر (قوله كوشاء) فى بعض النسخ بالواو كشاء اسم من اوشى الرجل اذا كثر ماله وفى بعضها بالراء ككساء هو الحبل (قوله مثناها) اى مثنى ذات ذواتا بحذف النون لانها لا تستعمل الا مضافة وجمعها ذوات (قوله عينها) اى عين ذوات (قوله باب الطى) اى ما عينه واو ولامه ياء اكثر مما عينه ولامه واو (قوله قلبت فى المؤنث) فقيل ذية كما قيل فى طوية طية (قوله لما مر) من ان فعلا ساكن العين ومعتلها

يجمع على افعال (قوله قال الشيخ الرضى رحمه الله) هذا وجه آخر لاختصاص ذو بالمظهر لا يحتاج فيه الى اعتبار وضعه وصلة الى وصف اسماء الاجناس (قوله ولما كان جنس المضمرات اه) لما كان ما ذكره سابقا غير كاف للمصنف لجريانه فى المضمرات والاعلام ضم هذه المقدمة لاتمام الدليل وابقاء الفارق بينهما وبين اسماء الاجناس وحاصله ان جنسهما كله لا يقع صفة فلم يتوصل بذو فى شيء من افرادهما بخلاف اسماء الاجناس فان بعضها يقع صفة كالمشتقات وبعضها لا يقع كالذهب والضرب والقتل فتوصلوا فى الوصف به بذو ليكون باب اسماء الاجناس على وتيرة واحدة (قوله وايضا لو حذف اه) وجه ثان للاختصاص المذكور وحاصله ان حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه جائز فى السعة فلو توصل بذو فى الوصف بالمضمر والعلم يلزم بعد حذفه الوصف بهما وهو ممتنع بخلاف ما اذا وصف باسم الجنس فانه يجوز الوصف به فى الجملة (قوله وذويه) اى اصحابه (قوله ان المناسب للمقام) لان المقام بيان حال الاسماء الستة حال اضافتها الى ضمير المتكلم (قوله الى نوعه) وهو المضمر مطلقا (قوله الى جنسه) وهو غير اسم الجنس (قوله نحو ولكنى اه) اوله فلا اعنى بذلك اسفليكم ولكنى اريد به الذوينا البيت للكميت (قوله الذوينا) يعنى به الاذواء وهم ملوك اليمن من قضاعة المسمون بذى يزن وذى جدن وذى نواس وذى اصبح وذى الكلاع وهم التبابعة ذكره الجوهرى (قوله وكذا الفاعلة اه) وهذا الجمع مطرد فى جميع صيغ الفاعلة الصفتية ولا يجيء فى الفاعل الوصفى (قوله لبيان الحال) كما يشير اليه قوله كان فى الرتبة الثانية منه (قوله لا للتصيير) اذ لا معنى للتصيير ههنا والفاء فى فقوله لمجرد التراخى فى البيان وليس تفريعا على ما سبق اذ لا دخل للتفسير المذكور فى نفى التصيير فانه متى لوحظت الثانية مثلا مع متبوعها كانت مصيرة له اثنين كما انها متى لوحظت مع الصفة الاولى والمتبوع كانت مصيرة لهما ثلاثة (قوله وعلى القولين اه) يعنى ان ثان سواء اريد منه الثانى فى المرتبة او مطلق المتأخر يتبادر منه كونه كذلك فى الذكر فيخرج عنه المعطوف المتقدم الا ان يصرف اللفظ عن الظاهر المتبادر ويراد السبق والتأخر بحسب الرتبة العقلية دون الذكرية كما قيل بعد التصريح

بان المراد الثانوية فى الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال
يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام فقد غفل اشد الغفلة عن المرام
(قوله مع انهما متغايران اه) يعنى ان قول المصنف رحمه الله باعراب سابقه
كما يفيد اتحاد الاعرابين بالجنس يفيد تغايرهما شخصا ايضا ضرورة امتناع
قيام اعراب واحد بكلمتين والتغاير المطلق ينصرف الى الكامل وهو التغاير
فى اللفظ والقصد فلا يرد فيما اذا كررت كلمة واقيم مجموع المكررتين مقام كلمة
واحدة واجرى اعرابها على كل واحدة منهما انه يصدق على الكلمة الثانية انه
ثان فى الذكر متحد اعرابه باعراب سابقه بالجنس مغاير له بالشخص لعدم
التغاير بين الاعرابين فى قصد المتكلم بل فى اللفظ فقط بناء على تعدده (قوله
اى المقتضى للاعراب) اى المراد من الجهة المقتضى فلا يضر اختلافهما من
جهة المتبوعية والتابعية والاعراب والبناء وغير ذلك (قوله شخصية) بناء على
انها للوحدة الكاملة (قوله نوعا) وهو المفعولية لا شخصا لان مفعولية الاول
غير مفعولية الثانى فان الاول مسند اليه لا الثانى (قوله اللهم الا ان يراد اه)
وحينئذ يشمل الصفة المادحة والذامة والتى للترحم والتأكيد لاتحاد الكل
مع المتبوع وكذا عطف البيان والتأكيد اللفظى والمعنوى واما المعطوف
بالحرف فعينته مع المعطوف عليه فى الانتساب اليه ظاهرة وانما قال اللهم
لبعده عن عبارة الشارح رحمه الله (قوله وكذا لفظة التوابع) لان الظاهر
ان التوابع مبتدأ وكل ثان خبره واما جعل التوابع منقطعا عما بعده وتقديره
لفظ هو عائد الى التابع فتكلف بشيع (قوله مقحمتان) اى داخلتان فى غير
محلهما (قوله لبيان الجمع والمنع) اى جامعية التعريف ومانعيته فلفظ الجمع
يفيدان جميع افراد المحدود يصدق عليها الحد فيكون جامعا ولفظ كل يفيد ان
جميع الحد يصدق عليه المحدود فيكون مانعا وهذا الوجه غير الوجه الذى
ذكره الشارح رحمه الله فانه حمل على انه تعريف للتابع بناء على ان اللام
فى التوابع للجنس وادخال كل يفيد المانعية والجامعية حاصلة من ظهور
الانحصار ولذا قال كالمنصوص عليه ولعله اكتفى بذلك لان الاقحام بقدر
الضرورة والمحشى رحمه الله قصد التنصيص على الجامعية والمانعية معا
فاختار اقحامهما (قوله واوفر متابعة) فانه تبع المنعوت فى الاعراب

والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بخلاف
سائر التوابع (قوله اى على حالة اه) اى ليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حتى
يرد ان النعت بحال المتعلق خارج عن التعريف لانه يدل على حاصل
فى متعلق المتبوع لكونه مسندا اليه بل ما يقابل الذات فهو ما يدل على امر
حاصل فى المتبوع سواء كان حصوله باعتبار نفسه بان لا يلاحظ فى حصوله
امر سوى المتبوع او باعتبار ملاحظة متعلقه فان الحسن وان كان حاصلا
فى الغلام لكن حسن غلام زيد حاصل فى زيد (قوله جعلوه) اى لفظ مطلقا
صفة الحصول فالمعنى ما يدل على معنى حاصل فى متبوعه حصولا مطلقا اى
غير مقيد بزمان نسبة شئ الى المتبوع او نسبته الى شئ (قوله انه لدفع توهم اه)
فالقيد احتياطى لا احترازى (قوله لاخراج التأكيد اه) يعنى ان سائر التوابع
سوى التأكيد بلفظ كل خارج بقوله يدل على معنى فى متبوعه والتأكيد
بكل خارج بقوله مطلقا (قوله ولا يخفى اه) اى على تقدير جعله صفة للحصول
تبقى هذه الامثلة داخلة فى التعريف لكونها دالة على معنى فى متبوعه مطلقا
غير مقيد بحال النسبة (قوله واما اعتبار الحيثية اه) بان يقال ما يدل على
معنى فى متبوعه من حيث انه يدل على ذلك فيكون الحصول فى المتبوع
ايضا مدلولا له فتخرج الامثلة المذكورة لان التوابع المذكورة وان دلت على
معان حاصلة فى متبوعها مطلقا لكنها لا تدل على حصولها فيها (قوله وهو
ان يكون مذكورا اه) لا يخفى ان ههنا طريقين لاخراج الامثلة احدهما
اعتبار الحيثية والثانى ان المراد بقولنا تابع يدل انه ذكر ليدل على معنى كما نقله
العلامة فى شرح المفتاح عن المصنف رحمه الله والمحشى خلط بين الطريقين
اللهم الا ان يقال ان قوله وهو ان يكون اه بيان لحاصل اعتبار الحيثية وليس
مقصوده الاشارة الى تقديره ذكره واللام للغرض (قوله للتعميم) اى الشمول
على سبيل البدل وعدم التخصيص بفرد دون فرد (قوله والفرق بين اه) لان
الايضاح يستدعى سبق الابهام والتقرير يقتضى عدمه (قوله ولم يذكرها)
داخل تحت مقول قيل اى لم يذكر المصنف رحمه الله الكاشفة (قوله وههنا
بحث اه) اى فى قولهم وقد يكون النعت للكشف وليس هذا بحثا على
ما قيل كما لا يخفى (قوله وليس كاشفا) اذ لا يحصل كشف ماهية الجسم بكل

واحد (قوله كل من ثلاث اه) منع لقوله وليس كاشفا (قوله لانه مساو للجسم اه) فيه بحث لان الجسم عند الاشاعرة مايتركب من جزئين فصاعدا فالطويل مساوى له والعريض والعميق ليس بمساوله كيف والعريض اخص من الطويل والعميق اخص من العريض فمساواته لاحدهما تبطل مساواته للآخر (قوله لان المجموع معرف) ان اراد انه كذلك عند جمهور الاشاعرة فممنوع لما عرفت وان اراد عند غيرهم فلا ينفع لان الاعتراض مبنى على رأيهم الا ان يقال المراد ان المجموع معرف فى قصد المتكلم لكن فيه خفاء والجواب ان هذا المثال للكاشفة انما هو على رأى المعتزلة المعتبرين فى الجسم تقاطع الابعاد على زوايا قائمة فالكاشف هو المجموع (قوله لا يجرى فى مثل اه) لعدم كون كل واحد منهما مساويا للانسان (قوله فالاظهر اه) لك ان تقول ان النعت هو الطويل الموصوف بالعريض الموصوف بالعميق (قوله ان المجموع نعت واحد) كانه قيل الذاهب الى الجهات الثلاث (قوله حاصل كلام المصنف رحمه الله) اى ماذكره الشارح رحمه الله من ان اشتراط الاشتقاق فى النعت كما توهم كثير من النحاة منشأه غلبة الاستعمال حاصل كلام المصنف رحمه الله والشيخ الرضى رحمه الله صرح بانه مذهب جمهور النحاة (قوله وفى الفرق نظر) باشتراط الاشتقاق فى النعت دون الحال على ما يستفاد من استضعافه كذا فى الرضى ويرد عليه ان الاستضعاف لايدل على الاشتراط بل على عدم الاستحسان (قوله ولا يخفى اه) يعنى ان ذكر مثال تميمى واى الرجل فى هذا المقام ليس بوجه لانهما فى قوة المشتق فان معناهما منسوب الى تميم وكامل فى الرجولية والمقصود ههنا ذكر مثال الغير المشتق الدال على معنى فى المعنى المتبوع فما قيل بناء الرد على انه لا داعى لاشتراط الاشتقاق ولا موجب للتأويل عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة حتى يرد ماذكره المحشى رحمه الله ليس بشئ (قوله متعلق بقوله اه) وليس ظرفا لقوله ولا فصل (قوله والوضع اه) يعنى انه بمعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى سواء كان بنفسه او بالقرينة وترك التوجيه الثانى الذى ذكره السيد قدس سره فى حواشى الرضى من انه اراد بالوضع الوضع فى التركيب والاستعمال لانه خلاف المتبادر من لفظ الوضع (قوله ذا اه) يعنى ان اربع مستعمل فى المعدود

اى ذات هذا العدد فيصح وقوعه صفة لنسوة (قوله المراد اه) فقول الشارح رحمه الله الدلالة تفسير لقوله المعنى لكن الظاهر ان كلام الشارح رحمه الله مبنى على حذف المضاف اى لغرض دلالة المعنى اى الدلالة عليه لان السابق الى الذهن من المعنى ما يقابل اللفظ وحينئذ يكون قول المحشى رحمه الله والمراد اه توجيها للمتن لا يحتاج الى تقدير المضاف (قوله لينص اه) فان الغرض لا يكون موضوعا له بل مترتبا عليه (قوله انت الرجل كل الرجل) فاللام للجنس ولفظ كل لكونه مضافا الى المعرفة للشمول على سبيل الاجتماع اى انت مجموع افراد جنس الرجل (قوله نحو مررت بزيد الرجل) اى الكامل فى الرجولية (قوله ذلك) اى عدم جواز وصف غير اسم الاشارة بالرجل بمعنى كامل الرجولية لان استعماله فيه ليس وضعيا حتى يكون مطردا بل مجازى مختص بها اذا جعلته صفة لاسم الاشارة (قوله ان قيل اه) يعنى انه قد ظهر من ذلك انه لا يجوزان يوصف غير اسم الاشارة باسماء الاجناس باعتبار استعمالها بمعنى كامل فى الجنس لكن لم يجز ان يوصف غير اسم الاشارة من المبهمات باسماء الاجناس باعتبار معناه الحقيقى (قوله ولهذا) اى لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة (قوله واما قولك اه) يعنى ان ذكر الموصوف فيه فائدة زائدة لا تحصل من اسم الجنس وحده وهى جعله حاضرا شاهدا (قوله قال الشيخ الرضى اه) تعيين للمواضع التى يقع اسم الاشارة صفة فيها والتى لا يقع (قوله اخص) فيما اذا كان علما او مضافا الى المضمر او الى العلم (قوله او مساو) فيما اذا كان مضافا الى اسم الاشارة (قوله لا تقصد) فسر عدم الدلالة بعدم القصد لان دلالة اسم الاشارة على معنى المشار اليه متحققة دائما الا انه قد تقصد الذات المعينة المتصفة بهذا المفهوم فلا يقع صفة وقد يقصد به هذا المفهوم فقط فيصح وقوعه صفة للنكرة لكونه بمنزلة لفظ المشار اليه (قوله الا معرفا باللام اه) نحو ولقد امر على اللئيم يسبنى (قوله لعدم الاشارة اه) يعنى ان المعرفة ما فيها اشارة الى معلومية مفهومها والجملة من حيث انها جملة ليس فيها الاشارة الى معلومية مضمونها فلا يتجه ما قيل ان الجملة وان كانت لافادة نسبة مجهولة لكن اذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفها بها عند المخاطب لان كونها

معلومة لا يستلزم وجود الاشارة فيها الى المعلومية فان النكرة المفردة ايضا معلومة للمخاطب لامتناع الخطاب بما لا يفهم لكن الاشارة فيها الى المعلومية (قوله من اقسام الذات والاسم) الظاهر ترك لفظ الذات الا انه وقع فى الرضى لفظ الذات فاشار بعطف الاسم عليها الى تفسيرها كما قال السيد السند قدس سره اراد بالذات الاسماء التى مدلولاتها مستقلة (قوله قد سوى اه) تأييد لما يستفاد من عبارة الشارح رحمه الله قال الرضى كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكتفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها حيث يصح وقوع المفرد هنالك (قوله لعل وجهه) اى وجه المشهور (قوله وذلك فى الطلبية اه) اى ذلك التأويل فى الجملة الطلبية وهى الامر والنهى والاستفهام والتمنى والترجى والعرض حاصل بقول محذوف خص الطلبية بالذكر لعدم وجود مثال فى كلامهم لغير الطلبية الواقعة صفة (قوله جاؤا اه) اى قول الزاجر قبله

مازلت اسعى معهم واختبط * حتى اذا جن الظلام واختلط

جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * اى بمقول عنده هل رأيت الذئب فهذا لونه خبطت فلانا واختبطته سألته بغير وسيلة مذق اللبن بالماء يمذقه مزجه يشكو قوما فيقول لم ازل النهار كنت اسعى معهم واتبعهم واسألهم شيأ حتى اذا اظلم الليل واختلط الظلام وتكاثف جاؤا بلبن مخلوط بماء كثير يضرب لونه لكثرة مائه الى لون الذئب فكل من رآه يستفهم من رؤيته عن الذئب لانه بلونه يحمل رائيه على السؤال عن الذئب وانما قال هذا لان الذئب موصوف بالزرقة واللبن اذ كثر ماؤه يصير ازرق كذا فى شرح ابيات الايضاح ومن هذا تبين عدم اختصاص الوصف بالانشاء بالجمل الحكمية حقيقة كما وهم بل يكفيه ان يكون من شأنه ان يحكى ويقال وقد نص الشريف بذلك فى حواشى المطول وشرح المفتاح حيث قال وذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه واليه اشار الشارح رحمه الله بقوله اى

مستحق

مستحق لان يؤمر به وما قيل هنالك تأويل قريب بان يقال زيدا ضربه فى تأويل زيد مطلوب ضربه عن الحذف ففيه ان هذا التأويل ذكره السيد الشريف قدس سره فى حواشى المطول لكن الحكم بقربه وهم لان الطلب الذى هو مدلول الامر آلة لملاحظة المطلوب والمحكوم به لابد من ملاحظته قصدا ليصح جعله محكوما به فذلك تأويل بعيد يخرج الكلام عن وضعه ومن هذا ظهر رجحان تقدير القول على ذلك التأويل (قوله كما يكون اه) اى مثل تأويل يكون خبر بعد خبر لقوله ذلك (قوله وجدت اه) اى ان جعلته بمعنى اصبت فالجملة الطلبية حال وان جعلته بمعنى علمت فهى مفعول ثان هذا قول ابى الدرداء اخبر اى جرب من خبره اذا جربه وتقله جواب الامر واصله تقليه من قلاه يقليه ابغضه حذفت الياء للجزم والهاء للسكت والمعنى وجدت الناس مقولا فيهم هذا القول اى جربهم تقلهم لانهم عند التجربة يستحقون ان يبغضوا لسوء اخلاقهم وقبح افعالهم وقيل هو من كلام على رضى الله عنه وقيل من كلام النبى صلى الله عليه وسلم وقيل قال المأمون لولا ان عليا رضى الله عنه قال ذلك لقلت اقل تخبره كذا فى شرح ابيات المفصل (قوله وفى الملازمة مناقشة اه) مدفوعة بما فى الرضى من ان ذلك الرابط هو الضمير اذ هو الموضوع لهذا ثم قيل ان الظاهر قائم مقام الضمير (قوله اوماله رابط) فان الضرب فى المثال المذكور حالة زيد وله ربط باب الرجل باعتبار وقوعه عليه فى حصول الفائدة من التخصيص والتوضيح وغيرهما (قوله كوصف اه) فى قوله تعالى من نطفة امشاج (قوله مشيج) مشيج بمشج خلط وشئ مشيج كقتيل وسبب وكتف فى لغية جمعه امشاج ونطفة امشاج مختلطة بماء المراة ودمها كذا فى القاموس فيلزم ان يكون حالة الموصوف (قوله تمحلا) لان الضمير عبارة عنه التمحل حيله كردن (قوله لان الالف والواو اه) فيلزم ان يكون لفعل واحد فاعلان فيحتاج الى تمحل ان الظاهر بدل من الضمير البارز ولا يحتاج الى ذلك فى الصفة ومعنى قوله فانهما علامتان قطعا انهما علامتان فقط والفاعل مستتر بخلاف الفعل فانهما فيه فاعل وعلامة كما صرح به السيد الشريف فى رسالته الحرفية الفارسية وما قيل ان الالف التى تلحق التثنية فى الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد

كما كان وهم محض كيف وهو مخالف لما تقرر عندهم ان للماضى والمضارع
اربع عشرة صيغة نعم ان تغير الصيغة حاصل فى الفعل بسبب الفاعل (قوله
فى الاغلب) احترازا عن امرء والنحوى الذين ظلموا على قول من قال الذين
فاعل امرو والواو علامة الجمع (قوله لانه ليس فيه معنى الوصفية اه) بانه
فى جزئيات المتكلم والمخاطب والغائب سوآء قلنا بوضعه لها او للمفهوم
الكلى فباعتبار كونها جزئيات لها يفهم منه التكلم والخطاب والغيبة ولعدم
استعمالها فى المفهوم الكلى لا يكون فيها معنى الوصفية (قوله والاولى
ان يقال اه) فى كلام الشارح رحمه الله اشارة الى ان هذا التعليل اولى لانه
مقصود من نقل وجه اعتذار الشارح الرضى وانما كان اولى لسلامته عن
المناقشة (قوله والحمل على الخصوص اه) على ما قيل ان الموصوف انما يكون
اخص بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد
التوصيف بالابيض اخص وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص او مساو
بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم لا بيان اشتراط كون
الشئ موصوفا (قوله لا يصح بناء قوله اه) فان العالم فى جاء الرجل العالم اخص
من الرجل على اصطلاح المنطقيين (قوله بان اسم الاشارة اه) فيمكن اجراؤه
مجرى الضمير فى اعتبار الاستخدام لكن فى وقوعه فى الاستعمال بحث (قوله
ظاهر) اذ لا اشتباه فيه ايضا لان اعتبار المرجع معه بمنزلة وضع اليد على شئ
اريد تعيينه (قوله والعين) على ما هو اصل اسم الاشارة من كون المشار اليه
مشاهدا (قوله سوآء) منصوب على الحال (قوله لانه يكتسب) جملة
مستأنفة لتعليل الاستوآء (قوله فسره بالمماثلة اه) يدل عليه قوله لما عرفت
بينهما من المساواة فى التعريف والتعميم المماثل للموصول (قوله ذات المثل)
اى ما يصدق عليها المثل فى التعريف (قوله ليس فيه كثير فائدة) لانه لا يعلم
بدون التعيين ما يصح وصف ذى اللام به وما لا يصح وان علم الفائدة الكلية
(قوله جعل الاضافة) اى اضافة لفظ المثل الى الضمير (قوله واشارة اه) عطف
تفسير لقوله عهدية اه (قوله وهو ان الموصول اه) مع ان مماثل ذى اللام
الموصول مطلقا (قوله جاز ان يكون البيان غير تام) موهما بجواز وصف
ذى اللام بمن وما واى (قوله يبقى استدراك اه) لان المضاف الى مثله مساو

فى التعريف لذى اللام فهو داخل فى مثله (قوله والشارحون) عطف على
فاعل قوله فسره (قوله وفيه تأمل) لان التعريف الذى يفيده الذى ضرب
احضاره بالصلة فى ذهن المخاطب ومعلوميته اياه باتصافه بمفهومها
والتعريف الذى يفيده الضارب اذا كان اللام لتعريف الذات معلوميته اياها
فى نفسها (قوله حتى ثبت المدعى) وهو اشتراط الاضافة الى المثل فانه لو جاز
انحطاطه كذلك لجاز وصف ذى اللام بالمضاف الى الضمير او اسم الاشارة مثلا
لجواز انحطاطه الى مرتبة المضمر واسم الاشارة اعنى مرتبة ذى اللام فيكون
الموصوف مساويا للصفة مع عدم الاضافة الى المثل (قوله بدليل الاشارة
والمرور) والا لم يشمل الملك الجن لكنهما ليسا بمشار اليه ولا يقع المرور ملتبسا
بهما (قوله بعطف النسق) فى التاج النسق بسكون السين ترتيب كردن
من حد نصر (قوله فى صدقه على اه) اذ ليس كل واحد من السقف والجدران
مقصودا الى البيت يمكن ان يقال ان التقدير مجموع سقف وجدران فكل
واحد منهما مقصود بالنسبة الى الاضافة الا انه لما حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه اجرى الاعراب على كل منهما (قوله فان اخوك اه) يعنى
ان اخوك مقصود بنسبة المجيء فى الجملة الاولى وزيد مقصود بنسبته فى الجملة
المعطوفة فيفيد ان اخوك مقصود بنسبة المجيء مع متبوعه لكن اخوك
ليس مقصودا مع المتبوع فى الكلام الذى فيه متبوعه بل المقصود فيه اخوك
فقط وزيد مقصود فى كلام آخر اعنى الجملة المعطوفة ولو قال بدل زيد متبوعه
لكان اظهر (قوله اى لم يقع غلط اه) فسر لا غير المفيد للتخصيص بهذا الاشارة
الى ان التأكيد يفيد التخصيص فى الاثبات دون الثبوت (قوله لم يقع غلط)
بسبب سهو او نسيان فى التأكيد اللفظى (قوله ولا مجاز فى النسبة)
فى التأكيد المعنوى فيما عدا لفظة كل (قوله او ان المذكور) اى فى لفظة كل
(قوله ولا شك اه) مقدمة ثانية للدليل معطوفة على قوله وذلك لانك تبين بعد
اعتبار ما عطف على تبين والمراد بالتبيين فى قوله اذا بينت ما يشمل الايضاح
ايضا بخلاف ما سبق (قوله والبيان فرعه) فتكون التوابع الثلاثة غير
مقصودة بالنسبة (قوله ولا شبهة اه) لان منشأ ذكر المبدل منه الغلط على
الانحاء الثلاثة (قوله فيدخل اه) وبالجملة لا فرق بين قولك جاء زيد حماره وجاء

زيد على حماره فى المعنى المقصود الذى هو تدارك الغلط فجعل حماره فى احدهما
مقصودا بالنسبة مع المتبوع دون الآخر تحكم (قوله مقصودين باصل
النسبة اه) وخرج به بدل الغلط باقسامه اذ ليس المبدل مقصودا باصل
النسبة اصلا (قوله فباعتبار اصل النسبة) القيود فى الاثبات تكون
للخروج لا للدخول الا اذا كانت قرينة صارفة عما هو المتبادر مما قبلها
كما نص عليه السيد قدس سره فى كتبه وههنا كذلك لان المتبادر من قوله
مقصود بالنسبة ان يكون مقصودا بالنسبة المخصوصة المكيفة بالايجاب
والسلب باقيا على ذلك القصد وحينئذ يخرج عنه المعطوفات المذكورة فلما
صرف عن الظاهر المتبادر بارادة ما ذكر صار عاما فيفيد الدخول (قوله كما مر
نظير ذلك اه) من ان قوله ليدل على المعانى المعتورة داخل فى التعريف لافادة
التوضيح ولبيان الغرض من وضع الاعراب او خارج عنه (قوله نحو ذلك اه)
فان تأنيث الفعل واجب فى المثال الاول والنون واجب فى الثانى حذف
طلبا للاختصار (قوله حيث قال اكد) يعنى جعل اكد جزاء للشرط فيفيد
لزوم التأكيد للعطف المذكور (قوله يأبى ذلك ما ذكره اه) فانه يدل على ان
العطف على الضمير بلا تأكيد وفصل غير جائز (قوله اذ يمكن استئناف اه) يعنى
يمكن ان تعتبر الملابسة التى هى معنى الباء ابتداء متعلقة بزيد لا ملابسة
واحدة متعلقة بالمخاطب وبزيد (قوله اجتلابه) كاجتلابه لصحة العطف
(قوله ليس باقل اه) والحروف الزائدة لا تلغى مع زيادتها (قوله وبقوله تعالى
تساءلون به اه) فى قوله تعالى واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام تساءلون
اصله تتساءلون ادغمت التاء فى السين وقرئ تساءلون بطرح التاء الثانية والمعنى
اتقوا الله الذى تسألون به بعضكم بعضا الحقوق فيقول بالله افعل كذا على
سبيل الاستعطاف وقوله والارحام قرئ بالحركتين فالنصب على تقدير اتقوا
الله والارحام او على عطفه على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا
والجر على عطف الظاهر على المضمر المجرور (قوله فى الاختيار) اى فى سعة
الكلام وهو النثر (قوله الا فى الله لافعلن) لكثرة الاستعمال (قوله انه معطوف
اه) لم يتعرض لبيان ضعفه لظهوره وهو كثرة التقدير مع عدم القرينة (قوله
لان ما قبله اه) وهو امر (قوله لم يصح اه) حتى لا يكون قسم السؤال واجيب

بانه ليس قسم السؤال والتقدير والارحام انه مطلع على ما تفعلون ولا يخفى
ضعفه كالثانى (قوله وفيه انه انما يصح اه) لان حاصله ان قراءة حمزة
بالجر مبنية على مذهبه وهو انما يصح اذا جوزان يكون فى القراآت السبع
ما هو قياسى وليس بمتواتر لكن الصحيح ان القراآت السبع كلها متواترة فيما
ليس من قبيل الاداء كالمد وتخفيف الهمزة ونحوهما مما لا يختلف به خطوط
المصاحف والمعنى كما فى شرح مختصر الاصول وما نحن فيه من هذا القبيل
لاختلاف المعنى على ان هذه القراءة منقولة عن كثير من الصحابة والتابعين
كابن مسعود وابن عباس والحسن البصرى ومجاهد وقتادة والاعمش
كما فى شرح الشاطبية (قوله الظاهر ليقوى) اذ هو معطوف على ليخرج (قوله
فى كونه اه) لعل الشارح رحمه الله اراد بالاحوال العارضة له فى نفسه ان
لا يكون بالنظر الى ما قبله بخصوصه كما يدل عليه السياق (قوله الاعراب
كذلك) اذ الدخيل فيه مطلق العلم (قوله انهم جعلوا اه) ان اريد بالشذوذ
شذوذ نكارة الضمير لانه اعرف المعارف فهما جواب واحد وان اريد شذوذ
اضافة رب الى المعرفة فهما جوابان والشذوذ على التقديرين بمعنى مخالفة
القياس فعلى الاول مخالفة قياس الضمير وعلى الثانى مخالفة كون المعطوف
فى حكم المعطوف عليه (قوله واعترض اه) يعنى ان القوم انما قالوا بنكارة
الضمير على خلاف القياس فيما اذا كان مبهما مفسرا بما بعده للضرورة واما اذا
تقدم المرجع فلا يقولون بنكارته بل هو معرفة لكونه دالا على امر معلوم
للسامع وان كان مرجعه نكرة وبهذا ظهر ان ما ذكره المحشى رحمه الله بقوله
ويمكن ان يجاب اه غير مفيد لان مقصود المعترض ان قولهم والمعطوف
فى حكم المعطوف عليه ينتقض برب شاة وسخلتها بناء على ما ذهبوا اليه من
ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة (قوله لانه حينئذ فى قوة الفعلية) لاشتماله
على الاسناد التام فكانه لا ذهب عمرو بخلاف الصفة المسندة الى فاعلها فانها
فى حكم المفرد (قوله نحو لقيته فاكرمه) فانه لا يجوز عطف الانشاء على
الاخبار فيما لا محل له من الاعراب (قوله كالفاء الناصبة للمضارع) نحو زرنى
فاكرمك فان التقدير ليكن منك زيارة فاكرام منى (قوله متعلقة بهما) سواء
كان مضمون الاولى مسببا لمضمون الثانية كما فى مثال الذباب اولا كما فى المثال

الذي يأتى (قوله لمطلق الجمع) لا دلالة فيه على الافتراق وغيره (قوله لم يجز
ذلك) اى تجرد احدى الجملتين عن الضمير فلا يجوز الذى قام وقعدت هند زيد
(قوله مناف للمقدم) لان عدم الجواز ينافى وقوع العطف (قوله وان لفظه
اه) اى لا وجه لاستعمال اذا والماضى ههنا لدلالتها على التحقق (قوله لكن
يتجه اه) واجيب بان عدم الجواز علة لجواب اقيم مقامه والتقدير اذا اريد
العطف على عاملين مختلفين فلتجتنب عنه لانه لم يجز ولا يخفى ضعفه (قوله
اتفاقا) ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز (قوله كالجار) لقيامه
مقامه فى العمل (قوله وهو الضابطة) المذكورة بقوله اذا تقدم المجرور اه (قوله
نسب المخالفة فى عدم الجواز) فيفهم منه الجواز عنده وليس كذلك لانه
موافق لسيبويه فى عدم الجواز مطلقا (قوله لان المتقدمين يجوزون اه) فلا
يصح نسبة عدم الجواز الى الجمهور (قوله قاصر عن الضابطة) لانه لا يفهم
منه تعميم التأخر للمنصوب والمرفوع ولا كون الاتيان بالمعطوف
بذلك الترتيب ولانه يدخل فيها الصورة الممتنعة بالاتفاق (قوله فانه يتبدل
اه) يعنى ان قوله الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو مستثنى مفرغ والمستثنى
منه المحذوف فى جميع المواد فيفيد عدم الحكم المذكور اعنى عدم الجواز مع
المخالفة فى نحو هذه الصورة بناء على ان الاستثناء من النفى اثبات فيفيد تبدل
عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة لان المتبادر من انتفاء الحكم المذكور
انتفاؤه بجزئيه فلا يرد انه يجوز انتفاؤه باعتبار انتفاء المخالفة وبقاء عدم الجواز
(قوله فانه لا يستثنى) يعنى ان قوله خلافا لسيبويه متعلق بالاستثناء المذكور
لا فى الحكم المذكور فلا يرد ان مخالفة سيبويه فى عدم الجواز مع مخالفة القرآء
فى جميع الصور الا فى هذه لا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه
مطلقا لجواز ان يكون باعتبار ثبوت الجواز فى جميع الصور وانتفاء مخالفة
القرآء (قوله جاء بالهمزة وبالواو) وكلاهما لغة فيه ومعناه التوثيق وقوله
ولا تحسبن اه على قراءة الخطاب (قوله اى حاله وشأنه اه) واعلم ان التأكيد
هو ما ذكر لتقرير المتبوع وجعل مفهومه ثابتا بحيث لا يظن به غيره لانه
لاعادة المتبوع بلفظه او بغير لفظه فيفيد تقريره قطعا ولذا عرفه فى اللباب
بما يعاد فيه ذكر الشئ وقال علماء المعانى فائدته تقرير المحكوم عليه وتحقيق

مفهومه وجعله ثابتا بحيث لا يظن به غيره ويخرج منه سائر التوابع اما
المعطوف فظاهر واما البدل فلان ذكره يكون مقصودا بالنسبة لا للتقرير
وان افاد بدل الكل تقرير المتبوع واما الصفة فلان ذكرها للدلالة على
معنى فى متبوعها وافادتها للتقرير فى الموضحة لاستلزام التوضيح التقرير
وفى المؤكدة لاشتمال الموصوف عليها وبهذا ظهر الفرق بين الهين اثنين وبين
الرجلان كلاهما حيث كان الاول صفة والثانى تأكيدا وكذا عطف البيان
لان ذكره للتوضيح ورفع الابهام دون التقرير وان استلزمه مطردا والمصنف
رحمه الله لما اعتقد ان عطف البيان غير خارج عما ذكر غير التعريف وزاد قوله
فى النسبة او الشمول لاخراجه وقال عطف البيان لتقرير امر متبوعه لكن
لا فى النسبة او الشمول واختلف الشارحون فى تفسيره فقال بعضهم معناه
تابع لتقرير معنى المتبوع فى النسبة او فى الشمول وقوله فى النسبة او الشمول
يخرج منه عطف البيان لانه لم يؤت به الا لتقرير امر متبوعه وتحققه فى نفسه
لانه اذا قيل جاءنى ابو محمد عبد الله مثلا فقد اوضح عبد الله متبوعه لانه يدل
على ان نسبة المجئ الى ابى محمد الذى هو عبد الله لا الذى هو غيره ولا يدل على
ان نسبة المجئ اليه لا الى متعلقه بخلاف التأكيد انتهى وعلى هذا قوله
فى النسبة متعلق بيقرر اى يقرر معنى المتبوع فى حق النسبة او الشمول
لا فى نفسه وقال بعضهم المراد بالامر الحال والصفة وقوله فى النسبة متعلق
بالامر بيان له فظرفيتها له ظرفية الكلى لجزئيه فالمعنى تابع يقرر حال
المتبوع فى باب النسبة اى كونه منسوبا او منسوبا اليه وحينئذ يكون قوله
فى النسبة او الشمول تمييزا بحسب المعنى كانه قيل يقرر امرا هو النسبة
او الشمول وهذان التوجيهان للتعريف مأخوذان مما وقع فى شرح
المصنف رحمه الله فى جواب الاعتراض بان واحدة تقرر الوحدة التى فى نفخة
فيجب ان يكون تأكيدا حيث قال ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون
الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على ان معنى المتبوع النفخة
اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول
انتهى فان الجواب الاول يدل على انه اراد بالامر معنى المتبوع والثانى على
انه اراد به نفس النسبة او الشمول (قوله فقوله امر المتبوع اه) اى الامر الذى

هو النسبة او الشمول كما ان الشان فى قولك هو الملو والفقر والظرفية ظرفية
الكلى للجزئى والباب الخصلة والابابات الوجوه قال ابن السكيت الباب عند
العرب هو الوجه ويراد بها النوع كما فى قوله صلى الله عليه وسلم من فتح بابا من
العلم اى نوعا كذا فى العينى شرح البخارى (قوله انه تمييز بحسب المعنى)
لا بحسب اللفظ لان التمييز لا يكون الا نكرة منصوبا او مجرورا بمن او بالاضافة
فباعتباره متعلق بامر حال منه (قوله او عن الذات المقدرة) اى فى الاضافة
كانه قيل بقر رامر شئ من المتبوع وهو النسبة او الشمول (قوله اى الحالة
المفهومة منه اه) لا يخفى ان مبنى التوجيه الذى ذكره ان المراد بامر المتبوع
ما يتعلق به من كونه منسوبا اليه ومن كونه شاملا لجميع اجزائه ولذا فسر
الظرفية بكونها من باب النسبة او الشمول وقد صرح بذلك فى الرضى فلا معنى
لتقييد بقوله المفهومة منه وتمثيله بقوله كما ان نفسه فى جاء زيد نفسه مفهوم
من زيد (قوله فقلت نفسه اه) فلا يندفع به ظن السامع بالمتكلم للغلط فى تلفظ
زيد (قوله الصورة الاولى) اعنى دفع غفلة السامع فانه لا يندفع بقوله بنفسه
لانه ليس صريح اللفظ الاول حتى يندفع به غفلته عن سماعه (قوله لا باعتبار
نسبة الفعل) اى الى شئ بل باعتبار اتصاف شئ بهذه المعانى فى نفسه (قوله
اضافوا الالفاظ الدالة عليها) اى على تلك المعانى الى الشئ الذى قصد نسبة
الفعل للشئ (قوله لا يجئ) بيان الوجه المماثلة (قوله على رأى الخليل)
حيث قال ان السبب الثانى فى اجمع انه تعريف اضافى لان الاصل فى جاءنى
القوم اجمع اجمعهم دون رأى من قال ان فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى
وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة التعريف (قوله على قلة) بجاءتنى القبيلة
جمعاء او القبائل جمع (قوله فانه يؤكد بها اه) فيقال رأيته عينه وبعينه (قوله
وبعضا) اى بعض هذه الالفاظ عطف على قوله فبعضها لم يجئ الا منصوبا
(قوله مرة) تأكيدا او مرة حالا والمعنى واحد (قوله بخلاف الوصف) فانه
لا يشترط فيه معرفة المخاطب كمية الورود فاذا قصدت الوصف لم يكن فى هذه
الفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها بمعنى انه يشمل ذلك الفعل بجميع
افراد المتبوع والمصاحب (قوله لكن فى اخراج اه) بخلاف بدل البعض
والاشتمال فانهما لا يفيدان تقرير المتبوع بل تقرير البدل حيث اشتمل المبدل

منه

منه عليه اجمالا ثم ذكر تفصيلا (قوله ان يقال فى الكشف والتوكيد) اى ان
افادة الصفة الكاشفة والمؤكدة للتقرير ليست بالوضع (قوله فى الثلاثة) اى
الموضحة والكاشفة والمؤكدة (قوله لانها لا تقرر اه) لانها انما تدل على معنى
فى المتبوع واما ان النسبة الى المتبوع نفسه لا الى متعلقه فلا لما عرفت من
انه لا ينظر فى الوصف الى نسبة الفعل الى المتبوع (قوله بان المدلول) اعم من
المطابقى والتضمنى والالتزامى ولا دلالة للعام على الخاص فلا يمكن ارادة المطابقى
منه (قوله وان اجمعون اه) اى لو خص المدلول بالمطابقى يخرج عن التعريف
وفى بعض النسخ فان اجمعون فيكون اعتراضا واحدا وهو مخالف لما فى الرضى
(قوله لان كونهم اه) يعنى ان الاجتماع بمعنى الشمول مدلول اللام لا مدلول
لفظ رجال فيكون مدلولا تضمنيا (قوله وقد صرح اه) هذا كلام المحشى
رحمه الله قصد به دفع توهم عدم كون اجمعون تأكيدا بناء على دلالته على
معنى الاجتماع اى اتصاف متبوعه بالفعل حالة واحدة وهو غير مستفاد من
متبوعه (قوله لا يجوزان يؤكد النكرة اه) لان التأكيد لدفع الاحتمال
فى النسبة او الشمول ورفع الاحتمال عن ذات النكرة وانه اى شئ هو اولى من
رفع الاحتمال فى النسبة الذى يحصل بعد معرفة ذاته فتوصيفها اولى من
تأكيدها قال السيد قدس سره فى حواشى الرضى فلا يصح جاءنى رجل رجل
لدفع توهم غفلة السامع او اعتقاده غلط المتكلم وقد يقال الممنوع تأكيد
النكرة تأكيدا معنويا لا تأكيدا لفظيا وهذا اقرب ولذا علل عدم الجواز
بكون تلك الالفاظ معرفة (قوله محكوما بها) نحو قوله صلى الله عليه وسلم
فنكاحها باطل باطل وقوله تعالى دكت الارض دكا دكا (قوله ليس ببعيد)
لاحتمال تعلق الفعل ببعض الوقت (قوله ولا يخفى بعده) لان المقصود تقسيم
التأكيد الذى هو من التوابع (قوله ذهب اه) لم يصرح فى المفصل بجواز
البدل لكنه مثل للبدل من المنادى بهذا المثال وقال المصنف رحمه الله
فى الايضاح انه ليس بمستقيم لانه تكرير لفظى وقال الشيخ الرضى وهذا عجب
فلعله سهو منه ومادة النقض يجب ان تكون محققة (قوله ثم بدا له ان يقصد
اه) لا يخفى انه اذا بدا له قصده صار ذكر الثانى مقررا للاول وابطال كونه توطئة
لغيره لا يكفى فى البدل فالوجه ما ذكرنا (قوله بذكر المرادف) فيدخل فيه نحو

دمه هدر باطل وبهذا ظهر ان ماقيل ان التكرير حكما مختص فيما يكون الضرورة داعية الى المخالفة كما فى ضربت انت فلا يكون اجمع واكتع داخلا فيه لعدم الضرورة وهم بقى باب الاتباع نحو حسن بسن خارجا عن التأكيد اللفظى مع انه قسم منه لانه ليس تكريرا الاول حقيقة ولا تكريرا بالمرادف اذ ليس لبسن معنى اللهم الا ان يعمم تكرير الاول حقيقة ويقال اما بعينه او بموازنه مع الاتفاق فى الحرف الاخير ولا يخفى بعده (قوله يجوز الابتدآء) تفسير بغير المستقل (قوله ان كان على حرف واحد) وكان يجب اتصاله بما بعده كحروف الجر او بما قبله كالضمائر المتصلة كما فى الرضى يدل عليه قوله وان لم يكن على حرف واحد الخ وكانه سقط من قلم الناسخ (قوله فى السعة) واما فى الشعر فيجوز تكراره وحده نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بى * ولا للما بهم ابدا دواء (قوله وقد جوزاه) يعنى فى تكرير الضمير المتصل وجها غير تكرير العماد (قوله هنيئا مريئا) المرآءة كواراشدن طعام الهنآء كواراشدن طعام وشراب كذا فى الصراح (قوله امتداد وجودى) لشموله وجود الجزئيات والاجزآء (قوله حيث تأكد اتصالهما) فى الرضى فى الكشف المثنى اذا اضيف لفظا ومعنى الجزءان الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد فى المضاف اولى من التثنية ثم لفظ الجمع اولى من الافراد كقوله فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم فى الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع تثنيتين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلفرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية انتهى وفيما نحن فيه المضاف نفس المضاف اليه والاتصال المعنوى اقوى من اتصال الجزء بالكل (قوله فانه جوزاه) بان يقول الرجال مررن كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات (قوله جاز ان يلحظ اه) دفع لما يترآئى انه كيف يمكن ملاحظة الافراد مجتمعة والحال ان الحكم على كل فرد فرد نحو اكرمت القوم كلهم بان ملاحظة الاجتماع لا ينافى الحكم على كل فرد انما ينافيه اذا كان الحكم فيه من حيث الاجتماع (قوله كالدراهم البيض) فانه لو لم يلحظ افراد الدراهم مجتمعة لا يصح وصفه بالجمع مع ان الحكم بالبياض على كل واحد من افراده (قوله وهو توهم الحكم اه) اى

عكس ذلك ملاحظة الحكم على كل فرد عبر عن الملاحظة بالتوهم لكونه حكما متعلقا بالجزئيات المحسوسة غالبا كما فى المثال المذكور (قوله كقولك اه) فانه انما انتج هذا القياس بملاحظة الحكم على كل فرد فى ضمن الحكم على المجموع (قوله وكل انسان) هكذا فى النسخ التى رأيناها والصواب كل الناس او كل الانسان على ان يكون اللام للجنس وكل لاحاطة الجزئيات كما فى قوله تعالى كل الطعام كان حلا لبنى اسرآئيل فان كل اذا اضيفت الى النكرة كانت لكل فرد فرد (قوله افتراق حكمهما وحالهما) اى الحكم الذى نسب اليهما وعطف حالهما للاشارة الى ان المراد بالحكم المحكوم به (قوله فترتيبه ترتيب المتن) اى قدمت النفس ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابصعين (قوله واتباع المشتق) اى للجامد اولى سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة (قوله فى معنى الجمع) المراد من جميعهما (قوله فيه انه يفهم اه) وليس كذلك فانه نص فى التسهيل ويبدل فعل من فعل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب واما قولك حسبنى زيد اخوك فممنوع لا حجة فيه لجواز كونه عطف بيان ولو جعل ما مصدرية والجار والمجرور قائما مقام الفاعل اندفع الاعتراض على المصنف رحمه الله وبقى على الشارح رحمه الله ولك ان تقول ان كل جزء من اجزآء الجملة عمدة كانت او فضلة فهو محكوم عليه بما هو له من كونه مسندا ومسندا اليه نص عليه السيد قدس سره فى شرح المفتاح فى تعريف المسند السببى (قوله ظرف اه) اى منصوب على الظرفية باعتبار الاصل وان لم يكن فيه معنى الظرفية وحال باعتبار المعنى المراد فقوله اى متجاوزا بيان للمعنى على الوجهين والاختلاف باعتبار الوجه النحوى ولم يجعله ظرف المقصود او حالا من المستتر فيه ليفيد ان نسبة المتبوع توطئة لنسبة التابع مقصودة تبعا اذ يصير المعنى تابع مقصود نسبة بنسبة ما نسب الى المتبوع حال كون ذلك المنسوب متجاوزا عن المتبوع اليه موطئا له (قوله غير ظاهر فى بدل الغلط) اى فيما يكون لسبق اللسان والنسيان يمكن ان يقال ان لم يكن المقصود من بدل الغلط التوطئة والتمهيد الا انه بعد الوقوع يكون توطئة وتمهيدا فى الذكر حيث لم يتعلق الغرض به اصلا (قوله قد وقع اه) اى ماذكرت انما يصح عند من قال ان الاستثناء فيه حكمان متخالفان بالنفى

والاثبات واما عند من قال انه تكلم بما بقى بعد الاستثناء ففيه حكم واحد
على المستثنى منه بعد الاخراج فلا يصح ان يقال نسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة لكن اثباتا (قوله وان الحكم) باعتبار ان اخراج المستثنى من السابق
يفهم منه مخالفته للمستثنى منه فى الحكم (قوله لا بالعبارة) اى ليس الكلام
مسوقا له ولا يخفى ان قوله وان الحكم اه لا دخل له فى الاعتراض بل ذكر تتميما
لكلام الجماعة (قوله ماذكروه) من انه تكلم بالباقى بعد الثنيا (قوله
بالاستثناء المحض) اى ما لا يكون محتملا للمبدل (قوله غير زيد) لا زيد حتى يرد
الاعتراض بمخالفة حكم البدل للمبدل منه (قوله الى تعميم النسبة) فى الحد
كما فعله الشارح رحمه الله (قوله وينبغى ان يحمل اه) لا خفاء فى بعده لان قوله
غالبا وتعميم الاشتمال يدل على ان المراد بالاشتمال معناه اللغوى الذى يعبر
عنه بالفارسية بدر كرفتن لا التقاضى فى الفهم كيف وقد جعل الاضافة
فيه كاضافة بدل الغلط بادنى ملابسة (قوله من جهة واحدة شخصية)
وههنا ليس كذلك لان جهة الاعراب فيهما وان كانت واحدة بالنوع اعنى
الاضافة لكنها مختلفة بالشخص لكونها فى المعطوف عليه بتقدير من
وفى المعطوف بتقدير اللام (قوله بحذف المضاف) واقامة المضاف اليه
مقامه (قوله بمعنى اللام) لوجود الاختصاص فيهما اما فى الاول فلكونه
متحدا بالمبدل منه فى الصدق واما فى الثانى فلكونه بعضا منه (قوله او فرق اه)
بان يقال المذكورة توجب تغاير الجهة بالشخص دون المقدرة فانها النيابة
المضاف عنها كانها ليست ملحوظة فيكون الاعراب للتابع والمتبوع من
جهة الاضافة من غير ملاحظة الحرف المقدر فتتحد جهة الاعراب وما قيل
من ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله
علما وان عطف لفظ البعض على لفظ الكل من قبيل عطف جزء الاسم ليستفاد
منه اسم القسم الثانى وهذه مسامحة شرعت فى كلام المصنفين ولا يكاد
يحترز عنها وماذكره الشارح رحمه الله من ان الاضافة فى الاولين بيانية
وفى الاخيرين لامية لادنى ملابسة بيان لاصل الاضافة لا معناه المراد
فى المقام فلا السؤال شئ ولا الجواب فليس بشئ اما اولا فلان العطف على
بعض الاسم المركب كالعطف على حرف من الكلمة فكيف يصح مع انتفاء

ماهو المقصود من العطف من التشريك ولذا تمحلوا فيما وقع من هذا القسم
كما فى تلخيص المفتاح فان علماء البلاغة وتوابعها اخرجوه عن لزوم ذلك
العطف واما ثانيا فلان عبارة الشارح رحمه الله حيث فسر بدل الكل
بقوله اى بدل هو كل المبدل منه وكذا فيما عداه تنادى بان المراد منه المعنى
الاضافى (قوله من قطع النظر اه) اى قولا ناشئا من قطع النظر عن الاخوة
ومدخليتها فيه وانما ذكر الاخ لمجرد تكرير الاسناد (قوله واذا قلت اكرمت
اه) اى جعلت الاخ بدلا من زيد (قوله فكانك قصدت اه) هذا القصد مستفاد
من كون الاسناد الى الاخ مقصودا لذاته وكون الاسناد الى الاخ من قبيل
الاسناد الى المشتق لدلالته على الاخوة فكانك قلت اكرمت الاخ لاخوته
لك (قوله وهذه الفائدة) اى جعل الثانى مناط الحكم منتف فى عطف البيان
للايضاح ودفع الابهام عن نفسه (قوله ذلك القيد) اى ماذكره الشارح رحمه
الله بقوله بحيث اه (قوله ماذكرناه) من قتل الامير شبانه وبنى الوزير وكلاءه
(قوله لا يوجب النسبة الى البدل) اى اجمالا وابست مشوقة اليه والجواب
ان الكلام على تقدير وجود القرينة الدالة على ان لا تكون النسبة الى القمر
مقصودة (قوله وكذا المثال الاخير) فيه بحث اذ الدرجة غير مرئية فالنسبة
اليه مشوقة الى ذكر ما تتعلق به الدرجة من الاسد (قوله بالقصد) بان يكون
ذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط فيه وهذا كثير يعتمده الشعراء
للمبالغة نحو هند نجم بدر شمس (قوله بالنسيان) اى نسيان المقصود اولا
ثم تذكره (قوله او سبق اللسان) الى ذكر المبدل من غير قصد ولا نسيان (قوله
اذا استفيد اه) بخلاف نحو مررت بزيد رجل لعدم الفائدة فى الثانى (قوله اى
مقدس مرتين) اى اذا لم يجعل طوى اسم الوادى بل كان اسم جنس مثل حطم
وختع من الطى لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس والحطم السائق
للماشية بعنف يحطم بعضها ببعض اى يكسر وختع فى الارض ذهب ودليل
ختع على مثال صرد هو الماهر فى الدلالة وتقديسه مرتين اما لانه نودى فيه
لموسى ندائين او لانه قدس مرة بعد اخرى (قوله اذا تقدم لفظا الزيدون اه)
ويكون الزيدون اخوة المخاطب فيقول الزيدون اخوتك لقيتهم اياهم فيكون
الضمير الاول للزيدون والثانى لاخوتك فكانك قلت لقيت الزيدون اخوتك

(قوله ههنا) اى فيما اتحد البدل والمبدل مفهوما (قوله ان ما ينبغى اه) افاد
بلفظ ينبغى الفرق بين معنى التأكيد والبدل فان التأكيد يفيدان ما نسب
اليه الفعل ليس الا زيدا والبدل يفيدان ما ينبغى الاسناد اليه ليس الا زيدا ولا
ينبغى ان يكون الاسناد اليه توطئة للانسان الى شئ آخر (قوله لا يجوز اه)
لان الظواهر كلها غيب (قوله اى ضمن فيه معنى الجعل) قال القاضى
فى تفسير قوله تعالى وتركهم فى ظلمات لا يبصرون ترك فى الاصل بمعنى طرح
وخلى وله مفعول واحد فضمن معنى صير فجرى مجرى افعال القلوب انتهى فما
وقع فى التسهيل من انه بمعنى صير وفى القاموس من انه يكون بمعنى جعل بيان
للاستعمال ومبنى كلام المحشى رحمه الله على ما هو اصل اللغة فمن اعترض بانه
لم يعرف اللغة فقال بالتضمين لم يعرف اصل اللغة ومقصود المحشى رحمه الله
(قوله لا يقال اه) حاصل كلام الشارح رحمه الله ان الاسم المبنى ليس مجهولا
باعتبار كونه اسما بل باعتبار كونه مبنى خاصا فاذا كان المبنى المطلق معلوما
كان تعريفا للمبنى الخاص المجهول باعتبار خصوصية بالمبنى العام واذا
لم يكن المطلق معلوما كان المبنى الخاص مجهولا باعتبار مفهوم المبنى المطلق
ايضا فيلزم تعريف المبنى المطلق بالمبنى المطلق وحاصل اعتراض المحشى رحمه
الله انه يجوز ان يكون المبنى المطلق معلوما بوجه مجهولا مطلوبا معرفته بوجه
آخر فلا يلزم تعريف الشئ بنفسه لوجود التغاير بالاعتبار وحاصل الجواب
ان مجرد الجواز لا يكفى ما لم يبين الوجهان المختلفان لاطراده فى جميع مواد
الاعتراض بلزوم تعريف الشئ بنفسه (قوله فلو اريد اه) فيه انه لم يرد بالمبنى
وجهه بل مفهومه من حيث انه معلوم بالوجه وفرق بين ارادة الوجه وارادة
الشئ بالوجه كما بين فى محله فما ذكره من السر فى غاية الخفاء (قوله اذا كان
باللام) كما فى قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا (قوله لا العكس) اى ليس المراد
بالمناسبة ههنا المشابهة لان المناسبة اعم من المشابهة لانها عبارة عن
الاشتراك فى الصفة بخلاف المناسبة ولذا عد المشابهة من اقسام المناسبة
(قوله وهى) اى المناسبة (قوله كما يشهد اه) حيث عد ما عدا المشابهة من
الموجبات (قوله اراد بقوله اه) لكن ارادة المناسبة المعتبرة المفصلة بالتفصيل
المذكور من لفظ ناسب الدال على مطلق المناسبة فى غاية الخفاء اللهم الا ان

يقال المناسبة الواقعة فى هذا المقام يراد بها تلك المناسبة فى عرفهم (قوله مؤثرة
فى البناء) اى بناء الاسم (قوله لاستلزامه الدور) لان الاسم المبنى انما كان
مجهولا باعتبار بنائه الخاص (قوله لمنع الخلو) اى لمجرد احد الامرين كما هو
اصل وضعه لا للشك الذى كثر استعماله فيه فلهذا نفاه المحشى رحمه الله واما
ما قيل لا للجمع كما يتبادر الى الوهم فوجه التبادر غير ظاهر ولا حاجة الى
نفيه (قوله اجيب اه) يعنى داخل فى الشق الثانى (قوله لانه ليس بكلمة) اى
ما يرمى به الغراب ليس بكلمة لا حقيقة ولا حكما بخلاف ما يتكلم به الصياد
فانه وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع للمعنى لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه
فى كلامهم واجرائهم اياه مجرى الكلمات (قوله يعنى القاب اه) اى الحيثية
المقدرة بمعونة المقام بحسب المعنى تميز من اضافة القابه فيكون التقدير
القاب حركات اواخره وسكونها او القاب علامة بنائه فاندفع ما يرد من ان
الظاهر ان الحيثية تقييدية والمبنى باى قيد اعتبر ليس المذكورات القابه
ولا يخفى ما فى التوجيهين من التكليف سيما فى الثانى فانه فيه التصرف
فى المرجع مع اعتبار الحيثية والاوجه ان يقال اضافة الالقاب الى المبنى
لادنى ملابسة والمراد القاب حركات اواخره او يحمل على حذف المضاف اى
القاب علامة بنائه او يؤول ضم بمضموم (قوله ولعله فهم اه) فيه انه ان اراد منه
الاختصاص وضعا فلا يضر لجواز اختصاص هذه الالقاب بحسب الوضع
بالحركات البنائية وان اراد الاختصاص استعمالا فلفظ القابه لا يدل عليه
لان اللقب مختص وضعا لا استعمالا فلا حاجة الى التاويل الذى ذكره على
توجيه الشارح رحمه الله (قوله بالفرق اه) بان الاول مشترك والثانى مختص
بالمبنى (قوله لفلان وفلانة) فانه يكنى بهما عن اعلام الاناسى مجردين عن
اللام وعن اعلام البهائم باللام ولعل ترك لفظ البعض اعطاء للاكثر حكم
الكل ولذا لم يقل وبعض الموصولات مع ان منها معرفة (قوله بمثل كاف
ذلك) اى الكاف الحرفى وكذا بلام العهد (قوله فهو باعتبار اه) والمراد
بالوضع اعم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار ما يلحقه (قوله لكنه بعيد)
اى لان تلك اللواحق دالة على التكلم والخطاب والغيبة مع ان الاشتراك
خلاف الاصل (قوله يعنى قوله به لا بمتكلم ولا بمخاطب) فان ذكرهما ليفهم

ان المراد بمتكلم ومخاطب المفهوم لا الذات ومناط الاخراج هو لفظ به (قوله
ولذا صح اه) فان انت متكلم مع انه لم يتكلم بلفظ متكلم وكذا انا مخاطب مع
انه لم يخاطب بلفظ مخاطب (قوله وكذا يخرجان اه) لما لم يتعرض لبيان فوائد
القيود على التفسير الاول بينها المحشى رحمه الله بما لا مزيد عليه ولقد اعجب
واحسن ومن قال انه فرية بلا مرية فقد افترى كذبا ام به جنة لان عدم تعرض
الشارح رحمه الله له لا يقتضى الافتراء (قوله لان المراد اه) بدليل قوله يحكى
عن نفسه ويتوجه الخطاب اليه فانهما صفتان لما صدقا عليه لا لمفهوميهما
وقوله يحكى عن نفسه تفسير للمتكلم واشارة الى ان المراد به المعنى الاصطلاحى
لا المعنى اللغوى اعنى المتلفظ لكونه معنى مجازيا عند اهل الاصطلاح فكذا
قوله يتوجه الخطاب اليه فان المخاطب يطلق على من يلقى اليه الكلام ايضا
سواء توجه اليه الخطاب اولا فان الرسول صلى الله عليه وسلم مخاطب
بجميع القرءآن بالمعنى الثانى دون الاول لتوجه الخطاب فى بعضه الى الامة
واعتبار قيد زائد على الحيثية يوهم الاعتراض على المحشى رحمه الله بانه
لا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكى عن نفسه فى تقييد المتكلم بالحيثية
واما ما قيل فى توجيه عبارة الشارح من ان المراد بقوله هذا القيد المعنى
المصدرى اى تقييد الوضع باحد الامور الثلاثة ولذا افرد القيد ولم يرد ان
الغرض منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما
وصف به الغائب بل اراد انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء
الظاهرة بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان فى الغائب ووجه الصحة
انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب
المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيرى المتكلم اما على الثانى
فظاهر واما على الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر المخاطب فلا يخفى لان المخاطب
موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى
للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ
المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه الخطاب اليه بلفظ المخاطب بخلاف انت
فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به فلا يخفى فساده اما اولا
فلان قوله هذا القيد صريح فى ارادة القيد المذكور قبيله وقوله به وجعله

بالمعنى المصدرى خلاف المتبادر واما ثانيا فلان قوله موضوعان للغائب مطلقا
لا يكاد يصح لانهما ليسا موضوعين لمفهوم الغائب ولا لافراده بل لمفهوم
المتكلم والمخاطب فالمقصود اخراجهما بهذا الاعتبار بقوله متكلم او مخاطب
واما باعتبار كونهما من الاسماء الظاهرة والظواهر كلها غيب فخارجان بقوله
تقدم ذكره واما ثالثا فلان المخرج لهما على التفسير الثانى قيد به وعلى الاول
قيد الحيثية فنسبة الاخراج الى تقييد الوضع بتلك القيود سيما باعتبار الوصف
المعتبر فى الغائب مما لا معنى له وهل هذه الا ان يقال اخرج عن تعريف
الانسان سائر انواع الحيوان بتقييد الحيوان بالناطق ولم يقع فى تعريفاتهم
نسبة الاخراج الى التقييد بالفصول فهو فرية بلا مرية واما رابعا فلان نسبة
اخراجهما الى تقييد الوضع ونسبة اخراج سائر الاسماء الظاهرة الى وصف
الغائب مع كونهما من عدادها والمخرج لهما قيد واحد مما لا وجه له واما
خامسا فلان قوله لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب فاسد لما عرفت
من كون المخاطب بمعنى ما يلقى اليه الكلام واما سادسا فلان قوله الا ان يراد الخ
رجوع بالآخرة الى اعتباره قيد به ولا حاجة الى اعتباره الحيثية ولعمرى ان
مفاسد اعجاب النفس اكثر من ان تحصى (قوله اذا عبر اه) يصدق عليه حينئذ انه
ما وضع لذات متكلم لكن لا من حيث انه كذلك بل مطلقا (قوله وقس عليه اه)
يعنى اذا عبر عن المخاطب المسمى بزيد فانه يصدق عليه انه ما وضع لذات مخاطب
لكن لا من حيث انه مخاطب (قوله لانهما موضوعان صيغة) اى للصيغة
مدخل فى الدلالة على ذلك المعنى (قوله الهيئة الاشتقاقية) لا الهيئة مطلقا
(قوله يعنى ليس متكلما) من حيث انه متكلم قيد بالحيثية ليدخل فيه لفظ
متكلم ومخاطب (قوله ولذا تقول) بصيغة الخطاب (قوله نظرا) اى يقول
بضمير الغائب نظرا الى اصل المنادى وهو كونه اسما ظاهرا وتقول كلمكم نظرا
الى عروض الخطاب بواسطة يا كما يجيء (قوله ويقول اه) بصيغة الغيبة
وفاعله المسمى بزيد وكذا ما عطف عليه (قوله فلا بد منه اه) اى قوله تقدم
ذكره لاخراج مثل كم وكذا اى الاسماء الظاهرة التى هى كنايات (قوله تفسير
التقدم اللفظى اه) حيث اطلق قوله لفظا ولم يقيده بكونه قبل الضمير (قوله
من اقسام الذكر حقيقة) فالذكر اللفظى ان يكون مفسرا لضمير مذكور بلفظه

والمعنوى ان يكون معناه مذكورا بلفظ آخر دال عليه تضمنا او التزاما والحكمى ان يعطى له حكم المذكور وان لم يكن مذكورا لا بلفظه ولا بغير لفظه (قوله نحو ضرب غلامه زيد) داخل فى الذكر اللفظى وان كان تقدمه تقديريا (قوله لا من اقسام التقدم) حتى يرد ان الضمير فى ضرب غلامه زيد راجع الى زيد وهو متأخر لفظا ولذا يجوز سلب التقدم اللفظى عنه بان يقال ليس مفسر ضمير غلامه متقدما لفظا فكيف يصح ادخاله فيه نعم انه متقدم من حيث المعنى لكونه فاعلا فالحق ادخاله فى التقدم معنى (قوله جعله من اقسامه) تجوزا باعتبار الذكر الذى اسند اليه التقدم فى قوله تقدم ذكره (قوله فى حكم المعرب) حيث قال باختلاف العوامل لفظا او تقديرا (قوله وبيان الاعراب) حيث قال التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظى فيما عداه (قوله بان تقسيم التقدم اللفظى اه) كما فعله المصنف رحمه الله فى شرحه وتبعه الشارح رحمه الله وحاصل الدفع ان علامة ذلك فيما يكون اذا قصد تقسيمه حقيقة وههنا تجوز واراد بالتقدم اللفظى ما له تعلق بالملفوظ سوآء كان من جهة اللفظ او من جهة المعنى ولذا قال فى باب الفاعل بان نحو ضرب غلامه زيد لا بد له من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا فلولا انه متقدم معنى لم يجز جعله من باب التقدم معنى لا لفظا (قوله على تفسير المصنف رحمه الله) حيث قال فى امالى المسائل المتفرقة وانما جاز الاضمار فى الشان والقصة ولو لم يتقدم ذكره لانه ضمير لنسبة حاصلة بين الجزئين المسميين كلاما وذلك معهود لكل عاقل فكانه انما اضمره لتقدم امر يدل عليه وهو ذلك العهد السابق (قوله واما التقدم الحقيقى اه) لان العهد سابق على ذكر الضمير حقيقة (قوله احتيج الى تمحل فى التقدم) لكونه متأخرا لفظا (قوله انه متقدم اه) فمعنى التقدم الحكمى انه تقدم لقضية وضع الضمير (قوله من خص بالاول اه) اى خص التضمن بالمفهوم من لفظ بعينه وجعل الالتزام من باب السياق (قوله والاول اظهر) اى عدم الاختصاص اظهر اذ المفهوم الالتزامى قد يكون مفهوما من لفظه بعينه (قوله على توارى الشمس) الظاهر على الشمس (قوله الظاهر ان يقال اه) لان معنى لفظ العدل مذكور حقيقة لكونه مدلول اعدلوا فلا معنى لكلمة كأن وجعل الحيثية

للتعليل

للتعليل حتى يصير المعنى كأن لفظ العدل مذكور لاجل المعنى اى لاجل كون معناه مذكورا فى ضمن اعدلوا يأبى عنه سوق الكلام لان الحيثية فيما تقدم للتقييد ولذلك قال الظاهر (قوله واما الضمير اه) اى ارجاع الضمير قبل ذكر المرجع عند البصريين فى تنازع الفعلين فى الفاعل فللتحرز عن لزوم تكرار الفاعل او ذكر الفاعل للفعل الاول او حذفه ان لم يعتبر الضمير فيه (قوله فى التلفظ) لا فى الدلالة على المعنى فانه يشمل الضمائر كلها (قوله بلسان التخاطب) لان المتصل البارز يمكن التلفظ به استقلالا الا انه غير واقع فى لسان العرب (قوله مع اعرابه) اى اعراب الظاهر قيد به لان مجرد قيامه مقام الظاهر لا يقتضى الانقسام الى الثلاثة (قوله لا يقع) اى الفصل (قوله مع ان الفصل بينهما) اى بين المضاف والمضاف اليه قبيح مطلقا سوآء كان المضاف اليه مضمرا او مظهرا فى الرضى لا شك ان الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور فى الضرورة ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف فى الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف فى غير الشعر اقبح منه فى الشعر والفصل بغير الظرف فى غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان او تمييزا او غيرهما فقرآءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم ليست بذلك ولا نسلم تواتر القرآآت السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين (قوله بان المراد بضربت صيغه اه) بعيد لا ينتقل الذهن اليه (قوله بان المقصود اه) هذا لا يدفع اولوية ذكر اضرب لحصول المقصود مع فائدة الاستيفاء (قوله فلم ذكراه) اى اذا لم يكن الاستيفاء مقصودا فلم ذكر صيغة المجهول (قوله ودفع توهم اه) فلذا ذكر صيغة المجهول ولم يذكر اضرب لكن هذا انما ينفع فى عدم ذكره بدل المجهول لا فى عدم ذكره معه (قوله لمد الحكم) لان ضربت وضربت ليس شاملا لما عداهما (قوله فيلزم ان لا تدخل اه) على ما هو القاعدة المقررة عند الجمهور الى ان كان لمد الحكم لا تدخل الغاية تحت المغيا كما فى قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل وان كان للاسقاط تدخل كما فى قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق (قوله معناه الاول اه) يعنى ان الكلام على حذف المعطوف لانسياق الذهن اليه (قوله فيكون الى حينئذ للاسقاط) لشمول ما دون ذلك الغاية ايضا (قوله لتجرده عن اللواحق) ولو

باعتبار بعض الصيغ (قوله اسلوب الترقى) من الادنى الى الاعلى فى التعريف (قوله همزة) ونون مفتوحة (قوله للوقف) اى فى الوقف لبيان الفتح وكان يلتبس بان الحرفية بسكون النون ولذا يكتب بالالف لان الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحها وقفا بهاء السكت (قوله على الفرق) بين الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (قوله على تغاير الواحد للضميرين المستترين فيهما (قوله التاء للمبالغة لا للتأنيث) حتى يرد انه لا يجوز كونه حالا لعدم المطابقة مع ذى الحال فى التذكير (قوله معترضة) بين المبتدأ والخبر (قوله اى المنظور اه) يعنى ان اللام فى الاختصار ليست صلة الوضع بل لام الاجل (قوله فيأخذ المعانى اه) حيث اختلف المرفوع والمنصوب والمجرور بالصيغة (قوله لا ادرى اه) قد سبق تحقيق ذلك فى تعريف الكلمة بما لا مزيد عليه (قوله صفة اه) اى ليس صلة يستتر وكان محل التعرض قوله فى الماضى الغائب ولعله كان فى نسخة المحشى رحمه الله لفظ الغائب بدون اللام الجارة (قوله اى زمانا مطلقا اه) يعنى ان مطلقا اما ظرف يستتر او مفعول مطلق له ولعل ذلك لمطابقة قوله وفى الصفة مطلقا فانه لا يجوز كونه حالا من الصفة الا بتأويله بالوصف وفى تذكير الضمير فى قوله سواء كان مفردا اه اشارة الى ذلك (قوله بيان للمتكلم) حال منه (قوله تذكيرا اه) اى على تفسير الشارح رحمه الله (قوله فاعتنى بابرازه) فرقا بينه اذا كان احد جزئى الجملة وبين ما لم يكن كذلك (قوله وكذا فاعل المصدر) اى لا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان فلا يكون سادا مسده فى اقتضاء الاتصال تقول اعجبنى ضرب انت زيدا اذا لم تقف والاضافة اكثر لكون الكلام بها اخف واعجبنى الضرب انت زيدا (قوله كالجزء الاخير اه) فى كون اتصاله بالاخر دون الاول (قوله وقع تأكيدا اه) نحو اسكن انت وزيد ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءنى زيد وانت (قوله جاءنى) اما انت او زيد فانه لو قيل جئت انت او زيد افاد الشك لكن لا فى اول الامر (قوله اذا كان الاتصال اه) كما اذا اخبرت عن المفعول الثانى فى علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو

ولا يجوز ان تقول الذى علمته زيدا ولا الذى اعطيته زيدا عمرو لانه يلتبس المفعول الثانى بالاول (قوله اما اذا لم يلتبس) نحو اعطيت زيدا درهما فقولك الذى اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذى اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ وانما جوز الانفصال بوطئة لازالة اللبس وفيما نحن فيه لبس والانفصال فى باب علمت اه نحو علمت زيدا قائما فقولك الذى علمته زيدا اياه قائم اولى من قولك الذى علمته زيدا قائم للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثانى اذ العامل فى الاصل ما يجب انفصاله عنه (قوله بان تقديم المفعول) اى على الفاعل لا يفيد الاهتمام هذا مخالف لما فى كتب المعانى من ان تقدم المفعول على الفاعل فى نحو قتل الخارجى فلان للاهتمام (قوله يفيد كونه اهم) على ما قال المصنف رحمه الله من ان تقديم المفعول فى اياك نعبد للاهتمام لكن الحق انه للاختصاص (قوله ان يكون نعتا اه) نحو مررت هند برجل ضاربته هى ونحو قولك جئتمانى وجاءنى زيد ضاربيه انتما ونحو الضاربه انت زيد ونحو زيد هند ضاربها هو لا يختلف بين اولى العلم وغيرهم (قوله انما اضربك انا) فان الفصل فيه من حيث المعنى (قوله فلا لبس اه) نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها فلو لم يأت الضمير فى ضاربها علم ان الضمير لزيد لا لهند وقس على ذلك ما سواه (قوله فاللبس حاصل) نحو زيد عمرو ضاربه او يضربه هو والزيدان العمران ضاربا هما او يضربانهما وقس على ذلك (قوله فاللبس منتف اه) لاختلاف الصيغة فيها نحو انا زيد ضربته واضربه والزيدان نحن ضربانا او يضربانا وهندانا ضربتنى او تضربنى (قوله فان اللبس حاصل ههنا) لاشتراك الصيغة نحو انت هند تضربها وهندان تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا لما سيجىء من انه لا اعتبار للدفع الحاصل بالمفعول (قوله ويرتفع بالتأكيد للمستتر) كما هو مذهب الشيخ الرضى والاولى بابراز الضمير كما فى الرضى ليعم المذهبين (قوله فاللبس حاصل فى جميعها) اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لعدم اختلاف صيغها فى الغيبة والتكلم والخطاب (قوله مع الاختلاف المذكور) اى اختلاف ما جرى عليه والمحل فى الغيبة والخطاب والتكلم نحو انا زيد ضارب به ونحو الزيدان ضاربهما

ونحو الزيدون ضاربوهم (قوله قليل) بحمل الكثير على القليل فان قيل فليحمل على الصفة كما ان الصفة حملت عليه فى العمل اجيب بان الفعل فى العمل وفى استتار الفاعل وابرازه فلا يليق حمله فى شئ منها على غيره (قوله كما عرفت) من انه لا التباس فيه الا فى غائبة المضارع مع المخاطب وفى غائبته مع المخاطبين هى اربع صور كما مر (قوله يرفع اللبس) فان بالهاء يعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربى (قوله لمجرد رفع اللبس) بل لكونه مفعولا (قوله ضميرا لا يجوز حذفه) وهو الضمير البارز (قوله ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال) من الصور المذكورة نحو عندى درهم اياه اعطيتك وما اعطيتك الا اياه ونحو فى الطريق سبع اياك واياه ونحو هند وزيد معطيك اياه هى فان قيل اذا لم يتعذر الاتصال فكيف يجوز الانفصال وقد قلتم ولا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل اجيب بان الاتصال ههنا متعذر من وجه دون وجه اما التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة واما عدم التعذر فلكونه متصلا فالمراد بقوله ولا يسوغ نفى الامكان العام فيفيد الاستثناء ان المنفصل عند تعذر المتصل ممكن عام سواء كان واجبا بان كان التعذر من كل الوجوه او ممكنا خاصا بان كان التعذر من وجه دون وجه والحاصل ان المنفصل ممتنع فى جميع الصور الا فى صورة تعذره فانه حينئذ اما واجب او ممكن خاص (قوله قال سيبويه اه) يعنى ان وجوب الانفصال فى صورة التساوى مذهب الجمهور وقد خالف فيه سيبويه حيث قال بالتفصيل والمبرد حيث جوّز الاتصال مطلقا (قوله جاز الاتصال اه) فى التسهيل وشرحه وربما اتصلا غائبين ان لم يشتبها لفظا مثال ذلك ما حكاه الكسائى هم احسن الناس وجوها وانضرهموها ونحو ذلك والوجه الانفصال فان اشتبها لفظا امتنع الاتصال نحو زيد الدرهم اعطيتهه (قوله وهو عربى) اى واقع فى كلام العرب (قوله وان لم يكونا غائبين) اى متكلمين او مخاطبين (قوله لم يجز الاتصال) بل تعين الانفصال مثال ذلك علمتنى اياى وعلمتك اياك كذا فى شرح التسهيل (قوله واجاز المبرد اه) فى شرح التسهيل اجاز بعضهم الاتصال فى ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مطلقا فتقول اعطيتنى واعطيتكما واعطيتموه على ضعف وقبح (قوله ان يترجح الاول) فيقال فى نحو ضربه اياه ضربهوه (قوله

كضربتك) بالخطاب فالضميران متساويان فى الخطاب وجاز الاتصال لكون الاول راجحا بكونه فاعلا (قوله كالمفعول الاول اه) فيقال فى اعطيتك اياه اعطيتكموه (قوله باعتبار البشاعة) اى الكراهة فى اللفظ لاجل التكرار (قوله فيأنف) انف من الشئ استنكف (قوله عن النحاة) لا عن العرب ولذا زاد الشارح رحمه الله لفظ التجويز (قوله واستجاد) اى عده جيدا (قوله فوضعوا الحروف) اى الكلم (قوله قلنا اه) حاصله ان العامل المعنوى ليس معدوما من كل وجه حتى لا يعتبر اصلا ولا الناسخ موجودا من كل وجه حتى يعتبر مطلقا (قوله معدوم صورة) لبطلان عمله ثابت معنى لان المعنى على الجزئية (قوله عكس ذلك) اى موجود صورة لوجود عمله معدوم معنى لبقاء معنى المبتدأ والخبر على حاله وكون الناسخ قيدا فقوله لان الناسخ دليل الجزء المدعى (قوله يجر ما بعدها) بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة (قوله واذا وليها اه) اى اذا اتصل لدن بلفظ غدوة تنصب لدن غدوة اى جاز نصبها به فى الرضى وان كان بعدها لفظ غدوة جاز نصبها مع الجر وقد ترفع اما النصب وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر ثم يحذف نونه فشابه حركات الدال الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة لفظا كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا واما الرفع فعلى حذف جزئى الجملة اى لدن كان غدوة (قوله اذا لم يكن زائدا) كما فى بحسبك فانه لا يقتضى متعلقا (قوله اذ معنى اه) فيه ان تأويله بماذكره وكونه محصل معناه لا يوجب تحقق متعلق لو لا لفظا والكلام فيه على ان كون معناه لوجودك على تقدير كونه حرف جر ممنوع اذ الحرف لا يكون بمعنى مجموع الحرف والاسم والاظهر ان يقال فى الجواب ليكن لو لا مثل الحرف الزائد فى عدم اقتضاء التعلق وما قالوا انه لابد لحرف الجر من متعلق مرادهم الحروف المعدودة اى المشهورة (قوله ان التغيير فى واحد) لكن تغيير الضمائر اقيام بعضها مقام بعض ثابت فى غير هذا الباب بخلاف تغيير لو لا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل الغير

المستعمل وان قل كذا فى الرضى (قوله مضارعا البتة) كيلا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عسالـ خارج فتنصب الاسم بحمله على لعل (قوله وتجعل خبره اه) كما كان مقتضاه فى الاصل اعنى فى نحو عسى زيد ان يخرج (قوله وجاز تركه) لرعاية لعل فى الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان فى عسالـ ان تفعل لا يناسب خبر لعل (قوله اذ لم يعهد اه) اى تخصيص الياء بياء المتكلم لانه لم يعرف فى كلام العرب غير ياء المتكلم مع النون (قوله غير عارضة اه) احترازعن نحو قل الحق (قوله لما منعوا الفعل الجر) لكونه من خواص الاسم (قوله اصل علامات الجر) كما مر فى باب الاعراب (قوله بخلاف الفتحة والياء) فانهما فرعان (قوله ودخولها اه) مع عدم حفظه عن دخول الكسرة اذ الالف والياء يبقى على سكونه لولا النون (قوله او لكون الكسر مقدرا) على الالف والياء (قوله وقاضى) بالتشديد (قوله وتركها اه) عطف على دخولها اى ترك نون الوقاية فى عسى حيث يقال عسى ان تخرج (قوله رجل سوء) فانه كان فى الاصل رجل سوء نحو رجل عدل ثم اضيف الموصوف الى الصفة (قوله وانما جازاه) هذا عند من قال ان المحذوف نون الوقاية كالجزولى لان الثقل جاء منها واما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة فى عدم حذف تلك النونات ظاهرة وهى انها ليست معرضة للحذف ولها معنى ولو قال المحشى رحمه الله وانما جاز مع نون الاعراب دون تلك النونات لكان البيان شاملا للقولين (قوله تلك النونات) اى نون الضمير ونون التأكيد وان كان اجتماع المثلين فى الكل حاصلا (قوله فى انه لا معنى لها) اذ اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين بخلاف تلك النونات (قوله لعروضها اه) اى ليس المراد عروضها فى نفسها حتى يرد ان كسرة ما قبل الياء ايضا عارضة (قوله وذلك) اى البناء المذكور (قوله كسرة المناسبة) اى الكسرة التى لاجل مناسبة الياء (قوله بعد الكلمة اه) للزوم السكون الذى لا يدخل الاسماء المتمكنة (قوله الى الافعال المبنية على السكون) اعنى الامر (قوله وكذا التحرزاه) اى لاجل انها مشبهة بالفعل لا لاجل ان حركة آخرها حركة بنائية (قوله وقد صرح اه) اى على صيغة المجهول اى هذا التعليل

صرح به فى الكتب (قوله واجيب اه) والجواب انهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما المفهوميهما حيث تعلق الحكم بهما فليس بشئ لانه لابد من صدق مفهوميهما فى وقت ما ولا يصدق على ما دخل عليه العوامل انه مبتدأ او خبر فى وقت واليه اشار السائل بقوله اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبرا (قوله وفيه نظر اه) عبارة الفاضل الهندى فى حواشيه صريحة فى ان الاعتراض انما يرد اذا جعل قبل العوامل صفة للمبتدأ والخبر اما اذا جعل متعلقا بتوسط فلا يتوجه الاشكال كما ان الظرف فى قولك رأيت هذا الشاب فى شبابه وصباه متعلق بقوله رأيت وليس بصفة الشاب وحاصل اعتراض المحشى رحمه الله ان تعلق الظرف بتوسط لا يدفع الاشكال لانه لابد من صدق المبتدأ والخبر عليهما فى حال التوسط بعد دخول العوامل وفى النظير المذكور انما لا يلزم كونه شابا فى حال الرؤية لان الوصف فى الحاضر لغو لا لتعلق الظرف برأيت (قوله يبنى الفقهاء اه) منها انهم قالوا لو حلف لا يكلم هذا الشاب يحنث لو كلمه حال شيخوخته بخلاف اذا حلف لا يكلم شابا وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد خرابها يحنث بخلاف لو حلف لا يدخل دارا (قوله لتشاكله) لا لكونه مرجعا ليشمل الفصل على قول من قال لا موضع له (قوله وقد يجعل اه) اى المرفوع المتوسط بين المبتدأ والخبر لا الفصل فمن قال انه لا يصح ان يكون الضمير فى قوله المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتدأ فمن تمسك به فى دعوى انه قد يطلق ليطابق الخبر معرفة قد غفل عن قوله ان تذكير الضمير اه اى على تقدير ارجاعه الى المرفوعات على ما ذهب اليه بعض الشراح قال المصنف رحمه الله فى شرح المفصل فى شرح فى قوله ويسمى الجملة يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطته ان كل لفظتين وضعتا للذات واحدة احداهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث ههنا احسن لان الجملة مؤنثة وهى خبر عنه (قوله وربما وقع بلفظ الغيبة اه) نحو قول الشاعر

وكاين بالاباطح من صديق * يرانى لو اصبت هو المصابا

فهو فصل والمفعول الاول الياء فى يرانى وهى قلبية والمفعول الثانى المصاب فلم يطابق الفصل المفعول الاول فاحتيج الى تأويل وهو حذف المضاف والتقدير يرى مصابى هو المصاب ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كذا فى شرح التسهيل (قوله لا يترتب اه) بل على اتيانه بين المبتدأ والخبر (قوله او بالوضع) عطف على الامتناع بمعنى انه موضوع لاجل هذا الغرض (قوله قيل يحتمل اه) يعنى ان قول المصنف رحمه الله نعتا الظاهر انه خبر الكون ويحتمل ان يكون حالا والكون تامة (قوله يفيد التأكيد وليس بتأكيد) لان الظاهر لا يؤكد بالمضمر ولدخول لام التأكيد عليه نحو انك لانت العزيز الحكيم ولا يقال زيد لنفسه قائم (قوله فى معنى زيد نفسه القائم) هذا مخالف لما قاله البيانيون الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند ولعل قول المحشى رحمه الله والظاهر اشارة الى ذلك (قوله لا تؤكد اه) اذا كان حكما نحو قوله صلى الله عليه وسلم فنكاحها باطل باطل باطل (قوله تأكيد للضمير المستكن) فلا يلزم شئ من المحذورات (قوله ليس بالحقيقة اه) خبر الجواب وانما لم يكن احتمالا آخر لان تقديم التأكيد مع بقائه تأكيدا لا يجوز وبعد الفسخ يكون مبتدأ (قوله عند المحققين) خلافا لمن لا تحقيق له حيث جوز تقديم التابع مع كونه تابعا على المتبوع وقال ان السكاكى ممن يجوز ذلك وان نحو انا عرفت من ذلك القبيل كما فى المطول (قوله متعلق) اى عند ظرف للكينونة الدال عليها له او للنفى المستفاد من لا (قوله وبعضهم) اى الكوفيون يجعله تأكيدا لما قبله فان الضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما فى ضربتك انت ومررت بك انت ويرد عليهم ان الظاهر لا يؤكد بالمضمر (قوله لا يدخل التأكيد) فلا يقال زيد لنفسه كريم (قوله هذا وجه وجيه) اذ حاصله انه معنى قوله يتقدم بتقدم المرجع وهو اعم من حيث المفهوم من ان يكون قبل الجملة اولا نحو ربه رجلا فيكون قوله قبل الجملة للتقييد والاخراج وانما قيد العموم بقوله بحسب المفهوم تنصيصا لدفع استدراك لفظ قبل لان معناه التقدم فاندفع ما قيل فى هذا التوجيه خروج عن مقتضى صيغة التقدم لانه يقتضى ان يكون هناك متاخر او اخراج لهذا التركيب عن مقتضاه فانه يقتضى اضافة المتقدم الى الجملة فان المتأخر ههنا مرعى وهو المرجع اشار

اليه الشارح رحمه الله بقوله من غير سبق المرجع ولا نسلم اقتضاء التركيب المذكور نسبة التقدم الى الجملة نعم لو قيل وتتقدم الجملة لاقتضاه (قوله عبارة عن المبتدأ) بناء على ما مر من كونه بمنزلة التأكيد له لكن البيانيون يقولون انه رابطة يفيد التخصيص ويؤيده ما نقل عن الفارابى ان معنى زيد هو القائم زيد ثبت (قوله لا وصف) الانحصار يقول بين الموصوف والصفة لا وصف (قوله او بان كان) اى بان يكون اسم ما الحجازية عطف على قوله بان كان مبتدأ بتقديرا ولا يكون عامله معنويا لئلا يلزم كونه بيانا للعامل المعنوى (قوله الى غير ذلك) لم يوجد له نظير (قوله هكذا قالوا) لما كان مقصودهم فى هذا المقام الفرق بين المرفوع والمنصوب والفارق هو كون المنصوب فضلة دون المرفوع واما وجود القرينة على المحذوف فمشترك بينهما تعرضوا للاول دون الثانى فاندفع قوله (قوله لا تعين المراد) وان كانت تعين المحذوف فان تعين المحذوف على تقدير كون الجملة بعدها غير مؤولة لا ينافى احتمالها التأويل بالمفرد فلا يرد انه اذا لم يتعين المراد لا يكون قرينة على خصوصية المحذوف (قوله ان يقال فيه ما قلنا فى الحديث) وهو ان تكون الجملة بتأويل المفرد اسم ان والخبر محذوف والتقدير ان هذه القصة واقعة (قوله والجأذر) بفتح الهمزة ومدها والجوذر بضم الجيم والذال المعجمة وبفتحهما كوزن كذا فى الصحاح (قوله انما فسر بذلك) اى فسر ما باسماء لان الظاهر ان المفسر المجموع حيث اورد صيغة الجمع واعتبر مرجع الضمير الى كل واحد لان وضع المجموع وضع اجزائه وليس له وضع على حدة (قوله لا يكون الا الى محسوس) فنسبة الاشارة الى الحس بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة (قوله مشاهد) اى مبصر تخصيص بعد التعميم ولم يكتف بمشاهد لانه قد يطلق على المعلوم يقينا (قوله لان المعرف ليس اه) يعنى ليس المعرف المعنى التركيبى المستفاد من التركيب الاضافى بل المعنى الافرادى الذى نقل اليه المركب الاضافى فى الاصطلاح (قوله كما اشار اليه) اى بقوله بحسب الاصطلاح جملة معترضة بين الموصوف اعنى معنى وصفته اعنى اريد بيانه والكاف الداخلة على الكافة لتشبيه مضمون الجملة بمضمون الجملة كما فى قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة فلا يقتضى ما يتعلق به نص عليه فى الرضى (قوله جزائه)

بالنظر الى المعنى الاصطلاحى (قوله بل قيده) اى قيد المعرف بالنظر الى المعنى الاضافى (قوله اذ مامن شئ) اى موجود الا ويدل عليه دلالة المصنوع على الصانع فهو لوضوحه بسبب كثرة الادلة صار كالمحسوس المشاهد (قوله بعوده الى الجمع) وعدم عطف سائر اسماء الاشارة على ذا (قوله احتاج) اى الجمل (قوله والجملة التى بعده) اى مع ما عطف عليها (قوله والاولى اه) فيكون اشد ارتباطا بما بعده فى الاحتياج الى البيان لكن فيه كثرة الحذف (قوله خبر مبتدأ محذوف) والجملة مع ما عطف عليها بمنزلة البدل للجملة الاولى لكونها غير وافية بتمام المراد وكون الثانية وافية به (قوله صفة لذا) فيقدر متعلقه معرفا بلام التعريف دون الموصول لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وهذا هو التكلف الذى اشار اليه المحشى رحمه الله (قوله مع ان سرداه) لانه يمكن ان يكون قوله لمثناه صفة لذان والسرد زره دوختن والمراد اجرآء الكلام (قوله ثم قال) اى بعض المحشين وهذا القول على تقدير جعله صفة وقوله وذان وما عطف عليه من الموصول المحذوف (قوله احسن) لعدم الاحتياج الى الحذف والطف لسرد الكلام فيه على نسق (قوله وجزء الخبر ليس مسندا اه) كونه مسندا فى اللفظ كاف فى صحة كونه ذا حال ولا يلزم كونه مسندا من حيث المعنى فالتقدير ينسب اليه ذا كما يفهم من تقرير الشارح رحمه الله نعم يرد على توجيه الشارح رحمه الله انه ليس المطلوب الحكم بان اسماء الاشارة مجموع هذه الالفاظ حال كونها للمذكر والمثنى ولاجل ذلك التقدير المذكور تركه بعض المحققين وجوز كونه صفة مع احتياجها الى تقدير متعلق الجار معرفا وعندى الوجه تقدير الخبر كهى كما فى قوله وهى اسم وفعل وحرف (قوله فان الياء قد تكون علامة التأنيث) فلذلك خص ابدال الالف بها بالمؤنث دون المذكر ولا يتوهم ان الياء فيها علامة التأنيث وكذا معنى قوله لان الهاء تكون مبدلة اه (قوله فى الوقف) ثم اجرى الوصل مجرى الوقف (قوله لان هذا) اى كتبة بالياء حال الالف المجهول اصله انه واو او ياء لان الياء اخف من الواو (قوله يعنى ان اللحوق اه) اى ان فى تفسير الشارح رحمه الله اللحوق بما ذكره امرين (قوله قد يفصل اه) تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه (قوله وبغيرها من القسم) كقولهم لاها الله

ذا ما فعلت وان كقوله

ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت * فان صاحبها قد تاه فى البلد

وحرف العطف كقوله

ونحن اقتسمنا المال قسمين بيننا * فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا

اى هذا لها وهذا ليا (قوله فيه ان الضمير اه) والجواب ان الكلام فى الضمير البارز وهو لكونه ملفوظا حقيقة واختصارا للظاهر يصح وقوع الظاهر موقعه بخلاف المنوى ولعل فى قوله الاولى اشارة اليه (قوله لان معناها غير مستقل اه) لافادته كون المخاطب باسم الاشارة الذى قبله واحدا مثنى مجموعا مذكرا مؤنثا كذا فى الرضى (قوله الا ترى اه) لم يظهر لى فرق بين تاء اينت وانت وبين كاف ذاك يفيد كون الاول تنويرا للثانى فى عدم الاستقلال مع ان توافق الترجمة بالمترجم عنه لا يقتضى الاتحاد فى المعنى من كل الوجوه (قوله وضع اسم الاشارة اه) اى القرب والحضور لازمان له من حيث الوضع كما يدل عليه الدليل (قوله اخرجته من هذه الصلاحية) فلا يقال يا هذاك (قوله الا فى مواد مخصوصة) وهى ان تجمعهما فى كلمة الخطاب نحو اثما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وزيد فعلتما (قوله اورث معنى الغيبة) فى التعبير عنه والا لم يمتنع حضوره (قوله فيه شئ اه) لا يخفى ان الشارح رحمه الله لم يستدل بنفس الاستعمال بل بكثرة الاستعمال وهو دليل عدم الفرق فى الوضع لانه مأخوذ من كثرة الاستعمال وما ذكر فى علم البلاغة فهو مبنى على القول بالفرق (قوله لما كانت المخالفة اه) حيث استعمل ذا باللام للبعيد واخواته استعملت له بزيادة اللام وحذف الالف فى المفرد المؤنث وبدون اللام مع التشديد فى المثنى وبلزوم القصر فى الجمع (قوله فى البعيد) دون المتوسط والقريب (قوله اكتفى به) ولم يتعرض لبيان حالها للقريب والمتوسط (قوله لان ما عداه اه) دفع لتوهم انه كيف تكون اشارة الى كلمة ذلك والمذكور سابقا كلمات ثلاث وحاصل الدفع ان اشتراكها فى الزيادتين قرينة على التعيين لكن لا يخفى ضعف القرينة لذلك قال الشارح رحمه الله ولا يبعد (قوله وهو بعيد عن المراد) اذ المراد انه لا يتم جزأ لانه لا يتم فى نفسه حال الجزئية (قوله وقال لان الافعال اه) وقال فى بحثها ويجوز تضمين كثير من

التامة بمعنى الناقصة كما تقول تم السبعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل
زيد عالما اى صار عالما كاملا قال الله تعالى فتمثل لها بشرا اى صار مثل بشر
ونحو ذلك انتهى واعله على القول بالحصر (قوله ان الموصول اه) بيان لحاصل
المعنى وتفصيل له والافمعنى لايتم جزأ لايصلح للجزئية وبهذا ظهر وجه جعله
بمعنى يصير دون يكون فان من الموصوفة بالجملة الجزئية لاتكون جزأ
الا بالصفة لكنها تصلح للجزئية بدونها العدم كونها كالجزء منها بخلاف الصلة
(قوله هذا) اى تفسير الجزء التام بالركن وتعريف الحق من قبيل والدال العبد
اى ظاهر حقيقته لا للحصر فلا يرد انه يقتضى ان يكون تفسير الشارح رحمه الله
باطلا مع انه يرجح على تفسير الرضى (قوله صرف الجزء التام عن ظاهره) وحمله
على الجزء الاولى وفيه اشارة الى كونه خلاف الظاهر وما قيل انه انما يتم
لو كان المبتدأ والخبر والمفعول مجموع الموصول والصلة وليس كذلك بل
هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له من الاعراب فليس بشئ اما اولا
فلان كونه كالجزء منه كاف فى ذلك قال فى التحفة شرح المغنى فى وجه ان
الصلة لامحل لها من الاعراب لانها بمنزلة الجزء من الموصول وجزء الاسم لامحل
له واما ثانيا فلان الصلة ليست تفسيرا للموصول بل آلة التعريف كاللام
فى المعرف بها والاشارة فى اسماء الاشارة واما ثالثا فلان قوله ولا نصيب له
مستدرك اذ على تقدير كون المجموع جزأ لانصيب لها من الاعراب ايضا
واما رابعا فلان قوله نعنى قوله الا بصلة مقارنا بها الا مأخوذا معها يشعر بانه
على تفسير الشارح رحمه الله يحتاج الى ان يفسر قوله بصلته بمأخوذا معها
وليس كذلك لانها ليست جزأ حقيقة بل كالجزء فالباء للملابسة نعم تسامح
الشارح رحمه الله فى اطلاق لفظ المجموع فى قوله لانه اذا كان مجموع
الموصول والصلة حيث جعل ما هو بمنزلة الجزء جزأ واعلم ان حق الاعراب
ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه
بدليل ظهور الاعراب فى اى الموصول وكذا فى اللذان واللتان والذون فيمن
قال باعرابها واما الصلة فالجمهور على انها لامحل لها من الاعراب وقيل انها
معربة باعراب الموصول زعما انها صفة الموصول وليس بشئ لان المعرفة
لاتوصف بالجملة كذا فى الرضى (قوله ولا خفاء فى ان المتبادر اه) والقرينة

ليست بقوية لما سيجيء من انه يجوز ان يكون ذكر العائد للتصريح بما علم
ضمنا (قوله فى خارج التعريف) اشارة الى انه يجوز ذلك اذا كان التفصيل
داخلا كما قالوا فى تعريف الكتاب بالقرءآن المنزل على الرسول صلى الله عليه
وسلم وفى تعريف النظر بانه الفكر الذى يطلب به علم او ظن (قوله خارج عن
التعريف) لان المراد بما الاسم (قوله والالزم النقض اه) توضيحه ان من
الشرطية لتضمنها معنى الشرط تحتاج الى انضمام الشرط ولا يصح استعمالها
بدونه كالموصول يكون وضعه لما يعرف المخاطب اتصافه بمضمون الصلة
يحتاج الى انضمام الصلة فكل منهما محتاج فى كونه جزأ تاما من الكلام الى
جملة متصلة به فيصدق على من الشرطية انها لاتصير جزأ الا بما يتصل بها سواء
قلنا انها مبتدأ خبره اما الشرط فقط او مجموع الشرط والجزاء او مبتدأ
لا خبر له او انها فاعل او مفعول لفعل مقدر وهو الظاهر كما بينه الرضى فى باب
المبتدأ فمن قال ان من الشرطية يصير جزأ تاما بدون الشرط لكونه مبتدأ
او فاعلا او مفعولا بخلاف الموصول فقد سها سهوا بينا اذ لا فرق بينهما
فى عدم الصحة بدون انضمام الجملة والتقييد بها والصحة به واما كون ما بعد
من الشرطية فى محل الاعراب او عاملا فيه فلا يقدح فى ذلك الا يرى ان صلة
الموصول لها محل من الاعراب على انها صفة له عند البعض (قوله فاذن) اى
يجب ان يقال ذلك (قوله لان انتفاء اه) دليل للنفى المستفاد من قوله لا لما قيل
(قوله ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية) فيه اشارة الى بيان منشأ غلط
القائل وان قوله يصح على هذا التقدير كما لايخفى (قوله باعتبار مبداه)
بخلاف الموصول فانه مجهول باعتبار ذاته فتعريفه بالصلة لايستلزم
تعريف الشئ بنفسه نعم يستلزم الدور لو اخذ فى تعريف الصلة الموصول (قوله
على ان قوله اه) دليل آخر للنفى يعنى ان الموصول ليس من قبيل ما ذكره
القائل لعدم تعريف الصلة بعده (قوله ليس مأخوذا اه) بل من الصلة
اللغوية اى ليس تعريفها لها فيه ان ذلك القائل شرط التفسير لا التعريف
والتفسير بالاعم جائز (قوله ليس مأخوذا اه) بل من الصلة اللغوية ثم نقل
الى المعنى العرفى (قوله فيه تأمل) اذ يصدق التعريف المذكور على شرط من
الشرطية (قوله جعل الضمير اه) وان كان سوق الكلام يقتضى رجوعه

الى الموصول (قوله الا فى الجملة الخبرية) اذ الانشائية اعلام بما فى الذهن لا يعلمه المخاطب الا عند القائها اليه (قوله جواب القسم) والانشائية انما هى القسم (قوله فلا حاجة اه) كل من الوجهين خلاف الظاهر لا ترجيح لاحدهما على الآخر فقوله فلا حاجة ليس فى موقعه بمنزلة الاستثناء كانه قيل الاصل الالف واللام (قوله لعود الضمير اليه) نحو الممرور به زيد (قوله والقول بان الضمير اه) كما ذهب اليه المازنى وقال ان تقرير المثال المذكور الرجل الممرور به زيد (قوله بعيد) لان حذف الموصوف قليل الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه ما قبله فكانه مذكور (قوله مصدرا) ولا صفة مشبهة ولا افعل التفضيل لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث والزمان (قوله الا جملة) حقيقة او حكما (قوله باعتبار الخبر) اى باعتبار كونه جماعة (قوله من السياق) اى من سوق الكلام فان اصل المرجع من السابق وجمعيته من اللاحق اعنى الخبر فقوله والضمير واقع جملة حالية قيد لكون المرجع مفهوما من السياق (قوله عند البصرية اه) وقال الكوفية اصله الذال الساكنة لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوها فتولدت الياء (قوله زيدت اللام اه) قالوا بزيادتها لان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين ولا لام والتزموها لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف (قوله بحسب اللفظ والمعنى) اذ لا يحصل التعريف به فى الرضى تحسينا للفظ وهو اولى (قوله حتى لا يتوهم اه) هذا الاطراده اولى مما فى الرضى حتى لا يكون موصوفه كمعرفة توصف بالنكرة (قوله ولما كان وزنه اه) فانها على وزن عم وشج اذ اصلهما عمى وشجى (قوله مضافة الى معرفة) لتكون معرفة (قوله او مقدرة) نحو لقيت ايا ضربت (قوله وفرعيه) اى المثنى والمجموع (قوله بعد ما الاستفهامية كانت) نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك (قوله اولا) نحو قوله تعالى انتم هؤلاء تقتلون اى انتم الذين (قوله فلا يقوم دليل عليه) والحذف بدون الدليل لا يجوز فيه انه يجوز ان يقوم دليل آخر على حذفه (قوله لا يكون بعد الا) نحو جاء فى الذى

ماضربت

ماضربت الا اياه واما فى المنفصل الذى ليس بعد الا فللمنع نحو ضيع الزيدان الذى اعطيتهما اى اياه (قوله وان يتصل بالفعل) نحو الذى ضربته زيد لان الضمير اذن فضلة (قوله لا بالحرف) اى الناصب نحو الذى انه قائم زيد (قوله ناصبة له تقديرا) نحو الذى انا ضارب زيد اى ضاربه (قوله او ينجر بحرف اه) لانه بعد حذف المجرور لابد من حذف الجار اولانه يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره (قوله اى به) يعنى باكرامه (قوله نحو مررت بالذى مررت به) فالجاران متماثلان وكذا متعلقاهما (قوله للاستطالة) يعنى ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والمجوز ههنا استطالة الصلة فلا بأس بحذفها مع المجرور بها (قوله فلا يحذف اه) اذ غيره اما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر المبتدأ وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلا يوجد حينئذ دليل على حذفه بل يحمل ذلك على حذف المبتدأ واما خبر ان فى حكمه حكم خبر المبتدأ واما اسم ما الحجازية فلا يحذف لضعف عملها (قوله بشرط ان لا يكون اه) اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه حذف شئ لانهما يصلحان مع العائد فيها ان يكونا صلة فلا دليل على الحذف (قوله جاز الحذف) نحو قوله تعالى ايهم اشد اى هو اشد (قوله فى معنى معبود) لم يقل بمعنى معبود ليشمل جميع وجوه اشتقاق اله (قوله بالمفعول اذ يجوز حذف المجرور والمرفوع ايضا كما عرفت (قوله لتحقق الاستثناء) اى استثناء الصورتين المذكورتين (قوله فلا حاجة الى تخصيص المفعول) لان المراد والعائد المفعول يجوز حذفه اذا وجدت قرينة (قوله وكذا فى صورة اتصال اه) ذكره استطرادا اذ لا دخل له فى السؤال اى امتناع الحذف فى صورة اتصال الضمير بالحرف ايضا للتنبيه على انتفاء القرينة لانه قلما يحذف الضمير المنصوب حين اتصاله (قوله بالحرف) لقلة وجود القرينة عليه فامتناع حذفه حال كونه عائدا لانتفاء القرينة (قوله فلا اشكال) لدخوله فى المفعول (قوله وهذا) اى حذف العائد على الاطلاق هو المراد من قوله ويجوز حذف العائد المفعول والمجرور ايضا فان المجرور لا يحذف على الاطلاق وحذفه للاستطالة (قوله او تجربة) هل يستحضر المسائل المعلمة اولا فى الصراح مرن نرم كرده وعادت كردن والتمكين پاى برجاى كردن

ودربته على الشدآئد حتى قوى ومرن عليها ودربت البازى على الصيد جرته والمعانى الثلاثة متلازمة فلذا فسر المحشى لفظ احدها بلفظ الاخر (قوله بلا تغيير شىء من الجملة الاولى) الاقدر ما يفيد الاخبار المذكور (قوله يمنعان من وقوعها صلة اللام) لانه لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناهما (قوله فقد اختلف فيهما) فلا يجيز بعضهم الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا لان المبدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما تقول فى مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذى مررت به رجل زيد وعن المبدل الذى مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان يقول برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور (قوله اى الذى استحقه غيرها) يعنى ان اللام لتقوية العمل (قوله اى مثلا) انما قال مثلا لانها تكون زآئدة كما فى قوله فبما رحمة من الله لكنها فى حكم الكافة فى عدم تغيير المعنى (قوله ويحذف الالف اه) لان لها صدر الكلام ولا يمكن تأخير الجار عنه فقدم عليها وركبا حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن التقدير وجعل حذف الالف دليل التركيب لكونه قابلا للحذف بخلاف من وكم الاستفهامية (قوله كافة) كما فى قوله تعالى ربما يود الذين كفروا (قوله لئلا يلزم اه) لانه حينئذ يكون حرفا فلا بد لتكره من مفعول والتقدير تكره النفوس شيأ من الامر (قوله وذلك قليل) واما حذف العائد الى الموصوف اللازم على تقدير كونها موصوفة فشائع (قوله الا بشرط) من كون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى كما مر (قوله للتبعيض) وقد يكون المفعول بتاويل البعض (قوله تضمين تكره اه) ويكون صلة تنقبض (قوله وجملة قوله) اى على التوجيهين واما على تقدير كونها موصوفة فهو بتقدير كان متعلق رب عند الجمهور وعند الرضى صفة مجروره (قوله حرفا زآئدة) فى المغنى انها ترد زآئدة وذلك سهل على قاعدة الكوفيين من ان الاسماء تزاد (قوله والاثرون من عددا) اوله

الى الزبير سنام المجد قد علمت * ذاك العشيرة والاثرون من عددا

كذا فى الرضى ورواية المغنى ان الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والمراد

بالزبير الزبير بن العوام الصحابى ابن عمة الرسول صلى الله عليه وسلم وابن اخى خديجة رضى الله عنهما اول من سل سيفا فى سبيل الله واستشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين فى جمادى الاولى وسنام المجد بفتح السين اعلاه واستعير من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت لئلا يلزم حذف المفعول الثانى وذاك مفعوله والعشيرة فاعله واللام للاستغراق والمراد بالعشيرة العرب والاثرون جمع الاثرى افعل التفضيل من الثروة كثرة العدد يقال اثرى القوم يثرون اذا كثروا وهو معطوف على سنام المجدا (قوله اى الاثرون عددا) يعنى من زآئدة وعددا تميز (قوله موصوفة) بدل من الاثرون كذا فى المغنى والاوجه ان يكون تميزا وعددا صفة له اسم وضع موضع المصدر بمعنى المفعول (قوله فى العالم قليلا) حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا سبحان ما سبح الرعد بحمده (قوله كونها نكرة موصوفة) نحو مررت بما معجب لك (قوله بمنزلة التنوين) لكونه عوضا عنه (قوله وان كان مقدرا اه) نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى (قوله فلا يبنى) اى معها لانه لا يحذف منها شىء لان التصاق الجزئين فيها اشد (قوله بشرط ان يكون اه) فلا يحذف المبتدأ فى نحو اضرب ايهم غلامه قائم وانما حذف بهذا الشرط لكونه بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء معنى (قوله فالاعراب) اى فى كلام العرب نحو اكرم ايا افضل (قوله اى الذين هم اشد) فهى موصولة حذف صدر صلتها مرفوعة على انها خبر مبتدأ محذوف (قوله واجاز بعضهم اه) فيقول اكرم اىُّ افضل مضموم بلا تنوين قياسا على ايهم افضل ولم يسمع ذلك من العرب (قوله وقيل ان النزع معلق) هذا قول يونس وهو يجوز التعليق فى غير افعال القلوب ايضا (قوله وعلى تقدير) اى فرض (قوله لازدياد الاحتياج) لتحقق الاحتياج الى المضاف وبعض الصلة المحذوفين (قوله يبقى فى صورة اه) نحو ايهم اشد فان المضاف اليه مع الخبر فى صورة المبتدأ والخبر (قوله على بعد) للزوم حذف بعض الصلة من غير ضرورة (قوله لا غير) اذ الزيادة تستلزم حذف الخبر او المبتدأ من غير قرينة والموصولية تستلزم حذف تمام الصلة (قوله ورفع البدل) فى قول الشاعر

الا تسألان المرء ماذا يحاول * انحب فيقضى ام ضلال وباطل

اى اعليه نذر فى طلب المال وتحصيل الآمال فهو يسعى فى ذلك وفاء بالنذر ام هذا الفعل منه ضلال صادر عنه بهواه لا بعقله (قوله قلنا جازاه) فادعاء عدم لزوم التطابق وان كان يجرى فى صورة رفع الجواب لا يجرى فى صورة البدل فلذا لم يذكره (قوله ان حذف اه) فهو الباعث على القول بكونها موصولة لا زآئدة (قوله يحتمل ان يكون ناقصة اه) اى ما كان كائنا بمعنى الامر وما وجد بمعنى الامر او ما بمعنى الامر (قوله انها مصادر) يعنى انها منصوبة المحل على المصدرية ولا يخفى انه انما يجرى فيما هو على وزن المصادر (قوله اى معنى الفعل اه) لان معنى الفعل يقتضى كونه مسندا الى شئ والمبتدأ يكون مسندا اليه (قوله ان ذلك امر اصطلاحى) يعنى مجرد انتفاء المنافاة لا يصحح كونه مبتدأ لان كونه مبتدأ اصطلاحى والاصطلاح وقع على كونه اسما (قوله هذا القسم) اى ما يكون مسندا (قوله ان يخرج) من التخريج بمعنى التحصيل (قوله لم يكن صيغة الماضى على الحقيقة) ولا ضير فى ذلك فى الرضى ان اف واوه بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين (قوله تصغير ترخيم) اى بحذف الزوآئد (قوله ونحو رويدك اه) اى كل ما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد وزيد اذا اتصل به كاف الخطاب احتمل ان يكون الكاف فيه مجرورا نظرا الى كونه مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كونه اسم فعل بخلاف نحو هالك فانه حرف خطاب فيه اذ لم يأت هالك زيد بالاضافة (قوله نحو رويد زيد) بالاضافة مستعمل فى المعنى المصدرى اصله ارواد ا بحذف الفعل واضيف المصدر الى المفعول كما فى فضرب الرقاب (قوله اشارة الى اقسامها الاربعة) المتعدية واللازمة والمستعملة فى المعنى الاصلى وغير المستعملة فيه (قوله وكسرت للساكنين) لان اصل البناء السكون عطف على فتحت (قوله اصله هيهية) قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله الا بالهاء) لان التاء للتأنيث (قوله فجمعت مفتوحة التاء) وكان هيهيات كقوقيات فى جمع قوقاة الا انه حذف الالف منها لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذى فى المثنى (قوله ان اللام يدخل على بعضها) لانه غير صالح لذلك اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا (قوله وهو) اى التنوين دليل على ان الاسم الذى لحقه كان قبل اللحوق معرفا اى كالمعرف

فى الدلالة على التعيين (قوله اسكت سكوتا ما) اى سكوتا عن كل كلام فالتنكير للابهام والتفخيم (قوله وان كان طاريا) فان جميعها منقولة من المصادر او من الظروف فوضعها لمعنى الافعال طارئ (قوله لكان اظهر) لانه حينئذ يكون بمعنى ضرب فصدق عليه انه اسم بمعنى الماضى بخلاف امس فانه لا دلالة للماضى عليه الا باعتبار فرد من الزمان الماضى (قوله اليق من تقدير الكائن) لكن الكائن اسبق الى الذهن واشهر (قوله اوذو قياس) على حذف المضاف (قوله وهو كلمتان) وزاد فى شرح التسهيل جرجار (قوله قال المبرد اه) وفى شرح التسهيل انه جعله من الثلاثى والاصل قارقار من قر وعارعار من عر ثم خففوا الرآء وحذفوا الالف فصار قرقار وعرعار (قوله قرقار) اى صوت قال الشاعر قالت له الريح قرقار لما كانت الصبا تنشئ السحاب صارت كانها قالت له قرقر بالرعد اى صوت (قوله ان الحكاية لا تغير اه) فى شمس العلوم عرعار مبنى على الكسر لعبة لصبيان البادية يخرج الصبى معهم فاذا لم يجد صبيانا يلعبون معه رفع صوته فقال عرعار فخرجوا اليه قال النابغة

متكنفى جنبى عكاظ كليهما * يدعو وليدهم بها عرعار

وهكذا فى شرح ابيات المفصل ناقلا عن صدر الافاضل ومنه يعلم ان صوتهم عرعار لا عار عار حتى يلزم تغير الحكاية كسبحان فانه علم للتسبيح بدليل قول الشاعر سبحان من علقمة الفاخر (قوله ثم اختصت اه) لانها تجذب الى العدم او الى القبر (قوله اى قاطة) من قطه اذا قطعه (قوله انما اعتبر ذلك) اى مشابهته لفعال الامرى عدلا لان مشابهته له فى الوزن غير كافية فى بنائه فضم الى الوزن العدل (قوله لا دليل على العدل) اى فى فعال غير الامرى (قوله ان يكونا مترادفين لهما) من غير ان يكون احدهما معدولا عن الآخر (قوله لا دليل على اه) لان وجه بنائه وهو تضمن معنى الفعل متحقق فلا دليل فيه لا على العدل التحقيقى ولا على التقديرى (قوله وما استدلوا عليه فى غاية الضعف) فان خلاصته على ما فى الرضى ناقلا عن عبد القاهر انه اسند الفعل المؤنث اليه (فى قول الشاعر)

ولانت اشجع من اسامة اذ * دعيت نزال ولج فى الذعر

اى انزلى بضمير المؤنث لتكرار الفعل ثلاثا فما فوقه كالاف فى القيا فى جهنم

لتكرار المثنى اصله القيا القيا ولا يخفى ضعفه لان تأنيث الفعل فيه بتأويل
الكلمة او اللفظة او الدعوة وهو سلم فهو انما يدل على تضمنه معناها الا ان الصلة
تلك (قوله لمشابهته لفعال الامرى) ويبنى فعال الامرى لتضمنه معنى
الفعل (قوله ومبالغة) لاعدلا حتى يرد انه لا دليل على العدل فى شئ منها (قوله
اذ فى الكل) اى فى كل اسماء الافعال مبالغة فاما ما كان فى الاصل مصدرا
حقيقة او حكما فلما تبين فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا
واما الظرف فلان فيه الاختصار لغرض التأكيد فان نحو امامك ودونك
وعليك زيدا فى الاصل امامك ودونك وعليك زيد فخذه فقد امكنك اختصر
لغرض حصول الفراغ بسرعة ليبادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد
عنه زيد وقس على ذلك واما ماهو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى
هيهات ما ابعده وشتان ما اشد الافتراق وقس على ذلك (قوله حالا من مفهوم
اه) وما قيل انه حال من ضمير معنى وقوله معرب مستغن عن التقييد بجعل
ضميره الى الفعل المقيد ففيه ان المتبادر من الضمير هو الذات وان تقدم مقيدا
بصفة ولذلك قالوا فى قوله تعالى اولئك على هدى اورد اسم الاشارة للدلالة
على الذات الموصوفة بالصفات السابقة بخلاف الضمير وانه لا يكون الكلام
على اسلوب واحد (قوله فيه ماذكر فى اختيه) من انه لا دليل على العدل (قوله
ولا يجرى فيه ما يجرى فيهما) من مشابهته لفعال الامرى فى الزنة والمبالغة
لعدمها فيه (قوله قصد الامالة) اى امالة فتحة الضاد الى الكسرة (قوله اذ هى
امر مستحسن) لحصول المجانسة اللفظية التى تزيل الثقل الحاصل من الرآء
الى هنا قد انتهى ما علقه العلامة السلكوتى على حاشية المحقق اللارى لشرح
الفاضل الجامى على الكافية وكان تمام طبعه فى دار الطباعة الباهره
الكائنة ببولاق مصر القاهره لثلاث خلون من صفر سنة ست
وخمسين بعد المائتين والالف من هجرة سيد البشر
صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه
المكملين بكماله
امين



بر مقدار قالدیره‌لر وصاغر نکیرو
اوّل دوغیوب انجق ذکـ
ایکنجی ودردنجی نفرلر ا
معاودت طریقه
برابرینه کلدکا